مختصر المعاني

للفاضل اللبيب مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله

٧٢٢ - ٧٩٢هـ

مع الحاشية

لشيخ الهند محمود حسن رحمه الله

١٢٦٨ - ١٣٣٩ هـ

المجلد الثاني

علم البديع

طبعة جديدة مصححة ملونة

مكتبة البشرى

كراتشي - باكستان

للفاضل اللبيب مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله

٧٢٢ - ٧٩٢هـ

مع الحاشية

لشيخ الهند محمود حسن رحمه الله

١٢٦٨ - ١٣٣٩ هـ

المجلد الثاني

طبعة جديدة مصححة ملونة

اسم الكتاب : مختصر المعاني (المجلد الثاني)

عدد الصفحات : 352

السعر : 150/- روبية

الطبعة الأولى : سنة ١٤٣١هـ سنة ٢٠١٠ء

اسم الناشر : مكتبة البشرى

جمعية شودهري محمد علي الخيرية.(مسجّلة)

Z-3، اوورسيز بنكلوزجلستان جوهر، كراتشي، باكستان.

الهاتف : +92-21-7740738

الفاكس : +92-21-4023113

البريد الإلكتروني : al-bushra@cyber.net.pk

الموقع على الإنترنت : www.ibnabbasaisha.edu.pk

يطلب من : مكتبة البشری، کراچی۔ +92-321-2196170

مكتبة الحرمين، اُردو بازار، لاہور۔ +92-321-4399313

المصباح، ١٦ اُردو بازار لاہور۔ 7223210-042-7124656

بك ليند، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی۔ 5557926-051-5773341

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار پشاور۔ 091-2567539

مكتبة رشيدية، سرکی روڈ، کوئٹہ۔ 0333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

الفن الثاني علم البيان

[تعريفه]

قدّمه على البديع للاحتياج إليه في **نفس البلاغة**، وتعلق البديع بالتوابع، وهو علم أي ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية **أو أصول** وقواعد معلومة يعرف به **إيراد المعنى الواحد أي المدلول عليه** بكلام مطابق لمقتضى الحال **بطرق** وتراكيب مختلفة في **وضوح الدلالة** عليه أي على ذلك المعنى بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه، وبعضها أوضح، والواضح خفي بالنسبة إلى الأوضح، **فلا حاجة** إلى ذكر الخفاء.

(توابع البلاغة) (كيفية راسخة في النفس) (عطف على ملكة) (عطف تفسير)

الفن الثاني: الفن عبارة عن ألفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب: "ورتبته على مقدمة إلخ". فإن جعل علم البيان عبارة عن المسائل احتيج إلى تقدير مضاف، أي مدلول الفن الثاني علم البيان أو الفن الثاني دال علم البيان، وإن جعل علم البيان عبارة عن الملكة أو الإدراك احتيج لتقدير مضاف آخر وهو متعلق. [الدسوقي: ٣/٢٥٦]
قدّمه على البديع: أي أتى به مقدما عليه؛ لأنه كان مؤخرا عنه ثم قدمه. (الدسوقي)
نفس البلاغة: لأن البيان يفيد الاحتراز عن التعقيد المعنوي، وهو شرط في الفصاحة، وهي شرط في البلاغة. [التجريد: ٢٩٦] **أو أصول إلخ:** عطف على ملكة، إشارة إلى أن المراد بالعلم ههنا: إما الملكة أو الأصول بمعنى القواعد المعلومة؛ لأن بها يعرف إيراد المعاني بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء، وإنما قيد القواعد بالمعلومة؛ لأنه لا يطلق عليها علم بدون كونها معلومة من الدلائل، وإنما كان المراد بالعلم ههنا أحد الأمرين المذكورين؛ لأن العلم مقول بالاشتراك على هذين المعنيين، فيجوز إرادة كل منهما. [الدسوقي: ٣/٢٥٧]
إيراد المعنى الواحد إلخ: [اللام فيه للاستغراق العرفي، أي إيراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم، وإرادته بتراكيب يكون بعضها أوضح دلالة من بعض. (المطول)] تقييد المعنى بالواحد للدلالة على أنه لو أورد معاني متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان في شيء. [التجريد: ٢٩٧] **أي المدلول عليه إلخ:** فيه إشارة إلى أن اعتبار البيان بعد اعتبار المعاني، وأن هذا من ذلك بمنـــزلة المركب من المفرد. (التجريد)
بطرق إلخ: سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكناية أو المجاز أو التشبيه. (الدسوقي) **وضوح الدلالة:** أي الدلالة العقلية؛ لأنها المختلفة في ذلك. (التجريد) **فلا حاجة إلخ:** وذلك لأن الاختلاف في الوضوح تقتضي أن بعضها أوضح من بعض مع وجود الوضوح في كل، ومن المعلوم أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح خفي، فالاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء، فلا حاجة إلى ذكر الخفاء. (الدسوقي)

وتقييد الاختلاف بالوضوح؛ **ليخرج معرفة إيراد المعنى** الواحد بطرق مختلفة في **اللفظ**
مبتدأ خبر عن حد البيان
والعبارة، واللام في "المعنى الواحد" **للاستغراق العرفي، أي كل معنى** واحد يدخل تحت قصد **المتكلم** وإرادته، **فلو عرف واحد** إيراد معنى قولنا: "زيد جواد" بطرق مختلفة،
ممن ليس له تلك الملكة في الوضوح
لم يكن **بمجرد ذلك** عالما بالبيان، ثم لما لم يكن كل دلالة **قابلا** للوضوح والخفاء، أراد أن يشير إلى تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود ههنا.
في هذا الفن

[الدلالة]

[تعريفه وتقسيمه]

فقال: **ودلالة اللفظ** يعني دلالته الوضعية،...........................

ليخرج معرفة إلخ: أي ليخرجها عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزءا من مسماه، وإلا فالمعرفة بالنسبة إلى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال أصلا؛ لأن المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والإرادة. [الدسوقي: ٢٦٠/٣] **إيراد المعنى إلخ:** حاصله أن تقييد المصنف الاختلاف بوضوح الدلالة مخرج لمعرفة إيراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفة في اللفظ متماثلة في الوضوح، وذلك بأن يكون اختلافها بألفاظ مترادفة كالتعبير عن كرم زيد بقولنا: "زيد كريم" و"زيد جواد"، وكالتعبير عن الحيوان المفترس بالأسد والغضنفر، فمعرفة إيراد المعنى الواحد بألفاظ مترادفة ليست من البيان في شيء. (الدسوقي)

اللفظ: مع كونها متماثلة في الوضوح. **للاستغراق العرفي:** لا الحقيقي؛ لأن قوى البشرية لا تقدر على استحضار جميع المعاني. (الدسوقي) **أي كل معنى:** فإن لكل معنى لوازم، بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة، فيمكن إيراده بعبارات مختلفة في الوضوح. (عبد الحكيم) **المتكلم:** تفريع على كون اللام للاستغراق.

فلو عرف واحد: بل لو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم كالعربي المتكلم بالسليقة لم يكن عالما بعلم البيان. (التجريد) **بمجرد ذلك:** أي بل لابد من معرفة إيراد كل معنى دخل تحت قصده بعد حصول الملكة المذكورة. [الدسوقي: ٢٦١/٣] **قابلا:** بل منها ما لا يكون إلا واضحا كالوضعية، ومنها ما لا يكون قابلا للوضوح أو الخفاء وهو العقلية. (الدسوقي) **ودلالة اللفظ إلخ:** احترز بإضافة الدلالة إلى اللفظ عن الدلالة الغير اللفظية، عقلية كانت أو وضعية أو طبعية، وبقيد الوضعية في الشرح خرج دلالة اللفظية العقلية واللفظية الطبعية؛ لأنه لاينقسم شيء منها سوى الدلالة اللفظية الوضعية إلى الأقسام الآتية. (الدسوقي)

وذلك لأن الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم **من العلم به** العلم بشيء آخر، والأول:
بيان ذلك — بحالة والباء للملابسة — الشيء الأول
هو الدال، والثاني: المدلول، ثم الدال إن كان لفظا فالدلالة **لفظية**، وإلا **فغير لفظية**
كدلالة الخطوط والعقود والنصب والإشارات، ثم الدلالة اللفظية إما أن يكون **للوضع**
أمثلة للدلالة الوضعية الغير اللفظية — العلامة المنصوبة على الشيء
مدخل فيها أو لا، فالأولى هي **المقصودة بالنظر** ههنا، وهي **كون اللفظ** بحيث يفهم
الدلالة اللفظية الوضعية
منه المعنى عند الإطلاق بالنسبة إلى **العالم بوضعه**، **وهذه الدلالة** إما **على تمام** ما وضع
إطلاق اللفظ عن القرائن
اللفظ له كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق أو على جزئه كدلالة الإنسان على
الأولى: والناطق
الحيوان أو الناطق أو على خارج عنه كدلالة الإنسان على الضاحك، وتسمى الأولى
فقط — فقط — عن تمام ما وضع له
أي الدلالة على تمام ما وضع له وضعية؛ لأن الواضع إنما وضع اللفظ لتمام المعنى،
لا لجزئه ولا للازمه
وتسمى كل من الأخيرتين أي الدلالة على الجزء والخارج عقلية؛ لأن دلالة اللفظ على
الجزء والخارج ....

من العلم به: المراد بالعلم مطلق الإدراك، تصوريا كان الإدراك أو تصديقيا، يقينيا كان أو غير يقيني، وليس المراد باللزوم اللزوم بالمعنى الأخص بل اللزوم في الجملة؛ لأن العلم هنا أعم من البديهي والنظري، جليا كان النظري أو خفيا كما أنه أعم من التصوري والتصديقي فتأمل. (ملخصا) **لفظية:** وهي عقلية وطبعية ووضعية.

فغير لفظية: وهي أيضا عقلية وطبعية ووضعية. **للوضع مدخل فيها:** [وهي لفظية الوضعية] بأن كان سببا تاما فيها، كما في المطابقة أو جزء سبب كما في التضمنية والالتــزامية. [الدسوقي: ٢٦٣/٣] **أو لا:** بأن كانت باقتضاء العقل، وهي اللفظية العقلية أو باقتضاء الطبع، وهي اللفظية الطبعية كدلالة اللفظ على وجود لافظه، ودلالة "أح" على الوجع. (الدسوقي) **المقصودة بالنظر:** أي من حيث تقسيمها إلى مطابقية وتضمنية والتــزامية كما يأتي، وهذا لا ينافي أن المقصود بالذات في هذا الفن هو الدلالة العقلية لا الوضعية؛ لأن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لا يتأتى بالوضعية كما يأتي في قول المصنف. (الدسوقي)

كون اللفظ: جنس في التعريف، خرج عنه الدلالة الغير اللفظية بأقسامها الثلاثة. **العالم بوضعه:** خرج بهذا القيد الدلالة اللفظية العقلية، وكذا اللفظية الطبعية، فإنهما يحصلان للعالم بالوضع ولغيره؛ لعدم توقفهما على العلم بوضعه. (الدسوقي) **هذه الدلالة:** اللفظية التي للوضع مدخل فيها. **على تمام إلخ:** أي على مجموع ما وضع له، والمراد بالمجموع ما قابل الجزء، فدخل في ذلك المعنى البسيط والمركب. (الدسوقي)

إنما هي من جهة حكم العقل بأن حصول الكل والملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم، والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار **أن للوضع** مدخلا فيها ويخصون (أكثرهم) العقلية بما تقابل **الوضعية والطبعية** (لفظية كانت أو غير لفظية) كدلالة الدخان على النار (مثال للعقلية)، وتقيد **الأولى من الدلالات** الثلاث **بالمطابقة** لتطابق (توافقهما) اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن؛ **لكون الجزء في** ضمن المعنى الموضوع له، والثالثة بالالتزام؛ لكون الخارج لازما للموضوع له، (فيفهم عند فهمه) ....

إنما هي: هذا الحصر يقتضي أن الوضع لا مدخل له فيهما، وليس كذلك؛ إذ هو جزء سبب؛ لأن كلا من التضمنية والالتــزامية يتوقف على مقدمتين: إحداهما وضعية، والأخرى عقلية، وهما كلما فهم اللفظ فهم معناه، وكلما فهم معناه فهم جزؤه أو لازمه، ينتج أنه كلما فهم اللفظ فهم جزء معناه أو لازمه، والمقدمة الأولى متوقفة على الوضع؛ لأن فهم المعنى متوقف على العلم بالوضع، والمقدمة الثانية متوقفة على العقل؛ لأن فهم الجزء أو اللازم متوقف على انتقال العقل من الكل إلى الجزء ومن الملزوم إلى اللازم، فمن نظر إلى المقدمة الأولى سمى التضمنية والالتــزامية وضعيتين كالمناطقة، ومن نظر للثانية سماهما عقليتين كالبيانيين، وأجيب: بأن هذا حصر إضافي، أي إنما هي من جهة حكم العقل لا من جهة الوضع وحده للجزاء أو اللازم، فلا ينافي أنه من جهة العقل والوضع معا. [الدسوقي: ٣/٢٦٥]

أن للوضع إلخ: أي سواء كان دخوله قريبا كما في المطابقية؛ لأنه سبب تام فيها، أو كان بعيدا كما في الأخيرتين؛ لأنه جزء سبب فيها؛ لأن كل واحدة منهما متوقفة على أمرين، فالتضمنية متوقفة على وضع اللفظ للكل، وعلى انتقال العقل من الكل للجزء، والالتــزامية متوقفة على وضع اللفظ للملزوم، وعلى انتقال العقل من الملزوم إلى اللازم، فقد اعتبروا في تسميتهما وضعيتين السبب البعيد، وهو مدخلية الوضع.

الوضعية والطبعية: سواء كانتا لفظيتين أو لا. **الأولى من الدلالات إلخ**: المراد من الدلالة الدلالة المقصودة المستعملة، فإن كان اللفظ مستعملا في المدلول المطابقي فالدلالة مطابقية، وإن استعمل في المدلول التضمني كانت تضمنية، وإن استعمل في الخارج اللازم فالتــزامية، هذا عند علماء البيان، وأما أهل الميزان فإن عندهم كل لفظ أريد به معناه الحقيقي أو المجازي، فدلالته عليه مطابقي، والتضمني والالتــزامي تبع للمطابقي ومفهومان في فهمه. (ملخصا)

بالمطابقة: فيقال: دلالة مطابقة بالإضافة.

لكون الجزء إلخ: اعلم أنهم اختلفوا هل في التضمن والالتــزام فهم الجزء واللازم مطلقا - أي سواء كان في ضمن الكل أو الملزوم، أو استقلالا بأن أطلق اسم الكل والملزوم على الجزء واللازم - أو لا مطلقا، بل بشرط كونه في ضمن الكل أو الملزوم، والمشهور هو الثاني، وعليه فهم الجزء واللازم من اللفظ على الاستقلال من دلالة المطابقة وإن كان مجازا؛ لأنه دلالة اللفظ على تمام الموضوع له بالوضع النوعي؛ إذ الوضع في المطابقة أعم من الشخصي والنوعي. (الدسوقي)

فإن قيل: إذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه **كلفظ الشمس المشترك مثلا** بين الجرم والشعاع ومجموعهما، فإذا أطلق على المجموع مطابقة، واعتبر دلالته على الجرم تضمنا، **والشعاع التـــزاما**، فقد صدق على هذا التضمن والالتـــزام أنها دلالة اللظ على تمام **الموضوع له**، وإذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة **صدق عليها** أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له **أو لازمه**، وحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالأخريين، والجواب أن قيد الحيثية مأخوذ في تعريف **الأمور التي تختلف** باعتبار الإضافات، **حتى أن** المطابقة: هي الدلالة على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام ما وضع له، والتضمن: الدلالة على جزء ما وضع له من حيث إنه جزء ما وضع له، والالتزام: الدلالة على لازمه من حيث إنه لازم ما وضع له، وكثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق الذهن إليه وشرطه...............

(اشتراكا لفظيا — القرص — الضوء — باعتبار الواضع للمجموع — لفظ شمس — باعتبار الوضع للجرم فقط — جواب "إذا" الثانية — نظرا لوضع الشمس المجموع — نظرا لوضعه للجرم — بالدلالتين الأخريين — الإضافة بيانية — معتبر — تفريعية — النسب — تتغاير)

فإن قيل إلخ: الغرض من هذا الاعتراض إفساد تعاريف الثلاثة المذكورة بأنها غير مانعة لدخول فرد من أفراد كل منها في الآخر. [الدسوقي: ٢٦٧/٣] **كلفظ الشمس**: فيه أنه لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه؛ إذ الكل هو المجموع والشعاع غير لازم له، بل للجرم، وأجيب: بأنه إذا كان لازما للجرم كان لازما للمجموع قطعا، ومبنى هذا الإشكال على رجوع ضمير لازمه إلى المجموع، وهو غير متعين؛ إذ يصح رجوعه إلى الجزء وعليه فلا إشكال. (الدسوقي) **المشترك مثلا**: أي إن فرض أن لفظ "شمس" موضوع لمجموع القرص والشعاع بوضع، وللقرص الذي هو أحد الجزئين بوضع، وللشعاع الذي هو أحد الجزئين ولازم للقرص بوضع.

والشعاع التـــزاما: أي لاباعتبار هذا الوضع أعني الوضع للمجموع؛ إذ هو باعتباره جزء لا لازم، بل باعتبار وضع آخر، وهو وضع الشمس للجرم فقط. (الدسوقي) **الموضوع له**: فيكون تعريف المطابقة غير مانع.

صدق عليها: أي على دلالة الشمس على الجرم مطابقة أو على الشعاع مطابقة. (الدسوقي)

أو لازمه: أي فيكون تعريفا التضمن والالتـــزام غير مانعين. **الأمور التي تختلف**: وذلك كالدلالات الثلاث؛ فإنها تختلف بالنسبة والإضافة للكل أو الجزء أو اللازم، فدلالة الشمس على الشعاع يقال: مطابقية، وتضمنية، والتزامية باعتبار إضافة تلك الدلالة لكل ما وضع له اللفظ أو لجزء له أو لازمه. [الدسوقي: ٢٦٨]

حتى أن إلخ: حتى تفريعية، أي وحيث كان قيد الحيثية معتبرا في تعريف الأمور المتباينة بالإضافة كالدلالات، فتعرف المطابقية بالدلالة على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام ما وضع له، أي لا من حيث إنه جزء الموضوع له أو لازمه، فلا تدخل التضمنية والالتزامية فيها، وقس على ذلك تعريف التضمنية والالتـــزامية. (الدسوقي)

أي الالتـــزام اللزوم الذهني أي كون المعنى الخارجي **بحيث يلزم من حصول المعنى** الخارج عن معنى اللفظ الموضوع له في الذهن حصوله فيه إما **على الفور** أو **بعد التأمل** في القرائن والأمارات، الوسائط وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتـــزامي عن تعقل المسمى في الذهن أصلا، أعني اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين، عند البيانيين **وإلا لخرج كثير من معاني** المجازات والكنايات الأخص أو الأعم عن أن تكون مدلولات في الالتـــزام التـــزامية، **ولما تأتى الاختلاف** بالوضوح في دلالة **الالتزام أيضا**، وتقييد اللزوم بالذهن إشارة إلى أنه **لا يشترط**..................

أي الالتـــزام: أشار بذلك إلى أن تذكير الضمير في "شرطه" لتذكير لفظ الالتـــزام وإن كان معناه مؤنثا، أي الدلالة. [الدسوقي: ٢٧٠/٣] **اللزوم الذهني:** اعلم أن اللزوم إما ذهني وخارجي كلزوم الزوجية للأربعة أو ذهني فقط كلزوم البصر للعمى أو خارجي فقط، والمعتبر في دلالة الالتـــزام باتفاق البيانيين والمناطقة اللزوم الذهني، صاحبه لزوم خارجي أو لا، ولذا قال المصنف: وشرطه اللزوم الذهني، والمراد باللزوم الذهني عند البيانيين ما يشمل اللزوم غير البين، وهو ما لا يكفي في جزم العقل به تصور اللازم والملزوم، بل يتوقف على وسائط كلزوم كثرة الرماد للكرم، وما يشمل اللزوم البين بقسميه، أعني البين بالمعنى الأخص والبين بالمعنى الأعم خلافا للمناطقة. (الدسوقي)

بحيث يلزم إلخ: مثل لزوم الضحك للإنسان؛ فإنه يلزم من حصول معنى الإنسان الموضوع له للحيوان الناطق في الذهن حصول الضحك فيه. (الدسوقي) **يلزم من حصول المعنى:** فإنه لولا اللزوم لكانت نسبة الخارج إلى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات إليه، فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح. (المطول)

على الفور: وذلك في اللزوم البين بقسميه. (الدسوقي) **بعد التأمل:** وذلك في اللزوم الغير البين.

وإلا لخرج: مع أن القوم أدخلوها في مدلولات التـــزامية. **كثير من معاني إلخ:** قيل: إن كلام الشارح يقتضي أن دلالة المجاز على معناه المجازي بالالتـــزام، وهو مخالف لما صرح به الشارح في "شرح الشمسية" من أن دلالة المجاز على معناه المجازي بالمطابقة، وأن المراد بالوضع في تعريف الدلالات أعم من الشخصي والنوعي حتى يدخل المجاز والمركبات، وقد يجاب بأن المراد بقوله: عن أن تكون مدلولات التـــزامية أي بحسب الوضع الأصلي، فلا ينافي أنها بحسب الوضع الأصلي، فلا ينافي أنها بحسب الوضع المجازي مدلولات مطابقية. [الدسوقي: ٢٧١/٣]

ولما تأتى الاختلاف إلخ: وذلك لأنه إذا كان معنى اللزوم عدم الانفكاك، فكل لازم بهذا المعنى لا ينفك عن الملزوم، فيكون كل واحد من لوازم الشيء مساويا للآخر في الوضوح والخفاء؛ لأن كل واحد من اللوازم لاينفك عن الملزوم بهذا المعنى. [التجريد: ٣٠٠] **الالتـــزام أيضا:** أي كما لم يتأت الاختلاف في الدلالة المطابقية. (الدسوقي)

لا يشترط: أي في دلالة الالتـــزام لا استقلالا ولا تضمنا للذهني. (الدسوقي)

اللزوم الخارجي كالعمى؛ فإنه يدل على البصر التـــزاما؛ **لأنه عدم البصر** عما من شأنه أن يكون بصيرا **مع التنافي بينهما** في الخارج، ومن نازع في اشتراط اللزوم الذهني **فكأنه أراد باللزوم** اللزوم البين، بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى، والمصنف أشار إلى أن ليس المراد باللزوم الذهني **اللزوم البين** المعتبر عند المنطقيين بقوله: ولو لاعتقاد المخاطب **بعرف** أي ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب **عرف عام؛ إذ هو المفهوم** من إطلاق العرف **أو غيره يعني لعرف الخاص** كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات **وغير ذلك.**

(مثال للنفي) (العمى والبصر) (وهو ابن الحاجب) (بالمعنى الأخص) (فقط) (عطف على الشرع)

لأنه عدم البصر: يعني فهو عدم مقيد بالإضافة للبصر؛ لأن البصر جزء من مفهومه حتى تكون دلالته على البصر تضمنية. [الدسوقي: ٢٧٢/٣] **مع التنافي بينهما إلخ:** يعني فلو قلنا باشتراط اللزوم الخارجي لخرج هذا عن كونه مدلولا التـــزاميا مع أن القصد دخوله. (الدسوقي) **فكأنه أراد:** حاصله: أن مراد ابن الحاجب باللزوم الذهني المنفي اشتراطه في دلالة الالتـــزام خصوص الذهني البين بالمعنى الأخص، وهذا لا ينافي اشتراط اللزوم الذهني مطلقا، فاللزوم الذهني لابد منه في الالتـــزامية بلا نزاع. (الدسوقي)

باللزوم: المنفي اشتراطه في دلالة الالتـــزام **اللزوم البين:** أي فقط بل المراد به ما يشمل البين وغير البين. (الدسوقي)

بعرف: أي بأمر معروف فيما بين الجمهور كما بين الأسد والجراءة. [التجريد: ٣٠٠]

عرف عام: هو ما لم يتعين واضعه والخاص ما تعين واضعه كأهل الشرع والنحاة.

إذ هو المفهوم إلخ: تعليل لحمل العرف في كلام المصنف على العرف العام، وهو ما لم يتعين فيه الناقل، فليس الباعث للشارح على الحمل المذكور أنه لولا هذا الحمل لم يكن لقوله: "أو غيره" فائدة؛ لدخول العام والخاص في قوله: "بعرف" حتى يعترض بأنه لو عمم في العرف لكان قوله: "أو غيره" إشارة إلى دلالة المقام والتأمل في القرينة. (التجريد)

أو غيره إلخ: ومنه ما قد سبق في بحث الفصل والوصل من الجامع العقلي والوهمي والخيالي؛ فإنها من أسباب الجمع في الفهم، فعند فهم أحدهم يفهم الآخر ولو بعد التأمل، فيكون دلالة أحدها على الآخر من اللزوم الذهني بالمعنى الذي ذكر، فتأمل. (ملخصا) **يعني لعرف الخاص:** مثل اللزوم الذي بين التسلسل والبطلان؛ فإن هذا اللزوم يعرفه أهل الكلام؛ فإنهم يقولون: إن التسلسل يستلزم البطلان، فإذا قلت لإنسان: يلزم على كلامك الدور أو التسلسل، وكان ذلك المخاطب من أهل الكلام فهم منه أنه باطل، وكلزوم الرفع للفاعل فإنه خاص بالنحاة. [الدسوقي: ٢٧٣/٣]

وغير ذلك: عطف على العرف الخاص، وذلك كدلالة المقام والتأمل في القرينة. (الدسوقي)

والإيراد المذكور أي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضع لا يتأتى بالوضعية، أي
بالوضع الشخصي
بالدلالة **المطابقية**؛ **لأن السامع** إن كان عالما بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها
بوضع كل واحد منها الواحد
أوضح دلالة عليه من بعض وإلا أي وإن لم يكن عالما بوضع الألفاظ لم يكن كل
بوضع جميعها
واحد من الألفاظ **دالا عليه**؛ **لتوقف الفهم** على العلم بالوضع، مثلا إذا قلنا: خده
فهم المعنى
يشبه الورد، فالسامع إن كان عالما **بوضع المفردات والهيئة** التركيبية امتنع أن يكون
جواب "إن" يوجد
كلام يؤدي هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة **أوضح أو أخفى**؛ لأنه إذا أقيم مقام كل
علة لـ"امتنع"
لفظ **ما يرادفه**، فالسامع إن علم الوضع **فلا تفاوت في الفهم، وإلا لم يتحقق** الفهم،
وضع هذه المرادفات
وإنما قال: **لم يكن** كل واحد دالا؛ لأن قولنا: "هو عالم بوضع الألفاظ" معناه أنه عالم
خبر "إن"
بوضع كل لفظ، ....
فيكون إيجابا كليا

المطابقية: ما كان بطريق الحقيقة فقط. [الدسوقي: ٢٧٤/٣] **لأن السامع إلخ:** هذا الدليل إنما يفيد عدم تأتيه بين الدلالات المطابقية لا بينها وبين غيرها، وقضية كلام القوم أن المطابقة غير معتبرة مطلقا.

أوضح: أي بل هي مستوية في الدلالة عليه ضرورة تساويها في العلم بالوضع المقتضي لفهم المعاني عند سماع الموضوع، وإذا تساوت فلا يتأتى الاختلاف في دلالتها وضوحا وخفاء. (الدسوقي)

دالا عليه: وإذا انتفت الدلالة فلا يوصف بخفاء الدلالة ولا بوضوحها. **لتوقف الفهم:** أورد أنه يلزم الدور؛ لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى؛ لأن الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى، والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المعنيين، وأجاب عنه الشيخ في "الشفاء": بأن فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا. [التجريد: ٣٠١]

بوضع المفردات: بأن علم أن الخد موضوع للوجنة والورد موضوع للنبت المعلوم وأن يشبه معناه يماثل. **والهيئة إلخ:** مفادها ثبوت الشبه بين الخد والورد. **أوضح أو أخفى:** صفة لدلالة أي أوضح من قوله: "خده يشبه الورد" أو أخفى منه، فقد حذف المفضل عليه. [الدسوقي: ٢٧٥/٣] **ما يرادفه:** كأن يقال: وجنة تماثل الورد.

فلا تفاوت في الفهم: بل يكون فهمه من الكلام الثاني كفهمه من الكلام الأول، والمراد بالفهم الدلالة. (الدسوقي)

وإلا لم يتحقق إلخ: أي وإن لم يعلم أن هذه الألفاظ الجديدة المرادفة للألفاظ الأولى موضوعة لذلك المعنى لم يفهم شيئا أصلا، فعلى كلا التقديرين لم يكن تفاوت في الدلالة وضوحا وخفاء. (الدسوقي) **لم يكن إلخ:** يعني مما يدل على السلب الجزئي دون أن يقول: لم يكن واحد منهما مما يدل على السلب الكلي. (الدسوقي)

فنقيضه المشار إليه بقوله: وإلا يكون **سلبا جزئيا**، أي إن لم يكن عالما بوضع كل لفظ **فيكون اللازم** عدم دلالة كل لفظ، **ويحتمل** أن يكون البعض منها دالا؛ لاحتمال أن يكون عالما بوضع البعض، ولقائل أن يقول: **لا نسلم** عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع، بل يجوز أن يحضر في العقل معاني بعض الألفاظ المخزونة في الخيال بأدنى التفاوت؛ **لكثرة الممارسة** والموانسة وقرب العهد بها، بخلاف البعض؛ **فإنه يحتاج** إلى التفات أكثر ومراجعة أطول مع كون الألفاظ مترادفة والسامع عالما بالوضع، وهذا مما نجد من أنفسنا. **والجواب**: أن التفاوت إنما هو من جهة عدم تذكر الوضع، . . . .

مبتدأ — الجملة خبر المبتدأ — كأسد — بالألفاظ — كغضنفر — في الفهم

فنقيضه: مبتدأ، وقوله: "يكون" أي ذلك النقيض، وقوله: "سلبا جزئيا" خبر "يكون"، وجملة "يكون" خبر المبتدأ. [الدسوقي: ٣/٢٧٦] **سلبا جزئيا**: إنما كان نقيضه سلبا جزئيا؛ لما تقرر في المنطق من أن الإيجاب الكلي إنما يناقضه السلب الجزئي لا الكلي، ولذا لم يقل: لم يكن أحد منها دالا على السلب الكلي، ثم من المعلوم: أن السلب الجزئي أعم من السلب الكلي؛ لصدقه معه ومع الإيجاب الكلي. (الدسوقي وغيره)

فيكون اللازم: أي إن لم يكن السامع عالما بوضع كل لفظ، فاللازم عدم دلالة كل لفظ عليه، وهذا اللازم - أعني عدم دلالة كل لفظ عليه - صادق بأن لا يكون للفظ منها دلالة أصلا، وصادق بأن يكون بعض منها دلالة. (الدسوقي) هذا على مذهب من يقول: إن المسند إليه المسور بـ"كل" إذا أخر من أداة النفي يفيد سلب العموم، وأما على مذهب الشيخ عبد القاهر من أنه إذا أخر عن أداة النفي وما في معناه يفيد النفي عن الكل مع بقاء أصل الفعل، فلا يصح جعله أعم من السلب الكلي، بل يتباينان. (عبد الحكيم)

يحتمل: ويحتمل أن لا يكون للفظ منها دلالة. **لانسلم إلخ**: هذا وارد على قول المصنف؛ لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعض. (الدسوقي) **لكثرة الممارسة**: ففهم المعنى من أسد وسبع أقرب من فهمه من ليث وغضنفر مع العلم بوضع هذه الألفاظ الأربعة، وذلك لكثرة استعمال هذين اللفظين في المعنى الموضوع له دون الآخرين. (الدسوقي)

فإنه يحتاج إلخ: يعني فحينئذ قد وجد الوضوح والخفاء في دلالة المطابقة مع العلم بالوضع، فقول المصنف: "لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض" لا يسلم. (الدسوقي)

والجواب إلخ: حاصله: أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر إلى نفس الدلالة، ودلالة الالتـــزام كذلك؛ لأنها من حيث إنها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة، وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة، بخلاف المطابقة؛ فإن فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع، والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه إنما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه. [التجريد: ٣٠١]

وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضروري، ويتأتى الإيراد المذكور **بالعقلية** من الدلالات؛ لجواز أن تختلف **مراتب اللزوم** في الوضوح، أي **مراتب لزوم** الأجزاء للكل في التضمن، **ومراتب لزوم اللوازم** للملزوم في الالتـــزام، **وهذا** في الالتـــزام ظاهر؛ فإنه يجوز أن يكون للشيء لوازم متعددة، بعضها أقرب إليه من بعض وأسرع انتقالا منه إليه؛ **لقلة الوسائط، فيمكن تأدية الملزوم** بالألفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء، وكذا يجوز أن يكون **للازم ملزومـــات،**

تحقق حضور الوضع — فلا تفاوت فيه — التضمن والالتـــزام — إلى الشيء — اللوازم — الملزوم — من ذلك الشيء — المراد بالقلة ما يشمل العدم — كالحرارة

وبعد تحقق العلم إلخ: قيل فيه: إن العلم بالمدلول الالتـــزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة، فالأولى أن يقال: المراد: الاختلاف في الوضوح بالنظر إلى نفس الدلالة بأن يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الواسطة، والبعض الآخر بالعكس. [التجريد: ٣٠١] **بالعقلية إلخ:** المراد بها ما تقدم، وهي دلالة التضمن والالتـــزام، فاللام عهدية. [الدسوقي: ٢٧٧/٣] **مراتب اللزوم:** أراد باللزوم ما يشمل لزوم الجزء للكل في التضمن، ولزوم اللازم للملزوم في الالتـــزام، ولهذا لم يقل: مراتب اللازم؛ لئلا يكون قاصرا على دلالة الالتـــزام. (الدسوقي)

مراتب لزوم إلخ: كالحيوان والجسم والجواهر، فكلها أجزاء للإنسان، لكن بعضها بواسطة وبعضها بلا واسطة، فاختلفت في الوضوح والخفاء. (الدسوقي) **ومراتب لزوم اللوازم:** أي التي هي المدلول الالتـــزامي مثلا: الوصف بالكرم له لوازم كالوصف بكثرة الأضياف وبكثرة الرماد وبجبن الكلب وبهزال الفصيل، وبعض هذه اللوازم واضح وبعضها خفي. [الدسوقي: ٢٧٩/٣] **وهذا:** اختلاف مراتب اللزوم في الوضوح. (الدسوقي)

لقلة الوسائط إلخ: كالكرم؛ فإن له لوازم ككثرة الرماد وهزال الفصيل وجبن الكلب، فيمكن تأدية الكرم بالألفاظ الموضوعة لهذه اللوازم بأن يقال: "زيد كثير الرماد" أو "هزيل الفصيل" أو "جبان الكلب"، ولا شك أن هذه اللوازم مختلفة في الدلالة على الكرم وضوحا وخفاء؛ فإن الانتقال من كثرة الرماد إلى الكرم أسرعها لكثرة الاستعمال ولو كثرت وسائط؛ فإن لكثره الاستعمال وظهور القرينة مدخلا عظيما في سرعة الانتقال منه إلى المراد، فالمراد بقوله: "لقلة الوسائط" قلتها مع كثرة الاستعمال وظهور القرينة. (الدسوقي)

فيمكن تأدية الملزوم: أي المعنى الملزوم كالكرم بالألفاظ الموضوعة للوازم المختلفة الدلالة بأن يقال: زيد "كثير الضيفان" أو "كثير إحراق الحطب" أو "كثير الرماد"، ولا شك أن انتقال الذهن من كثرة الضيفان إلى الكرم أسرع من انتقاله من كثرة إحراق الحطب إلى الكرم؛ لعدم الواسطة في الأول، وانتقاله من كثرة إحراق الحطب إلى الكرم أسرع من انتقاله من كثرة الرماد إلى الكرم؛ لأن بين الكرم وكثرة الإحراق واسطة، وبينه وبين كثرة الرماد واسطتان.

للازم ملزومات: [كالشمس والنار والحركة] هذا إذا استعمل لفظ الملزوم لينتقل منه إلى اللازم كما في المجاز وكما في الكناية على مذهب المصنف. [الدسوقي: ٢٨٠/٣]

لزومه لبعضها أوضح منه للبعض الآخر، **فيمكن تأدية** اللازم بالألفاظ الموضوعة للملزومات المختلفة وضوحا وخفاء، **وأما في التضمن** فلأنه يجوز أن يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر، فدلالة الشيء الذي يكون ذلك المعنى جزءا منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه، مثلا: دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه، **ودلالة الجدار** على التراب أوضح من دلالة البيت عليه، فإن قلت: بل الأمر بالعكس؛ **فإن فهم الجزء** سابق على فهم الكل، قلت: **نعم، ولكن المراد** ههنا انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل، **وكثيرا ما**

من اللزوم — كالجسم — كالحيوان — كالإنسان — مثال للجزء المعقول — لكونه بلا واسطة — لأنها بواسطة الحيوان — مثال للجزء المحسوس — بالتضمن

لزومه لبعضها إلخ: فإنه يعلم ظاهرا أن لزوم الحرارة للنار أوضح من لزومها للشمس والحركة. [الدسوقي: ٣/٢٨٠]
فيمكن تأدية إلخ: أي بأن يقال: زيد حرقته النار أو الشمس أو في جسمه نار أو شمس أو حركة شديدة. (الدسوقي)
وأما في التضمن: [معادل لقوله: "وهذا في الالتزام ظاهر"] أي أما اختلاف مراتب اللزوم وضوحا في التضمن، وجواب "أما" محذوف أي فغير ظاهر ومحتاج إلى البيان فنقول له إلخ. (الدسوقي)
ودلالة الجدار: وذلك لأن التراب جزء الجدار والجدار جزء البيت، فتكون دلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه؛ لأن الأول بلا واسطة والثاني بواسطة. (الدسوقي) **فإن فهم الجزء إلخ:** فالمفهوم من الإنسان أولا هو الجسم، ثم الحيوان، ثم الإنسان، وحاصل السؤال اعتبار حال التركيب، والجواب اعتبار حال التحليل؛ فإنه عند التركيب يفهم جزء الجزء، ثم الجزء، ثم الكل، وعند التحليل على العكس. [التجريد: ٣٠٢]
نعم ولكن المراد إلخ: [فهم الجزء سابق على فهم الكل] أي نعم، الأمر بالعكس من أن دلالة الشيء على جزء جزء واضح من دلالته على جزء له كما ذكرتم؛ لأن الجزء سابق على الكل في الوجود دالا بطلب الجزئية، لكن الذي حملنا على ما قلناه سابقا ما صرح به القوم من أن التضمن تابع للمطابقة في الوجود، فيكون المقصود في دلالة التضمن انتقال الذهن إلى الجزء، وملاحظته على حدة بعد فهم الكل.
فالإنسان إذا سمع لفظا وكان عارفا بوضعه، وفاهما بجميع أجزاء الموضوع له أول ما يفهم منه المعنى الموضوع له اللفظ إجمالا، ثم ينتقل الفهم إلى جزء ذلك المعنى على حدة إن كان له جزء، ثم إن كان لذلك الجزء جزء؛ ينتقل إليه على حدة، وهلم جرا، فصح ما ذكرنا من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالته على جزء الجزء؛ لتأخره عن فهم الجزء. [الدسوقي: ٣/٢٨٢] **وكثيرا ما إلخ:** حاصله أنا لانسلم أن فهم الجزء لازم أن يكون سابقا على فهم الكل؛ إذ قد يخطر الكل بالبال، ولا يخطر جزؤه فيه أصلا، وحينئذ فلا يكون فهم الجزء سابقا على فهم الكل، فتم ما ذكره. (الدسوقي)

يفهم الكل من غير التفات إلى الأجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في "الشفاء": أنه يجوز أن يخطر النوع بالبال، ولا يلتفت الذهن إلى الجنس.
إجمالا الذي هو جزء من النوع

[تعريف المجاز والكناية]

ثم اللفظ **المراد به لازم** ما وضع له سواء كان اللازم داخلا كما في التضمن أو خارجا كما في الالتـــزام، إن قامت قرينة على عدم إرادته أي إرادة ما وضع له فمجاز **وإلا فكناية**، **فعند المصنف** الانتقال في المجاز والكناية كليهما **من الملزوم إلى اللازم؛ إذ لا دلالة للازم** من حيث إنه لازم على الملزوم إلا أن إرادة الموضوع له جائزة في الكناية دون المجاز، وقدم المجاز عليها أي على الكناية؛ لأن معناه المجاز كجزء معناها أي الكناية؛ لأن معنى المجاز هو اللازم فقط، ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعا، ....
فيعم التضمن والالتـــزام — دلت — من ذلك اللفظ — فيسمى ذلك اللفظ مجازا — بالتبع — لجواز كونه أعم من الملزوم — في البحث والتقسيم — والمقصود الأصلي هو اللازم

ثم: أشار بكلمة "ثم" إلى الانتقال من بحث إلى آخر، فإنه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف إلى تعيين ما يبحث عنه في الفن. [التجريد: ٣٠٣] **المراد به لازم**: أي إرادة جارية على قانون اللغة، وإلا فما كل لازم يراد باللفظ؛ إذ لا يصح إطلاق لفظ الأب على الابن والعكس. [الدسوقي: ٢٨٣/٣]
وإلا: أي وإن لم تقع قرينة على عدم إرادة ما وضع له مع إرادة اللازم، وذلك بأن وجدت القرينة الدالة على إرادة اللازم إلا أنها لم تمنع من إرادة الملزوم، وهو المعنى الموضوع له، وليس المراد عدم وجود القرينة أصلا، وإن كان كلام المصنف صادقا بذلك؛ لأن الكناية لابد فيها من قرينة. [الدسوقي: ٢٨٦/٣]
فكناية: مأخوذ من كنى عنه بكذا إذا لم يصرح باسمه؛ لأنه لم يصرح باسم اللازم مع إرادته كقولك: "زيد طويل النجاد" مريدا به طول القامة؛ فإنه كناية؛ إذ لا قرينة تمنع من إرادة طول النجاد مع طول القامة. (الدسوقي)
فعند المصنف: وعند السكاكي: الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم. (التجريد)
من الملزوم إلى اللازم: والفرق بينهما عنده وجود القرينة الصارفة عن إرادة الملزوم في المجاز وعدم وجودها في الكناية. (الدسوقي) **إذ لا دلالة للازم**: [رد على السكاكي] علة لمحذوف أي لا من اللازم إلى الملزوم كما يقول السكاكي؛ فإن اللازم قد يكون أعم وإشعار له بأخص معين، فكيف ينتقل منه إليه؟ وقد تقدم ما يفيد الجواب عن السكاكي، وهو أن المراد باللازم التابع ومن الملزوم المتبوع، وأن الانتقال منه إلى المتبوع؛ لأنه ملزوم في المعنى. [الدسوقي: ٢٨٧/٣]

والجزء مقدم على الكل **طبعا**، **فيقدم** بحث المجاز على بحث الكناية وضعا، وإنما قال: "**كجزء معناها**"؛ لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة؛ فإن معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم، **بل هو اللازم** مع **جواز** إرادة الملزوم. ثم منه أي من المجاز ما يبتني **على التشبيه**: وهوالاستعارة **التي كان أصلها** التشبيه، فتعين التعرض له أي **للتشبيه** أيضا **قبل التعرض للمجاز** الذي أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه، **ولما كان** في التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمة **لم يجعل مقدمة** لبحث الاستعارة، بل جعل مقصدا برأسه فانحصر المقصود من علم البيان **في الثلاثة**: التشبيه والمجاز والكناية.

(على الجزم) (كثيرة)

طبعا: أي يحتاج إليه الكل في الوجود مع أنه ليس بعلة تامة للكل. [التجريد: ٣٠٣] **فيقدم**: أي فالمناسب أن يقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا؛ لأجل محاكاة وموافقة الوضع للطبع. [الدسوقي: ٢٨٨/٣] **كجزء معناها**: أي ولم يقل: لأن معناه جزء معناها جزء ما. (الدسوقي) **بل هو اللازم إلخ**: أي فالمجزوم به فيها إنما هو إرادة اللازم، وأما الملزوم فيجوز أن يراد وأن لا يراد قطعا. (الدسوقي) **جواز إلخ**: فنزل الجواز بمنزلة الوقوع، فصار كالجزء.

على التشبيه: ومنه مالا يبتني وهو المجاز المرسل. (الدسوقي) **التي كان أصلها**: فذكر المشبه به وأريد به المشبه، فصار استعارة. (التجريد) **للتشبيه**: أي مثل التعرض للمجاز والكناية. **قبل التعرض للمجاز إلخ**: يعني أن تقديم التشبيه على جميع أقسام المجاز لتوقف بعضها على التشبيه، ولم يقدم على ذلك البعض فقط دون البعض الآخر الذي هو المجاز المرسل؛ لأن اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما بابا واحدا، ووجه تقديم التشبيه على الكناية: أن المجاز مقدم عليها. [التجريد: ٣٠٤]

ولما كان إلخ: هذا جواب عما يقال: إن قضية كون التشبيه يبنى عليه أحد أقسام المجاز أن لا يكون من مقاصد الفن بل من وسائله، فكيف عدّ بابا من الفن ولم يجعل مقدمة للمجاز. [الدسوقي: ٢٩٠/٣]

لم يجعل مقدمة إلخ: يعني فجعله بابا تشبيها له بالقصد من حيث كثرة الأبحاث، وإن كان هو مقدمة في المعنى، ويمكن أن يقال: إنه باب مستقل لذاته؛ لأن الاختلاف في وضوح الدلالة وخفائها موجود فيه كما تقدم، فهو من هذا الفن قصدا، وإن توقف عليه بعض أبوابه؛ لأن توقف بعض الأبواب على بعض لا يوجب كون المتوقف عليه مقدمة للفن. (الدسوقي) **في الثلاثة**: أورد على الحصر فيها الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف؛ فإنها لا تدخل في المراد بالتشبيه هنا وليست مجازا ولا كناية. (الدسوقي)

[التشبيه]

[تعريف التشبيه]

أي هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة التشبيه **أي مطلق التشبيه**.....
فاللام في التشبيه للعهد وهو التشبيه اللغوي

التشبيه إلخ: والتفصيل أن اللفظ إما أن يكون مستعملا في معناه الموضوع له أم لا، فإن كان مستعملا فهو حقيقة، وإن لم يكن مستعملا فيه، بل كان مستعملا في المعنى الغير الموضوع له، فلا يخلو: إما أن تكون القرينة قائمة في الكلام على عدم إرادة ما وضع له فمجاز، ولابد فيه من علاقة ومناسبة بين المعنى الحقيقي والمجازي كالتشبيه وغيره نحو رأيت يتكلم، فـ"يتكلم" قرينة على عدم إرادة المعنى الموضوع له للأسد، وهو الحيوان المفترس، أو لا تكون فكناية كطويل النجاد، فإنه يجوز منه إرادة المعنى الموضوع له كلازمه، أعني "طويل القامة".
ثم المجاز قد يقسم بأن العلاقة المصححة إن كانت غير التشبيه كالسببية والحالية وغيرها من العلاقات فمجاز مرسل، وإلا فاستعارة، وقد يقسم الاستعارة باعتبار أركانها (التشبيه) والخواص والملائمات إلى أقسام: منها استعارة مصرحة، ويسمى استعارة حقيقية أيضًا، وهي تشبيه شيء بشيء في النفس بحيث لم يذكر من الأركان التشبيهية إلا المشبه به نحو: رأيت أسدا يرمي أو يتكلم، فإنه شبه الرجل الشجاع بالأسد في النفس، ولم يذكر في الكلام إلا الأسد الذي هو المشبه به، ومنها استعارة بالكناية ويسمى استعارة مكنيا عنها أيضا، وهي تشبيه شيء بشيء في النفس، ولم يذكر من أركان التشبيه إلا المشبه كما في قول الهذلي:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع

فإنه شبّه المنية بالسبع ولم يذكر إلا المشبه أعني "المنية" في الكلام، ومنها استعارة تخييلية، وهي إثبات ما هو مختص بالمشبه به للمشبه كما في قول الهذلي المذكور، فإنه أثبت الأظفار التي هي مختصة بالسبع للمنية، ومنها استعارة ترشيحية، وهي ذكر ملائم المشبه به في الكلام كما في المثال المذكور من قول الهذلي، فإنه ذكر الإنشاب الذي من ملائمات السبع الذي هو المشبه به.
فإن قيل: كما أن الأظفار من مختصات المشبه به فكذلك الإنشاب، فما وجه جعل إثبات الأول تخييلا وإثبات الثاني ترشيحا؟ يقال: إذا اجتمع في الكلام مختصان للمشبه به، فأيهما أقوى اختصاصاً وتعلّقا به فإثباته تخييل وأيهما دونه فإثباته ترشيح، ولا شك أن الأظفار أقوى اختصاصًا وتعلقا به بالنسبة إلى الإنشاب، فيكون إثباته تخييلا وإثبات الإنشاب ترشيحا. [عين القضاة على الميبذي: ٤]
أي هذا: فالتشبيه خبر مبتدأ محذوف مع حذف مضاف. **أي مطلق التشبيه:** إنما تعرض المصنف لتعريف مطلق التشبيه الذي هو التشبيه اللغوي مع أن الذي من مقاصد علم البيان إنما هوالاصطلاحي لينجر الكلام منه إلى تحقيق تشبيه المصطلح عليه، فتتم الفائدة بالعلم بالمنقول عنه والمناسبة بينهما. [الدسوقي: ٢٩١/٣]

أعم من أن يكون **على وجه الاستعارة، أو على وجه** يبتني عليه الاستعارة **أو غير ذلك**، فلم يأت بالضمير؛ **لئلا يعود** إلى التشبيه المذكور **الذي هو أخص، وما يقال**:
كالتجريد — من مطلق التشبيه — اعتراضا على ما تقدم

إن المعرفة إذا أعيدت كانت عين الأولى فليس على إطلاقه، يعني أن معنى التشبيه في
بلفظها الأول — بل أكثري — الذي هو مصدر شبه

اللغة الدلالة هو مصدر قولك: دللت فلانا على كذا، إذا هديته له على مشاركة أمر
هو المشبه

لأمر آخر في معنى، **وهذا شامل** لمثل: "قاتل زيد عمرا" أو "جاءني زيد وعمرو"، والمراد
المشبه به هو وجه الشبه — تعريف التشبيه اللغوي

بالتشبيه المصطلح عليه ههنا أي في علم البيان ما لم تكن أي الدلالة على مشاركة أمر
تفسير لما

لأمر آخر في معنى بحيث لا تكون الدلالة على **وجه الاستعارة** التحقيقية، ....
تفسير لقوله: لم تكن

على وجه الاستعارة: أي بالفعل بأن حذفت منه الأداة والمشبه كما في قولك: رأيت أسدا في الحمام أو رأيت أسدا يرمي. [الدسوقي: ٢٩١/٣] **أو على وجه إلخ**: أي بالقوة، وهو التشبيه المذكور فيه الطرفان والأداة نحو: زيد كالأسد، وهذا هو المقصود، ووجه بنائها عليه أنه إذا حذف المشبه وأداة التشبيه وأقيمت قرينة على المراد صار استعارة بالفعل. (الدسوقي) **أو غير ذلك**: بأن كان التشبيه ضمنيا كما في التجريد مثل: لقيت من زيد أسدا. (الدسوقي)

لئلا يعود إلخ: أي كما هو الظاهر المتبادر، وعوده إلى المطلق الذي في ضمن المقيد خلاف الظاهر، والحمل على الاستخدام أيضًا خلاف الظاهر. [التجريد: ٣٠٤] **الذي هو أخص**: فعلم أن اللام في التشبيه الأول المذكور في الترجمة للعهد، وفي الثاني للجنس. (التجريد) **وما يقال إلخ**: جواب عما يقال: إن الظاهر كالضمير في العود إلى المذكور؛ لأن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى، فلا يتم التوجيه السابق، فأجاب بأن هذا أكثري لا كلي. [الدسوقي: ٢٩٢/٣]

وهذا شامل: أي تعريف التشبيه اللغوي المذكور شامل لمثل "قاتل زيد عمرا"؛ فإنه يدل على مشاركة زيد لعمرو في المقاتلة، و"جاءني زيد وعمرو"، فإنه يدل على مشاركتهما في المجيء، ومثلها "زيد أفضل من عمرو"، فإنه يدل على اشتراكهما في الفضل، أي مع أن هذا كله ليس تشبيهاً لغويا، فكان الواجب أن يزيد بالكاف ونحوها لفظا أو تقديراً لإخراج مثل هذا، وإدخال "زيد أسد" ونحوه، فقد اتضح لك أن مقصود الشارح الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي، كما هو مفاد كلام العلامة السيد خلافا لما قاله بعضهم من أن مراد الشارح بيان الواقع لا الاعتراض على التعريف، وقد يجاب بأن ما عرف به المصنف من باب التعريف بالأعم، وهو شائع عند أهل اللغة، أو يقال: مراد المصنف الدلالة الصريحة، فخرج ما ذكر من الأمثلة؛ فإن الدلالة فيها على المشاركة غير صريحة. [الدسوقي: ٢٩٣/٣]

وجه الاستعارة: فإن كانت تلك الدلالة على وجه الاستعارة المذكورة بأن طوي ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به مع قرينة دلت على إرادة المشبه، فذلك اللفظ لم يكن تشبيها في الاصطلاح. (الدسوقي)

نحو: رأيت أسدا في الحمام، ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو: أنشبت المنية أظفارها، **ولا على وجه التجريد الذي يذكر** في العلم البديع من نحو: لقيتُ بزيد أسدًا ولقيني منه أسدٌ، فإن في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى مع أن شيئا **لا يسمى** تشبيها اصطلاحا، **وإنما قيد** الاستعارة بالتحقيقية والكناية؛ لأن الاستعارة التخييلية كإثبات الأظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه شيء **من الدلالة** على مشاركة أمر لأمر على رأي المصنف؛ **إذ المراد** بالأظفار معناه الحقيقي على ما **سيجيء**.

نعم هو تشبيه لغوي

عنده

ولا على وجه التجريد: كان المناسب للمصنف أن يقول بعد ذلك بالكاف ونحوها ليخرج نحو: قاتل زيد عمرا، وجاءني زيد وعمرو، إلا أن يقال: أراد بالدلالة الواقعة في التعريف الدلالة الصريحة المقصودة، فخرج ما ذكر من المثالين؛ لأن الدلالة على المشاركة فيهما ليست صريحة. [الدسوقي: ٣/٢٩٤]

الذي يذكر إلخ: والتجريد المذكور في البديع ما كان المجرد غير المجرد منه كما مثل الشارح، وأما ما كان المجرد هو نفس المجرد منه فليس داخلا في الدلالة حتى يخرج، وتوضيح ذلك أن التجريد قسمان: الأول: أن ينتزع من الشيء شيء آخر مساو له في صفاته للمبالغة في ذلك الشيء، حتى صار بحيث ينتزع منه شيء آخر مساو له في صفاته كقوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨]، فإنه لانتزاع دار الخلد من جهنم، وهي عين دار الخلد لا شبيهة بها، وهذا ليس فيه مشاركة أمر لأمر آخر حتى يحتاج لإخراجه.

والثاني: أن ينتزع المشبه به من المشبه للمبالغة في التشبيه، حتى صارت المشبه بحيث يكون أصلا ينتزع منه المشبه به، نحو: لقيت بزيد أسدا، فإنه لتجريد أسد من زيد، وأسد مشبه به لزيد لا عينه، ففيه تشبيه مضمر في النفس، فهذا الذي لإخراجه قيد الشارح التجريد بقوله: "الذي يذكر في العلم البديع"، وإخراج التجريد المذكور مبني على أنه لا يسمى تشبيها اصطلاحا، وهو الأقرب. (الدسوقي)

لا يسمى: خلافا لصاحب المفتاح في التجريد. (المطول) **وإنما قيد إلخ:** حاصله أنه إنما قيد الاستعارة بالتحقيقية والمكني عنها، واكتفى بذكرهما ولم يخرّج التخييلية؛ لأنها حقيقية عند المصنف، فلفظ الأظفار مثلا عند المصنف مستعمل في معناه الحقيقي، وليس مجازا أصلا، وإنما التجوز في إثباتها للمنية على ما يأتي، فلا دلالة فيها على مشاركة أمر لآخر، فلاحاجة لإخراجها؛ لأنها لم تدخل في الجنس الذي هو الدلالة المذكورة.

من الدلالة: فلا حاجة إلى إخراجها؛ لأنها غير داخلة. **إذ المراد:** أي عند المصنف، وحينئذٍ فالتجوز إنما هو في الإسناد، فالتخييلية على رأيه مجاز عقلي، ولذا لم يخرجها، أما عند السكاكي: فالتجوز في نفس الأظفار فهي داخلة في الجنس وهو الدلالة المذكورة، فيحتاج إلى إخراجها. [الدسوقي: ٣/٢٩٥] **سيجيء:** من الخلاف بين السكاكي وغيره.

فالتشبيه الاصطلاحي هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، لا على وجه
عند المصنف
الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية **والتجريد، فدخل فيه** نحو قولنا: زيد أسد بحذف أداة التشبيه ونحو قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ (البقرة: ١٨) بحذف الأداة والمشبه جميعا أي هم كصُمّ؛ **فإن المحقّقين** على أنه تشبيه **بليغ** لا استعارة؛ لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يُطوى ذكر **المستعار له** بالكلية، ويجعل الكلام **خلوا عنه** صالحا؛ لأن يراد
الكلام		خاليا		لفظا وتقديرا		المشبه
به المنقول عنه والمنقول إليه، لولا **دلالة الحال** أو **فحوى الكلام**.
المشبه به		المشبه		القرينة الحالية		القرينة المقالية

[أركان التشبيه]

والنظر ههنا في أركانه ....

فالتشبيه الاصطلاحي إلخ: أعاده لأجل إيضاح ربط قوله: "فدخل إلخ" بما قبله، وكان يكفيه أن يقول: فالتشبيه الاصطلاحي ما مر فدخل إلخ. **والتجريد:** وينبغي أن يزاد فيه قولنا: "بالكاف ونحوه لفظا أو تقديرا" ليخرج عنه نحو: قاتل زيد عمرا، وجاءني زيد وعمرو. (المطول)

فدخل فيه: أي في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف، وهو ما ذكر فيه أداة التشبيه نحو: زيد كالأسد أو كالأسد بحذف زيد لقيام قرينة، وما يسمى تشبيها على القول المختار، وهو ما حذف فيه أداة التشبيه، وجعل المشبه به خبرا عن المشبه أو في حكم الخبر، سواء كان مع ذكر المشبه أو مع حذفه، فالأول نحو قولنا: زيد أسد، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة: ١٨] بحذف المبتدأ، أي هم صم، فإن المحققين على أنه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة. [الدسوقي: ٢٩٦/٣] **فإن المحقّقين:** علة لدخول المثالين في التشبيه.

بليغ: وخالفهم غيرهم فجعلوه استعارة. **المستعار له:** هو المشبه، وهذا في الاستعارة التصريحية؛ إذ هي التي يطوى فيها ذكر المشبه، بخلاف المكنية كما يأتي، فإنه لا يطوى فيها إلا ذكر المشبه به، وأما المشبه فيذكر فيها، وإنما اقتصر ههنا على ذلك؛ لأن ما في الآية بتقدير كونه استعارة إنما يكون استعارة تصريحية لا مكنية.

خلوا عنه: عن ذكر المستعار له، أي والمشبه يعني المستعار له في المثال الأول مذكور وفي الآية مقدر؛ لأنه خبر لابد له من مبتدأ، والمقدر بمنـزلة الملفوظ، فلم يطو ذكره بالكلية فيهما. **دلالة الحال:** وهي القرينة الحالية، فإذا قلت: "رأيت أسدا الآن" في موضع لا يرى فيه الأسد الحقيقي كان هذا الكلام لولا القرينة الحالية صالحا لأن يراد بالأسد فيه المعنى الحقيقي، وهو الحيوان المفترس المشبه به وأن يراد به المشبه وهو الرجل الشجاع. [الدسوقي: ٢٩٨/٣]

فحوى الكلام: المراد به القرينة المقالية، فإذا قلت: "رأيت أسدا في يده سيف" كان هذا الكلام لولا في يده سيف صالحا لأن يراد بالأسد فيه الحيوان المفترس أو الرجل الشجاع. **والنظر ههنا:** هو توجيه العقل إلى أحوال المنظور فيه.

أي البحث في هذا المقصد عن أركان التشبيه المصطلح، وهي أربعة: طرفاه المشبه به
باب التشبيه
والمشبه ووجهه وأداته، وفي الغرض منه **وفي أقسامه**، **وإطلاق** الأركان على الأربعة
عطف على قوله: في أركانه
المذكورة **إمّا باعتبار** أنها مأخوذة في تعريفه، أعني الدلالة على **مشاركة** أمر لأمر في
هي الطرفان ووجهه وأداته
معنى بالكاف ونحوه، وإما باعتبار أن التشبيه كثيرا مّا يطلق على الكلام الدال على
وهو جهة التشبيه وهو أداته كمثل وكان لفظ التشبيه مجازا
المشاركة المذكورة **كقولنا**: زيد كالأسد في الشجاعة، ولما كان الطرفان هما الأصل
والعمدة في التشبيه **لكون الوجه** معنى قائما بهما، **والأداة آلة** في ذلك قدّم بحثهما.

[تقسيم التشبيه]

فقال: **طرفاه** أي المشبه والمشبه به **إما حسيان كالخد والورد** في المبصرات، والصوت الضعيف
حيث يشبه الأول بالثاني حيث يشبه الأول بالثاني
والهمس أي الصوت الذي هو أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم في المسموعات،
وسط الفم

أي البحث: [هو إثبات المحمولات للموضوعات] أشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالنظر البحث على سبيل المجاز المرسل من إطلاق اسم اللازم وإرادة الملزوم. [الدسوقي: ٣٠٤/٣] **وفي أقسامه**: أي أقسام التشبيه الحاصلة باعتبار الطرفين، وباعتبار الغرض، وباعتبار الأداة. (الدسوقي) **وإطلاق إلخ**: جواب عما يقال: إن التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى فهو فعل الفاعل، وكل واحد من هذه الأربعة ليس جزءا له، وحينئذٍ فلا وجه لجعلها أركانا له؛ لأن ركن الشيء ما كان جزءاً لحقيقته، وحاصل هذا الجواب: أن المراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء وإن لم يكن داخلا في حقيقته، وهذه الأربعة لما أخذت في تعريفه على أنها قيود صار متوقفا عليها. (الدسوقي)

وإما باعتبار إلخ: حاصله أن الأمور الأربعة أركان للتشبيه بمعنى الكلام الدال على المشاركة لا بمعنى الدلالة على المشاركة، ولفظ التشبيه كما يطلق على المعنى الثاني يطلق اصطلاحا على الأول بكثرة، ولا شك أن الأمور الأربعة أجزاء للكلام. [الدسوقي: ٣٠٥/٣] **مشاركة**: هذان الأمران هما الطرفان. **كقولنا**: فالأمور الأربعة مذكورة فيه. **لكون الوجه**: [علة لأصالتهما بالنظر للوجه] يعني فيكون الوجه عارضا للطرفين، والمعروض أقوى وأصل بالنسبة للعارض؛ لأنه موصوف والوصف تابع له. **الأداة آلة**: علة لأصالة الطرفين بالنظر إلى الأداة.

طرفاه: وأما نفس التشبيه فلا يمكن كونه حسيا؛ لأنه تصديق. (الدسوقي) **إما حسيان**: أي مدركان بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس. **كالخد والورد**: أي الجزئيين؛ إذ الكليان غير حسيين، فإذا جعل التشبيه من تشبيه الكلي بالكلي كان في جميع ما ذكر تسامح. [التجريد: ٣٠٦]

والنكهة وهي ريح الفم، والعنبر في المشمومات، والريق والخمر في المذوقات، والجلد الناعم
والجامع بينهما الإسكار واللذة والجامع النعومة
والحرير في الملبوسات، **وفي أكثر ذلك** تسامح؛ **لأن المدرك** بالبصر مثلا إنما هو لون الخد والورد، وبالشم رائحة العنبر، وبالذوق طعم الريق والخمر، وباللمس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الأجسام، **لكن اشتهر** في العرف أن يقال: أبصرت الورد، **وشممت** العنبر، وذقت الخمر، ولمست الحرير، **أو عقليان** كالعلم والحياة، ووجه الشبه
مقابل لقوله: إما حسيان بأن يقال: العلم كالحياة
بينهما كونهما **جهتي إدراك**، كذا في "المفتاح" و"الإيضاح"، **فالمراد** ههنا بالعلم **الملكة** التي تقتدر بها على الإدراكات الجزئية **لا نفس الإدراك**، ولا يخفى أنها جهة وطريق إلى
الملكة عطف تفسير
الإدراك كالحياة، وقيل: وجه الشبه بينهما الإدراك؛ إذ العلم **نوع من الإدراك**، ....
بين العلم والحياة لا كونها جهتي إدراك

والنكهة إلخ: أي حيث يشبه الأول بالثاني بأن يقول: نكهة زيد كالعنبر في ميل النفس. [الدسوقي: ٣/٣٠٧] **وفي أكثر ذلك إلخ:** [في التمثيل للمحسوسات بأكثر ذلك] إشارة إلى أن بعضها لا تسامح فيه كالصوت الضعيف والهمس فإنهما مسموعان حقيقة، وكالنكهة فإنها مشموم حقيقة. [التجريد: ٣٠٧] **لأن المدرك إلخ:** علة لثبوت التسامح، ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار تقدير المضاف، أي لون الخد ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق وملامسة الجلد، وقس. **لكن اشتهر:** أي فكلام المصنف مبني على العرف فلا تسامح، ولقائل أن يقول: ليس مقصود الشارح دفع التسامح بناء على العرف، بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بأن العرف جرى به. (الدسوقي والتحريد)

وشممت: بالكسر ومضارعه بالفتح، ويقال: شممت بالفتح والمضارع بالضم، والأول أفصح. (كذا في الدسوقي والتجريد) **أو عقليان:** أي إن الطرفين إما حسيان كما تقدم، وإما عقليان بأن لا يدرك واحد منهما بالحس بل بالعقل. [الدسوقي: ٣٠٩] **جهتي إدراك:** أي طريقي إدراك، وإن كان العلم بمعنى الملكة سببا والحياة شرطا له كما في المطول. (التجريد) **المراد:** تفريع على ما ذكر من وجه الشبه. **الملكة:** هي حالة بسيطة تحصل من ممارسته فن من الفنون بحيث يكون صاحبها يمكنه إدراك أحكام جزئيات ذلك الفن وإحضار أحكامها عند ورودها.

لا نفس الإدراك: عطف على الملكة، وإنما لم يكن المراد بالعلم في قولنا: "العلم كالحياة" الإدراك الذي هو الصورة الحاصلة؛ لأنه لا يصح أن يقال فيه: إنه جهة إدراك أي طريق له؛ لئلا يلزم أن يكون الشيء طريقا إلى نفسه؛ لأن المراد به مطلق الإدراك لا الإدراك الذي هو العلوم المخصوصة، فكل إدراك مندرج تحته حتى يكون سببا له. **نوع من الإدراك:** لأن الإدراك يشمل الظن والاعتقاد والوهم واليقين، وعلى هذا فالمراد بالعلم الإدراك لا الملكة. [الدسوقي: ٣٠٩]

والحياة مقتضية للحس الذي هو نوع من الإدراك، وفساده (ذلك القيل) **ظاهر**؛ لأن كون الحياة مقتضية للحس **لا يوجب** اشتراكهما في الإدراك على ما هو **شرط** في وجه الشبه، وأيضا لا يخفى أن **ليس المقصود** من قولنا: "العلم كالحياة والجهل كالموت" أن العلم (خبر ليس) إدراك كما أن الحياة معها إدراك، **بل ليس** في ذلك كثير فائدة (فائدة كثيرة) كما (تشبيه في نفي كثرة الفائدة) في قولنا: العلم كالحس في كونهما إدراكا (فالجامع مطلق الإدراك) أو مختلفان بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا **كالمنية والسبع** فإن المنية أعني الموت عقلي؛ لأنه **عدم الحياة** عمّا من شأنه **أن يكون** حيا والسبع حسي أو **بالعكس**، وذلك مثل العطر الذي هو محسوس ومشموم **وخلق كريم** وهو عقلي؛ لأنه كيفية نفسانية (راسخة في النفس) تصدر عنها (بسببها) الأفعال **بسهولة** (برفق)، **والوجه** (الطريق) في تشبيه ......

ظاهر: أي الأمرين بيّنهما الشارح بقوله: "لأن إلخ"، وأيضًا "لا يخفى إلخ". [الدسوقي: ٣٠٩/٣] **لا يوجب**: أي اشتراك العلم والحياة في الإدراك؛ لأن الحال قائم بالعلم، وهو كونه إدراكا لم يقم بالحياة وإنما وجد معها، فما كان يجب اشتراكها في الإدراك، إلا لو كانت الحياة نفسها نوعا من الإدراك كالعلم. **شرط**: فإن شرطه أن يكون مشتركا بين الطرفين.

ليس المقصود إلخ: أي إن كون العلم إدراكا كما أن الحياة معها إدراك ليس ذلك هو المقصود من قولنا: العلم كالحياة، بل المقصود من ذلك القول: أن العلم كالحياة من حيث أن كلا سبب في الإدراك؛ لأن الغرض من هذا التشبيه إظهار شرف العلم، وهو حاصل على هذا الوجه دون الأول. [الدسوقي: ٣١٠/٣]**بل ليس** إلخ: وذلك لأنه يقتضي أن وجه الشبه بين العلم والحياة الملابسة لمطلق الإدراك لا شرف فيه؛ لوجوده في البهائم، فلا يثبت شرف العلم مع كونه مقصودا من التشبيه. (الدسوقي) **كالمنية**: بأن يقال: المنية كسبع في اغتيال النفوس. **السبع**: بفتح الباء وضمها وسكونها. **عدم الحياة**: والعدم أمر عقلي ليس بمحسوس.

أن يكون: وقيل: عدم الحياة عمن اتصف بها، وهو الأظهر. **بالعكس**: بأن يكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا. **وخلق كريم**: أي خلق رجل كريم، وهو مركب إضافي، فيشبه الأول بالثاني، ويقال: "العطر كخلق شخص كريم" بجامع أن كلا منشأ لشيء حسن أو استطابة النفس بكل، ثم إن المشبه إن كان ذات العطر كان محسوسا بحاسة البصر، وإن كان رائحة كان محسوسا بالشم، وهذا مراد الشارح بقوله: "مشموم"، فهو يشير إلى ان المشبه رائحة العطر لا ذاته. [الدسوقي: ٣١١/٣] **بسهولة**: والحاصل أن الصفة النفسانية لا تسمى خلقا إلا إذا كانت راسخة، وكان ينشأ لسببها الأفعال الممدوحة وكان صدورها بسهولة من غير تكلف. (الدسوقي) **والوجه**: جواب عن السؤال الذي أشار إليه بقوله الآتي: "وإلا فالمحسوس أصل للمعقول" وحاصله: أن ما يقتضيه كلام المصنف من جواز تشبيه المحسوس بالمعقول ممنوع؛ لأن المحسوس أقوى من المعقول، وتشبيه الأقوى بالأضعف لا يجوز. [التجريد: ٣٠٨](الدسوقي)

المحسوس بالمعقول أن يقدّر المعقول **محسوسا**، ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على
فيكون من عكس التشبيه
طريق المبالغة، **وإلا** فالمحسوس أصل للمعقول؛ لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس
منتهية إليها، فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع أصلا والأصل فرعا، وذلك لا يجوز.
كذا في أكثر النسخ للشرح المحسوس كالعطر كخلق كريم المعقول محسوسا
ولما كان من المشبه والمشبه به **ما لا يدرك** بالقوة العاقلة ولا بالحس، أعني الحس الظاهر
مثل **الخياليات** والوهميات **والوجدانيات**، أراد أن يجعل الحسي والعقلي بحيث يشملاها؛
الأقسام الثلاثة
تسهيلا للضبط **بتقليل** الأقسام، فقال: والمراد بـ "الحسي" المدرك هو **أو مادته**
في باب التشبيه
بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، أعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس، فدخل
متعلق بـ "المدرك" بالحواس الظاهرة
فيه أي في الحسي بسبب زيادة قولنا: "أو مادته" الخيالي: **وهو** المعدوم الذي **فرض**
كالمشبه به في قوله
مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس، كما في قوله: وكأن محمرّ الشقيق،
موجودة في الخارج الصنوبري الشاعر
هو **من باب** جرد قطيفة، والشقيق **ورد أحمر**، في وسطه سواد، تنبت في الجبال، .....

محسوسا: فيكون التشبيه بين المحسوسين تقديرا. **وإلا إلخ:** أي وإلا يكن الطريق ما ذكر، فلا يصح التشبيه؛ لأن المحسوس أصل والمعقول فرع. **ما لا يدرك إلخ:** فيه ميل لمذهب الحكماء، وإلا فلا يدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة، وليست الحواس الباطنة بمثبتة عند المتكلمين. **الخياليات:** يجيء تفسير الخيالي والوهمي في الشرح قريبا. **والوجدانيات:** جمع وجداني، وهو الأمر الذي يدرك بالوجدان أي القوى الباطنية، كالشبع والجوع واللذة والألم. **بتقليل:** بسبب تقليل أقسام طرفي التشبيه.

أو مادته: أي أو لم يدرك هو بنفسه، ولكن أدركت مادته أي جميع أجزائه التي تركب منها وتحققت بها حقيقته التركيبية، فإن كان بعض المواد غير محسوس كان ذلك المركب وهميا. [الدسوقي: ٣/٣١٤] **وهو:** أي في هذا المقام بخلاف الخيالي المتقدم في الجامع الخيالي؛ فإن المراد به الصورة المنطبعة في الخيال بعد انطباعها في الحس المشترك عند مشاهدتها بالحس الظاهري. (الدسوقي) **فرض إلخ:** حاصله أن المراد بالخيالي المركب المعدوم الذي أجزاؤه موجودة في الخارج، وإنما سمي ذلك المركب خياليا؛ لكون صور أجزائه مرتسمة في الخيال، أو لكون المركب له القوة المخيلة المفكرة.

من باب: أي من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي من إضافة الأعم إلى الأخص؛ لأن محمرا أعم من الشقيق كما أن الجرد أعم من القطيفة. [التجريد: ٣٠٩] **ورد أحمر:** ويقال له: شقائق النعمان، واحده وجمعه سواء، فرده إلى المفرد في البيت لضرورة الشعر وإضافته إلى النعمان؛ لأنه كثيرا ما ينبت في الأرض التي يحميها النعمان. (الدسوقي)

إذا تصوب أي مال إلى السفل أو تصعّد أي مال إلى العلو **أعلام** ياقوت نشرن على
خبر "كأن" حجر أحمر صفة للأعلام
رماح من زبرجد **فإن** كلا من العَلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس، لكن المركب
مأخوذ من زبرجد حجر أخضر
الذي هذه الأمور مادّته ليس بمحسوس؛ لأنه ليس بموجود، والحس لا يدرك إلا ما هو
موجود في المادة، حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة، والمراد بـــ"العقلي" ما عدا ذلك
الحس
أي ما لا يكون هو **ولا مادته** مدركا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، فدخل فيه الوهمي
في العقلي
الذي **لا يكون** للحس مدخل فيه، أي ما هو غير مدرك بها أي بإحدى الحواس
لكونه غير موجود
المذكورة، ولكنه بحيث لو أدرك لكان **مدركا بها، وبهذا القيد** يتميز من العقلي كما في
وجد في الخارج الوهمي الصرف
قوله: **أيقتلني** والمشرفي مضاجعي **ومسنونة** زُرق **كأنياب** اغوال أي أيقتلني ذلك الرجل
امرؤ القيس السيف المشرفي ملازمي حال الاضطجاع
الذي يُوعدني في حب سلمى، والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى **مشارف** اليمن،
وسهام محددة النصال صافية مجلوة، وأنياب الأغوال مما لا يدركه الحس؛ ....
تفسير لقوله: مسنونة تفسير لقوله: زرق

أعلام: الأعلام جمع علم، وهي الراية، وإضافة الأعلام للياقوت على معنى "من". [الدسوقي: ٣/٣١٥]
ولا مادته: أي ولا جميع مادته مدركا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، وهذا صادق بما إذا كان بعض أجزائه مدركا بإحدى الحواس المذكورة كما في أنياب الأغوال، فإن الناب مدرك بإحدى الحواس دون الغول، وصادق بما ليس كذلك. (الدسوقي) **لا يكون:** أي بأن لا يدرك هو ولا مادته بالحس، فليس منتزعا - أي مركبا - من أمور موجودة محسوسة كالخيالي، وإنما هو شيء من مخترعات المتخيلة، مرتسم فيها من غير وجود له ولا لأجزائه في الخارج. [الدسوقي: ٣/٣١٦] **مدركا بها:** لكونه من قبيل الصور لا المعاني.
وبهذا القيد: أي وهو قوله: "بحيث إلخ" وقوله: "يتميز عن العقلي" أي عن العقلي الصرف كالعلم والحياة، فلا ينافي أن الوهمي من أفراد العقلي لكن غير الصرف. (الدسوقي) **أيقتلني:** أي ذلك الرجل الذي يوعدني في حب سلمى، وهو زوجها، والاستفهام للاستبعاد. **ومسنونة إلخ:** عطف على "المشرفي" أي وسهام أو رماح مسنونة أي حادة النصال. [الدسوقي: ٣/٣١٧] **كأنياب:** الأنياب جمع ناب، وهو السن خلف الرباعية، والأغوال جمع غول، وهي ساحرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس. [التجريد: ٣٠٩] **مشارف:** هي بلاد باليمن قريبة للري سميت بذلك لإشرافها عليه. (الدسوقي)

لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر، **ومما يجب** أن يعلم في هذا المقام أن **من قوى الإدراك** ما يسمى **متخيلة ومفكرة**، ومن شأنها **تركيب الصور والمعاني وتفصيلها** والتصرف فيها **واختراع** أشياء لا حقيقة لها، فالمراد بـ "الخيالي" المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الأمور التي أدركت بالحواس الظاهرة، وبـ "الوهمي" **ما اخترعته** المتخيلة **من عند نفسها، كما إذا سمع** أن الغول شيء يهلك الناس كالسبع فأخذت المتخيلة **في تصويرها** بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع، **وما يدرك** بالوجدان أي دخل أيضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة، ....

(وجودها في الخارج / وجدت / لا بالعقل / قوة تسمى / الخيالي والوهمي / بالتركيب والتحليل / بواسطة الوهم / عطف لازم على ملزوم / عطف على الوهمي)

ومما يجب إلخ: هذا توطئة لقوله: "والمراد بالخيالي إلخ"، وذكره مع أنه مفهوم مما تقدم لما فيه من زيادة تحقيق. [الدسوقي: ٣١٧/٣] **من قوى الإدراك**: أي القوى التي يتم بها أمر الإدراك، فلا يقال: هذا يقتضي أن المفكرة مدركة، والمقرر خلافه. [التجريد: ٣٠٩] **متخيلة ومفكرة**: أي قوة واحدة تسمى "متخيلة" إذا استعملتها النفس بمعونة الوهم، و"مفكرة" إذا استعملتها بمعونة العقل، ولو مع الوهم. [التجريد: ٣١٠]

تركيب الصور: أي التي في الخيال، أي تركيب بعضها مع بعض، مثل تركيب إنسان له جناحان أو رأسان. (الدسوقي) **والمعاني**: أي المرتسمة في الحافظة أي تركيب بعضها مع بعض بأن تركب عداوة مع محبة أو حلاوة مع مرارة، أو تركب بعض الصور مع بعض المعاني بأن تتصور أن هذا الحجر يحب أو يبغض فلانا. (الدسوقي)

وتفصيلها: أي تحليلها كتصور الإنسان بلا رأس. [الدسوقي: ٣١٨/٣] **واختراع إلخ**: كإنسان له جناحان، أو رأسان، أو لا رأس له. (التجريد) **ما اخترعته**: بواسطة الوهم على صورة المحسوس.

من عند نفسها: أي ولم تأخذ أجزاء من الخيال كأنياب الأغوال، والحاصل: أن الوهمي لا وجود لهيئته ولا لجميع مادته، والخيالي جميع مادته موجودة دون هيئته. (الدسوقي) **كما إذا سمع إلخ**: مثال للوهمي؛ لأن أنياب الأغوال لا يدركها، ولا يدرك مادتها الحس؛ لأن مادتها الأنياب والأغوال، فالأنياب وإن كانت موجودة لكن الأغوال ليست بموجودة، فلا يخرج - لوجود بعض مادته - عن أن يكون وهميا، نعم لو كان مادتها بجميع أجزائها موجودة لخرج عن الوهمي ودخل في الخيالي. **في تصويرها**: من إضافة المصدر إلى المفعول، والضمير لـ "غول"؛ إذ هو مؤنث، ويصح أن يكون من إضافة المصدر لفاعله، والضمير لـ"المتخيلة"، والمفعول محذوف أي تصويرها الغول. (الدسوقي)

وما يدرك: أي دخل في العقلي الأمور التي تدركها النفس بسبب الوجدان، وهو القوى الباطنية القائمة بالنفس، مثل القوة التي يدرك بها الشبع، والتي يدرك بها الجوع، والتي يدرك بها الخوف، والتي يدرك بها الحزن، فهذه الأشياء كلها وجدانيات، وتسمى تلك القوى وجدانا. (الدسوقي)

ويسمى وجدانيات كاللذة وهي إدراك ونيل **لما هو عند المدرك** كمال وخير **من حيث** هو كذلك، والألم وهو إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشرّ من حيث هو كذلك، ولا يخفى أن إدراك هذين المعنيين ليس بشيء من الحواس **الظاهرة**، وليسا أيضا من العقليات الصرفة؛ لكونهما من **الجزئيات** المستندة إلى الحواس، بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك، والمراد ههنا اللذة والألم **الحسيان**، وإلا فاللذة والألم العقليان من العقليات الصرفة، ووجهه أي وجه التشبيه ما يشتركان فيه أي في المعنى الذي **قصد اشتراك** الطرفين فيه، **وذلك** لأن زيدا والأسد يشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع أن شيئا منها ليس **وجه الشبه**، وذلك الاشتراك **يكون** تحقيقا أو تخييلا، والمراد بـــ "التخييل" أن لا يوجد ذلك المعنى في أحد الطرفين أو في كليهما إلا على سبيل التخييل والتأويل، ....

ويسمى: أي ما يدرك بتلك القوى الباطنة. **لما هو**: أي لأمر لائق بالمدرك بالكسر كتكيّف القوة الذائقة بالحلاوة. [الدسوقي: ٣/٣١٨] **عند المدرك**: إنما قيد بذلك؛ لأن المعتبر كماليته وخيريته بالقياس إلى المدرك لا في نفس الأمر؛ لأنه قد يعتقد الكمالية والخيرية في شيء، فيلتذ به وإن لم يكونا فيه، وقد لا يعتقدهما فيما تحققتا فيه فلا يلتذ به. [التجريد: ٣١٠] **من حيث إلخ**: إنما قال ذلك؛ لأن الشيء كالمسك قد يكون كمالا وخيرا من وجه كالريح دون وجه كالذوق، والالتذاذ به إنما يكون من ذلك الوجه دون هذا. (التجريد)

الظاهرة: لأن الحواس الظاهرة لا تدرك المعنى. **الجزئيات**: والعقليات الصرفة هي المعاني الكلية. **الحسيان**: قال الفنري: محل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس، والمدرك بالفتح مما يتعلق بالحواس، وأما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالإدراك. (التجريد)

قصد اشتراك: أي لا ما يقع فيه الاشتراك وإن لم يقصد، كما هو ظاهر قول المصنف. (الدسوقي) **وذلك**: أي بيان ذلك التقييد بقولنا: الذي قصد إلخ. **وجه الشبه**: فلابد من زيادة القصد في تفسير وجه الشبه؛ لتخرج هذه المذكورات. [التجريد: ٣١١] **يكون إلخ**: أشار الشارح إلى أن "تحقيقا وتخييلا" منصوبان على الخبرية، لـــ"يكون" المحذوفة مع اسمها، وليس ذلك بعد "أن ولو"، والأظهر أنهما مصدران مؤكدان. (التجريد)

نحو ما في قوله: وكأن النجوم بين دجاه: **جمع دُجْية، وهي الظلمة، والضمير لـــ"ليل"**،
وروي "دجاها"، **والضمير لـــ"لنجوم"** سنن **لاح** بينهن ابتداع، فإن وجه الشبه فيه **أي في هذا التشبيه** هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم أسود، فهي **أي تلك الهيئة غير موجودة** في المشبه به **أعني** السنن بين **الابتداع** إلا على طريق التخييل، وهو السنن، وذلك **أي وجودها في المشبه به على طريق التخييل** أنه **الضمير للشأن** لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن من أن ينال مكروها، شبّهت **البدعة بها أي بالظلمة**، ولزم بطريق العكس **إذا أريد التشبيه** أن تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور؛ **لأن السنة والعلم يقابل البدعة والجهل، كما أن النور يقابل الظلمة، وشاع ذلك أي كون السنة والعلم كالنور، والبدعة والجهل كالظلمة**، حتى تخيل **أن الثاني أي السنة وكل ما هو** علم مما له بياض وإشراق، **نحو: أتيتكم بالحنيفية** البيضاء، **والأول** على خلاف ذلك **أي ويخيل أن البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد وإظلام**، ....

(وزنا ومعنى – مذكور فيما قبل – والإضافة لأدنى ملابسة – ظهر – بدعة – الواقع في البيت – مضيئة – جمع أبيض – بيان ذلك – لأنه – يعني ارتكابه جهل – جواب لما – المقابلة للبدعة – المقابل لكل ما هو جهل – المقابل للظلمة – قوله عليه السلام – من الأجرام – الثاني)

نحو ما: أي مثل وجه الشبه الكائن في قول القاضي التنوخي بتخفيف النون المضمومة. [الدسوقي: ٣/٣٢٢]
لاح إلخ: أي ظهر بينهن ابتداع أي بدعة، فالمشبه "النجوم" بقيد كونها ظهرت بين أجزاء ظلمة الليل، والمشبه به "السنن" المقيدة بكونها لاحت بين الابتداع، فهو تشبيه مفرد بمفرد، ثم لا يخفى أن هذا من تشبيه المحسوس بالمعقول، فيقدر أن السنن محسوسة، ويجعل كأنها أصل على طريق المبالغة. (الدسوقي)
الهيئة: لأن الإشراق والظلمة من أوصاف الأجسام، والسنة والبدعة من المعاني. **غير موجودة:** لأن السنن ليست أجراما حتى تكون مشرقة، وكذلك البدعة ليست أجراما حتى تكون مظلمة. (الدسوقي) **أعني:** أتى بـــ "العناية" إشارة إلى أن في البيت قلبا، وسيصرح به. [الدسوقي: ٣/٣٢٣]
وشاع ذلك: أي على ألسنة الناس وتداولوه في الاستعمال حتى تخيله الوهم. [التجريد: ٣١١] **أن الثاني:** أي في كلام المصنف، وقدمه على تخيل الأول؛ إشارة إلى أنه المقصود ههنا. [الدسوقي: ٣/٣٢٥] **نحو: أتيتكم:** هذا تنظير فيما يخيل أن الشيء له بياض. (الدسوقي) **بالحنيفية:** هو صفة لمحذوف، أي بالملة أو الشريعة الحنيفية، نسبة إلى الحنيف، وهو المائل عن كل دين سوى الدين الحق، وعنى به إبراهيم عليه السلام. (الدسوقي) **والأول:** في كلام المصنف، وهو البدعة.

كقولك: شاهدت سواد الكفر **من جبين فلان**، فصار بسبب تخييل أن الثاني مما له بياض وإشراق، والأول مما له سواد وإظلام، تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع **كتشبيهها** أي النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب أي أبيضه في أسوده أو بالأنوار أي الأزهار مؤتلقة بالقاف أي لامعة بين النبات الشديد الخضرة حتى يضرب إلى السواد، فبهذا التأويل - أعني تخييل ما ليس بمتلوّن متلونا - ظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد، **ولا يخفى** أن قوله: "لاح بينهن ابتداع" **من باب القلب**، أي سنن لاحت بين الابتداع، **فعلم** من وجوب اشتراك الطرفين في وجه التشبيه فساد جعله أي وجه التشبيه في قول القائل: "النحو في الكلام كالملح في الطعام" كون القليل **مصلحا** والكثير مفسدا؛ لأن المشبه - أعني النحو - **لا يشترك** في هذا المعنى؛ لأن النحو لا يحتمل القلة والكثرة؛ إذ لا يخفى أن المراد به ههنا رعاية قواعده واستعمال أحكامه، مثل رفع الفاعل ونصب المفعول، .....

كقولك: هذا تنظير فيما يخيل أن الشيء مما له سواد. [الدسوقي: ٣/٣٢٥] **من جبين فلان:** الجبين ما بين العين والأذن إلى جهة الرأس، ولكل إنسان جبينان يكتنفان الجبهة، وخص الجبين بالذكر؛ لأن الجبين يظهر فيه علامة صلاح الشخص وفساده. (الدسوقي) **كتشبيهها:** أي صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخييلي صحيحا، كما أن تشبيهها صحيح بواسطة وجه محقق، كما في تشبيه النجوم بين الدجى ببياض المشيب إلخ. [التجريد: ٣٢٦]

ولا يخفى: أي من قولنا السابق أعني: "السنن بين الابتداع" وقولنا: "ظهر اشتراك النجوم إلخ". [الدسوقي: ٣/٣٢٧] **من باب القلب:** والنكتة في ذلك القلب الإشارة إلى كثرة السنن وأن البدع في زمانه قليلة بالنسبة إليها، حتى كان البدعة هي التي تلمع وتظهر من بينها، ولأجل هذه النكتة أفرد البدعة، وإن كان مقتضى مقابلتها للدجى أن يجمعها. (الدسوقي) **فعلم إلخ:** هذا تفريع على قوله سابقا: "ووجهه ما يشتركان فيه تحقيقا أو تخييلا" أي فلابد من وجوده في الطرفين تحقيقا أو تخييلا، فإذا لم يوجد في الطرفين تحقيقا ولا تخييلا كان جعله وجه شبه فاسدا، فعلم بذلك فساد ... إلخ. [الدسوقي: ٣/٣٢٨] **مصلحا:** لما وجد فيه أي القدر المحتاج إليه. **لا يشترك:** أي لا يشترك مع الملح في هذا المعنى، بل هذا المعنى - أعني الكونية المذكورة - خاصة بالملح، ولا وجود لها في النحو. [الدسوقي: ٣/٣٢٩]

وهذه إن وجدت في الكلام بكمالها صار صالحا لفهم المراد، وإن لم توجد بقي فاسدا
المذكورات كلا أو بعضا
ولم **ينتفع به**، بخلاف الملح فإنه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح
في فهم المراد الواحد
منه أو أقل أو أكثر، **بل وجه الشبه** هو الصلاح **بإعمالهما** والفساد بإهمالهما، وهو أي
النحو والملح
وجه التشبيه **إما غير خارج** عن حقيقتهما أي حقيقة الطرفين بأن يكون تمام ماهيتهما أو
المشبه والمشبه به هو النوع
جزء منهما كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما أو جنسهما **أو فصلهما**، كما يقال: هذا
هو الجنس أو الفصل
القميص مثل ذلك في كونهما كتانا أو ثوبا أو من القطن، أو خارج عن حقيقة الطرفين
مثال للتشبيه في النوع مثال للجنس مثال للتشبيه في الفصل
صفة أي معنى قائم بهما ضرورة اشتراكهما فيه، وتلك الصفة إما حقيقية أي هيئة
علة للقيام
متمكنة في الذات **متقررة فيها** وهي إما حسية أي مدركة بإحدى الحواس كالكيفيات
أي الصفة الحقيقية الظاهرة
الجسمية أي المختصة بالأجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مترتبة في **العصبتين**.......
بيان للكيفيات الحسمية مثبتة

ولم ينتفع به: فإن قلت: قد يفهم المعنى من الكلام الملحون، قلت: المنفي الانتفاع بالنظر لذات اللفظ وفهم المراد من الملحون إن وجد فبواسطة القرائن، وقيل: لم ينتفع به على وجه الكمال؛ للتحير. [الدسوقي: ٣/٣٢٩]

بل وجه الشبه: إضراب على ما قاله بعضهم من أن وجه الشبه ما ذكر من كون القليل مصلحا والكثير مفسدا في كل. (الدسوقي) **بإعمالهما:** أي بإعمال النحو والملح على الوجه اللائق، والفساد بإهمالهما، فعلى هذا معنى قولهم: "النحو في الكلام كالملح في الطعام" أن الكلام لا تحصل منافعه في الدلالة على المقاصد إلا بمراعاة القواعد النحوية، كما أن الطعام لا تحصل المنفعة المطلوبة منه على وجه الكمال إلا بالملح. [الدسوقي: ٣/٣٣٠]

إما غير خارج: لما ذكر ضابط وجه الشبه شرع في تقسيمه كما قسم الطرفين فيما مر إلى أربعة أقسام، فقسمه إلى ستة أقسام، وذلك لأن وجه الشبه إما غير خارج عن الطرفين وإما خارج عنهما، وغير الخارج ثلاثة أقسام؛ لأنه إما أن يكون تمام ماهيتهما، أو جزءاً منهما مشتركا بينهما وبين ماهية أخرى، أو جزءاً منها مميزا لها عن غيرها من الماهيات، والأول النوع، والثاني الجنس، والثالث الفصل، والخارج عنهما: إما أن يكون صفة حقيقية وإما إضافية، والحقيقية إما حسية أو عقلية، وقدم الكلام على غير الخارج؛ لأنه الأصل في وجه الشبه، ولم يقل: "وهو إما داخل أو خارج" ليشمل النوع؛ لأنه كما أنه غير خارج غير داخل؛ لكونه تمام الماهية، والشيء لا يدخل في نفسه ولا يخرج منها. (الدسوقي)

أو فصلهما: أو في الجنس والفصل معا، و"أو" هذه مانعة خلو. [التجريد: ٣١٣] **متقررة فيها:** أي ثابتة في الذات بحيث لا يكون حصولها في الذات بالقياس إلى غيرها، واحترز بذلك عن الإضافات، فإنها لا توصف بالتمكن ولا بالتقرر، بل حصولها بالقياس لغيرها. [الدسوقي: ٣/٣٣٢] **العصبتين:** أي العرقين، ومحلهما مقدم الدماغ، وهو الجبهة. (الدسوقي)

المجوفتين اللتين **تتلاقيان** فتفترقان إلى العينين **من الألوان** والأشكال، **والشكل**: هيئة
لهما جوف في مقدم الدماغ بيان لما يدرك بالبصر
إحاطة نهاية واحدة أو أكثر بالجسم **كالدائرة** ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغير
أو السطح مثال لذي النهايتين مثال لذي الثلاثة
ذلك، والمقادير جمع مقدار وهو كمّ **متصل قارّ الذات**، كالخط والسطح والحركات،
كالمخمس المسدس عرض يقبل التجزي لذاته والجسم التعليمي
والحركة: **هي الخروج** من القوة إلى الفعل على **سبيل التدريج**، وفي جعل المقادير
عند الحكماء
والحركات من الكيفيات **تسامح**، **وما يتصل بها**.......................

تتلاقيان: قيل: إن العصبتين اللتين أودعت فيهما قوة البصر وضعهما كدالين ملصق ظهر إحداهما بظهر الأخرى، وقيل: إنهما متقاطعتان تقاطعا صليبيا، ويصح حمل كلام الشارح على كلا القولين. [الدسوقي: ٣/٣٣٢]
من الألوان: فيقال مثلا عند التشبيه في اللون: خده كالورد في الحمرة، ويقال عند التشبيه في الشكل: رأسه كالبطيخة الشامية في الشكل، وإنما ذكر المصنف الألوان وما معها، ولم يذكر الأضواء مع أنها من المبصرات بالذات أيضا، فكأنه جعلها من الألوان كما زعمه بعضهم. [الدسوقي: ٣/٣٣٣] **والشكل إلخ**: الإضافة على معنى "من"، أي الهيئة الحاصلة من إحاطة نهاية واحدة أو أكثر. (الدسوقي)
كالدائرة: أي كشكل الدائرة مثال لذي النهاية الواحدة. [التجريد: ٣١٤] **متصل**: أي لأجزائه حد مشترك تتلاقى تلك الأجزاء عنده بحيث يكون ذلك الحد نهاية لأحد الأجزاء وبداية للآخر، مثلا الخط إذا قسم إلى ثلاثة أجزاء كان خطين نهاية أحدهما مبدأ للآخر، والحد المشترك هي النقطة الوسطى؛ لأنها نهاية أحد الخطين وبداية للآخر، واحترز بقوله: "متصل" عن العدد، فإنه وإن كان عرضا إلا أنه غير متصل؛ لأنه إذا قسم نصفين لم يكن نهاية أحدهما مبدأ للآخر. [الدسوقي: ٣/٣٣٥]
قارّ الذات: أي ثابت الذات بأن تكون أجزاؤه المفروضة ثابتة في الخارج، وخرج بهذا القيد الزمان فإنه وإن كان كمّا متصلا؛ لأنه يمكن أن يكون له جزء - هو الآن - يكون نهاية للماضي وهو بعينه بداية للمستقبل، إلا أنه غير قار الذات. (الدسوقي) **هي الخروج إلخ**: هذا عند الحكماء، وعند المتكلمين فهي حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر، وهذا مختص بالحركة الأينية؛ لأن الحركة مخصوصة بالأينية عند المتكلمين، فهي المتبادرة في استعمالات أهل اللغة، وهو المناسب لما يذكر بعدُ من حركة السهم والدولاب والرحى، فإذا أردت التشبيه بها باعتبار ذلك المعنى، قلت: كأن فلانا في ذهابه السهم السريع، وإن أردت التشبيه بالمعنى الذي قاله الحكماء قلت: كأن الإنسان في حركته من شبابه إلى الهرم الزرع الأخضر في حركة من الخضرة إلى اليبوسة. (الدسوقي والتجريد)
سبيل التدريج: أي وقتا فوقتا خرج به الكون والفساد. **تسامح**: لأن المقادير من مقولة الكم، والحركات من مقولة الأين ومن الأعراض النسبية، نعم عند البعض من مقولة الكيف، وهذا كاف في التمثيل. (التجريد) **وما يتصل بها**: أي يحصل من اجتماع بعض منها ببعض آخر. (التجريد)

أي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي **هي مجموع** الشكل واللون، وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة، أو بالسمع عطف على قوله: "بالبصر"، والسمع قوة رتبت في العصب المفروش **على سطح** باطن
رتبها الله تعالى
الصماخين **يدرك بها** الأصوات، من الأصوات القوية والضعيفة والتي بين بين، والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو إمساس عنيف، والقلع الذي هو تفريق
كيفية يحصل — يعني تحرك الهواء — الناشئ — بين المنفصلين — شديد — بين المتصلين
بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع، ويختلف الصوت قوة وضعفا بحسب
المقلوع منه — المقلوع
قوة المقاومة وضعفها، أو بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان
سارية — يدرك بها الطعوم
من الطعوم كالحلاوة والمرارة والملوحة والحموضة وغير ذلك، أو بالشم وهي قوة
بيان لما يدرك بالذوق — كالعفوصة والدسومة
مترتبة **في زائدتي** مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي **من الروائح**، أو باللمس وهي
بيان لما يدرك بالشم
قوة سارية في البدن كله يدرك بها الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة،
لم يقل منبثة تفننا

هي مجموع: أي هيئة حاصلة من مجموع ذلك، وحاصله أنه إذا قارن الشكل اللون، واجتمعتا حصلت كيفية يقال لها: الخلقة. [الدسوقي: ٣٣٦/٣] **على سطح إلخ:** أي رتبت في العصب المفروش كجلد الطبل على سطح باطن الصماخين أي ثقبي الأذنين. (الدسوقي) **يدرك بها:** خرج بهذا القيد القوة المرتبة في ذلك العصب التي لا يدرك بها الأصوات بل الحرارة والبرودة فلا تسمى تلك القوة سمعًا بل لمسًا، وهذا القيد معتبر في جميع القوى، وإن تركه الشارح في بعضها. [الدسوقي: ٣٣٧/٣]

بشرط إلخ: أي مساواته في القوة والصلابة، وإنما شرط المقاومة في القوة والصلابة بين المقروع والقارع أي الملاقى بالفتح، والملاقي بالكسر؛ لأنه لو كان أحدهما ضعيفا غير صلب، كالصوف المندوف المتراكم يقع عليه حجر أو خشب أو يقع هو على حجر أو خشب لم يحصل صوت. [الدسوقي: ٣٣٨/٣]

في زائدتي إلخ: فهما بالنسبة لمجموع الدماغ كالحلمتين بالنسبة إلى الثديين، كل واحدة منهما تقابل ثقبة من ثقبتي الأنف، وعلى هذا فلا إدراك في الأنف وإنما هو واسطة؛ لأن القوة الشمية قائمة بتينك الزائدتين. [الدسوقي: ٣٤٠/٣]

من الروائح: لاحصر لأنواع الروائح، وليس لهذه الأنواع أسماء في أنفسها إلا من جهة الملائمة للشامة، فيقال: رائحة طيبة أو منتنة، أو من جهة الإضافة إلى الغير كرائحة المسك. (الدسوقي)

هذه الأربعة هي أوائل **الملموسات** بها والأوليان منها **فعليتان** والأخريان **انفعاليتان**،
لأنهما يقتضيان الجمع والتفريق لأنها يقتضيان تأثر موصوفهما
والخشونة وهي كيفية حاصلة عن كون بعض الأجزاء أخفض وبعضها أرفع،
والملاسة: وهي كيفية حاصلة عن استواء وضع الأجزاء، واللين: وهي كيفية بها
يقتضي قبول الغمز إلى الباطن، ويكون للشيء بها **قوام** غير سيال، والصلابة: وهي
النفوذ والدخول كالعجين قوة وتماسك
تقابل اللين، والخفة: وهي كيفية بها يقتضي الجسم أن يتحرك إلى الصوب المحيط لو لم يعقه
تقابل التضاد جهة العلو هو الفلك التاسع
عائق، والثقل: وهي كيفية بها يقتضي الجسم أن يتحرك إلى صوب المركز لو لم يعقه
إلى جهة السفل
عائق، **وما يتصل** بها أي بالمذكورات **كالبلّة** والجفاف **واللزوجة** والهشاشة **واللطافة**

الملموسات: لأنها تدرك أولا وبالذات بقوة اللمس، بخلاف غيرها مما يأتي؛ فإنه يدرك بتوسطها، وقيل: إنها سميت أوائل؛ لحصولها في الأجسام العنصرية البسيطة التي هي أوائل المركبات. [الدسوقي: ٣٤١/٣] **فعليتان:** قال السيد: لما كان الفعل في الأوليين أظهر من الانفعال، والانفعال في الأخريين أظهر من الفعل، سميت الأوليان فعليتين والأخريان انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال في كل يدل عليه تفاعل الأجسام العنصرية، وانكسار صورة كيفياتها الأربع في حدوث المزاج وتولد المركبات منها. [التجريد: ٣١٦]

انفعاليتان: لأن الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال كما في العجين، واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك كما في الحجر والخشب. (الدسوقي) **قوام:** احترز بهذه عن الماء، فهو ليس متصفا باللين بل بالصلابة. (الدسوقي)

تقابل اللين: أي تقابل التضاد، فهو كيفية تقتضي عدم قبول الغمز إلى الباطن أو تقتضي الغمز، لكن لا يكون للموصوف معها قوامٌ وتماسك، وذلك كما في الحجر والماء. [الدسوقي: ٣٤٢/٣]

ما يتصل: يلحق بها في كونه مدركا باللمس. (الدسوقي) **كالبلّة:** هي ههنا كيفية تقتضي سهولة الالتصاق، وتطلق على الرطوبة الجارية على سطوح الأجسام المبتلة، لكنه بهذا المعنى جوهر لا كيفية، فليس بمراد هنا، والجفاف يقابلها، فهو كيفية تقتضي سهولة التفرق وعسر الالتصاق. (الدسوقي والتجريد) **واللزوجة:** من اللزوج وهو الملزوم، واللزوجة: كيفية تقتضي الامتداد عند قصد الافتراق وتقتضي سهولة التشكل وعسر التفرق كما في اللبان والعلك، والهشاشة تقابلها فهي كيفية تقتضي سهولة التفرق وعسر الاتصال بعد التفرق كالخبز المعجون بالسمن. [الدسوقي: ٣٤٣/٣]

واللطافة: هي رقة القوام كما في الماء، وقيل: هي كون الشيء شفافا بحيث لا تحجب، والكثافة ضدها فهو غلظ القوام أو حجب الجسم ماوراءه، ولكن المعنى الثاني فيهما لا يناسب الإدراك بحاسة اللمس، وحينئذٍ فالمراد منهما المعنى الأول. (الدسوقي)

والكثافة وغير ذلك، **أو عقلية** عطف على قوله: "حسية"، كالكيفيات النفسانية (مدركة بالعقل) **أي المختصة** بذوات الأنفس من الذكاء (بيان للكيفيات النفسانية): وهي شدة **قوة للنفس معدّة** لاكتساب الآراء، والعلم: وهو الإدراك المفسر (عند الحكماء) بحصول صورة الشيء عند العقل، وقد يقال **على معان** أُخر، والغضب: وهي حركة للنفس مبدؤها (سببها) إرادة الانتقام، والحلم: وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحرّكها الغضب بسهولة ولا تضطرب (بسهولة) عند إصابة المكروه، وسائر الغرائز **جمع غريزة** (فعلية بمعنى مفعولة)، وهي الطبيعة أعني (بالغريزة) ملكة يصدر عنها **صفات ذاتية، مثل الكرم والقدرة والشجاعة** وغير ذلك (كأضدادها)، وإما إضافية عطف على قوله: "إما حقيقية"، ويعني بـــ "الإضافية" ما لا يكون هيئته متقررة **في الذات**، ....

أو عقلية: اعلم أن تقسيم "الخارج من وجه الشبه" إلى الحسي والعقلي لمزيد اهتمام به، وإلا فغير الخارج منه أيضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا؛ إذ المراد بالحسي ما تكون أفراده مدركة بالحس، لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثيرا تدور عليه الاستعارة، لم يتعلق به اهتمام يدعو إلى تقسيمه وتفصيله، وأيضا تقسيمه إلى الحسي والعقلي عائد إلى حسية الطرف وعقليته، بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين. [التجريد: ٣١٦]

أي المختصة: أي المختصة بالأجسام ذوات الأنفس الناطقة، ولا توجد في النباتات والجمادات والحيوانات العجم. [الدسوقي: ٣٤٣/٣] **قوة للنفس:** أي قوة شديدة للنفس، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف. (الدسوقي)

معدّة إلخ: بكسر "العين" على صيغة اسم الفاعل أي مهيئة النفس لاكتساب الآراء، ويصح فتح "عين" معدة على أنه اسم مفعول أي هيّأها الله تعالى سببا لاكتساب النفس الآراء. (التجريد) **على معان:** هي الاعتقاد الجازم المطابق الثابت، وإدراك الكلي أو المركب في مقابلة المعرفة بمعنى إدراك الجزئي أو البسيط والملكة، وهذه الثلاثة أيضا يصح إرادتها هنا؛ لأنها كيفيات نفسانية، وتخصيص الإدراك بالذكر؛ لأنه أشهر، والأصول والقواعد وهذه لا يصح إرادتها هنا؛ لأنها ليست كيفية نفسانية. [التجريد: ٣١٧]

جمع غريزة: سميت بالغريزة؛ لأنها ملازمة للشخص فكأنها مغروزة فيه. [الدسوقي: ٣٤٥/٣] **صفات ذاتية:** كأنه أراد بالذاتية ما تقوم بصاحبها لا بالغير، وإن تعلق بذلك الغير تعلقا كتعلق الإضافيات. (الدسوقي) **مثل الكرم:** هو كيفية يصدر عنه بذل المال والجاه. (الدسوقي) **القدرة:** كيفية يصدر عنها الأفعال الاختيارية. (الدسوقي)

الشجاعة: كيفية يصدر عنها بذل النفس بسهولة. **في الذات:** أي ذات الطرفين المشبه والمشبه به. (الدسوقي)

بل يكون معنى متعلقا بشيئين كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس؛ **فإنها** ليست هيئة متقررة في ذات الحجة أو الشمس، **ولا في ذات** الحجاب، **وقد يقال** "الحقيقي" على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل، **وفي "المفتاح" إشارة** إلى أنه مـــراد ههنا، حيث قال: الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي **كاتصاف الشيء** بكونه مطلوب الوجود أو **العدم** عند النفس أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي **محض**، ....

الإزالة — يطلق — وهو الاعتباري الوهمي — الإطلاق الثاني — في مقام تقسيم الصفة — مثل العلم والذكاء — مثال للنسبي — محض — بين اعتباري نسبي — إذا كان مرغوبا — إذا كان مكروها — مثال للاعتبار المحض — كمخالب المنية

بل يكون: أي يتوقف تعقله على تعقلها كالأبوة والبنوة؛ فإنه ليس شيء منهما متقررا في ذات بقطع النظر عن الغير بل بالقياس إلى الغير، وكإزالة الحجاب؛ فإنها إنما تتصور متعلقه بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة. [الدسوقي: ٣٤٦/٣] **ولا في ذات إلخ:** الأولى حذفها؛ لأن الكلام في كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين، والحجاب ليس واحدا منهما، وإنما هو متعلق الإزالة، والحاصل أنك إذا قلت: هذه الحجة كالشمس، كان وجه الشبه بينهما إزالة الحجاب عما من شأنه أن يخفى، إلا أن الشمس مزيلة عن المحسوسات حجة مزيلة عن المعقولات، وإذا زال الحجاب ظهر المزال عنه، والوجه المذكور ليس صفة متقررة في الحجة ولا في الشمس، بل أمر نسبي يتوقف تعقله على تعقل المزال وهو الحجاب وتعقل المزيل. (الدسوقي)

وقد يقال إلخ: وعلى هذا الإطلاق يكون الحقيقي شاملا للإضافيات، فيراد به الأمر الذي له ثبوت في نفسه، سواء كان متصفا بالوجود الخارجي أو لا، فالحقيقي على هذا الإطلاق أعم منه على كلام المصنف، حيث أريد بالحقيقي منه ما له وجود خارجي، كما هو الظاهر من تقسيمه السابق للحسي والعقلي، فالإضافي من قبيل الحقيقي على الإطلاق الثاني وغير حقيقي على إطلاق المصنف. (الدسوقي) **وفي "المفتاح":** المفهوم من كلامه: أنه حمل الاعتباري الواقع في كلام صاحب المفتاح على الاعتباري المحض، والنسبي على الاعتباري النسبي، فيكون تقدير قوله: "وبين اعتباري ونسبي" أي بين اعتباري محض واعتباري نسبي. [التجريد: ٣١٧]

إشارة: إنما قال: "إشارة"؛ لأن قوله: "ونسبي" يحتمل أن يكون معطوفا على "اعتباري" أي وبين اعتباري غير نسبي ونسبي اعتباري، فيكون الوصف العقلي قسمين فقط، ويحتمل أن يكون قوله: "ونسبي" عطفا على "حقيقي"، فتكون الأقسام ثلاثة حينئذٍ فلا دليل فيه. (الدسوقي) **كاتصاف الشيء إلخ:** أي إذا كان مرغوبا فيه محبوبا للطالب، وهذا المعنى – أعني كون الشيء مطلوبا – أمر نسبي يتوقف تعقله على تعقل الطالب والمطلوب. [الدسوقي: ٣٤٧/٣] **العدم:** أي كون الشيء مطلوب العدم، يعني إذا كان مكروها مرغوبا عنه. **محض:** أي خالص من الثبوت خارج الأذهان. (الدسوقي)

وأيضا لوجه [وجه التشبيه] التشبيه تقسيم آخر وهو أنه إما واحد وإما بمنزلة الواحد؛ لكونه [وجه الشبه] مركبا من متعدد **تركيبا حقيقيا** بأن يكون وجه الشبه حقيقة [كحقيقة الإنسان] ملتئمة من **أمور مختلفة**، أو اعتباريا بأن يكون هيئة **انتـــزعها** العقل **من عدة أمور**، وكل منهما أي من الواحد وما هو بمنزلته حسي أو عقلي، وإما متعدد عطف على قوله: "إما واحد وإما بمنزلة الواحد"، والمراد بـــ"المتعدد": أن ينظر إلى عدة [اثنين فأكثر] أمور، ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها؛ **ليـــكون** كل منها وجه الشبه، بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد؛ فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور، بل في الهيئة [هذا في التركيب الاعتباري] المنتزعة أو **في الحقيقية** الملتئمة منها، **كذلك** أي المتعدد أيضا إما حسي أو عقلي أو **مختلف** بعضه حسي وبعضه عقلي، ....

إما واحد: المراد بـــ"الواحد" ما يعد في العرف واحدا، لا الذي لا جزء له أصلا. [الدسوقي: ٣/٣٤٧]

تركيبا حقيقيا: اعلم أن ما ذكره الشارح من التعميم في المركب من متعدد هو ظاهر قول المصنف، ويشعر به ظاهر كلام "المفتاح"، لكن اعترض عليه في "المطول": بأن في هذا التعميم نظرا؛ لأن المركب تركيبا حقيقيا كالحقيقية الإنسانية من قبيل الواحد لا من قبيل ما هو بمنزلة الواحد، فالأولى قصر المركب من متعدد على المركب تركيبا اعتباريا.

أمور مختلفة: صار مجموعها حقيقة واحدة. **انتـــزعها:** كما في قوله: كأن مثار النقع.

من عدة أمور: وتلك الأمور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة، بخلاف أمور التركيب الحقيقي. [التجريد: ٣١٨]

ليكون إلخ: وهذا إنما يكون إذا كان التشبيه في أمور كثيرة لا تقيد بعضها ببعض، بل كل واحد منها منفرد بنفسه، بحيث لو حذف البعض واقتصر على البعض لم يختل التشبيه، كقولنا: "هذه الفاكهة مثل هذه الفاكهة في شكلها ولونها وحلاوتها". [الدسوقي: ٣/٣٤٩]

في الحقيقية: هذا في التركيب الحقيقي نحو: "زيد كعمرو في الإنسانية". **كذلك:** خبر لمبتدأ محذوف، أي وهو كذلك أي مثل المذكور من الواحد، وما بمنزلته في التقسيم إلى حسي وعقلي. (التجريد) **أو مختلف:** عطف على ما تضمنه قوله: "كذلك" والتقدير: أن المتعدد إما حسي كله أو عقلي كله أو مختلف أي بعضه حسي وبعضه عقلي فهو مرتبط بالمتعدد، وهذا يقتضي أن الاختلاف لا يكون في القسمين السابقين مع أنه يتأتى في الثاني، وهو المركب المنزل منزلة الواحد باعتبار الأجزاء التي انتزعت منها الهيئة إلا أن يقال: لما كان وجه الشبه في الثاني هو المجموع المركب - وهو إما حسي فقط أو عقلي فقط - لم يلتفت إلى تقسيمه، وأيضا المركب من الحسي والعقلي عقلي. (الدسوقي)

والحسي من وجه التشبيه سواء كان بتمامه **حسيا أو ببعضه** طرفاه **حسيان** لا غير أي
وجه الشبه الحسي
لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا؛ لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسي
الظاهري
شيء؛ **فإن وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما، والموجود في العقلي إنما**
هو وجه الشبه
يدرك بالعقل دون الحس؛ إذ المدرك بالحس لا يكون إلا جسما أو قائما بالجسم،
والعقلي من وجه الشبه أعم من الحسي، يعني يجوز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين،
تفسير للحسية — صرفين أو مركبين
أو أحدهما حسيا والآخر عقليا؛ لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء؛ **إذ لا امتناع**
علة لقوله: أعم — كقيام العلم بزيد
في قيام المعقول بالمحسوس وإدراك العقل من المحسوس شيئا، ولذلك يقال: "التشبيه
بالوجه العقلي أعم" من التشبيه بالوجه الحسي **بمعنى**.....................

حسيا: واحدا كان أو مركبا أو متعددا. [الدسوقي: ٣٤٩/٣] **أو ببعضه**: بأن كان بعضه حسيا، وذلك بأن كان متعددا مختلفا، واحد منه حسي والآخر عقلي، وفيه تنبيه على أن الحسي ههنا مأخوذ بالمعنى الأعم من الحسي فيما قبل؛ لأنه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه ههنا. (الدسوقي) **حسيان**: لابد أن يراد "بحسية الطرفين" أعم من الحسية الحقيقية أو التنـزيلية؛ ليشمل نحو قوله: "وكان النجوم إلخ"؛ فإن وجه الشبه حسي مع أن السنن والابتداع ليست حسية، لكنها نزلت منزلة الحسي. (الأطول)

لا يجوز إلخ: أما إذا كان وجه الشبه بتمامه حسيا فظاهر؛ لأن الحسي لا يقدم إلا بالحسي، وأما إذا كان متعددا مختلفا؛ فلأنه لابد من انتزاع كل واحد من الطرفين، ويمتنع انتزاع الذي هو حسي من العقلي، بخلاف وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي فإنه عقلي، وإن كان بعض أجزائه حسيا، فيجوز أن يكون طرفاه أو أحدهما عقليا مركبا من الحسي والعقلي. [الدسوقي: ٣٥٠/٣] **إلا جسما إلخ**: هذا بناء على قول أهل السنة، وقوله: "أو قائما بالجسم" بناء على قول الحكماء: إن الحواس لا تدرك الأجسام بل الأعراض القائمة بها، فـ "أو" في كلامه لتنويع الخلاف، ويفهم منه أن الجوهر الفرد لا يدرك بالحس. (الدسوقي)

والعقلي: سواء كان عقليا صرفا أو بعض أجزائه عقليا وبعضها حسيا. **أعم**: أي أوسع مجالا وأكثر أفرادا، وليس المراد الأعمية الاصطلاحية؛ لعدم صحتها؛ إذ لا يتصور تصادق الحسي والعقلي لتباينهما، ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف أي طرفا العقلي أعم من طرفي الحسي. [التجريد: ٣١٩] **ولذلك**: أي لكون الوجه العقلي أعم.

بمعنى إلخ: أشار بهذا إلى أن العموم باعتبار التحقيق دون المعنى المنطقي.

أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي من غير عكس، فإن
بأن يكون الطرفان حسيين
قيل: هو أي وجه التشبيه مشترك فيه ضرورة اشتراك الطرفين فيه، فهو كلي ضرورة أن
محكوم عليه بالاشتراك فيه
الجزئي يمتنع وقوع الشركة فيه، والحسي ليس بكلي قطعا ضرورة أن كل حسي فهو
موجود في المادة حاضر عند المدرك، ومثل هذا لا يكون إلا جزئيا ضرورة، فوجه
الجسم
التشبيه لا يكون حسيا قطعيا، قلنا: المراد بكون وجه التشبيه حسيا أن أفراده أي جزئياته
على وجه التسامح
مدركة بالحس، كالحمرة التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في المواد، فالحاصل: أن
وجه التشبيه إما واحد أو مركب أو متعدد، فكل من الأولين إما حسي أو عقلي،
الواحد والمركب فتصير أربعة
والأخير إما حسي أو عقلي أو مختلف، فيصير سبعة، والثلاثة العقلية طرفاه إما حسيان
المتعدد

من غير عكس: أي بالمعنى اللغوي، وأما العكس المنطقي فصحيح. [الدسوقي: ٣٥١/٣] فإن قيل: هذا وارد على قوله: "وكل منهما حسي أو عقلي"، وتقرير السؤال أن نقول: كل وجه شبه فهو مشترك فيه، وكل مشترك فيه فهو كلي، ينتج كل وجه شبه فهو كلي، ثم تضم إليها كبرى القياس الثاني، وتقول: ولا شيء من الحسي بكلي، ينتج لا شيء من وجه الشبه بحسي، وهو المطلوب. (الدسوقي) موجود إلخ: أي موجود في الجزئيات المادية أي أن كل ما يدرك بإحدى الحواس موجود في مادة معينة أي في جسم معين كالحمرة القائمة بالخد. [الدسوقي: ٣٥٢/٣]

قلنا إلخ: حاصله جواب بالتسليم، أي سلمنا ما قلت، وهو أن وجه الشبه لا يكون حسيا، ولكن إطلاقنا عليه "حسيا" تسامح نظرا لكون جزئياته حسية، لا أنه في ذاته حسي، بل هو عقلي؛ لكونه كليا. (الدسوقي) في المواد: أي في الأجسام المادية المعينة كحمرة هذا الخد وهذا الورد؛ فإنها مدركة بالحس، وأما الحمرة الكلية من حيث هي حمرة فغير مدركة بالبصر ولا بغيره من الحواس؛ لأن الماهية من حيث هي أمر كلي معقول لا مدخل للحس فيه، وإنما يدرك بالعقل. (الدسوقي)

أو مركب: وهو المعبر عنه فيما مر بالمنزل منزلة الواحد. [التجريد: ٣١٩] إما حسي إلخ: أي بتمام جزئياته، أو عقلي بجميع جزئياته، أو مختلف بعض جزئياته حسي وبعضها عقلي. (الدسوقي)

فيصير سبعة: حاصلة من مجموع الأربعة الأول والثلاثة الأخيرة. (الدسوقي) والثلاثة العقلية: وهي: الواحد العقلي، والمركب العقلي، والمتعدد العقلي، واحترز بـــ "العقلية" عن الحسية؛ لوجوب كون الطرفين فيها حسيين، وعن المختلف أيضا؛ لأنه يقتضي حسية الطرف بالتمام. (الدسوقي) إما حسيان: أي فإذا ضربت الثلاثة العقلية في أحوال الطرفين الأربعة صارت اثني عشر، ويضاف إلى ذلك الأربعة الباقية من السبعة: وهي وجه الشبه الواحد الحسي، والمركب الحسي، والمتعدد الحسي، والمتعدد المختلف، بعضه حسي وبعضه عقلي، وهذه الأربعة لا يكون طرفاها إلا حسيين كما تقدم، فصار المجموع ستة عشر كما ذكره الشارح. (الدسوقي أيضا)

أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس، صارستة عشر قسما، **الواحد الحسي** كالحمرة من المبصرات، والخفاء يعني خفاء الصوت من المسموعات، وطيب
في تشبيه الوجه بالورد
الرائحة من المشمومات، ولذة الطعم من المذوقات، ولين الملمس من الملموسات فيما مر أي في تشبيه الخد بالورد، والصوت الضعيف بالهمس، والنكهة بالعنبر، والريق
في الحمرة في الخفاء في طيب الرائحة
بالخمر، والجلد الناعم بالحرير، وفي كون الخفاء من المسموعات، والطيب من المشمومات،
في لذة الطعم في لين اللمس
واللذة من المذوقات **تسامح، والواحد العقلي** كالعراء عن الفائدة والجرأة على وزن
الخلو
الجرعة أي الشجاعة، وقد يقال: جرء الرجل جراءة بالمد، والهداية **أي الدلالة** على طريق
بضم الجيم ككراهة
يوصل إلى المطلوب، **واستطابة النفس في تشبيه** وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما
متعلق بتشبيه
طرفاه عقليان؛ إذ الوجود والعدم من الأمور العقلية، وتشبيه الرجل الشجاع بالأسد
يتعلق بـ"الجرعة"
طرفاه حسيان وتشبيه العلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي، فبالعلم يوصل إلى
ينصرف إلى الهداية
المطلوب ويفرق بين الحق والباطل، كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الأشياء،
يميز

الواحد الحسي: أي وجه الشبه الواحد الحسي، وهذا شروع في تمثيل الأقسام المذكورة، وقد علمت أن الواحد الحسي لا يكون طرفاه إلا مفردين، وحينئذ فمقتضاه أن يقتصر في التمثيل له على مثال واحد، لكن المصنف مثل له بأمثلة خمسة نظرا لتعدد الحواس وكونها خمسة. [الدسوقي: ٣/٣٥٤] **تسامح:** وجهه أن الخفاء والطيب واللذة أمور عقلية غير مدركة بالحواس، وإنما المدرك بالسمع الصوت الخفي لا الخفاء، وبالشم رائحة الطيب لا الطيب، وبالذوق طعم الخمر لا لذته، فقد أثبت ما للموصوف للصفة أو عبر باسم اللازم عن الملزوم، فأطلق الخفاء وأراد الصوت الخفي، وطيب الرائحة وأراد الرائحة الطيبة، وبلذة الطعم عن الطعم اللذيذ. (الدسوقي)

والواحد العقلي: أي وجه الشبه الواحد العقلي، وتحته أربعة؛ لأن طرفيه إما حسيان أو عقليان، أو المشبه به حسي والمشبه عقلي أو عكسه، فلذا مثل له المصنف بأمثلة أربعة. (الدسوقي) **أي الدلالة:** فسره على مذهب الاعتزال متابعة للسكاكي، ولأنه الأنسب في تشبيه العلم بالنور في كون كل منهما موصلا إلى شيء. (المولوي عبد الحكيم)

واستطابة النفس: من إضافة المصدر إلى الفاعل، يقال: استطاب الشيء أي وجده طيبا. [التجريد: ٣٢٠]

في تشبيه: هذا الظرف متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبرا عن "الواحد العقلي" يعني العراء عن الفائدة. (التجريد)

فوجه التشبيه بينهما الهداية، وتشبيه العطر **بخلق شخص كريم** فيما المشبه حسي والمشبه
يتوجه إلى استطابة النفس
به عقلي، ولا يخفى ما في الكلام من اللف والنشر وما في وحدة بعض الأمثلة من التسامح **كالعراء** عن الفائدة مثلا، **والمركب الحسي** من وجه الشبه طرفاه إما مفردان أو مركبان، أو أحدهما مفرد والآخر مركب، ومعنى "التركيب" **ههنا أن يقصد** إلى عدة أشياء مختلفة فتنتزع عنها **هيئة** وتجعلها مشبها أو مشبها به، **ولهذا** صرح "صاحب المفتاح" في تشبيه المركب بالمركب بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة، وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن **تعمد** إلى عدة أوصاف الشيء فتنتزع منها هيئة، وليس المراد بـــ"المركب" ههنا **ما يكون** حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة ....
في الطرفين والوجه

بخلق شخص كريم: حمل الشارح التركيب على الإضافي مع احتماله للوصفي؛ لعدم احتياجه إلى التجوز، بخلاف حمله على الوصفي؛ لأنه حينئذٍ من باب عيشة راضية. [التجريد: ٣٢٠] **كالعراء إلخ**: أي واستطابة النفس، وذلك لما فيها من شائبة التركيب لتقييد الأول أي "العراء" بمتعلقه أي بقوله: "عن الفائدة"، وتقييد الثاني يعني "الاستطابة" بالمضاف إليه، وفي دعوى الشارح التسامح نظر؛ لأن المراد بـــ"الواحد" ما ليس هيئة منتزعة عن عدة أمور، ولم يكن أمورا كل واحد منها وجه شبه ما ليس فيه تركيب أصلا، وحينئذٍ فالتقييد بأمر لا يقتضي التركيب، ولا يخرج المقيد عن كونه شيئا واحدا. [الدسوقي: ٣٥٤/٣](التجريد)

والمركب الحسي: قد علمت مما سبق أن وجه الشبه متى كان حسيا، سواء كان واحدا أو مركبا أو متعددا، لا يكون طرفاه إلا حسيين، فلذا قسم الشارح الطرفين ههنا إلى المفرد والمركب، ولم يقسمها إلى الحسي والعقلي؛ إذ لا يكونان إلا حسيين كما تقدم. [الدسوقي: ٣٥٦/٣] **ههنا**: أي في الطرفين إذا كان وجه الشبه مركبا. [التجريد: ٣٢١] **أن يقصد إلخ**: والحاصل: أن المراد بالمركب ههنا أي في تقسيم الطرفين أخص منه فيما سبق أي التركيب في وجه الشبه؛ لأنه فيما سبق المراد به ما كان حقيقة ملتئمة وما كان هيئة منتـــزعة، والمراد ههنا الثاني. (الدسوقي)

هيئة: أي وهي لا وجود لها خارجا، وحينئذ فمعنى كون الطرفين اللذين هما الهيئتان محسوستين أن تكون الهيئة منتـــزعة من أمور محسوسة. [الدسوقي: ٣٥٧/٣] **ولهذا**: أي لأجل أن المراد بالتركيب ما ذكر أن. **تعمد**: بيان للمراد بتركيب وجه الشبه. **ما يكون إلخ**: أي كحقيقة زيد الحسية، وهي ذاته، فإنها مركبة من أجزاء مختلفة وهي أعضاؤه، أو العقلية وهي ماهية، فإنها مركبة من أجزاء مختلفة، وهي الحيوانية والناطقية. (الدسوقي)

بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به في قولنا: "زيد كالأسد" **مفردين لا مركبين،** ووجه الشبه في قولنا: "زيد كعمرو في الإنسانية" واحدا لا منزّلا منزلة الواحد، والمركب الحسي فيما **أي في التشبيه الذي** طرفاه مفردان كما في **قوله:** وقد لاح (ظهر) في الصبح الثريا **كما ترى** كعنقود (اسم لأنجم مجتمعة) ملاحية - **بضم الميم وتشديد اللام - عنب أبيض في حبه طول، وتخفيف اللام أكثر،** حين نورا **أي يفتح نوره** (زهره) من الهيئة (الإضافة للبيان) **بيان لـــ "ما" في قوله: "كما"** الحاصلة من تقارن الصور البيض **المستديرة** الصغار المقادير في المرآى وإن كانت كبارا في الواقع (لأنه ليس في الحقيقة كذلك) حال كونها على الكيفية المخصوصة **أي لا مجتمعة** اجتماع (تفسير للكيفية المخصوصة) التضام والتلاصق، ولا شديدة الافتراق **منضمة** إلى المقدار المخصوص من الطول والعرض، **فقد نظر إلى عدة أشياء** وقصد إلى هيئة حاصلة منها (في وجه الشبه)، والطرفان مفردان (حسيان)؛ لأن المشبه هو الثريا، والمشبه به هو العنقود **مقيدا** بكونه عنقود الملاحية ....

مفردين لا مركبين: مع أن زيدا فيه حيوانية وناطقية وتشخص، والأسد فيه الحيوانية والافتراس، فلو أريد بالمركب ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة، ما ساغ جعل هذين مفردين. [الدسوقي: ٣/٣٥٧]

قوله: أحيحة بن الجلاح، وقيل: لأبي قيس بن الأسلت. **كما ترى:** "الكاف" في مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد، والمراد أن اتصاف الثريا بمشابهة العنقود أمر جلي لا خفاء فيه، ولو كان قوله: "كما ترى" متأخرا عن قوله: "كعنقود ملاحية"، لكان أظهر في إفادة المعنى. [التجريد: ٣٢١] **وتخفيف اللام أكثر:** وإن كانت الرواية في البيت التشديد، قال ابن قتيبة: لا أعلم هل التشديد فيه ضرورة أو لغة فيه. [الدسوقي: ٣/٣٥٨]

بيان لـــ "ما": فالهيئة المذكورة هي وجه الشبه المركب الحسي؛ لانتـــزاع تلك الهيئة من محسوس، وهذه الهيئة قائمة بطرفين مفردين كما يأتي. (الدسوقي) **المستديرة:** فيه أن هذا يخالف ما مر من أن العنب الملاحي فيه طول، وأجيب: بأن الطول يحدث فيه بعد طيبه، وأما في حال صغره فهو مستدير. [الدسوقي: ٣/٣٥٩]

منضمة إلخ: حال كون تلك الكيفية السابقة منضمة إلى مقدار كل منهما القائم بمجموعة من الطول والعرض، ولا يقال: لا حاجة إلى هذا مع قوله أولا: "الصغار المقادير"؛ لأن ذلك باعتبار كل جهة وكل نجمة، والمراد ههنا المقدار القائم بالمجموع. [الدسوقي: ٣/٣٦٠] **عدة أشياء:** وهي الصفات القائمة بالثريا والعنقود من التقارن والاستدارة والصغر. (الدسوقي أيضا) **مقيدا:** كما أن المشبه مقيد بكونه في الصبح. (الدسوقي)

في حال إخراج النور، والتقييد **لا ينافي الأفراد**، كما سيجيء إن شاء الله تعالى، وفيما أي **والمركب الحسي** في التشبيه الذي طرفاه مركبان، كما في قول بشار: **كأن مثار النقع من** أثار الغبار: **هيجه فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه** أي
اسم مفعول
يتساقط بعضها إثر بعض، والأصل "تتهاوى" حذفت إحدى التاءين، **من الهيئة** الحاصلة من هوي بفتح الهاء، وكسر الواو وتشديد الياء أي سقوط **أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار** متفرقة **في جوانب شيء** مظلم، فوجه الشبه مركب كما ترى، **وكذا الطرفان**؛ لأنه **لم يقصد** تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب، ....

في حال إلخ: أقول بعد تحقيق معنى المركب: دخول عين النور في المشبه به أيضا لا يوجب التركيب؛ إذ لا معنى للتركيب إلا انتزاع الهيئة من عدة أمور. [التحريد: ٣٢٢] **لا ينافي الأفراد:** لأن المراد بـ "المفرد" هنا ما ليس هيئة منتزعة من متعدد، فيصدق حتى على مجموع المقيد والقيد. [الدسوقي: ٣/٣٦٠]

والمركب الحسي: أي ووجه الشبه المركب الحسي. (الدسوقي) **كأن مثار إلخ:** من إضافة الصفة للموصوف، أي كأن الغبار المثار المتحرك من أسفل إلى أعلى بحوافر الخيل، وقوله: "فوق رؤوسنا" أي المنعقد فوق رؤوسنا، وأنشد ابن جني: "فوق رؤوسهم"، وهو الأحسن والأظهر، ولو جعل "كأن" للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه إلا الوجه، وإن جعل للظن كانت أداة التشبيه أيضا محذوفة، ويكون كقولهم: "أظن زيدا أسدا" فيكون أبلغ، وهكذا كل تشبيه مشتمل على كلمة "كأن". [الدسوقي: ٣/٣٦١] **من الهيئة:** بيان لـ"ما" في قوله: "كما في قول بشار" الواقعة على وجه الشبه. [الدسوقي: ٣/٣٦٢] **أجرام مشرقة:** هي السيوف والنجوم، فإن كلا منهما مشرق بالبياض. (الدسوقي)

مستطيلة: الاستطالة حقيقة في السيوف وتخييلا في النجوم، فإنه يتخيل فيها الاستطالة عند هويّها. (التحريد)

متناسبة المقدار: أي السيوف فيما بينها والنجوم فيما بينها، فلا يتوهم أن الطول في النجوم أكثر منه في السيوف فيما يظهر على أنه يكفي في التشبيه التناسب في الجملة. (الدسوقي) **في جوانب شيء:** أي فالسيوف في ظلمة الغبار والنجوم في ظلمة الليل. (التحريد) **وكذا الطرفان:** لما بين المصنف وجه كون وجه الشبه في البيت مركبا، ولم يبين وجه كون الطرفين فيه مركبين تعرض الشارح له. (الدسوقي)

لم يقصد: فيه قلب، وكان حق العبارة أن يقال: "لأنه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب"، ويمكن أن يقال: إن الباء في قوله: "بالنقع" وفي قوله: "بالسيوف" بمعنى "مع". (الدسوقي أيضا)

بل عمد إلى تشبيه هيئة السيوف، وقد سلت من **أغمادها**، وهي **تعلو** وترسب وتجيء وتذهب وتضطرب اضطرابا شديدا وتتحرك بسرعة إلى جهات مختلفة، **وعلى أحوال** تنقسم إلى الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاقي والتداخل والتصادم والتلاحق، **وكذا في** جانب المشبه به؛ فإن للكواكب في تماويها تواقعا وتداخلا واستطالة لأشكالها، والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان أحدهما مفرد والآخر مركب، كما مر **في تشبيه** الشقيق بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر أجرامٍ حُمر مبسوطة على رؤوس أجرام خضرٍ مستطيلة، **فالمشبه** مفرد **وهو الشقيق**، والمشبه به **مركب** وهو ظاهر، ....

من ضرب أخرجت ترتفع تنزل في العلو والنزول التلاقي سقوطها وجه الشبه المركب الحسي المحمر بيان لوجه الشبه ومقيد أيضا

بل عمد إلخ: كلامه يعطي أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل، وصريح البيت خلافه، ويمكن دفع المنافاة بأن المراد تشبيه الهيئة المشتملة على السيوف إلخ، وقوله: "وكذا في جانب المشبه به فإن للكواكب" إلخ أي التي اشتملت عليها هيئة المشبه به. [الدسوقي: ٣٦٣/٣، والتجريد:٣٢٢]

أغمادها: جمع غمد وهو غلاف السيف. (الدسوقي) **تعلو**: إنما ذكر العلو لكون الرسوب مبتدأ، وإلا فليس في تماوي النجوم استعلاء. (الدسوقي) **وعلى أحوال** إلخ: أي إنها لا تخرج عن تلك الأحوال الثمانية التي بيّنها بقوله: "الاعوجاج والاستقامة إلخ"، والمراد بالاعوجاج: الذهاب يمنة ويسرة وخلفا، والمراد بالاستقامة: الذهاب أماما. (الدسوقي)

وكذا في إلخ: أي مثل ما ذكر يقال في جانب المشبه به؛ فإن للكواكب في تماويها في الليل تواقعا أي تدافعا وتداخلا واستطالة لأشكالها عند السقوط، فانتزع من الليل والكواكب التي على هذه الصفات هيئة وشبه بها. (الدسوقي)

في تشبيه إلخ: أي في ضمن تشبيه، وإنما قدرنا "ضمن"؛ لأن وجه الشبه لم يذكر في المتن سابقا في هذا التشبيه. [الدسوقي: ٣٦٤/٣] **فالمشبه**: أي محمر الشقيق مفرد؛ لأنه اسم المسمى واحد وأجزاؤه التي اعتبر اجتماعها كاليد من زيد. (الدسوقي) **وهو الشقيق**: قال في "الأطول": وههنا بحث، وهو أنه يظهر أن المقصود بالتشبيه الشقيق، لا الهيئة الحاصلة من نشر أوراق الشقيق المحمرة على ساقاته الخضر، والظاهر من قوله: "إذا تصوب أو تصعد" أن النظر في المشبه والمشبه به إلى الحركات أيضا. **مركب**: لأن القصد إلى التشبيه بالهيئة الحاصلة من مجموع الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية، وليس للأعلام قصد ذاتي حتى يكون مفردا. (الدسوقي)

وعكسه تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربى بليل مقمر كما سيجيء، **ومن بديع** المركب الحسي ما أي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات **التي تقع** عليها الحركة **أي يكون** وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب، ويكون ما يجيء في تلك الهيئات **على وجهين**: أحدهما أن يقترن بالحركة **غيرها** من أوصاف الجسم **كالشكل** واللون، **والأوضح** عبارة "أسرار البلاغة": **اعلم أن مما**

(ذي شمس - خالطه - البالغ حد البلاغة - توجد مع الحركة - بيان للهيئة - كالسرعة والبطوء - وجه الشبه الذي يجيء)

وعكسه: المشبه مركب والمشبه به مفرد. [الدسوقي: ٣/٣٦٣] **تشبيه نهار إلخ**: فالمشبه هو الهيئة الحاصلة من النهار المشمس الذي خالطه زهر الربا، فهو مركب، والمشبه به هو الليل المقمر، فهو مفرد مقيد. [الدسوقي: ٣/٣٦٤]

ومن بديع إلخ: حاصل المعنى أن من وجه الشبه المركب الحسي ما بلغ غاية الشرف والبلاغة ما يجيء إلخ. [الدسوقي: ٣/٣٦٥] **التي تقع**: أي هيئة الجسم عند حركته، حاصله: أن من بديع المركب الحسي وجه الشبه الذي هو هيئة منتـــزعة من حركات فقط، وهي قسمان: هيئة حاصلة بسبب الحركة فقط، كما في حركة المصحف؛ فإنه لم يعتبر معها شيء من صفات المصحف، وهيئة حاصلة بسبب الحركة وما قرن بها من صفات الجسم، كالشكل واللون كما في المرآة في يد الأشل. (الدسوقي)[التجريد:٣٢٣]

أي يكون إلخ: أشار بهذا إلى أن وجه الشبه هو نفس الهيئة، وأن ظرفيته فيها في كلام المصنف من ظرفية العام في الخاص، كما يقال: الحيوان يجيء في الإنسان. (الدسوقي والتجريد) **على وجهين**: حاصل الأول منهما: أن وجه الشبه هيئة مركبة من حركة وغيرها، وحاصل الثاني: أنه هيئة مركبة من حركات مختلفة فقط. (الدسوقي)

غيرها: أن يقترن بالحركة غيرها أي الهيئة الحاصلة من مقارنة الحركة بغيرها. [الدسوقي: ٣/٣٦٦]

كالشكل: وهو الهيئة الحاصلة من إحاطة حد واحد أو حدود به. (الدسوقي) **والأوضح**: وجه الأوضحية أن المجعول وجهُ الشبه هو الهيئة، وتنقسم إلى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها، وإلى هيئة الحركة المجردة، وعبارة "أسرار البلاغة" أظهر في ذلك من عبارة المصنف؛ لإيهامها أن الهيئة متحققة في نفسها ووقعت عليها الحركة مع أن الهيئة هي هيئة تقارن الحركة مع غيرها أو هيئة اختلاف الحركة، وإنما قال: "أوضح"؛ لإمكان أن يجاب عن المصنف بأنه عن مجيء العام في الخاص كما مر. (الدسوقي)

اعلم إلخ: يعني فأنت ترى الشيخ جعل الدقة والسحر وصفا للتشبيه المشتمل على تلك الحالة، أعني كون طرفيه أو وجهه هيئة، بخلاف المصنف فقد جعل ذلك وصفا لوجه الشبه، وأيضا كلام الشيخ يفيد أن الهيئة المركبة من الحركات تارة تقترن بغيرها وتارة لا تقترن، وكلام المصنف يفيد أن الهيئة إما مركبة من الحركات أو منها ومن غيرها، فعلى كلام الشيخ لا تكون الهيئة إلا من الحركات بخلاف كلام المصنف، تأمل. (الدسوقي)

أن مما: ليس المراد من لفظ "ما" وجه الشبه ليلزم ما لزم المصنف.

يزداد به التشبيه دقة لطافة وسحرا أن يجيء في الهيئات التشبيه التي تقع عليها الحركات، والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين: أحدهما: أن تقترن الحركة بغيرها من الأوصاف، والثاني: أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها لا يزاد عليها غيرها، فالأول كما مر في قوله: والشمس عند طلوعها كالمرآة في كف الأشل، من الهيئة بيان لـــ "ما" في قوله: كما الحاصلة من الاستدارة من أوصاف الجسم مع الإشراق والحركة السريعة المتصلة المتتابعة مع تموج الإشراق، حتى يرى الشعاع كأنه مع الحركة يهمّ بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة، ثم يبدو له يقال: بدا له إذا ندم، تفسير اللفظ بحسب اللغة والمعنى ظهر له بيان للمعنى المراد رأي غير الأول فيرجع من الانبساط الذي بدا له إلى انقباض، كأنه يرجع من الجوانب للشعاع إلى الوسط وسط الدائرة، فإن الشمس إذا أحدّ الإنسان النظر إليها ليتبين ليعلم جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة، وكذلك المرآة في كف الأشل، والوجه الثاني: أن تجرد الحركة عن غيرها من الأوصاف فهناك مؤدية لهذه الهيئة أيضا يعني كما لابد في الأول من أن يقترن بالحركة غيرها من الأوصاف، يزداد به في الوجه الثاني

أن يقترن إلخ: حاصله أن هيئة الحركة تارة تقترن في الاعتبار بأوصاف الجسم ويجعل المجموع وجه شبه أو طرفا، وتارة تجرد عن غيرها وتجعل وحدها وجه شبه أو طرفا. [الدسوقي: ٣/٣٦٧] والشمس إلخ: قائله ابن المعتز أو أبو النجم، وتمامه: لما رأيتها بدت فوق الجبل. (الدسوقي) الأشلّ: الشلل هو يبس اليد أو ذهابها، والمراد هنا المرتعش؛ لأن عديم اليد أو يابسها لا يكون في كفه مرآة، ولأن المرآة إنما تؤدي الهيئة المقصودة في كف المرتعش. (الدسوقي)

فإن الشمس: بيان لكون تلك الهيئة جامعا حاصلا في الطرفين، وأشار بقوله: "إذا أحد إلخ" إلى أن الهيئة إنما تظهر في الشمس بعد إحداد النظر إليها، بخلاف المرآة؛ فإنها تظهر فيها في بادي الرأي، فكذا جعلت الشمس مشبها والمرآة مشبها بها. (الأطول) وجدها مؤدية إلخ: لأن جرم الشمس مستديرة، وفيه حركة سريعة خيالية، وفي شعاعها أيضا حركة خيالية، وإنما قلنا: "خياليه"؛ لأنا نقطع بأن حركة الشمس ليست على الاضطراب بل هي من الجنوب إلى الشمال على سبيل التمسهل. [الدسوقي: ٣/٣٦٨]

أن تجرد إلخ: يعني تنــزع الهيئة من الحركات فقط، ولا يقترن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون كما كان في الوجه الأول. [الدسوقي: ٣/٣٦٩] أيضا: معنى قوله: "أيضا" على ما قال الشارح مطلق التركيب لا خصوص التركيب من الحركات مع الصفات؛ لأن الثاني إنما فيه تركيب من الحركات المختلفة فقط، بخلاف الأول؛ فإن التركيب فيه من الحركة والصفات، وفي "الأطول": أن معنى قوله: "أيضا" أي كما أنه لابد في هذا الثاني من حركات، لابد من كونهما إلى جهات مختلفة، وهذا أظهر من تفسير الشارح. (الدسوقي)

التشبيه دقة وسحرا أن يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات، فكذا في الثاني لابد من اختلاط حركات كثيرة للجسم إلى جهات مختلفة له، كأن يتحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال، وبعضه إلى العلو وبعضه إلى السفل، ليتحقق التركيب، وإلا لكان وجه الشبه مفردا - وهو الحركة - لا مركبا، فحركة الرحى والدولاب والسهم لا تركيب فيها؛ لاتحادها، بخلاف حركة المصحف في قوله: وكأن البرق مصحف قار بحذف الهمزة أي قارئ، فانطباقا مرّة وانفتاحا أي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا أخرى؛ فإن فيها تركيبا؛ لأن المصحف يتحرك في حالتي الانطباق والانفتاح إلى جهتين، في كل حالة إلى جهة، وقد يقع التركيب في هيئة السكون، ....

كثيرة: أخذ الكثرة من تنوين حركات، واعتبار الكثرة إنما هو لازدياد الدقة، وإلا فمجرد التعدد كاف في وجود تركيب الهيئة التي هي مناط الدقة. [الدسوقي: ٣٦٩/٣] إلى جهات إلخ: وإنما شرط اختلافها باختلاف الجهات؛ لأن الكلام في الوجه المركب، ولو اعتبر جهة الحركة واحدة كحركة الدولاب والسهم كان وجه الشبه مفردا والكلام في المركب. (ملخصا) وبعضه إلخ: قال في "الأطول": أو يتحرك تارة إلى اليمين وتارة إلى الشمال مثلا. [التجريد: ٣٢٤]

وإلا لكان إلخ: أي وإلا تكن الحركات المختلطة إلى جهات مختلفة بأن كانت الحركات المختلطة كلها لجهة واحدة. (الدسوقي) وهو الحركة: بدون اختلاط واختلاف جهات. لاتحادها: لأن حركة كل منها إلى جهة واحدة. بحذف الهمزة: أي بعد قلبها ياء، فالأصل قارئ فأبدلت الهمزة ياء، ثم أعل إعلال "قاض". [الدسوقي: ٣٧٠/٣] فانطباقا إلخ: الفاء لتعليل التشبيه المستفاد من "كأن"، أو اعتراضية؛ لبيان وجه الشبه بين البرق والمصحف، وحاصل ما يفيده أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من تقارن هذه الحركات المختلفة بحسب الجهات مع تكررها. (الدسوقي)

في كل حالة إلخ: ففي حالة الانطباق يتحرك إلى جهة العلو، وفي حالة الانفتاح يتحرك إلى جهة السفل، ولم ينظر إلى جهة اليمين والشمال، وإلا يقال: في كل حالة إلى ثلاث جهات، وتوضيح ذلك: أن المصحف في كل من حالتي الانطباق والانفتاح متحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال، ومجموعه متحرك إلى العلو في حال الانطباق وإلى السفل في حال الانفتاح، وحينئذٍ يكون تحركه في حال الانطباق إلى ثلاث جهات: جهة اليمين، وجهة اليسار باعتبار أبعاضه، وجهة العلو باعتبار مجموعه، ويتحرك في حال الانفتاح إلى ثلاث جهات أيضا: جهة اليمين، وجهة اليسار باعتبار أبعاضه، وجهة السفل باعتبار مجموعه. [الدسوقي: ٣٧١/٣]

وقد يقع: وأشار المصنف بـ"قد" إلى قلة ذلك بالنسبة إلى وقوع التركيب في هيئة الحركات، واعلم أن هيئة السكون على وجهين أيضا: أحدهما أن تكون الهيئة التركيبية منتزعة من السكون وحده، مجردا عن غيره من أوصاف الجسم، =

كما في قوله في صفة كلب: **يقعي أي يجلس على أليتيه جلوس** البدوي المصطلي من اصطلى بالنار من الهيئة الحاصلة **من موقع** كل عضو منه أي من الكلب في إقعائه، **فإنه** يكون بكل عضو منه في الإقعاء موقع خاص، **وللمجموع** صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع، **وكذلك** صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار موقدة على الأرض، **والمركب العقلي** من وجه الشبه **كحرمان الانتفاع** ....

(المتنبي) (ذلك الكلب) (من الإقعاء) (استدفأ بها) (حال الإقعاء) (هيئة) (الوقوعات) (هي المشبه به) (إضافة المصدر إلى مفعوله)

= ولابد أيضا من تعدد أفراد السكون، والثاني أن يعتبر في تلك الهيئة مع السكون غيره، ولا يشترط في هذا تعدد أفراد السكون، وقد مثل المصنف للوجه الأول، ومثال الثاني قول بعضهم يصف مصلوبا:

كأنه عاشق قد مد صفحته   يوم الوداع إلى توديع مرتحل

فقد اعتبر سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها، واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت؛ لأن تلك الهيئة موجودة في العاشق الماد عنقه وصفحته لوداع المعشوق. [الدسوقي: ٣/٣٧٢]

يقعي: فالهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في اقعائه هي المشبه، والهيئة الحاصلة من جلوس البدوي المصطلي وموقع كل عضو منه في جلوسه هي المشبه به، والغرض من المشبه الكلب في حال إقعائه بحالة البدوي المصطلي مدحُ الكلب بشدة الحراسة؛ لأن جلوسه على هذه الحالة في الغالب إنما هو وقت الحراسة. (الدسوقي)

جلوس إلخ: منصوب بـــ "يقعي" لموافقته له في المعنى، كـــ"قعدت" جلوسا، أي يجلس كجلوس، أو يحتمل أن يقال: إن التقدير "ويجلس جلوسا كجلوس" فحذف المشبه وأداة التشبيه؛ للدلالة عليهما، وبقي المشبه به، وخص البدوي بالذكر؛ لغلبة الاصطلاء بالنار منه. [الدسوقي: ٣/٣٧٣] **من موقع**: أي وقوعه وسكونه في موضعه حال الإقعاء، وليس الموقع اسم مكان. **وللمجموع إلخ**: أي لمجموع الأعضاء، وقوله: "مؤلفة من تلك المواقع" أي الوقوعات والسكونات، وهذا محل الشاهد، فإنه الهيئة قد تركبت من سكونات. (الدسوقي)

وكذلك: أي فإنها مركبة من سكونات، وإن لكل عضو منه في حال اصطلائه وقوعا خاصا، ولمجموع أعضائه هيئة مؤلفة من تلك الوقوعات. (الدسوقي) **والمركب العقلي**: هذا هو القسم الثاني من القسم الثاني، وهو المركب المنـــزّل منـــزلة الواحد، وقد تقدم أنه إما حسي وقد تقدم الكلام عليه، وإما عقلي وهو ما ذكره ههنا. (الدسوقي)

كحرمان الانتفاع: الحاصل: أنه شبه في هذه الآية مثل اليهود الذين حملوا التوراة أي حالتهم - وهي الهيئة المنـــتزعة من حملهم التوراة وكون محمولهم وعاء للعلم وعدم انتفاعهم بذلك المحمول - بمثل الحمار الذي يحمل الكتب الكبار أي بحالته - وهي الهيئة المنـــتزعة من حمله الكتب وكون محموله وعاء للعلم - وعدم انتفاعه بذلك المحمول والجامع حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه. [الدسوقي: ٣/٣٧٤]

بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ (الجمعة: ٥) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب، فإنه أمر عقلي منتزع عن عدة أمور؛ لأنه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل، وأن يكون المحمول أوعية العلوم، وأن الحمار جاهل لما فيها، وكذا في جانب المشبه، **واعلم** أنه قد ينتزع وجه الشبه من متعدد فيقع الخطأ؛ لوجوب انتزاعه من أكثر من ذلك المتعدد، كما إذا انتزع وجه الشبه من الشطر الأول من قوله: **كما أبرقت** قوما عطاشا، في "الأساس": أبرقت لي فلانة، إذا تحسنت لك وتعرضت، **فالكلام** ههنا على حذف الجار وإيصال الفعل أي أبرقت لقوم عطاشٍ، جمع عطشان غمامة، فلما **رأوها أقشعت** وتجلت أي تفرقت وانكشفت، **فانتــزاع وجه الشبه** من مجرد قوله:

(صفة للانتفاع، كلفوا العمل بما فيها، المثل القصة العجيبة، صفة التعب، لم يعلموا بما فيها، وسكون الفاء، الكبير، الحرمان، هو المشبه به، اليهود، من التكلم أو من السامع، كتاب للزمخشري في اللغة، تزينت، ظهرت، للمفعول، الغمامة)

واعلم: أشار به إلى أن وجه الشبه قد يقتضي تمامُ التشبيه أو حسنُه انتزاعه من مجموع أشياء بحيث يكون هيئة منتزعة روعي فيها جميع تلك الأشياء، فيقع الخطأ بانتزاعها من أقل من مجموع تلك الأشياء. [التجريد: ٣٢٥]
كما أبرقت: "الكاف" للتشبيه، و"ما" مصدرية و"أبرقت" بمعنى ظهرت وتعرضت أي حال هؤلاء القوم المذكورين في الأبيات السابقة كحال إبراق أي ظهور غمامة بقوم عطاش. [الدسوقي: ٣٧٦/٣] **فالكلام:** جعل في "الأطول" نصب "قوما"؛ لتضمين معنى الإطماع، وأما ما ذكره الشارح ففيه أن الحذف والإيصال سماعي لايتجه بناء الكلام عليه ما لم يثبت السماع. (التجريد)
رأوها: أي وقصدوها بالشرب منها كما يدل عليه فحوى الكلام. (الدسوقي) **أقشعت إلخ:** الفعل لازم، وهمزته للصيرورة أي صارت منقشعة، والفعل المتعدي قشع يقال: "قشعت الريح السحاب" فهو نظير كبّه فأكبّ، والمراد من "أقشعت وتجلت": اضمحلت وذهبت، فهما مرادفان، وقال البعض: إن "تفرقت" تفسير كـــ"أقشعت"، وقوله: "انكشفت" تفسير لـــ"تجلت" فيكون لفا ونشرا مرتبا. (الدسوقي، التجريد)
فانتــزاع: الحاصل أن الشاعر قصد تشبيه الحالة المذكورة قبل هذا البيت، وهي حال من "ظهر له شيء" وهو في غاية الحاجة إلى ما فيه، وبنفس ظهور ذلك الشيء انعدم وذهب ذهابا أوجب الإياس مما يرجيه بحال قوم تعرضت لهم غمامة، وهم في غاية الاحتياج إلى ما فيها من الماء؛ لشدة عطشهم وبمجرد ما تميؤوا للشرب منها تفرقت وذهبت، فإذا سمع السامع قول الشاعر: كما أبرقت قوما عطاشا غمامة، توهم أن ما يؤخذ منه يكفي في التشبيه، كان ذلك خطأ. [الدسوقي: ٣٧٧/٣] **وجه الشبه:** وكذا جعل المشبه به بمجرد ذلك.

"**كما أبرقت قوما عطاشا غمامة**" **خطأ**؛ لوجوب انتزاعه من الجميع **أي جميع البيت**، فإن المراد: التشبيه **أي تشبيه الحالة المذكورة في** الأبيات السابقة بحالة ظهور **غمامة للقوم العطاش، ثم تفرقها وانكشافها بقاؤهم متحيرين باتصال أي باعتبار** اتصال، فالباء ههنا **مثلها في قولهم: "التشبيه بالوجه العقلي"؛ إذ الأمر المشترك فيه هو اتصال ابتداء مطمع**
أهل هذا الفن
بانتهاء مؤيس، **وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة كما في قولنا: زيد كالأسد والسيف**
في الشجاعة في الإضاءة
والبحر؛ فإن القصد فيها إلى التشبيه بكل واحد من الأمور على حدة، حتى لو حذفت
في الجود
ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في إفادة معناه، بخلاف المركب؛ فإن المقصود منه يختل بإسقاط بعض الأمور، والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة **في تشبيه** فاكهة بأخرى،

الحالة المذكورة: وهي كون الشاعر أو من هو في وصفه ظهر له شيء وهو غاية الحاجة إلى ما فيه، وبنفس ظهور ذلك الشيء انعدم وذهب ذهابا أوجب الإياس مما رجا منه. [التجريد: ٣٢٥] أي باعتبار: أشار الشارح بقوله: "أي باعتبار" إلخ إلى أن "الباء" في قوله: "باتصال" للآلة، مثلها في قولك: "نحرت بالقدوم" أي بواسطته، وحينئذٍ فهي داخلة في كلام المصنف على وجه الشبه، لا أنها صلة التشبيه وإلا لاقتضى أن اتصال ابتداء المطمع بانتهاء المؤيس مشبه به مع أن المشبه به هو حال ظهور الغمامة للقوم العطاش. [الدسوقي: ٣/٣٧٧]

بالوجه العقلي: [يعني الباء داخلة على وجه الشبه وهي للآلة] أي بسبب اعتبار الوجه العقلي وبواسطته. (الدسوقي والتجريد) **ابتداء مطمع**: وهذا مأخوذ من الشطر الأول، وقوله: "بانتهاء مؤيس" هذا مأخوذ من الشطر الثاني، فحينئذٍ موجب انتـــزاع وجه الشبه عن مجموع البيت، ويكون انتـــزاعه من الشطر الأول خطأ؛ لأنه لا يفيد ذلك المعنى بتمامه، وذكر اتصال الابتداء بالانتهاء إشارة إلى السرعة وقصر ما بينهما. (الدسوقي والتجريد)

وهذا: [التشبيه المركب المذكور] حاصل ما ذكره من الفرق بينهما أن الأول لا يجوز فيه حذف بعض ما اعتبر وإلا اختل المعنى، ولا تقديم بعض ما اعتبر على بعض بخلاف الثاني. [الدسوقي: ٣/٣٧٨]

والمتعدد: أي وجه الشبه المتعدد الحسي، وقد مر أن وجه الشبه ثلاثة أقسام: واحد، ومركب، ومتعدد، ولما فرغ من الأولين شرع في الثالث، وهو إما حسي أو عقلي أو مختلف. [الدسوقي: ٣/٣٨٠]

في تشبيه: أي كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل في اللون والطعم والرائحة، وكتشبيه النبق بالتفاح فيما ذكر، ولا شك أنها إنما تدرك بالحواس، فاللون بالبصر، والطعم بالذوق، والرائحة بالشم. (الدسوقي)

والمتعدد العقلي **كحدة النظر وكمال الحذر** هو الاحتراس من العدو **وإخفاء السفاد** أي نزو الـــذكر على الأنثى في **تشبيه طائر** بالغراب، والمتعدد المختلف أي الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الوجه الذي هو **حسي**، ونباهة الشأن **أي شرفه واشتهاره** الذي هو عقلي في تشبيه إنسان بالشمس، **ففي المتعدد يقصد اشتراك الطرفين في كل من الأمور المذكورة، ولا يعمد إلى انتزاع هيئة منها تشترك هي فيها**، واعلم أنه الضمير الحال والشأن **للشأن قد ينتزع** الشبه **أي التماثل**، يقال: بينهما شبه **بالتحريك** تماثل **أي تشابه، والمراد ههنا ما به التشابه، أعني وجه التشبيه من نفس التضاد؛ لاشتراك** الضدين فيه ....

كحدة النظر: أي الموجبة لإدراك الخفيات؛ لأنها قوته أو سرعته أو جودته، وعلى كل حال فهي أمر عقلي. [الدسوقي: ٣/٣٨٠] **وكمال الحذر**: كمال حذره مشهور، حتى يقال: إن الغراب قال لابنه: إذا رأيت إنسانا أهوى إلى الارض فَطِر؛ إذ لعله يأخذ حجرا فيضربك به، فقال له ابنه: بل أطير إذا رأيته مقبلا؛ إذ ربما يكون أتى بالحجر معه، وهذا من مبالغة الناس في وصفه بالحذر. [التجريد: ٣٢٦]

وإخفاء السفاد: وقيل: إنه لم ير عليها قط، وفي المثل "أخفى سفادا من الغراب"، حتى قيل: إنه لا سفاد له معتاد، وإنما له إدخال منقره في منقر الأنثى. (الدسوقي) **تشبيه طائر**: وإنما قال: "طائر" ولم يقل: "إنسان"؛ لأن الإنسان أخفى منه سفادا، كذا قيل، وفيه بعد؛ لأن الإنسان قد يرى في تلك الحالة، والغراب قيل: لم ير أحد ذلك منه، حتى قيل: إنه لاسفاد له، إنما أمره مع أنثاه بالمطاوعة، وهو إدخال منقاره في منقارها. (مواهب)

حسي: لأن الحسن بمجموع الشكل واللون وهو حسي؛ لأنهما مدركان بالبصر، فكذلك الحسن الذي هو مجموعهما. **أي شرفه واشتهاره**: بمجموعهما تفسير "نباهة"، ولا شك أن الشرف والاشتهار لا يدركان بالبصر ولا بغيره من الحواس، وإنما يدركان بالعقل، وإن كان سبب كل منهما قد يكون حسيا. (التجريد والدسوقي)

أي التماثل: أشار به إلى أن الشبه - بفتح الشين والباء - اسم مصدر بمعنى التشابه والتماثل. [الدسوقي: ٣/٣٨١] **بالتحريك**: وأما الشبه كالعلم فهو الشبيه أي المثيل. (التجريد) **من نفس التضاد**: أي من ذي التضاد من غير ملاحظة أمر سوى التضاد، بمعنى أن التضاد يجعل وسيلة لجعل الشيء وجه شبه، لا أنه يعتبر ما يتعلق بالتضاد، كما تعتبر الهيئة المنتزعة من أشياء فيما تقدم؛ لأن هذا لا يصح هنا، والمراد بالتضاد: التنافي سواء كان تضادا أو تناقضا أو شبه تضاد. (الدسوقي) **لاشتراك**: أي فاعتبر الاشتراك في التضاد الذي لم يقصد جعله وجه شبه كالاشتراك المقتضي للتشبيه في غير الضدين. (التجريد)

أي في التضاد؛ لكون كل منهما مضادا للآخر **ثم ينزل** التضاد منزلة التناسب **بواسطة** تمليح أي إتيان بما فيه ملاحة وظرافة، يقال: "**ملّح الشاعر**" إذا أتى بشيء مليح، **وقال الإمام** المرزوقي في قول الحماسي:

أتاني من أبي أنس وعيد فسلّ لغيظة الضحاك جسمي
ذاب اسم أبي أنس

إن قائل هذه الأبيات قد **قصد بها** الهزء والتمليح، وأما الإشارة إلى قصة أو مثل أو شعر فإنما هو "التلميح" بتقديم اللام على الميم، وسيجيء ذكره في الخاتمة، والتسوية بينهما **إنما** بين التمليح والتلميح **وقعت** من جهة العلامة الشيرازي، وهو سهو، أو تهكّم أي سخرية واستهزاء، فيقال به للجبان: ما أشبهه بالأسد، وللبخيل: إنه حاتم، كل من المثالين صالح للتمليح والتهكم،

ثم ينزل: عطف على قوله: "ينتزع"، فيكون "ثم" للترتيب الذكري وإلا فالتنزيل قبل الانتزاع، إلا أن يقال: إن المعنى "قد يقصد الانتزاع، ثم ينزل" أي وبعد التنزيل ينتزع بالفعل. [التجريد: ٣٢٦]

بواسطة: يعني إنما ينزل التضاد منزلة التناسب؛ لقصد التمليح أو التهكم ليزول السآمة عن السامع ويجلب الانشراح له. (الدسوقي والتجريد) **ملّح الشاعر:** بتشديد اللام، مصدره التمليح. **وقال الإمام:** القصد من نقل كلامه شيئان: الأول الإشارة إلى أن "أو" في قول المصنف: "بواسطة تمليح أو تهكم" لمنع الخلو، فيجوز الجمع بينهما، والثاني: أن المقابل للهزء والتهكم هو التمليح - بتقديم الميم - لا التلميح الذي هو الإشارة إلى قصة أو غيرها، فتكون تسوية العلامة الشيرازي بينهما فاسدة. [الدسوقي: ٣٨٢/٣]

أتاني إلخ: البيت للشقيق بن سليك الأسدي، و"الوعيد": التخويف، و"سل" على صيغة المبني للمجهول، و"جسمي" نائب الفاعل، أي ذاب أو ابتلى بالسلّ وهو مرض مخصوص، و"الغيظ" الغضب الكامن، وفي نسخة: فسل تغير الضحاك، وعليه "فسل" على زنة المعلوم، و"الضحاك" اسم أبي أنس، وقيل: إن الضحاك اسم ملك معروف من الملوك الماضية، قتله أفريدون، أطلق على أبي أنس زيادة في التهكم، كما لا يخفى. (الدسوقي)

قصد بها إلخ: أي الاستهزاء بأبي أنس وإضحاك السامعين وإزالة الملل عنهم حيث أتى بالسخرية في قالب ضده من التعظيم، وعلم أن "أو" في قول المصنف: "أو تهكم" مانعة خلو، فيجوز الجمع. (الدسوقي، والتجريد)

إنما وقعت: حيث قال: إن التمليح هو أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو مثل أو شعر نادر، وقال: إن قولنا: "هو حاتم" مثال لتمليح لا للتهكم، فهو غلط؛ لأن ذلك إنما هو تلميح بتقديم اللام على الميم لا تمليح وليس في قولنا: "هو حاتم" إشارة إلى شيء من قصة أو مثل. (المطول)

وإنما يفرق بينهما بحسب المقام، فإن كان القصد إلى ملاحة وظرافة دون استهزاء وسخرية بأحد فتمليح، **وإلا فتهكم**، قد سبق إلى بعض الأوهام نظرا **إلى ظاهر اللفظ** أن وجه الشبه في قولنا للجبان: "هو أسد"، وللبخيل: "هو حاتم"، هو التضاد المشترك بين الطرفين **باعتبار الوصفين** المتضادين، وفيه نظر؛ لأنا إذا قلنا: الجبان كالأسد في التضاد أي في كون كل منهما مضادا للآخر، **لا يكون هذا** من التمليح والتهكم في شيء، كما إذا قلنا: "السواد كالبياض في اللونية أو في التقابل"، **ومعلوم** أنا إذا أردنا التصريح بوجه الشبه في قولنا للجبان: "هو أسد" تمليحا أو تهكما، لم يتأت لنا إلا أن نقول: "في الشجاعة"، **لكن الحاصل** في الجبان إنما هو ضد الشجاعة، فنزلنا تضادهما منزلة التناسب، وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والهزء، **وأداته** أي أداة التشبيه **الكاف**، و"**كأنّ**".....

خبر "أن" — تنظير بما قبله

وإلا فتهكم: أي بأن قصد الاستهزاء والسخرية دون الملاحة والظرافة أو قصد الجميع، والأولى قصره على الصورة الأولى فقط؛ ليتأتى ما تقدم من صحة الجمع بين التمليح والتهكم، فتدبر. [التجريد: ٣٢٧] **إلى ظاهر اللفظ**: أي لفظ المصنف، وهو قوله: "لاشتراك الضدين فيه". [الدسوقي: ٣/٣٨٣] **باعتبار الوصفين**: وهما الجبن والشجاعة والكرم والبخل، لا باعتبار حقيقتي الموصوفين. (الدسوقي)

لا يكون هذا: ولا حاجة حينئذٍ إلى قوله: "ثم ينزل منزلة التناسب"، بل لا معنى له أصلا؛ لأنه خلاف الواقع، وأيضًا وجه الشبه حينئذ نفس التضاد لا ما ينتزع منه، فلا معنى لقوله: "قد ينتزع الشبه من نفس التضاد"؛ لاتحاد المنتزع والمنتزع منه. (الدسوقي) **ومعلوم**: هذا وجه آخر في رد ما سبق إلى بعض الأوهام، حاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به، والتضاد لا يصح التصريح به في قولك: "تمليحًا أو تهكما" للجبان: "هو كالأسد"؛ إذ لو قلت في التضاد لخرجت عن مقام التمليح والتهكم، وإنما تقول في مقامهما في الشجاعة. (الدسوقي، والتجريد)

لكن الحاصل: هذا دفع لما يرد من أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان، والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك، فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه؟ وحاصل الدفع أننا نزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة، فالجبان شجاع تنزيلا، فجاء الاشتراك، فاحفظه. (الدسوقي) **وأداته**: أي آلته، والأداة في اللغة الآلة، سمي بها ما يتوصل به إلى التشبيه اسما كان أو فعلا أو حرفا. (التجريد) **الكاف**: قدمها؛ لأنها الأصل لبساطتها اتفاقا. [الدسوقي: ٣/٣٨٥] **وكأنّ**: قيل: هي بسيطة، وقيل: مركبة من "الكاف" ومن "أن" المشددة. (الدسوقي)

وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه، **سواء كان** الخبر جامدا أو مشتقا نحو: "كأن زيدا أخوك"، و"كأنه قدم"، و"مثل" وما في معناه **مما** يشتق من المماثلة **والمشابهة وما يؤدي** هذا المعنى، والأصل في نحو الكاف أي **في الكاف ونحوها،** كلفظة "نحو" و"مثل" و"شبه" بخلاف "كأن" و"تماثل" و"تشابه" أن يليه المشبه به لفظا نحو: "زيد كالأسد"، أو تقديرا نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ (البقرة: ١٩) على تقدير "أو **كمثل ذوي صيب**" وقد يليه أي نحو الكاف غيره أي **غير المشبه به** نحو: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ﴾ (الكهف: ٤٥)؛ ....

ظن المتكلم — نحو تماثل وماثل ومماثل — كثير الغالب — بين لهم — حال

وقد تستعمل: "قد" ههنا للتقليل النسبي؛ لأن استعمالها للتشبيه، وإن كان كثيرا في نفسه. [الدسوقي: ٣/٣٨٥]
سواء كان: وذكر في "المطول" أنه الحق، واستعماله للظن مطلقا كثير في كلام المولدين، وقال الزجاج: إنها للتشبيه إن كان الخبر جامدا نحو: كأن زيدا أسد، وللشك إن كان الخبر مشتقا نحو: كأن زيدا قائم، وذلك لأن خبرها المشبه به في المعنى هو المشبه، والشيء لا يشبه بنفسه. (الدسوقي)
والمشابهة: عطف على المماثلة أي ما يشتق من المشابهة، اسما كان أو فعلا، نحو: تشابه زيد وعمرو، وشابه زيد عمرا، وزيد مشابه لعمرو، وزيد يشبه عمرا. [التجريد: ٣٢٧](الدسوقي) **وما يؤدي:** عطف على المماثلة أي وما يشتق مما يؤدي هذا المعنى أي التشبيه، وذلك كالمشتق من المضاهاة والمقاربة والموازنة والمعادلة والمحاكاة. [الدسوقي: ٣/٣٨٦]
في الكاف: يريد أن الكلام على طريق الكناية، كما تقرر في قولك: "مثلك لا يبخل"، لا أن في الكلام مقدرا. (التجريد) **ونحوها:** المراد بنحو الكاف ما لا يدخل إلا علي أحد أركان التشبيه، وهو ما يكون الداخل عليه مجرورا لا غير، واحترز به عن نحو: "كأن ويشبه ويشابه"؛ فإنها لا يلي المشبه به بل المشبه، بخلاف الكاف ونحوها. (التجريد)
كمثل ذوي صيب: يعني فالمشبه به - وهو مثل ذوي صيب - قد ولي الكاف، والحال أنه مقدر، وإنما قدر ذوي الصيب؛ لأن الضمائر في قوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩] لابد لها من المرجع، وليس موجودا في اللفظ. [الدسوقي: ٣/٣٨٧]
غير المشبه به: أي مما يكون له دخل في المشبه به، وذلك إذا كان المشبه به هيئة منتزعة، وذكر بعد الكاف بعض ما تنتزع منه الهيئة، ولا خفاء في كثرته، فالتقليل المستفاد من "قد" لابد أن يكون إضافيا. (الدسوقي والتجريد)
واضرب إلخ: أي بين لهم حال الحياة الدنيا، فـ"مثل" مفعولُ "اضرب" وقوله: "كماء" خبر مبتدأ محذوف أي هي كماء، وقيل: إن "اضرب" بمعنى اجعل وصير، فله مفعولان ثانيهما قوله: "كماء" أي صير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء أنزلناه إلخ. [الدسوقي: ٣/٣٨٨]

إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا **بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره**، بل المراد تشبيه حالها في بهجتها ونضارتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء **بحالة النبات** الحاصل من الماء يكون أخضر ناضرا، ثم ييبس فيطيره الرياح كأن لم يكن، **ولا حاجة** إلى تقدير كمثل ماء؛ لأن المعتبر هو الكيفية الحاصلة من **مضمون الكلام** المذكور بعد الكاف، واعتبارها **مستغنٍ** عن هذا التقدير، ومن زعم أن التقدير "كمثل ماء" **وأن هذا** مما يلي الكاف غير المشبه به، بناء على أنه محذوف، **فقد سها** سهوا بينا؛ لأن المشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظا، وقد يكون محذوفا على ما صرح به في "الإيضاح"، ...

(يتكلف، كالنبات، شديد الخضرة، الحالة، مجموع الكلام)

بالماء: أي حتى يكون مما ولي الكاف المشبه به لفظا. [الدسوقي: ٣/٣٨٨] **ولا بمفرد آخر**: بحيث يقال: إن الأصل نبات ماء حتى يكون مما ولي الكاف المشبه به تقديرا. (الدسوقي) **يتمحل تقديره**: لأن تكلف التقدير إنما يرتكب لموجب، وحيث وجد في الكلام ما يغني عنه فلا يقدر، ومنها الحالة المفهومة من مجموع اللفظ أغنت عن التقدير، وهي كون النبات بعد نزول الماء من السماء شديد الاخضرار والنضارة إلخ ووجه الشبه وجود التلف والهلاك بأثر الإعجاب والاستحسان والانتفاع، فالعاقل ينبغي له أن لا يغتر بما كان هذا حاله. (المواهب)

بحالة النبات: أي صفته، ولا شك أنه غير والٍ للكاف لفظا ولا تقديرا، قوله: "أخضر" حال من "النبات"، وقوله: "ثم ييبس" تفسير لـ"هشيما" في الآية، وقوله: "فيطيره" تفسير لـ"تذروه" فيها. (الدسوقي) **ولا حاجة**: أي حتى يكون المشبه به واليا يعني متصلا للكاف تقديرا. (الدسوقي والتجريد) **مضمون الكلام**: أي مجموع الكلام، وهو النبات الناشئ من الماء واخضراره، ثم يبوسته، ثم تطير الرياح له. (الدسوقي)

مستغن: أي لفهمها من ذلك المضمون، فوجود التقدير وعدمه سيان. (الدسوقي) **وأن هذا**: يعني أن المشبه به هو "مثل الماء" والوالي للكاف نفس الماء، والحاصل: أن هذا الزاعم فهم أن المراد بقول المصنف: "والأصل في الكاف ونحوه أن يليه المشبه به" أي في اللفظ، وقوله: "وقد يليه غيره" أي في اللفظ، وإن كان واليا له في التقدير، وجعل الآية من هذا القبيل فقدر فيها "مثل" وجعله المشبه به، وحينئذٍ فهو وال للكاف في التقدير لا في اللفظ. (الدسوقي)

فقد سها: أي من وجهين: الأول: أنا لانسلم أن المشبه به "مثل الماء وصفته"، بل مثل النبات الناشئ من الماء، والثاني: أننا إذا سلمنا أن المشبه به "مثل الماء" كما قال هذا الزاعم، فلا نسلم أن الكاف في هذه الآية قد وليها غير المشبه به، بل الوالي لها على كلامه هو المشبه به؛ لأن المقدر عندهم كالملفوظ، وحينئذٍ فالمشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظا وقد يكون مقدّرا، والشارح قد اقتصر في بيان السهو على الوجه الثاني. [الدسوقي: ٣/٣٨٩]

وقد يذكر **فعل ينبئ عنه** أي عن التشبيه، كما في "علمت زيدا أسدا" إن قرب التشبيه
يدل
وادعى كمال المشابهة؛ لما في "علمت" من معنى التحقيق، وحسبت زيدا أسدا **إن بعّد**
التيقن
التشبيه بأدنى تبعيد؛ لما في الحسبان من الإشعار **بعدم التحقق** والتيقن، **وفي كون** مثل هذه
الأفعال منبئا عن التشبيه نوع خفاء، **والأظهر** أن الفعل ينبئ عن حال التشبيه في القرب
علمت وحسبت — دون نفس التشبيه
والبعد، والغرض منه أي من التشبيه **في الأغلب** يعود **إلى المشبه**، وهو أي الغرض العائد إلى
الاستعمال
المشبه **بيان إمكانه** أي المشبه، وذلك إذا كان أمرا غريبا يمكن أن يخالف فيه ويدّعي **امتناعه**،

فعل ينبئ عنه: أي يدل على التشبيه من غير ذكر أداته، فيكون الفعل قائما مقامها، والمراد فعل غير الأفعال الموضوعة من أصلها للدلالة على التشبيه كالأفعال المشتقة من المماثلة والمشابهة. [الدسوقي: ٣/٣٨٩] **وادعى**: عطف تفسير على قوله: "قرب"، والمراد ادعي على وجه التيقن. (الدسوقي) **إن بعّد**: أريد إفادة بعده وضعفه بان تكون مشابهة المشبه للمشبه به ضعيفة؛ لكون وجه الشبه خفيا عن الإدراك. [الدسوقي: ٣/٣٩٠] **بعدم التحقق**: لأن الحسبان إنما يدل على الظن والرجحان دون التحقق والتيقن. (الدسوقي)

وفي كون إلخ: هذا اعتراض وارد على قول المصنف: "وقد يذكر فعل ينبيء عنه" حاصله: أنا لانسلم أن "علمت" في "علمت زيدا أسدا"، و"حسبت" في "حسبت زيدا أسدا" ينبئان عن التشبيه؛ للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه، بل المنبئ عنه عدم صحة الحمل؛ لأنا نجزم أن الأسد لا يصح حمله على زيد، وأنه إنما يكون على تقدير إرادة التشبيه، سواء ذكر الفعل أو لم يذكر، كما في قولنا: زيد أسد. (الدسوقي بتوضيح)

والأظهر: إنما قال ذلك؛ لأنه يمكن أن يجاب عن المصنف بأن في كلامه حذف مضاف أي ينبئ عن حال التشبيه، كما هو المتبادر من قولنا: أنبأ فلان عن فلان، فإن المتبادر منه أنه أظهر حالا من أحواله، لا أنه أفاد تصوره. (الدسوقي والتجريد) **في الأغلب**: أي أغلب الاستعمال، وإنما قال ذلك؛ لأنه سيأتي من أن الغرض قد يعود إلى المشبه به، فإن قلت: فيما سيأتي ما يدل على أنه قليل، وقوله: "في الأغلب" يدل على أنه غالب، قلت: القلة بالإضافة لا تنافي الغلبة. [التجريد: ٣٢٨]

إلى المشبه: يعني الغرض في أغلب الاستعمال يعود إلى المشبه؛ لأن التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على آخر، والمشبه كالمقيس، ولذا كان عوده إليه أغلب. **بيان إمكانه**: [أو وجوده أو امتناعه أو وقوعه، فالاقتصار على بيان الإمكان من ضيق البيان. (التجريد)] وذلك إذا ادعى حالة غريبة خاف أن يخالف فيها بادعاء استحالته، فيشبهها بحالة مسلمة الإمكان، فيسلم لذلك إمكان المدعى؛ إذ لو استحال ما شبه به، وعدم استحالته مسلم. (ملخصا)

امتناعه: أي امتناعه الوقوعي من أجل غرابته، فيؤتى بالتشبيه على طريق الدليل على إثباته. [الدسوقي: ٣/٣٩٥]

كما في قوله:

المتنبي

فـــإن تفق الأنام وأنت منهم **فإن المسك** بعض دم الغـــزال

جملة حالية بحسب الأصل

فإنه لما ادعى أن الممدوح قد فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه، وكأن هذا في الظاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبيّن إمكانها بأن **شبه** هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء، ثم إنه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم، وهذا التشبيه **ضمني**، ومكني عنه لا صريح، أو حاله عطف على "إمكانه" أي بيان حال المشبه بأنه **على أيّ وصف** من الأوصاف، **كما في تشبيه** ثوب بآخر في السواد، إذا علم السامع لون المشبه به دون لون المشبه، **أو مقدارها** أي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان، كما في تشبيهه أي في تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدته أي شدة السواد، أو تقريرها **مرفوع** ....

(حواشي بين السطور: الشاعر – ما ذكر – ما ذكر – صفة – أو في غيره – كميتها)

فإن المسك: ليس جوابا للشرط الذي هو قوله: "فإن تفق الأنام" لعدم الارتباط المعنوي، وإنما هو علة الجواب المحذوف المقامة هي مقامه، تقديره فلا استبعاد فيه. [الدسوقي: ٣/٣٩٥، التجريد: ٣٢٩] **فإنه**: هذا علة لصحة التمثيل بالبيت؛ لكون الغرض من التشبيه بيان إمكان المشبه. (الدسوقي) **شبه إلخ**: أي الهيئة المأخوذة من فوقان الممدوح جميع الناس، حتى صار كأنه أصل برأسه وقوله: بحال المسك، أي بالهيئة المأخوذة من فوقانه لجميع الدماء التي في الغزال، فهو من تشبيه المركب بالمركب. [الدسوقي: ٣/٣٩٦]

ضمني: أي مدلول عليه باللازم؛ لأنه ذكر في الكلام لازم التشبيه وهو وجه الشبه، أعني التفوق على الأمثال، وأراد الملزوم وهو التشبيه. [الدسوقي: ٣/٣٩٧] **على أيّ وصف**: أي هل هو متصف بالبياض أو السواد أو الحمرة مثلا، وهو متعلق بـــ"بيان" أي بيان حاله بجواب أنه على أي وصف. (الدسوقي) **كما في تشبيه**: صلاة الله تعالى على سيدنا إبراهيم عليه السلام كالأنموذج الذي عرفت حاله، فيكون هذا التشبيه لبيان الحال لا لبيان المقدار، وهذا التشبيه إنما يقتضي كون المشبه به أعرف لا كونه أتم وأقوى، وسيأتي في بيان الشارح. (ملخص)

أو مقدارها: أي إذا علم السامع مقدار حال المشبه به دون المشبه، وإنما ترك هذا القيد لظهوره مما ذكره أولًا. (الدسوقي)

مرفوع: أي لا مجرور عطفا على مدخول "البيان" وهو الإمكان، لأن التقرير أخص من مطلق البيان؛ إذ هو بيان على وجه التمكن، فلو جر لكان المعنى: أو بيان البيان الخاص، ولا يخفى ما في ذلك من العجرفة. [الدسوقي: ٣/٣٩٨]

عطفا على "بيان إمكانه" أي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه، **كما في** تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء، **فإنك تجد فيه من تقرير عدم** الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره؛ لأن الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات؛ **لتقدم الحسيات** وفرط إلف النفس بها، وهذه الأغراض **الأربعة** تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم، وهو به أشهر أي وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف، **فظاهر العبارة** أن كلا من الأربعة تقتضي الأتمية والأشهرية، لكن التحقيق أن بيان الإمكان وبيان الحال لا يقتضيان إلا الأشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج في الأول ويعلم الحال في الثاني، وكذا بيان المقدار لا يقتضي الأتمية، بل يقتضي أن يكون المشبه به **على حد** مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه، وأما تقرير الحال فيقتضي الأمرين جميعا؛ لأن النفس إلى الأتم الأشهر أميل، فالتشبيه به لزيادة التقرير والتقوية أجدر وأليق، أو تـــزيينه **مرفوع** عطفا على "بيان إمكانه" أي تزيـــين المشبه في عين السامع،

عطف تفسير، فائدة، تعلم، في هذا التشبيه، شان عدم الفائدة، شدة، يوجب، أقوى، عند السامع، لا الأتمية، بيان الإمكان، بيان الحال، بيان مقدار حال المشبه، عند المخاطب، في نفس الأمر، حال المشبه، الأتمية والأشهرية، أليق

كما في: وذلك كأن يقال: "فلان في سعيه كالراقم على الماء" بجامع عدم حصول الفائدة في كل، فهذا التشبيه قرر وثبت حال "فلان"، وهو عدم الفائدة في ذهن السامع. [الدسوقي: ٣٩٨/٣] **لتقدم الحسيات**: علة للأتمية أي لتقدم الحسيات في الحصول عند النفس على العقليات. [الدسوقي: ٣٩٩/٣] **الأربعة**: أي بيان الإمكان والحال والمقدار والتقرير. (الدسوقي) **فظاهر العبارة** إلخ: ويمكن الجواب بأن المراد أن مجموع الأغراض الأربعة يقتضي الأمرين ويرتكب التوزيع، فترجع الأشهرية لما يقتضيها وهو الجميع، وترجع الأتمية لما يقتضيها وهو التقرير، وليس المراد أن كل واحد من الأغراض الأربعة تقتضي الأتمية والأشهرية معا، كما هو مبنى الاعتراض. [الدسوقي: ٤٠٠/٣]

على حد إلخ: أي نهاية مقدار المشبه يعني يكون مساويا للمشبه في وجه الشبه لا أزيد منه ولا أنقص، ولو قال الشارح: "على حد إلخ وأن يكون أشهر" لكان أحسن، ليتضح به قوله: "ليتعين مقدار المشبه" كل الاتضاح، وليوافق صنيعه هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده. (الدسوقي) **أو تـــزيينه**: أي جعله ذا زينة بأن يصوره للسامع بما يزينه ويحسنه، فيتخيل السامع حينئذٍ حسن المشبه، فإذا تخيله كذلك كان ذلك داعيا لرغبته فيه. [الدسوقي: ٤٠٢/٣]

مرفوع: أي لا مجرور عطفا على "إمكانه". (الدسوقي)

كما في تشبيه وجه أسود **بمقلة الظبي** أو تشويهه **أي تقبيحه** كما في تشبيه وجه مجدور
الذي عليه آثار الحدري
بسلحة جامدة قد نقرتْها الديكة **جمع ديك**، أو استطرافه **أي عد المشبه طريفا حديثا**
عذرة يابسة نقبتها بالمنقار
بديعا كما في تشبيه فحم فيه **جمر موقد ببحر من المسك** موجه الذهب لإبرازه، **أي إنما**
استطرف المشبه في هذا التشبيه لإبراز المشبه في صورة الممتنع عادة، وإن كان **ممكنا**
مع كونه مبتذلا
عقلا، ولا يخفى أن الممتنع عادة مستطرف غريب، **وللاستطراف** وجه آخر غير
الإبراز في صورة الممتنع عادة، وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن، **إما**
مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد، ....

بمقلة الظبي: أي التي سوادها مستحسن طبعا، فصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الأصمعي: أن عين الظبي والبقر الوحشيين إنما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت، وأما حال الحياة فعيونهن سود كلها. [التجريد: ٣٣٠]
تقبيحه: أي تقبيح المشبه في عين السامع؛ لأجل أن ينفر المخاطب عنه. [الدسوقي: ٤٠٢/٣] **جمر موقد**: في القاموس: الجمر النار الموقدة، وحينئذٍ فلا حاجة إلى قوله: موقدة، والمراد تشبيه فحم سرت فيه النار سريانا يتوهم منه الاضطراب كاضطراب الموج. [الدسوقي: ٤٠٣/٣]
ببحر من المسك: أي الذائب، وقوله: "موجه الذهب" أي الذائب، وإنما قلنا: المسك الذائب والذهب الذائب؛ لأن البحر لا يتصور بصورة الجامد، ووجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل إلى الحمرة في وسط شيء أسود. (الدسوقي) **في صورة الممتنع**: وهو البحر من المسك الذي موجه الذهب، ومما زاد به استطراف المشبه هنا كونه شيئا تافها مختصراً أظهر في صورة شيء رفيع ممتنع عادة. (الدسوقي والتجريد)
ممكنا عقلا: بأن يذوب المسك مع كثرته جدا حتى يعد بحرا، ويذوب الذهب ويكون موجا له. (الدسوقي)
وللاستطراف: أي المطلق، لا الاستطراف في خصوص المثال المذكور، ولذا لم يأت بالضمير؛ لتبادر الذهن منه إلى الاستطراف في المثال المذكور، والحاصل: أن الاستطراف من حيث هو له وجهان: الأول إبراز المشبه في صورة الممتنع في الخارج، والثاني إبرازه في صورة النادر الحضور في الذهن، وهما مفهومان مختلفان، والثاني أعم فيلزم من كون الشيء ممتنع الحصول في الخارج ندرة حضوره في الذهن دون العكس، فكلما أبرز المشبه للسامع بصورة أحدهما حصل الاستطراف. [الدسوقي: ٤٠٤/٣]
إما مطلقا: أي ندورا مطلقا من غير تقييد بحالة حضور المشبه في الذهن، أي عند حضور المشبه في الذهن وعند عدمه. (الدسوقي) **كما مر**: منه يعلم أن الاستطراف في هذا التشبيه له جهتان: إبرازه في صورة الممتنع، وإبرازه في صورة النادر الحضور؛ إذ لا منافاة بينهما، كما لا يخفى. (التجريد)

وإما عند حضور المشبه كما في قوله: **ولازورديّة يعني البنفسج** تزهو **قال الجوهري في** "الصحاح": زهِي الرجل فهو مزهو، إذا تكبر، وفيه **لغة أخرى** حكاها ابن دريد: زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض **على حمر اليواقيت يعني الأزهار والشقائق الحمر** كأنها فوق قامات **ضعفن بها أوائل النار** في أطراف كبريت، فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب، **لكن يندر** حضورها عند حضور صورة البنفسج، **فيستطرف** بمشاهدة عناق بين صورتين **متباعدتين**، وقد يعود الغرض من التشبيه إلى المشبه به، ....

(أبي العتاهية - لا جورگ - بوزن سفرجل - تتكبر - جمع روض أي بستان - جمع ياقوت - شقائق النعمان - جمع أحمر - اللازورد - المشبه وهو صورة البنفسج - معانقة)

وإما عند: أي وإما أن تكون تلك الندرة حاصلة في المشبه به عند حضور المشبه لا مطلقا؛ لكون المشبه به مشاهدا معتادا، لكن مواطنه غير مواطن المشبه؛ لكون كل منهما من واد غير وادي الآخر، فيبعد حضور أحدهما في الذهن عند حضور الآخر. [الدسوقي: ٤٠٤/٣] **حضور المشبه**: أي لندرة استحضار المشبه به حال استحضار المشبه، فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن، إنما يندر حضورها عند حضور صور البنفسج، فإذا أحضر مع صحة التشبيه استطرف. [العروس: ٤٠٤/٣]

ولازوردية: الواو واو "رب"، و"لا" جزء من الكلمة ليس بنافية، وهو بكسر الزاي المعجمة، وقيل: بالفتح والواو مفتوح والراء ساكنة، واللازوردية صفة لمحذوف، أي رب أزهار من البنفسج لازوردية، نسبها الشاعر للحجر المعروف باللازورد؛ لكونها على لونه فهي نسبة تشبيهية. [الدسوقي: ٤٠٥/٣] **قال الجوهري**: أشار بهذا إلى أن "زهي" من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول، وإن كان المعنى للبناء للفاعل، فيقال: زهي الرجل، كما يقال: جن الرجل. (الدسوقي)

لغة أخرى: حاصلها: أنه يجوز استعمال "زها" مبنيا للفاعل لفظا، وما في البيت وارد على هذه اللغة، إذ لو كان واردا على اللغة الأولى لقيل: "تزهى" بضم أوله وفتح ثالثه، إذ هو مضارع "زهي" المبني للمجهول. (الدسوقي)

على حمر اليواقيت: صلة لـــ"تزهو" من إضافة الصفة للموصوف. (الدسوقي) **والشقائق الحمر**: أشار بهذا إلى أنه استعار اليواقيت الحمر للأزهار الحمر كالورد والشقائق، والمعنى أنها تزهو تتكبر على الأزهار الحمر الشبيهة باليواقيت الحمر. (الدسوقي) **ضعفن بها**: أي ضعفن عن تحملها؛ لأن ساقها في غاية الضعف واللين. (الدسوقي)

أوائل النار: خبر، كأنها أي النار المتصلة بالكبريت التي تضرب إلى الزرقة لا الشعلة المرتفعة، وإنما قيد بـــ"أوائل"؛ لأن النار متى طال مقامها في الكبريت واشتعلت احمرت وصفت وزال زرقتها. (الدسوقي) **لكن يندر**: لأن الإنسان إذا خطر البنفسج بباله لا تخطر بباله النار، لا سيما في أطراف الكبريت؛ لما بينهما من غاية البعد. [الدسوقي: ٤٠٦/٣]

متباعدتين: وهما صورة البنفسج وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت.

وهو ضربان: أحدهما **إيهام** أنه أتم من المشبه في وجه الشبه، وذلك في تشبيه المقلوب
وهو الكثير الشائع
الذي يجعل فيه الناقص مشبها به قصدا إلى ادعاء أنه أكمل كقوله: وبدا الصباح كأن
في نفس الأمر محمد بن وهيب ظهر الصبح
غرّته هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم، استعيرت لبياض الصبح، وجه الخليفة
حين يمتدح، **فإنه قصد** إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء، وفي
قوله: "حين يمتدح" دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند
وهو هارون الرشيد
الحاضرين بالإصغاء إليه والارتياح له وعلى كماله في الكرم، **حيث** يتصف بالبشر
والطلاقة عند استماع المديح، والضرب الثاني من الغرض العائد إلى المشبه به بيان
الاهتمام به أي المشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الإشراق والاستدارة **بالرغيف**،
إضافة المصدر للفاعل مفعوله متعلق بـ"تشبيه"
ويسمى هذا التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض إظهار المطلوب، هذا أي الذي
بيان الاهتمام
ذكر من جعل أحد الشيئين مشبها والآخر مشبها به إنما يكون إذا أريد إلحاق الناقص
في وجه الشبه حقيقة كما في الغرض العائد إلى المشبه، أو ادعاء كما في **الغرض العائد**

إيهام: أي إيقاع المتكلم في وهم السامع أن المشبه به أتم من المشبه في وجه الشبه مع أنه ليس كذلك في الواقع. [الدسوقي: ٤٠٧/٣] **فإنه قصد:** أي قصد بقلب التشبيه وجعل وجه الخليفة مشبها به؛ لأن جعله مشبها به يوهم أنه أقوى من غرة الصباح على قاعدة ما يفيده التشبيه بالإصالة من كون المشبه به أقوى من المشبه في وجه الشبه. [الدسوقي: ٤٠٨/٣]

حيث: حاصل ما ذكره الشارح: أن تقييد الشاعر إشراق وجه الممدوح على وجه يقتضي أكمليته على الصباح بحين الامتداح يدل على معرفته لحق المادح وعلى كرمه، وذلك لأن إشراق الوجه حال الامتداح يدل على شيئين: أحدهما قبول المدح، وهذا مستلزم معرفة حق صاحبه، والثاني: كون الممدوح كريما، فإنه لو كان لئيما لعبس وجهه. [الدسوقي: ٤٠٩/٣] **بالرغيف:** أي فعدول المتكلم عن تشبيه الوجه المذكور بالبدر الذي هو المناسب إلى تشبيهه بالرغيف يدل على اهتمامه بالرغيف ورغبته فيه لجوعه، وأنه لم يزل عن خاطره. [الدسوقي: ٤١٠/٣]

الغرض العائد: إلى المشبه به، وقد تقدم أن الغرض العائد إلى المشبه بيان إمكانه، أو حاله، أو مقداره، أو تقريره، أو تـزيينه، أو تشويهه، أو استطرافه، والعائد إلى المشبه به إيهام أنه أتم أو بيان الاهتمام. [الدسوقي: ٤١١/٣]

إلى المشبه به **بالزائد في** وجه الشبه، **فإن أريد** الجمع بين شيئين **في أمر** من الأمور **من غير قصد** إلى كون أحدهما ناقصا والآخر زائدا، سواء وجدت الزيادة والنقصان (في أحدهما) أم لم توجد (في الآخر)، فالأحسن ترك التشبيه **إلى الحكم** بالتشابه **ليكون** كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها (ذاهبا إلى الحكم) به، **احترازا** من ترجيح أحد **المتساويين في** وجه الشبه، **كقوله:**

تشابه دمعي إذ جـــرى ومدامتي فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب
(في الحمرة) (وقت جريانه) (خمرتي)

فوالله ما أدري أبالخمر (الحقيقي) أسبلت جفوني **يقال:** أسبل الدمع والمطر،...........

بالزائد: متعلق بـــ"إلحاق"، ومراده بالزائد حقيقة أو ادعاء كما علم من وصفه الناقص. [الدسوقي: ٤١١/٣]
فإن أريد: يعني فإن لم يرد إلحاق الناقص بالكامل وأريد الجمع بين الشيئين إلخ. (الدسوقي) **في أمر:** أي سواء كان مفردا أو مركبا حسيا أو عقليا واحدا أو متعددا. [الدسوقي: ٤١٢/٣] **من غير قصد:** أي بل قصد استواؤهما في ذلك الأمر من غير التفات إلى القدر الذي زاد به أحدهما على الآخر، إن كان في أحدهما زيادة في الواقع، إما لاقتضاء المقام المبالغة في ادعاء التساوي، وإما لأن الغرض إفادة أصل الاشتراك فيلغى الزائد إن كان. (الدسوقي)
إلى الحكم: متعلق بمحذوف، حال من الفاعل، وكان الأولى للمصنف أن يقول: "إلى إفادة التشابه" ليدل على الحكم بالتشابه، لكي يشتمل قولك: "أ تشابه دمعي ومدامتي" بالاستفهام، فإن هذا لا حكم فيه، وينبغي أن يلحق بلفظ "التشابه" ما وازنه من التماثل والتشاكل والتساوي والتضارع وكلاهما سواء، لا ما كان له فاعل ومفعول مثل "شابه وساوى وضارع"، فإن فيه إلحاق الناقص بالزائد. (الدسوقي) **ليكون:** أي في المعنى، وهذا علة للحكم بالتشابه. [الدسوقي: ٤١٣/٣] **احترازا:** علة لترك التشبيه أو للأحسنية. [التجريد: ٣٣٢](الدسوقي)
المتساويين: أي بحسب القصد وإن لم يتساويا في الواقع. (التجريد) **كقوله:** أي قول أبي إسحاق إبراهيم الصابئ اليهودي، كان يحفظ القرآن حفظا جيدا، ولم يشرح الله صدره للإسلام. (الدسوقي)
فو الله: أي ما أدري أسبلت جفوني بالخمر الحقيقي، وفي العبارة حذف "كنت شربت منه"؛ ليكون مقابلا لقوله: أم من عبرتي كنت أشرب، كما أن قوله: "أم من عبرتي كنت" إلخ فيه حذف، والأصل: "أم أسبلت جفوني بالدمع فكنت أشرب منه"؛ ليكون مقابلا لقوله الأول: "أسبلت جفوني بالخمر"، ففي البيت احتباك حيث حذف من كل موضع ما ذكر نظيره في الموضع الآخر.
وحاصله: أنه لما رأى أن دموعه النازلة منه حال شربه للخمر شبيه للخمر في الحمرة أظهر اختلاطه عليه بأنه لا يدري هل كان يشرب من الخمر فأسبلت عيناه بالخمر أو كان يشرب من غيره فعيناه تسكب دمعا، وهذا من تجاهل العارف؛ إذ هو يعلم قطعا أنه يشرب خمرا وأن الذي تسكب عيناه دمع أحمر. (الدسوقي) **يقال:** الغرض من هذا بيان أن "أسبل"، فعل لازم لا يصل للمفعول بنفسه، وحينئذٍ فالباء في قوله: "بالخمر" للتعدية لا زائدة. [الدسوقي: ٤١٤/٣]

إذا هطل وأسبلت السماء، فالباء في قوله: "أبالخمر" للتعدية وليست بزائدة **كما توهم**
سال كثيرا بالمطر
بعضهم أم من عبرتي كنت أشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ترك التشبيه إلى
بالفتح الدمع وبالكسر الاعتبار في الحمرة
التشابه، **ويجوز** عند إرادة الجمع بين شيئين في أمر التشبيه أيضا؛ **لأنهما وإن تساويا** في
مقابل لقوله: فالأحسن وهما المشبه والمشبه به هو وجه الشبه كما يجوز التشابه
وجه الشبه بحسب قصد المتكلم إلا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها والآخر مشبها به
لغرض من الأغراض وبسبب من الأسباب، مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه، **كتشبيه** غرة الفرس بالصبح **وعكسه** أي تشبيه الصبح بغرة الفرس **متى أريد** ظهور منـــير في مظلم أكثر منه أي من ذلك المنير **من غير قصد** إلى المبالغة في وصف غرة
كالغرة والبياض للصبح كالليل والفرس متعلق بـ"أريد"
الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك؛ **إذ لو قصد ذلك** لوجب جعل الغرة
الاتساع شدة اللمعان المبالغة
مشبها والصبح مشبها به، **وهو** أي التشبيه باعتبار الطرفين المشبه والمشبه به أربعة أقسام؛
إفرادا وتركيبا

كما توهم بعضهم: فيه أنه ورد استعماله متعديا بنفسه واستعماله لازما، ففي القاموس: أسبل الدمع بمعنى أرسله، وفي الصحاح: أسبل الدمع بمعنى هطل، فعلى الأول الباء الواقعة في حيزه زائدة، وعلى الثاني للتعدية، فجعل الشارح الزيادة وهماً وهم منه. [الدسوقي: ٣/٤١٤] **ويجوز:** الجواز مستفاد من قوله: فالأحسن، وكأنه تعرض له؛ ليوضحه بالتمثيل. [التجريد: ٣٣٢] **وإن تساويا:** والحاصل: أن وجه الشبه إن كان مساويا في اسمين، فالأحسن التشابه، والتشبيه خلاف الأصل، وإن كان متفاوتا، فإن لم يقصد التفاوت جاز التشابه وإن قصد التفاوت تعين التشبيه. [العروس: ٣/٤١٥]

كتشبيه: يعني فيما يقتضي الحال تقديمها وجعلها مشبهة؛ لكون الكلام انجر إليها أو للاهتمام بها. [الدسوقي: ٣/٤١٥]

وعكسه: يعني تشبيه الصبح بالغرة بمثل ما ذكر من كون الكلام انجر إليه أو للاهتمام به. [الدسوقي: ٣/٤١٦]

متى أريد: راجع لقوله: كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه، والحاصل: أنه متى قصد أن وجه إفادة الشبه ما ذكره جاز أن تشبه الغرة بالصبح والصبح بالغرة. (الدسوقي) **من غير قصد:** بل إنما قصد المتكلم مجرد إفادة ظهور منير في مظلم أكثر منه مع ملاحظة التساوي. (الدسوقي) **إذ لو قصد:** يعني لو قصد تشبيه غرة الفرس بالصبح؛ لأجل المبالغة في الضياء والتلألؤ لا لأجل إفادة ظهور منير في مظلم، فإنه لا يكون حينئذٍ من باب التشابه، ويتعين جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به. (الدسوقي)

قصد ذلك: ولم يرد قلب التشبيه لوجب جعل الغرة مشبها إلخ؛ إذ لو أريد القلب وجب العكس، ولو صرح بذلك لكان أوضح. (التجريد) **وهو:** لما فرغ من الكلام على أركان التشبيه والغرض منه شرع في الكلام على تقسيم التشبيه، وهو إما باعتبار الطرفين أو الوجه أو الأداة أو الغرض، وقد أتى به المصنف على هذا الترتيب. [الدسوقي: ٣/٤١٧]

لأنه إما تشبيه مفرد بمفرد، **وهما** أي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد، أو
في الحمرة
مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل: هو كالراقم على الماء، فالمشبه هو
بقيد له دخل في التشبيه فائدة
الساعي المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شيء، والمشبه به هو الراقم المقيد بكون
رقمه على الماء؛ **لأن** وجه المشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه، وهو موقوف على
وجه الشبه المذكور
اعتبار هذين القيدين، أو مختلفان أي أحدهما مقيد والآخر غير مقيد كقوله:
ابن معتز أو أبي النجم

والشمس كالمرآة في كف الأشلّ
حال من السابق

فالمشبه به أعني المرآة مقيد بكونه في كف الأشل بخلاف المشبه **أعني الشمس، وعكسه**
المرتعش
أي تشبيه المرآة في كف الأشل بالشمس، فالمشبه مقيد دون المشبه به، وإما تشبيه
على عكس الأول الثاني
مركب بمركب بأن يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامّت
وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا، كما في **بيت بشّار**:
صارت

كأن مثار النقع فـــوق رؤوسنا

وهما: أي والحال أنهما غير مقيدين بمجرور أو إضافة أو مفعول أو وصف أو حال أو غير ذلك مما يكون له تعلق بوجه الشبه، فما يذكر من القيود لأحد الطرفين لكن لا تعلق له بوجه الشبه لا يكون الطرف فيه مقيدا. [الدسوقي: ٤١٧]
لأن: علة لكون كل من الطرفين مقيدا، والأولى أن يقال: "الاستواء" بدل التسوية؛ لأن التسوية وصف للفاعل لا للطرفين. [الدسوقي: ٤١٩/٣] **أعني الشمس**: أي فإنه لا تقييد فيها، فإن قلت: المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا، قلت: الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها أبدا كانت كأنها جزء من مفهومها، وليست بقيد خارج. [الدسوقي: ٤٢٠/٣]
وعكسه: عطف على "قوله": في "كقوله". (الدسوقي) **بيت بشّار**: الإضافة للعهد أشير بها لما تقدم. [الدسوقي: ٤٢١/٣]
كأن مثار: بدل من بيت بشار، فقد شبهت الهيئة المنتزعة من السيوف المسلولة المقاتل بها مع انعقاد الغبار فوق رؤوسهم بالهيئة المنتزعة من النجوم وتساقطها في الليل إلى جهات متعددة. (الدسوقي)
فوق رؤوسنا: قال المصنف في "الإيضاح": وهذا القسم ضربان، الأول: ما لا يصح تشبيه كل جزء من أحد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر، والثاني: ما يصح تشبيه كل جزء من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من الآخر غير أن المقصود يتغير، فيكون بيت بشار من القسم الثاني. [العروس: ٤٢١/٣]

على مـــا سبق تحقيقه، وإما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق - وهو مفرد - بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد، وهو مركب من عدة أمور، **والفرق** بين المركب والمفرد المقيد أحوج شيء إلى التأمل، فكثيرا ما يقع الالتباس، وإما تشبيه مركب بمفرد **كقوله**: يا صاحبي! تقصّيا نظريكما **في "الأساس"**: تقصيته أي بلغت أقصاه، أي **اجتهدا** في النظر وأبلغا أقصى نظريكما، **تريا وجوه** الأرض **كيف تصور** أي "تتصور" فحذف "التاء"، يقال: صوره الله صورة حسنة **فتصور**، **تريا نهارا** مشمسا ذا شمس لم يستره غيم، قد شابه أي خالطه **زهر الرُبى**، خصها لأنها أنضر وأشد خضرة، أو لأنها المقصود بالنظر، فكأنما هو أي ذلك النهار المشمس الموصوف مقمر، أي ليل ذو قمر؛ **لأن الأزهار** باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس،......

(حواشٍ بين السطور: في المركب الحسي، الثالث، الرابع، أمر من التقصي، تتشكل، سحاب، جمع زهرة، بالذكر، من غيرها)

والفرق: أي التمييز بين المفرد المقيد والمركب في التركيب المخصوص، أي بيان أن ما فيه مفرد مقيد أو مركب، وليس المراد الفرق من حيث التصور بسهولة؛ لأن المركب هيئة منتزعة من أمور متعددة، والمفرد المقيد ما كان مقيدا بقيد، ففي المركب يكون المقصود بالذات الهيئة، والأجزاء المنتزع منها يكون تبعا، بخلاف المقيد فإن أحد الأجزاء مقصود بالذات والباقي بالتبع، والحاصل: أن التفرقة بينهما لا تكون باعتبار التركيب اللفظي؛ لاستوائه فيهما غالبًا، وإنما تكون باعتبار قصد المتكلم الهيئة بالذات والأجزاءُ تبع، أو باعتبار قصد جزء من الأجزاء والربطُ بغيره تبع، ولا حاكم في تمييز أحدهما عن الآخر عند الالتباس سوى ذكاء الطبع وصفاء القريحة. [الدسوقي: ٣/٤٢٢]

كقوله: أبي تمام في مدح المعتصم. **في الأساس**: إشارة إلى أنه يتعدى بنفسه. [الدسوقي: ٣/٤٢٤]

اجتهدا: إشارة إلى أن التقصي يدل على التكلف. (الدسوقي) **تريا وجوه**: من رؤية البصر مجزوم، جواب للأمر، و"وجوه الأرض" الأماكن البادية منها كالوجه، وتقدير الكلام: فإذا تقصيتما في نظريكما تريا إلخ. (الدسوقي)

كيف تصور: مقولة لقول محذوف، أي قائلين تعجبا: كيف تصور؟ أي كيف تبدو صورتها أو كيف تصير صورتها حسنة بأزهار الربيع، فهو من الصورة لا من التصور، وهو بفتح التاء لا بضمها؛ لأنه لازم فلا يبنى للمجهول إلا بصلة ولا صلة هنا. (الحواشي)

فتصور: فقبِلَ الصورة وبدت صورته في الوجود. [الدسوقي: ٣/٤٢٥] **تريا نهارا**: بدل من تريا أو عطف بيان. (الدسوقي) **زهر الربى**: الزهر بفتح الزاء والهاء وقد تسكن هاؤه، والربا جمع ربوة بضم أوله وفتحه: المكان المرتفع. (الدسوقي) **لأن الأزهار**: دليل واضح على أن المراد باالزهر النبات مطلقا، أطلق عليه زهرا مجازا. (الدسوقي)

حتى صار يضرب إلى السواد، **فالمشبه** مركب والمشبه به مفرد **وهو المقمر**، **وأيضا** تقسيم آخر **للتشبيه** [يميل] **باعتبار الطرفين**، وهو أنه **إن تعدد** طرفاه فهو إما **ملفوف** وهو أن يؤتى أولا **بالمشبهات** على طريق العطف **أو غيره** [على طريق العطف وغيره]، ثم بالمشبه بها كـــذلك [كما في البيت الآتي]، كقوله في [امرئ القيس] صفة العقاب بكثرة اصطياد الطيور: كأن قلوب الطير [التي صادها العقاب] **رطبا** [مشبه] **بعضها** ويابسا [مشبه آخر] بعضها، **لدى وكرها العناب** [مشبه به] والحشف [مشبه به الثاني] هو أردأ التمر البالي [صفة الحشف]، ....

فالمشبه: وهو النهار المشمس الذي شابه زهر الربى، أي الهيئة المنتــزعة من ذلك مركب. [الدسوقي: ٣/٤٢٥]
وهو المقمر: أي الليل المقمر، ولا يخلو التمثيل لتشبيه المركب بالمفرد بهذا المثل عن تسامح؛ لأن قوله: "مقمر" بتقدير ليل مقمر حينئذٍ، ففي المشبه به تعدد وشائبة تركيب، والجواب: أن الوصف والإضافة لا تمنع الإفراد؛ لما سبق أن المراد بالمركب الهيئة الحاصلة من عدة أشياء، والمشبه به هنا ليس كذلك، بل مفرد مقيد، فلا تسامح. (الدسوقي)
وأيضا: أي ونعود أيضا إلى تقسيم آخر لمطلق التشبيه، وهذا التشبيه لا يناسب التقسيمات الأخر؛ لأنها كانت تقسيمات لتشبيه واحد، وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة؛ إذ يتعدد طرفا تشبيه واحد، فلا معنى لجعله قسيما له، وأيضًا هذه الأمور المنقسم إليها التشبيه - أعني اللف والتفريق والجمع والتسوية - الأقرب فيها أنها من البديع، وكأن وجه التعرض لها وسياقها في التشبيه تكميل أقسامه مع أن بعضها - وهو الملفوف - يشبه تشبيه المركب بالمركب، وبعضها - وهو التسوية - يشبه تشبيه المركب بالمفرد، وبعضها - وهو الجمع - يشبه تشبيه المفرد بالمركب. [الدسوقي: ٣/٤٢٦]
للتشبيه: اعلم أن في تسمية هذا القسم "تشبيها تعدد طرفاه" نظر؛ لأن هذه تشبيهات متعددة لا تشبيه واحد متعدد الأطراف. [العروس: ٣/٤٢٦] باعتبار الطرفين: باعتبار وجود التعدد فيهما أو في أحدهما. (الدسوقي)
إن تعدد: أي تعدد كل من الطرفين المشبه والمشبه به بحيث صارت تشبيهات لا تشبيها واحدا. (الدسوقي) **ملفوف**: للف المشبهات فيه وضمها. (الدسوقي) **بالمشبهات**: أراد بالجمع ما فوق الواحد. (الدسوقي) أو غيره: كأنه أراد به مثل قولنا: كالقمرين زيد وعمرو، إذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقرينة. [التجريد: ٣٣٤]
رطبا: "رطبا ويابسا" حالان من القلوب، والعامل فيها "كأن"، والرطوبة واليبوسة لما كانتا لا تجتمعان في محل واحد علم أن كل واحد منهما وصف لغير ما ثبت له الآخر، فلزم كونهما حالين على التوزيع. [الدسوقي: ٣/٤٢٧]
لدى وكرها: أي وكر العقاب، والوكر: عش الطائر وإن لم يكن فيه. (الدسوقي) العناب: كـــ"رُمّان"، هذا هو الأول من المشبه بهما، وهو المقابل للقلب الرطب؛ لأنه يشاكله في اللون والقدر والشكل، و"الحشف" بزنة فرس هو الثاني من المشبه بهما، وهو المقابل للقلب اليابس؛ لأنه يشاكله في اللون والقدر والشكل، و"البالي" تأكيد؛ لأنه وصف كاشف. (الدسوقي)

شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي؛ **إذ ليس** لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها، إلا أنه ذكر أولا المشبهين،
يستحسنها الذوق — الرطب واليابس
ثم المشبه بهما على الترتيب، **أو مفروق** وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر
العناب والحشف
كقوله: النشر الطيب والرائحة مسك **والوجوه** دنانير وأطراف الأكف وروي أطراف
المرقش يصف نسوة — كالمسك — الأصابع
البنان **عنم** هو شجر أحمر ليّن، وإن تعدد طرفه الأول يعني المشبه دون الثاني **فتشبيه**
فالإضافة بيانية — المشبه به
التسوية كقوله:
رشيد الدين الوطواط

صدغ الحبيب وحالي   كلاهمـــا كاللـــيالي
في السواد

وإن تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الأول **فتشبيه الجمع** كقوله:
المشبه — البحتري

بات نديما لي حتى الصباح   أغيد مجدول مكان الوشاح
لين البدن

إذ ليس: تعليل لمحذوف، أي وليس هذا من المركب المتعدد؛ لأنه ليس لانضمام الرطب من القلوب إلى اليابس منها هيئة يقصد ذكره، ولا لاجتماع العناب مع الحشف البالي هيئة حتى يكون من تشبيه المركب. [الدسوقي: ٣/٤٢٨]

أو مفروق: أي أو تشبيه مفروق، سمي مفروقا؛ لأنه فرق بين المشبهات بالمشبهات بها وفرق بين المشبهات بها بالمشبهات. (الدسوقي) **والوجوه**: أي وجوههن دنانير، أي كالدنانير في الاستدارة والاستنارة مع مخالطة الصفرة؛ لأن الصفرة مما يستحسن في ألوان النساء، و"الدنانير" في البيت مصروفة للضرورة. [الدسوقي: ٣/٤٢٩]

عنم: أي كـــ"عنم" يقرأ بالسكون؛ لأن رويّ القصيدة ساكن، والحاصل: أن في هذا البيت ثلاثة تشبيهات، كل منها مستقل بنفسه؛ لأنه شبه نشرهن برائحة المسك، ووجوههن بالدنانير، وأطراف الأكف أي الأصابع بالعنم الذي هو شجر لين الأغصان أحمر يشبه أصابع الجواري المخضبة. (الدسوقي) **فتشبيه التسوية**: لأن المتكلم سوى بين شيئين أو أكثر في التشبيه. (الدسوقي) **صدغ الحبيب**: بضم الصاد، وهو ما بين الأذن والعين، ويطلق على الشعر المتدلى من رأسه على هذا الموضع، وهو المراد هنا. (الدسوقي)

فتشبيه الجمع: سمي به لما فيه من جمع الأمور المتعددة في تشبيه أمر واحد. (الحواشي) **بات نديما**: النديم هو المنادم حالة شرب الخمر، لكن المراد هنا المؤنس بالليل، و"أغيد" اسم "بات"، و"نديما" خبره المقدم، وقوله: "مجدول مكان الوشاح" بإضافة مجدول إلى ما بعده، والمجدول في الأصل المطوي، أي ضامر الخاصرتين والبطن؛ لأن ذلك موضع الوشاح، والوشاح: جلد عريض يرصع بالجواهر ونحوها، يشد في الوسط أو يجعل على المنكب الأيسر معقود تحت الإبط الأيمن للتزين. [الدسوقي: ٣/٤٣٠]

كأنما يبسم ذلك الأغيد أي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم أو برد هو حب الغمام
يكشف عن ثغركلؤلؤ في الخيط
أو أقاح جمع أقحوان وهو ورد له نور، **شبه ثغره** بثلاثة أشياء، **وباعتبار وجهه** عطف
بفتح الهمزة هو البابونج لؤلؤ وبرد وأقاح
على قوله: "باعتبار الطرفين"، **إما تمثيل** وهو ما أي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع
هيئة مأخوذة
من متعدد **أمرين أو أمور** كما مر من **تشبيه الثريا وتشبيه مثار** النقع مع الأسياف
بعنقود ملاحية
وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل **وغير ذلك، وقيده** أي المنتزع من متعدد
السكاكي بكونه **غير حقيقي**، حيث قال: التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي
الوصف المنتزع من متعدد
وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل، ....

شبه ثغره: أي أسنانه بثلاثة أشياء، إلا أنه أورد كلمة "أو" تنبيها على أن كلا مشبه به على حدة، وكلمة "أو" للتسوية لا للإبهام حتى يرد أنه ينبغي الواو. [التجريد: ٣٣٥] **وباعتبار وجهه**: يعني باعتبار وجهه له ثلاث تقسيمات أوليات الأول: تقسيمه إلى التمثيل وغير التمثيل، والثاني: تقسيمه إلى مجمل ومفصل، والثالث: تقسيمه إلى قريب وبعيد. [الدسوقي: ٤٣٢/٣]

إما تمثيل: لا يرد أنه تقسيم للشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأن التمثيل يرادف التشبيه؛ لأنه مشترك بين مطلق التشبيه، وأخص منه، وما هو نفس المقسم المعنى الأعم، والقسم ما هو أخص، فلا إشكال. (التجريد) **أمرين أو أمور**: فيه إشارة إلى نكتة اختيار متعدد دون أمور. (الدسوقي) **تشبيه الثريا**: اعلم أن وجه الشبه في كلها منتزع من أمور متعددة، حسي في بعضها وعقلي في بعضها، والطرفان في بعضها مفردان، وفي بعضها مركبان، وفي بعضها أحدهما مفرد والآخر مركب، وقد مر تفصيله. (عبد الحكيم) **وتشبيه مثار إلخ**: بالليل الذي تتهادى كواكبه. (الدسوقي)

غير ذلك: كتشبيه المرآة في كف الأشل بالشمس. [الدسوقي: ٤٣٣/٣] **وقيده**: [وكأن المصنف لا يرى هذا القيد، بل يكون عنده تمثيلا، سواء كان الوجه حقيقيا أو لا، فتشبيه مثل اليهود بمثل الحمار تمثيل عندهما؛ لأن وجهه - وهو حرمان الانتفاع إلخ - أمر غير حقيقي؛ لأنه ليس له تقرر في ذات الموصوف، بل هو أمر تصوري منتزع من أمور متعددة، وقد مر. (العروس: ٤٣٣/٣)] الحاصل: أن التمثيل عند الجمهور: هو التشبيه الذي يكون وجه الشبه فيه مركبا، سواء كان حسيا أو عقليا أو اعتباريا وهميا، وقد تقدمت أمثلته مفصلة، وذهب الشيخ إلى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب حسيا، والسكاكي إلى أنه يشترط فيه أن لا يكون حسيا ولا عقليا، فينحصر التمثيل عنده في المركب الاعتباري الوهمي. (التجريد)

غير حقيقي: أي غير متحقق حسا ولا عقلا، بل كان اعتباريا وهميا، فينحصر التمثيل عنده في التشبيه الذي وجهه مركب اعتباري وهمي، فالتمثيل عند السكاكي أخص منه بتفسير الجمهور. (الدسوقي)

كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار، فإن وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكدّ والتعب في استصحابه، فهو وصف مركب من متعدد عائد إلى التوهم (الاعتبار)، وإما غير تمثيل وهو بخلافه أي بخلاف التمثيل، يعني ما لا يكون (عند الجمهور) وجهه منتزعا عن متعدد، (بل كان مفردا) وعند السكاكي: **ما لا يكون** منتزعا من متعدد، (وإن كان وهميا) أو لا يكون وهميا واعتباريا (وإن كان منتزعا من متعدد) بل يكون حقيقيا، فتشبيه الثريا بالعنقود المنور **تمثيل** عند الجمهور دون السكاكي، وأيضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه، وهو أنه **إما مجمل** وهو **ما لم يذكر** وجهه، فمنه أي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه، **أو فمن الوجه** الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه (ذلك الوجه) كل أحد ممن له مدخل **في ذلك** (لا مطلقا) نحو: زيد كالأسد، (في الشجاعة) ومنه: **خفي** لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم، **ذكر الشيخ** عبد القاهر أنه قول من وصف بني المهلب (وهو كعب بن معدان) للحجاج، ....

مالا يكون: أي بأن كان مفردا، قوله: أو لا يكون إلخ أي أو كان منتزعا من متعدد، لكنه ليس وهميا ولا اعتباريا، بل كان وصفا حقيقيا بأن كان حسيا أو عقليا. [الدسوقي: ٤٣٤/٣] **تمثيل:** لأن وجه الشبه فيه منتزع من متعدد حسي لا وهمي، فيكون تمثيلا على رأي الجمهور؛ لعدم اشتراطهم أن لا يكون الوجه حقيقيا، بخلاف السكاكي؛ لأن التمثيل عنده مشروط بكونه وهميا غير حقيقي، فكل تمثيل عند السكاكي تمثيل عند الجمهور ولا عكس، فبين المذهبين عموم وخصوص مطلق باعتبار الصدق. (الدسوقي)

إما مجمل: ومقابله قوله الآتي: وإما مفصل، وما بينهما أقسام المجمل، قدم المجمل وإن كان ذيله طويلا ومفهومه عدميا؛ لرعاية الترتيب الطبعي؛ لأن المجمل مقدم على المفصل، فلا يرد ما أورد. (الحواشي) **ما لم يذكر:** أي ولا يستتبعه؛ ولابد من هذا لما سيأتي أن المفصل منه ما لا يذكر وجهه استغناء عنه بذكر ما يستتبعه، فافهم. (الدسوقي)

أو فمن الوجه: حاصل المقام: أن الضمير في "منه" إما راجع إلى "المجمل" كما صرح أولا، لكن في إسناد الظهور إليه تسامح؛ إذ المتصف بالظهور وجهه لا نفس التشبيه، وإما راجع إلى "الوجه" كما صرح به ثانيا، فلا تسامح حينئذ في إسناد الظهور إليه، لكنه خروج عن سوق الكلام؛ لأن المقام مقام تقسيم التشبيه دون تقسيم الوجه، لكنا نقول: إن تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه. (الحواشي)

في ذلك: أي في فهم غير المذكور أو في استعمال التشبيه. (الحواشي) **خفي:** لا يخفى أن المراد بالخفي الخفي في حد ذاته، فلا يخرجه عن الخفاء عروض ما يوجب ظهوره، كما في هذا الكلام، فإن وصف الحلقة أظهر وجه الشبه و لم يخرجه عن الخفي. [التجريد: ٣٣٦] **ذكر الشيخ:** المقصود منه بيان ذلك البعض.

لمّا سأله عنهم، **وذكر جار الله** أنه قول الأنمارية فاطمة بنت الخرشب، وذلك أنها
الزمخشري نسبة إلى أنمار قبيلة بدل من الأنمارية سبب ذلك القول
سئلت **عن بنيها**: أيّهم أفضل؟ **فقالت: عمارة** لا بل فلان، لا بل فلان، ثم قالت:
في الجواب
ثكلتهم إن كنت أعلم أيّهم أفضلهم، هم كالحلقة **المفرغة** لا يدرى أين طرفاها، أي هم
فقدتهم بالموت
متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم أفضل منه، **كما أنها** أي الحلقة المفرغة متناسبة الأجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا؛ لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة، **وأيضا منه** أي من المجمل، وقوله: "منه" دون أن يقول: "وأيضا إما كذا وإما كذا" **إشعار** بأن هذا **من تقسيمات المجمل** لا من
بحذف كلمة "منه"
تقسيمات مطلق التشبيه، أي ومن المجمل **ما لم يذكر** فيه وصف أحد الطرفين،.....
المشبه والمشبه به

وذكر جار الله: لا تنافي بين ما ذكره وما ذكره الشيخ، بل هما يجتمعان على الصدق تواردا أو بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم. [التجريد: ٣٣٦] **عن بنيها**: أي الأربعة الذين رزقت بهم من زوجها زياد العبسي: وهم ربيع الكامل، وعمارة الوهاب، وقيس الحفاظ، وأنس الفوارس. [الدسوقي: ٤٣٥/٣] **فقالت عمارة**: لما ذكرت أولا عمارة معتقدة أنه أفضلهم، ثم ظهر لها أنه ليس أفضل أضربت عنه، وهكذا يقال فيما بعد. (الدسوقي)

المفرغة: هي التي أذيب أصلها من ذهب أو فضة أو نحو ذلك، وأفرغت في القالب فلا يظهر لها طرف، بل تكون مصمتة الجوانب أي لا انفراج فيها. [الدسوقي: ٤٣٦/٣] **كما أنها**: فوجه الشبه بينهما التناسب الذي يمتنع معه التفاوت، إلا أنه في المشبه في الشرف وفي المشبه به في الصورة، ولا يخفى أن هذا الوجه لا يدركه إلا الخواص. (الحواشي)

وأيضا منه: هذا عطف على قوله: "منه ظاهر ومنه خفي" وفائدة ذكر "أيضا" إفادة أنه استيناف تقسيم للمجمل، وليس تقسيما للخفي؛ إذ ذكر الوصف المشعر بوجه الشبه أنسب بالخفي. [الدسوقي: ٤٣٧/٣]

إشعار: ويقوي هذا الإشعار تأخير مقابل "إما مجمل" عن قوله: و"أيضا منه"، فلو كان تقسيما لمطلق التشبيه لأخره عن قوله الآتي: "وإما مفصل" الذي هو مقابل لقوله: "إما مجمل". (الدسوقي)

من تقسيمات المجمل: يعني تقسيمه أولا إلى ظاهر وخفي، وهذا تقسيم ثان له، والحاصل أنه لو حذف كلمة "أيضا" لتوهم أن هذا تقسيم للخفي، ولو حذف كلمة "منه" لتوهم أنه تقسيم لمطلق التشبيه، فجمع بينهما للإشعار بأن هذا تقسيم للمجمل لا للخفي ولا لمطلق التشبيه. (الدسوقي) **ما لم يذكر**: إنما قدم العدمي على ما هو وجودي في الجملة، وقدم ما هو وجودي في الجملة على الوجودي الصرف، مع أن حسن الترتيب يقتضي العكس حفظا للأقسام عن وقوع فاصل بينها ولو بالمثال. [التجريد: ٣٣٧]

يعني الوصف الذي يكون فيه إيماء إلى وجه الشبه نحو: زيد أسد، ومنه ما ذكر فيه وصف
المجمل تمثيل لـ"ما لم يذكر"
المشبه به وحده أي الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها: هم **كالحلقة المفرغة** **لا** يدرى أين
فاطمة الأنمارية
طرفاها، ومنه **ما ذكر** فيه وصفهما أي المشبه والمشبه به كليهما كقوله: صدفت عنه **أي**
المجمل أبي تمام
أعرضت ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث إن جئته وافاك أي أتاك
لاقاك مقابل لقوله: وعاوده المطر الواسع رجع
ريقه يقال: فعله في روق شبابه وريقه أي أوله، وأصابه ريّق المطر، وريّق كل شيء
أحسنه أصله "ريوق"
أفضله وإن ترحلت عنه لجّ في الطلب، وصف المشبه - أعني الممدوح - بأن عطاياه
مقابل صدفت عنه فررت منه بالغ في طلبك
فائضة عليه أعرض أو لم يعرض، وكذا وصف المشبه به - أعني الغيث - بأنه يصيبك
هو معنى وافاك هو معنى صدفت عنه هو معنى وعاوده ظني
جئته أو ترحلت عنه، **والوصفان** مشعِران بوجه الشبه أعني الإفاضة حالتي الطلب
الذي يشترك فيه الطرفان
وعدمه، وحالتي الإقبال عليه والإعراض عنه، وإما مفصل عطف على "إما مجمل" وهو
بالنسبة إلى الممدوح
ما ذكر وجهه كقوله: وثغره **في صفاء** وأدمعي كاللآلي، ....
مبتدأ عطف عليه خبر

يعني الوصف: إنما أتى الشارح بالعناية إشارة إلى أنه ليس المراد مطلق الوصف، بل المراد به وصف يدل على وجه الشبه، فخرج بهذا القيد "زيد العالم أسد"؛ إذ لا إيماء في "العالم" إلى وجه الشبه - أي الجرأة - بخلاف زيد الجريء أسد. [التجريد: ٣٣٧] **كالحلقة المفرغة:** [فإن قولها: المفرغة إلخ مشعر بوجه الشبه كما مر. (التجريد)] فإن وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلوم الطرفين مشعر بوجه الشبه، ومنه قول النابغة:

فإنك شمس والملـــوك كواكب إذا طلعت لم يبد منهن كوكب [المطول: ٥٥٥]

ما ذكر: ترك المصنف ما ذكر فيه وصف المشبه فقط، ولعله لعدم الظفر له بمثال في كلامهم، ومثاله: فلان كثرت أياديه لدي، ووصلت مواهبه إلي طلبت منه أو لم أطلب كالغيث، وكما في قولك: إن الشمس التي إذا طلعت لم يبد كوكب مثلك. [الدسوقي: ٤٣٨/٣] **أي أعرضت:** أي تجريبا بشأنه أو خطأ مني وقلة وفاء بحقه. [الدسوقي: ٤٣٩/٣]

ولم تصدف: من حد ضرب أي لم تنقطع. **والوصفان:** أي الخاصان، وهما كون عطايا الممدوح فائضة أعرضت عنه أو لا، وكون الغيث يصيبك جئته أو ترحلت عنه. [الدسوقي: ٤٤٠/٣] **ما ذكر وجهه:** أعم من أن يكون المذكور وجه الشبه حقيقة كما في البيت المذكور، أو يكون المذكور ملزوم وجه الشبه، فيطلق على ذلك الملزوم أنه وجه الشبه تسامحا، وإن كان وجه الشبه حقيقة هو اللازم الذي لم يذكر كما أشار إليه بقوله: "وقد يتسامح" إلخ. (الدسوقي)

في صفاء: هو وجه الشبه، أورد عليه أن وصف الدموع بالصفاء لا يدل على الحزن، إنما التمدح في الدمع المشوب =

وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه، أي بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه أي
وجه الشبه
يكون وجه الشبه تابعا له لازما **في الجملة** كقولهم: الكلام الفصيح: هو **كالعسل** في
في شان الكلام أو البليغ
الحلاوة، فإن الجامع فيه لازمها أي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة، وهو ميل
وجه الشبه
الطبع؛ لأنه المشترك بين العسل والكلام، **لا الحلاوة** التي هي **من خواص المطعومات**.
لازمها عطف على لازم الحلاوة
وأيضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه، وهو أنه **إما قريب** مبتذل: وهو ما ينتقل فيه
التشبيه
من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر؛ لظهور وجهه في بادي الرأي أي في ظاهره
علة للانتقال
إذا جعلته من بدا الأمر يبدو أي ظهر، وإن جعلته مهموزا من "بدأ" فمعناه في أول
الرأي، وظهور وجهه في بادي الرأي يكون لأمرين: إما لكونه **أمرا جمليا لا** تفصيل فيه
فإن الجملة أسبق إلى النفس من التفصيل، ألا ترى أن إدراك الإنسان **من حيث إنه شيء**
علة العلة مجمل الفصل

= بالدم، وأجيب أن الصفاء يدل على كثرة البكاء؛ لأنه إذا كثر جريان الدموع يصفو عن الكدر؛ لأنه يغسل المنبع و يدفع عنه الكدورات. (الحواشي)

وقد يتسامح: أي يتساهل في ذكر وجه الشبه، فيستغنى عنه بسبب ذكر ملزوم يستتبعه أي يستلزمه. [الدسوقي: ٤٤١/٣]

في الجملة: أي ولو في الجملة بأن يكون التلازم عاديا، ولا يشترط أن يكون عقليا. (الدسوقي) **كالعسل:** وكالماء في السلاسة وكالنسيم في الرقة، والجامع في الحقيقة لازم الحلاوة، وهو ميل الطبع إليه، ولازم السلامة والرقة وهو إفادة النشاط والروح للنفس. (الدسوقي) **لا الحلاوة:** اعلم أنه لا يبعد أن يجعل وجه الشبه نفس الحلاوة دون لازمها، ويجعل ثبوت الحلاوة للكلام على سبيل التخيل، كما في تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة. (الحواشي)

من خواص المطعومات: أي فحينئذ لا يكون الحلاوة موجودة في الكلام؛ لأنه ليس من المطعومات، ولابد في الجامع أن يكون متحققا في الطرفين. [الدسوقي: ٤٤٢/٣] **إما قريب:** أي مستعمل للعامة ولغيرهم، وقوله: "مبتذل" أي متداول بين الناس، تفسير له، والابتذال في الأصل: الامتهان أريد به التداول وكثرة الاستعمال. (الدسوقي)

أمرا جمليا: بسكون الميم نسبته إلى الجملة، أي لكونه أمرا مجملا، والمجمل يطلق على ما لم يتضح معناه وعلى المركب، وعلى ما لا تفصيل فيه، فعين الشارح بقوله: "لا تفصيل فيه" أحد معانيه المراد هنا. [الدسوقي: ٤٤٤/٣]

من حيث إنه شيء: هذه الثلاثة كلها مجملة، لكنها متفاوتة الرتب في الإجمال، فالشيء أعم من الجسم، والجسم أعم من الحيوان. [التجريد: ٣٣٨]

أو جسم أو حيوان **أسهل وأقدم** من إدراكه من حيث إنه جسم نام حساس متحرك بالإرادة ناطق **أو لكون** وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن إما **عند حضور المشبه**؛ لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به؛ إذ لا يخفى أن الشيء مع ما يناسبه **أسهل حضورا** منه مع ما لا يناسبه **كتشبيه** الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار **والشكل**، فإنه قد اعتبر في وجه التشبيه تفصيل مّا - أعني المقدار والشكل - إلا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة، أو مطلقا **عطف على** قوله: "عند حضور المشبه" ثم غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون **لتكرره** أي لتكرر المشبه به على الحس؛ فإن المتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف **أسهل حضورا** ....

(حواشي بين السطور: مدرك بالحواس — مدرك بالكليات — حال من قليل — المشبه به — المشبه — فيسهل الانتقال — من الشيء — في الذهن)

أسهل وأقدم: أما كونه أسهل؛ فلأنه إدراك من وجه واحد بخلاف ذاك، وأما كونه أقدم؛ فلأن التفصيل بتحليل أمر مجمل أو بجمع أمور مجملة، وأيّا ما كان فالجملة أسبق. [التجريد: ٣٣٨] **أو لكون**: هذا معطوف على قوله: "إما لكونه أمرا جمليا"، وهو العلة الثانية لظهور الوجه، يعني أن ظهور الوجه إما لكونه أمرا جمليا، وإما لكونه ليس أمرا جمليا بل فيه تفصيل ولكنه قليل. [الدسوقي: ٣/٤٤٥] **عند حضور المشبه**: ظرف لغلبة حضور المشبه به، وقوله: "لقرب المناسبة" علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه. (الدسوقي)

أسهل حضورا: لأنهما إذا كانا متناسبين اقترنا في الخيال، فيسهل الانتقال في التشبيه لظهور الوجه غالبا مما يحضر كثيرا في الخيال، فالجامع خيالي. **كتشبيه إلخ**: أي أن التشبيه المبتذل لظهور وجه الشبه؛ لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل. [الدسوقي: ٣/٤٤٦] **والشكل**: لأن كلا منهما كروي مع استطالة. (الدسوقي)

عطف على: فيكون المعنى حينئذ أو لكون وجه الشبه قليل التفصيل مصاحبا لغلبة حضورالمشبه به في الذهن غلبة مطلقة أي غير مقيدة بحضور المشبه، واعترض على المصنف بأن هذه المقابلة لا يحسن؛ لأن غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه تجامع غلبة حضور المشبه به مطلقا، وأجيب بأن "أو" لمنع الخلو لا لمنع الجمع. (الدسوقي)

لتكرره: علة لغلبة حضور المشبه به مطلقا كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله: ثم غلبة إلخ. (الدسوقي)

أسهل حضورا: أي عند سماع لفظ قمر؛ لأن النفس إنما تنتقل بسرعة للمألوف المعتاد مع أن لفظ "قمر" اسم لذلك الجرم في حالتيه، فإذا يقال: وجه زيد كالقمر تحضر في الذهن صورته غير منخسف لا منخسفا. [التجريد: ٣٣٨، الدسوقي: ٣/٤٤٧]

مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس أي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة، فإن في وجه الشبه تفصيلا مّا، لكن المشبه به أعني المرآة الصافية في الشكل في الكيف وهو الاستدارة والاستنارة غالب الحضور في الذهن مطلقا؛ لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل، **أي وإنما** كان لكثرة مشاهدتها قرب المناسبة على الحس قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرار على متعلق بغلبة في الصورة الأولى الحس سببا لظهوره المؤدّى إلى الابتذال مع أن التفصيل من أسباب الغرابة؛ **لأن** قرب وجه الشبه ولو قليلا المناسبة في **الصورة الأولى** والتكرر على الحس في الثانية يعارض كل منهما التفصيل في الغلبة المطلقة خبر "أن" بواسطة اقتضائها سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به، فيصير وجه الشبه كأنه أمر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال، **وإما بعيد غريب** عطف على "إمّا قريب لا يدركه العامة مبتذل" **وهو بخلافه** أي ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر؛ لعدم الظهور أي لخفاء وجهه في بادي الرأي، وذلك **أعني** عدم الظهور فيه..... علة لمخالفة القريب

أي وإنما: أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف: "لمعارضة" إلخ علة لمحذوف، وهو جواب عما يقال: كيف جعل التفصيل القليل علة لظهور وجه الشبه مع أن التفصيل في ذاته يقتضي عدم الظهور؟ وحاصل الجواب: أن مقتضى التفصيل قد عورض بما يقتضي الظهور، وهو قرب المناسبة في الصورة الأولى والتكرار على الحس في الصورة الثانية، فكأن التفصيل غير موجود، فعلم من هذا أن قرب المناسبة والتكرار إذا تعارض واحد منهما مع التفصيل القليل بأن وجد معه في محل واحد فإنه يسقط مقتضاه، وأن التفصيل القليل عند انتفاء قرب المناسبة والتكرار العارضين له يكون من أسباب الغرابة. [الدسوقي: ٤٤٨/٣] **لأن:** علة لكون قلة التفصيل أو سبب لظهور وجه الشبه.

الصورة الأولى: الغلبة المقيدة بقيد عند حضور المشبه. **وإما بعيد غريب:** [مقابل لقوله سابقا: "إما قريب"، وقوله: غريب، تفسير لما قبله، لا للاحتراز، وهو في مقابلة قوله سابقا: مبتذل. (الدسوقي)] معطوف على قوله: "إما قريب"، وهو بخلاف ما سبق، فالقريب ما يحصل من غير تدقيق ونظر، والبعيد ما كان كثير التفصيل أو قليله إلا أن المشبه فيه غير غالب الحضور، وقوله: "غريب"، مقابل لقوله: "مبتذل"، والمراد بالغرابة قلة الاستعمال. [العروس: ٤٤٨/٣]

وهو بخلافه: أي ملتبس بخلاف القريب في المفهوم، فالباء للملابسة، متعلقة بمحذوف، أو أن المعنى وهو يعرف بخلاف ما تقدم، فقوله: "بخلافه" متعلق بـــ "يعرف" المفهوم من المقام. (الدسوقي) **أعني:** يعني عدم الظهور يكون لأمرين: إما لكثرة التفصيل في أجزاء وجه الشبه، ولو مع غلبة حضور المشبه به في الذهن. [الدسوقي: ٤٤٩/٣]

إما لكثرة التفصيل كقوله: والشمس كالمرآة في كف الأشل؛ **فإن** وجه **التشبيه فيه من** التفصيل ما **قد سبق، ولذا لا يقع** في نفس الرائي للمرآة **الدائمة الاضطراب إلا بعد** أن يستأنف تأملا، ويكون في نظره متمهلا، أو ندور أي **أو لندور** حضور المشبه به **إما عند** حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر **من تشبيه** البنفسج بنار الكبريت، **وإما مطلقا** وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه **وهميّا كأنياب** الأغوال أو مركبا خياليا **كأعلام** ياقوت نشرن على رماح من زبرجد، أو مركبا عقليا **كمثل الحمار** يحمل أسفارا كما مر إشارة إلى الأمثلة التي ذكرناها آنفا، أو **لقلة تكرره** أي المشبه به على الحس كقوله: ...

(الوجه) (يحدث) (قريبا)

قد سبق: وهو الهيئة الحاصلة من الحركة السريعة مع الإشراق، فكأنه يهم إلخ، فهو هيئة مشتملة على كثرة التفصيل. [الدسوقي: ٤٤٩/٣] **ولذا لا يقع**: أي لأجل كثرة التفصيل في وجه تشبيه الشمس بالمرآة لايقع، أي لايحصل ذلك الوجه وهو الهيئة المعتبر فيها التفصيل المذكور فيما سبق. (الدسوقي) **الدائمة الاضطراب**: إنما قيد بذلك؛ لأن وجه الشبه المذكور سابقا لا يتأتى إلا مع دوام الحركة. (الدسوقي) **إلا بعد إلخ**: ولو قال: "إلا بعد أن يتأمل لا بمجرد نظره إليها" لكان أوضح. [الدسوقي: ٤٥٠/٣] **لندور**: أشار بذلك إلى أن قوله: "أو ندور" عطف على كثرة، أي أو لقلة التفصيل مع ندور حضور المشبه به، وهذا محترز الغلبة فيما تقدم. (الدسوقي)

إما عند إلخ: أي فقط، وقوله: لبعد المناسبة، أي بين المشبه والمشبه به، وحينئذ فلا يحصل الانتقال بسرعة. (الدسوقي) **من تشبيه**: [في نسخة: في تشبيه] فإن نار الكبريت في ذاتها غير نادرة الحضور في الذهن، لكنها تندر عند ظهور البنفسج. (الدسوقي) **وإما مطلقا**: أي وإما أن يكون ندوره مطلقا يعني سواء كان المشبه حاضرا في الذهن أو غير حاضر فيه. (الدسوقي) **وهميّا**: أي الذي يدركه الإنسان بوهمه لا بإحدى الحواس الظاهرة؛ لكونه هو ومادته غير موجودين في الخارج، بخلاف الخيالي؛ فإنه المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها يدرك بالحواس. [الدسوقي: ٤٥١/٣] **كأنياب**: فى تشبيه السهام المسنونة الزرق بها. (الدسوقي)

كأعلام: فى تشبيه محمر الشقيق بها. **كمثل الحمار**: [أي كصفة الحمار، وإنما ندر حضورها مطلقا؛ لأن الاعتبارات المشار إليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة إلا الخواص، فلا يحصل الانتقال إلا نادرا فيكون التشبيه غريبا. (الدسوقي)] فإن المراد تشبيه الصفة بالصفة، والصفة اعتبر فيها كما سبق كون الحمار حاملا لشيء وكون المحمول أبلغ نافع وكونه محروم الانتفاع به وكون الحمل بمشقة، وهذه الاعتبارات المدلولة للصفة عقلية وإن كان متعلقها حسيا. (الدسوقي) **لقلة تكرره**: عطف على قوله: لكونه وهميا، أي من أسباب ندور حضور المشبه به في الذهن قلة تكرره على الحس، ودخل فيها ما لا يتعلق به الحس كالعرش والكرسي على الأولى لعلية الندور مطلقا، ولك أن تجعل قلة التكرر كناية عن عدم كثرته وتجعل النفي شاملا للجميع. [التجريد: ٣٤٠]

والشمس كالمرآة في كف الأشل؛ **فإن** الرجل ربما ينقضي عمره **ولا يتفق** له أن يرى مرآة في كف الأشل، فالغرابة فيه أي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل من وجهين: أحدهما: كثرة التفصيل في وجه الشبه، والثاني: قلة التكرار على الحس، **فإن قلت:** كيف يكون ندرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه؟ **قلت: لأنه فرع** الطرفين، والجامع المشترك الذي بينهما إنما يطلب بعد حضور الطرفين، **فإذا ندر حضورهما** ندر التفات الذهن إلى ما يجمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما، والمراد بالتفصيل **أن ينظر** في أكثر من وصف واحد لشيء واحد **أو أكثر** بمعنى **أن يعتبر** في الأوصاف **وجودها** أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض، ....

(خبر "كان" مع أنهما متغايران — الطرفين — فتعلقه بعد تعلقهما — في وجه الشبه — يتأمل — لموصوف — وجودها كلها)

ولا يتفق: وعلى تقدير الرؤية لا يتكرر، وعلى تقدير التكرار لا يكثر. [الدسوقي: ٣/٤٥٢]

فإن قلت: حاصله أن وجه الشبه يغاير المشبه به، فندور أحدهما لا يقتضي ندور الآخر، وكذا ظهور أحدهما يقتضي ظهور الآخر. (الدسوقي) **قلت:** حاصل الجواب أن وجه الشبه من حيث إنه وجد بين الطرفين فرع عنهما، فلا يتعقل إلا بعد تعقلهما، ومنهما ينتقل إليه؛ لكونه المشترك والجامع بينهما، فلابد وأن يخطر الطرفان أولا، ثم يطلب ما يشتركان فيه وإذا كان أحد الطرفين نادرا كان الوجه نادرا. (الدسوقي)

لأنه فرع إلخ: فإن قلت: فلم لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما عللوه بندور حضور المشبه به؟ قلت: لأن المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه إنما يسند إليه. [التجريد: ٣٤٠]

فإذا ندر حضورهما: أو حضور المشبه به بل هو المدعى وأمّا ندور حضور الطرفين فأمر زائد على المدعى. (الدسوقي) **أن ينظر:** أي أن يعتبر أكثر من وصف واحد، إما من جهة وجود الكل أو من جهة عدم الكل أو من جهة وجود البعض وعدم البعض، كل من تلك الحالات الثلاثة ثابتة لموصوف واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر، فالصور اثنتا عشرة صورة. [الدسوقي: ٣/٤٥٣]

أو أكثر: أي لأكثر من موصوف واحد، فدخل تحت الأكثر ثلاث صور: ما إذا كان الأكثر من وصف واحد ثابتا لموصوفين، أو لثلاثة، أو لأكثر. (الدسوقي) **أن يعتبر:** تفسير لقوله: أن ينظر إلخ. **وجودها:** أي وجود الأوصاف جميعا كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية المنورة في التضام وتشكل الأجزاء واللون ومقدار المجموع أو عدمها جميعا كتشبيه الشخص العديم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع أو وجود البعض وعدم البعض كتشبيه سنان الرمح بسنا لهب لم يتصل بدخان كما سيأتي. (من الحواشي)

كل من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر؛ **فلذا قال:** ويقع أي التفصيل على **وجوه** كثيرة، **أعرفها** (الأحوال الثلاثة المذكورة) أن تأخذ بعضا من الأوصاف وتدع بعضا، أي **تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها**، كما في قوله (امرئ القيس): حملت ردينيا يعني رمحا منسوبا إلى **ردينة** كأن سنانه **سنا لهب** لم يتصل بدخان، **فاعتبر في اللهب** الشكل واللون واللمعان، وترك الاتصال بالدخان ونفاه، **وأن تعتبر الجميع** كما مر من تشبيه (الشاعر) الثريا بالعنقود (المخروطي) الملاحية (الزرقة الصافية) المنورة باعتبار اللون والشكل **وغير ذلك**، وكلما ("ما" مصدرية ظرفية) كان التركيب (في وجه الشبه) خياليا كان أو عقليا من أمور أكثر كان التشبيه أبعد؛ لكون تفاصيله أكثر، (فيبعد تناوله لغير الأذكياء) والتشبيه البليغ (عن الابتذال) **ما كان** (خبر كان) من هذا الضرب،

فلذا قال: أي لأجل اعتبار أحوال الأوصاف المذكورة. **وجوه:** أي أثنا عشرا حاصلة من ضرب الاعتبارات الثلاثة في أحوال الموصوف الأربعة. **أعرفها:** أي أشهر الوجوه التي يقع التفصيل عليها وجهان: أحدهما أن يعتبر وجود بعض الأوصاف وعدم البعض، والآخر أن يعتبر وجود الجميع و لم يتعرض لغير الأعرف. (الحواشي)

وعدم بعضها: أي تعتبر عدم بعضها، وهذا تفسير لقول المصنف: "وتدع بعضها"، إشارة إلى أن المراد بترك بعضها اعتبار عدم البعض لا عدم اعتباره، وإن كان كلام المصنف صادقا بذلك؛ لأن عدم اعتبار الأوصاف لا يعتبر في التشبيه. [الدسوقي: ٤٥٤/٣] **ردينة:** امرأة كانت تحسن صنع الرماح، وهي امرأة السمهر وكان أيضا يحسن ذلك. [التجريد: ٣٤٠]

سنا لهب: أي ضوء لهب، من إضافة الصفة للموصوف ليصح التشبيه، واللهب: النار، والمعنى كأن سنانه نار مضيئة ومشرقة، وقوله: "لم يتصل"، أي ذلك اللهب بدخان، وإذا كان كذلك كان شديد اللمعان. (الدسوقي)

فاعتبر في اللهب: يعني هو موصوف واحد قد اعتبر أوصافها وجودا وعدما، وأشار بذلك إلى أن المشبه به هو اللهب دون سنا اللهب، كما أن المشبه سنان الرمح، فحينئذ قوله: "سنا لهب" بمعنى لهب ذوسنا، فإضافة سنا إلى لهب من إضافة الصفة إلى الموصوف، والتشبيه المذكور باعتبار الشكل واللون وعدم الاتصال بالسواد. [الدسوقي: ٤٥٥/٣]

وأن تعتبر الجميع: أي وجود جميع الأوصاف، وهو عطف على قوله: أن تأخذ بعضا إلخ، فهذا من جملة الأعرف، إن قلت: إن جميع أوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأتى أن تعتبرها في التشبيه، قلت: ليس المراد باعتبار جميع الأوصاف اعتبار جميع الأوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لايشذ منها شيء، بل المراد اعتبار جميع الأوصاف الملحوظة في وجه الشبه من حيث الوجود والإثبات. [التجريد: ٣٤١] **وغير ذلك:** أي كاجتماعها على مسافة مخصوصة من القرب، وكالوضع لأجزائها من كون المجموع على مقدار مخصوص كما تقدم. (الدسوقي)

ما كان: الحاصل: أن بلاغة التشبيه منظور فيها إلى كونه بعيدا غريبا، سواء كان وجه الشبه فيه تركيب من أمور كثيرة أو لا، وسواء ذكرت الأداة أو حذفت. [الدسوقي: ٤٥٧/٣]

أي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل؛ **لغرابته** أي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل، ولأن نيل الشيء بعد طلبه ألذ وموقعه من النفس ألطف، وإنما يكون البعيد الغريب بليغا حسنا **إذا كان سببه** لطف المعنى ودقته، أو ترتيب بعض المعاني على البعض، وبناء ثان على أول، ورد تال إلى سابق فيحتاج **إلى تأمل** ونظر، وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل **بما يجعله** غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله:

حصوله / من حصوله بلا طلب وقوعه / لا سوء النظم والترتيب / بتصرف / إلى الغرابة / المتنبي

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا　　إلا بوجه لــيس فيه حيــاء

وجه الممدوح

فتشبيه الوجه بالشمس **مبتذل إلا أن** حديث الحياء وما فيه من الدقة والخفاء أخرجه من الابتذال إلى الغرابة، وقوله: "لم تلق" إن كان من "لقيته" **بمعنى أبصرته**، فالتشبيه **مكني** غير مصرح، وإن كان من "لقيته" بمعنى قابلته وعارضته، فهو فعل ينبئ عن التشبيه، . . . .

وجه الممدوح / خبر "أن" / ماثلته / فيكون التشبيه مصرحا

لغرابته: علة لتسمية هذا الضرب بليغا. [الدسوقي: ٤٥٨/٣] **إذا كان سببه:** جواب عما يقال: إن الغرابة وعدم الظهور موجب للتعقيد ومخل بالبلاغة كما تقدم في أول الكتاب، فكيف قلتم: إن الغرابة علة لبلاغة التشبيه؟ وحاصل الجواب: أن الخفاء وعدم الظهور تارة ينشأ عن لطف المأخذ ودقة المعنى، وهذا محقق للبلاغة وهو المراد هنا، وتارة ينشأ عن سوء التركيب وإخلال الانتقال، وهذا هو المحقق للتعقيد المخل بالفصاحة والبلاغة. [الدسوقي: ٤٥٩/٣]

إلى تأمل: في الانتقال من المشبه إلى المشبه به. **بما يجعله:** أي بتصرف يجعله غريبا، وذلك بأن يشترط في تمام التشبيه وجود وصف لم يكن موجودا، أو انتفاء وصف موجود ولو بحسب الادعاء. [الدسوقي: ٤٦١/٣]

لم تلق: "هذا الوجه" مفعول، و"شمس نهارنا" فاعل، والمراد بهذا الوجه وجه الممدوح أي لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا في حال من الأحوال إلا متلبسة بوجه لاحياء فيه، فقوله: "إلا بوجه" استثناء مفرغ من الحال، تقديره: لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا متلبسة بشيء إلا متلبسة بوجه ليس فيه حياء. (الدسوقي)

مبتذل: أي كثير السماع، معروف لجريان العادة به، فإن قلت: إن المفاد من البيت أن الوجه أعظم من الشمس في الإشراق و الضياء، فلا تشبيه في البيت، قلت: إن التشبيه ضمني كما أشار إليه الشارح؛ وذلك لأن وجه الممدوح إذا كان أعظم من الشمس في الإشراق يستلزم اشتراكهما في الأصل، فيثبت التشبيه ضمنا. (الدسوقي)

إلا أن إلخ: أي ذكر نفي الحياء عن وجه الشمس في لقيها وجه المحبوب. [الدسوقي: ٤٦٢/٣]

بمعنى أبصرته: فالمعنى لم تبصر هذا الوجه شمس نهارنا. (الدسوقي) **مكني:** لأن قوله: "ليس فيه حياء" يدل على أن وجه الممدوح أعظم منها إشراقا، وهذا يستلزم اشتراكهما في أصل الإشراق، فيثبت التشبيه ضمنا لا صريحا. (الدسوقي)

أي لم تقابله في الحسن والبهاء إلا بوجه ليس فيه حياء، وقوله: **عزماته** مثل النجوم **ثواقبا** أي لوامعا **لو لم يكن** للثاقبات أفول، فتشبيه العزم بالنجم مبتذل إلا أن اشتراط عدم الأفول أخرجه إلى الغرابة، ويسمى **مثل هذا التشبيه** التشبيه المشروط؛ لتقييد المشبه أو المشبه به أو كليهما **بشرط وجودي** وعدمي يدل عليه صريح اللفظ **وسباق الكلام**، **وباعتبار** أي والتشبيه باعتبار أداته إما مؤكد: وهو ما حذفت أداته مثل قوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ (النمل: ٨٨) أي مثل مر السحاب، ومنه أي من المؤكد **ما أضيف** المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة نحو: والريح **تعبث** بالغصون أي تميلها إلى الأطراف والجوانب وقد جرى **ذهب الأصيل** هو الوقت بعد العصر إلى المغرب، **يعد** من الأوقات الطيّبة كالسحر، ويوصف بالصفرة **كقوله**: ....

(يعني لم تماثله - رشيد الدين الوطواط - حال من النجوم - غروب - الإرادة - المقيد - على الشرط - تركت بالكلية - الجبال يوم القيامة - وتقديم المشبه به على المشبه - ظهر - تفسير للأصيل - ذلك الوقت)

عزماته: أي إرادة المتعلقة بمعالي الأمور، فهو جمع عزمة وهي المرة من العزم، وهي إرادة الفعل مع القطع. [الدسوقي: ٤٦٣/٣] هذا في المعنى جواب "لو"، كأنه قال: لو لم يكن للثاقبات أفول لكان عزماته كالثاقبات، وجواب "لو" ممتنع فكأنه قال: ليست عزماته كالثاقبات، وهذا ليس بمبتذل. [العروس: ٤٦٣/٣]

ثواقبا: النوافذ في الظلمات بضيائها. **لو لم يكن**: جواب لو محذوف، أي: لتم التشبيه لكن لها أفول فلم يتم التشبيه؛ لكون المشبه به أنقص. (الدسوقي) **مثل هذا التشبيه**: أي المتصرف فيه بما يصيره غريبا. (الدسوقي)

بشرط وجودي: كقولك: هذه القبة كالفلك لو كان الفلك في الأرض؛ فإن هذا الشرط أمر وجودي، ومثال العدمي ما سبق في البيتين؛ فإن قوله: "ليس فيه حياء" وقوله: "لو لم يكن للثاقبات أفول" كل منهما عدمي. (الدسوقي) **وسباق الكلام**: كما في الوجه ليس فيه حياء. **وباعتبار**: لما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه، شرع في تقسيمه باعتبار الأداة، فقال: وباعتبار إلخ. (الحواشي)

ما أضيف: إن قلت: كيف يكون هذا من التشبيه المؤكد مع أن توجيهه بأنه يشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به لايتأتى هنا، أي فيما إذا أضيف المشبه به إلى المشبه، قلت: تجعل الإضافة فيه بيانية، وهي تقتضي الاتحاد في المفهوم. (الدسوقي) **تعبث**: أي تلعب، يعني تحرك الأغصان تحريكا كفعل اللاعب العابث، وإلا فالريح لاتعقل. [الدسوقي: ٤٦٥/٣] **ذهب الأصيل**: أي صفرته التي كالذهب. (الدسوقي) **يعد**: لاعتداله بين الحرارة والبرودة، ولكون ذلك الوقت من أطيب الأوقات خص وقت الأصيل بكون عبث الرياح للغصون فيه. (الدسوقي)

كقوله: استشهاد لوصفه بالصفرة، والمعنى أن لون الأصيل ولوني وقت الفراق سيأن في الصفرة. (الحواشي)

ورب نهـــار للفـــراق أصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب
في الصفرة

فذهب الأصيل صفرته **وشعاع الشمس** فيه على لجين الماء أي ماء كاللجين، أي الفضة
مصفرا
في الصفاء والبياض، فهذا تشبيه **مؤكد**، ومن الناس من لم يميز بين **لُجين الكلام** ولجينه
بيان لوجه الشبه حسنه قبيحه
ولم يعرف هجانه من هجينه، حتى ذهب بعضهم إلى أن اللجين إنما هو بفتح اللام
عاليه رديئه هو الخلخالي فخالف في اللجين
وكسر الجيم - يعني الورق الذي يسقط من الشجر - **وقد** شبه به وجه الماء، **وبعضهم**
إلى أن الأصيل هو الشجر الذي له أصل وعرق، وذهبه ورقه الذي اصفر ببرد الخريف
الورق
وسقط منه على وجه الماء، وفساد هذين الوجهين **غني** عن البيان، أو مرسل عطف
من الشجر
على "إما مؤكد"، وهو بخلافه أي ما ذكر أداته، فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من
لفظا أو تقديرا خاليا
حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به كما مر من الأمثلة
المذكورة فيها أداة التشبيه، والتشبيه باعتبار الغرض **إما مقبول** ....
هذا التقسيم باعتبار الغرض

وشعاع الشمس: [فالمذهب مستعار لشعاع الشمس] إما عطف تفسيري، إشارة إلى أن صفرته هي شعاع الشمس الملقى فيه، أو جملة حالية أي والحال أن شعاع الشمس واقع فيه؛ لأن اصفرار شعاعها في هذا الوقت يوجب اصفراره. [التجريد: ٣٤٢] **مؤكد**: أي مقوّى بجعل المشبه عين المشبه به بواسطة جعل الإضافة بيانية. [الدسوقي: ٤٦٦/٣]
لجين الكلام: بضم الأول وفتح الثاني: الكلام الحسن، وبفتح الأول وكسر الثاني: الكلام القبيح، وهجان ككتاب: الكلام العالي، وهجين الكلام: رديئه. (المواهب) **وقد**: أي فالمعنى على هذا: وقد جرى ذهب الأصيل وصفرته على وجه الماء الشبيه بالورق الساقط من الشجر. (الدسوقي)
وبعضهم: هو الزوزني ومخالفته في الأصيل وذهبه، وحاصل المعنى على كلامه: وقد جرى ورق الشجر الذي له أصل وعرق المصفر ذلك الورق ببرد الخريف على ماء كالفضة في الصفاء والبياض. (الدسوقي) **غني**: أما الأول: فلأنه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر، وأما الثاني: فلأنه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذي له أصل وعرق، فلا وجه لإضافة الذهب إلى الأصيل حينئذ على الشجرغير معروف لغة وعرفا، وأما ما ذكره الشارح فمعنى لطيف مشتمل على صفة مراعاة النظير، أعني الجمع بين الذهب والفضة. (التجريد والدسوقي)
إما مقبول: التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح، وإلا فكل ما فقد فيه شرط من شروط التشبيه باعتبار الوجه أو الأطراف فمردود وإلا فهو مقبول. [الدسوقي: ٤٦٧/٣]

وهو الوافي بإفادته أي **إفادة** الغرض كأن يكون المشبه به **أعرف شيء** بوجه الشبه في **بيان الحال** أو كأن يكون المشبه به أتم شيء فيه، أي في وجه التشبيه في **إلحاق** الناقص بالكامل، أو كأن يكون المشبه به **مسلم الحكم** فيه أي في وجه التشبيه **معروفه** عند المخاطب في **بيان الإمكان**، أو مردود عطف على "مقبول"، وهو بخلافه أي ما يكون قاصرا عن إفادة الغرض بأن **لا يكون** على شرط المقبول **كما سبق**.

مضاف إلى المفعول — أقوى — متعلق بـ"أتم" — عن التشبيه

[خاتمة في تقسيم التشبيه]

خاتمة في تقسيم التشبيه **بحسب** القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الأركان وتركها، وقد سبق أن **الأركان** أربعة، ....

بقدر — متعلق بـ"تقسيم" — كلها — بعضها

أعرف شيء: الأولى أعرف الطرفين بوجه الشبه؛ لأن الشرط الأعرفية بالنسبة للمشبه فقط، والمراد أعرف عند السامع لا عند كل أحد. [الدسوقي: ٤٦٧/٣] **بيان الحال**: أي بيان حال المشبه بأنه على أيّ وصف من الأوصاف، كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه. (الحواشي)
إلحاق: مثل بيان حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان، كما في تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدة السواد. (حواشي) **مسلم الحكم**: أي أن يكون المشبه به مسلم الحكم بوجه الشبه بمعنى أن وجود وجه الشبه في المشبه به مسلم. [الدسوقي: ٤٦٨/٣] **معروفه**: أي ويكون المشبه به معروفا بذلك الحكم عند المخاطب لا عند كل أحد. [الدسوقي: ٤٦٩/٣] **بيان الإمكان**: أي في التشبيه الذي أريد به بيان إمكان المشبه ببيان وجود وجه الشبه فيه، كقوله:

فإن تفق الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال

كما مر تفصيله. (الدسوقي) **لا يكون**: أي بأن لا يكون أعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم فيه. [التجريد: ٣٤٣]
كما سبق: يحتمل أن يريد ما قدمه عند قوله:

كما أبرقت قوما عطاشا غمامة فلما رأوهـــا أقشعت وتجلت

من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من الشطر الأول فقط؛ لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود. (التجريد)
خاتمة: واعلم أن عادة العلماء أنهم إذا فرغوا من فن من أنواع مصنفاتهم يوردون خاتمة؛ ليكون تتميما للكلام وتحسينا للمرام. (الشرح) **في تقسيم إلخ**: الأولى أن يقول: بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف كما تدل عليه عبارة المصنف صريحا. (الدسوقي) **بحسب**: جعل هذا التقسيم منفردا عن سائر التقسيمات؛ لأنه لا يختص الطرف ولا الوجه ولا الأداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والأداة والمجموع. (الأطول) **الأركان**: أي أركان التشبيه أربعة: المشبه والمشبه به ووجه الشبه وأداة التشبيه.

والمشبه به **مذكور قطعا**، فالمشبه إما مذكور أو محذوف، وعلى التقديرين فوجه الشبه
حذف المشبه وذكره
إما مذكور أو محذوف، **وعلى التقادير** فالأداة إما مذكورة أو محذوفة **تصير ثمانية**
الأربعة الأقسام
وأعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة إذا كان اختلاف المراتب وتعددها باعتبار ذكر
مبتدأ مبتدأ متعلق بـــ"أعلى"
أركانه أي أركان التشبيه كلها أو بعضها أي بعض الأركان، **فقوله**: "باعتبار" **متعلق**
"بالاختلاف" الدال عليه سوق الكلام؛ **لأن** أعلى مراتب التشبيه إنما يكون بالنظر إلى
لا بـــ"قوة المبالغة" كلام الماتن
عدة مراتب مختلفة، وإنما قيد بذلك؛ **لأن اختلاف** المراتب قد يكون باختلاف المشبه
باعتبار ذكر أركانه إلخ قوة وضعفا
به، نحو: زيد كالأسد، وزيد كالذئب في الشجاعة، وقد يكون باختلاف الأداة نحو:
الأول أبلغ من الثاني
زيد كالأسد وكأن زيدا الأسد، وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها،
هذا هو المقصود من الخاتمة
بأنه **إن** ذكر الجميع فهو أدنى المراتب، وإن حذف الوجه والأداة **فأعلاها**، ....
متعلق بـــ"يكون" لا قوة فيها أصلا سواء ذكر المشبه أم لا

مذكور قطعا: لأن المخاطب بالخبر التشبيهي يتصور المشبه به أولا، ثم يطلب من ينتسب إليه ويشبه هو به، فهو كمثبت الأحكام القياسية لا يمكنه ذلك إلا بذكر الأصل المقيس عليه، وأما قولك: "زيد" في جواب القائل: من يشبه الأسد؟ فنادر لايلتفت إليه. [الدسوقي: ٣/٤٧٠] **وعلى التقادير**: أي الأربعة الحاصلة من ضرب اثنين – أعني ذكر المشبه وحذفه – في اثنين، أعني ذكر وجه الشبه وحذفه. (الدسوقي) **تصير ثمانية**: ولك في ضبط المراتب الثمانية أن تقول: إن الوجه والأداة إما مذكوران معا، أو محذوفان معا، أو المذكور الوجه فقط، أو الأداة فقط، وعلى التقادير الأربعة إما أن يذكر المشبه أو لا. [التجريد: ٣٤٣]

وأعلى إلخ: أي أقواها وهو مبتدأ، خبره "حذف وجهه" إلخ. (الدسوقي) **فقوله**: هذا تفريع على ما تقدم من قوله: "إذا كان اختلاف المراتب"، وهو جواب عما يقال: إن المتبادر أنه متعلق بقوله: "في قوة المبالغة"، وحينئذ فيفيد أنه إذا ذكرت أركانه كلها يكون هناك قوة مع أنه لا مبالغة فيه فضلا عن قوتها. [الدسوقي: ٣/٤٧١] **متعلق**: أراد أنه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله: أعلى المراتب، والظرف يكفيه رائحة الفعل، لا أنها مقدرة في النظم، فهو ظرف لغو. (الدسوقي) **لأن**: علة لقوله: الدال عليه سوق الكلام. (الدسوقي)

لأن اختلاف: أي اختلاف مراتب التشبيه بالقوة والضعف قد يكون باختلاف المشبه به، وقد يكون باختلاف الأداة، لكن هذا الاختلاف غير مقصود بالخاتمة؛ لاستواء العامة والخاصة فيها، والمقصود بها إنما هو اختلافها باعتبار ذكر الأركان كلا أو بعضا، فلذا قيد بقوله: باعتبار إلخ. [الدسوقي: ٣/٤٧٢] **فأعلاها**: أي فأعلى مراتب التشبيه، أي أقواها لاجتماع موجب القوتين فيها، أعني عموم وجه الشبه وادعاء كون المشبه عين المشبه به. (الدسوقي)

وإلا فمتوسط، وقد توهم بعضهم أن قوله: "باعتبار" **متعلق** بـــ"قوة المبالغة"، فاعترض
بين الأعلى والأدنى الخلخالي
عليه بأنه لاقوة للمبالغة عند ذكر جميع الأركان، **فالأعلى** على **حذف** وجهه وأداته
الخلخالي خبر فالقسم الأعلى
فقط، أي بدون حذف المشبه نحو: زيد أسد، أو مع حذف المشبه نحو: "أسد" **في مقام الإخبار** عن زيد، **ثم الأعلى** بعد هذه المرتبة حذف أحدهما أي وجهه وأداته كذلك **أي فقط أو** مع حذف المشبه نحو: "زيد كالأسد" ونحو: "كالأسد" عند الإخبار عن زيد،
حذف فيه الوجه فقط حذف فيه الوجه والمشبه
ونحو: "**زيد** أسد في الشجاعة" ونحو: "**أسد** في الشجاعة" عند الإخبار عن زيد، ولا قوة **لغيرهما** وهما الاثنان **الباقيان**، أعني ذكر الأداة والوجه جميعا إما مع ذكر المشبه أو
بالاثنين الباقيين
بدونه، نحو: "**زيد كالأسد** في الشجاعة" **ونحو**: "كالأسد في الشجاعة" خبرا عن زيد،

وإلا فمتوسط: أي وإلا يحذف الوجه والأداة معا، أي بأن حذف أحدهما، فالنفي راجع لحذف الوجه والأداة معا فقط، لا جميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والأداة. [الدسوقي: ٤٧٢/٣] **متعلق**: فيكون معنى الكلام أن أعلى مراتب التشبيه فيما تقوى به المبالغة باعتبار ذكر الأركان وحذف بعضها، وهو كما ترى. (الدسوقي)
فالأعلى: إنما قدر الشارح قوله: فالأعلى؛ للإشارة إلى أن قول المصنف: حذف إلخ، خبر عن قوله: وأعلى مراتب إلخ. (الدسوقي) **حذف** إلخ: [تركهما بالكلية، لا أنهما مقدران. (الدسوقي)] إذ بحذف الأداة يصدق المشبه به على المشبه باعتبار الظاهر، فيتقوى الاتحاد، وحذف الوجه يفيد بحسب الظاهر أن الاشتراك في كل وصف، إذ لا ترجيح لبعض الأوصاف على بعض، وذلك يقوي الاتحاد. (الملخص) **مقام الإخبار**: أي كما إذا كان بينك وبين مخاطبك مذاكرة في زيد مثلا، كأن تقول: ما حال زيد؟ فيجيب لك: أسد، أي زيد أسد. [الدسوقي: ٤٧٣/٣]
ثم الأعلى: [المتصف بالعلو فالأعلى مجرد عن التفضيل إذ لا علو فيما بعده.] فـــ"ثم" للتراخي في المرتبة، لا في الزمان ولا لمجرد العطف، وقوله: "بعد هذه المرتبة" أي حذف الوجه والأداة معا، سواء ذكر الطرفان أو المشبه به فقط. (الدسوقي) **أي فقط** أو إلخ: هذا يشتمل على أربع مراتب، أشار إلى بيانها بقوله: نحو زيد كالأسد إلخ. (الدسوقي)
زيد إلخ: حذف فيه الأداة فقط مع ذكر الطرفين ووجه الشبه. **أسد** إلخ: حذف فيه الأداة والمشبه وذكر وجه الشبه.
لغيرها: أي لغير الصور الستّ المذكورة، وفي بعض النسخ: "لغيرهما" أي غير حذف الوجه والأداة معا بصورتيه وحذف أحدهما فقط بصوره الأربع، وفي نسخة: "لغيره" أي لغيرما ذكر. [التجريد: ٣٤٤] **الباقيان**: أي تكملة الثمانية الحاصلة من تقسيم التشبيه السابق. [الدسوقي: ٤٧٥/٣] **بدونه**: من الطرفين ووجه الشبه والأداة.
زيد كالأسد: مثال لما ذكر الجميع من الطرفين ووجه الشبه والأداة. **نحو**: مثال لما حذف فيه المشبه وذكر ماعداه.

وبيان ذلك أن القوة **إما بعموم** وجه الشبه **ظاهرا**، **أو بحمل** المشبه به على المشبه بأنه هو هو، فما اشتمل على الوجهين جميعا فهو في غاية القوة، وما خلا عنهما فلا قوة له، وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط، والله اعلم.

ظاهرا — تحته صورتان — حذف الوجه والاتحاد — تحته أيضا صورتان — وفيه أربع صور

الحقيقة والمجاز

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان، **أي هذا بحث** الحقيقة والمجاز، والمقصود الأصلي بالنظر إلى علم البيان هو المجاز؛ إذ به يتأتى اختلاف الطرق **دون الحقيقة، إلا أنها** لما كانت **كالأصل** للمجاز؛ ....

من هذا البحث — يحصل — في الوضوح والخفاء

وبيان ذلك: أي بيان أن الأعلى حذف الوجه والأداة ثم حذف أحدهما، وأنه لاقوة لغيرهما. [الدسوقي: ٤٧٥/٣]
إما بعموم: ذلك يحصل بحذف وجه الشبه؛ لأنه إذا حذف الوجه تذهب النفس إلى كل وجه، وأفاد بحسب الظاهر أن جهة الإلحاق كل وصف؛ إذ لا ترجيح لبعض الأوصاف على بعض في الإلحاق عند الحذف، وذلك يقوي الاتحاد، بخلاف ما إذا ذكر الوجه، فإنه يتعين وجه الإلحاق، فيبعد الاتحاد. (الدسوقي) **ظاهرا**: أي في ظاهر الحال، وأما في نفس الأمر فالوجه هو الصفة الخاصة التي قصد اشتراكها في الطرفين، فإذا قلت: زيد كالأسد أفاد بحسب الظاهر أن جهة الإلحاق كل وصف كالشجاعة والمهابة والقوة وغيرها، وفي نفس الأمر هو صفة خاصة. (الدسوقي)
أو بحمل: وذلك يحصل بحذف الأداة؛ لأن ذكر الأداة يدل على المباينة بين الملحق والملحق به، وحذفها يشعر بحسب الظاهر على الحمل والاتحاد. (الدسوقي) **الحقيقة والمجاز**: قد تقدم أن فن البيان اعتبرت فيه ثلاثة مقاصد: باب التشبيه، وباب المجاز، وباب الكناية، وهذا باب المجاز، والمقصود فيه بالذكر إنما هو المجاز، لكنه احتاج إلى ذكر الحقيقة؛ لأن المجاز فرع ما وضع للحقيقة، فذكر الحقيقة في هذا العلم تبع للمجاز، ولذلك يقال: المجاز أم البيان. (الحواشي) **هذا هو**: والمقصد الأول التشبيه، والمقصد الثالث الكناية. [الدسوقي: ٢/٤] **أي هذا بحث**: إشارة إلى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ والمضاف إلى الخبر، وأقيم المضاف إليه مقامه. [التجريد: ٣٤٤]
دون الحقيقة: يعني بالمجاز يمكن اختلاف الطرق في الخفاء والجلاء لا بالحقيقة؛ لعدم تفاوت الطرق فيها؛ لأنها وضعت لشيء بعينه، فإن كان السامع عالما بالوضع فلا تفاوت، وإلا فلا يفهم شيئا أصلا، وفي قوله: "دون الحقيقة" إشارة إلى أن حصر "يتأتي اختلاف الطرق في المجاز" نسبي، فلا ينافي أن الكناية يتأتى بها اختلاف الطرق أيضا. [الدسوقي: ٣/٤] **إلا أنها**: جواب عما يقال: حيث كان المقصود الأصلي من هذا البحث بالنظر لعلم البيان إنما هو المجاز، فما وجه ذكر الحقيقة معه وتقديمها عليه. (الدسوقي) **كالأصل**: أشار بالكاف إلى أنه ليست بأصل حقيقة؛ لأنه ليس لكل مجاز حقيقة على التحقيق على ما سبق بيانه في "أقدمني بلدك حق لي عندك". (أبو القاسم)

إذ الاستعمال في غير ما وضع له **فرع** الاستعمال فيما وضع له، جرت العادة بالبحث
عن الحقيقة أولا، وقد يقيدان **باللغويـــين** ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما
ظرف للبحث الحقيقة والمجاز
في الإسناد، **والأكثر** ترك هذا التقييد لئلا يتوهم **أنه** مقابل للشرعي والعرفي.

[تعريف الحقيقة]

الحقيقة في **الأصل** "فعيل" بمعنى فاعل، من "حق الشيء" إذا ثبت، أو بمعنى مفعول من
من باب ضرب
"حققته" إذا أثبته، ثم نقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي، والتاء فيها
مخففا باعتبار الأول على الثاني
للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وهي في الاصطلاح: **الكلمة** المستعملة فيما أي في معنى
لا للتأنيث كالذبيحة اصطلاح علم البيان
وضعت تلك الكلمة له **في اصطلاح التخاطب**، أي وضعت له في اصطلاح به يقع
بسببه
التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة، فالظرف - أعني "في اصطلاح" - متعلق
بقوله: "وضعت"، وتعلقه بـــ"المستعملة" على ما توهمه البعض.................

فرع: ظاهره يدل على أنه يشترط في المجاز استعماله في الموضوع أولا، وليس كذلك، فينبغي أن يحمل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو على الأعم الأغلب. (الحاشية) **باللغويـــين:** يقال: الحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي. **والأكثر:** فلفظ "قد" في المتن للتقليل. [الدسوقي: ٣/٤] **أنه:** أي المقيد بقيد اللغوي مقابل للشرعي والعرفي، أي فيخرجان بالتقييد مع أن القصد إدخالهما. (الدسوقي) **الأصل:** يعني أن "حقيقة" في اللغة وصف بزنة فعيل، إما بمعنى اسم الفاعل أو بمعنى اسم المفعول، فعلى الأول يكون مأخوذا من "حق الشيء" بمعنى ثبت من اللازم، وعلى الثاني يكون مأخوذا من "حققت الشيء" بمعنى أثبتّه من المتعدي، فمعنى الحقيقة على الأول الثابت، وعلى الثاني المثبت. [الدسوقي: ٤/٤]
للنقل: معنى كون التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية أن اللفظ إذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كانت اسميته فرعا لوصفيته. [التجريد: ٣٤٥] **الكلمة:** لا يشتمل التعريف للحقيقة المركبة كـــ"قام زيد"، إلا أن تؤوّل الكلمة بأن يراد بها ما يشمل الكلمة ولو حكما، ولو قسم الحقيقة إلى مفردة ومركبة، وعرف المفردة بما ذكره كما فعل في المجاز لكان أحسن. (التجريد) **في اصطلاح:** واستعمال الاصطلاح يوجب إخلال التعريف؛ إذ لا يطلق الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص، فالأولى: "في وضع به التخاطب" وإنما قال: "أولى"؛ لجواز أن يراد بالاصطلاح: العرف. (التجريد) **التخاطب:** المراد بالتخاطب التكلم بالكلام المشتمل على تلك الكلمة. [الدسوقي: ٥/٤]

مما **لا معنى له**، فاحترز بـــ"المستعملة" عن الكلمة قبل الاستعمال، **فإنها** لا تسمى حقيقة
بعد الوضع صحيح
ولا مجازا، وبقوله: "فيما وضعت له" **عن الغلط** نحو: "خذ هذا الفرس" مشيرا إلى الكتاب،
وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالأسد في
المستعمل في الرجل
الرجل الشجاع؛ **لأن الاستعارة** وإن كانت موضوعة بالتأويل إلا أن المفهوم من إطلاق
دال على خبر "أن"
الوضع إنما هو الوضع **بالتحقيق**، واحترز بقوله: "في اصطلاح به التخاطب" عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي به وقع التخاطب، كالصلاة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء، فإنها تكون مجازا؛ **لاستعمالها**
المتكلم الصلاة بمعنى الدعاء

لا معنى له: لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، أما من جهة اللفظ؛ فلأنه لا يجوز تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد، وأما من جهة المعنى؛ فلأن استعمال الشيء في الشيء عبارة عن أن يطلق الشيء الأول ويراد ذلك الثاني، وظاهر أنه تطلق الكلمة المستعملة ويراد به اصطلاح به التخاطب بحيث يكون ذلك الاصطلاح مدلولا لكونه مستعملا فيه، على أنه يلزم عليه التخالف؛ لأن قوله: "أولا فيما وضعت" لا يفيد أن المدلول هو المعنى الموضوع له، وقوله: "في اصطلاح" يفيد أن المدلول هو اصطلاح. [الدسوقي: ٦/٤]

عن الغلط: فإن اللفظ فيه مستعمل في غير ما وضع له، ألا ترى أن لفظ "فرس" في المثال المذكور لم يوضع لـــ"كتاب"، فليس اللفظ المستعمل في غير ما وضع له غلطا بحقيقة كما أنه ليس بمجاز لعدم العلاقة. [الدسوقي: ٧/٤]

وعن المجاز: حاصله أنه احترز بقوله: "فيما وضعت له" عن شيئين: الأول: ما استعمل في غير ما وضع له غلطا، فليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز، والثاني: المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له في سائر الاصطلاحات، أعني اصطلاح اللغويين والشرعيين وأهل العرف، وذلك كالأسد في الرجل الشجاع، فإنه وضع للرجل الشجاع باعتبار اصطلاح يقع به التخاطب ولا باعتبار غيره، وأما المجاز على بعض الاصطلاحات دون بعض فهو خارج من التعريف بالقيد الآتي. (الدسوقي)

لأن الاستعارة: جواب عما يقال: إن هذا المجاز الخارج من التعريف بقيد الوضع منه ما هو استعارة، وسيأتي أنها موضوعة بالتأويل، وإذا كانت موضوعة بالتأويل فكيف تخرج بقيد الوضع؟ والتأويل - كما يأتي - ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين: متعارفا، وغير متعارف. (الدسوقي) **بالتحقق**: الذي لا تأويل فيه فخرج به الاستعارة.

لاستعمالها: الحاصل أن الصور يكون أربعا: استعمال اللغوي الصلاة في الدعاء، واستعمال الشرعي لها في الأركان، وهاتان حقيقتان داخلتان في التعريف بقوله: "في اصطلاح به التخاطب"، واستعمال اللغوي لها في الأركان، واستعمال الشرعي لها في الدعاء، وهما مجازان خرجا بقوله: "في اصطلاح به التخاطب". [الدسوقي: ٨/٤]

في غير ما وضعت له في الشرع، يعني الأركان المخصوصة وإن كانت مستعملة فيما وضعت له في اللغة، **والوضع أي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة** على معنى بنفسه أي
ولو لفظا كمدلول الكلمة
ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم إليه، ومعنى "الدلالة بنفسه" أن يكون العلم بالتعيين كافيا
بنفس اللفظ إلى اللفظ تعيين اللفظ لذلك المعنى
في فهم المعنى عند **إطلاق اللفظ، وهذا شامل للحروف** أيضا؛ لأنا نفهم معاني الحروف
من ذلك اللفظ كالابتداء والانتهاء
عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها، إلا أن معانيها ليست تامة في أنفسها **بل تحتاج** إلى
المستعملة فيها ليست مستقلة المعنى المستعملة
الغير، **بخلاف** الاسم والفعل، نعم لا يكون هذا شاملا **لوضع الحروف عند من**........
تعريف الوضع هو ابن الحاجب

والوضع: عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والمجاز على معرفته، وكان الأولى تقديمها. [التجريد: ٣٤٥]
أي وضع اللفظ: يعني لا مطلقا، وإلا كان تعريفه تعريفا بالأخص؛ لأن الوضع المطلق تعيين الشيء للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان أو غيره، كالخط والعقد والإشارة والنصب. (التجريد) **تعيين اللفظ**: أي ولو بالقوة؛ لتدخل الضمائر المستترة، والمراد بتعيين اللفظ أن يخصص من بين سائر الألفاظ بأنه لهذا المعنى الخاص. [الدسوقي: ٩/٤]
للدلالة: لا يقال: الأولى: "للدلالة على شيء"؛ لأن المعنى إنما يصير معنى بهذا التعيين والوضع، فطرفا الوضع: اللفظ والشيء لا اللفظ والمعنى؛ لأنا نقول: نعم، لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع: اللفظ والمعنى. [التجريد: ٣٤٦]
ليدل بنفسه: أشار إلى أن قوله: "ليدل بنفسه" متعلق بقوله: "للدلالة" كما يدل عليه قول المصنف في المجاز: "لأن دلالته بقرينة" وليس متعلقا بالتعيين، وإلا لقدمه على قوله: "للدلالة" دفعا للالتباس. (الدسوقي)
لا بقرينة: محصلة للدلالة على المعنى المجازي، وهذا صادق بأن لا يكون هناك قرينة أصلا أو يكون هناك قرينة غير محصلة للدلالة على المعنى، بل معينة للمعنى المراد عند مزاحمة المعاني المدلولة كما في المشترك. (الدسوقي)
إطلاق اللفظ: أي عند ذكره مطلقا عن القرائن. **وهذا**: التعريف المذكور لوضع اللفظ. (الدسوقي)
شامل للحروف: كما يشمل وضع الاسم والفعل. (الدسوقي) **بل تحتاج**: والحاصل أن الحروف على مذهب الشارح موضوع لمفهوم كلي، ولا يستعمل إلا في جزئي من جزئيات هذا المفهوم الكلي، فهو يدل بنفسه على ما وضع له من المفهوم، وذكر المتعلق لفهم الجزئي الذي يستعمل فيه. [الدسوقي: ١٠/٤]
بخلاف: يعني أن كل واحد من الاسم والفعل الذي يستعمل فيه تام في نفسه، لا يحتاج إلى انضمام الغير. (الدسوقي)
لوضع الحروف: فيكون وضع الحروف واردا على هذا القول. **عند من**: حاصل ذلك أن ابن الحاجب جعل لفظ "في" في قولهم: "الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها للسببية"، أي بسبب غيرها وهو المتعلق، فعنده دلالة الحرف على معناه مشروط فيها ذكر متعلقه، وحينئذ فلا يكون العلم بتعيين الحرف لمعناه كافيا في فهم معناه منه، بل لا بد من ذكر المتعلق، فعلى هذا القول لا يكون تعريف الوضع الذي ذكره المصنف شاملا لوضع الحرف. [الدسوقي: ١١/٤]

يجعل معنى قولهم: "الحرف ما دل على معنى في غيره" **أنه مشروط** في دلالته **على معناه الإفرادي** ذكر متعلقه، **فخرج المجاز** عن أن يكون موضوعا بالنسبة إلى معناه المجازي؛ لأن دلالته على ذلك المعنى إنما تكون بقرينة لا بنفسه **دون المشترك** فإنه لم يخرج؛ لأنه **قد عيّن** للدلالة على كل من المعنيين بنفسه، وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك، فالقرء مثلا عيّن مرة للدلالة على الطهر بنفسه، ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه، **فيكون** موضوعا، ....

حال من المجاز — المجازي — على أنه مراد — مبتدأ — متلبسا بالتعيين — خبر — التعيين

أنه مشروط: الحاصل أن الحرف فيه مذهبان: أحدهما: أنه يدل بنفسه، والثاني: أنه لا يدل إلا بضم ضميمة، فعلى الأول يكون تعريف المصنف للوضع شاملا لوضع الحرف لا على الثاني، ومنشأ هذا الخلاف قول النحاة: "الحرف ما دل على معنى في غيره"، فقال الرضي: إن "في" للظرفية، وإن "المعنى" ما دل بنفسه على معنى قائم بغيره، فالحرف دال على المعنى بنفسه إجمالا، ولكن ذلك المعنى لا يتعين ولا يتم إلا بذكر المتعلق لقيامه به.

وقال ابن الحاجب: إن "في" للسببية، وإن "المعنى" ما دل على معنى بسبب غيره، فهو لا يدل على المعنى بذاته، بل حتى يذكر المتعلق، فلفظة "من" مثلا يفهم منها الابتداء ولكن لا يعلم تعيينه إلا بذكر السير والبصرة مثلا على الأول، وعلى الثاني الدال على الابتداء "من" بشرط ذكر السير والبصرة مثلا. [الدسوقي: ١١/٤] ولا يخفى أن هذا المعنى خلاف ما يتبادر من قولهم، والمتبادر منه أن الحرف ما دل بنفسه على معنى لا يعقل إلا متعلقا بغيره، بخلاف المجاز فإنه لا يدل بنفسه على معناه، بل دلالته عليه إنما هو بالقرينة، هذا هو المعروف، فيشمل تعريف الوضع للحروف دون المجاز. (ملخصا)

على معناه الإفرادي: [كدلالة "من" على الابتداء] قيد المعنى بـ"الإفرادي"؛ لأن اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم، فإن دلالة "زيد" في قولك: "جاءني زيد" على الفاعلية بواسطة "جاءني"، والمعنى التركيبي هو الذي يدل عليه اللفظ بسبب التركيب. [التجريد: ٣٤٣] **فخرج المجاز:** هذا مفرع على التقييد بقوله: "بنفسه"، يعني باعتبار هذا القيد خرج اللفظ المجازي عن كونه موضوعا بالنسبة لمعناه المجازي، أي وإن كان موضوعا بالنسبة لمعناه الحقيقي. (الدسوقي) **دون المشترك:** أي إن المشترك لم يخرج من تعريف الوضع.

قد عيّن: أي لفهم المعنيين منه بدون القرينة، وحينئذ فالقرينة في المشترك إنما هي لتعيين المراد وفهمه بخصوصه، بخلاف المجاز فإن القرينة فيه محتاج إليها في نفس الدلالة على المعنى المجازي. [الدسوقي: ١٢/٤]

فيكون: أي فيكون المشترك موضوعا لكل منهما بوضعين على وجه الاستقلال، فإذا استعمل في أحدهما واحتيج إلى القرينة المعينة للمراد لم يضر ذلك في كونه حقيقة؛ لأن الحاجة إلى القرينة فيه لتعيين المراد، لا لأجل وجود أصل الدلالة على المراد. (الدسوقي)

وفي كثير من النسخ بدل قوله: "دون المشترك" "دون الكناية" وهو سهو؛ لأنه إن أريد
من الناسخ أو المصنف
أن الكناية بالنسبة إلى معناها الأصلي موضوعة **فكذا المجاز**؛ ضرورة أن الأسد في
اللفظ الكنائي طويل النجاد
قولنا: "رأيت أسدا يرمي" موضوع للحيوان المفترس وإن لم يستعمل فيه، وإن أريد
في الأصل
أنها موضوعة بالنسبة إلى معنى الكناية - أعني لازم المعنى الأصلي - ففساده ظاهر؛
طويل القامة مثلا
لأنه لا يدل عليه بنفسه، بل بواسطة القرينة، **لا يقال**: معنى قوله: "بنفسه" أي من
كالمجاز في الجواب
غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، أو من غير قرينة لفظية، فعلى هذا يخرج من
جواب أول جواب ثاني ما ذكر من الجوابين
الوضع المجاز **دون الكناية**؛ لأنا نقول: **أخذ الموضوع** في تعريف الوضع فاسد **للزوم**
رد للجواب الأول
الدور، وكذا حصر القرينة في اللفظي؛ ....
رد للجواب الثاني

فكذا المجاز: فلا وجه لخروج المجاز عن كونه موضوعا دون الكناية. [الدسوقي: ١٣/٤] **لأنه:** أي لأنه لو كانت الكناية موضوعة للازم المذكور لكانت الكناية خارجة عن فن البيان؛ لأن دلالتها حينئذ لا يكون عقلية بل وضعية. (الدسوقي)

لا يقال: أي في دفع السهو، وحاصله جوابان: تقرير الأول أن يقال: نختار الاحتمال الثاني ولا نسلم ما ذكره من الفساد، ومعنى قوله: "بنفسه" في تعريف الوضع أي من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، وليس معناه من غير قرينة مطلقا كما تقدم، فيخرج المجاز دون الكناية؛ لأن المجاز فيه تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بواسطة القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له. وأما الكناية ففيها تعيين اللفظ؛ ليدل بنفسه لا بواسطة القرينة المانعة؛ لأن القرينة فيها ليست مانعة عن إرادة الموضوع له، فيجوز فيها أن يراد من اللفظ معناه الأصلي ولازم ذلك المعنى، وتقرير الثاني أن يقال: نختار الثاني ولانسلم ما ذكر من الفساد، ومعنى قوله في تعريف الوضع: "بنفسه" أي من غير قرينة لفظية، فيخرج المجاز دون الكناية؛ لأن المجاز قرينته لفظية والكناية قرينتها معنوية. (الدسوقي)

دون الكناية: لأن قرينة الكناية ليست مانعة عن إرادة الموضوع له وأن قرينتها معنوية، بخلاف المجاز فإن قرينته مانعة ولفظية، فظهر خروج المجاز من الوضع دون الكناية. (الحواشي) **أخذ الموضوع:** أي اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن إرادة الموضوع. [الدسوقي: ١٤/٤] **للزوم الدور:** لتوقف معرفة الوضع على الموضوع له، والموضوع له على الوضع، فحيث أخذ الموضوع له في تعريف الوضع لزم الدور. (الحواشي)

وكذا: حاصله أن الجواب الثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية، وانحصار قرينة الكناية في غير اللفظية، وكل منهما ممنوع، فقد تكون قرينة المجاز معنوية، فيكون داخلا في التعريف، فلا يصح إخراجه حينئذ منه، وقد تكون قرينة الكناية لفظية، فتكون خارجة من التعريف، فلا يصح إدخالها حينئذ فيه. (الدسوقي)

لأن المجاز قد يكون له قرينة معنوية، **لا يقال:** معنى الكلام أنه خرج عن تعريف
كلام المصنف على نسخة
الحقيقة المجاز دون الكناية، فإنها أيضا **حقيقة** على ما صرح به صاحب المفتاح؛ لأنا نقول:
هذا فاسد على رأي المصنف؛ لأن الكناية لم تستعمل عنده فيما وضعت له، بل إنما
صحيح على رأي السكاكي
استعملت في لازم الموضوع له مع جواز إرادة الملزوم، وسيجيء لهذا زيادة تحقيق،
في باب الكناية — الموضوع له
والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد يعني ذهب بعضهم إلى أن دلالة الألفاظ على
وإن كان تأويله ممكنا
معانيها لا تحتاج إلى الوضع، بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي دلالة كل لفظ
ذاتية — التعيين
على معناه لذاته، فذهب المصنف وجميع المحققين إلى أن هذا القول فاسد ما دام محمولا
بدون الوضع
على **ما يفهم** منه ظاهرا؛ لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته **على**
لا وضعه
اللافظ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم، **وأن يفهم** كل واحد معنى كل لفظ؛
جواب "لو" — لازم ثان

لا يقال: حاصل هذا التوجيه أن معناه: فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية، فإنها لم تخرج من تعريفها؛ لأنها من أفراد الحقيقة لاستعمالها في الموضوع له عند السكاكي. [الدسوقي: ١٤/٤](ملخصا)

حقيقة: لاستعمالها في الموضوع له؛ لأنه يقول: الكناية لفظ استعمل في معناه مرادا منه لازم ذلك المعنى، وأما عند المصنف فالكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز عند السكاكي. (الدسوقي) **والقول:** لما عرف المصنف الوضع بـــ"تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه" واقتضى ذلك إثبات الوضع ونافي ذلك ما ذهب إليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته؛ لأنه يلغو الوضع بل تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تحصيل الحاصل، عقبه بقوله: "والقول بدلالة اللفظ إلخ"، اعلم أن دلالة اللفظ على معنى دون معنى لابد لها من مخصص لتساوي نسبته إلى جميع المعاني، فذهب المحققون إلى أن المخصص هو إرادة الواضع، وأول الواضع هو الله، فإنه خلق الإنسان، علمه البيان، وعلم آدم الأسماء كلها. [الدسوقي: ١٦/٤] **ما يفهم:** وهو عدم الاحتياج إلى الوضع؛ لأن اللفظ دال على معناه لذاته. (الدسوقي)

على اللافظ: أي على وجوده وحياته، فإن هذه الدلالة لذات اللفظ؛ لأنها عقلية لا تنفك أصلا. (الدسوقي)

لوجب: أي أن لا يختلف اللغات في معنى اللفظ الواحد؛ لأن ما بالذات لا يختلف، لكن اللازم باطل، فبطل الملزوم، وبيان بطلان اللازم أن لفظ "سوء" معناه بالتركية: ماء، وبفارسية "جانب"، وبالعربية "قبيح"، فلو كان بين هذا اللفظ وبين معنى من هذه المعاني مناسبة ذاتية تغني عن وضعه لما اختلفت اللغات في معناه، بل كانت تتفق على المعنى الموجود فيه المناسبة. (الدسوقي) **وأن يفهم:** عطف على قوله: "أن لا تختلف"، أي لوجب أن يفهم كل واحد معنى كل لفظ، ولا يتعسر عليه فهمه، ولا يحتاج إلى سؤال الترك والحبش مثلا، لكن اللازم باطل، فبطل الملزوم. [الدسوقي: ١٧/٤]

لعدم انفكاك المدلول عن الدليل، **ولامتنع** أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي؛ لأن ما بالذات لا يزول بالغير، **ولامتنع نقله** من معنى إلى معنى آخر **بحيث** لا يفهم منه عند الإطلاق إلا المعنى الثاني، وقد تأوله أي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي أي صرفه عن ظاهره، وقال: إنه تنبيه على ما عليه أئمة علمي **الاشتقاق والتصريف** من أن **للحروف** في أنفسها خواص بها تختلف **كالجهر** والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما **وغير ذلك**، وتلك الخواص تقتضي أن يكون العالم بها إذا أخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى **لا يهمل**.......

لعدم انفكاك: بيان للملازمة التي في الشرطية. **ولامتنع**: يعني أن لفظ المجاز مع القرينة يمتنع فهم المعنى الحقيقي منه، فإن "أسدا" مع "يرمي" لا يفهم منه المعنى الحقيقي أصلا، فلو كان اللفظ دالا بذاته فلا يكون أسد دالا إلا على المعنى الحقيقي. [الدسوقي: ١٧/٤] **ولامتنع نقله**: لأنه يدل على معناه بذاته وطبعيته، وما بالذات لا يزول، فإن "جعفرا" مثلا معناه الذاتي: النهر الصغير، فإن نقل إلى معنى آخر - أعني العلمية - لا يمتنع أن يفهم منه المعنى الذاتي عند الإطلاق؛ لأن دلالته على المعنى الأول بالذات وعلى الثاني بالغير. (الحاشية)

بحيث: كما في الأعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية، فلو كانت دلالة اللفظ على المعنى لذاته لامتنع نقل لفظ "زيد" من المصدرية إلى العلمية، ونقل لفظ صلاة من الدعاء إلى الأفعال والأقوال المخصوصة، ونقل لفظ دابّة من كل ما دبّ على الأرض لذوات القوائم الأربع. (الدسوقي) **الاشتقاق والتصريف**: هذا يدل على أن كلا منهما علم مستقل وهو الحق؛ لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم، فعلم التصريف يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث صورها وهيئاتها، وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية، وفيه بحث، وله جواب. [التجريد وغيره: ٣٤٧]

للحروف: بيان لما عليه أئمة الاشتقاق. **كالجهر**: وهو خروج الحرف بصوت قوي، و"الهمس" خروج الحرف بصوت غير قوي، و"الشدة" أن ينحصر صوت الحرف عند إسكانه في مخرجه انحصارا تامّا فلا يجري، و"الرخاوة" أن يجري الصوت جريانا تامّا، و"التوسط" أن لا يتم الانحصار والجري. [التجريد: ٣٤٨]

وغير ذلك: كالاستعلاء والاستفال والتصحيح والإعلال. [الدسوقي: ١٨/٤] **لا يهمل**: أي لا يهمل التناسب بين الحروف والمعنى، فيضع مثلا اللفظ المبدوء بحرف فيه رخاوة لمعنى فيه رخاوة وسهولة، كالفصم - بالفاء الذي فيه رخاوة - فإنه قد وضع لكسر الشيء بلا بينونة وانفصال؛ لأنه أسهل مما فيه بينونة، ويضع اللفظ المبدوء بحرف فيه شدة لمعنى فيه شدة كالقصم - بالقاف الذي هو حرف شديد - فإنه قد وضع لكسر الشيء مع بينونة؛ =

التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من
بين الحرف والمعنى الإضافة بيانية
غير أن يبين، والقضم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء **حتى يبين**، **وأن**
ينفصل
لهيئات تركيب الحروف أيضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك لما فيه حركة،
تحريك العين
كالنــــزوان والحيدى، وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم **للأفعال** الطبيعية اللازمة.
عطف على قوله: كالفعلان وضع الأفعال

[تعريف المجاز وتقسيمه]

والمجاز في الأصل **"مفعل" من جاز المكان** يجوزه، إذا تعداه، **نقل** إلى **الكلمة الجائزة** أي
لفظ المجاز لفظ المجاز
المتعدية مكانها الأصلي، أو الكلمة المجوز بها على معنى أنهم جازوا بها وعدوها مكانها
فيكون بمعنى اسم المفعول الباء للتعدية
الأصلي، كذا ذكر الشيخ في "أسرار البلاغة"، ....
عبد القاهر

= لأن الكسر مع البينونة أشد من الكسر بلا بينونة، وعلى هذا القياس. [الدسوقي: ١٩/٤] لا يخفى عليك أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتأتى في بعض الكلمات كما ذكره، وأما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر، فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات؟ [التجريد: ٣٤٨]

حتى يبين: وهو أشد وأقوى من الكسر الذي لا بينونة فيه. (الدسوقي) **وأن لهيئات**: [بيان لما عليه أئمة التصريف] عطف على قوله: "أن للحروف في أنفسها خواص"، فقوله: "أيضا" أي كما أن للحروف في أنفسها خواص. (الدسوقي) **كالنــــزوان**: أي فإنه مشتمل على هيئة حركات متوالية، فيناسب ما فيه حركة، ولذلك وضع لضراب الذكر ونزوه على الأنثى، وهو من جنس الحركة، جعلت حركة اللفظ دليلا على المسمى. (الدسوقي)

والحيدى: وضع للحمار الذي له نشاط في حركاته وخفته، حتى أنه إذا رأى ظله ظنه حمارا حاد منه لنشاطه وفر منه ليسبقه، والحيدى صفة مشتقة من حاد أي مال. (التجريد، وغيره) **للأفعال**: وذلك لأن الضم لقوّته تناسب أن يوضع لأفعال الطبائع اللازمة، وقيل: الضم يحتاج إلى انضمام الشفتين، فناسب أن يكون مدلوله مضموما مع الشخص أي لازما له. (التجريد) **مفعل**: أي مصدر ميمي، فأصله مَجْوَزٌ، قلبت واوه ألفا بعد نقل حركتها إلى الجيم؛ لأن المشتقات تتبع الماضي المجرد في الصحة والإعلال. (التجريد وغيره) **من جاز المكان**: أي مأخوذ من هذا الاستعمال للعرب، فلا يلزم ترجيح مذهب الكوفيين من أصالة الفعل في الاشتقاق. (الحواشي)

نقل: حاصله أن لفظ "المجاز" في الأصل مصدر، معناه: الجواز والتعدية، ثم نقل في الاصطلاح من المصدرية إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار أنها جائزة ومتعدية مكانها الأصلي، فيكون اسم فاعل أو باعتبار أنها يجوز بها ومتعدى بها مكانها الأصلي، فيكون اسم مفعول. [الدسوقي: ٢٠/٤] **الكلمة الجائزة**: فيكون المصدر بمعنى اسم الفاعل.

وذكر المصنف في "الإيضاح" أن الظاهر أنه مأخوذ من قولهم: "جعلت كذا مجازا إلى حاجتي" أي طريقا على أن معنى جاز المكان: سلكه، **فإن المجاز** لفظ المجاز طريق إلى تصور معناه، **فالمجاز** مفرد ومركب وهما **مختلفان** لا بمعنى تعدّاه فعرّفوا كلا **على حدة**، أما المفرد فهو الكلمة المستعملة اسما كانت أو فعلا أو حرفا احترز بها عن الكلمة **قبل الاستعمال**، فإنها ليست بمجاز ولا حقيقة، **في غير** ما وضعت له احترز به عن الحقيقة التي وضعت ولم تستعمل **مرتجلا** كان أو **منقولا أو غيرهما**، وقوله: في اصطلاح التخاطب **متعلق**

وذكر المصنف: حاصله أن لفظ المجاز في الأصل مصدر ميمي بمعنى مكان الجواز والسلوك أي نفس الطريق، ثم نقل ذلك اللفظ في الاصطلاح إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار كونها طريقا إلى تصور المعنى المراد هنا. [الدسوقي: ٢٠/٤] **فإن المجاز**: علة لمحذوف، أي ثم نقل للكلمة التي استعملت في غير ما وضعت له؛ لأن المجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريق إلخ، فهذا إشارة لبيان المناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه، والحاصل أنه على قول المصنف لم يعتبر في الكلمة المنقول إليها كونها جائزة أو مجوزا بها، بل كونها محلا للجواز، بخلاف القول الأول، وهذا وجه ظهور قول المصنف. (الدسوقي) **مختلفان**: أي حقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر، فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد، فلذا عرف كلا على حدة. [التجريد: ٣٤٨]

على حدة: لأن الحقائق المتباينة لا يمكن جمعها في تعريف واحد على سبيل التفصيل بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصه، وأما على سبيل الإجمال فيمكن، كأن يقال في تعريف الإنسان والفرس: الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة. [الدسوقي: ٢٢/٤] **قبل الاستعمال**: أي وبعد الوضع كما احترز بها عن الكلمة المهملة التي لم توضع أصلا حتى أنها تستعمل. (الدسوقي) **في غير**: يرد على تعريف المجاز اللفظ المشترك إذا استعمل في أحد معانيه، كالعين مثلا إذا استعملت في الباصرة كان معناها مغائرا لمعناها إذا استعملت في عين الشمس، فيصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له، اللهم إلا أن يحمل ما في التعريف على العموم، والمعنى حينئذ: المستعملة في مغائر كل ما وضعت له أي في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت الكلمة له، فضمير "وضعت" ليس راجعا إلى "ما"، فكان الواجب إبراز الضمير؛ لجريان الصلة على غير من هي له. (الدسوقي)

مرتجلا: المرتجل ما نقل إلى المعنى الثاني بلا مناسبة للمعنى الأول، كجعفر علما بعد وضعه للنهر. (التجريد)

أو منقولا: وهو ما نقل لمناسبة، والمشترك ما وضع لمعان متعددة بلا ملاحظة لوضع في وضع آخر. (التجريد)

أو غيرهما: أي غير المرتجل والمنقول كالمشترك والمشتقات، فإنها حقائق. (الدسوقي) **متعلق**: [وليكن تعلقه بالغير لاشتماله على معنى المغائرة وبالمستعملة أيضا] ليس المراد من تعلقه بـــ"وضعت" أن يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح، وإلا لزم أن لا يكون لفظ الأسد الذي وضع في اللغة للحيوان المفترس، وأقر ذلك بوضع في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوي أو غيره من أهل الاصطلاحات حقيقة، بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح، سواء حدث الوضع في ذلك أو لا. [الدسوقي: ٢٣/٤]

بقوله: "وضعت"، وقيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر،
في تعريف المجاز — في معنى — غير اصطلاح المستعمل
كلفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في **الدعاء مجازا**، فإنه وإن كان
بكسر الطاء أي المتكلم
مستعملا **فيما** وضع له في الجملة، **فليس بمستعمل** فيما وضع له في الاصطلاح الذي به
لفظ الصلاة — في معنى
وقع التخاطب - أعني الشرع - **وليخرج** من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح
من تعريف المجاز — فاعل "يخرج"
آخر، كلفظ الصلاة المستعملة بحسب الشرع في الأركان المخصوصة، فإنه يصدق عليه أنه
علة الخروج
كلمة مستعملة في غير ما وضعت له، لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة، **لا بحسب**
اصطلاح به التخاطب وهو الشرع **على وجه يصح متعلق** بـ"المستعملة" **مع قرينة** ....
ذلك الاستعمال

الدعاء مجازا: متعلق بـ"استعمل"، والحاصل أن لفظ الصلاة إذا استعمل بعرف الشرع في الدعاء يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في معنى مغائر لما وضعت له في اصطلاح به التخاطب، فيكون مجازا. [الدسوقي: ٢٣/٤]

فيما: أي في بعض الاصطلاحات وهي اللغة. **فليس بمستعمل**: يعني فيكون مجازا شرعيا بمقتضى اصطلاح الشرع وإن كان حقيقة لغوية بمقتضى اصطلاح أهل اللغة. [الدسوقي: ٢٤/٤]

وليخرج: عطف على قوله: "ليدخل" أي وليخرج من تعريف المجاز ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر الذي هومن أفراد الحقيقة، فصلة "يخرج" محذوف، وقوله: "من الحقيقة" بيان لما بعدها وهو قوله: ما يكون إلخ، والحاصل أن المصنف زاد في تعريف المجاز المفرد قوله: "في اصطلاح به التخاطب" لأجل أن يدخل في التعريف بعض أفراد المجاز، ولأجل أن يخرج من التعريف بعض أفراد الحقيقة، وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، لكن ليس غيرا في اصطلاح به التخاطب، وإنما هو غير باصطلاح آخر. (الدسوقي) **لا بحسب**: يعني فلا تكون الصلاة المستعملة في الأركان بحسب الشرع من المجاز؛ إذ لا يصدق عليه تعريفه. (الدسوقي)

على وجه يصح: يؤخذ منه أنه لابد للمجاز من ملاحظة العلاقة؛ لأن صحة استعمال اللفظ في غير ما وضع له تتوقف على ملاحظتها، ولذا صح تفريع قوله بعد: "فلابد إلخ" عليه. (الدسوقي) **متعلق**: يعني أن الجار والمجرور متعلق بقوله: "المستعملة" بأن يكون فيه علاقة معتبرة نوعها عند الواضع بين المعنى الحقيقي والمجازي كالسببية والشرطية؛ لأنه لو لم يكن بينهما تلك العلاقة فكان اللفظ بالنسبة إلى المعنى المجازي مشتركا، أو مرتجلا، لا مجازا لكون الثاني وضعا جديدا. (الحواشي)

مع قرينة: أي حال كون تلك الكلمة المستعملة في الغير مصاحبة لقرينة دالة على عدم إرادة المتكلم للمعنى الموضوع له، فقرينة المجاز مانعة من إرادة الأصل، واشتراط القرينة المذكورة في المجاز وإخراج الكناية بها فيما يأتي إنما هو عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز كالبيانيين، أما من جوزه كالأصوليين فلا يشترط في القرينة أن تكون ما نعة عن إرادة المعنى الحقيقي. [الدسوقي: ٢٥/٤]

عدم إرادته أي إرادة الموضوع له، فلابد للمجاز **من العلاقة** ليتحقق الاستعمال على وجه يصح، وإنما قيد بكونه "على وجه يصح" تفسير لقوله: قيد واشترط العلاقة **ليخرج الغلط** من تعريف المجاز، كقولنا: "خذ هذا الفرس" مشيرا إلى الكتاب؛ لأن هذا الاستعمال ليس على وجه يصح، لعدم ملاحظة العلاقة بينهما وإنما قيد بقوله: "مع قرينة عدم إرادته" الموضوع له **ليخرج** الكناية؛ لأنها مستعملة في غير ما وضعت له **مع جواز** إرادة ما وضعت له.

[تقسيم الحقيقة والمجاز]

وكل منهما أي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما **يتعين** ناقله المفرد كالنحوي والصرفي وغير ذلك، أو عرفي عام وهو ما **لا يتعين** ناقله، **وهذه النسبة** كالمتكلم في الحقيقة بالقياس إلى الواضع، فإن كان واضعها واضع الحقيقة واضع اللغة فلغوية، حقيقة لغوية.............

من العلاقة: المراد بها ههنا: الأمر الذي به الارتباط بين المعنى الحقيقي والمجازي، والانتقال من الأول إلى الثاني كالسببية والمسببية، وقوله: "فلابد من العلاقة"، أي من ملاحظتها، فلا يكفي في المجاز وجودها من غير أن يعتبرها المستعمل ويلاحظها، فالمصحح لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له ملاحظتها لا مجرد وجودها، والمعتبر من العلاقة نوعها لا جزئياتها. [الدسوقي: ٢٥/٤]

ليخرج الغلط: ينبغي أن يراد به الخطأ قصدا؛ لأن الخطأ باعتبار فساد الاعتقاد ينبغي أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز؛ لأنه إنما استعمل في الموضوع له أو في غير الموضوع له وجه صحيح في اعتقاده، فمن أشار إلى كتاب بـــ"هذا الفرس" لاعتقاده أنه فرس، إنما استعمل الفرس في معناه لا في غيره وإن أخطأ في اعتقاده، ومن أشار إلى كتاب بـــ"هذا أسد" لاعتقاده أنه رجل شجاع، فإنما استعمله في معناه المجازي مع وجود العلاقة، فيكون مجازا وإن أخطأ في اعتقاده، وأما الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حكم لهذا ولا اعتداد به كما في بدل الغلط. [التجريد: ٣٤٩]

ليخرج: بناء على أنها واسطة لا حقيقة لاستعمالها في غير ما وضعت له، ولا مجاز لعدم منع قرينتها عن إرادة المعنى الحقيقي. (التجريد) **مع جواز**: كما في "فلان طويل النجاد" أريد به طول القامة مع جواز إرادة طول نجاده.

يتعين: أي ناقله عن اللغة لا يتعين بطائفة مخصوصة كالصرفي والنحوي، وينبغي أن يقيد بغير الشرع بقرينة المقام.

لا يتعين: أي لا يعلم أن ناقله صرفي فقط أو نحوي، إلا أن يكون ناقله جميع الناس، فإنه ممتنع. (التجريد)

وهذه النسبة: أي في لغوي وشرعي وعرفي، وقوله: "في الحقيقة" أي الكائنة في الحقيقة بأن يقال: لغوية أو حقيقة شرعية خاصة أو عامة. [الدسوقي: ٢٧/٤]

وإن كان الشارع فشرعية، وعلى هذا القياس، وفي المجاز باعتبار **الاصطلاح** الذي وقع
حقيقة شرعية عطف على: في الحقيقة
الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح، فإن كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي، وإن كان اصطلاح الشرع فشرعي، وإلا فعرفي عام، أو خاص، كأسد للسبع المخصوص والرجل الشجاع، **فإنه حقيقة** لغوية في السبع، ومجاز لغوي في الرجل
وهو الحيوان المفترس
الشجاع، وصلاة للعبادة المخصوصة والدعاء، فإنها حقيقة شرعية في العبادة مجاز
المخصوصة
شرعي في الدعاء، وفعل **للفظ المخصوص** - أعني ما دل على معنى في نفسه مقترن
لفظ "فعل" فعل
بأحد الأزمنة الثلاثة - والحدث، فإنه حقيقة عرفية خاصة - أعني نحوية - في اللفظ،
المعنى المصدري
مجاز نحوي **في الحدث**، ودابة **لذي الأربع** والإنسان، **فإنها** حقيقة عرفية عامة في الأول
المهان الدابة لذي الأربع
مجاز عرفي عام في الثاني.
الإنسان

[المجاز المرسل والاستعارة]

والمجاز مرسل إن كانت العلاقة...
علاقته المقصودة

الاصطلاح: فإنه لا وضع ولا واضع في المجاز. **حقيقة**: هذا إذا كان الذي استعمله في الأمرين من أهل الشرع، وأما إذا كان من أهل اللغة كان مجازا لغويا في الأول أي العبادة، حقيقة لغوية في الثاني أي الدعاء. [الدسوقي: ٢٨/٤]
للفظ المخصوص: والحدث، يعني أن لفظ "فعل" إذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص، وهو ما دل على معنى في نفسه واقترن بزمان كان حقيقة عرفية خاصة نحوية، وإن استعمله في الحدث كان مجازا نحويا. (الدسوقي)
في الحدث: أي الذي هو جزئي من جزئيات مدلوله لغة؛ لأن لفظ "فعل" مدلوله لغة: الأمر والشأن، والحاصل أن الفعل بالكسر في اللغة اسم بمعنى الأمر والشأن، نقل في النحو للكلمة المخصوصة لاشتمالها عليه، فإذا استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه - أعني الحدث - كان مجازا نحويا، وليس الفعل حقيقة لغوية في الحدث كما يتوهم. (الدسوقي)
لذي الأربع: أي لذي القوائم الأربع المعهود، وهو الحمار والبغل والفرس، وقوله: "والإنسان" أي المهان، فيكون العلاقة بينهما قلة التمييز. (الدسوقي) **فإنها**: أي أن المخاطب بالعرف العام إذا استعمل لفظ "دابة" في ذي القوائم الأربع يكون حقيقة عرفية عامة إذا كان الاستعمال باعتبار كونها ذات أربع، وأما لو استعمله في ذات الأربع باعتبار عموم كونها تدب على الأرض مثلا كان حقيقة لغوية كما هو ظاهر من كلامهم؛ لبقائها في الاستعمال على موضوعها. (الدسوقي)
والمجاز مرسل: تقسيم للمجاز المنقسم إلى اللغوي والشرعي والعرفي إلى قسمي المرسل والاستعارة، وسمي مرسلا؛ =

المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والحقيقي، **وإلا** فاستعارة، **فعلى هذا الاستعارة**
كالسببية والمسببية توطئة لقوله: وكثيرا ما
هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي لعلاقة المشابهة كأسد في قولنا: **رأيت أسدا**
فيكون الاستعارة بمعنى المستعار
يرمي، وكثيرا ما يطلق الاستعارة على **فعل** المتكلم أعني على استعمال **اسم المشبه به** في
في العرف المعنى المصدري
المشبه، **فعلى هذا** يكون بمعنى المصدر **ويصح** منه الاشتقاق، فهما **أي المشبه به** والمشبه
مستعار منه ومستعار له، واللفظ أي لفظ المشبه به مستعار؛ لأنه بمنزلة اللباس الذي
المعنى الأصلي المعنى المجازي كلفظ الأسد لمعنى المشبه لفظ المشبه
استعير من أحد فألبس غيره، والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة **كاليد** ....
هو معنى المشبه به معنى المشبه مجاز مرسل

- لأن الإرسال في اللغة الإطلاق، والمجاز الاستعاري مقيد بادعاء أن المشبه من جنس المشبه به، والمرسل مطلق عن هذا القيد، وقيل: إنما سمي مرسلا؛ لإرساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة، بل ردد بين علاقات، بخلاف المجاز الاستعاري فإنه مقيد بعلاقة واحدة وهي المشابهة. [الدسوقي: ٢٩/٤] **المصححة**: أي لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له. (الدسوقي)
وإلا: أي إن لم تكن العلاقة بينها كذلك بل كانت نفس المشابهة فاستعارة. (الحاشية)
هي اللفظ: لأن المقسم مجاز وهو لفظ، واعلم أن ما ذكره المصنف من أن الاستعارة قسم من المجاز وقسيمة للمرسل منه، هذا اصطلاح البيانيين، وأما الأصوليون فيطلقون الاستعارة على كل مجاز، فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا تقع في العنت إذا رأيت مجازا مرسلا أطلق عليه الاستعارة. [الدسوقي: ٣٠/٤]
اللفظ المستعمل: فإذا أطلقنا الاستعارة على اللفظ فلا يشتق منه لكونه اسما للفظ لا للحدث، وسيجيء إطلاقه على المعنى المصدري، فيشتق منه كما يشتق من المصادر. [العروس: ٤٣٠/٤]
رأيت أسدا يرمي: كأنه قال: رأيت رجلا يشبه الأسد يرمي بالنشاب، فقد استعمل لفظ "أسد" في الرجل الشجاع، والعلاقة هي المشابهة في الشجاعة، والقرينة هي قوله: "يرمي"، وأصل الإطلاق: التجوز، ثم صار حقيقة عرفية. (الدسوقي) **اسم المشبه به**: أي لفظه ليشمل استعارة الفعل والحرف، فمراده بالاسم ما قابل المسمى لا ما قابل الفعل والحرف. (الدسوقي) **فعلى هذا**: أي إطلاقها بمعنى المصدر دون اللفظ.
ويصح: أي ويصح الاشتقاق من لفظ الاستعارة على إطلاقها بالمعنى المصدري كما هو شأن كل مصدر، فيقال: المتكلم مستعير، والمشبه به مستعار منه، والمشبه مستعار له، ولفظ المشبه به مستعار، بخلاف إطلاق الاستعارة على نفس اللفظ المستعار، فإنه لا يصح منه الاشتقاق؛ لأن اسم المفعول لا يشتق منه. [الدسوقي: ٣١/٤]
أي المشبه به: وهو معنى الأسد مثلا، والمشبه وهو معنى الرجل مثلا، وقوله: "لفظ المشبه به" كلفظ الأسد مثلا، وقوله: "مستعار" أي لمعنى المشبه. (الدسوقي) **كاليد**: [أي اليد بمعنى الجارحة لا بمعنى اللفظ] أي كلفظ اليد إذا استعمل في النعمة مثل: كثرت أيادي فلان وجلت يده، فإطلاق اليد على النعمة مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب على المسبب؛ لأن اليد سبب في صدور النعمة ووصولها إلى الشخص المقصود بها. [الدسوقي: ٣٢/٤]

الموضوعة للجارحة المخصوصة إذا استعملت في النعمة لكونها **بمنـــزلة** العلة الفاعلية للنعمة؛ لأن النعمة منها تصدر وتصل إلى المقصود، **وكاليد** في القدرة؛ لأن
المنعم عليه المستعملة في القدرة
أكثر ما يظهر سلطان القدرة **يكون في اليد، وبها** يكون الأفعال الدالة على القدرة
"ما" مصدرية سلاطتها وغلبتها
من البطش والضرب والقطع والأخذ وغير ذلك، والراوية التي هي في الأصل اسم للبعير الذي يحمل **المزادة** إذا استعملت في المزادة أي المزود الذي يجعل فيه الزاد أي
أو البغل أو الحمار
الطعام المتخذ للسفر، والعلاقة كون البعير **حاملا لها وبمنـــزلة** العلة المادية، ولما أشار بالمثال إلى بعض أنواع العلاقة أخذ في التصريح ....
بقوله: كاليد والراوية

بمنـــزلة: أي لكون العطاء صدر منها؛ وإنما لم تكن علة فاعلية حقيقة؛ لأن العلة الفاعلية في الحقيقة الشخص المعطي واليد آلة للإعطاء. [الدسوقي: ٣٣/٤] **وكاليد إلخ:** أي وكاليد إذا استعملت في القدرة، كما في قولك: "للأمير يد" أي قدرة، فإنها مجاز مرسل؛ لأن آثار القدرة تظهر باليد غالبا، مثل: الضرب والبطش والقطع والأخذ والدفع والمنع، فينتقل من اليد إلى الآثار الظاهرة بها، ومن الآثار إلى القدرة التي هي أصلها، فهي مجاز عن الآثار من إطلاق اسم السبب على المسبب، والآثار يصح إطلاقها مجازا على القدرة من إطلاق اسم المسبب على السبب. (الدسوقي)

يكون في اليد: أي باليد، فيكون اليد بمنزلة علة صورية للقدرة، فإن المركب إنما يظهر بالصورة؛ لأنها الجزء الأخير منه، والأظهر أن تجعل بمنزلة مادة قابلة، والقدرة بمنزلة صورة له حالة فيها. (الحاشية) **وبها إلخ:** هذا عطف تفسير لما قبله، وحاصله: أن الأفعال الدالة على القدرة لما كانت لا تظهر إلا باليد صارت القدرة وآثارها كل منهما لا يظهر إلا باليد، فصارت اليد كالعلة الصورية لها، وهذا كله بناء على أن المراد بالقدرة الصفة التي تؤثر في الشيء، وأما إذا أريد بها أثرها، فالعلاقة حينئذ المسببية؛ إذ أطلق اسم السبب وهو اليد، وأريد المسبب وهو الآثار الصادرة عنها. (الدسوقي)

المزادة: بفتح الميم والجمع مزايد، والمراد بها ظرف الماء الذي يستقى به على الدابة التي تسمى راوية، وأما المزود بكسر الميم فهو الظرف الذي يجعل فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر، وجمعه مزاود، والراوية الذي هو اسم للدابة الحاملة للماء إنما يستعمل عرفا في المزادة لا في المزود، فإذا علمت تغاير المزادة للمزود، تعلم أن تفسير الشارح المزادة بالمزود غير صحيح. (الدسوقي) **حاملا لها:** أي مجاورا لها عند الحمل، فسميت المزادة راوية للمجاورة. (الدسوقي)

وبمنـــزلة الخ: عطف على قوله: حاملا لها، أي والعلاقة كون البعير حاملا لها، وكونه بمنزلة العلة المادية لها، فهذا إشارة إلى علاقة أخرى، ووجهه أن الراوية إنما يطلق على المزادة؛ لأنه لا وجود له بوصف كونهما مزادة في العرف، إلا بحمل البعير لها، فكأنها متقدمة بالبعير كما أن الشيء متقدم بمادته. (من الحواشي)

بالبعض الآخر من أنواع العلاقة، فقال:

[تقسيم المرسل]

ومنه أي من المرسل تسمية الشيء باسم جزئه، في هذه العبارة **نوع تسامح**، والمعنى **أن في** هذه التسمية مجازا مرسلا، **وهو اللفظ** الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء كالعين وهي الجارحة المخصوصة **في الربيئة** وهي الشخص الرقيب **والعين** جزء منه، ويجب أن يكون الجزء **الذي يطلق** على الكل مما يكون له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل، مثلا لا يجوز إطلاق اليد أو الإصبع على الربيئة، وعكسه أي ومنه عكس المذكور يعني **تسمية الشيء** ....

(الكل — المراد من هذه العبارة — الباصرة — الجاسوس — كالعين ههنا — تفسير للعكس — أي الجزء)

بالبعض الآخر إلخ: وفيه أن السببية مما سيأتي صريحا، وقد تقدمت الإشارة إليها بالتمثيل باليد في النعمة والقدرة، ويمكن دفعه بأن المتقدمة هي السببية التنزيلية و الآتي هو السببية الحقيقية. [التجريد: ٣٥١]

نوع تسامح: لأن المجاز هو اللفظ المسمى به لا التسمية كما هو ظاهر عبارته، لكن لما كانت التسمية سببا لكونه مجازا معتبرا يجوز في جعل التسمية من المجاز. (التجريد) **أن في إلخ**: "في" بمعنى "مع"، فالمجاز المرسل مصاحب لتلك التسمية لا أنه واقع فيها، كما هو ظاهر قول الشارح، ولا أنه نفس التسمية كما هو ظاهر قول المصنف، ويمكن أن يوجه كلام الماتن أيضا بحذف المضاف أي ومن وجوه المجاز المرسل وطرقه تسمية الشيء إلخ. [الدسوقي: ٣٥/٤]

وهو اللفظ: أي والمجاز المرسل المصاحب لتلك التسمية هو اللفظ الموضوع إلخ. (الدسوقي)

في الربيئة: أي فإنها تستعمل مجازا مرسلا في الربيئة مأخوذ من "ربأ" إذا أشرف أي أطلع من مكان عالٍ. (الدسوقي)

والعين إلخ: أي فقد أطلق اسم جزئه عليه لعلاقة الجزئية. (الدسوقي)

الذي يطلق إلخ: وأما إطلاق اسم الكل على الجزء فلايشترط أن يكون الجزء فيه بهذه المثابة. (الدسوقي)

تسمية الشيء: (تنبيه) تكلم المصنف على استعمال اسم الكل في الجزء، وسكت عن اسم الكلي إذا استعمل في الجزئي هل يكون مجازا أم لا، فذهب البعض إلى أنه حقيقة مطلقا، وعلّله بأن اللام في قولهم في تعريف الحقيقة: "الكلمة المستعملة فيما وضعت له" لامُ التعليل، ولا شك أن اسم الكلي إنما وضع لأجل استعماله في الجزئي، وعلّله البعض بأن المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أولا، والجزئي ليس غير الكلي كما أنه ليس عينه، وذهب البعض إلى التفصيل، وحاصله: أن اسم الكلي في الجزئي إن كان من حيث اشتماله على الكلي فهو حقيقة، وإن كان استعماله فيه لا بالنظر لما ذكر بل من حيث ذاته، كان مجازا. [الدسوقي: ٣٦/٤]

باسم كله كالأصابع المستعملة في الأنامل التي هي أجزاء من الأصابع في قوله تعالى: جمع أنملة ﴿**يَجْعَلُوْنَ أَصَابِعَهُمْ** فِيْ آذَانِهِمْ﴾ (البقرة: ١٩)، وتسميته أي ومنه تسمية الشيء المسبب باسم سببه نحو: رعينا الغيث أي النبات **الذي سببه الغيث**، أو تسمية الشيء باسم مسببه نحو: أمطرت السماء نباتا أي غيثا لكون النبات مسببا عنه، **وأورد في** "الإيضاح" في أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم: فلان أكل الدم أي الدية المسببة عن الغيث عن الدم، وهو سهو، **بل هو** من قبيل تسمية المسبب باسم السبب، صفة الدية إيراد المصنف أو ما كان عليه **أي تسمية** الشيء البالغ باسم الشيء الذي الدية اليتامى كان هو عليه هو الدم في الزمان الماضي لكنه ليس عليه الآن، نحو: ﴿**وَآتُوْا الْيَتَامَى** أَمْوَالَهُمْ﴾ (النساء: ٢) عند الإطلاق أي الذين كانوا يتامى **قبل ذلك**؛ إذ لا يتم بعد البلوغ، أو تسمية الشيء **باسم ما يؤول** قبل دفع المال

يجعلون أصابعهم: أي أناملهم، والقرينة استحالة دخول الأصابع بتمامها في الآذان عادة، وفيه مزيد مبالغة، كأنه جعل جميع الأصابع في الآذان، ويجوز أن يكون التجوز في الإسناد، وأن يكون على حذف مضاف أي أنملة أصابعهم. [الدسوقي: ٣٧/٤] **الذي سببه الغيث**: جعله الغيث سببا في النبات بالنظر للجملة، وإلا فالسبب في الحقيقة الماء مطلقا وإن لم يكن مطرا. [الدسوقي: ٣٨/٤] وأورد: من الورود وهو الذكر أي ذكر. (الدسوقي)

بل هو: فالدية مسببة عن الدم والدم سبب لها، وقد أطلقنا السبب الذي هو الدم على مسببه وهو الدية، فصار المراد من الدم في قولهم: "فلان أكل الدم" أي أكل مسببه وهو الدية، ويمكن أن يوجه كلامه بأنه جعل الدية علة حاملة على القتل، حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل، فهي سبب في الإقدام على الدم، فأطلق الدم الذي هو المسبب عليها، ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف. [الدسوقي: ٣٩/٤]

أي تسمية إلخ: واعلم أن ما ذكره من أن تسمية الشيء باسم ما كان عليه أولا مجاز، هو مذهب الجمهور خلافا لمن قال: إن الإطلاق المذكور حقيقي استصحابا بالإطلاق حالَ وجود المعنى، فوجود المعنى فيما مضى كاف في الإطلاق الحقيقي عنده، وقيل: بالوقف، ففيه ثلاثة أقوال. [الدسوقي: ٤٠/٤]

وآتوا اليتامى: اليتيم في الإنسان: من لا أب له ما لم يبلغ الحلم، وفي البهائم: ما فقد الأم قبل استغنائه عنها، وفي الطيور: فاقد الأبوين، وفي الجمادات: ما لا نظير له. [التجريد: ٣٥١] **قبل ذلك**: أي قبل دفع المال إليهم؛ لأن إيتاء المال إليهم إنما هو بعد البلوغ، وبعد البلوغ لا يكونون يتامى؛ إذ لا يتم بعد البلوغ، وحينئذ فإطلاق اليتامى على البالغين إنما هو باعتبار الوصف الذي كانوا عليه قبل البلوغ. (الدسوقي) **باسم ما يؤول إلخ**: أي تحقيقا كما في "إنك ميت"، أو ظنّا كما في أيلولة العصير للخمر، لا احتمالا كأيلولة العبد للحريّة، فلا يقال لعبد: هذا حر، والمراد: الظن والاحتمال باعتبار استعداد الشيء وحاله في نفسه. (الدسوقي)

ذلك الشيء إليه في الزمان المستقبل، نحو: ﴿إِنِّيْ أَرَانِيْ أَعْصِرُ خَمْراً﴾ (يوسف: ٣٦) **أي عصيرا** يؤول إلى الخمر، أو تسمية الشيء باسم **محله** نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ (العلق: ١٧) أي أهل ناديه الحالّ فيه، **والنادي**: المجلس، أو تسمية الشيء باسم حالّه أي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِيْنَ ابْيَضَّتْ وُجُوْهُهُمْ فَفِيْ رَحْمَةِ اللّٰهِ﴾ (آل عمران: ١٠٧) أي **في الجنة التي تحل فيها الرحمة**، أو تسمية الشيء باسم **آلته** نحو: ﴿وَاجْعَلْ لِيْ لِسَانَ صِدْقٍ فِيْ الْآخِرِيْنَ﴾ (الشعراء: ٨٤) حكاية عن الخليل عليه السلام أي **ذكرا حسنا**، **واللسان** اسم لآلة الذكر، **ولما كان** في الأخيرين في مجازية الأخيرين **نوع خفاء** صرح به في الكتاب، المتن **فإن قيل**: قد ذكر في مقدمة هذا الفن ...

أي عصيرا إلخ: [فيه نوع خفاء، فإن العصر لا يتعلق بالعصير كما لا يتعلق بالخمر. (التجريد ملخصا: ٣٥٢)] هذا تفسير للخمر، والداعي له عدم صحة المعنى الحقيقي؛ لأن العصير حالة العصر لا يخامر العقل، وإنما يخامره بعد مدة، لكن كان الأولى للشارح أن يقول: أي عنبا يؤول عصيره إلى الخمر؛ لأن العصير لا يعصر. [الدسوقي: ٤١/٤]

محله: أي باسم المكان الذي يحل فيه ذلك الشيء. **فليدع** إلخ: يحتمل أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف وإعطاء إعرابه للمضاف إليه، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] إلا أنه لا يضر التمثيل. (التجريد) **والنادي** إلخ: أي النادي: اسم لمكان الاجتماع ولمجلس القوم، وقد أطلق على أهله الذين يحلون فيه، والمعنى فليدع أهل ناديه، أي أهل مجلسه لينصروه. (الدسوقي) **في الجنة**: لأن الرحمة لا تصلح أن يكون طرفا حقيقيا. **التي تحل فيها الرحمة**: [لأن الرحمة لا تصلح أن يكون طرفا حقيقيا] أي الأمور المنعم بها؛ لأنها هي التي تحل في الجنة، وإطلاق الرحمة على الأمور المنعم بها مجاز على مجاز. [الدسوقي: ٤٢/٤]

آلته: فرق بعضهم بين الآلة والسبب بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله، والسبب ما به وجود الشيء، فاللسان آلة للذكر لا سبب له، وأدخل بعضهم الآلة في السبب فجعلها من جملة أفراده. (الدسوقي) **ذكرا حسنا**: ويحتمل أن يكون المراد: واجعل لي كلامه صادقا باقيا في الآخرين، لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرّف. (التجريد، الدسوقي)

واللسان إلخ: أي فأطلق اللسان على الذكر لكونه آلة له، فالعلاقة آلية، والمراد بالآخرين: المتأخرون عنه من الأنبياء عليهم السلام والأمم، ولاستجابة المولى دعاءه صارت كل أمة بعده تنسب إليه. (الدسوقي) **ولما كان**: جواب عما يقال: لأيّ شيء ذكر المصنف المعنى المجازي في المثالين الأخيرين دون ما عداهما من الأمثلة. (الدسوقي)

نوع خفاء: لأن المعنى المجازي لا يظهر فيهما ظهوره في الأمثلة السابقة؛ لأن استعمال "الرحمة" في الجنة و"اللسان" في الذكر ليس من المجاز العرفي العام. [الدسوقي: ٤٣/٤] **فإن قيل** إلخ: حاصله أن اعتبار العلاقة إنما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، والانتقال فرع اللزوم، وأكثر هذه العلاقات لا يفيد اللزوم بالمعنى الذي مر في المقدمة، -

أن مبنى المجاز: الانتقال من الملزوم إلى اللازم، وبعض أنواع العلاقة **بل أكثرها** لا يفيد
والانتقال يكون بعلاقة فكيف الانتقال
اللزوم، **قلنا**: ليس معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج، بل تلاصق
تعلق
واتصال ينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر في الجملة وفي بعض الأحيان، وهذا متحقق
عطف تفسير عطف تفسيري اللزوم بهذا المعنى
في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط.

[الاستعارة وتقسيمه]

والاستعارة وهي مجاز تكون علاقته المشابهة **أي قصد** أن الإطلاق بسبب المشابهة، فإذا
عطف على قوله: والمرسل
أطلق المشفر على شفة الإنسان، فإن قصد تشبيهها بمشفر الإبل **في الغلط** فهو استعارة،
بالكسر شفة البعير هذا التشبيه
وإن أريد أنه من إطلاق المقيد **على المطلق**،..............................
المشفر شفة البعير

= وهو أن يكون المعنى الحقيقي الموضوع له اللفظ بحيث يلزم من حصوله في الذهن حصول المعنى المجازي إما على الفور أو بعد التأمل. [الدسوقي: ٤/٤٣]

بل أكثرها: كاليتامى والعصير والنادي والرحمة واللسان، فإن معانيها الحقيقية لا تستلزم معانيها المجازية. (الحاشية)

قلنا إلخ: حاصله أنه ليس المراد باللزوم هنا اللزوم الحقيقي أعني امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج، بل المراد به الاتصال ولو في الجملة، فينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر، وهذا متحقق في جميع أنواع العلاقة. [الدسوقي: ٤/٤٤]

والاستعارة: مبتدأ وقوله: "قد تقيد" خبره، والمراد بالاستعارة في كلام المصنف الاستعارة التصريحية، وهي التي يذكر فيها المشبه به دون المشبه، وأما المكنية: وهي التي لا يذكر فيها إلا المشبه، ويأتي حكمه ذلك. [الدسوقي: ٤/٤٥]

أي قصد إلخ: إشارة إلى أنه لا يكفي وجود المشابهة في الواقع بدون أن يقصد أن الإطلاق بسببها بأن يكون بسبب علاقة أخرى غيرها مع تحققها أيضا. [التجريد: ٣٥٢] **في الغلط** إلخ: ولا يخفى أنك إذا رأيت مشفر زيد وقصدت الاستعارة وليس مشفره غليظا فهو حكم كاذب، بخلاف ما إذا كان مجازا؛ لأن المراد أن شفة الإنسان من أفراد مطلق الشفة. (الأطول)

وإن أريد إلخ: توضيح المقام أن المشفر إذا أطلق أي جرّد عن قيده وهو إضافته إلى البعير واستعمل في شفة الإنسان من حيث إنها فرد من أفراد مطلق شفة، كان مجازا مرسلا بمرتبة، وإن أطلق المشفر عن قيده ثم قيد بالإنسان كان مجازا مرسلا بمرتبتين: التقييد ثم الإطلاق؛ لاستعمال المقيد أولا في المطلق، ثم استعمل ثانيا المطلق في مقيد آخر. (الدسوقي)

على المطلق: وهو شفة الإنسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفة، لا من حيث كونها شفة مقيدة بالإنسان، وإلا كان من إطلاق المقيد على المقيد. (الدسوقي)

كإطلاق المرسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فمجاز مرسل، **فاللفظ الواحد** بالنسبة **إلى المعنى الواحد** قد يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسلا.

مشفر مثلا — جواب "إن أريد"

والاستعارة **قد تقيد** بالتحقيقية؛ **لتـــتميز** عن التخييلية والمكني عنها؛ لتحقق معناها **أي ما عني بها** واستعملت هي فيه، **حسا أو عقلا** بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه **ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية** فالحسي **كقوله: لدى أسد**.........

بسبب أن يكون — المعنى المجازي

كإطلاق المرسن: مكان الرسن من البعير أو الدابة مطلقا، ومكان الرسن هو الأنف؛ لأن الرسن عبارة عن حبل يجعل في أنف البعير، فالمرسن في الأصل أنف البعير، فإذا أطلق عن قيده واستعمل في أنف الإنسان باعتبار ما تحقق فيه من مطلق أنف كان مجازا مرسلا، وإذا استعمل في أنف الإنسان للمشابهة كان استعارة، وكلام الشارح يوهم أن إطلاق المرسن على الأنف يتعين أن يكون من المجاز المرسل، وليس كذلك. [الدسوقي: ٤٦/٤، التجريد: ٣٥٢]

على الأنف: أي أنف الإنسان مثلا، لا بقيد كونه أنف الإنسان، بل من حيث كونه من مطلق أنف، وسواء كان موضع رسن أو لا. (التجريد) **فاللفظ الواحد**: يعني أن اللفظ الواحد إذا أطلق على شيء واحد يجوز أن يكون ذلك الإطلاق بطريق الاستعارة، وأن يكون بطريق المجاز المرسل، فلايرد أن المشفر مجاز مرسل بالنسبة إلى مطلق مفهوم الشفة، واستعارة بالنسبة إلى خصوصية شفة الإنسان، ولاشك في تغاير المعنيين وتعدّدهما. (التجريد)

إلى المعنى الواحد: هو ههنا شفة الإنسان، وله اعتباران: أحدهما خصوص كونه شفة الإنسان، والآخر عموم كونه شفة، فالاستعارة باعتبار الأول، والمجاز المرسل باعتبار الثاني. (التجريد)

قد تقيد: يعني الأكثر أن الاستعارة مطلق ولا يقيد بشيء، وقد يقيّد بالتحقيقية. **لتـــتميز إلخ**: لأن معنى التحقيقية محققة المعنى، فتخرج التخييلية؛ لأنها عند المصنف ليست لفظا، فلا تكون محققة المعنى، وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمر في النفس، فلا تكون محققة المعنى. (التجريد) **ما عني بها**: وجه التفسير أن المتبادر من المعنى عند الإطلاق هو الحقيقي، والمراد هنا المعنى المجازي، فالتفسير لدفع ذلك. (الحاشية)

حسا أو عقلا: منصوبان بنـــزع الخافض أو على الظرفية المجازية. [الدسوقي: ٤٧/٤] حسا بأن يكون مدركا بإحدى الحواس أو عقلا بأن لا يكون مدركا بها بل بالعقل بحيث لايصح للعقل نفيه في نفس الأمر والحكم ببطلانه، فخرجت الأمور الوهمية، فإن العقل ينفيها. [التجريد: ٣٥٣] **ويشار إليه إشارة حسية**: أي لكونه مدركا بإحدى الحواس الخمس. [الدسوقي: ٤٨/٤] **أو عقلية**: أي لكونه له ثبوت في نفسه وإن كان غير مدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة بل بالعقل. (الدسوقي) **كقوله**: أي قول زهير بن أبي سلمى بضم السين وسكون اللام وتمام البيت: له لبد أظفاره لم تقلم. (الدسوقي) **لدى أسد**: أي أنا عند أسد أي رجل شجاع، فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس، وادعى أنه فرد من أفراده، استعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية؛ لأن المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حسا. (الدسوقي)

شاكي السلاح أي تام السلاح، **مقذف** أي رجل شجاع **قذف به كثيرا إلى الوقائع،**
صفة أسد تفسير لشاكي السلاح فالتفصيل للتكثير
وقيل: قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة، فالأسد ههنا مستعار للرجل
صار لحمه كثيرا باللحم سمن في البيت
الشجاع، وهو أمر متحقق حسا، وقوله أي **والعقلي كقوله تعالى:** ﴿اِهْدِنَا الصِّرَاطَ
يدرك بحاسة البصر
الْمُسْتَقِيْمَ﴾ (الفاتحة: ٦) أي الدين الحق **وهو ملة الإسلام،** وهذا أمر **متحقق عقلا، قال**
تفسير لصراط تفسير للمستقيم ملة الإسلام
المصنف: فالاستعارة **ما تضمن** تشبيه معناه بما وضع له، والمراد بـــ"معناه" ما عني
في "الإيضاح" مطلقا لفظ مجازي المجازي
باللفظ **واستعمل** اللفظ فيه، **فعلى هذا** يخرج من تفسير الاستعارة ....

شاكي السلاح: مأخوذ من الشوكة، فأصله "شاوك" قلّب قلبا مكانيا، فصار "شاكو" فقلّبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة، و"شاكي" صفة مشبهة أي تام صلاحه، فإضافته لفظية لاتفيد تعريفا، فلذا وقع صفة للنكرة. (الدسوقي)
مقذف: هو اسم مفعول من قذفه أي رمي به، وهو يحتمل المعنيين: أحدهما أنه قذف به في الحروب ورمي به فيها كثيرا حتى صار عارفا بها فلا تهوله، وثانيهما أنه قذف باللحم ورمى به أي زيد في لحمه وجسامته. [الدسوقي: ٤٨/٤]
اهْدِنَا إلخ: أي فالصراط المستقيم في الأصل هو الطريق الذي لا اعوجاج فيه، استعير للدين الحق بعد تشبيهه به استعارة تصريحية تحقيقية، ووجه الشبه: التوصل إلى المطلوب، وإنما كانت تحقيقية؛ لأن المستعارله وهو الدين الحق محقق عقلا. [الدسوقي: ٤٩/٤] **وهو ملة:** من إضافة الأعم إلى الأخص.
متحقق عقلا إلخ: ذكر في "الإيضاح": وأما العقلي فكقولك: "أبديت نورا" وأنت تريد حجة، فإن الحجة مما يدرك بالعقل من غير واسطة حس؛ إذ المفهوم من الألفاظ هو الذي ينور القلب ويكشف عن الحق، لا الألفاظ نفسها وعليه قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ﴾ [الفاتحة:٦] (الإيضاح)
قال المصنف: أي في "الإيضاح": والقصد من نقله إفادة أن المصنف يجعل "زيد أسد" تشبيها بليغا لا استعارة؛ لأن حد الاستعارة لا يصدق عليه، والاعتراض عليه بما سيأتي بقوله: "وفيه بحث". (الدسوقي) **ما تضمن إلخ:** أي لفظ تضمن تشبيه معناه المجازي المراد منه بمعناه الحقيقي الذي وضع هو له، فالضمير في "وضع" راجع لــ"ما" الأولى لا الثانية، والمراد بتضمن اللفظ لتشبيه معناه بشيء إفادة ذلك التشبيه بواسطة القرينة، وقد أفاد هذا التعريف للاستعارة الذي ذكره المصنف أن اللفظ لايستعار من المعنى المجازي وإن كان مشهورا فيه لمعنى مجازي آخر؛ لأن المعنى المجازي لم يوضع له اللفظ. [الدسوقي: ٥٠/٤] **واستعمل إلخ:** أي الآن وهو المعنى المجازي أو الموضوع له.
فعلى هذا إلخ: هذا تفريع على التعريف وإشارة إلى إبطال قول من قال: الاستعارة إجراء المشبه به على المشبه إطلاقا أو حملا بحذف الأداة، وليس بتفريع على قوله: "والمراد بمعناه ما عني باللفظ"، حتى يتوهم ركاكته؛ لدلالته على أنه لو لا إرادة ذلك المراد لم يخرج ما ذكر مع خروجه قطعا على كل حال. [التجريد: ٣٥٣]

نحو: زيد أسد، ورأيت زيدا أسدا، ومررت بزيد أسد مما **يكون اللفظ** مستعملا فيما وضع له **وإن تضمن** تشبيه شيء به؛ **وذلك** لأنه إذا كان معناه عين المعنى **الموضوع له لم يصح** تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له؛ لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه **على أن "ما"** في قولنا: "ما تضمن" عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها، و"أسد" في الأمثلة المذكورة **ليس بمجاز**؛ لكونه مستعملا فيما وضع له، **وفيه بحث**؛ لأنا لا نسلم **أنه مستعمل** فيما وضع له، **بل في معنى الشجاع** فيكون مجازا **واستعارة**، ....

بيان للنحو — ذلك اللفظ — بمعناه الموضوع له — الشأن — معنى الأسد في الأمثلة — المستعمل فيه — علة لم يصح — لفظ الأسد — الثلاثة — الحيوان المفترس — لاستعماله في غير الموضوع له

نحو زيد أسد: الأمثلة الثلاثة ليست استعارة، بل تشبيه بليغ بحذف الأداة.

يكون اللفظ إلخ: كالأسد في الأمثلة الثلاثة فإنه مستعمل في الحيوان المفترس، وهو ما وضع له. (الحاشية)

وإن تضمن إلخ: ولا شك أن لفظ الأسد في الأمثلة السابقة مستعمل في المعنى الذي وضع هو له، وهو الحيوان المفترس، وإن تضمن تشبيه شيء - وهو زيد - به، لكن ذلك الشيء ليس مرادا بذلك اللفظ، فلا يكون ذلك اللفظ مجازا، فلا يكون استعارة. [الدسوقي: ٥٠/٤] **وذلك**: أي بيان خروج لفظ الأسد في الأمثلة المذكورة عن حد الاستعارة. (الحاشية) **الموضوع له**: أي الحيوان المفترس لا المعنى المجازي. (الدسوقي)

لم يصح إلخ: أي لا يصح أن يقال فيه: شبه معناه المستعمل فيه بمعناه الموضوع له؛ لما فيه من تشبيه الشيء بنفسه وهو محال، والحاصل أن قولنا: "تضمن هذا اللفظ تشبيه معناه بما وضع له"، يقتضي أن هذا معنى استعمل فيه اللفظ، وآخر وضع له، شبه أحدهما بالآخر، فإذا كان ما استعمل فيه هو معناه الذي وضع له اتحد المشبه والمشبه به، وهذا فاسد، فيؤخذ من تعريف الاستعارة السابق أن نحو الأسد في الأمثلة المذكورة خارج عن حد الاستعارة داخل في التشبيه البليغ. [الدسوقي: ٥١/٤] **على أن "ما" إلخ**: هذه العبارة من تتمة كلام المصنف في "الإيضاح" ومقوية لما ذهب إليه من إخراج الأسد في الأمثلة المذكورة عن الاستعارة يعني أنه لا حاجة إلى القول باستحالة تشبيه الشيء بنفسه؛ لأنه تطويل، بل يكفي في الخروج عن التعريف أن يقال: "أن ما إلخ". (الدسوقي)

ليس بمجاز: بل هو تشبيه بليغ بحذف الأداة. **وفيه بحث**: أي في كلام المصنف بحث من حيث إخراجه الأسد في الأمثلة المذكورة عن الاستعارة. (الدسوقي) **أنه**: أي لفظ الأسد في الأمثلة المذكورة.

مستعمل: أي وجودها كما يزعم القوم. **بل في معنى الشجاع**: [أي بل المختار أنه مستعمل في معنى الشجاع.] أي ذات المشبه بالأسد، فالمراد من الشجاع ذات مما سوى الأسد يصدق عليه مفهوم الشجاع؛ إذ لو استعمل في مفهوم الشجاع مطلقا لم يكن استعارة؛ إذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالأسد، بل مجازا مرسلا. (الحاشية)

استعارة: لأنه لفظ تضمن تشبيه معناه المراد بالمعنى الذي وضع له.

كما في "رأيت أسدا يرمي" **بقرينة حمله** على زيد، **ولا دليل لهم** على أن هذا على حذف أداة التشبيه، **وأن التقدير**: زيد كالأسد، **واستدلالهم** على ذلك بأنه قد أوقع الأسد على زيد، ومعلوم أن الإنسان لا يكون أسدا، فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أداته **قصدا** إلى المبالغة فاسد؛ لأن المصير إلى ذلك إنما يجب إذا كان "أسد" مستعملا في معناه الحقيقي، وأما إذا كان **مجازا** عن الرجل الشجاع فحمله على زيد **صحيح**، ويدل على **ما ذكرنا** أن المشبه به **في مثل هذا المقام** كثيرا ما **يتعلق به** الجار والمجرور **كقوله:**

أسد علي وفي الحروب نعامة

بقرينة حمله: متعلق بـــ"مستعمل" المقدر في قوله: "بل في معنى الشجاع بقرينة حمله"، ويصح أن يكون متعلقا بقوله: "فيكون مجازا"، وحينئذ يكون جوابا عما يقال: المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة من إرادة الحقيقة ولا قرينة ههنا، وحاصل الجواب أنا لا نسلم عدم القرينة هناك، بل هنا قرينة وهي حمله على زيد. [الدسوقي: ٥٢/٤]

ولا دليل لهم: أي للقوم التابع لهم المصنف أي لا دليل لهم صحيح منتج لدعواهم من أن أسدا في الأمثلة المذكورة مستعمل في حقيقة، فلا منافاة بين قوله: "ولا دليل لهم" وبين قوله بعد: "واستدلالهم إلخ". (الدسوقي)

وأن التقدير: حتى يكون "أسد" مستعملا في ما وضع له. **واستدلالهم إلخ**: مبتدأ خبره "فاسد" الآتي، وقوله: "على ذلك" أي على ما ذكر من أن "أسدا" ونحوه في الأمثلة المذكورة مستعمل في حقيقة، وأنه محمول على حذف أداة التشبيه.[الدسوقي: ٥٣/٤] **قصدا**: علة للحذف أي وإنما حذفت الأداة لأجل قصد المبالغة في تشبيه زيد بإيهام أنه عين الأسد. (الدسوقي) **مجازا إلخ**: وتحقيق ذلك أنا إذا قلنا في نحو "رأيت أسدا يرمي": إن أسدا استعارة فلا نعني أنه استعارة عن زيد؛ إذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه، وإنما نعني أنه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة، فقولنا: "زيد أسد" أصله زيد رجل شجاع كالأسد، فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه، فيكون استعارة. (المطول)

صحيح: لأن المعنى: زيد رجل شجاع. (الدسوقي) **ما ذكرنا**: من أن أسدا مستعمل في الرجل الشجاع لا في الحيوان المفترس. **في مثل هذا المقام**: أي في هذا المقام وما ماثله من كل تركيب ذكر فيه المشبه به والمشبه بحسب الصورة و لم تذكر الأداة. [الدسوقي: ٥٤/٤] **يتعلق به**: وتعلق الجار والمجرور به دليل على أنه مؤول بمشتق كشجاع ومجترئ ولو كان المشبه به مستعملا في معناه الحقيقي ما تعلق به الجار والمجرور؛ لكونه جامدا. (الدسوقي)

كقوله إلخ: أي كقول عمران بن قحطان مفتي الخوارج خطابا للحَجَّاج توبيخا له أي أنت أسد عليّ وأنت نعامة في الحروب، فـــ"عليّ" متعلق بـــ"أسد"؛ لكونه بمعنى مجترئ صائل، و"في الحروب" متعلق بـــ"نعامة"؛ لكونه بمعنى جبان؛ لأن النعامة من أجبن الحيوانات، وتمام البيت: فتخاء تنفر من صفير الصافر. (الدسوقي)

أي مجترئ صائل عليّ، وكقوله: **والطير** أغربة عليه أي **باكية**، وقد استوفينا ذلك في
أبي العلاء المعري جمع غراب
الشرح. **واعلم** أنهم اختلفوا في أن الاستعارة **مجاز لغوي** أو عقلي، فالجمهور على أنها
وعليه المصنف
مجاز لغوي **بمعنى** أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له لغير المشابهة، **ودليل** أنها أي
الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه **ولا للأعم منهما** أي
كالأسد للسبع المخصوص كالرجل الشجاع
من المشبه والمشبه به، **فأسد** في قولنا: "رأيت أسدا يرمي" **موضوع** للسبع المخصوص
لفظ أسد
لا للرجل الشجاع، ولا لمعنى أعم من الرجل والسبع كالحيوان المجترئ مثلا **ليكون**
مثال للمعنى الأعم من الجرأة
إطلاقه عليهما حقيقة، **كإطلاق الحيوان** على الأسد والرجل الشجاع، **وهذا** معلوم
الأسد
بالنقل عن أئمة اللغة قطعا، **فإطلاقه** على الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له
مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له، فيكون مجازا لغويا، ....
وهي يرمي مثلا الاستعارة لا عقليا

أي مجترئ: تفسير للمعنى المجازي المشبه بالأسد. [الدسوقي: ٥٥/٤] **والطير إلخ**: هذا بعض بيت، وتمام البيت بأسرها: فتح السراة وساكنات تصاف، والشاهد في قوله: و"الطير أغربة عليه"، فإنه ليس المراد بالأغربة الطير المعروف، بل المراد الطير باكية عليه، فـ"عليه" متعلق بـ"أغربة"، وهي في الأصل جامد لا يصلح تعلق الجار به، فاستعمله الشاعر في الباكية فصح تعلق الجار به. (الدسوقي) **باكية**: إنما نقل لفظ الأغربة إلى معنى الباكية؛ لأن الغراب يشبه به الباكي الحزين، وإذا سقط واحد منهم اجتمعت تصيح عليه، فالمعنى أن كل الطير في الحزن على ذلك المرثي والبكاء عليه مثل الأغربة الباكية. **واعلم إلخ**: أشار به إلى أن كلام المصنف مرتب على محذوف. (الدسوقي)

مجاز لغوي: غير عقلي سواء كان عرفيا أو شرعيا أو لغويا. [التجريد: ٣٥٣] **بمعنى**: أتى بهذه العناية دفعا لتوهم أن المراد باللغوي ما قابل الشرعي والعرفي والعقلي، فأفاد بها أن المراد باللغوي ما قابل العقلي فقط. [الدسوقي: ٥٦/٤]

دليل أنها إلخ: حاصل ما ذكره من الدليل أن تقول: الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة، وكل ما هو كذلك فهو مجاز لغوي، فالاستعارة مجاز لغوي. (الدسوقي) **ولا للأعم منهما**: وهو الشجاع مطلقا رجلا كان أو أسدا. (الدسوقي) **موضوع إلخ**: والقرينة المانعة من إرادة المعنى الموضوع له كـ"يرمي" في المثال لا تمنع من الوضع له، وإنما تمنع من إرادة المعنى الحقيقي الموضوع له. [الدسوقي: ٥٧/٤]

ليكون إلخ: علة للمنفي أعني الوضع للمعنى الأعم. (الدسوقي) **كإطلاق الحيوان**: فإنه موضوع للمعنى الأعم من الأسد والرجل أعني الجسم النامي. (الدسوقي) **وهذا**: كون الأسد موضوعا للسبع المخصوص، وليس موضوعا للرجل الشجاع ولا للمعنى الأعم منه ومن السبع. [الدسوقي: ٥٨/٤] **فإطلاقه**: أي الأسد في قولنا: "رأيت أسدا يرمي". (الدسوقي)

وفي **هذا الكلام** دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل **باعتبار عمومه**، فهو **ليس من** المجاز في شيء، كما إذا لقيت زيدا فقلت: لقيت رجلا أو إنسانا أو حيوانا، **بل هو حقيقة**؛ إذ لم يستعمل اللفظ إلا في معناه الموضوع له، وقيل: إنها أي الاستعارة مجاز عقلي **بمعنى أن** التصرف **في أمر عقلي لا لغوي**؛ **لأنها** لما لم تطلق (الادعاء المذكور) على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله أي دخول المشبه في جنس المشبه به بأن جعل الرجل (كالرجل الشجاع) (الباء للسببية) الشجاع فردا من أفراد الأسد كان استعمالها أي الاستعارة في المشبه استعمالا **في ما** (أي ادعاء) (مفعول مطلق) **وضعت له**، وإنما قلنا: إنها لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به؛ (على لسان المصنف)

هذا الكلام: أي قول المصنف: "ولا للأعم منهما". [الدسوقي: ٥٨/٤] **باعتبار عمومه**: أي تحقق العام فيه وأنه فرد من أفراده. (الدسوقي) **ليس من** إلخ: وأما لو أطلق لفظ "العام" عليه باعتبار خصوصه كان مجازا، فإذا قلت: "رأيت إنسانا" وأردت زيدا من حيث إنه إنسان لا من حيث إنه زيد أي شخص مسمى بهذا الاسم، فإنه يكون حقيقة لا مجازا. (الدسوقي) **بل هو حقيقة** إلخ: وكذا إذا قال قائل: "أكرمت زيدا وأطعمته وكسوته" فقلت: "نِعم ما فعلت" لم يكن لفظ "فعلت" مجازا وكذا لفظ "الحيوان" في قولنا: الإنسان حيوان ناطق. (المطول)

بمعنى أن إلخ: أشار المصنف بهذه الغاية إلى أنه ليس المراد بالمجاز العقلي ههنا: إسناد الشيء لغير من هو له؛ لأنه إنما يكون في الكلام المركب المحتوي على إسناد، وهو غير متحقق هنا، بل المراد هنا بالمجاز العقلي: التصرف في أمر عقلي أي يدرك بالعقل وهو المعاني العقلية والتصرف فيها بادعاء أن بعضها وهو المشبه داخل في البعض الآخر وهو المشبه به وجعل الآخر شاملا له على وجه التقدير ولو لم يكن كذلك في نفس الأمر، وعلم مما ذكرنا أن المجاز العقلي يطلق على أمرين: أحدهما: إسناد الشيء إلى غير من هو له، والثاني: التصرف في المعاني العقلية على خلاف ما في الواقع. (الدسوقي)

في أمر عقلي: وهو جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الأسد الحقيقي. [الدسوقي: ٥٩/٤]

لا لغوي: أي لا في أمر لغوي، وهو اللفظ بمعنى أن المتكلم لم ينقل اللفظ إلى غير معناه، وإنما استعمله في معناه بعد أن تصرف في تلك المعاني وصير بعضها نفس غيرها، وبعد تصيير المعنى معنى آخر جيء باللفظ وأطلق على معناه بالجعل، وإن لم يكن معناه في الأصل. (الدسوقي) **لأنها** إلخ: [أي الاستعارة بمعنى الكلمة كلفظ "أسد"] دليل لكون الاستعارة ليست مجازا لغويا، وحاصله: أن الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بعد الادعاء، وكل ما هو كذلك لا يكون مجازا لغويا، فينتج أن الاستعارة ليست مجازا لغويا بل عقليا، وسند الصغرى قوله: "لأنها لما لم تطلق الخ". (الدسوقي)

في ما وضعت له: أي لأن العقل صير المشبه من أفراد المشبه به الذي وضع اللفظ المستعار لحقيقتها، فتصير الاستعارة حينئذ مستعملة فيما وضعت له، لا فيما لم توضع له، وقد تقدم أن المجاز اللغوي هو ما استعمل في غير ما وضع له، =

لأنها لو لم تكن **كذلك لما كانت استعارة**؛ لأن **مجرد** نقل الاسم لو كانت استعارة
لازم أول
لكانت الأعلام المنقولة استعارة، ولما كانت الاستعارة **أبلغ** من الحقيقة؛ **إذ لا مبالغة** في
لازم ثان
إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه، **ولما صح** أن يقال لمن قال: "رأيت أسدا " وأراد
عن الادعاء الحقيقي لازم ثالث بالأسد
زيدا: **إنه جعله أسدا** كما لا يقال لمن سمى ولده أسدا: إنه جعله أسدا؛ لأن "جعل"
مقول قوله: يقال صيره
إذا كان متعديا إلى مفعولين كان بمعنى "صير" ويفيد إثبات صفة لشيء حتى لا يقال:

= فلا تكون الاستعارة مجازا لغويا، بل يكون على هذا التقدير حقيقة لغوية؛ لاستعمالها في ما وضعت له بعد الادعاء والإدخال في جنس المشبه به. [الدسوقي: ٦٠/٤]

كذلك: أي مطلقة على المشبه بعد الادعاء، بل أطلقت عليه بدون الادعاء المذكور، وهذا الدليل الذي أشار إليه بقوله: "لأنها إلخ" من قبيل دليل الخلف، وهو المثبت للمدعى بإبطال نقيضه، واللوازم التي ذكرها الشارح ثلاثة، وقوله: "لما كانت استعارة" لازم أول، وهو باطل فكذا الملزوم، وكذا يقال في اللوازم الآتية. (الدسوقي)

لما كانت استعارة: لأن حقيقة الاستعارة نقل اللفظ بمعناه للمستعار، لا نقل مجرّد اللفظ خاليا عن المعنى. [الدسوقي: ٦١/٤]

مجرد: أي مجرّدا عن المبالغة والادعاء. (الدسوقي) **لكانت إلخ:** أي كزيد مسمى به رجل بعد تسمية آخر به، يكون استعارة لمجرد وجود النقل فيه، ولا قائل به. (الدسوقي) **أبلغ:** أي لا تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة، بل تكون مساويا لها مع أنهم جازمون بذلك. (الدسوقي ملخصا) **إذ لا مبالغة إلخ:** المعنى أن الاسم إذا نقل إلى معنى و لم يصحبه اعتبار معناه الأصلي في ذلك المعنى المنقول إليه لم يكن في إطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول إليه مبالغة، فإنه لما لم يصحبها معناه الأصلي انتفت المبالغة في إلحاق المعنى المنقول إليه بالغير. (الدسوقي)

ولما صح إلخ: يعني يلزم من نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به في الاستعارة أن من قال: "رأيت أسدا يرمي" وأراد بالأسد زيدا بدون الادعاء المذكور لا يقال فيه: "إنه جعله أسدا"، كما لايقال لمن سمى ولده أسدا: "إنه جعله أسدا"؛ لاستواء الإطلاقين في عدم ادعاء دخول ما أطلق عليه اللفظ في جنس صاحب الاسم مع أن من قال: "رأيت أسدا يرمي" وأراد بالأسد زيدا على سبيل الاستعارة لقال فيه: "إنه جعل زيدا أسدا قطعا"، وما ذلك إلا باعتبار دخول المشبه في جنس المشبه به، فثبت المدعى، وهو أن الاستعارة لم تطلق إلا بعد دخول المشبه في جنس المشبه به ادعاء مجازا عقليا. (الدسوقي)

إنه جعله أسدا: إنما كان لا يقال لمن قال ذلك: "إنه جعل زيدا" أسدا؛ لأن "جعل" إذا كان بمعنى "صير" كما هنا تعدى إلى المفعولين، ويفيد إثبات صفة الشيء، فيكون مدلول قولك: "فلان جعل زيدا أسدا" أنه أثبت الأسدية له، ولا شك أن مجرد نقل لفظ الأسد لزيد وإطلاقه عليه من غير ادعاء دخوله في جنسه ليس فيه إثبات أسديّه له. [الدسوقي: ٦٢/٤]

جعله أميرا، إلا **وقد أثبت** فيه صفة الإمارة، **وإذا كان** نقل اسم المشبه به إلى المشبه تابعا لنقل معناه إليه **بمعنى أنه** أثبت له معنى الأسد الحقيقي ادعاء، ثم أطلق عليه اسم الأسد، **كان الأسد** مستعملا فيما وضع له، فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى أن العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الأسد، وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي، ولهذا أي ولأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب **في قوله**: قامت تظللني أي توقع الظل عليّ من الشمس **نفس أعز عليّ** من نفسي، **قامت** تظللني، ومن عجب شمس **أي غلام** كالشمس في الحسن والبهاء **تظللني** من الشمس، فلولا أنه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا

وقد أثبت: ومن سمى ولده أسدا لم يثبت فيه الأسدية. [الدسوقي: ٦٢/٤] **وإذا كان**: هذا مرتبط بنتيجة الدليل السابق، حاصله: أنه رتب على انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة ثلاثة لوازم، وكل منها باطل، فيكون ملزومها - وهو انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة - باطلا، فيثبت نقيضه وهو اعتبار الادعاء المذكور في الاستعارة وإذا كان الادعاء المذكور معتبرا فيها، فيكون اسم المشبه به إنما نقل للمشبه تبعا لنقل معناه إليه، وإذا كان إلخ. (الدسوقي)

بمعنى أنه إلخ: أي لأنك لما جعلت الرجل الشجاع فردا من أفراد الحيوان المفترس كان ذلك المعنى الكلي - وهو الحيوان المفترس - متحققا فيه، فحينئذ يكون نقل لفظ الأسد للرجل الشجاع بعد نقل معناه له، فيكون استعمال اسم الأسد في الرجل الشجاع استعمالا في ما وضع له. (الدسوقي) **كان الأسد إلخ**: ويكون سراية الحكم إلى الرجل الشجاع كسراية الحكم إلى أفراده الحقيقية، والقرينة تدلّ على نقل معنى الأسد إليه وادعائه له. (عبد الحكيم)

في قوله: أي قول ابن العميد في غلام جميل قام على رأسه يظلله من حر الشمس. [الدسوقي: ٦٣/٤]

نفس: فاعل "قامت"، ولذلك اتصلت به تاء التانيث وإن كان القائم غلاما. (الدسوقي) **أعز عليّ**: صفة "نفس"، وجملة "تظللني" في محل النصب على الحال، والتقدير: قامت نفس هي أعز عليّ من نفسي مظللة لي من الشمس. (الدسوقي)

قامت: فاعله ضمير يعود على "النفس"، والجملة مؤكدة لما قبلها، وقوله: "من عجب" خبر مقدم، و"شمس" مبتدأ مؤخر، والجملة حال، والتقدير: قامت تلك النفس مظللة لي، وشمس مظللة من الشمس من العجب. (الدسوقي)

أي غلام: يعني فقد شبه الغلام بالشمس وادعى أنه فرد من أفرادها ثم استعار له اسمها. **تظللني إلخ**: فالتعجب من كون الشمس توقع عليه ظلا مع أنها موجبة لنفيه لا لثبوته، ومع كون الشمس تحول بين إنسان وشمس أخرى، فسبب التعجب اثنان، وكل ذلك إنما هو لجعل الغلام عين الشمس ادعاء. (الملخص)

على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى؛ **إذ لا تعجب** في أن يظلل إنسان حسن الوجه إنسانا آخر، والنهي عنه أي **ولهذا** صح النهي عن التعجب **في قوله**: لا تعجبوا من **بلى غلالته** هي شعار تلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا، **قد زرّ** أزراره على القمر،
شد
تقول: "زررت القميص عليه أزره" إذا شددت أزراره عليه، فلولا أنه جعله قمرا
على صاحب القميص — الممدوح
حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى؛ لأن الكتان إنما يسرع إليه البلى بسبب
الذي منه الغلالة
ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة إنسان كالقمر في الحسن، لا يقال: القمر في البيت ليس باستعارة؛ لأن المشبه مذكور، وهو الضمير في "غلالته" و"أزراره"؛ لأنا نقول:
وذكره ينافي الاستعارة
لا نسلم أن الذكر على هذا الوجه ينافي الاستعارة، **كما في قولنا**: سيف زيد في يد
الذي لا ينبئ عن التشبيه
أسد، فإن تعريف الاستعارة صادق على ذلك، **ورد** هذا الدليل بأن الادعاء أي ادعاء
ولو ذكر المشبه فيه
دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضي كونها أي الاستعارة مستعملة فيما وضعت
في الأصل
له؛ للعلم الضروري بأن أسدا في قولنا: ....
علة "لا يقتضي"

إذ لا تعجب إلخ: أي لعدم الغرابة، بخلاف تظليل الشمس الحقيقية إنسانا من الشمس، فإنه مستغرب؛ لاستغراب كون الشمس التي من شأنها طيّ الظل وإذهابه توجب ظلا على تقدير حيلولتها بين الشمس وبين الإنسان المظلل. [الدسوقي: ٦٣/٤] **ولهذا**: يعني لأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به. (الحاشية) **في قوله**: أي قول أبي الحسن بن طباطبا المعلوي في غلام لابس الكتان. (الحاشية)

بلى: البلى بكسر الباء مقصورا من بَلِيَ الثوب يبلى إذا فسد. [الدسوقي: ٦٤/٤] **غلالته**: هي شعار وثوب صغير ضيق الكمين كالقميص يلاقي البدن، يلبس تحت الثياب الواسعة ويلبس أيضا تحت الدرع؛ سمي شعارا لأنه يلي الشعر. (الدسوقي) **قد زرّ إلخ**: جواب "لا تعجبوا" أو لمن قال: "لم لا تعجب"، وقرئ بالبناء للفاعل والمفعول، وأزراره في الصورة الأولى منصوب للفاعلية، وفي الثاني مرفوع؛ لكونه نائب فاعل. (الحواشي)

لا نسلم إلخ: لأنه لا ينبئ عن التشبيه، والمنافي للاستعارة إنما هو الذكر على وجه ينبئ عن التشبيه. (الدسوقي)

كما في قولنا إلخ: فـ"أسد" استعارة مع أن المشبه الذي هو "زيد" مذكور، لكن على وجه لا ينبئ عن التشبيه. [التجريد: ٣٥٦]

ورد إلخ: حاصله منع الصغرى القائلة: الاستعارة لفظ مستعمل فيما وضع له بعد الادعاء أي لا نسلم ذلك، وهذا الادعاء لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملا في غير ما وضع له. [الدسوقي: ٦٥/٤]

"رأيت أسدا يرمي" **مستعمل** في الرجل الشجاع، والموضوع له هو السبع المخصوص، **وتحقيق ذلك** أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبني على أنه جعل أفراد الأسد **بطريق التأويل** قسمين: أحدهما: المتعارف: وهو الذي له غاية الجرأة في مثل تلك الجثة المخصوصة والهيكل المخصوص، والثاني: غير المتعارف: وهو الذي له تلك الجرأة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص، ولفظ الأسد إنما هو موضوع للمتعارف، فاستعماله في غير المتعارف استعمال **في غير ما وضع له**، والقرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف، فيتعين المعنى الغير المتعارف، **وبهذا يندفع** ما يقال: إن الإصرار على دعوى الأسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن إرادة السبع المخصوص،............

عدم الاقتضاء المذكور / شان / المودع في مثل إلخ / القسم الثاني / حال من فاعل مبني / لا عن إرادة الجنس بقسميه / ببيان منع القرينة / القائل صاحب المفتاح

مستعمل إلخ: أي وإن ادعى أن الرجل الشجاع فرد من أفراد الأسد بعد تشبيهه به؛ إذ تقدير الشيء نفس الشيء لا يقتضي كونه إياه حقيقة. [الدسوقي: ٦٥/٤] وتحقيق ذلك: أي تحقيق أن الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له، وحاصل ما ذكره في التحقيق: أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له؛ إذ ليس معناه ما فهمه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة، حتى يكون لفظ المشبه به فيه استعمال لما وضع له، والتجوز في أمر عقلي، وهو جعل غير المشبه به مشبها، بل معناه جعل المشبه مؤوّلا بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به، وادعاء أن لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف، وأن أفراده قسمان: متعارف، وغير متعارف، ولا خفاء في أن الدخول بهذا المعنى يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له؛ لأن الموضوع له هو الفرد المتعارف، والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف. (الدسوقي)

بطريق التأويل: [بأن يجعل الأسد موضوعا لمطلق الشجاعة، سواء كان متعارفا أو غيره] وإن قلت: إن الذي بطريق التأويل إنما هو أحد القسمين، وهو غير المتعارف، وأما الآخر فبطريق التحقيق، فكيف يقول الشارح: جعل أفراد الأسد قسمين بطريق التأويل؟ قلت: جعل الأفراد قسمين مبني على كون الأسد موضوعا للقدر المشترك بينهما وهو مجترئ، وكونه موضوعا لذلك ليس إلا بطريق التأويل، وأما بطريق التحقيق فهو منحصر في قسم واحد وهو المتعارف. [الدسوقي بتغيير: ٦٦/٤] في غير ما وضع له: فلا يكون استعمالها فيما وضعت له، فتكون مجازا لغويا لا عقليا.

وبهذا يندفع الخ: أي ببيان أن القرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف ليتعين غيرُ متعارف، فيندفع ما يقال: إن الإصرار على دعوى الأسدية للرجل ينافي القرينة المانعة من إرادة الأسدية، ووجه الاندفاع: أن الإصرار على دعوى الأسدية بالمعنى الغير المتعارف، ونصب القرينة لا يمنع إلا عن إرادة المعنى المتعارف، فلا منافاة. (الدسوقي) [التجريد: ٣٥٦]

وأما التعجب والنهي عنه كما في **البيتين** المذكورين فللبناء على **تناسي** التشبيه **قضاء** لحق المبالغة ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به **أصلا** حتى أن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عن التعجب يترتب على المشبه أيضا، **والاستعارة: تفارق الكذب** بوجهين: **بالبناء** على التأويل **في دعوى** دخول المشبه في جنس المشبه به بأن يجعل أفراد المشبه به قسمين: متعارفا وغير متعارف كما مر، ولا تأويل في الكذب، ونصب **أي بنصب** القرينة على إرادة خلاف الظاهر في الاستعارة لما عرفت أنه لا بد للمجاز من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي الموضوع له، دالة على أن المراد خلاف الظاهر، بخلاف الكذب فإن قائله لا ينصب قرينة على إرادة خلاف الظاهر، بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره، ....

وأما التعجب الخ: هذا إشارة إلى جواب عن سؤال نشأ من الجواب المتقدم، وهو إذا كان الادعاء لا يقتضي استعمال الاستعارة فيما وضعت له، فلا يصح التعجب والنهي عنه في البيتين السابقين؛ لأنهما لا يتمان إلا بجعل المشبه من أفراد المشبه به حقيقة، وحاصل الجواب الذي أشار إليه المصنف: أن التعجب والنهي عنه لتناسي التشبيه، وجعل الفرد الغير المتعارف مساويا للمتعارف في حقيقة الادعاء، حتى أن كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه. [الدسوقي: ٦٧/٤] **البيتين**: يعني قامت تظللني إلخ، ولا تعجبوا إلخ.

تناسي: أي إظهار النسيان كما يقال: "تجاهل" لإظهار الجهل.[التجريد: ٣٥٧] **قضاء** الخ: أي إنما تنوسي فيه التشبيه توفية لحق المبالغة في دعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به. (الدسوقي) فإن المبالغة تنتهي إلى الاتحاد، وإذا عاد التعجب والنهي عنه إلى المبالغة في التشبيه لم يلزم استعمال لفظ المشبه به في معناه الحقيقي، كما لم يلزم في الادعاء؛ لأن غرضها واحد وهو المبالغة، والحقيقة التي في نفس الأمر لا تتبدل بذلك. (المواهب)

أصلا: لا جسما ولا وصفا ولا نوعا ولا حسنا. **والاستعارة تفارق الكذب**: يعني الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب، فلا يرد ما يقال: إن الاستعارة تكون في المفرد؛ لأنها الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، والكذب يكون في الحكم أي في الكلام المركب المستعمل في غير ما وضع له، فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج إلى الفرق. [الدسوقي: ٦٨/٤] (التجريد) **بالبناء** إلخ: أي بسبب بناء الاستعارة على التأويل وعدم بناء الكذب عليه. (الدسوقي) **في دعوى** إلخ: متعلق بمحذوف، صفة للتأويل أي المتحقق في دعوى إلخ من تحقق العام في الخاص أو أن "في" بمعنى "من" البيانية. (الدسوقي) **أي بنصب**: أشار به إلى أنه عطف على قوله: "بالبناء".

ولا تكون الاستعارة علما؛ لما سبق من أنها تقتضي إدخال المشبه به في جنس المشبه
علة "لا تكون الاستعارة علما"
به بجعل أفراده قسمين: متعارفا وغير متعارف، ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية؛
متعلق بـ"إدخال" العلم التي تقتضيه الاستعارة الشخص
لأنه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك، والجنسية تقتضي العموم وتناول الأفراد، إلا إذا
عطف تفسيري
تضمن العلم نوع وصفية بواسطة اشتهاره بوصف من الأوصاف كحاتم المتضمن
العلم
للاتصاف بالجود،..

ولا تكون: أي شخصيا؛ لأنه المتبادر من إطلاق العلم، ولأن علم الجنس تجري فيه الاستعارة كاسم الجنس، وتخصيص المصنف الاستعارة بالذكر في الامتناع يفهم منه أن الامتناع في العلمية مخصوص بها، وأما المجاز المرسل فيجوز في العلمية، ثم إن جملة "ولا تكون علما" عطف على قوله: "والاستعارة تفارق الكذب" عطف جملة فعلية على اسمية، ولك أن تجعله عطفا على قوله: "تفارق الكذب" فيكون التناسب مرعيا. [الدسوقي: ٦٩/٤]

ولا يمكن: أي الشخصي، وقوله: "يقتضي التشخص" أي تشخص معناه وتعينه خارجا، وهذا ظاهر في علم الشخص لا في علم الجنس؛ لإمكان العموم في معناه لكونه ذهنيا، والمعنى الذهني لا ينافي تعدد الأفراد له. (الدسوقي) لأن المشبه به يقتضي التعدد ولا تعدد في العلم الجزئي، وفيه بحث، فإن التعدد الادعائي لا ينافي الجزئي والشخصي النفس الأمري؛ لأن الاشتراك إنما هو في العلاقة الجامعة لا في الأطراف، فتأمل. (الملخص)

ذلك: أي إدخال المشبه في المشبه به بجعل أفراده قسمين. لمنافاته الجنسية: لقائل أن يقول: الجنسية التي تنافيها إنما هي الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاء، فما المانع من أن يدعي الجنسية على سبيل التأويل في العلم، حتى كأنه موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة أعني الجامع لا للذات المعينة المشخصة وإذا صح التأويل في "المتضمن" نوع وصفية فليصح في غيره. [التجريد: ٣٥٧] إلا إذا إلخ: استثناء من عموم الأحوال، وقوله: "تضمن" أي استلزم نوع وصفية، وليس المراد أنه دل دلالة تضمنية على نوع من الأوصاف. [الدسوقي: ٧٠/٤]

نوع وصفية: الأولى نوع وصف: لأن الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى المصدري إلى إلحاق ياء المصدرية. (التجريد) بواسطة اشتهاره إلخ: متعلق بـ"تضمن"، والعلم المتضمن نوع وصفية، هو أن يكون مدلوله مشهورا بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف، فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كأنه موضوع للذات المستلزمة لذلك الوصف، فيكون كليا تأويلا، فإذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الأصلي صح جعله استعارة بسبب ادعاء أنه فرد من أفراد ذلك الكلي. (الدسوقي)

كحاتم المتضمن: أي المتصف والمستلزم للجود، فيجعل ذلك الوصف لازما له، وحاتم في الأصل اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم، نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائي. [الدسوقي: ٧١/٤]

ومادر بالبخل، **وسحبان** بالفصاحة، **وباقل** بالفهاهة، **فحينئذ** يجوز أن يشبه شخص
عجز اللسان عن البيان
بحاتم في الجود **ويتأول** في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد، سواء كان ذلك الرجل المعهود **أو غيره**، كما مر في الأسد، **فبهذا التأويل** يتناول الحاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف، ويكون إطلاقه على المعهود - أعني حاتم الطائي — حقيقة، وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو: رأيت **اليوم** حاتما، **وقرينتها** يعني أن الاستعارة **لكونها مجازا** لا بد لها من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له، وقرينتها **إما أمر واحد** كما في قولك: رأيت **أسدا يرمي**، ....

ومادر: بتقديم الدال، يضرب به المثل في البخل، قيل: إنما سمي "مادر"؛ لأنه سقى إبله من حوض، فبقي في الحوض ماء قليل فسلح في الحوض ومدر به بخلا أن يسقي منه أحد. [الدسوقي: ٧١/٤] **وسحبان**: بوزن عطشان، اسم رجل بليغ يضرب به المثل، ومعناه في الأصل صياد يصيد ما مرّ به، ثم جعل علما للبليغ المشهور، والمناسبة ظاهرة. [التجريد وغيره: ٣٥٧] **وباقل**: اسم رجل يضرب به المثل في العي والفهاهة، وهو اسم رجل من العرب كان شديد العي في النطق، حتى أنه اشترى ظبيا بأحد عشر درهما، فقيل له: بكم اشتريته؟ ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه ليشير بذلك إلى أحد عشر، فانفلت الظبي. (التجريد وغيره)

فحينئذ: أي حين تضمن العلم كحاتم نوع وصفية يجوز إلخ. (الدسوقي) **ويتأول إلخ**: أي فالتأويل بعد التشبيه، ولا يتوقف هو على التشبيه، وبهذا اندفع ما يقال: إن حاتما إذا كان فردا من أفراده، فكيف يصح التشبيه؟ (الدسوقي)

أو غيره: والقرينة تخصيص ذلك الغير بالإرادة. **فبهذا التأويل**: أي لما كان حاتم موضوعا للجواد بالتأويل يتناول الفرد المتعارف وغير المتعارف؛ لتناول الجواد لها، والفرد المتعارف: هو الذي له غاية جود، وهو الشخص المعروف، وغير المتعارف: هو الذي له الجود مطلقا، وبهذا التأويل كان حاتم كأنه اسم جنس لا عَلَمُ شخص، فيتناول كل من وجد فيه صفة الجود مطلقا. (الحواشي) **اليوم**: اليوم قرينة؛ لأن حاتم الطائي ليس في هذا اليوم.

وقرينتها: يتبادر منه أن المراد من قرينتها القرينة المانعة؛ لأنها السابقة في تحقيق المجاز، لكن الأنفع أن يراد قرينة الاستعارة مطلقا مانعة كانت أو معينة. [التجريد: ٣٥٨] **لكونها مجازا**: أشار بالدليل العام الجاري في كل مجاز مرسلا كان أو استعارة إلى أن تخصيص بيان القرينة في الاستعارة للاعتناء بشأنها، وإلا فالقرينة لازمة في كل مجاز. (الحواشي)

إما أمر واحد: أي من ملائمات المشبه في المصرحة كـ"يرمي" ومن ملائمات المشبه به في المكنية كالأظفار. [الدسوقي: ٧٢/٤] **أسدا يرمي إلخ**: فإن وصفه بالرمي قرينة على أنه ليس المراد منه الحيوان المفترس. [العروس: ٧٢/٤]

أو أكثر أي أمران أو أمور يكون كل واحد منها قرينة كقوله: **فإن تعافوا** أي تكرهوا
من أمر واحد بعض العرب عافه يعافه: كرهه
العدل والإيمانا فإن في أيماننا نيرانا **أي سيوفا تلمع** كشعل النيران، **فتعلق** قوله: "تعافوا"
التوحيد أو ضد الظلم علة للجزاء أقيم مقامه إشارة إلى وجه الشبه جمع نار مبتدأ
بكل واحد من العدل والإيمان قرينة على أن المراد بالنيران: السيوف لدلالته **على أن**
خبر خبر "أن"
جواب هذا الشرط تحاربون وتلجؤون إلى الطاعة بالسيوف، أو معان ملتئمة مربوط
لا بالنيران عطف على قوله: "أو أكثر" تفسير للملتئمة
بعضها ببعض، يكون الجميع قرينة لا كل واحد، **وبهذا ظهر فساد قول من زعم** أن
المجموع فظهرت مقابلته بقوله: "أو أكثر" اعتقد
قوله: "أو أكثر" شامل لقوله: "معان" فلا يصح جعله مقابلا له، وقسيما كقوله: **وصاعقة**
خبر "أن" لأنه من أفراده بقوله: أو أكثر البحتري
من نصله أي نصل سيف الممدوح تنكفي بها، من انكفأ أي انقلب والباء للتعدية،
في "بها"
والمعنى رب نار **من حد سيفه** تقلبها **على رؤوس الأقران**.....................
تفسير للصاعقة تلك النار

فإن تعافوا إلخ: يخاطب الأعداء أي إن تكرهوا العدل والإنصاف وتميلوا إلى الجور وتكرهوا التصديق بالنبي ﷺ، فإن في أيدينا سيوفا تلمع كالنيران نحاربكم ونلجئكم إلى انقياد الحق. [الدسوقي: ٧٢/٤]

أي سيوفا تلمع إلخ: أي يعني فقد شبه السيوف بالنيران بجامع اللمعان في كل، واستعار اسم المشبه به للمشبه. (الدسوقي) **فتعلق إلخ:** تعلق "تعافوا" بكل واحد من العدل والإيمان يقتضي أن يكون المراد من النيران هو السيوف؛ لدلالة هذا التعلق أن جزاء هذا الشرط هو "تحاربون وتلجؤون إلى الطاعة بالسيوف". (الحواشي)

على أن جواب إلخ: [أي تعلق تعافوا بكل واحد من العدل والإيمان] يعني جواب هذا الشرط محذوف، تقديره: "تحاربون"، فقوله: "فإن في أيماننا نيرانا" علة للجواب أقيمت مقامه، ولو حذف النون من "تحاربون وتلجؤون" لكان حسنا؛ لأن رفع الجواب إذا كان الشرط مضارعا ضعيف.[التجريد: ٣٥٨] **وبهذا:** أي بكون المراد "معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة، لا كل واحد". (التجريد) **وصاعقة:** يروى بالجر على إضمار "رب"، وبالرفع على أنه مبتدأ موصوف بقوله: "من نصله" وخبره قوله: "تنكفئ بها"، والصاعقة في الأصل "نار سماوية" تهلك ما أصابته، تحدث غالبا عند الرعد والبرق. [الدسوقي: ٧٤/٤]

من نصله: أي صاعقة هي نصله، جعله صاعقة في الاشتعال والتأثير، أو المراد: صاعقة ناشئة من نصله، والأول أظهر، وإلى الثاني ذهب الشارح، والنصل حد السيف أو نفس السيف ما لم يكن له مقبض. (التجريد)

أي نصل إلخ: أشار به إلى أن ضمير "نصله" للممدوح، وفي الكلام حذف مضاف، ويجوز أن يرجع الضمير للممدوح، ولا حذف، والإضافة لأدنى ملابسة. (الدسوقي) **من حد سيفه:** إشارة إلى أن النصل هو حد السيف. (الدسوقي)

على رؤوس الأقران: رؤوس: جمع رأس، والأقران: جمع قرن، وهو المكافئ والمماثل. (الدسوقي)

خمس سحائب أي أنامله الخمس **التي هي** في الجود، وعموم العطايا سحائب أي يصبها أخذه من السحائب الصاعقة على أكفائه في الحرب، **فيهلكهم بها** لما استعار السحائب لأنامل الممدوح، وذكر أن هناك صاعقة، وبيّن أنها من نصل سيفه، ثم قال: على رؤوس الأقران، ثم قال: خمس، **فذكر العدد** الذي هو عدد الأنامل، **فظهر من جميع ذلك** أنه الشاعر أراد الشاعر بالسحائب الأنامل.

[تقسيم الاستعارة باعتبار الطرفين]

وهي مبتدأ **أي الاستعارة** باعتبار الطرفين، المستعار منه والمستعار له قسمان؛ خبر لأن اجتماعهما أي اجتماع الطرفين في شيء واحد إما ممكن نحو: ﴿أَحْيَيْنَاهُ﴾ في ﴿أَوَ مَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ (الأنعام: ١٢٢) أي ضالا فهديناه **استعار الإحياء**..........

خمس سحائب: [عنى بخمس سحائب أنامل الممدوح، فذكر أن هناك صاعقة، ثم قال: "من نصله"، فبين أنها من نصل سيفه، ثم قال: "على رؤوس الأقران"، ثم قال: "خمس"، فذكر عدد أصابع اليد فبان من مجموع ذلك غرضه. (الإيضاح)] فاعل "تنكفئ بها"، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف كما أشار إليه الشارح بقوله: أي أنامله الخمس، والمراد: العليا فقط، وإلا فالأنامل كثيرة، فإن أريد بالأنامل معناها الحقيقي، ففيه مبالغة في الشجاعة حيث يكفي للأقران أنامله ولا يحتاج في إهلاكهم إلى إعمال الأصابع، وإن أريد بها الأصابع مجازا فلا مبالغة. [الدسوقي: ٧٤/٤، التجريد: ٣٥٨]

التي هي إلخ: أشار بهذا إلى أن في البيت من المحسنات البديعية الاستتباع حيث ضمن الشاعر مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء، ومن لم يدرك توهم أنه لا يلائم ذكره المقام، ولك أن تجعل أنامله سحائب العذاب في نزول الصاعقة والنار. (التجريد) **فذكر العدد:** بتخفيف الكاف، ولا شك أن ذكر العدد قرينة على أن المراد بالسحائب الأنامل؛ إذ السحائب الحقيقية ليست خمسا فقط. [الدسوقي: ٧٥/٤]

فظهر من جميع ذلك: أي من ذكر الصاعقة، ومن كونها ناشئة من حد سيفه، ومن انقلابها على رؤوس الأقران، ومن كون المنقلب بها خمسا، وفي كون مجموع ما ذكر هو الدال على أن المراد بالسحائب الأنامل نظر؛ إذ لو أسقط بعضها فهم المراد حتى أن إضافة الصاعقة لنصل السيف فقط كان في القرينة المذكورة، فيخالف ما مر من قوله: "مربوط بعضها ببعض، يكون الجميع قرينة إلخ". (الدسوقي) **أي الاستعارة إلخ:** الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك. (المطول)

استعار الإحياء: أي لفظ الإحياء وإنما قال: استعار الإحياء، مع أن المستعار الفعل أعني "أحييناه"؛ لأن استعارة الفعل تبعية لاستعارة المصدر - أعني الإحياء - ووجه الشبه بين الإحياء والهداية ترتب الانتفاع والمآثر على كل منهما، كما أن وجه الشبه بين الإماتة والإضلال، ترتب نفي الانتفاع على كل منهما. [الدسوقي: ٧٦/٤، التجريد: ٣٥٩]

من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق توصل إلى المطلوب، والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد، **وهذا أولى** من قول المصنف: إن الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء؛ لأن المستعار منه هو
في "الإيضاح"
الإحياء لا الحياة، **وإنما قال** نحو: أحييناه؛ لأن الطرفين في استعارة الميت الضال **مما لا يمكن** اجتماعهما؛ إذ الميت **لا يوصف** بالضلال، **ولتسم** الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين **من الاتفاق**، **وإما ممتنع** عطف على
علة لتسمية الوفاقية الاجتماع
"إما ممكن" **كاستعارة** اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه **هو بالفتح** النفع أي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم، ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء
فوجه الشبه انتفاء النفع هو المستعار له هو المستعار منه أصالة
ممتنع، وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد،..........................
اسم الموجود هو عكس مثال المصنف

وهذا: أي قولنا: الإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء، فقد اجتمعا في الله سبحانه وتعالى فإنه محيي وهاد. [الدسوقي: ٧٦/٤] **أولى:** وإنما لم يحكم بفساد كلام المصنف لإمكان أن يقال: مراد المصنف بالحياة الإحياء لكونها اثرا له. **وإنما قال إلخ:** أي ولم يقل نحو: "أو من كان ميتا فأحييناه" حتى يكون ميتا داخلا في التمثيل أيضا. [التجريد: ٣٥٩] **مما لا يمكن إلخ:** يعني فقد اجتمع في الآية الاستعارتان: الوفاقية والعنادية. (الدسوقي)

لا يوصف إلخ: أي لأن الموت عدم الحياة، والضلال هو الكفر، والميت لايتصف بالكفر إلا باعتبار ما كان لا حقيقة. (الدسوقي) **ولتسم:** وفاقية إنما سموها وفاقية لا اتفاقية؛ لأن وفاقية أنسب بعنادية، وإنما لم يقل: "وتسمى" إشعارا بأن هذه التسمية من جهة المصنف لا قديمة. (الدسوقي)

من الاتفاق: كان الأولى أن يقول لما بين الطرفين من الوفاق. (الدسوقي) **وإما ممتنع:** اجتماع الطرفين في شيء واحد. **كاستعارة إلخ:** وذلك بأن تقول في "زيد" الذي لا نفع به: "رأيت اليوم معدوما في المسجد"، أو تقول: "جاء المعدوم" ونحو ذلك، فشبه الوجود الذي لا نفع فيه بالعدم، واستعير العدم للوجود، واشتق من العدم معدوم بمعنى موجود لا نفع فيه، فهو استعارة عنادية؛ لأن من المعلوم أن الوجود والعدم لا يجتمعان في شيء. [الدسوقي: ٧٧/٤]

هو بالفتح: أي والمد، وأما بكسر الغين مع المد فهو الترنم بالصوت، وبكسر الغين مع القصر، فاسم لليسار والاستغناء، وأما بالفتح مع القصر فهو لفظ مهمل. (الدسوقي)

لكن بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه ولتسم الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء **عنادية**؛ لتعاند الطرفين (تنافيهما) وامتناع اجتماعهما، ومنها أي ومن العنادية: **الاستعارة التهكمية والتمليحية**، وهما ما استعمل في ضده أي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها **الحقيقي** أو نقيضه لما مر أي لتنزيل (تفسير: لما مرّ) التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة **تمليح** أو تهكم (الاستهزاء والسخرية) على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه، نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران: ٢١) أي أنذرهم، استعيرت البشارة التي هي الإخبار بما يظهر (بخبر يظهر) سرورا **في المخبر به** للإنذار الذي هو ضدها **بإدخال الإنذار** (متعلق بـ"استعيرت") في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء، وكقولك: رأيت "أسدا" وأنت تريد جبانا على سبيل التمليح (أو التمليح) والظرافة، (أو التهكم والاستهزاء)

ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والإنذار **من جهة واحدة، وكذا الشجاعة والجبن.**

عنادية: إن قلت: إن الوفاق والعناد بين الطرفين كما يتأتى في الاستعارة يتأتى في التشبيه، فلم لم يذكر هناك، أجيب بأن المقصود: المبالغة، ولا يخفى أن جعل أحد المتعاندين من جنس الآخر متحدا به أشد مبالغة وغرابة من تشبيه أحدهما بالآخر. [الدسوقي: ٤/٧٧] **التهكمية**: أي الغرض منها التهكم والاستهزاء. (الدسوقي)

والتمليحية: يكون الغرض منها إتيان القبيح بصورة حسنة. **الحقيقي**: أو نقيضه، الضدان هما الأمران الوجوديان الذان لا يجتمعان وقد يرتفعان، والنقيضان الأمران الذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وأحدهما وجودي والآخر عدمي. [الدسوقي: ٤/٧٨] **تمليح**: الإتيان بشيء مليح مستظرف.

فبشرهم إلخ: استعير اسم البشارة للإنذار بسبب إدخال الإنذار في جنس البشارة، واشتق من البشارة "بشّر" بمعنى "أنذر" على طريق الاستعارة: التهكمية أو التمليحية العنادية. (الدسوقي) **في المخبر به**: أي في وجه شخص يخبر بذلك الخبر. **بإدخال الإنذار إلخ**: متعلق بـ"استعيرت" أي بسبب إدخال الإنذار في جنس البشارة لتنزيل التضاد منزلة التناسب بواسطة التهكم أو التمليح. [الدسوقي: ٤/٧٩]

ولا يخفى إلخ: هذا بيان لكون الاستعارة في "بشّرهم" و"رأيت أسدا" عنادية. (الدسوقي) **من جهة واحدة**: أي بحيث يكون المبشر به هو المنذر منه والمبشر هو المنذر، وأما من جهتين فيتأتى بأن يخبرك مخبر أن فلانا يريد ضربك وكسوتك بعد ذلك. (الدسوقي) **وكذا الشجاعة والجبن**: أي لا يمكن اجتماعهما من جهة واحدة، وأما من جهتين فهو ممكن، ألا ترى إلى قول الشاعر: "أسد عليّ وفي الحروب نعامة". (الدسوقي)

[تقسيم الاستعارة باعتبار الجامع]

والاستعارة **باعتبار الجامع أي ما قصد** اشتراك الطرفين فيه قسمان؛ لأنه الجامع **إما داخل** في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام: "خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة **طار إليها، أو رجل** في شعفة في غنيمة له يعبد الله حتى يأتيه الموت"، قال **جار الله**: الهيعة الصيحة التي يفزع منها، وأصلها من هاع يهيع **إذا جبن**، والشعفة رأس الجبل، والمعنى خير الناس رجل **أخذ** بعنان فرسه **واستعد** للجهاد في سبيل الله، أو رجل اعتزل الناس وسكن في رؤوس **بعض الجبال** ....

بكسر العين اللحام — التصغير للتقليل — بين مهملة — يخاف — معنى الحديث

باعتبار الجامع إلخ: قد يقال: ينبغي أن يكون الاستعارة باعتبار الجامع أربعة أقسام؛ لأنه إما داخل في مفهوم الطرفين، أو خارج عنهما، أو داخل في أحدهما وخارج عن الآخر، ويمكن أن يقال: إن المصنف آثر الاختصار، فجعلهما قسمين يندرج فيهما الأقسام الأربعة: الأول: أن يكون داخلا في مفهوم الطرفين، والثاني: أن لا يكون داخلا في مفهومهما وهو شامل لما يكون خارجا عنهما وما يكون داخلا في مفهوم أحدهما خارجا عن مفهوم الآخر، ولعله لذلك عبر في الثاني بغير داخل لابخارج عن مفهومهما. [الدسوقي: ٧٩/٤]

أي ما قصد إلخ: وهو الذي يسمى في التشبيه وجه الشبه؛ لأنه سبب للتشبيه وسموه ههنا جامعا؛ لأنه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع أفراده تحت مفهوم. [الدسوقي: ٨٠/٤] **إما داخل**: لكونه جنسا، أو فصلا لمفهوم الطرفين. **طار إليها**: أي عدا إليها، فشبه العدو الذي هو قطع المسافة بسرعة في الأرض بـــ"طيران" الذي هو قطع المسافة بسرعة في الهواء، فالجامع قطع المسافة بسرعة وهو داخل في مفهوم الطرفين أي العدو والطيران؛ لأنه جنس لمفهوم كل منهما. (الدسوقي) **أو رجل إلخ**: أو للتقسيم، فخير الناس مقسم لهذين القسمين وليست للترديد. (الدسوقي)

جار الله: جار بيت الله الحرام يعني الزمخشري. (الدسوقي) **إذا جبن**: أي فالهيعة في الأصل معناها الجبن، واستعمالها في الصيحة مجاز مرسل من استعمال اسم المسبب في السبب؛ وذلك لأن الصيحة لما أوجبت الخوف الذي هو الجبن سميت باسمه وهو الهيعة. (الدسوقي) **أخذ إلخ**: يصح قراءته بصيغة اسم الفاعل ويرشحه قوله في الحديث: "ممسك"، ويصح قراءته فعلا ماضيا ويرشحه قوله بعد: "واستعد للجهاد". (الدسوقي)

واستعد إلخ: أي بحيث إذا سمع أصوات المجاهدين عند المحاربة قدم لهم بسرعة، وأخذ الاستعداد من قوله: ممسك بعنان فرسه. (الدسوقي) **بعض الجبال**: أخذ البعضية من المعنى؛ لأن قوله في الحديث: "في شعفة" المراد منه في أيّ شعفة، وليس المراد منه في كل شعفة لاستحالة ذلك.(الدسوقي)

في غنم له قليل يرعاها، ويكتفي بها في أمر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت.
أخذ القلة من التصغير
استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما؛ فإن الجامع بين العدو والطيران
النبي عليه السلام / عدو الفرس / تعليل لدخول الجامع / المستعار له / المستعار منه
هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما أي في العدو والطيران، إلا أنه في الطيران
قطع المسافة / ذلك الجامع
أقوى منه في العدو، **والأظهر** أن الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة
سريعا كان أو بطيئا
له في الأكثر لا داخلة في مفهومه، **فالأولى أن يمثل** باستعارة التقطيع الموضوع
للطيران / الأغلب / لفظ التقطيع
لإزالة الاتصال بين الأجسام الملتزقة بعضها ببعض **لتفريق الجماعة** وإبعاد بعضها
المتصلة / متعلق باستعارة / عطف تفسيري
عن بعض في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَماً﴾ (الأعراف: ١٦٨) والجامع إزالة
جمع أمّة
الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع أشد، **والفرق** بين هذا وبين إطلاق
مفهوم التقطيع والتفريق / إزالة الاجتماع / من التفريق
المرسن على الأنف مع أن في كل من المرسن والتقطيع.....................
أنف الإنسان مجازا مرسلا

أقوى منه: فلذا جعل الطيران مشبها به والعدو مشبها. **والأظهر إلخ:** قصد الشارح المناقشة في قول المصنف فإن الجامع هو قطع المسافة بسرعة حيث جعل السرعة جزءا من الجامع الواقع جنسا للطرفين. [الدسوقي: ٤/٨١]

فالأولى إلخ: عبر بالأولى إشعارا بأنه يمكن أن يجاب بأن الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختياري في الهواء، لكن يصح هذا الجواب إذا ثبت النقل عن أئمة اللغة، أو يجاب بأن الملتفت إليه في الجامع قطع المسافة فقط لا مع السرعة، أو بأن المناقشة في الأمثلة ليست من دأب المحصلين، أو بأن مبنى الاعتراض ليس بقطعي. [التجريد: ٣٦٠] (الدسوقي) **أن يمثل إلخ:** أي للاستعارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين.

لتفريق الجماعة: أي الموضوع لإزالة الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعة غير ملتزق بعضها ببعض. (الدسوقي)

والفرق إلخ: هذا جواب عما يقال: إنهم جعلوا إطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة، وجعلوا إطلاق المرسن على أنف الإنسان مجازا مرسلا مع أنه قد اعتبر في كل من المعنى الحقيقي للتقطيع، والمرسن وصف خاص به غير موجود في المعنى المستعمل فيه اللفظ مجازا، وذلك لأن المرسن اعتبر في معناه الأصلي خصوص كونه أنفا لبهيمة يجعل فيه الرسن، والتقطيع اعتبر في معناه الموضوع له الالتزاقُ في الأشياء التي زال اجتماعها، فلما اعتبر في المعنى الحقيقي لكل من اللفظين وصف خاص به لم يوجد في معناه المجازي، فلِمَ جعل إطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة، وإطلاق المرسن على أنف الإنسان مجازا مرسلا، وما الفرق بينهما؟ [الدسوقي: ٤/٨٢]

خصوص وصف ليس في الأنف، **وتفريق الجماعة هو أن** خصوص الوصف الكائن في
وصفا خاصا　　خبر عن قوله: والفرق
التقطيع مرعي في استعارته لتفريق الجماعة، بخلاف خصوص الوصف في المرسن،
والحاصل: أن التشبيه **ههنا منظور بخلاف ثمه**، **فإن قلت**: قد تقرر في غير هذا الفن أن
الضمني　　ملحوظ ضمنا　　وهو الحكمة
جزء الماهية **لا يختلف** بالشدة والضعف، فكيف يكون **جامعا**، والجامع يجب أن يكون
جملة حالية
في المستعار منه أقوى؟ قلت: **امتناع** الاختلاف إنما هو في الماهية الحقيقية، ....
ليكون الاستعارة مفيدا للمبالغة　　كالإنسان والحيوان

خصوص وصف: قد علمت أن الوصف الخاص في المرسن كونه أنفا لبهيمة يجعل فيه الرسن وهو غير موجود في أنف الإنسان، والوصف الخاص في التقطيع التـزاق الأجسام التي زال اجتماعهما وهو غير موجود في تفريق الجماعة. [الدسوقي: ٨٢/٤] **ليس في الأنف**: أي أنف الإنسان، وهذا راجع لقوله: "في المرسن".
وتفريق الجماعة: راجع إلى قوله: "والتقطيع". **هو أن إلخ**: توضيحه أن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه الذي عليها مدار الاستعارة يقتضي قوة المشبه به عن المشبه في وجه الشبه، فالوصف الخاص في التقطيع لما روعي ولوحظ صار التقطيع بمراعاته أقوى من التفريق في إزالة الاجتماع، فصح أن يشبه التفريق بالتقطيع ويستعار التقطيع للتفريق، وأما الوصف الخاص في المرسن لما لم يلاحظ وإنما لوحظ الإطلاق والتقييد، لم يكن استعارة بل مجازا مرسلا، لعدم التشبيه. (الدسوقي) **والحاصل**: أي حاصل الفرق بين التقطيع والمرسن. (الدسوقي)
ههنا منظور إلخ: [أي في استعارة التقطيع] أي ملحوظ ضمنا فكان استعارة، بخلاف ثمه فكان مجازا مرسلا. [التجريد: ٣٦٠] **بخلاف ثمه**: أي بخلاف استعمال المرسن في أنف الإنسان؛ فإن التشبيه غير ملاحظ فيه، وإنما لوحظ فيه الإطلاق والتقييد حيث استعمل اسم المقيد في المطلق فكان مجازا مرسلا. [الدسوقي: ٨٣/٤]
فإن قلت: هذا رد على قول المصنف؛ لأن الجامع إما داخل في مفهوم الطرفين وحاصله: أن الحكم بدخول الجامع في الطرفين في الاستعارة يقتضي الجامع بين المتنافيين؛ لأن دخوله في مفهوم الطرفين يقتضي عدم التفاوت؛ لأن جزء الماهية لا يختلف، وكونه جامعا يقتضي التفاوت؛ لأن الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى، فلزم أن كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين باطل. (الحواشي) **لا يختلف إلخ**: هذا هو المشهور عند القدماء، لكن الدليل على ذلك ليس بتام، ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف والتشكيك في الذاتيات أيضا، ولعل الحق لا يتجاوزه. [التجريد: ٣٦١]
جامعا: أي جزء الماهية وهو إزالة الاجتماع. **امتناع إلخ**: حاصل هذا الجواب: أن امتناع الاختلاف بالشدة والضعف في أجزاء الماهية ليس مطلقا، بل بالنسبة إلى الماهية الحقيقية، وهي المركبة من الذاتيات لا الاعتبارية أي التي اعتبروا لها مفهوما مركبا من أمور غير ذاتيات لها، والماهية المفهومة من اللفظ تارة تكون حقيقية فلا تختلف أجزاؤها، فلا يصح أن يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحدهما أشد، وتارة تكون اعتبارية، فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحدهما أشد. (الدسوقي)

والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية، بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها
الماهية المفهومة من اللفظ المفهوم من اللفظ أمرا اعتباريا
قابل للشدة والضعف، فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد
المفهومين أشد وأقوى، ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الأسود **أعني المركب** من
المستعار منه وله وهو أمر اعتباري
السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف، **وإما غير داخل فيهما** عطف على "إما
داخل" كما مر من استعارة الأسد **للرجل الشجاع**، والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك
المتلألئ المتنور
لظهور أن الشجاعة **عارضة للأسد** لا داخلة في مفهومه، **وكذا التهلل** للشمس.
وللوجه

[تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع]

وأيضا للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها إما عامية **وهي المبتذلة** لظهور الجامع
يدركها عامة الناس
فيهما **نحو: رأيت أسدا يرمي**، أو خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها إلا الخاصة
لا يعرفها غير الخواص البعيدة عن العامة بيان للغريبة على جامعها
الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة، والغرابة قد تكون **في نفس الشبه بأن يكون**
التشبيه نفسه

أعني المركب إلخ: أي أعني بمفهوم الأسود المركب من السواد والمحل أي الذات أي مفهوم الأسود مركب من أمرين: الجوهر الذي هو الذات، والعرض الذي هو وصف السواد، وقوله: "مع اختلافه" أي السواد بالشدة والضعف. [الدسوقي: ٨٤/٤] **وإما غير داخل:** أي في مفهوم الطرفين، وهذا صادق بأقسام ثلاثة: بأن يكون خارجا عن مفهومهما معا، أو يكون خارجا عن مفهوم المشبه به فقط، أو يكون خارجا عن مفهوم المشبه فقط. [الدسوقي: ٨٥/٤]

للرجل الشجاع: أي في نحو قولك: "رأيت أسدا يرمي" وأنت تريد رجلا شجاعا، فإن الجامع بين الأسد والرجل هو الشجاعة وهي غير داخل في مفهومها. (الحاشية) **عارضة للأسد:** أي كما أنه عارض للرجل الشجاع. (الدسوقي) **وكذا التهلل:** فالجامع في المثالين خارج عن الطرفين. (الدسوقي) **وهي المبتذلة:** من البذلة وهي المهنة، فكأن الاستعارة لما بلغت إلى حد تستعملها العامة صارت ممتهنة مبتذلة. (الدسوقي) **نحو رأيت أسدا يرمي:** أي فإن الأسد مستعار للرجل الشجاع والجامع بينهما - وهو الجرأة - أمر واضح يدركه كل أحد لاشتهار الأسد بها. [الدسوقي: ٨٦/٤]

في نفس الشبه إلخ: أي في التشبيه نفسه لا في وجه الشبه، ويدل عليه قول الشارح: "بأن يكون تشبيها". (الدسوقي)

بأن يكون إلخ: وذلك بأن يكون أصل الاستعارة تشبيها فيه نوع غرابة كأن يكون تشبيه هذا الأمر بهذا الأمر غريبا ونادرا، وإن كان كل واحد من المشبهين كثيرا في ذاته كما في المثال الآتي؛ فإن إيقاع العنان بالقربوس وجمع الرجل ظهره وساقيه بالثوب واقع بكثرة، والنادر إنما هو تشبيه أحدهما بالآخر. (الدسوقي)

تشبيها فيه نوع غرابة كما في **قوله** في وصف الفرس بأنه مؤدب، وأنه إذا نزل عنه صاحبه وألقى عنانه في **قربوس** سرجه وقف على مكانه إلى أن يعود إليه: **وإذا احتــبى**

لجامه   الفرس   صاحبه

قربوسه أي مقدم سرجه بعنانه علك الشكيم إلى انصراف الزائر، الشكيم والشكيمة

مضغ

هي الحديدة المعترضة في فم الفرس، وأراد بالزائر نفسه، شبه هيئة وقوع العنان في

المدخلة   نفس القائل   الشاعر

موقعه من قربوس السرج ممتدا إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي

بيانية أو تبعيضية   حال من العنان   متعلق بـ"شبه"

المحتبي معتمدا إلى جانبي ظهره، ثم استعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج، فجاءت الاستعارة غريبة **لغرابة**

متعلق بـ"استعار"

التشبيه، وقد تحصل الغرابة **بتصرف** في الاستعارة العامية كما في قوله:

عطف على: قد تكون   هو كثير عزة

أخذنا بأطراف الأحاديث بينا   وسالت بأعناق المطي الأباطح

أصله: سالت المطي بالأباطح

جمع أبطح: وهو مسيل الماء فيه **دقاق الحصى**...........................

قوله: يزيد بن مسلمة بن عبد الملك. **قربوس**: القربوس بفتح الراء ولا يخفف بالسكون إلا عند الضرورة؛ لأن فعلولًا نادر لم يأت عليه غير صعفوق وهو اسم أعجمي. [الدسوقي: ٨٦/٤] **وإذا احتــبى**: احتبى الرجل إذا جمع ظهره وساقيه بثوب أو بيديه. (الدسوقي) **قربوسه**: يحتمل أن يكون "قربوسه" فاعل "احتبى" بتنزيل القربوس منزلة الرجل المحتبي، فكأن القربوس ضم الفرس إليه بالعنان، كما يضم الرجل ركبتيه إلى ظهره بثوب مثلا، ويحتمل أن يكون قربوسه مفعول "احتبى" مضمنا لمعنى جمع، والفاعل على هذا ضمير عائد إلى الفرس، فكأنه يقول: وإذا جمع هذا الفرس قربوسه بعنانه إليه كما يضم المحتبي ركبتيه إليه، فعلى الأول ينزل وراء القربوس في هيئة التشبيه منزلة الظهر من المحتبي وفم الفرس منزلة الركبتين، وعلى الثاني بالعكس. (الدسوقي) **لغرابة التشبيه**: وجه الغرابة أن الانتقال إلى الاحتباء الذي هو المشبه به عند استحضار إلقاء العنان على القربوس للفرس في غاية الندور؛ لأن أحدهما من وادي القعود، والآخر من وادى الركوب مع ما في الوجه من دقة التركيب وكثرة الاعتبارات. [الدسوقي: ٨٨/٤] **بتصرف** إلخ: وذلك التصرف هو أن يضم إلى تلك الاستعارة تجوز آخر لطيف اقتضاه الحال وصححته المناسبة. (الدسوقي) **أخذنا** إلخ: أي أخذنا نتحدث بفنون الأحاديث وأنواعها، وفي حال أخذنا بأطراف الأحاديث أخذت المطايا في سرعة السير المتتابع الشبيه بسيل الماء في تتابعه وسرعته. (الدسوقي)

دقاق الحصى: الدقاق بضم الدال بمعنى الدقيق فهو اسم مفرد. (الدسوقي)

استعار سيلان السيول الواقعة في الأباطح لمسير الإبل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة
سريعا
على لين وسلاسة، **والتشبيه فيها** ظاهر عامي، لكن قد تصرف فيه بما أفاده اللطف
سهولة الشاعر
والغرابة **إذ أسند** الفعل أعني سالت إلى الأباطح دون **المطي** وأعناقها، **حتى أفاد** أنه امتلأت
ذلك الإسناد مجازا
الأباطح من الإبل، كما في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مريم: ٤)، **وأدخل الأعناق**
حكاية عن زكريا عليه السلام
في السير؛ لأن السرعة والبطء في سير الإبل يظهران غالبا في الأعناق، ويتبين أمرهما في **الهوادي**، وسائر الأجزاء تستند إليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة.
مقدم العنق إلى الهوادي ثقل السير وخفته

[تقسيم آخر للاستعارة]

والاستعارة باعتبار الثلاثة المستعار منه والمستعار له والجامع ستة أقسام؛............
المشبه به المشبه وجه الشبه

والتشبيه فيها إلخ: الحاصل: أن المستعار ههنا هو "سالت"، والمستعار منه هو "سيلان السيول"، والمستعار له هو "سير الإبل"، والجامع بينهما هو غاية السرعة واللين والسلاسة، وهو ظاهر عامي، لكن قد تصرف فيه بما إلخ. (الحاشية)
إذ أسند إلخ: حاصله: أنه حصلت الغرابة بتصرفين حيث أسند السير إلى الأباطح إسنادا مجازيا لفظيا، وإلى الأعناق إسنادا مجازيا تقديريا؛ لأن مقتضى كونها في سيرها ملابسة للأعناق: أن تكون نفس الأعناق أيضا سائرة. [التجريد: ٣٦٢]
المطي: الذي كان حقه أن يسند إليه. [الدسوقي: ٤/٩٠] **حتى أفاد إلخ**: توضيح ذلك أن السيلان المستعار للسير حقه أن يسند إلى المطي؛ لأنها هي التي تسير، فأسنده الشاعر إلى الأباطح التي هي محل السير، فهو من إسناد الفعل إلى محله إشارة إلى كثرة الإبل، وأنها ملأت الأباطح؛ لأن نسبة الفعل الذي هو صفة الحال إلى المحل تشعر بشيوع الحال في المحل وإحاطته بكله، فلا يسند الجريان إلى النهر، إلا إذا امتلأ النهر من الماء، وكذا لا يقال: سارت الأباطح إلا إذا امتلأت بالسائر فيها؛ لأنه قد جعل كل محل منها سائرا لاشتماله على ما هو سائر فيه، فلو كان في الأباطح محل خال من الإبل لصدق عليه أنه غير سائر؛ لعدم اشتماله على ما يسير فيه. [الدسوقي: ٤/٩٠]
وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا: أي أسند الاشتعال الذي هو صفة الشيب إلى محله وهو الرأس؛ إشعارا بأن ذلك الحال ملأ المحل كله كما مر تقديره. (الحواشي) **وأدخل إلخ**: أراد بإدخالها في السير جرّها بياء الملابسة المقتضية لملابسة الفعل لها، وأنها سائرة؛ لأن مرجع الملابسة إلى الإسناد، وحينئذ فيكون السيل مسندا إلى الأعناق تقديرا، أو ذلك الإسناد مجاز عقلي. [الدسوقي: ٤/٩٠] **الأعناق**: بأن جعلت فاعلا لـ"سالت" ولو بالقلب.
الهوادي: جمع هادية وهي العنق، وسميت الأعناق هوادي؛ لأن البهيمة تهتدي بعنقها إلى الجهة التي تميل إليها، وقيل: إن الهادية مقدم العنق، وعلى الأول وهو أن الهوادي هي الأعناق يكون قول الشارح: "ويتبين أمرهما في الهوادي" من قبيل الإظهار في محل الإضمار إشارة إلى أن الأعناق تسمى بالهوادي. [الدسوقي: ٤/٩١]

لأن المستعار منه والمستعار له إما حسيان أو عقليان، أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي، أو بالعكس، فيصير (المجموع) أربعة، والجامع في الثلاثة **الأخيرة** عقلي لا غير؛ **لما سبق** في التشبيه، لكنه (الجامع) في القسم الأول (فيما طرفاه حسيان) إما حسي (صرف) أو عقلي (صرف) أو مختلف، **فيصير** (المجموع) **ستة**، وإلى **هذا** أشار بقوله: لأن الطرفين إن كانا حسيين فالجامع إما حسي نحو: ﴿فَأَخْرَجَ (السامري) لَهُمْ (بني إسرائيل) عِجْلاً **جَسَداً** لَهُ **خُوَارٌ** (صوت البقر)﴾ (طه: ٨٨) فإن المستعار منه (المشبه به) **ولد البقرة** (لأنه موضوع له) والمستعار له (المشبه) الحيوان الذي خلقه الله تعالى (على شكل العجل) **من حلي القبط** (أهل مصر) **التي سبكتها** (أذابتها) نار السامري عند إلقائه في تلك الحلي التربة (هو التراب) التي أخذها **من موطئ فرس جبرئيل** عليه السلام، ....

الأخيرة: يعني فيما كان فيه الطرفان عقليين أو أحدهما. **لما سبق**: أي من أن وجه الشبه المسمى هنا بالجامع لا بد أن يقوم بالطرفين معا، فإذا كانا أو أحدهما عقليا وجب كون الجامع عقليا وامتنع كونه حسيا، لاستحالة قيام الحسي بالعقلي منهما أو من أحدهما. [الدسوقي: ٩٢/٤] **فيصير ستة**: لأن القسم الأول باعتبار الجامع ثلاثة أقسام، والأقسام بعده ثلاثة، فالمجموع ستة، وحاصلها: أن الطرفين إنكان حسيين فالجامع إما حسي، أو عقلي، أو بعضه حسي وبعضه عقلي، فهذه ثلاثة وإنكان غير حسيين، فإما أن يكونا عقليين، أو المستعار منه حسيا والمستعار عقليا، أو بالعكس، فهذه ثلاثة أيضا، ولا يكون الجامع فيها إلا عقليا. (الدسوقي) **هذا**: أي الأقسام الستة وأمثلتها. (الدسوقي)

جسدا: أي بدنا بلحم ودم، وهذا بدل من عجلا. (الدسوقي) **خوار**: الخوار بالضم من صوت البقر، والغنم، والظباء، والنعام. [التجريد: ٣٦٢] **ولد البقرة**: أي الذي أطلق عليه لفظ العجل في الآية. (الدسوقي)

من حلي القبط: بضم الحاء وكسر اللام والياء المشددة جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كثدي وثدي، والقبط: بكسر القاف وسكون الباء قبيلة فرعون من أهل مصر. (الدسوقي) **التي سبكتها**: صفة للحلي؛ لأنه اسم جنس، والسامري كان رجلا حدادا في زمن سيدنا موسى عليه السلام، اسم ذلك الرجل أيضا موسى منسوب إلى سامرة، قبيلة من بني إسرائيل. (الدسوقي) **من موطئ**: أي محل وطئ فرس جبريل الأرض بحوافرها. [الدسوقي: ٩٣/٤]

فرس جبرئيل عليه السلام: واسم تلك الفرس "حيزوم" وكانت إذا وطئت الأرض بحوافرها يخضر محل وطئها بالثبات في الحال، وأن السامري لما كشف له ذلك فسولت له نفسه أن تراب ذلك الأثر يكون روحا فيما ألقي فيه، وقد كان =

والجامع الشكل؛ فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة، والجميع من المستعار منه
لا وجه لترك الخوار — ولد البقرة
والمستعار له والجامع حسي مدرك بالبصر، **وإما عقلي** نحو: ﴿وَآيَةٌ **لَهُمُ** اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ
الحيوان المخلوق من الحلي — علامة على قدرته — نكشف ونزيل
النَّهَارَ﴾ (يس: ٣٧) فإن المستعار منه معنى السلخ وهو كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار
ضوء النهار
له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع إلقاء ظله، **وهما حسيان**، والجامع ما يعقل من
إزالته — الهواء أو الأرض — الكشط والكشف — ظل الليل أي ظلمته — بين الطرفين — الأمر الذي يعقل
ترتب أمر على آخر أي حصوله عقيب حصوله **دائما أو غالبا** كترتب ظهور اللحم على
الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل، أن الظلمة هي الأصل،
ناظرا إلى قوله: دائما — متعلق بكشف — في كل حادث

= بنو اسرائيل استعاروا حليا من القبط لعرس لديهم، فقال لهم: ائتوني بالحلي أجعل لكم الإله الذي تطلبونه من موسى، حيث قالوا: جعل لنا إلها كما لهم آلهة، فصنع منه صورة العجل وألقى فيه ذلك التراب فصار حيوانا بدم ولحم له خوار كالعجل، فقال هو وأتباعه لبني إسرائيل: هذا إلهكم واله موسى الذي تطلبونه من موسى، نسيه هنا وذهب يطلبه، وكان ذلك في وقت ذهاب موسى ببني إسرائيل للمناجاة وسبقهم موسى طلبا للمناجاة فوقعت تلك الفتنة. [التجريد: ٣٦٢]

والجامع الشكل: أي الصورة الحاصلة في الحيوان وولد البقرة، إذ شكلهما أي الصورتهما المشاهدة واحدة. [الدسوقي: ٩٣/٤] **وإما عقلي**: عطف على قوله: "إما حسي"، يعني أن الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي. (الحاشية) **وآية لهم إلخ**: تقدير الكلام هكذا: وآية لهم الليل نكشف ونزيل عن مكان ظلمته ضوء النهار فإذا هم مظلمون، فشبه إزالة ضوء النهار عن المكان الذي فيه ظلمة الليل بكشط الجلد، واستعير السلخ للإزالة، واشتق من السلخ "نسلخ" بمعنى نزيل، والجامع ترتب أمر على آخر كترتب ظهور اللحم على السلخ، وترتب حصول الظلمة على إزالة ضوء النهار عن مكان ظلمة الليل. [الدسوقي: ٩٤/٤]

وهما حسيان: لا يخفى أن كلا من الكشف والكشط ليس حسيا، بل هو عقلي؛ إذ لا يدرك بالحس المعنى المصدري، اللهم إلا أن يراد بحسيتهما أن الحاصل بالمصدر فيهما حسي، وقيل: حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء. [التجريد: ٣٦٣] **دائما أو غالبا**: قيل: إن قوله: كترتب ظهور اللحم على الكشط راجع إلى قوله: "غالبا"؛ لأن ترتب ظهور اللحم على الكشط ليس دائما؛ لأنه قد يكشط الجلد عن اللحم بدس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصير لازقا به من غير إزالة له عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم، وقوله: "وترتب ظهور الظلمة إلخ" راجع إلى قوله: "دائما" ففيه لف ونشر مشوش، وقيل: هذا الترديد لبيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر لخصوص المقام وحينئذ فقوله: "دائما" إشارة إلى مذهب الحكماء من أن النتيجة لازمة للمقدمتين لزوما عقليا، فيكون حصولها عقيب حصولهما دائما، وقوله: "أو غالبا" إشارة إلى المذهب المختار من أن لزومها لهما عادي بطريق الفيض وجري العادة من الله تعالى، والمولى سبحانه قد يفيض وقد لا يفيض، فيكون حصول النتيجة عقيب حصول المقدمتين غالبا لا دائما. [الدسوقي: ٩٥/٤]

والنور طارئ عليها **يسترها بضوئه**، فإذا غربت الشمس فقد سُلخَ النهار من الليل أي كشط وأزيل، كما يكشف عن الشيء الشيء الطارئ عليه الساتر له، **فيجعل** ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ إهابه عنه، **وحينئذ** صح قوله: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ (يس: ٣٧)؛ لأن الواقع عقيب ذهاب الضوء عن مكان الليل هو الإظلام، **وأما على** ما ذكر في "المفتاح" من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل **ففيه** إشكالٌ؛ لأن الواقع **بعده** إنما هو الإبصار **دون الإظلام، وحاول** بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل **كلام "المفتاح"** على **القلب** أي **ظهور ظلمة** الليل من النهار، أو بأن المراد من الظهور **التمييز** .....

يسترها بضوئه: جعل الضوء ساترا للظلمة مبني على أن الظلمة وجودية، وحيث كان الضوء طارئا على الظلمة يسترها كان كالجلد الطارئ على عظام الشاة ولحمها فيسترها. **فيجعل إلخ:** كان الأولى أن يقول: فيجعل إظهار الظلمة كإظهار المسلوخ؛ لأن السلخ في الآية بمعنى الإظهار، لكن لما كان تشبيه الإظهار بالإظهار مستلزما لتشبيه الظهور بالظهور اختار التعبير به. [الدسوقي: ٩٦/٤] **وحينئذ:** أي لما جعل السلخ بمعنى النـزع والإزالة لا بمعنى الظهور. **وأما على إلخ:** مقابل ومعطوف لمحذوف، أي أما على ما ذكره المصنف من أن المستعارله كشف الضوء وإزالته عن مكان ظلمة الليل، فلا إشكال في قوله: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾؛ لأن الواقع عقيب إزالة الضوء هو الإظلام وأما على ما ذكر في "المفتاح". (الدسوقي) **ففيه:** أي في قوله: "فإذا هم مظلمون". (الدسوقي)

بعده: أي بعد ظهور النهار من ظلمة الليل. (الدسوقي) **دون الإظلام:** فكان ينبغي أن يقال: فإذا هم مبصرون.

وحاول إلخ: حاصل ما ذكره ذلك البعض: أوجه ثلاثة يحصل بكل منها التوفيق، وذكر العلامة الحفيد في حواشي "المطول" وجها رابعا، حاصله: أن المراد بالنهار في قول السكاكي المستعار له ظهور النهار مجموع المدة التي هي من طلـوع الشمس إلى غـروبها، لا ظهوره بطلوع الفجر، ولا شك أن الواقع عقيب جميع المدة الدخول في الظلام. (الدسوقي) **كلام المفتاح:** أي قوله: ظهور النهار من ظلمة الليل. **القلب:** قد سبق أن السكاكي يقبل القلب مطلقا وإن لم يظهر فيه اعتبار لطيف، فاندفع ما يقال: إن القلب إذا لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو كالغلط، و لم يظهر هنا اعتبار لطيف. (الدسوقي)

ظهور ظلمة إلخ: هذا قلب لكلام السكاكي: "ظهور النهار من ظلمة الليل"، واعلم أن جعل المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار بناء على ارتكاب القلب في كلام السكاكي يؤدي إلى ارتكاب القلب في الآية أيضا؛ لأن المعنى حينئذٍ: وآية لهم الليل نسلخه من النهار أي نظهر ظلمته بانفصاله من النهار فإذا هم مظلمون. (الدسوقي) **التمييز:** أي تمييز النهار عن ظلمة الليل، ويكون "من" في كلام "المفتاح" بمعنى "عن"، والمعنى: أن المستعار له تمييز النهار عن ظلمة الليل، والواقع بعد ذلك التمييز هو الإظلام، وفيه أنه إن أراد بالتمييز إزالة النهار عن مكان الليل بإعدامه في مرأى العين فهو بعينه الوجه الذى بعده، وإن أراد تمييزه مع بقاء وجوده في مكان الليل فلا معنى له، تأمل. [التجريد: ٣٦٣]

أو بأن الظهور **بمعنى الزوال كما في** قول الحماسي: **وذلك عار** يا ابن ريطة ظاهر،
جواب ثالث في كلام السكاكي امرأة زائل
وفي قول أبي ذويب:

وتلك شكاة ظاهرٌ عنك عارها

أي زائل، **وذكر العلامة** في "شرح المفتاح" أن السلخ قد تكون بمعنى النــزع مثل: سلخت
جواب رابع نــزعت عنها
الإهاب عن الشاة، وقد يكون بمعنى الإخراج نحو: سلخت الشاة من الإهاب، **فذهب** صاحب
أخرجتها منه
"المفتاح" إلى الثاني، **فصحّ قوله**: ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ بالفاء؛ لأن التراخي وعدمه **ممّا يختلف**
وذهب المصنف إلى الأول التعقيب

بمعنى الزوال: فالمعنى حينئذٍ أن المستعارله زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل، ولاشك أن الواقع بعد زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل هو الإظلام، فقد عاد كلام "المفتاح" إلى كلام المصنف. [الدسوقي: ٩٧/٤] **كما في إلخ**: أي كالظهور الذي في قول الحماسي فإنه بمعنى الزوال. **وذلك عار إلخ**: إلخ هذا عجز بيت من أبيات الحماسة، صدره:

أعـــيرتنا ألبـــانها ولحومـــها   وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر

الاستفهام للإنكار أي لم تعيرنا بألبان الإبل ولحومها مع أن اقتناء الإبل مباح، والانتفاع بلحومها وألبانها جائز في الدين وفي العقل، وتفريقها في المحتاجين إحسان، فذلك عار ظاهر أي زائل لا يعتبر. (الدسوقي) **وتلك شكاة**: بفتح الشين مصدر بمعنى الشكاية، وصدر البيت: وعيرها الواشون أني أحبها، كأنه يقول: وتلك شكاية زائل عنك عارها، فتأذيك بما ذكر مجرد أذى لا عار عليك فيه. (الدسوقي)

وذكر العلامة إلخ: هذا إشارة إلى وجه رابع لتصحيح كلام المفتاح، ودفع الإشكال الوارد عليه من غير احتياج لدعوى القلب، ولا تأويل الظهور في كلامه بالتمييز أو الزوال. [الدسوقي: ٩٨/٤] **فذهب إلخ**: فيكون على هذا معنى الآية: وآية لهم الليل نخرج منه النهار، فالسلخ مستعار لإخراج النهار من ظلمة الليل، وفيه أنه لا يصح حينئذٍ التعبير بقوله بعد: فإذا هم مظلمون؛ لأن إخراج النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر، والإظلام عند الغروب، وحينئذ فلا يصح الإتيان بـــ"إذا" المفاجأتية؟ فأجاب الشارح عنه بقوله: وصحّ قوله إلخ. (الدسوقي) **فصح قوله**: حاصله: أن الليل لما كان عمومه لجميع الأقطار أمرا مستعظما كان الشأن أنه لايحصل إلا بعد مضي مقدار النهار بأضعاف، فلما جاء الليل عقب ظهور النهار ومضى زمانه فقط نزل منــزلة ما لم يحل بينه وبين ظهور النهار شيء، وعبر بالفاء الموضوعة للتعقيب. (الدسوقي)

مما يختلف إلخ: يعني قد يطول الزمان بين أمرين، ولا يعدّ ذلك الزمان متراخيا لكون العادة تقتضي أطول منه، فيستعمل الفاء كما في قولك: وتزوج زيد فولد له، وكما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، وفي عكسه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤] بعد قوله: ﴿فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْماً﴾ [المؤمنون: ١٤]، وكما في قولك: جاء الشيخ ثم الطلبة، فتأخرهم عنه ولو قليلا تعده العادة مهلة وتأخيرا. (الدسوقي)

باختلاف الأمور والعادات وزمان النهار، وإن توسَّطَ بين إخراج النهار من الليل وبين دخول
الذي مبدؤه طلوع الفجر — الليل السابق
الظلام، **لكن لعظم** شأن دخول الظلام بعد إضاءة النهار، وكونه مما ينبغي أن لا يحصل إلا في
الظلام اللاحق — عطف على "عظم"
أضعاف ذلك الزمان عدّ الزمان قريبا، وجعل الليل كأنَّه يفاجئهم عقيب إخراج النهار من الليل
الظلمة — حصل بغير توقع
بلا مهلة، وعلى هذا حَسُنَ "إذا" المفاجأة كما يقال: إخراج النهار من الليل، ففاجأه دخول
عظم شأن دخول الظلام — خرج النهار
الليل فلو جعلنا السلخ بمعنى النـــزع وقلنا: نُزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام
كما ذهب إليه المصنف — الذي هو مكان الليل
لم يستقم أو لم يحسن كما إذا قلنا: كسرت الكوز **ففاجأه** الانكسار، وإما مختلف بعضه حسيٌّ
ذلك الجامع
وبعضه عقلي **كقولك**: رأيت شمسا، وأنت تريد إنسانا كالشمس في حسن الطلعة وهي
الوجه
حسّي، ونباهة الشأن **وهي عقلية**، وإلا **عطف على قوله**: "وإن كانا حسيـــين" فهما .....
شهرته ورفعته — وإن لم يكن الطرفان حسيـــين

لكن لعظم إلخ: أي لكن لما كان دخول الظلام بعد إضاءة النهار شأنه عظيم حتى أن من حقه أنه لا يحصل إلا بعد زمان طويل، فلما صار حصوله بعد نهار واحد نزل منـــزلة القريب، فلذا أتى بالفاء. [الدسوقي: ٩٨/٤] **لم يستقم**: لأن الدخول في الظلام مصاحب نـــزع الضوء، فلا يعقل الترتيب الذى تفيده المفاجأة. [الدسوقي: ١٠١/٤] **أو لم يحسن**: إنما قال: أو لم يحسن؛ لأن نزع الضوء ودخول الظلام وإن اتحدا زمانا، لكنهما يختلفان رتبة بالعلية والمعلولية إذ النـــزع علة لدخول الظلام، فأمكن أن تعتبر المفاجأة باعتبار الترتب الرتبي لا الزماني، لكنه لايحسن. [التجريد: ٣٦٤]

ففاجأه إلخ: أي: فالانكسار مطاوع للكسر وحاصل مع حصوله، وحينئذٍ فلا يعقل الترتيب بينهما كما هو قضية المفاجأة فهو غير مستقيم، فقد ظهر مما قاله الشارح العلامة صحة كلام السكاكي، وظهر حسن المفاجأة على ما قاله لا على ما قاله المصنف. [الدسوقي: ١٠٢/٤] **كقولك إلخ**: قد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد في القرآن، ولا في كلام من يوثق به، فلذا تركه في "المفتاح". (الدسوقي)

وهي عقلية: لأن نباهة الشأن مرجعها استعظام النفوس لصاحبها وكونه بحيث يبالى به، وهذا أمر غير محسوس ومن اعتبر أن نقل اللفظ يصح بكل من حسن الطلعة ونباهة الشأن على الانفراد كالسكاكي جعل هذا القسم من هذه الأقسام استعارتين: أحدهما بجامع حسّي، والآخر بجامع عقلي، فأسقط عد هذا القسم من هذه الأقسام لعوده إلى الجامع الحسي أو العقلي، ومن اعتبر صحة النقل باعتبارهما كالمصنف عده منها وهو الحق. [الدسوقي: ١٠٣/٤]

عطف على قوله إلخ: ظاهره أن المعطوف على قوله: "إن كانا حسيين" الشرط فقط وليس كذلك، بل المعطوف مجموع الشرط والجزاء وهو قوله: "فهما إما عقليان إلخ" عطف الجمل. (الدسوقي)

أي الطرفان **إما عقليان** نحو: ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ (يس: ٥٢) فإن المستعار منه الرقاد **أي النوم** على أن يكون المرقد مصدرا ميميا وتكون الاستعارة **أصلية**، لكونها في المصدر أو على أنه بمعنى المكان إلا أنه اعتبر التشبيه في المصدر؛ لأن المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات، واعتبار التشبيه من التشبيه في المقصود الأهم أولا وفي المشتق ثانيا **أولى**، وستسمع **لهذا** زيادة تحقيق في الاستعارة التبعية، فلذا فسر بالمصدر والمستعار له الموت، والجامع عدم ظهور الفعل، وهو الرقاد في المثال وهو المصدر **والجميع عقلي، وقيل:** عدم ظهور الأفعال في المستعار له أعني **الموت أقوى**، ومن شرط الجامع أن يكون في المستعار منه أقوى، فحينئذ لا يصح كونه جامعا **فالحق** هو من جملة القيل **أن الجامع هو البعث الذي** بين الرقاد والموت هو في النوم أظهر من حيث الإدراك **وأشهر وأقوى**؛ لكونه **مما لا شبهة فيه** لأحد، في الآية **وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام** البعث في النوم قرينة معنوية ....

إما عقليان: ويلزم أن يكون الجامع بينهما عقليا لما مرمن عدم صحة قيام المحسوس بالمعقول. [الدسوقي: ١٠٣/٤] **من بعثنا:** حكاية عن قول الكفار يوم القيامة. **أي النوم إلخ:** حاصله: أن المرقد في الآية يحتمل أن يكون مصدرا، ويحتمل أن يكون اسم مكان، فإن أريد الأول أي الرقاد يعني النوم يكون المعنى من أيقظنا من رقادنا، المستعار له أي الموت، والمستعار منه أي النوم عقليان بلا خفاء، وإن أريد الثاني يكون المعنى: من أيقظنا من مكان رقادنا، فالمستعارله والمستعار منه محل النوم، ولاخفاء في أنهما حسيان، فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على أن مدار التقسيم في الاستعارة التبعية على الاستعارة الأصلية. [التجريد: ٣٦٤]، (الدسوقي) **أصلية:** لا تبعية لأنها تكون في المشتقات. **أولى:** من اعتبارها في اسم مكان.
لهذا: أي لما ذكر من أن المقصود بالنظر في اسم المكان والمشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات. [الدسوقي: ١٠٤/٤] **والجميع عقلي:** أراد بالجميع الموت والنوم، وعدم ظهور الفعل، أما الموت وعدم ظهور الفعل فكون كل منهما عقليا واضح، وأما النوم فالمراد به انتفاء الإحساس الذى يكون في اليقظة لا آثار ذلك من الغطيط وانسداد العين مثلا، ولا شك أن انتفاء الإحساس المذكور عقلي. (الدسوقي) **وقيل:** اعتراض على قوله: والجامع عدم ظهور الفعل.
الموت أقوى: لأن في الموت تزال الروح والإدراك بالحواس.
هو البعث الذي: هو مشترك بين الإيقاظ والنشر بعد الموت. (الدسوقي) **وأقوى:** أي في الشهرة فهو مرادف لما قبله، وليس المراد أنه في النوم أقوى بالنظر لمعناه؛ لأن معناه في الموت أقوى؛ لأن فيه رد الحياة وإحساسها، وفي النوم رد الإحساس فقط. (الدسوقي) **مما لا شبهة فيه:** أي بخلافه في الموت، فقد أنكره قوم وهذا علة لكونه أشهر في النوم. [الدسوقي: ١٠٥/٤] **وقرينة الاستعارة:** أي القرينة المانعة من إرادة الرقاد بمعنى النوم الذي هو المعنى الحقيقي، وأن المراد: الموت. (الدسوقي) **هوكون هذا الكلام إلخ:** أي بعد بعثهم، ولا شك أن الموتى لا يريدون الرقاد بمعنى النوم؛ لأنه لم يكن حاصلا لهم. (الدسوقي)

كلام الموتى **مع قوله تعالى:** ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ (يس: ٥٢) وإما
بعد البعث قرينة لفظية البعث بعد الموت
مختلفان، **أي أحد الطرفين** حسي والآخر عقلي، والحسي هو المستعار منه نحو:
عطف على "إما عقليان" والمستعار له عقلي والجامع عقلي لا محالة
﴿**فَاصْدَعْ** بِمَا تُؤْمَرُ﴾ (الحجر: ٩٤) فإن المستعار منه **كسر الزجاجة وهو حسي**، والمستعار
له التبليغ، والجامع التأثير، وهما عقليان، والمعنى أبن الأمر إبانة لا تنمحي كما لا يلتئم
تبليغ الرسالة بين الكسر والتبليغ المستعار له والجامع لا تزول لا يتصل
صدع الزجاج، وإما عكس ذلك أي مختلفان، والحسي هو المستعار له نحو: ﴿**إِنَّا لَمَّا**
الطرفان المختلفان
طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ (الحاقة: ١١) فإن المستعار له كثرة الماء وهو حسّي، والمستعار
منه التكبر، والجامع الاستعلاء المفرط، **وهما عقليان**، والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار
بين التكبر وكثرة الماء طلب العلو المتجاوز عن الحد التكبر والاستعلاء
قسمان؛ لأنه أي اللفظ المستعار إن كان **اسم جنس حقيقة أو تأويلا**..........
أصلية وتبعية

مع قوله تعالى إلخ: لأن الذي وعده الرحمن، وصدق فيه المرسلون، وأنكره القائلون أولا هو البعث من الموت، لا الرقاد الحقيقي. [التجريد: ٣٦٥] **أي أحد الطرفين إلخ:** هذا يشمل صورتين: أحدهما أن يكون المستعار منه حسيا والمستعار له عقليا، والأخرى أن يكون المستعار منه عقليا والمستعار له حسيا. (الحاشية) **فاصدع:** أي بلّغ الأمة الأحكام تبليغا واضحا، فشبه التبليغ بالصدع وهوكسر الشيء الصلب، والجامع التأثير في كل، أما في التبليغ فلأن المبلّغ أثر في الأمور المبلغة ببيانها بحيث لاتعود إلى حالتها الأولى من الخفاء، وأما في الكسر فلأن فيه تأثيرا لا يعود المكسور معه إلى الالتئام وهو في كسر الشيء الصلب أقوى وأبين، ولذلك قال الشارح في تفسيره: أبن الأمر إبانة لا تنمحي أي لا تعود إلى الخفاء، كما أن كسر الزجاجة لا يعود معه الالتئام. [الدسوقي: ١٠٦/٤]

كسر الزجاجة: ونحوها مما لا يلتئم بعد الكسر. **وهو حسي:** جعل الكسر حسيا باعتبار متعلقه لا باعتبار ذاته؛ لأن الكسر مصدر، والمعنى المصدري لاوجود له في الخارج، وأما متعلق الكسر وهو تفريق الأجزاء فهو أمر وجودي يدرك بالحاسة. (الدسوقي) **إنا لما طغا إلخ:** أي لما كثر الماء، حملناكم في السفينة الجارية على وجه الماء، فشبه كثرة الماء بالتكبر المعبر عنه بالطغيان. (الدسوقي) **وهما عقليان:** أي التكبر والاستعلاء، أما عقلية التكبر فظاهر؛ لأن التكبر أن يعد نفسه كبيرة، وأما عقلية الاستعلاء فقيل: لأن المراد به طلب العلو وهو عقلي، وقيل: إن المراد به العلو المفرط في الجملة أي كون الشيء بحيث يعظم في النفوس إما بسبب كثرته كما في الماء، وإما بسبب وجود الرفعة ادعاء أو حقيقة كما في التكبر، ولا شك أن الاستعلاء بهذا المعنى عقلي مشترك بين الطرفين. [الدسوقي بتصرف: ١٠٧/٤]

اسم جنس: هو ما دل على ذات ما من غير اعتبار وصف، فخرج بقولنا: "من غير اعتبار وصف" المشتقات، والمراد بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية عينا كان أو معنى كالأسد والضرب. [الدسوقي بتصرف: ١٠٨/٤]

كما في **الأعلام المشتهرة** بنوع وصفية فأصلية أي فالاستعارة أصلية كأسد إذا **استُعير للرجل الشجاع**، وقتل إذا استعير **للضرب الشديد**، **الأول** اسم عين والثاني اسم معنى،
(الأسد) (القتل)
وإلا فتبعية أي **وإن لم يكن** اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه، مثل: اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة **وغير ذلك**، والحرف **وإنما كانت** تبعية؛ لأن الاستعارة **تعتمد** التشبيه، والتشبيه **يقتضي** كون المشبه موصوفا بوجه الشبه، **أو بكونه** مشاركا للمشبه به في وجه الشبه، وإنما يصلح **للموصوفية** الحقائق **أي الأمور المتقررة**....
(أصلية كانت أو تبعية) (والمشبه به أيضاً)

الأعلام المشتهرة: أي المشتهر مدلولها بنوع وصفية، كاستعارة لفظ "حاتم" لرجل كريم في قولك: "رأيت اليوم حاتما" فإن حاتما علم، لكنه أوّل باسم جنس وهو رجل يلزمه الكرم على أن الكرم غير معتبر في مفهومه. [الدسوقي: ٤/١٠٩]

استعير للرجل الشجاع: أي في نحو قولك: "رأيت أسدا في الحمام" أي رجلا شجاعا، فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس بجامع الشجاعة في كل، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية؛ لأن اللفظ المستعار وهو لفظ "أسد" اسم جنس. [الدسوقي: ٤/١١١]

للضرب الشديد: أي في نحو قولك: هذا قتل أي عظيم، فشبه الضرب الشديد بالقتل بجامع نهاية الإيذاء في كل، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية؛ لأن القتل اسم جنس. (الدسوقي)

الأول إلخ: إشارة إلى نكتة تعد المثال. **وإن لم يكن:** أي بعد أن يكون صالحا للاستعارة فلا ينتقض بما يكون معناه جزئيا.

وغير ذلك: أي كأفعل التفضيل نحو: حال زيد أنطق من عبارته، وأسماء الزمان والمكان والآلة، نحو: مقتل زيد لزمان ضربه أو مكانه، ومقتاله لآلة ضربه. [الدسوقي: ٤/١١٢] **وإنما كانت:** أي الاستعارة في الحروف والفعل والمشتقات.

تعتمد: أي أصلها ومبناها: التشبيه؛ إذ الاستعارة إعطاء اسم المشبه به للمشبه بعد إدخال الثاني في جنس الأول. [الدسوقي بتصرف: ٤/١١٢] **يقتضي:** فإنك إذا قلت: زيد كعمرو في الشجاعة، فمدلوله أن زيدا موصوف بالشجاعة، وأنها وجدت فيه كما وجدت في عمرو. [الدسوقي: ٤/١١٣] **أو بكونه:** إنما ذكر لفظ "أو" إشارة إلى أنه لا فرق بين التعبير في المقصود، فهي للتنويع في التعبير. (الدسوقي) **للموصوفية:** أي لكونه موصوفا بوجه الشبه.

أي الأمور المتقررة: أي التي اجتمع أجزاؤها في الوجود، سواء كانت جواهر أو عرضا، فخرج بهذا القيد الأفعال والمشتقات، ودخل اسم العين اسم المعنى، وقوله: "الثابتة" أي في نفسها لاستقلالها بالمفهومية، خرج بهذا الحرف، فظهر أن الثابتة مغائر لقوله: "المتقررة". (الدسوقي)

الثابتة كقولك: **جسم أبيضٌ وبياضٌ صاف دون معاني** الأفعال، والصفات المشتقة منها؛
محترز لمتقررة
لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الأفعال وعروضه **للصفات،**
لأن الزمان جزء مفهومه — الزمان
ودون الحروف، وهو ظاهر، كذا ذكروه، وفيه بحث؛ لأن هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول
في دليل الذي ذكروه — مشير إلى عدم استقامته
اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها تصلح **للموصوفية وهم أيضا** صرحوا بأن المراد من المشتقات
هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة، **فيجب** أن تكون الاستعارة في اسم الزمان
عندهم
ونحوه أصلـــية بأن يُقدر التشبيه فيه نفسه لا في مصدره، . . . .
كاسم المكان والآلة — لا تبعيّة

جسم أبيض وبياض صاف: أشار بالمثالين إلى أنه لا فرق بين اسم العين واسم المعنى، وأن المدار على ثبوت المدلول وتقرره، فكل من الجسم والبياض مدلوله متقرر أي ليس سيالا متجددا شيئا فشيئا، وثابت في نفسه لاستقلاله بالمفهومية. [الدسوقي: ١١٣/٤] **دون معاني إلخ:** هذا بيان لمحترز الأول أعني قوله: المتقررة، حاصله: أن الفعل لدلالته على الزمان السيال لدخوله في مفهومه لا تقرر له، فلا يصلح مدلوله للموصوفية، والوصف وإن لم يدل على الزمان بصيغته، لكن يعرض اعتباره فيه، فيمنعه من التقرر، فلا يصلح مدلوله للموصوفية، المصححة للتشبيه المصحح للاستعارة الأصلية. (الدسوقي) **للصفات:** لدلالتها على ذات ثبت لها الحدث، والحدث لا بد له من زمان يقع فيه.
ودون الحروف: أي دون معاني الحروف، وهذا محترز القيد الثاني وهو قوله: "الثابتة". [الدسوقي: ١١٤/٤]
وهو ظاهر: لأن معانيها روابط والآلات ولا يقع الحرف موصوفا. **كذا ذكروه:** أي كذا ذكر القوم في وجه كون الاستعارة في الأفعال والمشتقات والحروف تبعية لا أصلية. (الدسوقي بتصرف) **وفيه بحث:** حاصله: أنا لا نسلم أولا استقامته؛ لأن قوله: "إنما تصلح للموصوفية إلخ" ممنوع؛ إذ هو منقوض بقولهم: حركة سريعة وحركة بطيئة، وهذا زمان صعب، فكل من الزمان والحركة لا تقرر له مع صحة وصف كل منهما، ويقال أيضاً: إن عروض الزمان إذا منع جريان التشبيه في الصفات ينبغي أن يمنع جريانه في المصادر لعروض الزمان لمفهومها أيضاً؛ لأن المصدر يدل على الحدث، والحدث لا بد له من زمان يقع فيه، فدلالة المصدر عليه بالالتزام كالصفات مع أن الاستعارة في المصدر أصلية، ولو سلمنا استقامة ذلك الدليل يقال عليه: إنه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان، والآلة؛ لأنها تصلح للموصوفية نحو: مقام واسع، ومجلس فسيح، ومفتاح معتدل، وزمان صعب، وحينئذ فقضية ذلك الدليل أن الاستعارة فيها أصلية مع أنها تبعية بالاتفاق. (الدسوقي) **للموصوفية:** نحو: مقام واسع وغيرها.
وهم أيضا: أي إنهم كما صرحوا بالدليل المذكور صرحوا أيضا بأن المراد من المشتقات التي تكون الاستعارة فيها تبعية هو الصفات، دون اسم الزمان والمكان والآلة، وهذا ترق في الاعتراض على القوم، فحاصله: أن هذه الثلاثة لا يتناولها مدعاهم أيضا كما لا يتناولها الدليل. [الدسوقي بتصرف: ١١٥/٤] **فيجب:** تفريع على عدم تناول الدليل لما ذكروا هنا على ما صرحوا به.

وليس كذلك للقطع بأنا إذا قلنا: هذا مقتل فلان للموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا، أو للزمان الذي ضرب فيه ومرقد فلان لقبره، **فإن المعنى** على تشبيه الضرب بالقتل، والموت **بالرقاد**، وأن الاستعارة في المصدر لا في نفس المكان، **بل التحقيق** أن الاستعارة في الأفعال **وجميع المشتقات** التي أولا بل فيه ثانيا يكون القصد بها إلى المعاني القائمة بالذوات **تبعية**؛ لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو **المقصود** الأهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه أولا **وإلا** بأن كان المقصود الذات لذكرت الألفاظ ....

وليس كذلك: أي ليس التشبيه في نفس اسم الزمان حتى يكون استعارة أصلية، بل يقدر التشبيه في مصدره، فيكون استعارة تبعية لا أصلية. **للقطع**: بيان لوجه مغايرة هذه الأسماء للصفة بعد دخولها في تعريف الصفة وصدقه عليها.

فإن المعنى: أي واستعارة القتل للضرب، واشتق من القتل المقتل بمعنى مكان الضرب، فهى تبعية لجريانها في المصدر أولا قبل جريانها في اسمي الزمان والمكان، فجريانها فيهما بطريق التبعية لجريانها في المصدر، وليس المعنى على تشبيه الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا بالمقتل أي موضع القتل، واستعارة المقتل أي محل القتل للمضرب أي محل الضرب بحيث تكون الاستعارة أصلية. [الدسوقي: ١١٥/٤]

بالرقاد: أي واستعارة الرقاد للموت، ثم اشتق من الرقاد مرقد بمعنى مكان الموت وهو القبر. (الدسوقي)

بل التحقيق: يعني ينبغي أن يغير الدليل على هذا الوجه ليتناول اسم الزمان والمكان والآلة؛ فكأنه قال: فالتحقيق في الاستدلال على أنها تبعية أن يقال: إن الاستعارة إلخ. [التجريد: ٣٦٧] **وجميع المشتقات**: يشمل اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها من المشتقات حقيقة، ولا ينافيه ما تقدم؛ لأنه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة. (التجريد)

تبعية: والحاصل: أن القوم قصروا المشتقات التي تجري فيه التبعية على الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة، وإن كانت في الحقيقة من المشتقات، واستدلوا على ذلك بما تقدم فأضرب الشارح عن ذلك؛ لقصوره إلى أن التحقيق خلافه، وهو أن الاستعارة في الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة تبعية، وذلك لأن المقصود الأهم في الصفات وما بعدها هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات، فإذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلا ينبغي أن يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الأهم أولا، وحينئذٍ تكون الاستعارة في جميعها تبعية. (الدسوقي)

المقصود: لأن الشيء إذا اشتملت على قيد فالغرض ذلك القيد. **وإلا إلخ**: أي وإلا يكن المقصود الأهم من المشتقات المعاني القائمة بالذوات بل المقصود منها نفس الذوات، لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون المعاني القائمة بها بأن يذكر زيد أو عمرو بدل اللفظ الدال على ما قام بها من الصفات كضارب وقاتل ومضروب ومقتول، وإن يذكر مكان فيه الرقاد أو فيه الضرب بدل "مرقدنا ومضرب عمرو" وهكذا، فالعدول عن مكان فيه الرقاد إلى مرقدنا مثلا دليل على أن المقصود الأهم من المشتقات المعاني القائمة بذات الفاعل أو المفعول أو بذات المكان أو الآلة لا نفس الذات. [الدسوقي: ١١٦/٤]

الدالّة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات، فالتشبيه في الأولين أي الفعل وما يشتق منه **لمعنى المصدر**، وفي الثالث أي الحرف لمتعلق معناه، قال صاحب "المفتاح": المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبّر بها عنها عند تفسير معانيها، مثل قولنا: "من" معناها ابتداء الغاية، و"في" معناها الظرفية، و"كي" معناها الغرض، **فهذه** ليست معاني الحروف **وإلا لما كانت حروفا**، بل اسماء؛ لأن الاسمية والحرفية إنما هي باعتبار المعنى وإنما هي متعلقات لمعانيها **أي** إذا أفادت هذه **الحروف معاني** رجعت تلك المعاني **إلى هذه بنوع استلزام، فقول المصنف** في تمثيل متعلق معنى الحرف: كالمجرور في "زيد في نعمة" **ليس بصحيح، وإذا كان** التشبيه لمعنى المصدر

بيان لما - منصرف لمعنى المصدر - منصرف لمتعلق معناه - المسافة - العلة الباعثة - الابتداء والظرفية والغرض معاني الحروف - في الأولين

لمعنى المصدر: أي الصالح للتشبيه والاستعارة أولا وبالذات هو معنى المصدر والمتعلقات؛ لاستقلالها في الملحوظية و صلاحيتها للموصوفية، وثانيا وبالواسطة هو الأفعال والمشتقات والحروف؛ لعدم استقلال معاني الأفعال والحروف وانتفاء صلاحيتها للموصوفية وجريان التشبيه والاستعارة في المشتقات بحسب معاني مصادرها لا بحسب الذات، فيكون كل من التشبيه والاستعارة معا في المصادر والمتعلقات أصالة وفي الأفعال والمشتقات والحروف تبعا. (الحواشي)
فهذه: أي الابتداء المطلق، والظرفية المطلقة، والغرض المطلق. **وإلا لما كانت حروفا**: أي وإن كانت تلك المعاني الكلية معاني الحروف لما كانت تلك الحروف حروفا، بل كانت أسماء؛ لدلالتها على معاني مستقلة بالمفهومية، واللازم باطل فالملزوم مثله، فثبت أنها ليست معاني الحروف، بل معاني الحروف معاني جزئية. (الحواشي) **أي**: تفسير لكونها متعلقات معاني الحروف. **الحروف معاني**: أي الجزئية كابتداء خاص وظرفية خاصة وغرض خاص. **إلى هذه**: أي الابتداء المطلق والظرفية المطلقة وهو الغرض المطلق. **بنوع استلزام**: أي استلزام نوعي وهو استلزام الخاص للعام لا العكس، والحاصل: أن "من" مثلا موضوعة للابتداء الخاص، والابتداء الخاص لما كان يرد إلى مطلق ابتداء أي يستلزمه كان مطلق الابتداء متعلقا للابتداء الخاص، وهكذا. [الدسوقي: ١١٧/٤]
فقول المصنف: تفريع على قوله: قال صاحب "المفتاح": المراد بمتعلقات معاني الحروف إلخ، يعني المراد بالمتعلقات ما قال صاحب "المفتاح" لا ما ذكره المصنف. (الحواشي) **ليس بصحيح**: لأن المجرور ليس هو المتعلق، بل المتعلق هو المعنى الكلي الذي استلزمه معنى الحرف كما سبق، فمتعلق معنى الحرف في المثال المذكور الظرفية المطلقة لا النعمة، فقد التبس على المصنف اصطلاح علماء البيان باصطلاح علماء الوضع؛ فإن المجرور متعلق معنى الحرف عندهم، وأما البيانيون فقد علمت اصطلاحهم في معنى الحرف. [الدسوقي: ١١٨/٤] **وإذا كان**: أي إذا كان التشبيه في الأولين منصرفا إلى معنى المصدر، وفي الثالث منصرفا إلى معنى الحرف فيقدر إلخ. أشار الشارح بهذا إلى أن الفاء في قول المصنف: "فيقدر" واقعة في جواب شرط مقدر. (الدسوقي)

ولمتعلّق معنى الحرف فيقدر التشبيه في "نطقت الحال" و"الحال ناطقةٌ بكذا" للدلالة بالنطق
في الثالث مثال للفعل مثال للمشتق واقعا بين الدلالة والنطق
أي **يجعل دلالة الحال** مشبّها، ونطق الناطق مشبّها به، ووجه الشبهة إيضاح المعنى وإيصاله
في نطقت الحال
إلى الذهن، **ثم يستعار** للدلالة **لفظ النطق**، ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة،
ذهن المخاطب نطقت ناطق
فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الفعل والصفة تبعية، **وإن أطلق** النطق على الدلالة
لأوليتها لتأخرها
لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلا، وقد عرفت أنه لا امتناع
للنطق سابقا في المشفر
في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبار العلاقتين،
كالنطق هنا كالدلالة المشابهة واللزوم
ويقدر التشبيه **في لام التعليل** نحو: قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ﴾ أي موسى عليه السلام ﴿آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾ (القصص: ٨) **للعداوة** أي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد
مشبه
الالتقاط بعلته أي علة الالتقاط الغائية **كالمحبة والتّبنّي**........................
مشبه به أخذه ابنا

يجعل: ملخصه: أنه لا يستعار الفعل واسم الفاعل، إلا بعد الاستعارة في المصدر، فلا يقال: نطقت الحال والحال ناطقة بكذا، إلا بعد تقدير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال. (الحواشي) **دلالة الحال**: أي دلالة حال الإنسان على أمر من الأمور. **ثم يستعار**: أي بعد إدخال الدلالة في جنس النطق. **لفظ النطق**: يعني يجعل الدلالة فرداً من أفراد النطق بجعل النطق قسمين: متعارف، وغير متعارف، ثم استعير النطق للدلالة، ثم يشتق من النطق الماضي أو اسم الفاعل أو غيرهما، ويجعل ذلك مستعارا للدلالة تبعا للمصدر. (الحاشية) **وإن أطلق**: هذا مقابل المحذوف، أي هذا إذا جعلت العلاقة المشابهة، فإن جعلت العلاقة اللزوم بأن أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار أن الدلالة لازمة للنطق كان مجازا مرسلا علاقته اللزوم الخاص أعني لزوم السبب للسبب. [الدسوقي: ١١٩/٤]

في لام التعليل: أي في استعارة لام التعليل للعاقبة فقوله: "في لام" ليس متعلقا بـــ"قدر"؛ لأن التشبيه المقدر ليس في اللام، بل في متعلقها كما تقدم. [التجريد: ٣٦٩] **للعداوة**: حاصل تقرير الاستعارة في هذه الآية على مذهب المصنف بناء على ما ذكره الشارح: أن يقال: قدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعلة الغائية كالمحبة والتبنى بجامع الترتب في كل على الالتقاط، واستعير اسم المشبه به للمشبه، ثم استعيرت اللام الموضوعة لترتب العلة الغائية على معلولها كترتب المحبة والتبني على الالتقاط لترتب غير العلة الغائية كترتب العداوة والحزن عليه، فالاستعارة في اللام تابعة للاستعارة في المجرور الذي هو متعلق الحرف عنده. [الدسوقي: ١٢٠/٤] **كالمحبة والتبني**: فإنهما متقدمتان في الذهن مترتبتان على الالتقاط في الخارج. (عبد الحكيم)

في الترتب على الالتقاط **والحصول بعده**، ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن
الأخذ في ترتب العداوة
يستعمل في العلة الغائية، فتكون الاستعارة فيها **تبعا للاستعارة في المجرور**، **وهذا الطريق**
في ترتب العلة الذي ذكره المصنف
مأخوذ من كلام **صاحب "الكشاف"**، ومبني على أن متعلق معنى اللام هو المجرور **على ما**
سبق، لكنه **غير مستقيم** على مذهب المصنف في الاستعارة المصرحة؛ لأن المتروك يجب أن
ولا على مذهب الجمهور عند المصنف
يكون **هو المشبه** سواء كانت الاستعارة أصلية **أو تبعية**، وعلى هذا الطريق المشبه أعني
العداوة والحزن مذكور **لا متروك**، ....

والحصول بعده: عطف تفسير، إشارة إلى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط واللزوم، فإنه لا لزوم هنا. [الدسوقي: ١٢١/٤]
تبعا للاستعارة في المجرور: أي الذي هو متعلق معنى الحرف على ما قال المصنف، فالأصل قدر تشبيه العداوة والحزن بعلته الغائية كالمحبة والتبنّي، واستعير اسم المشبه به - وهو المحبة والتبني - للمشبه - وهو العداوة والحزن - ثم استعمل في العداوة والحزن "اللام" التي كانت حقها أن تستعمل في العلة الغائية كالمحبة والتبنّي، فتكون الاستعارة في اللام تبعا للاستعارة في المجرور. (الدسوقي بتصرف)
وهذا الطريق: أي الطريق الذي ذكره المصنف وهو جعل العداوة والحزن مشبها والعلة الغائية كالمحبة والتبني مشبها به، والترتب على الالتقاط والحصول بعده وجه الشبه، والاستعارة في المجرور أصلا وفى اللام تبعا، مأخوذ من كلام صاحب "الكشاف" في قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾ [القصص: ٨]. (الحواشي)
صاحب "الكشاف": حيث قال: معنى التعليل في "اللام" في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾ [القصص: ٨] وارد على طريق المجاز؛ لأنه لم يكن داعيتهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله. [التجريد: ٣٦٩] **على ما سبق**: أي في قوله: "زيد في نعمة" في تمثيل متعلق معنى الحرف، وهذا الطريق وإن كان مستقيما على مذهب السكاكي حيث قال: لا يجب ترك المشبه في الاستعارة التصريحية، لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف. (الحواشي)
غير مستقيم: حاصل اعتراض الشارح: أن سياق كلام المصنف يفيد أن في مدخول اللام هنا استعارة أصلية، وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه، وذلك مانع من الحمل على الاستعارة؛ لأنه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه، ويمكن أن يجاب بأن المصنف لم يرد أن في مدخول اللام استعارة بالفعل، بل أن فيه تشبيها يصح أن يترتب عليه استعارة، وإن لم تقع بالفعل. (التجريد) **هو المشبه**: والمشبه هنا مذكور هو العداوة والحزن. **أو تبعية**: غاية ما في الباب أن التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ. (التجريد) **لا متروك**: فلا يكون الاستعارة في اللام تبعا ولا في المجرور أصالة.

بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا أنه شبّه **ترتب** العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته
في الآية الشأن مطلق الالتقاط
الغائية عليه، ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به أعني ترتب العلة الغائية
هو العداوة المحبة والتبني
للالتقاط عليه، فجرت الاستعارة أولا في العلية والغرضية **وبتبعيتها** في اللام كما مر في
في ترتبهما
"**نطقت الحال**"، فصار حكم اللام **حكم الأسد** حيث استعيرت لما يشبه العلّية، فصار
اللام
متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية، لا المجرور على ما ذكره المصنف سهوا، وفي هذا
المطلقة
المقام زيادة تحقيق أوردناها في الشرح، **ومدار** قرينتها أي قرينة الاستعارة التبعية **في الأولين** أي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو: **نطقت الحال** بكذا، فإن النطق الحقيقي **لا يسند إلى الحال**، أو المفعول **نحو**:

جمع الحق لنا في إمام   قتل البخل وأحيى السماحا
إزال أظهر الجود

فإن القتل والإحياء الحقيقيين..

بل تحقيق: المراد بتحقيقها ذكرها على الوجه الحق الذي هو مذهب القوم. [الدسوقي: ١٢١/٤] **ترتب**: أي ترتب مطلق عداوة وحزن. **وبتبعيتها**: أي تبعية الاستعارة الأولى الجارية في ترتب العلية والغرضية. [الدسوقي: ١٢٣/٤] **نطقت الحال**: أي فكما أن الاستعارة في الفعل تابعة للاستعارة في المصدر، كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلية والغرضية للعداوة والحزن. (الدسوقي) **حكم الأسد**: أي حيث استعير لما يشبه الحيوان المفترس. (الدسوقي)

ومدار إلخ: أي دوران قرينتها على الفاعل، والمراد بذلك رجوع القرينة إلى كونها نفس الفاعل لكون الإسناد الحقيقي له غير صحيح، كما في المثال المذكور. [الدسوقي: ١٢٤/٤] **في الأولين**: إنما قال: "في الأولين"؛ لأن قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة؛ ولأنه لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مدارا. (الدسوقي بتغيير) **نطقت الحال**: فإن قلت: حاصل القرينة في هذه الأمثلة استحالة قيام المسند بالمسند إليه، وتقدم أن ذلك من قرائن المجاز العقلي، قلت: لا يضر ذلك؛ لأن المقصود بالقرينة ما يصرف عن إرادة المعنى الحقيقي، وهذه كذلك وإن صلحت للمجاز العقلي. (الدسوقي بتغيير)

لايسند إلى الحال: لاستحالة وقوع النطق منه، فدل استحالة وقوع النطق من الحال على أن المراد بالنطق مايصح إسناده إلى الحال، ومعلوم أنه الدلالة الشبيهة بالنطق في إفهام المراد. (الدسوقي) **نحو**: البيت لابن المعتز يمدح أباه.

فإن القتل إلخ: ولا يخفى أن الفاعل أيضا قرينة في "أحيى"، إذ لا يتأتى الاحياء إلا من الله تعالى، فجعلُ كل من القتل والإحياء مما القرينة فيه المفعول فقط لا يخلو عن الغفلة. [التجريد: ٣٧٠]

لا يتعلقان بالبخل والجود، ونحو:

نقـــريهم لهذَمـــيّات نقدّ بهـــا   ما كان خاط عليهم كل زرّاد

اللهذم من الأسنة القاطع، فأراد بـــ"لهذميات" **طعنات منسوبة** إلى الأسنة القاطعة أو أراد **نفس**
كجعفر أو زبرج جمع سنان الضرب من نسبة الشئ لآلته باللهذميات
الأسنة، **والنسبة** للمبالغة كأحمري، والقد القطع، وزرد الدرع وسَرْدُها نسجها، فالمفعول
على التوجيه الثاني شديد الحمرة بصيغة المصدر والفعل
الثاني أعني اللّهذميات **قرينة على** أن "نقريهم" استعارة، أو **المجرور** نحو قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ
من طعنهم
بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران: ٢١) **فإن** ذكر العذاب قرينة على أن "بَشِّر" استعارة **تبعية تهكمية**.

لا يتعلقان إلخ: [لأنهما لا روح لهما ولا جسد] فلما كان إزالة البخل مشبهة بالقتل في الإعدام وكثرة السماحة مشبهة بالإحياء في الإظهار، استعار "القتل" للإزالة و"أحيى" للإظهار، وقال: "قتل البخل" مكان إزالة و"أحيى السماح" مكان أظهره، والقرينة فيهما الإسناد إلى البخل والسماحة. (الحواشي) **نقريهم إلخ**: بفتح النون، والقرى: هو الضيافة، والقد: القطع، والمعنى نضيفهم بالأسنة القاطعة نقطع بها ماصبح عليهم كل زراد أي نقطع عليهم دروعهم ونقتلهم. [ونبّه بالمثال الثاني على أن القرينة تدور على المفعول الثاني أيضا]. (الحواشي)

طعنات: فالمعنى: نجعل قراهم عند اللقاء الطعنات باللهذم أي الأسنة القاطعة. [الدسوقي: ١٢٦/٤]

منسوبة: أي فالياء في اللهذميات للنسبة. **نفس الأسنة**: فالمعنى أنا نجعل تقديم الأسنة إليهم قراهم. (الدسوقي)

والنسبة إلخ: جواب عما يقال: إذا كان المراد باللهذميات الأسنة كان فيه نسبة الشيء إلى نفسه وهي ممنوعة؟ وحاصل الجواب: أن النسبة هنا للمبالغة في المنسوب كما يقال لرجل شديد الحمرة: "أحمري" فزيدت الياء فيه لإفادة المبالغة. (الدسوقي) **قرينة على إلخ**: و ذلك لأن اللهذميات لا يصح تعلق القرى الحقيقي بها، إذ هو تقديم الطعام للضيف، فعلم أن المراد به هنا ما يناسب اللهذميات وهو تقديم الطعنات أو الأسنة، فشبه تقديم الطعنات أو الأسنة عند الحرب بالقرى بجامع أن كلا تقديم ما يصل من خارج إلى داخل، واستعير اسم القرى لتقديم الطعنات أو الأسنة. (الدسوقي)

أو المجرور: أي أو على المجرور بأن يكون تعلق الفعل أو ما يشتق منه بالمجرور غير مناسب، فيدل ذلك على أن المراد بمعناهما ما يناسب ذلك المجرور. (الدسوقي) **فبشرهم**: يعني أن التبشير إخبار بما يسر، فلا يناسب تعلقه بعذاب، فعلم أن المراد به ضده وهو الإنذار، أعني الإخبار بما يحزن فنـــزل التضاد منـــزلة التناسب تهكما، فشبه الإنذار بالتبشير، واستعير التبشير للإنذار، فصار ذكر العذاب الذي هو المجرور قرينة على أنه أريد بالتبشير ضده. (الدسوقي)

تبعية تهكمية: فيه أن ذكر العذاب إنما يدل على أن "بشر" استعارة، وأما كونها تبعية وتهكمية فإنما هو معلوم من خارج، فكونها تبعية إنما علم من كون "بشر" فعلا، وكونها تهكمية فمن تنـــزيل التضاد منـــزلة التناسب، ووضع البشارة موضع الإنذار، والخطب سهل. (الدسوقي)

وإنما قال: "ومدار قرينتها على كذا"؛ لأن القرينة **لا تنحصر** فيما ذكر بل قد تكون حالية
ولم يقل: وقرينتها الفاعل والمفعول والمجرور
كقولك: "قتلت زيدا" إذا ضربته ضربا شديدا، والاستعارة **باعتبار** آخر غير اعتبار **الطرفين**
وهو حي حاضر المستعار منه وله
والجامع واللفظ ثلاثة أقسام؛ لأنها إمَّا أن لم تقترن بشيء يلائم المستعار له والمستعار
مطلقة مجردة مرشحة يناسب
منه، أو قرنت **بما يلائم** المستعار له، أو قرنت بما يلائم المستعار منه، الأول **مطلقة** هي
ما لم تقترن **بصفة ولا تفريع مما يلائم** المستعار له والمستعار منه، نحو: **عندي أسد،**
والمراد **بالصفة** المعنوية التي هي معنى **قائم بالغير** لا النعت النحوي الذي هو أحد
فقط
التوابع، والثاني: **مجرّدة** وهي ما قرن بما يلائم المستعار له **كقوله:** غمر الرداء أي كثير
القسم الثاني الممدوح
العطاء، استعار الرداءَ للعطاء؛ **لأنه يصون** عرض صاحبه كما يصون الرداءُ ما يلقى عليه،
الإعطاء يحفظ

لا تنحصر: ولو قال: قرينتها الفاعل والمفعول والمجرور، لاقتضى الحصر؛ لأن الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر. [الدسوقي: ١٢٧/٤] **باعتبار آخر:** أي آخر خاص، وإلا فالأقسام باعتبار آخر مطلقا لا تنحصر في الثلاثة، فإن لها أقساما باعتبار القرينة، فإنها إما حالية أو لفظية، وإما واضحة أو خفية. [التجريد: ٣٧٠] **الطرفين:** بل باعتبار وجود الملائم لأحد الطرفين وعدم وجوده. **بما يلائم:** أي بذكر أمر يلائم أحدهما بعد تمام الاستعارة وقرينتها.

مطلقة: سميت مطلقة لكونها غير مقيدة بشيء من ملائمات المستعار له والمستعار منه. (الحاشية) **بصفة ولا تفريع:** إذا كان الملائم من تتمة الكلام الذي فيه الاستعارة فهو صفة، وإن كان كلاما مستقلا جيء بعد ذلك الكلام فهو تفريع، سواء كان بحرف التفريع أو لا، قال الشارح في "شرح المفتاح": في قولنا: "لقيت بحرا ما أكثر علومه": إن جعل "ما أكثر علومه" صفة فبتقدير القول، وإن جعل تفريعَ كلام كان كلاما مستقلا. (عبد الحكيم)

مما يلائم: بيان لكل من الصفة والتفريع. **عندي أسد:** هو قرينة الاستعارة، والملائم الآخر غير مذكور، ولذا كانت مطلقة. (الحاشية) **بالصفة:** المذكورة في تعريف الاستعارة المطلقة. **قائم بالغير:** سواء كانت مدلولا لنعت نحوي أو لا.

مجردة: أي تسمى مجردة لتجردها عما يقويها من إطلاق أو ترشيح؛ لأن المشبه الذى هو المستعار له صار بذكر ملائمه بعيدا من دعوى الاتحاد التي في الاستعارة ومنها تنشأ المبالغة. [الدسوقي: ١٢٨/٤] **كقوله:** أي كقول كثير عزة بن عبد الرحمن إلخ أعني الشاعر المشهور أحد عشاق العرب، وإنما صغروه لشدة قصره، قال الوقاص: رأيت كثيرا يطوف بالبيت، فمن حدثك أنه يزيد على ثلاثة أشبار فلا تصدقه. (الدسوقي)

لأنه يصون: بيان للجامع، وحاصله: أن وجه الشبه مطلق الصون عما يكره، إذ هو مشترك بينهما؛ لأن الرداء يصون ما يلقى عليه من كل ما يكره حسا، والإعطاء يصون عرض صاحبه. [الدسوقي: ١٢٩/٤]

ثم وصفه بالغمر **الذي** يناسب العطاء تجريدا للاستعارة، **والقرينة** سياق الكلام أعني قوله:
الرداء وصفا معنويا — دون الرداء — الكلام المسوق بعده
إذا تَبَسَّمَ ضاحكا أي **شارعا في الضحك** آخذا فيه، وتمامه: غَلِقَت بضحكته رقاب المال،
كطرب بمعنى تمكن — المرة من الضحك
أي إذا تبسّم غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين، يقال: غلق الرهن في يد المرتهن **إذا لم يقدر** على انفكاكه، والثالث: **مرشحة** وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو:
الراهن — القسم الثالث — صفة كان أو تفريعا
﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ (البقرة: ١٦) **استعير** الاشتراء
نافية
للاستبدال والاختيار، ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء **من الربح** والتجارة، **وقد يجتمعان**
اختيار الضلال — على الاستعارة المذكورة — بيان لما
أي التجريد والترشيح كقوله: **لدى** أسد شاكي السلاح **هذا تجريد**؛ ....
زهير بن أبي سلمى

الذي إلخ: أي إذا كان من غمر الماء غمارة وغمورة إذا كثر، وأما إذا كان من قولهم: "ثوب غامر أو واسع" فهو ترشيح لا تجريد. [الدسوقي: ١٢٩/٤] **والقرينة**: أي على أن الرداء مستعار للإعطاء غير مستعمل في معناه الحقيقي وهو الثوب. (الدسوقي) **شارعا في الضحك**: لما كان التبسم دون الضحك على ما في "الصحاح" ولم يكن الضحك مجامعا له، فسره بـــ"شارعا في الضحك" فجعلها حالا مقارنة؛ لأن الشروع فيه عبارة عن الأخذ في مباديه وهو مقارن للتبسم في الوقوع. (الدسوقي) **أي إذا إلخ**: أي تمكّنت من أيديهم ولا يقدر على نزعها منهم، فكان المعنى أن السائلين يأخذون أموال ذلك الممدوح من غير علمه ويأتون بها إلى حضرته فيتبسم ولا يأخذها منهم، فضحكهُ موجب لتمكنهم من المال بحيث لا ينفك من أيديهم، فكأنه يباح لهم بضحكه.

إذا لم يقدر إلخ: كان من أفاعيل الجاهلية أن الراهن إذا لم يوف ما عليه من الدين في الوقت المشروط ملك المرتهنُ الرهن. (الدسوقي) **مرشحة**: من الترشيح وهو التقوية والتربية من قولك: "رشحت الصبي" أي ربّيته باللبن قليلا قليلا حتى يقوى على المص، سميت الاستعارة التي ذكر فيها ما يلائم المستعار منه مرشحة؛ لأنها مبنية على تناسي التشبيه حتى كأن الموجود في نفس الأمر هو المشبه به دون المشبه، فإذا ذكر ما يلائم المشبه به دون المشبه كان ذلك موجبا لقوة ذلك المبني، فتقوى الاستعارة بقوة مبناها. [الدسوقي: ١٣٠/٤] **استعير إلخ**: أي إنه شبه استبدال الحق بالباطل واختياره عليه بالشراء الذى هو استبدال مال بآخر، واستعير اسم المشبه به للمشبه، والقرينة على أن الاشتراء ليس مستعملا في معناه الحقيقي استحالة ثبوت الاشتراء الحقيقي للضلالة بالهدى. (الدسوقي بتغيير)

من الربح: الأولى: من نفي الربح في التجارة. **وقد يجتمعان**: أي في استعارة واحدة بأن يذكر معها ما يلائم المشبه فقط وما يلائم المشبه به فقط، وأما ذكر ما يلائمهما معا فليس من قبيل اجتماعهما، والأقرب أن هذا القسم أي اجتماعهما معا لا يسمى بأحدهما ولا بهما، وأنه في مرتبة الإطلاق لتساقطهما بتعارضهما. [الدسوقي: ١٣٢/٤] **لدى**: أي أنا عند أسد تام السلاح. **هذا تجريد**: لأن إضافة "لدى" قرينة للاستعارة، وقوله: "شاكي السلاح" يلائم المستعار له.

لأنه وصف بما يلائم المستعار له أعني الرجل الشجاع **مقذف** له لبد أظفاره لم تُقَلَّم، **هذا ترشيح**؛ لأن **هذا الوصف** مما يلائم المستعار منه أعني الأسد الحقيقي، واللّبد: جمع لبدة وهي ما تلبد من شعر الأسد على مَنْكَبَيْه، والتقليم مبالغة القلم وهو القطع، **والترشيح** أبلغ من الإطلاق والتجريد، ومن جمع التجريد والترشيح لاشتماله (الترشيح) **على تحقيق المبالغة** في التشبيه؛ لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه، فترشيحها (تزيينها) بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له **ومبناها** أي مبنى الاستعارة الترشيحية على تناسي التشبيه، **وادّعاء** (المبالغة) أن المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به (أي من أفراده) **حتى** (تفريعية) **أنه** (شأن) **يبنى** على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يُبْنى على علو المكان كقوله (أبي تمام في مدح أبيه):.........................

مقذف: يحتمل أن المراد قذف به ورمي به في الوقائع والحروب كثيرا، ولاشك أن المقذف بهذا المعنى مخصوص بالمستعار له، فيكون تجريدا مثل قوله: "شاكي السلاح"، ويحتمل أن يراد به قذف باللحم ورمي به فيكون ملائما لهما، فلا يكون تجريدا ولا ترشيحا، بل هو في معنى الإطلاق. [الدسوقي: ١٣٣/٤] **هذا ترشيح**: أي قوله: له لبد إلخ، وأما "مقذف" فليس بتجريد ولا ترشيح. **هذا الوصف**: أي اللبد والأظفار وعدم التقليم.

والترشيح: هو ذكر ملائم المستعار منه. **على تحقيق المبالغة**: أي تقويتها، فأصل المبالغة جاء من الاستعارة بجعل المشبه فردا من أفراد المشبه به، وتقويتها حصلت بالترشيح. [الدسوقي: ١٣٤/٤] **ومبناها**: أي والأمر الذى بني عليه الترشيح تناسي التشبيه، أي إظهار نسيان التشبيه الكائن في الاستعارة وإن كان موجودا في نفس الأمر، وأنت تعلم أن الاستعارة مطلقا مبنية على تناسي التشبيه، وإنما خص الترشيح بالذكر في هذا البناء لما فيه من شدة ظهور الدلالة على التناسي، فلو قال المصنف: "ومبناه على كمال تناسي التشبيه" كان واضحا. [الدسوقي: ١٣٤/٤]

وادعاء: عطف تفسير لـــ"تناسي" أو إنه عطف سبب على مسبب، أي ويحصل ذلك التناسي بسبب ادعاء إلخ ولا شك أن هذا الادعاء يقتضي تفرع لوازم المستعار منه على المستعار له وإثباتها له. (الدسوقي)

حتى أنه يبنى إلخ: الحاصل: أنه لما وجد تناسي التشبيه في الاستعارة صح لك الإتيان بالترشيح، كما صح أن يبنى على علو القدر المستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان المستعار منه، وصح التعجب والنهي عنه في البيتين الآتيين، فلولا وجود التناسي ما صح شيء من ذلك. [الدسوقي بتغيير: ١٣٥/٤]

ويصعد حتى يَظُنّ الجهول بأن له حاجـــةً في السماء
الممدوح الذي لا ذكاء له للممدوح

استعار **الصعود** لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال، **ثم بنى عليه** ما يبنى على
الشاعر مراتب الشاعر

علو المكان، والارتقاء إلى السماء **من ظن الجهول** أن له حاجة في السماء، وفي لفظ
بيان لما

الجهول زيادة مبالغة في المدح لما فيه من الإشعار إلى أن هذا إنما يظنه الجهول، وأما
لنقصان عقله كونه له حاجة في السماء بيان لما

العاقل فيعرف أن لا حاجة له في السماء **لاتصافه** بسائر الكمالات، وهذا المعنى مما
للممدوح جميع الكمالات

خفي على بعضهم **فتوهم** أن في البيت تقصيرا في وصف علوه حيث أثبت هذا

الظن للكامل في الجهل بمعرفة الأشياء ونحوه أي مثل البناء على علو القدر........
مبتدأ

ويصعد: أي ويرتقي ذلك الممدوح في مدارج الكمال، فليس المراد بالصعود هنا معناه الأصلي الذي هو الارتقاء في المدارج الحسية؛ إذ لا معنى له هنا، وإنما المراد به العلو في مدارج الكمال والارتقاء في الأوصاف الشريفة، فهو استعارة من الارتقاء الحسي إلى الارتقاء المعنوي، والجامع مطلق الارتقاء. (الدسوقي)

حتى يظن: أي إلى أن يبلغ إلى حيث يظن الجهول وهو الذي لا ذكاء عنده أن له حاجة في السماء لبعده عن الأرض و قربه من السماء. (الدسوقي) **الصعود**: وهو الارتقاء الحسي المستعار منه. **ثم بنى عليه**: أي ثم رتب عليه أي على علو القدر المستعار له، وقوله: ما يبنى على علو المكان" أي وهو الارتقاء الحسي الذي هو المستعار منه، وذلك البناء بعد تناسي تشبيه علو القدر بالعلو الحسي وادعاء أنه ليس ثم إلا الارتفاع الحسي الذي وجه الشبه به أظهر. [الدسوقي: ١٣٦/٤] **من ظن الجهول إلخ**: بيان لما، ولا شك أن القرب من السماء وظن أن له حاجة فيها مما يختص بالصعود الحسي ويترتب عليه لا على علو القدر. (الدسوقي)

لاتصافه إلخ: أي الكمالات التي يمكن حصوله للبشر، فلا حاجة له في السماء، فالعاقل يعلم أن إفراطه في العلو لمجرد التعالي لا لحاجة يطلبها من جهة السماء. (الحواشي) **فتوهم إلخ**: منشأ ذلك التوهم أن القصد من البيت الإشارة بمزيد صعوده المشار إليه بقوله: "حتى يظن إلخ" إلى علو قدره، وإذا كان مزيد صعوده إنما هو في ظن كامل الجهل لا العارف بالأشياء، فلا يكون له ثبوت، فلا يحصل كبير مدح بذلك، وحاصل الرد: أن مزيد الصعود مجزوم به ومسلم من كل أحد، وإنما النـــزاع في أنه هل له حاجة في السماء أم لا؟ فذكر أن كثير الجهل هو الذي يتوهم أن ذلك الارتقاء المفرط لحاجة، وأما العاقل فيعلم أن ذلك الإفراط في العلو لمجرد التعالي لا لحاجة في السماء لاتصافه بكل كمال. [الدسوقي: ١٣٧/٤]

ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مرّ من التعجب في قوله:
معمول البناء ابن العميد

قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
خبر مقدم مبتدأ

والنهي عنه أي عن التعجب في قوله:

لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر أزراره على القمر

إذ لو لم يقصد تناسي التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة (وجه) **على ما سبق،** ثم أشار إلى زيادة تقرير **لهذا الكلام،** (قوله: ومبناه على تناسي التشبيه) فقال: **وإذا جاز البناء** على الفرع أي المشبه به مع الاعتراف بالأصل أي المشبه، **وذلك** (فرعية المشبه به وأصالة المشبه) لأن الأصل في التشبيه.........

قامت إلخ: إنما كان هذا التعجب نحو ما ذكر من البناء؛ لأن إيجاد هذا التعجب لولا تناسي التشبيه لم يوجد له مساغ، كما أن إيجاد ذلك البناء لولا التناسي لم يكن له معنى. (الدسوقي)

لا تعجبوا إلخ: واعلم أن مذهب التعجب هنا عكس مذهب النهي عنه؛ لأن التعجب هنا سببه إثبات ما لا يناسب المستعار منه، والنهي عنه سببه إثبات ما هو مناسب للمستعار منه، ألا ترى أنه في الأول قد أثبت التظليل للشمس وهو ممتنع، فلذا تعجب من تظليلها، وفي الثاني قد أثبت بلى الغلالة للقمر وهو من خواصه، فلا يصح حينئذ أن يتعجب منه فلذا نهاهم عن التعجب. (الدسوقي بتصرف)

على ما سبق: أي من أنه لا معنى للتعجب من كون ذات جميلة تظلل شخصا من الشمس، ولا معنى للنهي عن التعجب من كون ذات جميلة تبلى غلالته. (الدسوقي) **لهذا الكلام:** أي قوله: "ومبناه على تناسي التشبيه حتى أنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان"، وقوله: "لهذا الكلام فيه حذف" أي لما تضمنه هذا الكلام وهو صحة البناء على تناسي التشبيه. [الدسوقي: ١٣٧/٤]

وإذا جاز البناء إلخ: حاصل ذلك: أنه إذا جاز البناء على الفرع أعني المشبه به في التشبيه ففي الاستعارة أولى وأقرب؛ لأن وجود المشبه الذي هو الأصل كأنه ينافي ذلك البناء، فإذا جاز البناء، مع وجود منافيه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب. [التجريد: ٣٧٢] **وذلك:** أي كون المشبه به فرعا والمشبه أصلا، وهذا جواب عما يقال: كيف سمى المصنف المشبه به فرعا والمشبه أصلا مع أن المعروف عندهم عكس ذلك؟ وحاصل ما أجاب به الشارح: أن المصنف إنما سمى المشبه أصلا نظرا إلى كونه هو المقصود في التركيب من جهة أن الغرض من التشبيه يعود إليه كبيان حاله أو مقداره أو إمكانه أو ترتيبه وغير ذلك مما مر في باب التشبيه، ولكونه هوالمقصود في الكلام بالنفي والإثبات، فإن النفي والإثبات في الكلام يعود إلى المشبه أي إلى شبهه. [الدسوقي بتغيير: ١٣٨/٤]

وإن كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف، إلا أن المشبه هو الأصل من جهة **أن الغرض** يعود إليه، وأنه المقصود في الكلام بالنفي والإثبات كما في

في وجه الشبه

قوله: هي الشمس مسكنها في السماء فَعزّ أمرٌ من عَزّاه حَملَه على العزاء

عباس بن الأحنف الحبيبة يخاطب نفسه

وهو الصبر الفؤاد عزاءً جميلًا، فلن تستطيع أنت إليها أي إلى الشمس الصعودا،

لا قلق فيهما لأنك لا تستطيع

ولن تستطيع أي الشمس إليك النزولا، **والعامل في "إليها" و"إليك" هو المصدر**

بعدهما إن جوّزنا تقديم الظرف على المصدر، وإلا فمحذوف يفسّره الظاهر،

هو الصعود والنزول هو الحق

فقوله: "هي الشمس" تشبيه لا استعارة، وفي التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك

الاعتراف

فقد بنى الكلام على المشبه به أعني الشمس وهو واضح، فقوله: "وإذا جاز البناء" شرطٌ،

الشاعر بالمشبه به المصنف

جوابه قوله: **فمع جحده أي جحد الأصل كما في الاستعارة البناء على**

المشبه

الفرع أولى بالجواز؛ لأنه قد طوى فيها ذكر المشبه أصلا،..................

المشبه به ترك لفظا وتقديرا

أن الغرض: من التشبيه كبيان الحال والإمكان. حمله: فالمعنى فاحمل فؤادك على الصبر. وإلا فمحذوف: أي وإن لم نجوز تقديم الظرف على عامله المصدر فيكون العامل في "إليها" وفي "إليك" محذوفا، والتقدير: فلن تستطيع أن تصعد إليها الصعود، ولن تستطيع الشمس أن تنزل إليك النزول، ويكون المصدر المذكور مفسرا لذلك العامل المحذوف. [الدسوقي: ١٣٩/٤] تشبيه: بليغ بحذف الأداة أي هي كالشمس. لا استعارة: لأنه يشترط في الاستعارة أن لا يذكر الطرفان على وجه ينبئ عن التشبيه، وهما ههنا مذكوران كذلك، المشبه بضميره والمشبه بلفظه الظاهر. (الدسوقي)

فقد بنى الكلام: أي بنى الشاعر الكلام يعني قوله: "مسكنها في السماء إلخ" على المشبه به وهو الشمس مع الاعتراف بالمشبه وهو قوله: "هي" وهذا البناء واضح في ذلك البيت جدا لا سبيل إلى إخفائه أصلا. (الحاشية)

فمع جحده: "مع" ظرف لمحذوف أي فالبناء على الفرع مع جحد الأصل وإنكاره، وعدم ذكره أولى بالجواز، ووجه الأولوية أنه عند الاعتراف بالأصل قد وجد ما ينافي البناء؛ لأن ذكر المشبه يمنع تناسي التشبيه المقتضي للبناء على الفرع، ومع جحد الأصل يكون الكلام قد نقل إلى الفرع الذي هو المشبه به بطي ذكر المشبه، فيناسبه التناسي، فإذا جاز البناء في الأول مع وجود ما ينافي فجوازه مع عدم المنافي أحرى وأولى. [الدسوقي: ١٣٩/٤]

وجعل الكلام خلوا عنه، ونقل الحديث إلى المشبه به **وقد وقع** في بعض أشعار العجم
عن المشبه
النهي عن التعجب **مع التصريح** بأداة التشبيه، **وحاصله**: لا تعجبوا من قصر ذوائبه فإنها
وذكر المشبه أيضا حاصل شعر العجم شعره الذوائب
كالليل ووجهه كالربيع، **والليل** في الربيع مائلة إلى القصر، وفي هذا المعنى من الغرابة
في السواد في البهجة المذكور في شعر العجم
والملاحة بحيث لا يخفى.
ملتبس بحالة لا يخفى

[المجاز المركب]

وأما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي أي المعنى الذي يدل
المركب خرج به اللفظ قبل الاستعمال معنى اللفظ
عليه ذلك اللفظ..

وجعل إلخ: أي لأنه تنوسي التشبيه وادعي دخول المشبه في جنس المشبه به وأنه فرد منه. [الدسوقي: ١٤٠/٤]
وقد وقع إلخ: هذا مغاير لما سبق في المتن؛ لأن ما سبق فيه البناء على الفرع وهو المشبه به مع الاعتراف بالأصل من غير ذكر لأداة التشبيه، وما هنا ففيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالأصل والتصريح بأداة التشبيه، وهذا مما يقرر الكلام المذكور. (الدسوقي) **مع التصريح إلخ**: فيه أنه ينافي ما سبق من أنه لو لم يقصد تناسي التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهي عنه معنى، اللهم إلا أن يقال: المراد التناسي في نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة أو التشبيه. [التجريد: ٣٧٣] **وحاصله**: وشعر العجم هذا، قال المغري:

آں زلف مشکبار براں روی چوں نگار گر کوتہ است کوتہی ازوی عجب مدار
شب در بہار میل کند سوئے کوتہی آں زلف چوں شب آمد وآں روئے چوں بہار

ففيه نهي عن التعجب مع الاعتراف بالأصل والتصريح بأداة التشبيه.
والليل إلخ: من المعلوم أن المائل إلى القصر في الربيع الليل الحقيقي، والذي لا يتعجب من قصر ليله هو الربيع، فلما تنوسي التشبيه عن التعجب من قصر الذوائب التي هي كالليل الحقيقي الكائن في زمان الربيع فقد بني على الفرع ما يناسبه مع الاعتراف بالأصل والتصريح بالأداة. (الدسوقي بتغيير)
والملاحة: أي في معنى شبه ذلك المعنى بمعناه الأصلي.
وأما المجاز: عطف على قوله: "أما المفرد" من قوله سابقا: "فالمجاز مفرد ومركب، أما المفرد فهو الكلمة إلخ"، ثم قال: وأما المركب فهو اللفظ إلخ. [الدسوقي: ١٤١/٤] **المركب**: شروع في بحث المجاز المركب بعد الفراغ عن بحث المجاز المفرد بقسميه أعني المرسل والاستعارة. (الحاشية)

بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتـــزعا من متعدد، **واحترز** بهذا عن الاستعارة **في المفرد للمبالغة** في التشبيه كما يقال للمتردد في أمرٍ: **إني أراك تقدم رِجلا** وتؤخر أخرى ....

بالوضع — معمول شبه — بقوله: تشبيه التمثيل

بالمطابقة: هذا يقتضي أن دلالة اللفظ على المعنى المجازي ليست بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح في شرح الشمسية وغيره، وأجيب بأن المراد بالمطابقة المطابقة التي لا يحتاج معها إلى توسط قرينة، وهذا إنما يكون في الحقيقة. (الدسوقي) **تشبيه التمثيل:** معمول لقوله: "شبه"، وأتى المصنف بذلك للتنبيه على أن التشبيه الذي يبنى عليه المجاز المركب لا يكون إلا تمثيلا، ولم يكتف بقوله: "تمثيلا"؛ لأن التمثيل مشترك بين التشبيه الذي وجهه منتـــزع من متعدد، وكان الطرفان مفردين كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية وبين الاستعارة التمثيلية، فاحترز عن أخذ اللفظ المشترك في التعريف. (الدسوقي)

واحترز إلخ: واعترض عليه بأنه قد مر في بحث التشبيه أن تشبيه الثريا بعنقود الملاحية من قبيل تشبيه المفرد بالمفرد، ووجه الشبه منتـــزع من متعدد، وحينئذٍ فيجوز أن يطوى المشبه ويذكر المشبه به ويتناسى التشبيه، ويكون استعارة في مفرد، ووجه الشبه منتـــزع من متعدد فيكون التعريف صادقا، فلا يصح إخراجها من التعريف، وأجيب: لا نسلم جواز جريان الاستعارة في وجه مفرد، ووجه الشبه فيها منتـــزع من متعدد؛ لأن الاستعارة لابد فيها من جعل الكلام خاليا عن المستعار له والجامع، فإذا ذكر المستعار منه وكان مفردا أو وجه الشبه منتـــزع من متعدد في الواقع كما لو قيل: رأيت عنقود ملاحية في السماء، لا يدرى هل وجه الشبه منتـــزع من متعدد أو لا؟ فيصير الكلام لغوا بخلاف التشبيه، فإنه إذا ذكر فيه كل من المشبه والمشبه به وكانا مفردين فإنه قد يدرك العقل تركب وجه الشبه من مجموع أوصاف لهما إذا لم يكن وجه الشبه مذكورا. (الدسوقي)

في المفرد: لأن وجه الشبه فيها لا يكون منتـــزعا من متعدد. **للمبالغة إلخ:** علة لقوله: "المستعمل فيما شبه" أي إنما استعمل اللفظ المركب فيما شبه بمعناه لأجل المبالغة في التشبيه، وأشار المصنف بهذا إلى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب، وحاصل المجاز المركب: أن يشبه أحد الصورتين المنتـــزعتين من متعدد بالأخرى، ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها، فيطلق على هذه الصورة المشبهة بها اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها. [الدسوقي: ١٤٢/٤]

إني أراك إلخ: بيان لكلمة "ما" وليس مقول القول، فتأمل. [التجريد: ٣٧٣] **تقدم رجلا:** أي تارة، قوله: "تؤخر" مفعوله محذوف أي وتؤخرها يعني تلك الرجل المقدمة مرة أخرى، و"أخرى" نعت لمرة مقدر. [الدسوقي بتغيير: ١٤٣/٤]

شبه إلخ: أي إنما كان هذا القول مجازا مركبا مبنيا على تشبيه التمثيل؛ لأنه شبه صورة تردده في ذلك الأمر أي الهيئة الحاصلة من تردده في ذلك الأمر، فتارة يقدم على فعله بالعزم عليه وتارة يحجم عنه. (الدسوقي)

شبه صورة تردده في ذلك الأمر **بصورة تردد** من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رِجلا، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى، فاستعمل في الصورة الأولى الكلام الدالّ بالمطابقة على الصورة الثانية، ووجه الشبه، **وهو الإقدام** تارةً والإحجام أخرى منتــــزعٌ عن عدة أمور كما ترى، وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل؛ **لكون وجهه** منتــــزعا من متعدد على سبيل الاستعارة؛ لأنه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة، وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا: "على سبيل الاستعارة"، **ويمتاز** عن التشبيه بأن يقال له: **تشبيه تمثيل** أو تشبيه تمثيلي، **وفي تخصيص** المجاز المركب بالاستعارة نظر؛ ....

بصورة تردد إلخ: بالهيئة الحاصلة من تردد من قام ليذهب إلخ ولا شك أن الصورة الأولى عقلية والثانية حسية. [الدسوقي: ١٤٤/٤] **وهو الإقدام:** أي هو الهيئة المركبة من الإقدام والإحجام. (الدسوقي)

لكون وجهه: يفيد أن ذلك لا بد في التمثيل. **ويمتاز إلخ:** جواب عما يقال: إن تسمية المجاز المركب بالتمثيل على سبيل الاستعارة ظاهرة لا لبس فيها، وأما تسميته تمثيلا من غير تقييد فقد يقال: إنها تلتبس بالتشبيه المسمى بالتمثيل، وحاصل الجواب: أن الاصطلاح جار على أن التمثيل إذا أطلق انصرف إلى الاستعارة، وإذا أريد التشبيه قيل: تشبيه التمثيل أو تشبيه تمثيلي. [الدسوقي: ١٤٥/٤] **تشبيه تمثيل:** كتشبيه الثريا بالعنقود الملاحية، وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل وغير ذلك مما مر. [التجريد: ٣٧٤]

وفي تخصيص إلخ: اعتراض الشارح بأن المصنف قال في تعريف المجاز المركب: هو اللفظ المستعمل إلخ، فالتخصيص يستفاد من تعريف المسند والمسند إليه باللام، فيقتضي أن المجاز المركب لا يوجد في غير ما شبه بمعناه أي لا يوجد في غير الاستعارة، فهو مختص ومنحصر في الاستعارة على هذا التعريف، وجعل المجاز المركب منحصرا في الاستعارة عدول عن الصواب؟ لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها المشابهة كالأخبار المستعملة في الدعاء أو التحسر أو نحو ذلك، فلا يكون التعريف جامعا، ولا يبعد أن يجاب بأن ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض، والمجازات بالأصالة أجزاؤها الداخلة في المجاز المفرد، بخلاف الاستعاره التمثيلية فإنها من حيث إنها استعارة تمثيلية لا تجوز في شيء من أجزائها، بل المجموع نقل إلى غير معناه من غير تصرف في شيء من أجزائه، فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الأصلي، ولا شيء مما ليس علاقته المشابهة كذلك. (الحواشي)

لأنه كما أن المفردات موضوعة **بحسب الشخص** فالمركبات موضوعة **بحسب النوع**، فإذا استُعمل المركبُ في غير ما وضع له فلا بدّ من أن يكون ذلك **بعلاقة**، فإن كانت **هي المشابهة** فاستعارة **وإلا** فغير استعارة، **وهو كثير** في الكلام **كالجمل الخبرية** التي لم تستعمل في **الإخبار** ومتى فشا استعماله أي المجاز المركب **كذلك** أي **على سبيل** الاستعارة يسمى مثلا، ولهذا أي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل ....

الشأن، كضرب، التشخص، الوضع النوعي، الاستعمال، بل مجاز مرسل مركب، ظهر، صفة تمثيلا، التمثيل

بحسب الشخص: أي التشخص والتعين بأن يعين الواضع اللفظ المفرد؛ للدلالة على معناه وإن كان كليا. [الدسوقي: ١٤٥/٤] **بحسب النوع:** أي من غير نظر إلى خصوص لفظ، بل يلتفت الواضع لقانون كلي مثلا هيئة التركيب في نحو: "زيد قائم" موضوعة للإخبار بالإثبات. [التجريد بتصرف: ٣٧٤]

بعلاقة: أي بين المعنى المنقول عنه وإليه وإلا كان الاستعمال فاسدا. **هي المشابهة:** نحو: إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى. [الدسوقي: ١٤٦/٤] **وإلا:** أي إن لم تكن العلاقة المشابهة كاللزوم. (الدسوقي)

وهو كثير: أي استعمال المركب في غير ما وضع له لعلاقة غير مشابهة كثير، فيصدق على ذلك المركب أنه نقل لغير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة، فلا يكون حقيقة ولا استعارة تمثيلية، فتعين أن يكون مجازا مرسلا تركيبيا، وهذا مما أهمله القوم ولم يظهر لإهمالهم وجه. (الدسوقي) **كالجمل الخبرية إلخ:** كقوله:

هواي مع الركب اليمانين مصعد جنيب وجثماني بمكة موثق

فإن المركب موضوع للإخبار، والغرض منه إظهار التحزن والتحسر. (التجريد)

الإخبار: بل في الإنشاء مثل: بعت وزوجت. **كذلك:** حال من الضمير المضاف إليه، أي فشا استعمال المجاز المركب حال كونه على حسب الاستعارة أي مماثلا لها، واعترض بما حاصله: أن الأولى حذف قوله: "كذلك"؛ لأنه إن احترز به عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه، أو في معناه الأصلي، ورد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو في المعنى الأصلي غير داخل في فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله: "كذلك"، ويلزم عليه تشبيه الشيء بنفسه؛ لأن المجاز المركب لا يكون الاستعارة كما مر، وإن احترز به عن المجاز التركيبي الذي ليس على حسب الاستعارة فهذا لم يذكروه ولم يعتبروه كما تقدم، فالوجه أن المراد بقوله: "كذلك" عدم التغيير أي متى فشا استعماله حالة كذلك أي باقيا على هيئة في حالة المورد بحيث إنه لم يغير في حالة مضر به عن هيئة في حالة المورد تأنيثا ولا تذكيرا ولا إفرادا ولا تثنية ولا جمعا يسمى مثلا. [الدسوقي: ١٤٧/٤]

على سبيل: لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الأصلي.

الاستعارة لا تغير الأمثال؛ لأن الاستعارة يجب أن يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه، فلو غير المثل لما كان لفظَ المشبه به بعينه، **فلا يكون** استعارة فلا يكون مثلا،
المثل
ولهذا لا يلتفت في الأمثال **إلى مضاربها** تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا، بل إنما ينظر
لكون الأمثال لا تغير
إلى **مواردها**، كما يقال للرجل الذي طلب شيئا ضيّعه قبل ذلك: "بالصيف ضيّعت
في الصيف مقولة للقول
اللبن" بكسر تاء الخطاب؛ لأنه في الأصل **لامرأة**.

فصل

في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية، ....

الاستعارة: تذكيرا ولا تأنيثا ولا إفرادا ولا جمعا. **فلا يكون**: مثلا؛ لأن الاستعارة أعم من المثل، فإن المثل فرد منهما إلا أنه مخصوص بالفشو، فإذا لم يكن استعارة لم يكن مثلا؛ لأن رفع الأعم يستلزم رفع الأخص، والحاصل: أن تفسير اللفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبه به، ورفع لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعارة؛ لأنها أخص منه؛ إذ كل استعارة لفظ المشبه به، وليس كل لفظ المشبه به استعارة، فيلزم من رفعه رفعها ويلزم من رفعها رفع ما هو أخص منها وهو المثل وذلك ظاهر. [الدسوقي: ١٤٩/٤]

إلى مضاربها: جمع مضرب، وهو المحل الذي يستعمل فيه المثل. **مواردها**: أي لموضعها الأصلي وهو المستعار منه.

لامرأة: أصل مورده أن وسوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت شيخ موسر، فسألته الطلاق فطلقها، فتزوجت شابا فقيرا، فلما أصابها جدب وقحط في زمان الشتاء أرسلت إلى الشيخ تستقيه لبناً، فقال: بالصيف ضيعتِ اللبن، وإنما خص به الصيف؛ لأن سؤالها الطلاق كان في الصيف. [التجريد: ٣٧٥]

فصل: واعلم أنه قد اتفقت الآراء على أن في مثل قولنا: "أظفار المنية نشبت بفلان" استعارة بالكناية واستعارة تخييلية، لكن اختلفت في تعيين المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان، ومحصل الاختلاف في المكنية يرجع إلى ثلاثة أقوال: أحدها: ما يفهم من كلام القدماء، وهو أن المكنية اسم المشبه به المستعار في النفي للمشبه، وإن إثبات لازمه للمشبه استعارة تخييلية، والثاني: ما ذهب إليه السكاكي من أن المكنية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء بقرينة استعارة ما هو من لوازم المشبه به لصورة متوهمة متخيلة شبهت به وأثبتت للمشبه، والثالث: ما أورده المصنف من أن المكنية التشبيه المضمر في النفس المدلول عليه بإثبات لازم المشبه به للمشبه، وهو الاستعارة التخييلية، ومحصل الخلاف في التخييلية يرجع إلى قولين: أحدهما: مذهب المصنف والقوم وصاحب الكشاف، وهو أنها إثبات لازم المشبه به للمشبه، والثاني: مذهب السكاكي، وهو أنها اسم لازم المشبه به المستعار للصورة الوهمية التي أثبتت للمشبه. [الدسوقي بتغيير: ١٥٠/٤]

ولما كانتا عند المصنف أمرين **معنويـــين غير داخلين** في تعريف المجاز أورد لهما فصلا على
الاستعارة بالكناية والتخييلية
حدةٍ؛ لتستوفى المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة، **فقال**: قد يضمر التشبيه في النفس أي
بطريق الاشتراك اللفظي
في نفس معنى اللفظ أو نفس المتكلم، فلا يصرّح بشيء من أركانه سوى المشبه، **وأما**
الطرفين والأداة والوجه
وجوب ذكر المشبه به فإنما هي في التشبيه **المصطلح**، **وقد عرفت** أنه غير الاستعارة
لا في مطلق التشبيه وغير الحقيقية والتجريد
بالكناية، ويدل عليه أي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بأن يثبت للمشبه أمر مختصٌ
الواو بمعنى مع كالأظفار
بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسّا أو عقلا، **يطلق عليه** اسم ذلك
في المشبه
الأمر، **فيسمى** التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية أو مكنيّا عنها،..........
الأمر المحقق

ولما كانتا: اعتذار عن المصنف حيث جاء بفصل مستقل ولم يدخله في الكلام السابق. **عند المصنف**: إنما قال ذلك؛ لأن في تعيين المكنية ثلاثة أقوال: أحدها: ما يفهم من كلام السلف، والثاني: ما ذهب إليه السكاكي، والثالث: ما أورده المصنف كما مر تفصيله في الحاشية السابقة. (الحاشية) **معنويين**: يعني فعلين من أفعال المتكلم القائمة بنفسه؛ لأن الاستعارة بالكناية هي تشبيه شيء بشيء في النفس، والاستعارة التخييلية إثبات شيء من لوازم المشبه به للمشبه، والتشبيه والإثبات من أفعال النفس. (الحاشية)

غير داخلين إلخ: وجه عدم دخولهما فيه أن المجاز من عوارض الألفاظ، وهما عند المصنف ليسا بلفظين، بل فعلان من أفعال النفس: أحدهما التشبيه المضمر، والآخر إثبات لوازم المشبه به للمشبه. [الدسوقي: ١٥٠/٤]

وأما وجوب إلخ: جواب سؤال مقدر، قد مر أولا في بحث التشبيه أن ذكر المشبه به واجب.(الحاشية)

المصطلح: وهو ما لا يكون على وجه الاستعارة. **وقد عرفت**: أي من تعريف التشبيه حيث قال فيه: والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد. [الدسوقي: ١٥١/٤]

يطلق عليه إلخ: أي يطلق على ذلك الأمر المحقق اسم ذلك الأمر الخاص بالمشبه به، كما في أظفار المنية نشبت بفلان، فإنه ليس للمشبه أظفار محققة حسا أو عقلا يطلق عليها لفظ الأظفار، وإنما وجد مجرد إثبات لازم المشبه به للمشبه لأجل الدلالة على التشبيه المضمر. (الدسوقي) **فيسمى إلخ**: الحاصل أنه قد وجد على ما ذكره المصنف فعلان: إضمار التشبيه في النفس على الوجه المذكور، والآخر إثبات لازم المشبه به للمشبه، وكلاهما يحتاج لأن يسمى باسم مخالف لاسم الآخر، فذكر المصنف أن الأمر الأول وهو التشبيه المضمر في النفس يسمى باسمين: أحدهما استعارة بالكناية، والآخر استعارة مكني عنها، وذكر أن الأمر الثاني وهو إثبات الأمر المختص بالمشبه به للمشبه يسمى استعارة تخييلية. [الدسوقي: ١٥٢/٤]

أما الكناية فلأنه لم يصرح به، بل إنما دُلّ عليه بذكر خواصّه ولوازمه، **وأما الاستعارة**
تسميتها بالكناية   بالتشبيه   التشبيه   خواص المشبه به
فمجرد تسمية خالية عن المناسبة، ويسمى إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به للمشبه
استعارة تخييلية؛ **لأنه قد استعير** للمشبه ذلك الأمر الذي يختص بالمشبه به، وبه يكون كمال
بالمعنى اللغوي   كما في البيت الأول
المشبه به أو قوامه **في وجه الشبه**؛ ليخيل أن المشبه من جنس المشبه به **كما في قول**
كما في البيت الثاني   علة لقوله: قد استعير
الهذلي: وإذا المنية أَنشبَتْ أي أَعْلقَتْ أظفارها، أَلْفَيْتَ كل تميمة لا تنفع، التميمة:
الموت   أمكنت   وجدت   عند النشب
الخرزة التي تجعل معاذة أي إذا أعلق الموت مِخْلَبه في شيء ليذهب به بطلت عنده
تعويذا   ليهلك
الحِيَلُ شبّه الهذلي في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة
وجه الشبه
بين نفّاع وضرّار ولا رقة لمرحوم ولا بُقْيا على ذي فضيلة، فأثبت لها أي للمنية الأظفار
كثير النفع   كثير الضرر   رقة القلب   لا رحمة   الهذلي
التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه أي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه، فتشبيه
الإهلاك   علة لقوله: فأثبت لها الأظفار
المنية بالسبع استعارة بالكناية، وإثبات الأظفار لها استعارة تخييلية وكما في قول الآخر:
ولم يعلم قائله

ولئن نطقت بشكر برك مفصحا   فلســان حالي بالشكاية أَنْطــقُ

وأما الاستعارة: أي تسمية ذلك التشبيه بالاستعارة. [الدسوقي: ١٥٢/٤] **لأنه قد استعير**: أي قد نقل، وحاصله أن تسمية إثبات ذلك الأمر استعارة لأجل أن متعلقه وهو الأمر المختص بالمشبه به، قد استعير أي نقل عما يناسبه واستعمل حينئذٍ ما شبه بما يناسبه، وأما تسميته تخييلية فلأن متعلقه وهو الأمر المختص بالمشبه به لما نقل عن ملائمه وأثبت للمشبه صار يخيل للسامع أن المشبه من جنس المشبه به. [الدسوقي: ١٥٣/٤] **في وجه الشبه**: تنازع فيه كمال وقوام. **كما في قول الهذلي**: أي كإضمار التشبيه وإثبات ما يخص المشبه به للمشبه.

الخرزة: قال الدسوقي: بفتح الخاء والراء المهملة، وبعدها زاء معجمة مفتوحة، وكتب غيره بخاء معجمة والراء المهملة بعدها زاء معجمة. **التي لا يكمل إلخ**: فيه إشارة إلى أن اغتيال النفوس وإهلاكها يتقوم، ويحصل من السبع بدون الأظفار كالأنياب، لكنه لا يكمل الاغتيال فيه بدونها. [الدسوقي: ١٥٤/٤]

ولئن نطقت إلخ: جواب الشرط محذوف والمذكور قائم مقامه، أي فلا يكون لسان مقالي أقوى من لسان حالي، فحذف الجواب وأقام لازمه وهو قوله: "فلسان حالي إلخ" مقامه. [الدسوقي: ١٥٥/٤] **بشكر برك**: متعلق بـــ"مفصحا"، أي ولئن نطقت بلسان المقال مفصحا بشكر برك، وقوله: "بالشكاية" متعلق بـــ"أنطق" أي فلسان حالي أنطق =

شبه الحال بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود **وهو** استعارة **بالكناية** فأثبت لها أي للحال اللسان **الذي به قوامها** أي قوام الدلالة فيه أي الإنسان المتكلم وهذا الإثبات استعارة تخييلية، **فعلى هذا** كل من لفظي الأظفار والمنية حقيقة مستعملة في معناها الموضوع له، **وليس في الكلام** مجاز لغوي، **والاستعارة** بالكناية والاستعارة التخييلية **فعلان** من أفعال المتكلم **متلازمان**؛ إذ التخييلية يجب أن يكون قرينة للمكنية البتة، **والمكنية** يجب أن تكون قرينتها تخييلية البتة، ....

(متعلق بـ"شبه" — الشاعر — تشبيه الحال — إثبات اللسان للحال)

= بالشكاية منك؛ لأن ضرك أكثر من برك، ويحتمل أن المراد "فلسان حالي" ناطق بالشكاية من لسان مقالي حيث يعجز عن أداء حق شكرك، فهو كلام موجه، كذا قيل، لكن البيت السابق منه يبعد هذا الاحتمال الثاني وهو قوله:

لا تحسبن بشاشتي لك عن رضى فَوَ حقِ جودك أنني أتملق

تأمل. [الدسوقي: ١٥٥/٤]

شبه الحال إلخ: هذا على تقدير أن يكون "لسان حالي" ليس من قبيل إضافة المشبه به للمشبه كلجين الماء. (الدسوقي) **بالكناية:** يعني ليس للحال أمر ثابت حسا أو عقلا أجري عليه اسم اللسان، بل إطلاق الاسم ههنا على ما هو وهمي، فتشبيه الحال استعارة بالكناية وإثبات اللسان للحال تخييلية. (الحواشي)

الذي به قوامها: أي الذي حصل به قوام تلك الدلالة ووجودها، وذلك أن الدلالة في الإنسان المتكلم الذي هو المشبه به لا تقرر لها من حيث إنه متكلم حقيقة إلا باللسان، وأما وجود الدلالة في الإنسان بالإشارة فلا يرد؛ لأن المشبه به على ما ذكره المصنف هو الإنسان من حيث إنه متكلم، لا من حيث إنه مشير ولا إنسان مطلقا. (الدسوقي)

فعلى هذا: أي ما ذكره المصنف من تعريفي الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية بأن تشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية، وإثبات الأظفار لها استعارة تخييلية. (الدسوقي) **وليس في الكلام إلخ:** لأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة، وليس في الكلام أعني قوله: "وإذا المنية أنشبت أظفارها" لفظ مستعمل في غير ما وضع له على كلام المصنف، وإنما المجاز الذي في ذلك الكلام هو إثبات شيء لشيء ليس هو له، وهذا مجاز عقلي كإثبات الإنبات للربيع على ما سبق. [الدسوقي: ١٥٦/٤] **والاستعارة:** عطف على قوله: كل من لفظي إلخ

فعلان إلخ: الأول: التشبيه المضمر، والثاني: إثبات لازم المشبه به للمشبه، وقوله: فعلان أي لا لفظان، والمجاز اللغوي من عوارض الألفاظ، واعلم أن المصنف إنما خالف القوم في المكنية، وأما التخييلية فهو موافق لهم فيها، بخلاف السكاكي فإنه خالفهم في كل من المكنية والتخييلية، كما يتضح لك مذهبه فيما يأتي. (الدسوقي)

متلازمان: أي كل منهما لازمة للأخرى، فلا توجد إحداهما بدون الأخرى. (الدسوقي) **والمكنية إلخ:** أي عند المصنف كالقوم، خلافا لصاحب الكشاف كما يأتي. [الدسوقي: ١٥٧/٤]

فمثل قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبع أَهْلَكَتْ فلانا يكون ترشيحًا للتشبيه كما أن "أَطْوَلُكُنَّ" في قوله عليه السلام: "أسرعكنّ لحوقا بي أَطْوَلُكُنَّ يدا" أي نعمة، ترشيح للمجاز،
خطاب للزوجات الحاضرات — أكثركن — المرسل
هذا ولكن تفسير الاستعارة بالكناية **بما ذكره** المصنف شيء لا مستند له في كلام
أي عد هذا — لم ينقل عن أحد
السلف **ولا هو** مبني على مناسبة لغوية، ومعناها المأخوذ من كلام السلف هو **أن لا يصرح** بذكر المستعار، بل يذكر ردیفه ولازمه الدال عليه، فالمقصود بقولنا: "أظفار المنية" استعارة
يصرح
السبع للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع، إلا أنا لم نصرح بذكر المستعار أعني
في قولنا: رأيت أسدا
السبع، بل اقتصرنا على ذكر **لازمه** وهو الأظفار؛ لينتقل منه إلى المقصود **كما هو** شأن
لفظ السبع — من ذلك اللازم — هو السبع
الكناية، فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به، والمستعار منه هو الحيوان المفترس،
بل كني عنه برديفه
والمستعار له هو المنية، ....

فمثل قولنا إلخ: جواب عن سؤال مقدر، حاصله أنه وجدت ههنا التخييلية بدون المكنية، ولا تلازم بينهما، وحاصل الجواب أن مثل هذا ترشيح للتشبيه لا تخييلية؛ لأن الاستعارة بالكناية عند المصنف أن يكون المشبه به متروكا، وههنا مذكور وهو السبع، وكون إثبات الأظفار للمنية ههنا ترشيحا للتشبيه مثل كون إثبات الطول لليد، المستعملة في النعمة ترشيحا للمجاز في قوله عليه السلام: "أطولكن يدا"، وهذا من معجزاته عليه السلام حيث أخبرنا بأن أول من يموت من نسائه عليه السلام عقيبه إنما هي زينب رضي الله عنها، وإنما كان ترشيحا؛ لأن الأظفار تكون في السبع لا في المنية، والطول يكون في اليد لا في النعمة. (الحاشية) **بما ذكره:** من أنها التشبيه المضمر في النفس.

ولا هو: لأن إضمار التشبيه ليس فيه نقل لفظ إلى غير معناه حتى يكون مناسبا لأن يسمّى بالاستعارة، كما يناسب نقل اللفظ الذي هو المجاز اللغوي. [الدسوقي: ١٥٨/٤] **أن لا يصرح:** أي ذو أن لا يصرح، أي اسم المشبه به المستعار في النفس الموصوف بعدم التصريح به، فالاستعارة بالكناية عند السلف اللفظ المذكور لا عدم التصريح به كما هو ظاهر الشارح. (الدسوقي) **لازمه:** أي لازم مدلوله؛ لأن الأظفار إنما هي لازمة لمدلول لفظ السبع أعني "الحيوان المفترس". (الدسوقي)

كما هو إلخ: فالحاصل: أن قولنا: "أظفار المنية نشبت بفلان" يقصد بالأظفار فيه أن يكون كناية عن السبع المقصود استعارته للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع، فإذا استعمل بهذا القصد فقد صح أنا لم نصرح بالمستعار الذي هو السبع بل كنينا عنه ونبهنا عليه بمرادفه؛ لينتقل منه إلى المقصود استعارته. (الدسوقي)

قال صاحب الكشاف: إن من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من لوازمه وروادفه، فينبّهوا بذلك الرمز **على مكانه** نحو: شجاع **يفترس** أقرانه، **ففيه تنبيه** على أن الشجاع أسد، **هذا كلامه** وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا الرموز إليه بذكر لوازمه، **وسيجيء** الكلام على ما ذكره السكاكي، **وكذا** قول **زهير**: صحا **أي سلا** مجـــازا من الصحو خلاف السكر

البلغاء اللفظ يشيروا في هذا الكلام بيان للمعنى المراد حال

قال صاحب الكشاف: استدلال لما نقله عن السلف، فالمراد بهم صاحب الكشاف ومن قبله أو معه. [التجريد: ٣٧٥]

إن من أسرار البلاغة: أي إذا كان المقام مقتضيا للاستعارة دون الحقيقة بأن كان المقام مقام تأكيد أو مبالغة في المدح أو الذم أو كان المقام مقام خطاب الذكي دون الغبي، فإن من لطائف تلك البلاغة التي هي الإتيان بالاستعارة المناسبة لذلك المقام أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار إلخ، وإنما كان ذلك من أسرار البلاغة؛ لأن التوصل إلى المجاز بالكناية أعذب وأقوى من ذكر نفس المجاز كما لا يخفى. [الدسوقي: ١٥٩/٤]

على مكانه: أي على وجود ذلك الشيء المستعار المسكوت عن ذكرها. **يفترس**: الافتراس إهلاك الحيوان بدق عنقه وقلع رأسه عن جسده، ثم استعمل في كل إهلاك. (الحاشية) **ففيه تنبيه**: أي على أن الشجاع ثبتت له الأسدية وأنه فرد من أفراده، وقد رمز إلى ذلك بشيء من روادفه وهو الافتراس. (الدسوقي)

هذا كلامه: أي كلام صاحب الكشاف، وصريح كلامه موافق للمأخوذ من كلام السلف في معنى الاستعارة بالكناية إلا أنه يخالفهم في قرينتها، وذلك؛ لأنها عند السلف يجب أن تكون تخييلية، وأما عند صاحب الكشاف فلا يجب أن تكون تخييلية بل قد تكون تحقيقية. (الدسوقي) **وسيجيء إلخ**: جواب عما يقال: إن الشارح لم يتعرض في الاستعارة بالكناية هنا لمذهب السكاكي واقتصر على مذهب السلف، فأجاب بأن مذهبه فيها سيأتي الكلام عليه فلا حاجة للكلام عليه ههنا. [الدسوقي: ١٦٠/٤]

وكذا: هذا إشارة إلى مثال آخر فيه الاستعارة بالكناية والتخييلية، وهو أيضًا مما يكون به قوام وجه الشبه في المشبه به الذي هو أحد القسمين السابقين، وبيان فائدة هذا المثال الآخر يجيء. (الحواشي) **زهير**: هو زهير بن أبي سلمي بضم السين وسكون اللام والد كعب، صاحب "بانت سعاد" القصيدة المشهورة. (الدسوقي) **أي سلا**: حاصل ما أراده الشارح أن "صحا" مشتق من الصحو الذي هو في اللغة زوال السكر والإفاقة منه، أطلقه الشاعر وأراد به السلو الذي هو زوال العشق من القلب والرجوع عنه، فشبه السلو الذي هو زوال العشق بالصحو الذي هو زوال السكر والإفاقة منه بجامع انتفاء ما يغيب عن المراشد والمصالح، واستعار اسم المشبه به للمشبه، ثم اشتق من الصحو "صحا" بمعنى "سلا"، فـــ"صحا" بمعنى "سلا" - كما قال الشارح - استعارة تصريحية تبعية. [الدسوقي بتصرف: ١٦١/٤]

القلب عن سلمى وأقصر **باطله**، يقال: **أقصر عن الشيء، إذا أقلع عنه أي تركه وامتنع** عنه أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله، **وعُرِّي** أفراس الصِبَا **ورواحلُه**، أراد زهير أن يبيّن أنه تَرَكَ ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي، وأعرض عن معاودته **فبطلت آلاته** الضمير في معاودته وآلاته لِمَا كان يرتكبه، فَشَبَّه زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها أي من تلك الجهة الوَطَر **فأُهْمِلَت** آلاتها، ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه **غير مبال بمهلكة** ولا محترز عن معركة، وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فأثبت له أي للصبا بعض ما يختص بتلك الجهة أعني الأفراس والرواحل **التي بها** قوام جهة المسير والسفر، فإثبات الأفراس والرواحل استعارة تخييلية، فالصبا **على هذا التقدير** من الصبوة بمعنى الميل إلى **الجهل والفتوة**، يقال: صبا يصبو صبوة **وصبوًّا** أي مال إلى الجهل والفتوة، ....

(حواشٍ بين السطور: قلبي – عن حب سلمى – الأصل وهو الخلو عن العشق – تعطلت – هو خلاف الرشد – بنوع – الحاجة – فهو مركب عن عدة أمور – في كل من السير والصبا – مأخوذ منها)

باطله: المراد بباطل القلب ميله إلى الهوى. **وعري**: إن أفراس الصبا ورواحله عريت عن سروجها وعن رحالها التي هي آلات ركوبها للإعراض عن السير المحتاج إليها فيه. [الدسوقي: ١٦٢/٤] **ورواحله**: جمع راحلة وهي ما يركب من الإبل ذكرا كان أو أنثى في الأسفار. (الحاشية) **فبطلت آلاته**: هي الخيل والمال والأخوان والأعوان.

فأهملت: أي فلما قضى منها الوطر أهملت آلاتها الموصلة إليها مثل الأفراس والرواحل والأعوان والأقوات السفرية والقرب وغير ذلك. [الدسوقي: ١٦٣/٤] **غير مبال بمهلكة**: أي من غير مبالاة في ذلك الشغل بمهلكة تعرض فيه، ولا احتراز عن معركة تنال فيه. (الدسوقي) **التي بها إلخ**: إن قلت: إن كثيرا ما تقطع المسافات بدون الأفراس والرواحل بل بالمشي، وحينئذٍ فالمناسب أن بها كماله لا قوامه، قلت: الكلام في السير المعتد به، وهو الذي يتحقق به الوصول بسرعة، وهو لا يكون عادة بدون الأفراس والرواحل ولو باعتبار حمل زاد المسافر ومائه أو إن قوله: "التي بها قوام جهة المسير" بناء على الغالب؛ لأن الغالب في الجهة البعيدة التي تحتاج فيها إلى المشاق وهي المشبه بها انعدام السفر فيها بانعدام آلات، فينعدم قضاء الوطر فينعدم الوجه. (الدسوقي)

على هذا التقدير: وهو أن يكون الصبا مشبها وجهة المسير مشبها بها. (الدسوقي بتغيير) **الجهل**: الأفعال التي يعد مرتكبها جاهلا. **والفتوة**: أي والميل إلى الفتوة وهي المروّة والكرم، وتستعمل في استيفاء اللذات وهو المراد ههنا. (الدسوقي) **وصبوًّا**: بضم الصاد والباء وتشديد الواو.

كذا في الصحاح لا من الصباء بالفتح، يقال: صبي صباءً مثل: سمع سماعا أي لعب مع
وهو اللعب بفتح الصاد مع المد
الصبيان، **ويحتمل** أنه أي زهير أراد بالأفراس والرواحل **دواعي** النفوس وشهواتها،
والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذّات أو **أراد بها الأسباب** التي قلما **تتآخذ** في اتباع
الغي إلا أَوَان الصبا وعنفوان الشباب، مثل المال والمُنَال والأعوان، فتكون الاستعارة أي
أول الشباب تمثيل للأسباب ما يطلب وينال
استعارة الأفراس والرواحل تحقيقية **لتحقق معناها عقلا** إذا أريد بها الدواعي، وحِسّا إذا
ومصرحة لا استعارة بالكناية بالأفراس والرواحل
أريد بها أسباب اتباع الغي من المال والمنال، مثل المصنف بثلاثة أمثلة: الأول: ما يكون
إذ المنية إلخ كلام يكون
التخييلية إثبات ما به كمال المشبه به، والثاني: ما يكون إثبات ما به قوام المشبه به،
ولئن نطقت إلخ
والثالث: ما يحتمل التخييلية والتحقيقية. فصل في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة
صحا القلب إلخ
بالكناية، والاستعارة التخييلية وقعت في المفتاح مخالفة لما ذكره المصنف، والكلام عليها،
عطف على "مباحث"
عرف السكاكي الحقيقة اللغوية **أي غير العقلية** ....
فيشمل العرفية والشرعية

كذا في الصحاح: بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح، والجاري على الألسنة كسر الصاد على أنه جمع صحيح. [الدسوقي: ١٦٤/٤] **لا من الصباء**: وإنما كان الصبا في البيت على التقدير المتقدم، وهو كونه مشبها مأخوذا من الصبوة لا من الصباء؛ لأن قوله: "صحا القلب عن سلمى إلخ" يدل على أن حاله المحبة والعشق لا اللعب مع الصبيان؛ إذ اللعب مع الصبيان لا يناسبه قوله: "صحا القلب إلخ". (الدسوقي)

ويحتمل إلخ: أي فشبه دواعي النفوس وشهواته بالأفراس بجامع أن كلا منهما آلة لتحصيل ما لا يخلو الإنسان عن المشقة في تحصيله، واستعار علم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية. (الدسوقي)

دواعي: جمع داعية : وهي صفة تحمل النفوس على الفعل والترك. **أراد بها الأسباب**: قال في "الأطول": ولا يذهب عليك أنه لا باس بأن يراد بالأفراس والرواحل جميع ما ذكره على سبيل الترديد، فكأنه قصد بكلمة "أو" منع الخلو. [التجريد: ٣٧٨] **تتآخذ**: ضبط بتشديد الخاء، وتخفيفها مع مد الهمزة، أي تجتمع وتتفق، مأخوذ من قولك: تأخذت هذه الأمور إذا أخذ بعضها بعضد بعض. [الدسوقي: ١٦٥/٤]

لتحقق معناها عقلا: يعني أن الاستعارة التحقيقية قسمان: عقلية: إن تحقق معناه عقلاً، وحسية: إن تحقق معناها حساً. (الحواشي) **أي غير العقلية**: أشار بهذا إلى أن المراد باللغوية ما قابل العقلية التي هي إسناد الفعل أو معناه لما هو له، وحينئذٍ فتشتمل العرفية والشرعية، وليس المراد باللغوية ما قابلهما. [الدسوقي: ١٦٦/٤]

بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع، واحترز بالقيد الأخير، وهو قوله: من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة **على أصح القولين** وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوي؛ لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها، وأما على القول بأنها مجاز عقلي، واللفظ **مستعمل** في معناه اللغوي، **فلا يصح** الاحتراز عنها، فإنها أي إنما وقع الاحتراز ....

بالكلمة: هي جنس، خرج عنه اللفظ المهمل وغير اللفظ مطلقا، وقوله: "المستعملة" فصل خرج به الكلمة الموضوعة قبل الاستعمال، فلا تسمى حقيقة ولا مجازا، وقوله: "فيما" أي في المعنى الذي وضعت هي أي تلك الكلمة له، فصل ثان خرج به الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بكل اصطلاح، فإنه مجاز قطعا أو غلط، وقوله: "من غير تأويل في الوضع" أي الذي استعملت تلك الكلمة بسببه، فصل ثالث خرجت به الاستعارة؛ لأنها كلمة استعملت فيما وضعت له مع التأويل في ذلك الوضع، بخلاف الحقيقة فإنها كلمة مستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع، وإلى هذا أشار بقوله: "واحترز" أي السكاكي بالقيد الأخير إلخ. [الدسوقي: ١٦٦/٤]

على أصح القولين: متعلق بـــ"احترز"، أي وهذا الاحتراز بناء على أصح القولين، ويصح أن يكون حالا من الاستعارة، وحاصل ما في المقام أن الاستعارة موضوعة قطعا على كل قول، وإنما الخلاف في أنها مجاز لغوي بمعنى أن التصرف في أمر لغوي وهو اللفظ؛ لأنه استعمل في غير ما وضع له ابتداء أو عقلي بمعنى أن التصرف في أمر عقلي وهو جعل غير الأسد أسدا، أما اللفظ فهو مستعمل فيما وضع له على ما سبق بيانه، فعلى أنها مجاز عقلي فهي حقيقة لغوية لا يصح إخراجها، وإنما يخرج به المجاز المرسل، وعلى أنها مجاز لغوي وهو الأصح يحتاج لإخراجها بقيد زائد على قوله: "فيما وضعت له"؛ إذ لا تخرج بالوضع للاتفاق على وضعها، لكن وضعها للمشبه بتأويل أي ادعاء أنه من جنس المشبه به الذي وضع له اللفظ أصالة، فلما بنى السكاكي تعريفه على هذا القول الأصح وهو أنه مجاز لغوي احتاج لزيادة قيد لإخراجها، وذلك القيد هو أن وضع الحقيقة لا تأويل فيه ولا ادعاء، ووضع الاستعارة فيه تأويل وادعاء وهو معنى قوله: "من غير تأويل في الوضع". [الدسوقي: ١٦٧/٤]

مستعمل إلخ: على أن الفرد الغير المتعارف كالشجاع مثلا معنى لغوي للأسد بسبب الادعاء وجعل الأسد شاملا له. (الدسوقي) **فلا يصح إلخ:** أي لوجوب دخولها في التعريف؛ لأنها من جملة المحدود على هذا القول، وإنما ضعف هذا القول؛ لأن الاستعارة ولو بولغ في التشبيه فيها حتى ادعى دخول المشبه في جنس المشبه به لا تقتضي ذلك كونها مستعملة فيما وضعت له ابتداء، وإنما استعملت في غير ما وضعت له بالأصالة، فتأمل. (الدسوقي)

بهذا القيد عن الاستعارة؛ **لأنها مستعملة** فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين: متعارفا وغير متعارف، (بواسطة التأويل) وعرّف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له **بالتحقيق استعمالا في الغير** (غير العقلي) بالنسبة إلى نوع حقيقتها (الكلمة) مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع، وقوله: (الإضافة بيانية) (خرجت به الكناية) (نوع الحقيقة عند المستعمل) "بالنسبة" متعلق بـــ"الغير" واللام في "الغير" **للعهد** أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة أو الشرع أو العرف غيرا بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة، **حتى لو كان** نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا، وعلى هذا القياس، **ولما كان** قوله: "استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها" **بمنـــزلة قولنا:** "في اصطلاح به التخاطب" (لأنه يفيد مفاده) ....

بهذا القيد: يعني قوله: "من غير تأويل في الوضع". **مستعملة:** يعني فمجرد قولنا: "المستعملة فيما وضعت له" لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا: "من غير تأويل". (الحواشي) **بالتحقيق:** الباء للملابسة، متعلقة بـــ"الموضوعة"، أي المستعملة في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت له الكلمة وضعا ملابسا للتحقيق بأن يبقى ذلك الوضع على حاله الأصلي الذي هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه، فخرج بقوله: "في غير ما وضعت له" الكلمة المستعملة فيما وضعت له وضعا حقيقيا، وأدخل بقيد التحقيق الكلمة المستعملة فيما وضعت له بالتأويل. [الدسوقي بتغيير: ١٦٨/٤]

استعمالا في الغير: مفعول مطلق لقوله: "المستعملة"، وإنما صرح به مع فهمه من قوله: "المستعملة في غير ما هي موضوعة له" توطئة لذكر الغير بعده؛ ليتعلق به قوله: "بالنسبة إلخ". (الدسوقي بتغيير)

للعهد: والمعهود هو غير ما وضعت له. [الدسوقي: ١٦٩/٤] **حتى لو كان إلخ:** أي كما إذا استعمل اللغوي الصلاة في الأركان فإن حقيقتها عنده الدعاء، فيكون: قد استعملها في غير ما وضعت له من حيث اللغة، فتكون مجازا لغويا. (الدسوقي) **ولما كان إلخ:** هذا جواب عما يقال: إن السكاكي لم يقل: "في اصطلاح به التخاطب" فما نقلته عنه تقول عليه، وحاصل الجواب: أن المصنف نقل ذلك عنه بالمعنى، فورد عليه أنه لِمَ لم ينقل عنه اللفظ الصادر منه؟ فأجاب الشارح بأن ما عدل إليه المصنف أوضح وأدل على المقصود. (الدسوقي)

بمنـــزلة قولنا إلخ: إنما كان بمنـــزلته؛ لأن معناه أن المجاز هو الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي يقع به التخاطب والاستعمال بمعنى أن المغايرة إنما هي بالنسبة إلى حقيقة تلك الكلمة عند المستعمل، ولا شك أن هذا المعنى هو ما أفاده قوله: "استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها"؛ لما علمت أن إضافة نوع إلى حقيقتها إضافة بيانية. [الدسوقي: ١٧٠/٤]

مع كون هذا أوضح **وأدل على المقصود، أقامه** المصنف مقامه آخذا بالحاصل من كلام
استعمالا في الغير إلخ
السكاكي **فقال:** في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة
الكلمة يتعلق بــ"غير" أو بــ"وضعت"
عن إرادته أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح، وأتى السكاكي بقيد التحقيق حيث **قال:**
الكلمة في تعريف المجاز
موضوعة له بالتحقيق؛ **لتدخل فيه** أي في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على
صفة كاشفة
ما مر من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق، فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق
في تعريف المجاز الاستعارة
لم تدخل هي في التعريف؛ **لأنها ليست** مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل، وظاهر
عبارة المفتاح **ههنا** فاسد؛ لأنه قال: وقولي بالتحقيق، **احتراز** عن أن لا تخرج الاستعارة،
السكاكي
وظاهر أن الاحتراز إنما هو عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها، ....
عن تعريف المجاز من كلامهم

وأدل على المقصود: وإنما كان أدل؛ لأن قوله: "بالنسبة إلى نوع حقيقتها" ربما يتوهم منه أن المراد بنوع حقيقتها نوع مخصوص أي كونهما حقيقة لغوية أو شرعية أو عرفية مع أن المراد ما هو أعم من ذلك، بخلاف قوله: "في اصطلاح به التخاطب" فإنه لا توهم فيه؛ لأن المعنى بشرط أن تكون تلك المغايرة في الاصطلاح الذي يقع به التخاطب والاستعمال أعم من أن يكون المستعمل لغويا أو شرعيا أو عرفيا. [الدسوقي: ١٧٠/٤]
أقامه: أي قوله: "في اصطلاح به التخاطب". **قال موضوعة إلخ:** يعني أنه قيد الوضع في قوله: "غير ما وضعت له" بقوله: "بالتحقيق"؛ ليدخل الاستعارة. (الحاشية) **لتدخل فيه:** الاستعارة؛ لأن قوله: "في غير ما وضعت له بالتحقيق" صادق باستعمالها في غير الموضوعة له أصلا كما في المجاز المرسل، وباستعمالها في الموضوعة له بالتأويل كما في الاستعارة، فلو لم يزد قيد التحقيق كان المنفي الاستعمال في مطلق الوضع الصادق بالوضع بالتأويل، فتخرج عن تعريف المجاز فيفسد الحد؛ لأنها لا يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له ويصدق عليها أنها كلمة مستعملة فيما وضعت له في الجملة، فظهر بما قاله السكاكي أن قيد التحقيق لإدخال الاستعارة. [الدسوقي: ١٧٢/٤]
لأنها ليست إلخ: أي بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل، فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة، فمجرد قولنا: "في غير ما وضعت له" لا يدخلها، فلا بد من قيد التحقيق. (الدسوقي) **ههنا:** أي في بيان فائدة الإتيان بقيد التحقيق. **احتراز إلخ:** فظاهره أن المحترز عنه عدم خروجها، فيكون خروجها من التعريف ثابتا؛ لأن المحترز عنه منفي عن التعريف، وإذا كان المنفي عن التعريف خروجها كان الثابت له خروجها عنه، ومن المعلوم أن المطلوب بقيد التحقيق دخولُها في التعريف لا خروجها منه، فقد ظهر فساد ظاهر عبارته. (الدسوقي)

فيجب أن يكون "لا" زائدة، **أو يكون المعنى:** احترازا؛ لئلا يخرج الاستعارة، **وردّ ما ذكره** السكاكي بأن الوضع وما يشتق منه كالموضوع مثلا إذا أطلق **لا يتناول** الوضع **بتأويل**؛ لأن السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه، وقال: "وقولي: بنفسه" احتراز عن المجاز المعين بإزاء معناه بقرينة، ولا شك أن دلالة الأسد على الرجل الشجاع **إنما هو** بالقرينة، **فحينئذ لا حاجة** إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل، **وفي تعريف المجاز** بالتحقيق، **اللهم** إلا أن يقصد زيادة الإيضاح لا تتميم الحد،

الأفعال والصفات المشتقة — عن التقييد — الوضع المطلق — بنفس اللفظ بدون القرينة — ملتبسا بقرينة

فيجب إلخ: أي على حد قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]؛ إذ المقصود: ليعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء من فضل الله. [الدسوقي: ١٧٢/٤] **أو يكون المعنى إلخ:** أي فـ"عن" في كلامه للتعليل، وعلى هذا فصلة الاحتراز محذوفة، فالمعنى احتراز عن خروج الاستعارة؛ لأجل تحقق عدم خروجها الذي هو دخولها. (الدسوقي) **ورد ما ذكره إلخ:** يعني رد مقتضى ما ذكر السكاكي من الاحتياج إلى زيادة قيد التحقيق في تعريف المجاز وزيادة قيد "من غير تأويل" في الوضع في تعريف الحقيقة بأن ذكر الوضع في التعريفين مطلقا من غير تقييد بتحقيق ولا تأويل كاف في إخراج الاستعارة من تعريف الحقيقة وإدخالها في تعريف المجاز؛ لأن الوضع إذا أطلق و لم يقيد بما ذكر لا يتناول الوضع بالتأويل، بل ينصرف إلى الفرد الكامل وهو الوضع الحقيقي، وحينئذٍ فلا يحتاج إلى زيادة قيد في تعريف الحقيقة والمجاز. [الدسوقي بتغيير: ١٧٣/٤]

لا يتناول إلخ: أي لا يراد به المعنى الأعم المتناول لكل من الوضع الحقيقي والتأويلي، بل يراد به خصوص الفرد الكامل منه وهو التحقيقي. (الدسوقي بتغيير) **بتأويل:** أي الوضع بواسطة التأويل، والمراد بالتأويل ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كما مر. [الدسوقي بتصرف: ١٧٤/٤] **إنما هو:** فلم يدخل وضع الاستعارة في الوضع إذا أطلق. **فحينئذ:** أي إذا كان الوضع المطلق لا يتناول الوضع بالتأويل.

لا حاجة إلخ: أي لإخراج الاستعارة، وذلك؛ لأنه لا يقال: إن الكلمة مستعملة فيما وضعت له إلا إذا لم يكن هناك تأويل، فقيد عدم التأويل مستدرك. (الدسوقي) **في تعريف المجاز:** أي لا حاجة لتقييد الوضع في تعريف المجاز بالتحقيق لإدخال الاستعارة فيه لدخولها بدونه. (الدسوقي)

اللهم إلخ: [جواب أول من طرف السكاكي] جواب أول من طرف السكاكي بالتسليم، حاصله: أنا نسلم أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع التأويلي، بل لا يدل إلا على الوضع التحقيقي، لكنه زاد لفظ التحقيق، وزاد قوله: "من غير تأويل في الوضع"؛ ليتضح المراد من الوضع، فقول السكاكي: وقولي: "بالتحقيق" للاحتراز إلخ، معناه لزيادة ظهور الاحتراز الحاصل بالوضع. (الدسوقي بتغيير)

ويمكن الجواب بأن السكاكي لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره **يتناول** جواب ثان
الوضع بالتأويل، بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع **اشتراك بين المعنى** المذكور الشأن وهو تعيين اللفظ
وبين الوضع بالتأويل في الاستعارة، **فقيّده بالتحقيق**؛ ليكون قرينة على أن المراد
بالوضع **معناه المذكور**، لا المعنى الذي يستعمل فيه **أحيانا** وهو الوضع بالتأويل، الواقع في التعريف
وبهذا **يخرج** الجواب عن سؤال آخر، .... الجواب الثاني

ويمكن الجواب: هذا جواب ثان بالمنع، وحاصله: أنا لا نسلم ما قاله المصنف من أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل، بل هو متناول له بحسب ما عرض للوضع من الاشتراك اللفظي، فأتى السكاكي بالقيد ليكون قرينة على أن المراد بالوضع في التعريفين الوضع الحقيقي لا مطلق الوضع، وفيه نظر؛ إذ لا نسلم عروض الاشتراك للفظ الوضع؛ لأن المتبادر من الوضع عند الإطلاق الوضع التحقيقي، وإنما أطلق على التأويلي تجوزا. [الدسوقي بتغيير: ١٧٤/٤]
يتناول الوضع بالتأويل: [هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه] أي بحيث يكون الوضع المطلق من قبيل المتواطئ حتى يعترض عليه بما تقدم من عدم التناول. [الدسوقي بتغيير: ١٧٥/٤] **اشتراك**: أي لفظي بين الأمرين المذكورين بحيث إنه وضع لكل منهما بوضع على حدة. (الدسوقي)
بين المعنى إلخ: فعلى هذا يكون لفظ الوضع مشتركا بين الوضع بالتحقيق كما في الحقيقة، وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة، فلا بد من قرينة يتعين به المراد من غيرها، فالمراد في تعريف الحقيقة هو الوضع بالتحقيق، كما أن المراد في تعريف المجاز هو، فيكون القيدان المذكوران قرينة تعيين المراد لا قيدي الاحتراز والإدخال على ما توهم المصنف. (الحواشي) **فقيده بالتحقيق**: أي في تعريف المجاز، وقيده بعدم التأويل في تعريف الحقيقة. [الدسوقي: ١٧٦/٤]
معناه المذكور: أي الذي ذكره السكاكي وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه.
أحيانا: بطريق عروض الاشتراك اللفظي. (الدسوقي) **يخرج**: أي يحصل الجواب عن سؤال آخر يرد على السكاكي، وحاصل ذلك السؤال أن يقال: لا نسلم تناول الوضع للوضع بالتأويل حتى يحتاج إلى قيد التحقيق لإدخال الاستعارة، ولو سلم تناوله له فلا نسلم خروج الاستعارة عن تعريف المجاز إذا لم يقيد الوضع بالتحقيق؛ لأن قوله في تعريفه: "هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له" لو اقتصر عليه و لم يزد قوله: "بالتحقيق" لم يتعين أن يراد بالوضع المنفي الوضع بالتأويل، بل يقبل اللفظ أن يحمل على الوضع بالتحقيق فيحمل عليه ويفيد دخول الاستعارة في المجاز، نعم تخرج لو خصص الوضع بالتأويل لكن لا وجه للتخصيص، وحينئذٍ فلا حاجة للتقييد المذكور، وحاصل الجواب أن يقال: إن السكاكي لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال عليه ما ذكر، بل أراد أن الوضع عرض له الاشتراك بين المذكور الذي هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى ليدلّ عليه بنفسه وبين الوضع بالتأويل، وقيده بالتحقيق ليكون قرينة على المراد منه. (الدسوقي بتصرف)

وهو أن يقال: لو سلّم **تناول الوضع** للوضع بالتأويل فلا تخرج **الاستعارة أيضا**؛ لأنه

المنفي المذكور في التعريف

يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له **في الجملة** أعني الوضع بالتحقيق؛ إذ

غاية ما في الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل، لكن لا جهة لتخصيصه

تقوية للسؤال لا وجه في تعريف المجاز

بالوضع بالتأويل فقط، حتى يخرج الاستعارة البتة، **ورُدّ أيضا** ما ذكره بأن التقييد

الوضع المنفي السكاكي من تعريف المجاز

باصطلاح التخاطب أو ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز؛ ليدخل فيه نحو

كالذي عبر به السكاكي

لفظ الصلاة إذا استعمله الشارع في الدعاء مجازا، كذلك لا بد منه في تعريف الحقيقة

أيضا؛ ليخرج عنه نحو هذا اللفظ؛ لأنه مستعمل فيما وضع له في الجملة وإن لم يكن

عن تعريف الحقيقة إذا استعمله الشارع في الدعاء باعتبار اللغة

ما وضع له في هذا الاصطلاح، **ويمكن الجواب** بأن قيد الحيثية مراد في تعريف الأمور

الشرع

التي **تختلف** باختلاف الاعتبارات والإضافات، ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك؛ لأن

مختلفان بالإضافة والاعتبار

الكلمة الواحدة بالنسبة إلى المعنى الواحد، ....

كلفظ الصلاة كالدعاء

تناول الوضع: أي بحيث يجعل الوضع من قبيل المتواطئ. [الدسوقي: ١٧٦/٤] **الاستعارة أيضا**: كما لا تخرج عند زيادة القيد. **في الجملة**: أي بالنظر إلى بعض الأوضاع وهو الوضع التحقيقي لا باعتبار جميع الأوضاع؛ لأنها مستعملة فيما وضعت له باعتبار الوضع التأويلي. (الدسوقي) **ورُدَّ أيضا إلخ**: يعني أن السكاكي قيد الاستعمال في تعريف المجاز باصطلاح به التخاطب و لم يقيد في تعريف الحقيقة، فظاهر صنيعه يقتضي الاحتياج إلى هذا القيد في تعريف المجاز وعدم الاحتياج إليه في تعريف الحقيقة، فرد عليه أن هذا مردود، بل ذلك القيد محتاج إليه في التعريفين معا. [الدسوقي بتغيير: ١٧٧/٤]

ويمكن الجواب إلخ: حاصله: أن السكاكي استغنى عن ذكر قيد "اصطلاح به التخاطب" في تعريف الحقيقة؛ لأن الحقيقة تفيد ما يفيده ذلك القيد، والحيثية مرعية عرفا ولو لم تذكر في تعريف الأمور الاعتبارية، وهي التي يكون مدلولها واحدا وإنما اختلف فيه بالاعتبار، ولا شك أن الحقيقة والمجاز والكناية من قبيل ذلك؛ فإن مدلول الثلاثة: الكلمة المستعملة، وإنما اختلف بالاعتبار. [الدسوقي: ١٧٨/٤] **تختلف إلخ**: احترز بذلك عن الماهيات الحقيقية التي تختلف بالفصول، وهي الأمور المتباينة التي لا تجتمع في شيء واحد كالإنسان والفرس، فليس قيد الحيثية معتبرا في تعريفها؛ إذ لا التباس فيها لعدم اجتماعها. [الدسوقي: ١٧٩/٤]

قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين، **فالمراد** أن الحقيقة هي الكلمة
باعتبار وضع اللغة باعتبار الشرع
المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث إنها موضوعة له لا سيما أن تعليق **الحكم بالوصف** مفيد **لهذا المعنى** كما يقال: الجواد **لا يخيب** سائله أي من حيث إنه جوادٌ، **فحينئذ** يخرج عن التعريف مثل: لفظ الصلاة المستعمل في عرف الشرع في الدعاء؛ لأن
تعريف الحقيقة
استعماله في الدعاء ليس من حيث إنه موضوع للدعاء بل من حيث إن الدعاء جزء **من الموضوع له، وقد يجاب** بأن قيد "اصطلاح به التخاطب" مراد في تعريف الحقيقة **لكنه**
جواب ثان
اكتفي بذكره في تعريف المجاز؛ لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود في هذا الفن،
السكاكي
وبأن اللام في الوضع للعهد أي الوضعُ الذي وقع به التخاطب،..............

فالمراد إلخ: هذا تفريع على ما مر من أن قيد الحيثية مراد في تعريف الأمور الاعتبارية، وأن الحقيقة والمجاز منها، أي وإذا علمت ذلك فمراد السكاكي أن الحقيقة إلخ. [الدسوقي: ١٧٩/٤] **الحكم بالوصف**: المراد بالحكم ههنا الاستعمال المأخوذ من "مستعملة"، والمراد بالوصف الوضع المأخوذ من قوله: "وضعت"، وقوله: "لهذا المعنى" أي المراد المشار إليه بقوله: "فالمراد إلخ" وهذا تأييد لما ذكره من مراد السكاكي. (الدسوقي)

لهذا المعنى: أي أن الحقيقة هي الكلمة إلخ. **لا يخيب**: يعني أن سائله لا يرد خائبا وخاسرا من غير عطية، فعدم الرد معلق على الجود، فيشعر العلية أي عدم الرد لأجل جوده. (الحاشية) **فحينئذ**: أي إذا كان قيد الحيثية مراداً.

من الموضوع له: وهي الهيئة المجتمعة من الأقوال والأفعال، أي وإذا كان استعمال الصلاة في الدعاء ليس من حيث إنها موضوعة له، بل من حيث إن الدعاء جزء من المعنى الذي وضعت له، فتكون مجازا. [الدسوقي: ١٨٠/٤]

وقد يجاب إلخ: وحاصله: أن هذا القيد وهو "في اصطلاح به التخاطب" وإن كان متروكا في تعريف الحقيقة إلا أنه مراد السكاكي فهو محذوف من تعريفها لدلالة القيد المذكور في تعريف المجاز عليها. (الدسوقي)

لكنه: جواب عما يقال: حيث اكتفى بذكر القيد في أحد التعريفين لدلالته على اعتباره في الآخر، فهلا عكس، وذكره في تعريف الحقيقة، وحذفه من تعريف المجاز؛ لدلالته ذكره في تعريف الحقيقة على اعتباره في تعريف المجاز. (الدسوقي) **وبأن اللام إلخ**: عطف على قوله: "بأن قيد في اصطلاح به التخاطب مراد إلخ" فهو جواب ثالث، وحاصله: أن اللام في قوله في تعريف الحقيقة: "من غير تأويل في الوضع" لامُ العهد، والمعهود هو الوضع الذي وقع بسببه التخاطب، والوضع الذي وضع بسببه التخاطب هو الوضع المصطلح عليه عند المخاطب، وحينئذٍ فلا حاجة لزيادة قيد "في اصطلاح به التخاطب" في تعريف الحقيقة. (الدسوقي)

فلا حاجة إلى هذا القيد، **وفي كليهما نظر، واعترض** أيضا على تعريف المجاز بأنه
المصنف في "الإيضاح"
يتناول الغلط؛ لأن الفرس في قوله: "خذ هذا الفرس" مشيرا إلى كتاب بين يديه
الخطأ اللساني
مستعمل في غير ما وضع له، **والإشارة** إلى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه
الحقيقي، **وقسم** السكاكي المجاز اللغوي **الراجع** إلى معنى الكلمة **المتضمن للفائدة إلى**
احترز به عن العقلي
الاستعارة وغيرها بأنه إن تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة، ....
كالأسد للرجل الشجاع

وفي كليهما نظر: أما في الأول فظاهر لما فيه من نوع خفاء وجهالة، وذلك لا يجوز في التعريفات، وكون البحث عن الحقيقة غير مقصودة بالذات في هذا الفن لا يوجب جواز ذلك في تعريفها، وأما في الثاني فقال في "المطول": لأنا نقول: المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب؛ إذ لا دلالة عليها. [التجريد: ٣٨١]

واعترض: أي على تعريف السكاكي للمجاز بأنه غير مانع؛ لأنه يتناول الغلط، فكان على السكاكي أن يزيد بعد قوله: "مع قرينة مانعة عن إرادته": على وجه يصح بأن تكون القرينة ملاحظة لأجل إخراج ذلك، وأجيب بأن قوله: "مع قرينة" على حذف المضاف أي مع نصب قرينة، ولا شك أن نصب المتكلم قرينة يستدعي اختياره في المنصوب والشعور به؛ لأن النصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والإرادة، وذلك مفقود في الغلط؛ لأن الغالط لا يقصد نصب قرينة تدل على عدم إرادته معنى الفرس مثلا، نعم إن كان المعنى مع وجود قرينة مانعة دخل الغلط قطعا في تعريف المجاز. [الدسوقي: ١٨١/٤]

والإشارة إلخ: ردّ بذلك ما أجيب به من خروج الغلط بقوله: "مع قرينة مانعة عن إرادته"؛ إذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم إرادة الموضوع له. (التجريد) **وقسم**: إلى آخر قوله: "وعد التمثيل منها" القصد من نقل هذا التقسيم قوله بعد: وعد التمثيل منها؛ لأنه محط الاعتراض عليه وما قبله كله تمهيد له. [الدسوقي: ١٨٢/٤]

الراجع: أي معنى الكلمة احتراز من الراجع إلى حكمها كما في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، فالأصل "وجاء أمر ربك"، فالحكم الأصلي في الكلام بقوله: "ربك" هو الجر، وأما الرفع فمجاز، ومدار المجاز الراجع إلى حكم الكلمة على اكتساء اللفظ حركة لأجل حذف كلمة لا بد من معناها أو لإثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. (الدسوقي)

المتضمن للفائدة: بالنصف نعت للمجاز، واحترز بذلك عن اللفظ الدال على المقيد إذا استعمل في المطلق كالمرسن، فإنه أنف البعير يستعمل في أنف الإنسان من حيث إنه مطلق أنف لا من حيث تشبيهه به في الانبطاح فإنه مجاز لم يتضمن فائدة؛ لأن المعنى الأصلي للكلمة موجود في ضمن المعنى الذي استعملت فيه الآن. (الدسوقي بتغيير)

إلى الاستعارة: أي مطلق الاستعارة أعم من التصريحية والمكنية.

وإلا فغير استعارة، وعرف السكاكي الاستعارة بأن تذكر **أحد طرفي التشبيه** وتريد به أي بالطرف المذكور الآخر أي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه

باسم الطرف المذكور — المتروك اسمه — حال من فاعل "تذكر"

به، **كما تقول:** "في الحمام أسد" وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعيا أنه من جنس

في المصرحة

الأسد فتثبت له ما يختص المشبه به وهو اسم جنسه، وكما تقول: أنشبت المنية

في المكنية

أظفارها وأنت تريد بالمنية **السبع بادعاء** السبعية لها، فتثبت لها ما يختص السبع المشبه به وهو الأظفار، ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعارا منه،

كما في المثال الأول — كما في المثال الثاني

ويسمى اسم المشبه به مستعاراً ويُسمّى المشبه مستعارا له.

وقسمها أي الاستعارة إلى المصرح بها والمكني عنها، وعنى بالمصرح بها أن يكون **الطرف المذكور** من طرفي التشبيه هو المشبه به، **وجعل منها** أي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية، **وإنما لم يقل:** "قسمها إليهما"؛ ....

وإلا: أي وإن لم يتضمن المبالغة في التشبيه ولكن فيه فائدة أخرى فهو غير استعارة أي مجاز مرسل، وأما الاسم المقيد المستعمل في المطلق فهو قسم خارج عن المجاز المرسل عنده يسميه المجاز الخالي عن الفائدة. [الدسوقي: ١٨٢/٤]

أحد طرفي التشبيه: لا يخفى أن أحد طرفي التشبيه في الحقيقة هو المعنى وأن الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ، وحينئذٍ فيجب أن يجعل في الكلام حذف مضاف أي بأن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه. [الدسوقي: ١٨٣/٤]

كما تقول إلخ: لما كان قوله: "أن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه وتريد به الآخر يشمل ما إذا ذكر اسم المشبه به وأريد منه المشبه كما في المصرحة، ويشمل ما إذا ذكر اسم المشبه وأريد به المشبه به كما في المكنية عنده، مثل الشارح بمثالين: الأول للأول، والثاني للثاني. (الدسوقي)

السبع بادعاء: حاصله أن المراد بلفظ المنية: السبع الادعائي، وهو الموت. **الطرف المذكور:** أي المذكور اسمه هو المشبه به، وعنى بالمكني عنها أن يكون الطرف المذكور اسمه هو المشبه. (الدسوقي) **وجعل منها:** أي من الاستعارة المصرح بهما تحقيقية وتخييلية، أي ولم يجعل مثل ذلك في المكنية. [الدسوقي: ١٨٥/٤] **إنما لم يقل:** أي المصنف: "وقسمها إليهما" المشعر بانحصارها في القسمين، بل عدل إلى قوله: "جعل منها كذا وكذا" المشعر ببقاء شيء آخر وراء التحقيقية والتخييلية؛ لأن المتبادر إلخ. (الدسوقي)

لأن المتبادر إلى الفهم **من التحقيقية** والتخييلية ما يكون على القطع، وهو [السكاكي] قد ذكر قسما آخر سماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر **في بيت زهير**، وفسر [السكاكي] التحقيقية بما مَرّ أي بما يكون المشبه المتروك متحققا **حسّا أو عقلا، وعد التمثيل على سبيل الاستعارة** كما في قولك: أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى **منها أي من التحقيقية** حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها: "التحقيقية" مع القطع، ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتـــزعتين من أمور لوصف صورة أخرى، **ورُدَّ ذلك** بأنه أي التمثيل **مستلزم للتركيب** المنافي للإفراد، **فلا يصح** عدّه من الاستعارة التي هي من أقسام المجاز المفرد؛ لأن تنافي اللوازم [كالتركيب والإفراد] يدل على تنافي الملزومات [كالتمثيل والاستعارة]، وإلا لزم اجتماع المتنافيـــين ضـــرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم، **والجواب**: أنه [السكاكي] عدّ التمثيل قسما من مطلق

من التحقيقية إلخ: أي من إطلاق لفظ التحقيقية وإطلاق لفظ التخييلية، وقوله: "ما يكون على الجزم" أي ما يكون استعارة تحقيقية جزما، وما يكون استعارة تخييلية جزما، لا على سبيل الاحتمال. [الدسوقي بتغيير: ١٨٥/٤]

في بيت زهير: وهو قوله سابقا: صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله :: وعري أفراس الصبا ورواحله. فإن استعارة الأفراس والرواحل ههنا يحتمل التحقيقية والتخييلية. (الحواشي)

حسا أو عقلا: الأول كلفظ أسد المنقول للرجل الشجاع في قولك: رأيت أسدا في الحمام، والثاني: كلفظ الصراط المستقيم المنقول للدين المقيم بمعنى الأحكام الشرعية في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]. [الدسوقي: ١٨٦/٤] **وعد التمثيل**: أي الاستعارة التمثيلية وتقدم أنها تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة، وتسمى تمثيلا مطلقا، وحينئذٍ فلا حاجة لتقدير الشارح قوله: "على سبيل الاستعارة" لكن الشارح قصد به الإيضاح بذكر الاسم الاعتراف. (الدسوقي) **منها**: بخلاف المصنف فإنه جعله قسما مستقلا. **أي من التحقيقية**: أي التي هي قسم من أقسام المجاز المفرد، ولذا جاء الاعتراض الآتي. [الدسوقي: ١٨٧/٤]

ورد ذلك: أي عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية التي هي قسم من المجاز المفرد. **مستلزم للتركيب**: لأن التمثيل كما تقدم أن ينقل اللفظ المركب من حالة تركيبية وضع لها إلى حالة أخرى. (الدسوقي) **فلا يصح**: الذي هو لازم الاستعارة التحقيقية. **والجواب**: هذا شروع في أجوبة خمسة، أتى بها الشارح انتصارا للسكاكي، وحاصل الأول: أن السكاكي عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية الشاملة للإفرادية والتركيبية، ولا شك أن مطلق الاستعارة التحقيقية يكون تمثيلا مستلزما للتركيب، و لم يعد التمثيل من الاستعارة التحقيقية الإفرادية حتى يرد البحث. [الدسوقي: ١٨٨/٤]

الاستعارة التصريحية التحقيقية لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد، **وقسمة المجاز المفرد** إلى الاستعارة وغيرها **لا توجب** كون كل استعارة مجازا مفردا كقولنا: الأبيض إما حيوان أو غيره، والحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون، **على أن** لفظ "المفتاح" صريح
جواب آخر
في **أن المجاز** الّذي جعله منقسما إلى أقسام ليس هو المجاز في المفرد المفسر بالكلمة
بل مطلق المجاز
المستعملة في غير ما وضعت له؛ لأنه قال بعد تعريف المجاز: إن المجاز عند السلف
المجاز المفرد
قسمان: لغوي وعقلي، واللغوي قسمان: راجع إلى **معنى الكلمة**، وراجع إلى **حكم**
ويسمى مجازا في المفرد
الكلمة، والراجع إلى المعنى قسمان: **خال عن الفائدة** ومتضمن لها، والمتضمن للفائدة قسمان: استعارة وغير استعارة، **وظاهر** أن المجاز العقلي والراجع إلى حكم الكلمة.....
هو المجاز المرسل

وقسمة المجاز المفرد إلخ: كأنه قيل: إن الاستعارة يجب أن يكون مفردا كليا؛ لأنها قسم من المجاز المفرد، وإفراد المقسم يستلزم إفراد قسمه ويوجبه، فكيف يصح قولك: من مطلق الاستعارة إلخ، لا من الاستعارة التي إلخ، فأجاب بقوله: وقسمة إلخ. (الحواشي) **لا توجب إلخ:** أي بل يصح تقسيم الشيء إلى ما هو في نفسه ليس أخص من المقسم، بل بينه وبين المقسم عموم وخصوص من وجه كما في تقسيم المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها. [الدسوقي: ١٨٨/٤]

على أن إلخ: جواب ثان عن الرد يمنع كون المقسم الذي قسمه السكاكي للاستعارة وغيرها المجاز المفرد، وحاصله: لا نسلم أن المقسم في كلامه المجاز المفرد حتى يقال: كيف يجعل التمثيل الذي هو مركب من أقسام المفرد، بل المقسم في كلامه مطلق المجاز، فقسمه إلى الاستعارة وغيرها، ثم قسم الاستعارة إلى التمثيلية وغيرها، وحينئذٍ فالمقسم صادق بالمركب الذي هو بعض الاستعارة، فلا يلزم اجتماع الأفراد من حيث إن المقسم مفرد والتركيب من حيث كون المقسم مركبا. [الدسوقي: ١٨٩/٤] **أن المجاز:** يعني مطلق المجاز لا المعرف بما ذكره أولا الذي هو المفرد. (الدسوقي)

معنى الكلمة: بأن يصدق معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ. [التجريد: ٣٨٣] **حكم الكلمة:** وهو أن تنقل الكلمة عن إعرابها الأصلي إلى إعراب آخر بسبب نقصان كلمة أو زيادتها مع بقاء اللفظ على معناه كما سيجيء. (الدسوقي) **خال عن الفائدة:** كاستعمال اسم المقيد كالمشفر الموضوع لشفة البعير في المطلق كمطلق الشفة، فإن العدول عن اسم المطلق إلى اسم المقيد مع إرادة المطلق به مما لا فائدة فيه. (التجريد)

وظاهر إلخ: هذا من تتمة الدليل الذي استدل على أن المقسم في كلام السكاكي مطلق المجاز، لا خصوص المجاز المفرد المشار له بقوله: "لأنه قال إلخ"، وحاصل كلامه: أن السكاكي قد جعل من جملة أقسام المجاز العقلي والراجع إلى حكم الكلمة، وبالضرورة أن كلا منهما خارج عن المجاز المفرد، وإذا كان هذان القسمان – أعني المجاز =

خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور، **فيجب** أن يريد بالراجع إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب **ليصح الحصر** في القسمين، وأجيب بوجوه أُخَر: الأول: أن **المراد بالكلمة** اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو: ﴿**كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا**﴾ (التوبة: ٤٠)، الثاني: أنا لا نسلّم **أن التمثيل** يستلزم التركيب، بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي، وهو قد يكون **طرفاه مفردين**، كما في قوله تعالى: ﴿**مَثَلُهُمْ** كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾(البقرة: ١٧).............

بالمجاز المقسم / العقلي واللغوي / عن هذا البحث / الواقعة في تعريف المجاز / الجواب الثاني / التشبيه التمثيلي / مفرد / مفرد أيضًا

= العقلي والراجع إلى حكم الكلمة - ليسا داخلين في المجاز المفرد، وقد أدخلهما السكاكي في أقسام المجاز وجب أن يريد بالمجاز المقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره، كلمة أو غيرها؛ لأجل صحة حصر المجاز في القسمين: العقلي، واللغوي. [الدسوقي: ١٩٠/٤]

خارجان: أما الأول فظاهر؛ لأن العقلي هو الإسناد فهو ليس بلفظ فضلا عن كونه كلمة، وأما الثاني فلأنه إما نفس الإعراب وهو ليس بكلمة، وإما الكلمة باعتبار الإعراب فهو غير مستقلة، والمراد باللفظ في تعريف الكلمة: المستقل. (الملخص) **فيجب إلخ:** تفريع على ما لزم من قوله: "فظاهر إلخ" من وجوب كون المقسم أعم، أي إذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمة أو غيرها كما ذكر، وجب أن يراد بالراجع إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب؛ ليصح حصر المجاز بالمعنى الأعم في القسمين: العقلي، واللغوي. [التجريد: ٣٨٣]

ليصح الحصر إلخ: إذ لو أريد بالراجع إلى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر في القسمين المذكورين باطلا؛ لأن اللغوي حينئذٍ لا يشتمل الراجع إلى معنى الكلمة إذا كان مركبا، فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين، وهو اللغوي الراجع إلى معنى الكلمة المركب، فيكون الحصر باطلا. (التجريد)

المراد بالكلمة: يعني لما أريد بالكلمة اللفظ دخلت الاستعارة التمثيلية في التقسيم وسقط الاعتراض. (الدسوقي بتغيير)

كلمة الله: فإن المراد بكلمته تعالى كلامُه؛ لأن قوله: "هي العليا" أي في البلاغة، والبلاغة لا تكون في كلمة بل في الكلام، وردّ هذا الجواب بأن إطلاق الكلمة على اللفظ مجاز، فيلزم التجوز في التعريف بلا قرينة وهو غير جائز. [الدسوقي: ١٩١/٤] **أن التمثيل:** أي الاستعارة التمثيلية لا يستلزم التركيب؛ لأن الصورة المنتزعة من متعدد لا تستدعي إلا متعددا ينتزع منه، ولا تتعين الدلالة عليه بلفظ مركب، فيجوز أن يعبر عن الصورة المنتزعة بلفظ مفرد مثل المثل. (الدسوقي)

طرفاه مفردين: أي فكذا الاستعارة المبنية عليه؛ لأنه إذا اقتصر في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة. [التجريد: ٣٨٤] **مثلهم إلخ:** المثل بمعنى الصفة لفظ مفرد، وقد شبّه حال الكفار بحال من استوقد نارا، وعلى هذا صح عد الاستعارة من أقسام المجاز المفرد، واندفع الاعتراض على السكاكي. (الحواشي)

الثالث: أن إضافة الكلمة إلى شيء أو تقييدها واقترانها بألف شيء لا يخرجها عن أن
الإضافة اللغوية
تكون كلمة، فالاستعارة في مثل: أراك تقدِّم رجلا وتُؤخِرّ أُخرى، هو التقديم المضاف إلى الرجل المقترن بتأخير أخرى، والمستعار له هوالتردُّد، فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له، **وفي الكل نظر** أوردناه في الشرح. وفسّر السكاكي الاستعارة التخييلية
من الأجوبة الثلاثة المطول
بما لا تحقق لمعناه حِسّا ولا عقلا، **بل هو أي معناه** صورة **وهمية محضة لا يشوبها شيء** من التحقق العقلي والحسي، كلفظ "الأظفار" في قول الهذلي:

وإذا المنية أنشبت أظفارها

فإنه لما شَبَّه المنيةَ بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها أي المنية بصورته أي
الهذلي إهلاك النفوس بالقهر شرع
بصورة السبع، واختراع لوازمه لها أي لوازم السبع للمنية، **وعلى الخصوص** ....

الثالث إلخ: هذا في غاية السقوط؛ لأن الاستعارة في مثل: "إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى" إنما هي في نفس الكلام، لا في شيء من مفرداته؛ إذ كل منها مستعملة في معناه الأصلي. (الحواشي)

وفي الكل نظر: أما في الأول: فلأن استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية، فلا يصح في التعريف من غير قرينة، وأما في الثاني: فلأنه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا إنما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب، ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي؛ لأنه قد عد من التحقيقية مثل قولنا: أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى، ولا شك أنه ليس مما عبر به عن المشبه به بمفرد، ولا تجوز في مفرد من مفرداته، بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الأصلي، وأما في الثالث فللقطع بأن لفظ "تقدم" في "تقدم رجلا وتؤخر أخرى" مستعمل في معناه الأصلي، والمجاز إنما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي، أعني صورة تردد من يقوم ليذهب، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا، وتارة لا يريده فيؤخر أخرى. [التجريد: ٣٨٤]

بل هو إلخ: لما كان ما لا تحقق له حسا ولا عقلا شاملا لما تحقق له في الوهم أيضًا أضرب عن ذلك بقوله: "بل هو". [الدسوقي: ١٩٤/٤] **وهمية:** أي اخترعتها المتخيلة بإعمال الوهم إياها. (الدسوقي) **وهمية محضة:** وهذا بخلاف اعتبار السلف؛ فإن أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنية، فهناك اختلاط توهم وتحقق، بخلاف ما اعتبره فإنه أمر وهمي محض لا تحقق له باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته. (الدسوقي بتغيير) **وعلى الخصوص:** "على" بمعنى الباء وهو متعلق بـــ"يكون" بعده، وما يكون عطف على لوازم عطف تفسير. [الدسوقي: ١٩٥/٤]

ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به، **فاخترع** لها أي للمنية صورة مثل صورة وهمية الأظفار المحققة، ثم أطلق عليه الهذلي أي على ذلك المثل أعني الصورة التي هي مثل صورة الأظفار لفظ الأظفار **فيكون استعارة تصريحية؛** لأنه قد أطلق اسم المشبه به وهو الأظفار المحققة على المشبه، وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة، **والقرينة إضافتها** إلى المنية، **والتخييلية عنده** السكاكي قد تكون بدون الاستعارة بالكناية، **ولهذا مثل لها** السكاكي بنحو: "أظفار المنية الشبيهة بالسبع" **فصرّح بالتشبيه؛** ليكون الاستعارة في الأظفار فقط من غير استعارة بالكناية في المنية، وقال المصنف: إنه **بعيد جدا** لا يوجد له مثال **في الكلام،** وفيه أي في تفسير التخييلية بما ذكره السكاكي تعسُّف أي أخذ على غير الطريق السهلة؛ **لما فيه**

فاخترع إلخ: أي فلما صور الوهم المنية بصورة السبع بالتصوير الوهمي وأثبت لها لوازم يكون بها قوام وحصول وجه الشبه اخترع الوهم لتلك المنية صورة وهمية، مثل صورة الأظفار المختصة بالسبع في الشكل والقدر. [الدسوقي: ١٩٥/٤] **استعارة تصريحية:** أي تصريحية تخييلية بدليل أن الكلام في تفسير التخييلية، أما كونها تخييلية؛ فلأن اللفظ نقل عن معناه الأصلي لمعنى متخيل أي متوهم لا ثبوت له في نفس الأمر، وأما كونها تصريحية؛ فلأنه قد أطلق اسم المشبه به وهو الأظفار المحققة على المشبه وهو الصورة الوهمية. [التجريد: ٣٨٤] (الدسوقي)

والقرينة إضافتها: على أن الأظفار نقلت من معناه. (الدسوقي) **والتخييلية عنده إلخ:** أي فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير أن تجعل قرينة الاستعارة بالكناية، فلا تستلزم الاستعارة بالكناية، بخلاف تفسير السلف فإنها لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية، وقد صرح به حيث مثل لتخييلية بأظفار المنية الشبيهة بالسبع، والسلف إما أن ينكروا المثال ويجعلوه مصنوعا، أو يجعلوا الأظفار ترشيحا للتشبيه لا استعارة تخييلية. (التجريد) **ولهذا:** أي لكون التخييلية توجد بدون المكنية.

مثل لها: أي للتخييلية المنفكة عن المكنية. [الدسوقي: ١٩٦/٤] **فصرح بالتشبيه إلخ:** لأن عند التصريح بالتشبيه لا يكون هناك استعارة فضلا عن كونها مكنية؛ لبناء الاستعارة على تناسي التشبيه، فالتخييلية عنده أعم محلا من المكنية. (الدسوقي) **بعيد جدا:** أي وجود التخييلية بدون المكنية. **في الكلام:** أي البليغ، وإلا فقد وجد له مثال في الكلام غير البليغ كالمثال المذكور. (الدسوقي) **لما فيه:** أي لما فيما ذكره من كثرة الاعتبارات، وهي تقدير الصور الخيالية، ثم تشبيهها بالمحققة، ثم استعارة اللفظ الموضوع للصور المحققة لها، بخلاف ما ذكره المصنف في تفسير التخييلية؛ فإنه خال عن تلك الأمور؛ لأنه فسرها بإثبات أمور مختصة بالمشبه به للمشبه. [الدسوقي بتغيير: ١٩٧/٤]

من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل، ولا تمسّ إليها حاجة، وقد يقال: إن التعسف
لا تدعو الحاجة إليها في وجه التعسف
فيه هو أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية،
فيما ذكر السكاكي من جهة إنه إلخ السكاكي لأنها تقرب بالوهم
وهذا في غاية السقوط؛ لأنه يكفي في التسمية **أدنى مناسبة** على أنهم يسمون حكم
توجيه التعسف بين الاسم والمسمى
الوهم تخييلا، ذكر صاحب الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في
أبو علي بن سينا الغالبة على جميع القوى
الحيوان حكما غير عقلي، ولكن **حكما تخييليا**، ويخالف تفسيره للتخييلية بما ذكر
غير صحيح
تفسير غيره لها أي غير السكاكي للتخييلية **بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال،**
متعلق بـــ"تفسير"
وجعل الأظفار للمنية، **قال الشيخ** عبد القاهر: إنه **لا خلاف في أن اليد** استعارة، ...

أدنى مناسبة: والمناسبة هنا موجودة، وأن الوهم والخيال كل منهما قوة باطنية شأنها أن تقرر ما لا ثبوت له في نفس الأمر، فهما مشتركتان في المتعلق، فيجوز أن ينسب إلى إحدى القوتين ما ينسب إلى الأخرى. [الدسوقي: ١٩٧/٤]
حكما تخييليا: أي فقد سمي حكم الوهم تخييلا. (الدسوقي) **بجعل الشيء للشيء:** يصدق على كل مجاز عقلي، ودفعه بجعل "ال" للعهد أي جعل الشيء الذي هو لازم المشبه به للشيء الذي هو المشبه. [التجريد: ٣٨٥]
كجعل اليد للشمال: أي في قوله:

وغداة ريح قد كشفت وقــرة   إذ أصبحت بيد الشمال زمامها

أي رب غداة ريح أزالت برودته عن الناس بالطعام والكسوة وإيقاد النيران، و"قرة" بكسر القاف أي برد شديد عطف على "ريح"، و"إذ" ظرف لـــ"كشفت"، و"زمامها" فاعل "أصبحت"، و"الشمال" بالفتح ريح مشهورة. [الدسوقي: ١٩٨/٤] **للشمال:** بفتح الشين، الريح التي تهب من جانب القطب.
وجعل الأظفار إلخ: أي في قول الهذلي: وإذا المنية أنشبت أظفارها، فعلى تفسير السكاكي يجب أن يجعل الشمال صورة متوهمة شبيهة باليد، ويكون إطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له، وعند غيره الاستعارة إثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له، وكذا يقال في أظفار المنية على المذهبين. (الدسوقي بتغيير) **قال الشيخ إلخ:** هذا استدلال على أن تفسير السكاكي يخالف لتفسير غيره، وأن التخييلية عند غير السكاكي جعل الشيء للشيء. (الدسوقي بتصرف)
لا خلاف: إن قلت: قول الشيخ: "لاخلاف إلخ" لا يصح؛ إذ كيف ينفي الخلاف مع وجود خلاف السكاكي، قلت: الشيخ عبد القاهر متقدم على السكاكي، فهذا الكلام صدر منه قبل وقوع مخالفة السكاكي. (الدسوقي بتغيير)
في أن اليد: أي لا خلاف في أن اليد من حيث إضافتها إلى الشمال، أو أن الكلام على حذف المضاف أي لا خلاف في أن إثبات اليد استعارة ليوافق التفسير بالجعل، فاندفع ما يقال: إن قول الشيخ حجة على المصنف لا له؛ لأن كون اللفظ استعارة ينافي ما ادعاه من كون اللفظ حقيقة لغوية، والتجوز إنما هو في إثبات الشيء للشيء. (الدسوقي بتغيير)

ثم إنك **لا تستطيع** أن تزعم أن لفظ اليد **قد نقل** عن شيء لشيء؛ إذ ليس المعنى كما يقوله السكاكي على أنه شبه شيئا كالجارحة باليد، **بل المعنى** على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا، ولبعضهم في الشاعر هذا المقام **كلمات واهية** الخلخالي بيَّنا فسادها في الشرح، **نعم** يتَّجِه أن يقال: إن صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصا في مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأن **ما ذكره** هو مخالف لما ذكره غيره، ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخيـــيلية أن يكون الترشيح تخييلية **للزوم** مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من إثبات صورة وهمية فيه أي في الترشيح ترشيح الاستعارة المصرحة؛ لأن في كل من التخييلية والترشيح إثبات بعض ما يختص المشبه به للمشبه، فكما أُثبت للمنية التي هي المشبه ما يخصّ السبع في قوله: وإذا المنية إلخ الذي هو المشبه به من الأظفار، ....

لا تستطع: أي لا تقدر على ذلك، وهوكناية عن عدم قبول ذلك، لا أنه مستحيل، وإلا فقد ارتكبه السكاكي وهذا تقدير لمذهب القوم وإبطالٌ لمذهب السكاكي. [الدسوقي: ١٩٨/٤] **قد نقل:** كالصورة الوهمية الشبيهة باليد.
بل المعنى إلخ: أي ليدل ذلك على أنه شبه الشمال بالمالك المتصرف باليد في قوة تأثيرها لما تعرض له، فلا استعارة في إثبات اليد للشمال، لا في لفظ اليد. (الدسوقي) **كلمات واهية:** زيف بها كلام المصنف واعتراضه على السكاكي بينه الدسوقي مفصلا لكن لا طائل تحته. [الدسوقي: ١٩٩/٤]
نعم إلخ: هذا استدراك على الاعتراض على السكاكي بمخالفة تفسيره للتخييلية لتفسير غيره، وحاصله: أن اعتراض المصنف على السكاكي بمخالفة تفسيره للتخييلية لتفسير غيره لا يتوجه عليه؛ لأنه ليس مقلدا لغيره، لكن فيه أن تغيـــير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة مما لا يعتد به. (الدسوقي بتغيير)
ما ذكره إلخ: وهو أنه يؤتى بلفظ لازم المشبه به ويستعمل مع المشبه في صورة وهمية شبيهة يلازم المشبه به. [الدسوقي: ٢٠٠/٤] **للزوم إلخ:** فإما أن يلتـــزم السكاكي لزومه فيلزمه مزيد التعسف ومخالفة الغير، وإما أن لا يلتـــزمه فيلزم التحكم، وقد يقال: إن هذا الاعتراض لازم للقوم أيضًا، فكما قالوا: إن إثبات الأظفار تخييل يلزمهم أن يقولوا: إن إثبات اللبد في قولك: "رأيت أسدا له لبد" تخييل أيضًا؛ لأن كلا منهما فيه إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه مع أنهم جعلوه ترشيحا، وحاصل اعتراض المصنف: مطالبة السكاكي بالفرق بين الترشيح والتخييل. (الدسوقي)

كذلك أُثْبِتَ لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة، فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالأظفار فليعتبر **ههنا أيضا** معنى وهمي شبيه بالتجارة، وآخر شبيه بالربح؛ ليكون استعمال الربح والتجارة بالنسبة إليهما استعارتين تخييليتين؛ **إذ لا فرق** بينهما، **إلا بأن** التعبير عن المشبه الذي أثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخيــيلية باللفظ الموضوع له كلفظ المنية، وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار، والاستبدال الذي هو المشبه مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع له، **وهذا الفرق** لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية، وعدم اعتباره في الترشيح، فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكّم،........

(في التخييلية / بيان لما يخص المشبه به / في الترشيح / بين التخييلية والترشيح / تشبيه للمشبه / التخييلية / الترشيح)

كذلك إلخ: أي فقد شبه اختيار الضلالة بالاشتراء واستعير له اسمه واشتق من الاشتراء "اشتروا" بمعنى اختاروا، وإثبات الربح والتجارة في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] ترشيح. [الدسوقي: ٤/٢٠٠]

أثبت: في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِيْنَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾. **ههنا أيضا**: والحاصل: أن الوهم لكونه يفرض المستحيلات لا يمتنع أن يفرض صورة وهمية يطلق عليها لفظ اللازم المسمى ترشيحا، كما أن لفظ اللازم للمشبه به في التخييل نقل لصورة وهمية، والسبب في اعتبار الصورة الوهمية موجود في كل من الترشيح والتخييل وهو المبالغة في التشبيه. [الدسوقي: ٤/٢٠١] **إذ لا فرق**: أي لأنه لا فرق بينهما يقتضي عدم صحة قياس أحدهما على الآخر. (الدسوقي)

إلا بأن إلخ: استثناء منقطع، لكن فارق غير مانع من إلحاق أحدهما بالآخر، وهو أن الترشيح عبر فيه عن المشبه باسم المشبه به، كما تقدم في قوله:

لدى أسد شاكي السلاح مقذف   له لــبد أظــفاره لــم تــقلم

فقد أتى بلازم المشبه به وهو اللبد مع المشبه، لكن عبر عنه باسم المشبه به وهو الأسد، وأما التخييل فقد عبر فيه عن المشبه باسمه، كما تقدم في قوله: "وإذا المنية أنشبت أظفارها"، فإن الأظفار أتى بها وهي اسم لازم المشبه به مع المشبه، لكن عبر عن ذلك المشبه باسمه. (الدسوقي) **وهذا الفرق إلخ**: إنما كان هذا الفارق غير مانع من إلحاق أحدهما بالآخر؛ لأن هذا تفريق بمجرّد التحكم لا عبرة به؛ إذ المعنى الذي صحح اعتبار الصورة الوهمية موجودة فيهما معا كما علمت، فإذا صح اعتبار الصورة الوهمية في كل من الترشيح والتخييل فإما أن يقدر في كل منهما أو يسقط اعتبارها في كل منهما، واعتبارها في أحدهما دون الآخر تحكم. [الدسوقي بتغيير: ٤/٢٠٢]

والجواب أن الأمر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية (السبع) (كالأظفار) مثلا جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه، وفي الترشيح **لما قرن** بلفظ المشبه (هو الاشتراء) به لم يحتج **إلى ذلك**؛ لأن المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى (الحقيقي) مقارنا للوازمه وخواصه، **حتى أن** المشبه به في قولنا: "رأيت أسدا يفترس أقرانه" هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقي من غير احتياج إلى توهم صورة، واعتبار مجاز في الافتراس، بخلاف ما **إذا قلنا:** "رأيت شجاعا يفترس أقرانه" فإنا نحتاج **إلى ذلك**؛ ليصح إثباته (إثبات الافتراس) للشجاع، فليتأمل، **ففي الكلام** دقّة مّا، وعنى بالمكني عنها أي أراد السكاكي بالاستعارة المكني عنها **أن يكون الطرف** المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه، ويراد به المشبه به،..............

والجواب: أي عن الاعتراض الوارد على السكاكي، وحاصله: أن المشبه في صورة التخييل لما عبر عنه بلفظه وقرن بما هو من لوازم المشبه به وكان ذلك اللازم منافيا للمشبه ومنافراً للفظه جعلنا لفظ اللازم المقرون عبارة عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه، وفي صورة الترشيح لما عبر عن المشبه بلفظ المشبه به، وقرن بما هو من لوازم ذلك المشبه به لم يحتج إلى اعتبار الصورة الوهمية لعدم المنافرة. [الدسوقي بتغيير: ٢٠٢/٤] لما قرن: الأمر الذي من خواص المشبه به. إلى ذلك: أي إلى جعله مجازا عن أمر متوهم. (الدسوقي)

حتى أن إلخ: "حتى" للتفريع بمنـــزلة الفاء، أي فالمشبه به في قولنا: "رأيت أسدا يفترس أقرانه"، هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقي، فاستعير اسمه مقارنا للازمه للمشبه وهو الرجل الشجاع، فلا حاجة إلى اعتبار أمر وهمي يستعمل فيه الافتراس الذي هو الترشيح مجازا. (الدسوقي) إذا قلنا إلخ: هذا التركيب فيه استعارة مكنية، "ويفترس" تخييل، وقوله: "فإنا نحتاج إلى ذلك" أي لتوهم صورة واعتبار مجاز في الافتراس؛ لأنه لم يذكر في المكنية المشبه به، حتى يقال: استعير اسمه مقارنا للازمه، وإنما ذكر فيه المشبه وهو لا ارتباط له بلازم المشبه به، بل هما متنافران، فاحتيج إلى اعتبار أمر وهمي يكون لازم المشبه به مستعملا فيه. [الدسوقي: ٢٠٣/٤]

إلى ذلك: أي إلى توهم صورة واعتبار مجاز في الافتراس. ففي الكلام إلخ: أي في الجواب المذكور دقة، وهذا علة للأمر بالتأمل أي فليتأمل؛ لأن فيه دقة تحتاج إلى تأمل ودقة نظر؛ لأن كون حكم اقتران ما هو من لوازم المشبه به بالمشبه غير حكم اقترانه بالمشبه به يحتاج إلى تأمل. (الملخص) أن يكون الطرف إلخ: والمصنف لا يخالف في هذا، وقوله: "يراد به المشبه به" المصنف يخالف فيه فهو محل نـــزاع. [الدسوقي: ٢٠٤/٤]

على أن المراد بالمنية في مثل: أنشبت المنية أظفارها هو السبع **بادعاء** السبعية لها، وإنكار أن تكون شيئا غير السبع **بقرينة** إضافة الأظفار التي هي من خواص السبع إليها أي إلى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية، وأريد به المشبه به وهو السبع، الادعائي **فالاستعارة** بالكناية لا تنفك عن التخييلية **بمعنى أنه** الشأن لا توجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية؛ لأن في إضافة خواص المشبه به كالأظفار مثلا إلى المشبه استعارة تخييلية، ورُدَّ ما ذكره من تفسير الاستعارة المكني عنها **بأن لفظ المشبه** فيها أي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير، ....

على أن المراد إلخ: وصح ذلك بناء على أن المراد بالمنية هو السبع عند السكاكي، وأما عند المصنف فالمراد بالمنية: الموت الحقيقي. [الدسوقي: ٢٠٥/٤] **بادعاء** إلخ: لما كان إرادة السبع الحقيقي من المنية في نحو المثال لا تصح أشار إلى ما تصح به إرادة الطرف الآخر الذي هو السبع من المنية بقوله: "وإنما" تصح إرادة السبع من المنية مع أن المراد منها الموت قطعا بسبب اعتبار ادعاء ثبوت السبعية لها وإنكار أن تكون المنية شيئا آخر غير السبع. (الدسوقي)

بقرينة: أي وادعاء ثبوت السبعية لها كائن بقرينة هي إضافة الأظفار التي هي من خواص السبع إليها، فتقرير الاستعارة بالكناية في المثال المذكور على مذهب السكاكي أن يقال: شبهت المنية التي هي الموت المجرد عن ادعاء السبعية بالسبع الحقيقي، وادعينا أنها فرد من أفراده وأنها غير مغايرة له وأن للسبع فردين: فرد متعارف، وفرد غير متعارف وهو الموت الذي ادعيت له السبعية، واستعير اسم المشبه وهو المنيه لذلك الفرد الغير المتعارف، أعني الموت الذي ادعيت له السبعية، فصح بذلك أنه قد أطلق اسم المشبه وهو المنية الذي هو أحد الطرفين وأريد به المشبه به الذي هو السبع في الجملة. (الدسوقي)

فالاستعارة إلخ: هذا تفريع على قول المصنف: "بقرينة إلخ"، وذلك؛ لأن قوله: "بقرينة إضافة الأظفار إليها" يفيد أنه لا قرينة للمكنية إلا ماسماه تخييلا، وإنما أفاد ذلك وهو غير صيغة قصر؛ لأنه معلوم من مذهبه أنه لا قرينة لها إلا التخييل. (الدسوقي بتغيير) **بمعنى أنه** إلخ: أي لا بمعنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر، لما تقدم أن التخييلية عند السكاكي قد تكون بدون المكنية. (الدسوقي)

بأن لفظ المشبه إلخ: كل ما ذكره المصنف من الرد على السكاكي إشارة إلى قياس من الشكل الثاني، تقريره أن يقال: لفظ المشبه الذي ادعى أنه استعارة مستعمل فيما وضع له، ولا شيء من الاستعارة بمستعمل فيما وضع له، ينتج: المشبه ليس استعارة. [الدسوقي بتغيير: ٢٠٦/٤]

والاستعارة **ليست كذلك**؛ لأنه فسرها بأن تذكر أحدَ طرفي التشبيه وتُرِيد به الطرف الآخر، ولما كان ههنا **مظنة سؤال** وهو أنه لو أريد بالمنية معناه الحقيقي فما معنى إضافة الأظفار إليها؟ أشار إلى جوابه بقوله: **وإضافة** نحو الأظفار قرينة التشبيه المضمر في النفس يعني تشبيه المنية بالسبع، وكأنّ هذا الاعتراض **من أقوى** اعتراضات المصنف على السكاكي، وقد يُجَابُ عنه بأنه (الشأن) وإن صرح بلفظ المنية إلا أن المراد به (بلفظ المنية) **السبع ادّعاء**، كما أشار إليه في "المفتاح" من أنا نجعل ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا له **بأن تدخل** المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين: متعارف وغير متعارف، **ثم نخيل** أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين، فيتأتّى لنا **بهذا الطريق** ....

ليست كذلك: أي ليست مستعملة فيما وضعت له تحقيقا عند السكاكي. [الدسوقي بتغيير: ٢٠٦/٤]

مظنة سؤال: أي من جانب السكاكي وارد على قوله: "مستعمل فيما وضع له تحقيقا"، وحاصله: أنه إذا كان المراد بالمنية نفس الموت لا السبع فما وجه إضافة الأظفار إليها مع أنه معلومة الانتفاء عنها؟ (الدسوقي بتغيير)

وإضافة إلخ: أي لأنه لا منافاة بين إرادة نفس الموت بلفظ المنية، وإضافة الأظفار لها؛ لأن إضافة نحو الأظفار في الاستعارة المكنية إنما كانت؛ لأنها قرينة على التشبيه النفسي؛ لأنها تدل على أن الموت ألحق في النفس بالسبع، فاستحق أن يضاف إليها ما يضاف إليه من لوازمه، فإضافة الأظفار مناسبة لتدل على التشبيه المضمر. [الدسوقي: ٢٠٧/٤]

من أقوى إلخ: لعلّ الشارح أخذ قوته عند المصنف من حيث اعتنائه ببيان ردّه، و"كأن" في كلام الشارح محتملة للتحقيق والظن. (الدسوقي) **السبع ادعاء إلخ**: وهو الموت المدعى سبعيته وحينئذٍ فليس لفظ المنية مستعملا فيما وضع له تحقيقا حتى ينافي كونه استعارة، فثبتت الصغرى. **بأن تدخل إلخ**: هذا وما عطف عليه بيان للمرادفة، وأشار به إلى أن جعل اسم المنية مرادفا لاسم السبع إنما هو بالتأويل، وليس بإحداث وضع مستقل فيها حتى تكون من باب الاشتراك اللفظي، فتخرج عن الاستعارة. (الدسوقي)

ثم نخيل إلخ: أي ثم بعد إدخال المشبه في جنس المشبه به نذهب على سبيل التخييل، أي على سبيل الإيقاع في الخيال لا على سبيل التحقيق؛ إذ لا ترادف على سبيل الحقيقة؛ لأنه ليس هناك وضع اسمين حقيقة لشيء واحد. (الدسوقي)

بهذا الطريق: أي ادعاء دخول المنية في جنس السبع.

دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية، **وفيه نظر**؛ لأن ما ذكره لا يقتضي
في هذا الجواب — من ادعاء السبعية للمنية
كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى يدخل في تعريف الاستعارة للقطع **بأن المراد** بها الموت، وهذا اللفظ الموضوع له بالتحقيق وجعله مرادفا للفظ السبع
لفظ منية
بالتأويل المذكور **لا يقتضي** أن يكون استعماله في الموت استعارة، **ويمكن الجواب** بأنه
عن أصل الاعتراض
قد سبق أن قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة، أي هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث إنها موضوعة له بالتحقيق، ولا نسلم أن استعمال لفظ المنية في الموت في مثل أظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق، **مثله** في قولنا: "دَنَتْ منية فلان" من حيث إن الموت جعل من
قربت
أفراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل، **وهذا الجواب**...............

دعوى السبعية إلخ: أي يتأتى لنا بالطريق المذكور أمران: أحدهما: ادعاء ثبوت السبعية للمنية؛ لأن ذلك لازم لإدخالها في جنسه، والثاني: صحة إطلاق لفظ المنية على ذلك السبع الادعائي؛ لأن ذلك لازم الترادف بين اللفظين. [الدسوقي: ٢٠٨/٤] **وفيه نظر**: حاصله أن ادعاء الترادف لا يقتضي الترادف حقيقة؛ إذ الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها. (الدسوقي بتغيير)

بأن المراد إلخ: يعني وادعاء السبعية لذاك الموت لا يخرجها عن إطلاقها على معناه الحقيقي في نفس الأمر. [الدسوقي: ٢٠٩/٤] **لا يقتضي إلخ**: لأن تخييل الترادف وادعاءه لا يقتضي الترادف حقيقة كما علمت. (الدسوقي) **ويمكن الجواب إلخ**: نقل في "الأطول" عن الشارح أنه زيف هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل في المعنى إلا لكونه موضوعا له، أو لكونه لازما للموضوع له، فاستعمالها في الموت لكونها موضوعة له. [التجريد: ٣٨٨]

مثله: أي مثل استعمال لفظ المنية في قولنا: "دنت منية فلان" فإنه استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق، والحاصل: أنك إذا قلت: "دنت منية فلان" فقد استعملت المنية في الموت من حيث إن اللفظ المذكور موضوع للموت بالتحقيق، وإذا قلت: "أنشبت المنية أظفارها بفلان" فإنما استعملتها في الموت من حيث تشبيه الموت بالسبع وجعله فردا من أفراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل، فلم يكن اللفظ مستعملا فيما وضع له من حيث إنه وضع له. (الدسوقي)

وهذا الجواب إلخ: أنت خبير بأن هذا الجواب إنما يقتضي خروج لفظ المنية في التركيب المذكور عن كونه حقيقة؛ لانتفاء قيد الحيثية، ولا يقتضي أن يكون مجازا فضلا عن كونه استعارة مرادا به الطرف الآخر كما هو المطلوب؛ =

وإن كان مخرجا له عن كونه حقيقة إلا أن تحقيق كونه مجازا ومرادا به الطرف الآخر
لفظ المنية في البيت من طرف التشبيه
غير ظاهر بعد، واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والأفعال **وما يشتق** منها إلى الاستعارة المكني عنها **بجعل قرينتها** أي قرينة التبعية
متعلق بـ"رد"
استعارة مكنيا عنها، وجعل الاستعارة التبعية قرينتها أي قرينة الاستعارة المكني عنها **على نحو قوله** أي قول السكاكي: في المنية وأظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية
عن السبع
وإضافة الأظفار إليها قرينتها، ففي قولنا: "نطقت الحال بكذا" جعل القوم "نطقت" استعارة عن "دلّت" بقرينة الحال، والحال حقيقة، وهو يجعل الحال استعارة بالكناية **عن**
استعارة تبعية لـ"دلت" جعلوا الحال حقيقة السكاكي
المتكلم، ونسبة النطق إليها قرينة الاستعارة بالكناية، وهكذا في قوله: "نقريهم لهذميات"
للمتكلم الادعائي
بجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكّم ونسبة القِرى
الاستهزاء
إليها قرينة، وعلى هذا القياس، وإنما اختار **ذلك** لما فيه من الضبط وتقليل الأقسام، **ورُدَّ**
لهذميات في الأمثلة الباقية السكاكي
ما اختاره السكاكي بأنه إن قَدّر التبعية كـ"نطقت" في "نطقت الحال بكذا" ....

= لأنه لم يستعمل في غير ما وضع له كما هو المعتبر في المجاز عندهم، وإنما استعمل فيما وضع له وإن كان لا من حيث إنه موضوع بل من حيث إنه فرد من أفراد المشبه به، ولا يلزم من خروج اللفظ عن كونه حقيقة أن يكون مجازا، ألا ترى أن يكون اللفظ المهمل ليس بحقيقة ولا بمجاز. [الدسوقي: ٢٠٩/٤]

غير ظاهر: لجواز أن لا يكون حقيقة ولا مجازا بل واسطة بينهما. [الدسوقي: ٢١٠/٤] **وما يشتق**: كاسم الفاعل والمفعول والزمان وغيرها. **بجعل قرينتها إلخ**: كما "في نطقت الحال بكذا" حيث جعل الحال مكنية عن المتكلم الفصيح، وإسناد النطق إليها قرينة المكنية، وجعل القوم مصرحة تبعية على العكس كما بينه الشارح. (الحواشي)

على نحو قوله: أي حالة كون ذلك الجعل آتيا على نحو - أي طريقة - قوله إلخ. [الدسوقي: ٢١١/٤]

عن المتكلم: أي للمتكلم الادعائي، فيشبه الحال بالمتكلم ويدعي أنه عينه وأن للمتكلم فردين: متعارف وغير متعارف، وأن لفظ الحال مرادف للفظ المتكلم، فاستعير لفظ الحال للمتكلم الادعائي. [الدسوقي: ٢١٢/٤]

ذلك: أي رد الاستعارة التبعية إلى الاستعارة المكني عنها بالجعل المذكور إيثاراً لضبط أقسام الاستعارة وتقليل أقسامها لكون قسم التبعية عند الرد إليها مطويا، فيكون الأقسام قليلة ومضبوطة جدا. (الحاشية) **ورُدَّ**: من رد التبعية إلى المكني عنها.

حقيقة بأن يراد معناها الحقيقي لم تكن التبعية استعارة تخييلية؛ لأنها أي التخييلية **مجاز عنده** أي عند السكاكي؛ لأنه جعلها من **أقسام الاستعارة** المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه، إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حِسّا ولا عقلا، بل **وهما**، فتكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق فتكون مجازا، وإذا لم تكن التبعية تخييلية **فلم تكن** الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية بمعنى **أنها لا توجد** بدون التخييلية، **وذلك** لأن المكني عنها قد وجدت بدون التخييلية في "مثل نطقت الحال أو الحال ناطقة" على هذا التقدير، وذلك أي عدم استلزام المكني عنها للتخييلية باطل **بالاتفاق**، وإنما الخلاف في أن التخييلية هل تستلزم المكني عنها؟ **فعند السكاكي** لا تستلزم **كما في قولنا**: أظفار المنية الشبيهة بالسبع، ....

(التخييلية) (تفسير للمنفي لا للنفي) (تقدير كون التبعية حقيقة) (أو لا تستلزمها)

مجاز عنده: لا عند المصنف والسلف أي وهي على فرض كونها حقيقة لم تكن مجازا فضلا عن كونها تخييلية. [الدسوقي: ٤/٢١٣] **أقسام الاستعارة**: التي هي من المجاز اللغوي. **وهما**: لكونه صورة وهمية محضة كما مر. (الدسوقي) **فلم تكن إلخ**: أي على هذا التقدير مستلزمة للتخييلية، وإذا لم يستلزم المكني عنها التخييلية صح وجود المكني عنها بدون التخييلية كما في "نطقت الحال بكذا" حيث جعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم الادعائي وجعل النطق مستعملا في معناه الحقيقي لكن عدم استلزام المكني عنها للتخييلية باطل باتفاق، فبطل هذا التقدير أي جعله التبعية مستعملة في معناه الحقيقي. (الدسوقي)

أنها لا توجد: كأنه إشارة إلى أنه ليس المراد ههنا بالاستلزام امتناع الانفكاك، بل المراد به عدم الانفكاك في الوجود بحسب اللغة. (الحواشي) **وذلك**: أي بيان عدم استلزام المكني عنها للتخييلية. (الدسوقي) **بالاتفاق**: أي لاتفاق أهل الفن؛ لأن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية؛ لأن إضافة اللوازم المتساوية للمشبه به إلى المشبه لا يكون على سبيل التخييل. (الحاشية) **فعند السكاكي إلخ**: أي وعند غيره التخييلية تستلزم المكنية، كما أن المكنية تستلزم التخييلية، فالتلازم عند غير السكاكي من الجانبين، وأما عنده فالمكنية تستلزم التخييلية دون العكس على ما قال المصنف. [الدسوقي: ٤/٢١٤]

كما في قولنا إلخ: أي فقد ذكر السكاكي أن الأظفار أطلقت على أمور وهمية تخييلا، وليس في الكلام مكني عنها لوجود التصريح بالتشبيه، ولا استعارة عند التصريح بتشبيه الطرف الذي يستعار له، وأما القوم فيقولون: هذا التركيب إن صح يجعل من ترشيح التشبيه وليس في الكلام لا مكنية ولا تخييلية. (الدسوقي)

وبهذا ظهر فساد ما قيل: **إن مراد** السكاكي بقوله: "لا ينفك المكني عنها عن التخييلية" أن التخييلية مستلزم للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المصنف، **نعم** يمكن أن ينازع في الاتفاق على استلزام المكني عنها للتخييلية؛ لأن كلام صاحب الكشاف مشعر بخلاف **ذلك**، **وقد صرّح** في المفتاح أيضا في بحث المجاز العقلي بأن قرينة المكني عنها قد تكون أمرا وهميا كأظفار المنية، ....

عدم الاستلزام — خبر "إن" — فالكلام محمول على القلب — إلى هنا مقولة "قيل" — في "الإيضاح" — سيذكره بعده — بل مصرح — فتكون تخييلية

وبهذا: أي وباعتبار السكاكي التخييلية دون المكنية في قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا. [الدسوقي: ٢١٤/٤]

إن مراد إلخ: [أي ما قاله صدر الشريعة جوابا من السكاكي ورداً لاعتراض المصنف] حاصل ذلك الجواب: أنا نسلم أن لفظ "نطقت" مثلا إذا استعمل في حقيقته لم توجد الاستعارة التخييلية، وأما قولك: "لكن عدم استلزام المكنية للتخييلية أي عدم وجودها معها باطل اتفاقا" ممنوع؛ لأن معنى قول السكاكي: "لا تنفك المكني عنها عن التخييلية" أن التخييلية مستلزمة للمكنية، فمتى وجدت التخييلية وجدت المكنية لا العكس، وحاصل الرد: أن السكاكي بعد ما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شيء من لوازم المشبه به والتـــزم في تلك اللوازم أن تكون استعارة تخييلية، قال: وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه سياق كلام الأصحاب، وهذا صريح في أن المكنية تستلزم التخييلية، وقد صرح فيما قبل ذلك بأن التخييلية توجد بدون المكنية كما في قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا، فعلم من مجموع كلاميه أن المكنية تستلزم التخييلية دون العكس وأن معنى قوله: "لا تنفك المكني عنها عن التخييلية" أن المكني عنها مستلزمة للتخييلية لا العكس كما فهمه المصنف. (الدسوقي)

نعم إلخ: استدراك على قوله: "ظهر فساد ما قيل"، حاصله: أن كلام المصنف يبحث فيه من جهة حكاية الاتفاق على أن المكني عنها لا توجد بدون التخييلية، وكيف يصح ذلك مع أن صاحب الكشاف مصرح بخلاف ذلك في قوله تعالى: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧]، وأن النقض استعارة تصريحية لإبطال العهد، وهي قرينة للمكني عنها التي هي العهد؛ إذ هو كناية عن الحبل، فقد وجدت المكني عنها عنده بدون التخييلية؛ لأن النقض الذي هو القرينة ليس تخييلية، إذ التخييل إما إثبات الشيء لغير ما هو له كما عند الجمهور، وإما إثبات صورة وهمية كما عند السكاكي على ما تقدم بيانه، والنقض ليس كذلك بل استعارة تصريحية تحقيقية. [الدسوقي بتغيير: ٢١٥/٤]

ذلك: أي بعدم استلزام المكني عنها للتخييلية. **وقد صرح إلخ**: جواب عما يقال: نحمل الاتفاق في كلام المصنف على اتفاق الخصمين: السكاكي والمصنف، لا على اتفاق القوم، فلا يتوجه ذلك الاعتراض، وحاصل الجواب: أن هذا أيضًا لا يصح؛ لأن السكاكي صرح أيضا بما يقتضي عدم الاستلزام حيث قال في بحث المجاز العقلي: قرينة المكني عنها إلخ. (الدسوقي بتصرف)

وقد تكون أمرا محققا **كالإنبات** في "أنبت الربيع البقل"، **والهزم** في "هزم الأمير الجند" (فلا تكون التخييلية) **إلا أن هذا** لا يدفع **الاعتراض** عن السكاكي؛ لأنه قد صرّح في المجاز بأن "نطقت" في "نطقت الحال" **أمر وهمي** جعل قرينة للمكني عنها، **وأيضا** فلما جوزوا وجود المكني عنها بدون التخييلية كما في (خبر "أن") "أنبت الربيعُ البقَل" ووجود التخييلية بدونها كما في أظفار المنية الشبيهة بالسبع فلا جهة لقوله: إن المكني عنها لا تنفك (المكني عنها) عن التخييلية، وإلا أي وإن لم يقدّر التبعية التي جعلها السكاكي قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا، فتكون التبعية كنطَقَتْ مثلا استعارة ضرورة أنه مجاز (لا مجازا مرسلا) علاقته المشابهة، والاستعارة (ولا تعني بالاستعارة سوى هذا) في الفعل لا تكون إلا تبعية، فلم يكن ما ذهب إليه السكاكي من ردّ التبعية (من رد قرينتها) إلى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره من تقسيم الاستعارة إلى التبعية وغيرها؛ **لأنه اضطرّ** (السكاكي) آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية، ....

كالإنبات: فقد شبه فيه الربيع بالفاعل الحقيقي تشبيها مضمرا في النفس، وقرينتها الإنبات. [الدسوقي: ٢١٥/٤]

والهزم إلخ: أي تشبه الأمير بالجيش استعارة بالكناية، وإثبات الهزم الذي هو من توابع الجيش له قرينتها. (الدسوقي)

إلا أن هذا: أي ما صرح به في المفتاح في بحث المجاز العقلي لا يدفع الأعتراض عن السكاكي وهو لزوم القول بالتبعية. (الدسوقي) **الاعتراض:** وإن صلح لإبطال قول المصنف باستلزام المكني عنها التخييلية.

أمر وهمي: أي فيكون "نطقت" مستعملا في غير ما وضع له؛ لأن ذلك الأمر الوهمي غير الموضوع له فيكون مجازا. (الدسوقي) **وأيضا إلخ:** هذا اعتراض على السكاكي لازم له من كلامه، أهمله المصنف، وحاصله: أن السكاكي صرح في هذا الباب بعدم انفكاك المكني عنها عن التخييلية، وصرح فيه أيضًا بعدم استلزام التخييلية للمكني عنها كما في أظفار المنية الشبيهة بالسبع، وصرح في المجاز العقلي بجواز وجود المكنية بدون التخييلية كما في أنبت الربيع البقل، فلما جوز وجود كل منهما بدون الأخرى فلا وجه لقوله: "إن المكني عنها لا تنفك عن التخييلية"؛ لأنها قد انفكت عنده في "أنبت الربيع وهزم الأمير". [الدسوقي: ٢١٦/٤]

لأنه اضطر إلخ: [علة لقوله: "فلم يكن"] أي وإنما لم يكن ما ذكره مغنيا عما ذكره غيره؛ لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالتبعية فقد فرّ من شيء وعاد إليه؛ لأنه حاول إسقاط الاستعارة التبعية، ثم آل الأمر على هذا الاحتمال إلى إثباتها كما أثبته غيره. [الدسوقي: ٢١٧/٤]

وقد يجاب بأن **كل مجاز** يكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن يكون له علاقة أخرى، باعتبارها وقع الاستعمال، كما بين النطق والدلالة، **فإنها لازمة** للنطق، بل إنما يكون الاستعارة إذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة في التشبيه، **وفيه نظر**؛ لأن السكاكي قد صرح بأن "نَطَقَتْ" ههنا أمر مقدر وهمي كأظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالأظفار الحقيقية، ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان أمرا محققًا عقليا **على أنَّ هذا** لا يخرج في جميع الأمثلة، ....

كاللزومية — رد آخر — لا يجري

وقد يجاب: أي عن لزوم القول بالاستعارة التبعية، وحاصله أنا نختار الشق الثاني وهو أن التبعية التي جعلها قرينة للمكنية ليست حقيقة بل مجازا، قولكم: "فتكون استعارة في الفعل، والاستعارة فيه لا تكون إلا تبعية" ممنوع؛ لأن ذلك لا يلزم إلا لوكان السكاكي يقول: إن كل مجاز يكون قرينة للمكني عنها يجب أن يكون استعارة، فيلزم من كونها استعارة في الفعل أن تكون تبعية، و لم لا يجوز أن يكون ذلك المجاز الذي جعله قرينة المكني عنها مجازا مرسلا، فللسكاكي أن يقول: هب أن "نطقت" في قولنا: "نطقت الحال بكذا" مجاز عن دلالة الحال، لكن لا يلزم أن يكون استعارة ولو صح كون علاقته المشابهة؛ لأن المعنى الواحد يجوز أن ينقل اللفظ إليه بعلاقة اللزوم والتشبيه معًا كما في دلالة الحال، فإنه يجوز أن يعتبر استلزام النطق لها فينتقل لفظه لها، ويجوز أن يعتبر تشبيه النطق بها في وجه مشترك بينهما، وهو التوصل بكل منهما إلى فهم المقصود، فيكون "نطقت" على الأول مجازا مرسلا وعلى الثاني استعارة. [الدسوقي: ٢١٧/٤]

كل مجاز: أي كل مجاز يصح أن تكون علاقته المشابهة بأن كان محتملا لها ولغيرها. (الدسوقي)

فإنها لازمة إلخ: أي فــ"نطقت" إذا قلنا: إنه غير مستعمل في حقيقته بل في مجازه وهو الدلالة، نقول: إن استعماله فيها على جهة المجاز المرسل لعلاقة الملزومية لا على جهة الاستعارة، فقول المصنف: "فيكون استعارة" ممنوع فلم يلزم السكاكي القول بالتبعية. [الدسوقي: ٢١٨/٤]

وفيه نظر: حاصله: أن هذا لا يصلح أن يكون جوابا عن السكاكي؛ لأنه صرح بأن "نطقت" أطلق ههنا على أمر وهمي، فمقتضى هذا الكلام كون "نطقت" استعارة من النطق الحقيقي للأمر الوهمي لا أنه مجاز مرسل، ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان مطلقا على أمر محقق عقلي لا على أمر وهمي، وبالجملة فالتـــزام السكاكي أن قرينة المكنية إذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا لا يصح لمنافاة ذلك لما صرح به. (الدسوقي)

على أن هذا: أي كون قرينة المكنية إذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا لا يجري في جميع الأمثلة؛ لأن بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى سوى التشبيه. (الدسوقي)

ولو سُلّم فحينئذ يعود الاعتراض الأول **وهو وجود** المكني عنها بدون التخييلية، ويمكن الجواب بأن المراد بعدم الانفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية أن التخييلية لا توجد بدونها [الجريان المذكور] فيما شاع من كلام الفصحاء؛ إذ لا نـــزاع في عدم شيوع، مثل: أظفار المنية الشبيهة بالسبع، وإنما الكلام في الصحة، وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع على ما قرره صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٧)، وصاحب المفتاح في مثل: أنبتَ الربيعُ البقلَ، فصار الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخييلية مثل: أظفار المنية ونطقت الحال، وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكر في قوله تعالى: ﴿يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾ (هود: ٤٤) إن البلع استعارة عن غور الماء في الأرض، والماء استعارة بالكناية عن الغذاء، وقد تكون حقيقة كما في "أنبت الربيع".

فصل

في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة **التحقيقية** والتمثيل **على سبيل الاستعارة** برعاية جهات **حسن التشبيه** ....

ولو سلم إلخ: حاصله: أنه لو سلم أن قرينة المكنية إذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا في جميع الأمثلة يلزم عليه أن المكنية خلت عن التخييلية، فبقي المكني عنها بدون التخييلية، وقد ردّ المصنف هذا سابقا. [الدسوقي: ٢١٨/٤] **وهو وجود**: مع أن المكني عنها لا ينفك عن التخييلية. **في شرائط إلخ**: أي في بيان ما به أصل الحسن وما يزيد في حسنهما، ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو أهمل لخرج من الحسن إلى القبح، والمراد من شرائط الجمع ما فوق الواحد؛ إذ المشروط في حسنها شرطان: رعاية جهات التشبيه وعدم شمها رائحة التشبيه لفظا، كما سيجيء. [التجريد: ٣٩١] **التحقيقية**: هي التي تحقق معناه حسا أو عقلا، وهي ضد التخييلية.

على سبيل الاستعارة: زاده الشارح أيضا حالا ليحترز به عن مجرد التشبيه التمثيلي لما عرفت من أن التشبيه التمثيلي لا يسمى التمثيلي على الإطلاق. (التجريد) **حسن التشبيه**: لأن بناءهما على التشبيه، فيتبعانه في الحسن والقبح. [الدسوقي: ٢٢١/٤]

كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين، والتشبيه **وافيا** بإفادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك، **وأن لا يُشَمَّ** رائحته لفظا أي وبأن **لا يشمّ** شيء من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ؛ لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة، أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لما في التشبيه من الدلالة على أن **المشبه به** أقوى في وجه الشبه، ولذلك أي ولأن شرط حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه لفظا يُوَصّى **أن يكون الشبه** أي ما به المشاهة بين الطرفين جليّا **بنفسه، أو بواسطة** عرف عام، **أو اصطلاح خاص**؛ لئلا تصير الاستعارة إلغازا أي تعمية إن روعي شرائط الحسن **ولم تشم** رائحة التشبيه **وإن لم تراع** فات الحسن،

(حواشي بين السطور: الإشمام، كمال الغرض، بالغرض، علة للعلة، حسن الاستعارة، هو وجه الشبه، المستعار له والمستعار منه، خفاء، شرط مؤخر)

كأن يكون إلخ: قد يقال: إن هذا الوجه من شروط الصحة لا من شروط الحسن؛ إذ لا تشبيه مع انتفاء الجامع، فالأولى إسقاطها، وأجاب البعض: أن المراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون متحققا فيهما على أنه جزء من مفهوم كل منهما أو لازم لهما، فإن وجد في أحدهما بأن كان جزءا من مفهومه دون الآخر بأن كان لازما له فات الحسن، وعلى هذا يندفع الاعتراض. [الدسوقي بتغيير: ٤/٢٢١]

وافيا: أي يكون تشبيهه موفيا بالغرض الذي قصد إفادته به كبيان إمكان المشبه أو تشويهه أو تزيينه، وغير ذلك مما مرّ في بيان الغرض من التشبيه، فإذا كان الغرض تـزيين وجه أسود فيشبه بمقلة الظبي، ثم يستعار له لفظ المقلة، فهذا واف بالغرض ولو شبه لهذا الغرض بالغراب واستعير لفظ الغراب له فات الحسن. [الدسوقي بتغيير: ٤/٢٢٢]

وأن لا يشم: مثل كون وجه الشبه غير مبتذل أو نادر الحضور. **لا يشم**: أشار إلى أن قوله: "أن لا يشم" عطف على "رعاية". **المشبه به**: فينافي الاستواء المقصود من الاستعارة. **أن يكون الشبه إلخ**: لأنه إذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفيا، فإذا انضمّ إلى خفائه خفاء وجه الشبه زاد الخفاء واشتد، فتصير الاستعارة إلغازا، بخلاف ما إذا كان وجه الشبه جليا. [التجريد: ٣٩١]

بنفسه: أي بذاته لكونه يرى مثلا كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية. [الدسوقي: ٤/٢٢٤] **أو بواسطة**: كما في تشبيه زيد مثلا بإنسان عريض القفا في البلادة. (الدسوقي) **أو اصطلاح خاص**: كما في تشبيه النائب عن الفاعل بالفاعل في حكم الرفع. (الدسوقي) **ولم يشم**: من عطف الخاص على العام، أتى به بعد العام اهتماما به إشارة إلى أن المراد من ذلك العام ذلك الخاص؛ لأن مناط التعمية والإلغاز عليه عند خفاء الوجه. [الدسوقي بتغيير: ٤/٢٢٥]

وإن لم تراع: مقابل لقوله: أن روعي إلخ، والحاصل: أنه إذا خفي وجه الشبه إنما تكون الاستعارة إلغازا عند عدم إشمامها رائحة التشبيه؛ لأن عدم الإشمام يبعد عن الأصل، وخفاء الوجه يزيد ذلك بعدا، وإذا انتفى عدم إشمام الرائحة بوجود إشمامها فذلك مما يقرب إلى الأصل لكن يفوت الحسن. (الدسوقي بتصرف)

يقال: أَلْغَز في كلامه إذا عمي مراده ومنه اللُّغَز والجمع ألغاز، **مثل** رطب وأرطاب، **كما لو قيل**: في التحقيقية "رأيت أسدا" وأريد إنسانا أَبْخر **فوجه الشبه** بين الطرفين خفي، وفي التمثيل "**رأيت إبلا مئة لا تجد** فيها راحلة" **وأريد الناس من قوله** ﷺ: "الناس كإبلٍ مئة لا تجد فيها راحلة" والراحلة البعير الذي **يرتحله** الرجل جملا كَان أو ناقة، يعني أن المرضي المنتجب من الناس في عزة وجوده كالمنتجبة التي **لا توجد** في كثير من الإبل، **وبهذا** ظهر أن التشبيه أعمّ محلّا؛ **إذ كل** ما يتأتّى فيه الاستعارة يتأتّى فيه التشبيه من غير عكس؛ ....

(بضم اللام وفتح الغين — خفي — نتن رائحة الفم — بالإبل — يركبه — المختار — قلة — الناقة المختارة — مطلقا من الاستعارة)

مثل إلخ: أي مثله في وزن المفرد والجمع. [الدسوقي: ٢٢٥/٤] **كما لو قيل**: أي التي خفي فيها وجه الشبه. (الدسوقي)
فوجه الشبه: فوجه الشبه وهو البخر بين الطرفين أي الأسد والرجل المنتن الفم خفي، أي فلا ينتقل من الأسد مع القرينة المانعة من إرادة الأصل إلى الإنسان الموصوف بما ذكر؛ إذ لا ينتقل من الأسد مع القرينة المذكورة إلا إلى الإنسان الموصوف بلازم الأسد المشهور وهو الشجاعة، والانتقال إلى الرجل بدون الوصف لا يفيد في التجوز. (الدسوقي)
رأيت إبلا إلخ: وإنما صار إلغازا؛ لأن مشابهة الناس بالإبل المائة التي لا توجد فيها راحلة في عزة وجود مرضى منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة، ولذا صرح النبي ﷺ بالتشبيه فيه فقال: الناس كإبل مائة لا توجد فيها راحلة. [التجريد: ٣٩١] **مائة لا تجد إلخ**: يحتمل أن تكون جملة استئنافية، فهي جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل: على أيّ حال رأيتهم؟ ويحتمل أن يكون "مائة" نعتا للإبل وما بعده وصف للمائة، أي إبلا معدودة، وبهذا القدر الموصوف بأنك لا تجد فيها راحلة. [الدسوقي: ٢٢٦/٤]
وأريد إلخ: لا شك أن وجه الشبه المذكور خفي؛ إذ لا ينتقل إلى الناس من الإبل من هذه الحيثية، وإنما كانت هذه استعارة تمثيلية؛ لأن الوجه منتـــزع من متعدد؛ لأنه اعتبر وجود كثرة من جنس، وكون تلك الكثرة يعز فيها وجود ما هو من جنس الكامل. (الدسوقي بتغيير) **الناس**: أي حال الناس من حيث عزة وجود الكامل مع كثرة أفراد جنسه.
من قوله ﷺ: أي هذا المثال مأخوذ من قوله عليه السلام لا أن قصد المصنف التمثيل بالحديث. (الدسوقي) **يرتحله**: أي يعده لوضع الرحل وحمل الإثقال عليه أو يعده للارتحال عليه. (الدسوقي)
لا توجد: إشارة إلى أن المراد من العدد الكثرة. **وبهذا**: أي بما ذكر، وهو أن ما يكون فيه الوجه خفيا لا ينبغي فيه الاستعارة؛ لئلا تصير ألغازا وتعمية ظهر أن التشبيه أعم مطلقا من الاستعارة، ونبه بقوله: "محلا" على أن العموم من حيث التحقق لا من حيث الصدق؛ إذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة كما لا يصدق الاستعارة على التشبيه.
إذ كل إلخ: اعترض بأنه إن أراد بالتأتي التأتي على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه؛ لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدا، وإن أراد مجرد التأتي على وجه الحسن أولا فلا نسلم أن ليس كل ما يتأتى إلخ فإنه إذا كان وجه الشبه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضًا لكن لا على وجه الحسن. (التجريد)

لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي فتصير الاستعارة إلغازا كما **في المثالين المذكورين**، فإن قيل: قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه، ومن جملتها أن يكون وجه التشبيه بعيدا غير مبتذل، فاشتراط جلائه في الاستعارة **ينافي ذلك**، قلنا:
جلاء وجه الشبه — كون وجه الشبه بعيدا
الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف، **فيجب** أن يكون من الخفاء بحيث لا يصير إلغازا ومن الجلاء بحيث لا يصير مبتذلا، **ويتصل به أي بما ذكرنا** من أنه إذا خفي وجه التشبيه
يلحق
لم يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه، أنه **إذا قوي** الشبه بين الطرفين **حتى اتحدا كالعلم**
عند البلغاء — الشأن — وجه الشبه
والنور، والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه، **وتعيّنت الاستعارة**؛ لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه، فإذا فهمت مسألة تقول: "حصل في قلبي نور" ولا تقول: "علم كالنور"، .....
وهو محال — مستعيرا للعلم لفظ النور — مشبها للعلم بالنور

في المثالين المذكورين: أي في المتن، وهما: رأيت أسدا مريدا به إنسانا أبخر، ورأيت إبلا إلخ. [الدسوقي: ٤/٢٢٧] **ينافي ذلك:** لأن من لوازم كون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل أن يكون غير جلي، فكأنهم اشترطوا في حسنها كون وجه الشبه جليا وكونه غير جلي، وهذا تناف. [الدسوقي: ٤/٢٢٨] **فيجب إلخ:** أي يكون وجه الشبه ملتبسا بحالة من الجلاء هي أن لا يصير إلغازا وأن يكون ملتبسا بحالة من الغرابة هي أن لا يصير مبتذلا، فالمطلوب فيه أن يكون متوسطا بين المبتذل والخفي. (الدسوقي)

ويتصل به: أي ينبغي أن يذكر متصلا بما ذكرنا وعقبه أنه إذا قوي إلخ، وذلك المناسبة بينهما من حيث التقابل؛ لأن كلا منهما يوجب عكس ما يوجبه الآخر. (الدسوقي) **بما ذكرنا:** أي ضمنا من قوله: "ولذلك إلخ"، فلا يرد أنه لم يصرح فيما تقدم بأنه إذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه. [التجريد: ٣٩٢] **إذا قوي:** أي وجه الشبه، وقوته تكون بكثرة الاستعمال للتشبيه لهذا الوجه. (الدسوقي)

حتى اتحدا: أي صارا كالمتحدين في ذلك المعنى بحيث يفهم من أحدهما ما يفهم من الآخر، وليس المراد أنهما اتحدا حقيقة، والكلام محمول على المبالغة. (الدسوقي) **كالعلم إلخ:** أي فقد كثر تشبيه العلم بالنور في الاهتداء والتشبيه بالظلمة في التحير حتى صار كل من المشبهين يتبادر منه المعنى الموجود في المشبه بهما، فصارا كالمتحدين في ذلك المعنى فيتخيل اتحادهما، ولا يحسن تشبيه أحدهما بالآخر؛ لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه. [الدسوقي: ٤/٢٢٩]

وتعينت الاستعارة: لعله أراد أنها تتعين إذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله: "لم يحسن التشبيه" لا أنه تعينت البتة ولا يصح التشبيه، فلا منافاة بينه وبين قول الشارح فيما سبق أن التشبيه أعم من الاستعارة. (الحواشي)

وإذا وقعت في شبهة تقول: "وقعت في ظلمة"، ولا تقول: "في شبهة كالظلمة"، مستعيرا لفظ "الظلمة" للشبهة مشبها للشبهة بالظلمة
والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في أن حسنها **برعاية جهات حسن التشبيه؛ لأنها تشبيه مضمر**، والاستعارة التخييلية **حسنها** بحسب حسن المكني عنها؛ **لأنها** لا تكون إلا تابعة للمكني عنها، وليس لها في نفسها تشبيه **بل هي حقيقية** فحسنها تابع لحسن متبوعها.

فصل في بيان **معنى آخر** يطلق عليه لفظ المجاز **على سبيل الاشتراك أو التشابه،** للمجاز
وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها أي حكمها الذي هو الإعراب على أن للتقليل
الإضافة للبيان أي تغير إعرابها من نوع إلى نوع آخر **بحذف لفظ** أو زيادة لفظ، **فالأول** من أنواع الإعراب ما يكون بحذف
كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر: ٢٢) وقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: ٨٢)، ....

برعاية جهات: لم يقل: وبأن لا تشم رائحة التشبيه لفظا؛ لأنها تشبيه مضمر في النفس، فلا ينافي رائحة التشبيه، نعم ينبغي أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه. [التجريد: ٣٩٢] **حسن التشبيه:** لم يزد: وبأن لا تشم رائحة التشبيه لفظا؛ لأن من لازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواص المشبه به، وذلك يدل على التشبيه كما سبق. (التجريد) **لأنها تشبيه مضمر:** أي المكني عنها، وهذا على مذهب المصنف كما مر لا على مذهب القوم من أنها لفظ المشبه به المضمر في النفس المرموز إليه بذكر لوازمه. [الدسوقي: ٢٣٠/٤]

حسنها إلخ: أي في حساب حسن المكني عنها بمعنى أنه يعد بعد حسن المكني عنها تابعا له. (الدسوقي)

بل هي حقيقية: أي عند المصنف؛ لأنها مستعملة في الموضوع له بخلاف السكاكي. **معنى آخر:** أي هو الكلمة التي تغير إعرابها الأصلي. [الدسوقي: ٢٣١/٤] **على سبيل الاشتراك:** أي اللفظي بأن يقال: إن لفظ المجاز وضع بوصفين: أحدهما: الكلمة التي استعملت في غير ما وضعت له لعلاقة، والثاني: الكلمة التي تغير حكم إعرابها الأصلي، فيكون إطلاق المجاز عليها حقيقة على هذا الاحتمال. (الدسوقي)

أو التشابه: أي مشابهة الكلمة التي تغير إعرابها للكلمة التي استعملت في غير معناه، وذلك بأن شبهت الكلمة المنتقلة عن إعرابها الأصلي بالكلمة المنتقلة عن معناه الأصلي بجامع الانتقال عن الأصل في كل، وعلى هذا الاحتمال فإطلاق لفظ المجاز على الكلمة التي تغير إعرابها الأصلي مجاز بالاستعارة. (الدسوقي بتغيير) **بحذف لفظ:** أي ذلك التغير يحصل بسبب حذف لفظ أو زيادته. (الحاشية)

والثاني: مثل: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١) أي جاء أمر ربك **لاستحالة**
ما يكون بزيادة
المجيء عن الله تعالى، واسأل أهل القرية للقطع بأن المقصود ههنا سؤال من أهل القرية وإن جعلت القرية مجازا عن أهلها لم يكن من **هذا القبيل**، وليس مثله شيء؛ **لأن المقصود** نفي أن يكون شيء مثل الله لا نفي أن يكون مثل مثلِه، فالحكم الأصلي
لأنه لا مثل له تعالى
لـــ"ربك" و"القرية" هو الجرّ، وقد تغير في الأول إلى الرفع وفي الثاني إلى النصب بسبب
في القرية
حذف المضاف، والحكم الأصلي في مثله هو النصب؛ لأنه خبر "ليس"، وقد تغير إلى
و"شيء" اسمها
الجرّ بسبب زيادة الكاف، فكما وُصِفتِ الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الأصلي **كذلك** وصفت به باعتبار نقلها عن إعرابها الأصلي، وظاهر عبارة "المفتاح" أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الإعراب، **وما ذكره المصنف أقرب**، والقول
المستعمل في غير محله الأصلي
بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١) ....

لاستحالة إلخ: علة لمحذوف، أي وإنما لم يجعل على ظاهره للقطع باستحالة المجيء على الله تعالى؛ لأن المجيء عبارة عن انتقال من حيز إلى حيز آخر. [الدسوقي: ٢٣٢/٤] **هذا القبيل**: أي بل من قبيل المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة؛ لأنها حينئذٍ مجاز مرسل من إطلاق اسم المحل على الحال. [الدسوقي: ٢٣٣/٤]

لأن المقصود: علة لمحذوف، أي وإنما حمل على زيادة الكاف؛ لأن المقصود إلخ. (الدسوقي) **كذلك إلخ**: هذا صريح في أن المسمى بالمجاز هو كلمة "ربك"، ولفظ "القرية"، ولفظ "المثل"، وليس المسمى بالمجاز هو الإعراب المتغير، وهو ما قاله المصنف. (الدسوقي) **وما ذكره المصنف**: أي من أن الموصوف بكونه مجازا في هذا النوع هو الكلمة التي تغير إعرابها لانفس الإعراب. (الحواشي)

أقرب: أي مما ذكره السكاكي من أن الموصوف بكونه مجازا في هذا النوع هو الإعراب، وذلك لوجهين: أحدهما: أن لفظ المجاز مدلوله في الموضعين هو الكلمة، بخلاف إطلاقه على الإعراب فإنه يقتضي تخالف مدلوليه، والثاني: أن إطلاق المجاز على الإعراب لكونه قد وقع في غير محله الأصلي إنما يظهر في الحذف؛ لأن المقدر كالمذكور، فانتقل إعراب المقدر للمذكور، وأما الزيادة فلا يظهر فيها كون الإعراب واقعا في غير محله؛ لأنه ليس هناك لفظ مقدر كالمذكور، وله مقتض أوقع إعرابا آخر في محل مقتضاه، وإنما هناك زيادة شيء له مقتضى موجود ومقتضاه واقع في محله. [الدسوقي: ٢٣٤/٤]

أخذ بالظاهر، ويحتمل أن لا يكون زائدا ويكون نفيا بطريق الكناية التي **هي أبلغ**؛ **لأن**

الكاف للمثل من الحقيقة

الله تعالى موجود فإذا نفي مثل مثله لزم نفي مثله ضرورة أنه لو كان له مثل لكان هو

ولا يمكن نفي الموجود الذي هو اللازم الذي هو الملزوم لله تعالى

أعني الله تعالى مثل مثلِه، **فلم يصح** نفي مثل مثله كما تقول: ليس لأخي زيد أخٌ، ليس

لزيد أخٌ نفيا للملزوم بنفي لازمه، والله أعلم.

هو أخو زيد وهو أخو أخيه

هي أبلغ: أي من الحقيقة التي مقتضى زيادتها، ووجه الأبلغية أنه يشبه دعوى الشيء بالبينة، فكأنه ادعى نفي المثل بدليل صحة نفي مثل المثل. [الدسوقي: ٢٣٥/٤] **لأن الله تعالى موجود**: توضيحه أن تقول: إن الشيء إذا كان موجودا متحققا فمتى وجد له مثل لزم أن يكون ذلك الشيء الموجود مثلا لذلك المثل؛ لأن المثلية أمر نسبي بينهما، فإذا نفي هذا اللازم وقيل: لا مثل لمثل ذلك المتحقق لزم نفي الملزوم، وهو مثل ذلك المتحقق؛ لأنه يلزم من نفي اللازم نفي الملزوم، وإلا كان الملزوم موجودا بلا لازم وهو باطل. (الدسوقي بتغيير)

فلم يصح إلخ: أي على تقدير وجود المثل، لكن النفي لمثل المثل صحيح لوقوعه في كلام الصادق، فليكن المثل منفيا وهو المطلوب. [الدسوقي: ٢٣٦/٤]

[الكناية]

[تعريف الكناية]

الكناية في اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا، أو كنوتُ إذا تركت التصريح به، وفي
(إن كان يائيا) (إن كان واويا)
الاصطلاح: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه أي إرادة ذلك المعنى مع
(الحقيقي)
لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به طويل القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد
(هو حمائل السيف)
أيضًا، فظهر أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي مع إرادة لازمه كإرادة طول
(في الكناية) (مما ذكر)
النجاد مع إرادة طول القامة، بخلاف المجاز..............................

أو كنوت: أي بكذا من كذا، و"أو" في كلامه للشك، فعلى الاحتمال الأول تكون لام الكلمة ياء وعلى الثاني تكون واواً، والمضارع على الأول "يكني" كـ"رمى يرمي" وعلى الثاني "يكنو" كـ"دعا يدعو". [الدسوقي بتغيير: ٢٣٧/٤]
به: أي بمدخول "عن" وهو راجع إلى كنيت وكنوت، فالكناية لغة: ترك التصريح بالشيء. (الدسوقي بتغيير)
لفظ أريد به إلخ: جرى المصنف على أن الكناية واسطة بين الحقيقية والمجاز، واعلم أنهم اختاروا في اللفظ الكنائي طريقين: الأولى: أنه مستعمل في غير الموضوع له مع جواز إرادة الموضوع وعليها كلام المصنف، الثانية: أنه مستعمل في الموضوع له لكن لا ليكون مقصودا بل لينتقل إلى غير الموضوع له المقصود بحيث يكون غير الموضوع له متعلق الصدق والكذب والإثبات والنفي، فيصح الكلام وإن فقد المعنى الحقيقي بل وإن استحال، واختار هذه الطريقة في التلويح، قال في "الأطول": ولنا بحث نذكرها لك فإنه معجب لأولي الألباب، وهو أنه يمكن أن تجعل الكناية كلها حقائق صرفة ويكون قصد ما يجعل معنى كنائيا من قبيل قصد النتيجة بعد إقامة الدليل، فيكون قولنا: "فلان كثير الرماد" حقيقة صرفة ذكرت دليلا على أنه مضياف، فيكون التقدير فهو مضياف، ولا يكون هناك استعمال كثير الرماد في المضياف. [التجريد بتغيير: ٣٩٣]
معه: تنبيه على أن إرادة اللازم أصل وإرادة الملزوم تبع. [الدسوقي بتغيير: ٢٣٨/٤] كلفظ طويل النجاد: الحاصل: أن النجاد حمائل السيف، فطول النجاد يستلزم طول القامة، فإذا قيل: فلان طويل النجاد، فالمراد أنه طويل القامة، فقد استعمل اللفظ في لازم معناه مع جواز أن يراد بذلك الكلام الإخبار بأنه طويل حمائل السيف، وطويل القامة بأن يراد بطول النجاد معناه الحقيقي واللازمي. (الدسوقي) بخلاف المجاز: أي فإنه وإن شارك الكناية في إرادة مطلق اللازم إلا أنه لا يجوز معه إرادة المعنى الحقيقي وإن وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقي؛ لينتقل منه إلى المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال. [الدسوقي: ٢٣٩/٤]

فإنه لا يجوز فيه إرادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقي، **وقوله:**
الشأن
من جهة إرادة المعنى معناه من جهة جواز إرادة المعنى ليوافق ما ذكره في تعريف الكناية؛
أي إنما قدرنا المضاف
ولأن الكناية كثيرا ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي للقطع بصحة قولنا: فلان **طويل**
علة لحذف المضاف أيضًا
النجاد، وجبان الكلب، ومهزول الفصيل وإن لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل، ومثل
كناية عن طول القامة
هذا في الكلام أكثر من أن تحصى، **وههنا بحث** لا بد من التنبيه عليه، وهو أن المراد بجواز
إرادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية من حيث إنها كناية لا تنافي ذلك كما أن المجاز
لا من حيث خصوص المادة إرادة المعنى الحقيقي تنظير للمنفي
ينافيه، لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما ذكره صاحب "الكشاف"
إرادة المعنى الحقيقي لا من حيث إنها كناية
في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١) أنه من **باب الكناية كما في قولهم:** مثلك
لا يبخل؛ لأنهم إذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون **على أخصّ أوصافه** فقد نفوه عنه،.....
البخل المخاطب البخل المخاطب

وقوله: من جهة: هذا جواب عن اعتراض وارد على المصنف، وحاصله: أن في كلامه تنافيا بين التفريع والمفرع عليه، وذلك؛ لأن المفرع عليه يقتضي أن إرادة كل من اللازم والملزوم في الكناية جائزة، والتفريع يقتضي أن إرادتهما معا واقعة، وحاصل ما أجاب به الشارح: أن في التفريع حذف مضاف، أي من جهة جواز إرادة المعنى. [الدسوقي: ٢٣٩/٤]

طويل النجاد: كناية عن طول القامة؛ لأنه يلزم من طول النجاد أي حمائل السيف طول القامة. (الدسوقي)

وجبان الكلب: كناية من الكرم؛ لأن جبن الكلب أي عدم جراءته على من يمر به يستلزم كثرة الواردين عليه، وكثرة الواردين تستلزم كرم صاحبه. [الدسوقي: ٢٤٠/٤] **ومهزول الفصيل:** كناية عن الكرم أيضًا؛ لأن هزال الفصيل يستلزم عدم وجود اللبن في أمه، وهو يستلزم الاعتناء بالضيفان لأخذ اللبن من أمه وسقيه لهم، وكثرة الضيفان يستلزم الكرم. (الدسوقي) **وإن لم يكن له نجاد:** فإذا صحت الكناية بنحو هذه الألفاظ ووقعت بها مع انتفاء أصل معناه لم يصدق أنه أريد بها المعنى الحقيقي، فلو لم يرد الكلام إلى الجواز خرجت هذه الألفاظ عند انتفاء معانيها عن التعريف. (الدسوقي)

وههنا بحث: هذا جواب عما يقال: إن التعريف غير جامع؛ لأنه لا يشمل الكناية التي تمنع فيها إرادة المعنى الحقيقي. (الدسوقي) **باب الكناية:** أي من حيث إن سلب الشيئية عن مثل يستلزم سلبها عن مثله. [الدسوقي: ٢٤١/٤]

كما في قولهم: هذا نظير للآية من حيث إن كلا كناية. (الدسوقي) **على أخص أوصافه:** أي على أوصافه الخاصة أي ملتبسا بها كالعلم والكرم، لا العامة كالحيوانية والناطقية، وهذا العطف تفسيري؛ لأن المماثل ما يكون مشاركا في الأوصاف الخاصة كلها. (الدسوقي)

كما يقولون: **بلغت أَترابُه** يريدون به بلوغه، فقولنا: ليس كاللّٰه شيء، وقولنا: ليس كمثله شيء عبارتان **متعاقبتان** على معنى واحد هو نفي المماثلة عن ذاته ولا فرق بينهما إلا ما يُعطِيه الكناية **من المبالغة، ولا يخفى** ههنا امتناع إرادة الحقيقة ونفي المماثلة عمن هو مماثله وعلى أخص أوصافه.

أقران فلان — مثال الحقيقي — مثال الكناية — تعالى — وهي العبارة الثانية — في الآية

[الفرق بين الكناية والمجاز]

وفُرِّق بين الكناية والمجاز بأن الانتقال فيها أي في الكناية من اللازم إلى الملزوم **كالانتقال** من طول النجاد إلى طول القامة، وفيه أي وفي المجاز الانتقال من الملزوم إلى اللازم **كالانتقال** من الغَيث إلى النبت، ومن الأسد إلى الشجاع، ....

مرسلا كان أو استعارة — المطر

بلغت أترابه: جمع ترب بكسر التاء أي أقرانه في السن بأن يكون ابتداء ولادة الجميع في زمن واحد. [الدسوقي: ٢٤١/٤]
متعاقبتان: أي واردتان على معنى واحد على وجه المعاقبة والبدلية، فنفي المماثلة عن ذاته تعالى تارة يؤدى بالعبارة الأولى على وجه الصراحة، وتارة يؤدى بالعبارة الثانية على وجه الكناية. (الدسوقي) **من المبالغة:** أي لإفادتها المعنى بطريق اللزوم الذي هو كادعاء الشيء ببينة، ولما كانت الكناية أبلغ من الحقيقة كان قوله: "ليس كمثله شيء" أوكد في نفي المثل من "ليس كاللّٰه شيء". (الدسوقي)
ولا يخفى إلخ: هذا محل الشاهد من نقل كلام صاحب "الكشاف" استدلالا على قوله: "لكن قد يمتنع إلخ" وإنما امتنع في الآية إرادة الحقيقة لاستحالة ثبوت مماثلته تعالى. [الدسوقي: ٢٤٢/٤] **وفُرِّق:** الحاصل: أن المصنف لما قدم الفرق المرضي عنده بين المجاز والكناية وهو أن الكناية فيها جواز إرادة المعنى الحقيقيِ لعدم نصب القرينة المانعة والمجاز لا يجوز فيه ذلك، أشار إلى فرق آخر بينهما للسكاكي وغيره لأجل الاعتراض الذي أورده عليه. [الدسوقي بتغيير: ٢٤٣/٤]
كالانتقال إلخ: فطول القامة ملزوم لطول النجاد، وطول النجاد لازم لطول القامة، فإن قلت: مقتضى تمثيل الشارح بهذا المثال عند قول المصنف: "لفظ أريد به لازم معناه" أن طول القامة لازم لطول النجاد، وطول النجاد ملزوم له وهو عكس ما يفهمه كلامه هنا، قلت: كل من طول النجاد وطول القامة لازم للآخر وملزوم له؛ لأن كلا منهما مساو للآخر، فالتمثيل بهذا المثال ههنا لا ينافي التمثيل به فيما تقدم. (الدسوقي بتغيير)
كالانتقال إلخ: أي فإنه لازم للمطر بحسب العادة والمطر ملزوم له، وكذلك الشجاعة لازمة للأسد، والأسد ملزوم لها، لكن لما ناسبت الشجاعة الرجل أيضًا انتقل من الأسد بواسطة القرينة إلى الرجل المقيد بالشجاعة، فصار الأسد ملزوما والرجل الشجاع لازما بانضمام القرينة. [الدسوقي: ٢٤٤/٤]

ورُدَّ هذا الفرق بأن اللازم **ما لم يكن ملزوما** بنفسه أو بانضمام قرينة إليه لم ينتقل منه إلى الملزوم؛ لأن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم من ملزومه ولا دلالة للعام على الخاص، وحينئذٍ **أي إذا كان** اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم كما في المجاز **فلا يتحقق الفرق** بين المجاز والكناية، والسكاكي أيضا معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع فيتأكد هذا الرد عليه الانتقال منه، **وما يقال:** إن مراده أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه مما **لا دليل عليه**، وقد يجاب عنه عن الاعتراض السابق بأن **مراده باللازم** ما يكون في جانب الكناية والمجاز ......

ما لم يكن ملزوما: يعني إنما ينتقل من اللازم إلى الملزوم إذا كان ذلك اللازم ملزوما لذلك المنتقل إليه بأن يكون مساويا إما بنفسه كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، فإنه وإن كان يتبادر منه أنه لازم للإنسان وهو ملزوم له لمساواته، فيلزم من وجوده وجود الإنسان أو بواسطة انضمام قرينة إليه كالعرف كقولنا كناية عن المؤذن: رأيت إنسانا يلازم المنار، فإن الإنسان الملازم للمنار فيما يتبادر لازم للمؤذن، ويصح أن يكون أعم منه لجواز أن تكون ملازمة للمنار لا للأذان، لكن قرينة العرف دالة على أنه المؤذن، فهذا لازم أعم صار ملزوما بالقرينة. [الدسوقي: ٢٤٤/٤]

أي إذا كان: الأولى أن يقول: أي وإذا كان لا ينتقل من اللازم مادام لم يكن ملزوما. **فلا يتحقق الفرق:** أي بين المجاز والكناية؛ لأن الانتقال في كل منهما من الملزوم إلى اللازم؛ لأن الانتقال من اللازم إلى الملزوم لا يحصل إلا إذا كان اللازم المنتقل منه ملزوما، فينتقل منه من حيث إنه ملزوم لا من حيث إنه لازم. [الدسوقي: ٢٤٥/٤]

وما يقال: أي في الجواب عن الاعتراض على السكاكي وتصحيح فرقه، وحاصله: أن مراد السكاكي بقوله: "الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم: اللازم المساوي لملزومه؛ لأن اللزوم بين الطرفين من خواصها، ومراده بقوله: "والانتقال في المجاز من الملزوم إلى اللازم" مطلقا؛ لأن اللزوم بين الطرفين لا يشترط في المجاز فصح تعبيره في جانب الكناية بالانتقال من اللازم، ولم يصح التعبير به في المجاز، فتم التفرقة بينهما. (الدسوقي)

لا دليل عليه: أي فيقال عليه إنه لا دليل على اختصاص الكناية باللزوم بين الطرفين دون المجاز، بل قد يكون اللازم فيها أعم كما يكون مساويا وكذا المجاز، فالجواب المذكور ضعيف؛ لأن فيه حمل كلام السكاكي على ما هو تحكم محضٌ. (الدسوقي) **مراده باللازم إلخ:** حاصله: أن مراد السكاكي باللازم في قوله: "إن الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم" ما يكون وجوده على سبيل التبع لوجود الغير كطول النجاد التابع وجوده في الغالب بطول القامة، ومراده بقوله: إن المجاز ينتقل فيه من الملزوم إلى اللازم أي من المتبوع في الوجود إلى التابع، فحينئذٍ صحت التفرقة التي ذكرها بينهما، والحاصل: أنه ليس مراده حقيقة اللازم والملزوم حتى يتوجه عليه الاعتراض، بل مراده بهما التابع والمتبوع، وإن لم يكن بينهما لزوم عقلي كطول النجاد لطول القامة. (الدسوقي)

وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة، **ولهذا** جوز كون اللازم
في الخارج أو في الاعتبار للغير
أخص كالضاحك بالفعل للإنسان، فالكناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع
فالكناية على هذا الجواب
وردیف، ويراد به متبوع مردوف **والمجاز بالعكس، وفيه نظر، ولا يخفى** عليك أن
الظاهر أنه عطف تفسير
ليس المراد باللزوم ههنا **امتناع الانفكاك.**
في الكناية

[تقسيم الكناية]

وهي أي الكناية ثلاثة أقسام: الأولى **وتأنيثها** باعتبار كونها عبارة عن الكناية المطلوب
بالاستقراء
بها **غير صفة ولا نسبة**، فمنها أي فمن الأولى ما هي **معنى واحد** مثل أن يتفق في صفة
نسبة صفة إلى موصوف ذو معنى واحد الكناية
من الصفات اختصاص بموصوف معين فَتُذْكر تلك الصفة؛ ليتوصّل بها إلى ذلك
فاعل "يتفق"
الموصوف كقوله:
عمرو بن معدي كرب

الضـــاربين **بكل أبيض** مخذم
قاطع

ولهذا: أي لأجل أن مراده باللازم التابع لا المتعارف، جوز السكاكي كون اللازم المنتقل عنه للمعنى الكنائي أخص؛ لأن اللازم بمعنى التابع في الوجود لوجود غيره أو في الاعتبار لاعتبار غيره يجوز أن يكون أخص، بخلاف اللازم المتعارف، فإنه إنما يكون أعم أو مساويا ولا يكون أخص وإلا لكان الملزوم أعم، فيوجد بدون اللازم، وهذا محال. [الدسوقي: ٢٤٦/٤] **والمجاز بالعكس:** بأن يذكر متبوع ويراد التابع.

وفيه نظر: أي في هذا الجواب نظر بالنسبة إلى قوله: و"المجاز بالعكس"؛ لأن المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبات نحو: رعينا الغيث، واستعمال النبت في الغيث نحو: أمطرت السماء نباتا، فكيف يصح ما ذكر. (الحواشي) **ولا يخفى إلخ:** جواب عما يقال: كيف يكون المراد باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لغيره مع إمكان انفكاكه عن غيره. [الدسوقي: ٢٤٧/٤] **امتناع الانفكاك:** أي الذي هو اللزوم العقلي، بل المراد باللزوم ههنا مطلق الارتباط ولو بقرينة أو عرف كما تقدم. (الدسوقي) **وتأنيثها:** والظاهر تذكيرها؛ لأن لفظ القسم مذكر.

غير صفة ولا نسبة: وذلك بأن يكون المطلوب بها موصوفا، ولو قال: "الأولى المطلوب بها الموصوف" لكان أحسن. (الدسوقي) **معنى واحد:** المراد بوحدة المعنى ههنا: أن لا يكون من أجناس مختلفة وإن كان جمعا كما في الأضغان في المثال الآتي، وليس المراد بوحدته ما قابل التثنية والجمعية الاصطلاحية. [الدسوقي: ٢٤٨/٤] **بكل أبيض:** أي بكل سيف أبيض، والضاربين نصب على المدح أي أمدح الضاربين بكل سيف أبيض مخذم أي قاطع. (الدسوقي)

والطاعنين مجامع الأضغان

المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الأضغان **معنى واحد** كناية عن القلوب، ومنها ما من الكناية هو مجموع معان بأن يؤخذ صفة فتنضم إلى لازم آخر، وآخـــر **لتصير** جملتها مختصة كمستوي القامة مثل عريض الأظفار بموصوف فيتوصل بذكرها إليه كقولنا كناية عن الإنسان: **حَيٌّ مستوي** القامة عريض الأظفار، **وتسمى** هذه خاصة مركبة، وشرطهما أي: **شرط هاتين** الكنايتين الاختصاص بالمكني عنه؛ ليحصل الانتقال، وجعل السكاكي الأولى منهما أعني ما هي معنى واحد منهما إلى المكني عنه قريبة بمعنى سهولة المأخذ، والانتقال فيها لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر وتلفيق بينهما، **والثانية** بعيدة بخلاف ذلك وهذه غير البعيدة **بالمعنى الذي سيجيء**،.... تأليف صعبة الأخذ

والطاعنين: أي الضاربين بالرمح مجامع الأضغان، فمجامع الأضغان كناية عن القلوب، ومجامع الأضغان معنى واحد؛ إذ ليس أجساما ملتئمة وإن كان لفظه جمعا، فأطلق الشاعر الصفة التي هي لازم، يعني بمجامع الأضغان، وأراد محلها وهو الموصوف، أعني القلوب على سبيل الكناية. [الدسوقي: ٢٤٨/٤] **معنى واحد:** أي المضاف والمضاف إليه دال على معنى واحد. [الدسوقي: ٢٤٩/٤] **لتصير إلخ:** أي وإن كانت كل صفة بمفردها غير خاصة به، ألا ترى أن "حي" في المثال ليس خاصا بالإنسان، وكذلك مستوي القامة وعريض الأظفار، وأما جملة الثلاثة فهي مختصة بالإنسان، فيتوصل بمجموعها إليه. (الدسوقي بتغيير)

حَيٌّ مستوي: بدل أو بيان من "قولنا" بمعنى مقولنا و"كناية" حال منه. [التجريد: ٣٩٥] **وتسمى إلخ:** أي مجموع الصفات المختصة بالموصوف يسمى عند أصحاب العلوم العقلية خاصة مركبة، كما أن الصفة الواحدة التي لها اختصاص بموصوف تسمى خاصة بسيطة. (الدسوقي) **شرط هاتين:** يعني شرط الكناية التي هي معنى واحد، والكناية التي هي مجموع معان اختصاصها بالمكني عنه كاختصاص مجامع الأضغان، ومجموع الحياة واستواء القامة وعريض الأظفار بالإنسان، واعترض على هذا الاشتراط بأنه مستدرك؛ لأن الكناية الانتقال فيها من الملزوم، والملزوم مختص قطعا بالمكني عنه الذي هو اللازم. (الحواشي المختلفة)

الثانية: ما هي مجموع معان، عطف على الأولى. **بالمعنى الذي سيجيء:** وهي ما كان فيها وسائط، والحاصل: أن المراد هنا بالقرب سهولة الانتقال لأجل البساطة، والمراد بالبعد صعوبتها لأجل التركيب؛ لأن إيجاد المركب والفهم منه أصعب من البسيط غالبا، وليس المراد هنا بالقرب انتفاء الوسائط والوسائل بين الكناية والمكني عنه وبالبعد وجودها كما سيأتي. [الدسوقي: ٢٥١/٤]

الثانية من أقسام الكناية **المطلوب بها صفة** معنوية من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك، **وهي ضربان:** قريـــبة، وبعيدة، فإن لم يكن الانتقال من الكناية الكناية المطلوب بها صفة إلى المطلوب بواسطة فقريبة، والقريبة قسمان: واضحة يحصل منها الانتقال بسهولة كقولهم **كناية** عن طويل القامة: "**طويلٌ نجاده**" و"طويل النجاد"، **والأولى** أي طويلٌ نجادهُ بإضافة الصفة للنجاد كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح، وفي الثانية أي طويل النجاد تصريح مّا نوع تصريح؛ **لتضمن** الصفة أي الطويل الضمير الراجع إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه لمشابهتها للفعل، **فيشتمل** على نوع تصريح بثبوت الطول له، **والدليل** النقلي على تضمّنه الضمير أنك تقول: "هند طويلة النجاد، ....

المطوب بها صفة: معنى طلب الصفة بالكناية دون النسبة أن يكون المقصود بالذات هو إفهام معنى الصفة من صفة أخرى أقيمت مقامها، فصار تصور المثبتة أعني المكني عنها هو المقصود بالذات لا نفس إثباتها؛ لأن نفس إثباتها كالمعلوم من وجود نسبة المكني بها، وذلك كأن يذكر جبن الكلب أو كثرة الرماد؛ لينتقل منه إلى الجود. [الدسوقي بتغيير: ٢٥١/٤]

وهي ضربان: حاصل ما ذكره من الأقسام أن الكناية المطلوب بها صفة إما قريبة أو بعيدة، والقريبة إما واضحة أو خفية، والواضحة إما ساذجة أو مشوبة بالتصريح، فجملة الأقسام أربعة. [الدسوقي: ٢٥٢/٤] **كناية:** حال من القول مقدم عليه أي كقولهم: "فلان طويل نجاده" حالة كون ذلك القول كناية عن طول القامة. (الدسوقي)

طويل نجاده: برفع النجاد على أنه فاعل "طويل"، والضمير المضاف إليه عائد إلى الموصوف. (الدسوقي)

والأولى إلخ: إشارة إلى الفرق بين المثالين بعد اتفاقهما في كونهما كناية عن طول القامة، وإنما كان طويل نجاده كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح؛ لأن "طويل" لم يسند إلى شيء من الشخص أو ضميره، وإنما أسند إلى نجاده، بخلاف طويل النجاد لما فيه من ثبوت التصريح حيث أسند إلى ضميره لا إلى النجاد. (الحاشية)

لتضمن إلخ: أي وإنما كان فيها تصريحٌ ما لتضمن الصفة التي هي لفظ "طويل" الضمير الراجع إلى الموصوف؛ لكونها مشتقة، والضمير عائد على الموصوف، فكأنه قيل: "فلان طويل"، ولو قيل ذلك لم يكن كناية بل تصريحا بطوله الذي هو طول قامته، ولما لم يصرح بطوله لإضافته إلى النجاد، وأومئ إليه بتحمل الضمير كانت كناية مشوبة بالتصريح ولم تجعل تصريحا حقيقيا. [الدسوقي: ٢٥٣/٤]

والدليل إلخ: أي والدليل على تضمن تلك الصفة للضمير وتحملها له وأنه فاعل لها لفظاً؛ لا أنها مضافة إلى فاعلها لفظا، بل لفاعلها في المعنى: أنك تقول: "هند طويلة النجاد" بتأنيث الصفة نظرا لهند، والزيدان طويلا النجاد بتثنيتها نظرا للزيدين والزيدون طوال النجاد بجمعها نظرا للزيدين، فقد أنثنا الصفة وثنيناها وجمعناها لزوما، وجعلناها مطابقة للموصوف، وما ذاك إلا لإسنادها إلى الضمير الموصوف، بخلاف ما إذا خلت عن ضمير الموصوف الذي جرت عليه وأسندت إلى اسم ظاهر، فإنها لا تطابق ما قبلها بل يجب فيها الإفراد والتجريد من علاقة التثنية والجمع. [الدسوقي بتغيير: ٢٥٤/٤]

والزيدان طويلا النجاد، والزيدون طوال النجاد"، فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة البتة لاستنادها إلى ضمير الموصوف، بخلاف "هند طويل نجادها، والزيدان طويل نجادهما، والزيدون طويل أنجادهم"، وإنما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح، ولم نجعلها تصريحا بأن الصفة في المعنى صفة للمضاف إليه، **واعتبار الضمير** رعاية لأمر

الصفة للقطع علة لقوله: ولم نجعلها في الحقيقة وهو النجاد

لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها أو خفية **عطف على** "واضحة"، وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل وإعمال روية كقولهم كناية عن الأَبْلَه:

فكر البليد

"عريضُ القفا" فإن **عرض القفا** وعظم الرأس **بالإفراط** مما يستدل به على البلاهة **فهو**

الحمق

ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه إلى بلاهة **نوع خفاء لا يطلع** عليه كل واحد، **وليس الخفاء** بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة،.........

واعتبار الضمير: أي فلم يكن إرجاع الضمير مقصودا أصليا، فلا يكون تصريحا بل مشوبا به. (الحاشية)

عطف على إلخ: أي إن الكناية المطلوب بها صفة إن لم يكن الانتقال فيها إلى مطلوب وهو الصفة بواسطة، فهي إما واضحة لا تحتاج في الانتقال إلى المراد إلى تأمل أو خفية يتوقف الانتقال منها إلى المراد على تأمل وإعمال رؤية أي فكر، وذلك حيث يكون اللزوم بين المكني به وعنه فيه غموض ما فيحتاج إلى إعمال رؤية في القرائن، وليس المراد أنها خفية لتوقف الانتقال منها إلى المقصود على وسائط؛ لأن الموضوع أن الانتقال فيها بلا واسطة. [الدسوقي: ٢٥٤/٤]

عريض القفا: القفا بالقصر مؤخر الرأس، وعرضه يستلزم عظم الرأس غالبا، والمقصود هنا العظم المفرط كما نبه عليه الشارح. [الدسوقي بتغيير: ٢٥٥/٤] **عرض القفا:** العرض ههنا بالفتح؛ لأن المراد به ما قابل الطول، وأما العرض بالضم فهو بمعنى الجانب. (الدسوقي) **بالإفراط:** إنما قال: بالإفراط؛ لأن عظم الرأس واستواؤه ما لم يفرط دليل على عظم الهمة وحسن الفهم. [التجريد: ٣٩٦] **فهو:** أي عرض القفا ملزوم لها أي للبلاهة وهي لازمة له، فقد انتقل من الملزوم إلى اللازم. (الدسوقي)

نوع خفاء: كان ذلك بالنظر إلى الأصل، وإلا فاستلزامه لها في عرفنا أظهر من أن يخفى، نعم سبب كون البلاهة لازمة به في الخارج خفي. (التجريد) **لا يطلع إلخ:** أي لا يدركه كل أحد، وإنما يدركه من أعمل فكرته ورويته حتى اطلع على الملزومية واعتقدها. (الدسوقي) **وليس الخفاء:** دفع به ما يتوهم من قوله: "لا يطلع عليه كل أحد" أن ذلك بسبب وجود كثرة الوسائط. [الدسوقي: ٢٥٦/٤]

وإن كان الانتقال من الكناية إلى المطلوب **بها** بواسطة **فبعيدة** كقولهم: "كثير الرماد"
وهو الصفة
كناية عن المضياف، **فإنه ينتقل** من كثرة الرماد إلى كثرة **إحراق الحطب** تحت القدر،
الشأن حال
ومنها **أي ومن** كثرة **الإحراق** إلى كثرة الطبائخ، ومنها **إلى كثرة الأكلة** جمع آكلٍ،
جمع طبيخ وهو ما يطبخ
ومنها **إلى كثرة الضيفان** بكسر الضاد جمع ضيف، ومنها **إلى المقصود** وهو المضياف
وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود **وضوحا وخفاء**، الثالثة من
أقسام الكناية المطلوب بها نسبة أي إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، **وهو المراد**
صفة موصوف مجرد الثبوت
بالاختصاص في هذا المقام كقوله: إن السماحة والمروءة **هي** كمال الرجولية والندى،
زياد الأعجم الكرم الإنسانية الجود
في قُبَّة ضُربتْ على ابن الحَشْرج، فإنه أَرَاد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه
حاصلة بنيت الشاعر اسمه عبد الله
الصفات **أي ثبوتها** له، فترك التصريح **باختصاصه بها** بأن يقول: إنه مختص بها أو نحوه
ثبوتها له تصوير للتصريح ابن الحشرج الأوصاف
مجرورٌ عطفا على "أن يقول"، ....

فبعيدة: لاحتياجها غالبا إلى استحضار الوسائط. [الدسوقي: ٢٥٦/٤] **فإنه ينتقل إلخ**: أي إنما قلنا: إن كثرة الرماد كناية عن المضيافية لكثرة الوسائط؛ لأنه إلخ. (الدسوقي) **إحراق الحطب**: لضرورة أن الرماد لا يكثر إلا بكثرة الإحراق. (الدسوقي) **إلى كثرة الأكلة**: وذلك؛ لأن العادة أن المطبوخ إنما يطبخ ليؤكل، فإذا كثر كثر الآكلون له. (الدسوقي) **إلى كثرة الضيفان**: وذلك لأن الغالب أن كثرة الأكلة إنما تكون من الأضياف؛ إذ الغالب أن الكثرة المعتبرة المؤدية لكثرة الرماد لا تكون من العيال. (الدسوقي)

إلى المقصود: وهو المضيافية، فقول الشارح: "وهو المضياف" أي مضيافية المضياف بدليل أن الكلام في المطلوب بها صفة وهو الفرق بين كثرة الضيفان والمضيافية، حتى ينتقل من أحدهما إلى الآخر أن كثرة وجود الضيفان وصف للأضياف والمضيافية وصف للمضيف؛ إذ هي القيام بحق الضيف وهما أمران متلازمان. [الدسوقي: ٢٥٧/٤]

وضوحا وخفاء: فكلما قلت الوسائط كانت الدلالة أوضح، وكلما كثرت كانت أخفى.

وهو المراد: وليس المراد بالاختصاص الحصر. **في قبة إلخ**: في جعل هذه الأوصاف الثلاثة في قبة مضروبة على ابن الحشرج كناية عن ثبوتها له؛ لأن الأمر إذا أثبت في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له. [الدسوقي: ٢٥٩/٤]

أي ثبوتها: له هو تفسير للاختصاص، وأشار بهذا التفسير إلى أن المراد بالاختصاص مجرد الثبوت والحصول وأن في عبارة المصنف قلبا. (الدسوقي) **مجرور**: فالمعنى ترك التصريح المصور بذلك القول "أو نحوه".

أو **منصوبٌ** عطفا على "إنه مختص بها" مثل: أن يقول سماحة ابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج أو سَمُحَ ابن الحشرج أو حصل السماحة له أو ابن الحشرج سَمِحٌ كذا في "المفتاح"، **وبه يعرف** أن ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر إلى الكناية أي تَركَ التصريح **ومَالَ** إلى الكناية بأن جعلها أي تلك الصفات في قبة **تنبيها** على أن محلها ذوقُبّة، وهي **تكون فوق الخيمة** يتخذها الرؤساء مضروبة عليه أي على ابن الحشرج، **فأفاد** إثبات الصفات المذكورة له؛ لأنه إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيّزه فقد أثبت له ونحوه أي مثل البيت المذكور في كون الكناية لنسبة الصفة إلى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم: المجد بين ثوبَيه والكرم بين برديه حيث لم يصرّح بثبوت المجد والكرم له، **بل كنى عن ذلك** بين ثوبيه وبُرديه، ....

(القسم الثالث من الكناية؛ وهو الممدوح؛ أكبر منها؛ مبنية؛ الشاعر؛ الذي لا يقوم بنفسه؛ الشرف؛ الصفة؛ للتعليل)

منصوب إلخ: فالمعنى حينئذٍ بأن يقول: إنه مختص أو يقول: نحوه أي نحو أنه مختص بها. **وبه يعرف:** أي بما ذكر من الأمثلة يعرف أنه ليس المراد بالاختصاص المعبر به في كلامهم ههنا الحصر، بل المراد به الثبوت للموصوف، سواء كان على وجه الحصر أم لا، وقوله: "وبه يعرف إلخ" استدلال على ما قدمه من أنه ليس المراد بالاختصاص الحصر، فلا تكرار بين ما ههنا وما تقدم. [الدسوقي: ٤/٢٦٠]

ومال إلخ: إتيان الشارح بـــ"مال" يحتمل أنه إشارة إلى أن "ترك" في كلام المصنف مضمن معنى "مال"، فيكون العطف في كلام الشارح تفسيريا، أي ترك التصريح ومال عنه إلى الكناية، ويحتمل أنه إشارة إلى أن قول المصنف: "إلى الكناية" متعلق بمحذوف عطفا على قوله: ترك التصريح. (الدسوقي بتغيير) **تنبيها:** علة لترك الشاعر التصريح بثبوت تلك الأوصاف للممدوح، وميله إلى الكناية بأن جعلها واقعة في قبة مضروبة على الممدوح، أي لأجل التنبيه على أن محل تلك الصفات وهو الممدوح ذو قبة وأنه من الرؤساء. (الدسوقي)

تكون فوق الخيمة: أي أكبر منها، وليس المراد أنه يجعل خيمته ويجعل فوقها شيء آخر هو القبة كما قد يتوهم. [التجريد: ٣٩٧] **فأفاد إلخ:** الحاصل أن المصرح به نسبة الصفات إلى القبة حيث جعلت فيها، وهي صفات لا تقوم بنفسها بل بغيرها، ولا يصلح أن يكون ذلك الغير هو القبة، فتعين أن يكون هو المضروب عليه القبة، فيكون المقصود من تلك الكناية نسبة تلك الصفات وثبوتها له، فهذا هو المكني عنه. (الدسوقي)

بل كنى عن ذلك: أي عن ثبوتهما له بكونهما بين برديه وثوبيه، أي لأن المعلوم أن حصول الكرم والمجد فيما بين الثوبين لا يخلو عن موصوف بهما، وليس إلا صاحب الثوبين؛ لأن الكلام في الثوبين الملبوسين، فأفاد الثبوت للموصوف =

فإن قلت: ههنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا: **كثر** الرماد في ساحة زيد، **قلت**: ليس هذا كناية واحدة بل كنايتين إحداهما المطلوب بها نفس الصفة **وهي** كثرة الرماد كناية عن المضيافية، والثانية: المطلوب بها نسبة المضيافية إلى زيد وهو جعلها في ساحته لتفيد إثباتهـــا له والموصوف في **هذين القسمين يعني الثاني** والثالث قد يكون مذكورا كما مر، وقد يكون غير مذكور **كما يقال في عرض** من يؤذي المسلمين: **المسلمُ** من سلم المسلمون من لسانه ويده، فإنه **كناية** عن نفي صفة الإسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام. **وأما القسم الأول** ....

(في الكناية / بطل حصر المصنف / زيد / الجعل / المضيافية / لزيد / هذا القول / وهذا النفي نسبة / المؤذي)

= بطريق الكناية، والمجد والكرم مذكوران فلا يطلبان، وإنما طلب ثبوتهما لموصوفهما، فكانت الكناية هنا مما طلب بها النسبة. [الدسوقي: ٢٦١/٤]

كثر إلخ: الساحة هي الفسحة التي بين بيوت الدار وقدام بابها، والمثال المذكور كناية عن المضيافة وإثباتها لزيد، أما الإثبات فلأنا لم نثبت كثرة الرماد لزيد، وإنما أثبتناها في ساحة زيد؛ لينتقل من ذلك إلى ثبوتها له، وأما المضيافية فلأنا لم نصرح بها حتى يكون المطلوب نفس النسبة بل كنينا عنها بكثرة الرماد. (الدسوقي)

قلت إلخ: حاصله: أنا لانسلم أن هذا المثال كناية طلب بها الصفة والنسبة معا، بل كنايتان: أحدهما طلب بها النسبة، وهي إثبات كثرة الرماد في الساحة، والأخرى طلب بها نفس المضيافية وهي التصريح بكثرة الرماد؛ لينتقل إلى المضيافية لاستلزامها إياها. [الدسوقي: ٢٦٢/٤] **وهي**: ضمير هي راجع إلى "إحداهما" لا إلى الصفة. [الدسوقي: ٢٦٣/٤]

هذين القسمين: إنما خصهما بالذكر لامتناع ذكر الموصوف في القسم الأول؛ لأنه مكني عنه. [التجريد: ٣٩٨]

يعني الثاني: أي من أقسام الكناية وهو المطلوب به صفة، والمطلوب به نسبة صفة لموصوف. (الدسوقي)

كما يقال: الأولى: كقوله ﷺ؛ لأنه حديث كما في "البخاري". [الدسوقي: ٢٦٤/٤]

في عرض إلخ: العرض بالضم: الناحية والطرف والجانب، والمراد به ههنا التعريض أي في التعريض بمن يؤذي المسلمين.

المسلم إلخ: مثال للقسم الثالث وهو الكناية عن النسبة، والنسبة المكني عنها هنا نفي الصفة لا ثبوتها؛ لأن نسبة الصفة يكنى عنها مطلقا سواء كانت ثبوتية أو سلبية، وهي هنا سلبية إذ هي لسلب الإسلام عن المؤذي. (الدسوقي)

كناية إلخ: وجه الكناية أن مدلول الجملة حصر الإسلام فيمن لا يؤذي ولا ينحصر فيه إلا بانتفائه عن المؤذي، فأطلق الملزوم وأريد به اللازم. (الدسوقي) **وأما القسم الأول**: أي من هذين القسمين الأخيرين وهو الثاني في المتن، وليس المراد القسم الأول من الأقسام الثلاثة كما توهم، وهذا مقابل لمحذوف أي أما كون القسم الثاني من هذين القسم تارة يكون الموصوف فيه مذكورا، وتارة يكون غير مذكور، فظاهر في جميع أنواعه، =

وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة **وتكون النسبة** مصرحا بها، فلا يخفى أن الموصوف فيها يكون مذكورا لا محالة لفظا أو تقديرا. وقوله: "في عرض من يؤذي" معناه في التعريض به، يقال: نظرت إليه من عرض - بالضم - أي من جانب وناحية، قال السكاكي: الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة، وإنما قال: "تتفاوت" ولم يقل: "تنقسم"؛ لأن التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو أعم كذا في "شرح المفتاح"، **وفيه نظر**، والأقرب أنه إنما قال ذلك؛ لأن هذه الأقسام **قد تتداخل** وتختلف باختلاف الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها، **والمناسب** للعرضية التعريض أي الكناية إذا كانت عرضية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض؛...............

= وأما القسم الأول من هذين القسمين فلا يظهر كون الموصوف فيه تارة يكون مذكورا وتارة غير مذكور في جميع أنواعه، والقصد بذلك القول تقييد كلام المصنف؛ فإن ظاهره أنه إذا كان المطلوب بها صفة تارة يكون الموصوف مذكورا وتارة يكون غير مذكور، سواء صرح بالنسبة أم لا مع أنه متى صرح بالنسبة فلا بد من ذكر الموصوف، فيقيد كلام المصنف بالنسبة إلى القسم الأول بما إذا لم يصرح بالنسبة. [الدسوقي: ٢٦٤/٤]

وتكون النسبة إلخ: أي: والحال أن النسبة المطلوب بها الصفة مصرح بها، وهذا إشارة إلى قسم للقسم الثاني لا إلى جملة القسم الثاني. [الدسوقي: ٢٦٥/٤] **وفيه نظر:** وجه النظر: أن كون التعريض وأمثاله أعم لا ينافي كونه قسما من أقسام الكناية باعتبار كما يقال: الأبيض قسم من الحيوان، فلو قال: تنقسم لكان مستقيما؛ لأنه قسمه باعتبار، ويمكن أن يقال في توجيه النظر: بأن التفاوت لا يتعدى بكلمة "إلى" إلا بتضمين أمر آخر، والمناسب هنا الانقسام فيرد عليه ما يرد على الانقسام. [التجريد: ٣٩٨] **قد تتداخل:** والحاصل أنها أقسام اعتبارية تختلف باختلاف الاعتبارات، ويمكن اجتماعها لا أنها أقسام حقيقية لا يمكن اجتماعها، فعدل السكاكي عن التعبير بـــ"تنقسم"؛ لئلا يتوهم أنها أقسام حقيقية متباينة كما هو الأصل فيها. [الدسوقي بتغيير: ٢٦٦/٤]

والمناسب إلخ: هذا من كلام السكاكي قصد به تمييز تلك الأقسام بعضها من بعض، وأشار إلى أن بين كل قسم واسمه مناسبة، وحاصله: أن المناسب للعرضية أي لكون الكناية عرضية تسميتُها بالتعريض. [الدسوقي: ٢٦٧/٤]

لأنه إمالة الكلام إلى عُرض يدل على المقصود، يقال: عرضت لفلان وبفلان إذا قلتَ قولا وأنت تعنيه، فكأنك أشرت به إلى جانب وتريد جانبا آخر، والمناسب لغيرها أي لغير العرضية إن كثرت الوسائط **بين اللازم** والملزوم **كما في** كثير الرماد **وجبان الكلب ومهزول الفصيل** التلويح؛ **لأن التلويح** هو أن تشير إلى غيرك من بعد، والمناسب لغيرها **إن قَلّت الوسائط** مع خفاء **في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة** الرمز؛ لأن الرمز أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية؛ **لأن حقيقته** الإشارة بالشفة والحاجب، والمناسب لغيرها إن قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله:

(التعريض / ذلك العرض / جانب / تعني فلانا / بأن زادت على الواحدة / إطلاق اسم التلويح عليها / لغير العرضية / إطلاق الرمز عليها / في الأصل / لغير العرضية / البحتري)

أَوَ ما رأيت المجد ألقى رحله ... في آل طلحة ثم لـــم يتحوّل

(لم ينتقل عنه)

الإيماء **والإشارة**.........................

(إطلاق الإيماء)

بين اللازم إلخ: أي الذي استعمل لفظه وبين الملزوم أي الذي أطلق اللفظ عليه كناية. [الدسوقي: ٢٦٩/٤]

كما في إلخ: أي فإن بين كثرة الرماد والمضيافية المستعملة هي فيها وسائط، وهي كثرة الإحراق، وكثرة الطبائخ وكثرة الأكلة، وكثرة الأضياف. (الدسوقي) وجبان الكلب: أي فإن بين جبن الكلب والمضيافية المستعمل هو فيها وسائط وهي عدم الجرأة وأنس الكلب بالناس وكثرة مخالطة الواردين وكثرة الأضياف. (الدسوقي)

مهزول الفصيل: أي فإن بين هزال الفصيل والمضيافية المستعمل هو فيها وسائط وهي عدم اللبن وكثرة شاربيه وكثرة الأضياف. (الدسوقي) **لأن التلويح** إلخ: أي إنما سميت الكناية الكثيرة الوسائط تلويحا؛ لأن التلويح في الأصل أن تشير إلى غيرك من بعد وكثرة الوسائط بعيدة الإدراك غالبًا. (الدسوقي) **إن قلّت الوسائط**: المراد بقلتها عدم كثرتها، فيشمل مالا واسطة فيه أصلا. [التجريد: ٣٩٩] **في اللزوم**: أي بين المعنى المستعمل والمعنى الأصلي. (الدسوقي)

كعريض القفا: مثال لما عدمت فيه الوسائط؛ لأنه يكنى عن البله بعرض القفا، فيقال: فلان عريض القفا أي أنه أبله وليس بينهما واسطة عرفا. (الدسوقي) **وعريض الوسادة**: مثال لما فيه واسطة واحدة؛ لأن عرض الوسادة يستلزم عرض القفا، وعرض القفا يستلزم البله. (الدسوقي) **لأن حقيقته** إلخ: أي إنما قيدنا بقولنا: "على سبيل الخفية"؛ لأن حقيقة الإشارة بالشفة والحاجب، أي والغالب أن الإشارة بهما إنما تكون عند قصد الإخفاء. (الدسوقي)

أو ما رأيت إلخ: وجه كون الوسائط فيه قليلة من غير خفاء أن تقول: إن إلقاء المجد رحله في آل طلحة مع عدم التحول كناية عن وجود المجد في مكانهم، ووجوده فيه كناية عن نسبة المجد إليهم فهو كناية بواسطة واحدة، وفيه استعارة بالكناية تشبيها للمجد بالإنسان الراحل. (الحاشية) والإشارة: وأصل الإشارة أن تكون حسية.

ثم قال السكاكي: والتعريض **قد يكون مجازا** كقولك: "آذيتَني فستعرف" **وأنت تريد** بتاء الخطاب إنسانا **مع المخاطب** دونه أي **لا تريد المخاطب**؛ ليكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فقط فيكون مجازا، وإن أردهما أي المخاطب وإنسانا آخر معه جميعا **كان كناية** كأنك أردت باللفظ المعنى الأصلي وغيره معا، والمجاز ينافي إرادةَ المعنى الأصلي ولا بد فيهما أي في الصورتين **من قرينة** دالة على أن المراد في الصورة الأولى هو الإنسان الذي مع المخاطب وحده؛ ليكون مجازا، وفي الثانية كلاهما جميعا؛ لتكون كناية، **وتحقيق ذلك** أن قولك: "آذيتني فستعرف" كلامٌ دال على تهديد المخاطب ....

تهديد وتخويف — في قولك "آذيتني" — علة لـ"تريد" — أي آذيتني — عند المخاطب — بتاء الخطاب — المجاز والكناية — خبر "أن" — تخويف

ثم قال السكاكي: الحاصل: أن السكاكي بعد ما سمى أحد أقسام الكناية تعريضا انتقل بعد ذلك إلى تحقيق الكلام التعريضي، فذكر أنه تارة يكون مجازا وتارة يكون كناية. [الدسوقي: ٢٧٠/٤] **قد يكون مجازا**: بأن تقوم القرينة على عدم صحة إرادة المعنى الحقيقي. (الدسوقي) **وأنت تريد إلخ**: جملة حالية أي: وإنما يكون هذا الكلام التعريض مجازا في حال كونك تريد بتاء الخطاب إنسانا مع المخاطب دون المخاطب. [الدسوقي: ٢٧١/٤]

مع المخاطب: صفة لإنسان أي حاضرا مع المخاطب فهو مصاحب له في الحضور والسماع لا في الإرادة. (الدسوقي) **لا تريد المخاطب**: أي لا تريد تهديده، ولما أردت بهذا الخطاب تهديد غير المخاطب فقط صارت تاء الخطاب غير مراد بها أصلها الذي هو المخاطب، وإذا تحقق أنك لا تريد بهذا الخطاب المخاطب وإنما أردت غيره للعلاقة كان هذا التعريض مجازا؛ لأنه قد أطلق اللفظ وأريد به اللازم. (الدسوقي)

كان كناية: يعني أن الكلام التعريضي قد يكون كناية حيث لم تقم قرينة على عدم صحة إرادة المعنى الأصلي، بل قامت على إرادة الأصلي وغيره؛ لأن الكناية هي اللفظ الذي يجوز أن يراد به المعنى الحقيقي ولازمه، والمجاز لا يراد به إلا اللازم كما تقدم. (الدسوقي)

من قرينة إلخ: إذا كان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية، فلابد في الصورتين من قرينة تميز إحداهما من الأخرى حيث اتحد لفظهما وإنهما اختلفا في الإرادة، فإذا وجدت القرينة الدالة على أن المهدد في قوله: "آذيتني فستعرف" هو غير المخاطب فقط كأن يكون المخاطب صديقا وغيره مؤذ كان اللفظ مجازا، وإذا وجدت القرينة الدالة على أنهما هددا معا كأن يكونا معا عدوين للمتكلم ومؤذيين له كان اللفظ كناية. (الدسوقي بتغيير) **وتحقيق**: يعني إذا وقع في هذين الاستعمالين شبهة وتردد تصدى لبيانه على الوجه الحق بقوله: وتحقيق ذلك. (الحاشية) **ذلك**: أي كون قولك: "آذيتني فستعرف" مجازا على تقدير إرادته إنسانا غير المخاطب وكناية على تقدير إرادهما مع لزوم قرينة دالّة على المراد في التقديرين. (الحواشي)

بسبب الإيذاء ويلزمه تهديد كل من صدر عنه الإيذاء فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية، وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الإيذاء إما تحقيقا وإما فرضا وتقديرا مع قرينة دالّة على عدم إرادة المخاطب كان مجازا.

لزوما عرفيا — قولك: "آذيتني فستعرف" — غير المخاطب — قيد للاشتراك — وقوعا وفعلا — جواب "إن أردت"

فصل [المجاز المركب أبلغ من الحقيقة والتصريح]

أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية **أبلغ** من الحقيقة والتصريح؛ لأن الانتقال فيهما **من الملزوم إلى اللازم** فهو **كدعوى** الشيء ببينة، فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم؛ لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه، وأطبقوا أيضا على أن الاستعارة **التحقيقية والتمثيلية** أبلغ من التشبيه؛ **لأنها** نوع من المجاز، ....

المجاز المقيد — لف ونشر مرتب — في المجاز والكناية — الاستعارة

فصل: تكلم فيه على أفضلية المجاز والكناية على الحقيقة والتصريح في الجملة. [الدسوقي: ٢٧٤/٤]

أطبق البلغاء: أي اتفق البلغا، ويراد بالبلغاء، علماءُ البيان على ما هو الظاهر، ويمكن أن يراد جميع البلغاء، ويجعل إجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام إن لم يعلموا هذه الاصطلاحات. [التجريد بتغيير: ٤٠٠] **أبلغ**: قيل عليه: إن "أبلغ" إن كان مأخوذا من بلغ بضم اللام بلاغة، ففيه أن البلاغة لا يوصف بها المفرد، والكناية كلمة مفردة، والمجاز قد تكون مفردة، وإن كان مأخوذا من بالغ مبالغة، ففيه أن أفعل التفضيل لا يصاغ من الرباعي قد يجاب باختيار الأول وأن المراد: البلاغة اللغوية وهي الحسن فقوله: "أبلغ" أي أفضل وأحسن، ويصح إرادة الثاني بناء على مذهب الأخفش والمبرّد. [الدسوقي: ٢٧٥/٤]

من الملزوم إلى اللازم: وهذا الانتقال ظاهر في المجاز، وأما في الكناية فإن اللازم إذا لم يصر مساويا للملزوم بسبب القرينة لا يمكن الانتقال منه كما مر، فالمراد باللزوم في الذهن وإن كان لازما في الخارج. (الحواشي)

كدعوى إلخ: أي بخلاف الحقيقة والتصريح، فإن كلا منهما دعوى مجردة من الدليل، فإذا قلت: "فلان كثير الرماد" فكأنك قلت: "فلان كريم"؛ لأنه كثير الرماد. (الدسوقي) **التحقيقية والتمثيلية**: وأما المكنية والتخييلية فليستا من المجاز اللغوي عنده. [الدسوقي: ٢٧٧/٤] **لأنها**: أي الاستعارة نوع من المجاز والتشبيه نوع من الحقيقة، وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وما كان من جنس الأبلغ يلزم أن يكون أبلغ مما يكون من جنس غير الأبلغ، وإنما أفرد المصنف الاستعارة بالذكر وإن دخل في قوله: "إن المجاز أبلغ من الحقيقة" اهتماما بشأن الاستعارة له فيها من الادعاء؛ ولأن المقابل لها حقيقة مخصوصة وهي التشبيه. (الدسوقي)

وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وليس معنى كون كل من المجاز والكناية أبلغ أن شيئا منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقي والتصريح، **بل المراد أنه** يفيد زيادة تأكيد للإثبات، ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بالغ حد الكمال كما في المشبه به وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه، والمعنى لا يتغير حاله في نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ، وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله: ليست مزية قولنا: "رأيت أسدا" على قولنا: "رأيت رجلا هو والأسد سواء في الشجاعة" **أن الأول** أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة **لم يفدها الثاني**، بل الفضيلة هي أن الأول **أفاد تأكيد** الإثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني، والله أعلم.

كمل القسم الثاني، والحمد لله على جزيل نواله والصلاة على نبيه محمد وآله.

بل المراد: أي من كون كل من المجاز والكناية والاستعارة أبلغ من الحقيقة والتصريح والتشبيه.

أنه: أي ما ذكر من كل من المجاز والكناية والاستعارة. [الدسوقي: ٤/٢٧٨]

أن الاول إلخ: هذا خبر "ليس"، والمراد بالأول: "رأيت أسدا" والمراد بالثاني: "رأيت رجلا هو والأسد سواء في الشجاعة". [الدسوقي: ٤/٢٧٩]

لم يفدها الثاني: أي ليست فضيلة التركيب الأول المشتمل على الاستعارة على التركيب الثاني المحتوي على التشبيه أن الأول أفاد زيادة على مساواة الرجل للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني، بل كل من التركيبين إنما أفاد مساواة الرجل للأسد في الشجاعة، و لم يفد أحدهما زيادة على المساواة المذكورة. (الدسوقي)

أفاد تأكيد إلخ: يعني فثبت أن كلا من المجاز والكناية والاستعارة لا يدل على أزيد مما تدل عليه الحقيقة، وأن الفضيلة في كل واحد من هذه الثلاثة من جهة إفادة تأكيد الإثبات الذي لا يفيده الحقيقة، هذا وقد تم الفن الثاني. [الدسوقي: ٤/٢٨١]

الفن الثالث **علم البديع**

وهو **علم** يعرف به **وجوه تحسين** الكلام **أي يتصور** معانيها، ويعلم أعدادها وتفاصيلها **بقدر الطاقة، والمراد** بــ"الوجوه" ما مر في قوله: "وتتبعها وجوه أُخَر" تورث الكلام حسنا، وقوله: بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة **الخلو** عن التعقيد المعنوي إشارة إلى أن هذه الوجوه **إنما تعدّ محسّنة** للكلام بعد رعاية الأمرين، والظرف أعني قوله: "بعد رعاية" **متعلق بقوله**: تحسين الكلام.

تفسير ليعرف — سوى المطابقة والفصاحة — المعلومة بعلم المعاني — المعلومة بعلم البيان

[وجوه تحسين الكلام]

وهي أي وجوه تحسين الكلام ضربان: معنوي أي راجع إلى تحسين المعنى **أولا** وبالذات،

نوعان

علم البديع: [البديع في اللغة: الغريب] أول من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي، كان ذلك سنة أربع وسبعين ومائتين. [التجريد: ٤٠١] **وهو علم**: المراد به هنا الملكة؛ لأنها هي التي تكون آلة في معرفة الوجوه المحسنة هي في تصورها وفي التصديق يضبط أعدادها وتفاصيلها. [الدسوقي: ٢٨٢/٤]

وجوه تحسين: الأمور التي يصير بها الكلام حسنا. [الدسوقي: ٢٨٣/٤] **أي يتصور**: أشار به إلى أن المراد بالمعرفة هنا تصور معاني تلك الوجوه والتصديق بأعدادها وتفاصيلها، فالمراد بالمعرفة هنا مطلق الإدراك الشامل للتصور والتصديق، فيعرف بذلك العلم أن الأمور المحسنة عدتها كذا، وأن الوجه الفلاني يتصور بكذا. (الدسوقي) **بقدر الطاقة**: أشار بهذا إلى أن الوجوه البديعية غير منحصرة في عدد معين لا يمكن زيادتها عليه. (الدسوقي)

والمراد: أشار بهذا إلى أن الإضافة في قوله: "وجوه تحسين" للعهد، وحينئذٍ فصح التعريف، واندفع أن يقال: إن الوجوه المحسنة للكلام مجهولة، والتعريف بالمجهول لا يفيد. (الدسوقي) **الخلو إلخ**: تفسير لوضوح الدلالة، وأما الخلو عن التعقيد اللفظي فهو داخل في قوله: "بعد رعاية المطابقة"؛ لأن المطابقة لا تعتبر إلا بعد الفصاحة، وهي تتوقف على الخلو عن التعقيد اللفظي. (الدسوقي) **إنما تعدّ محسّنة**: وإلا كانت كتعليق الدرر في أعناق الخنازير.

متعلق بقوله إلخ: يعني فهو ظرف لغو، فالواقع بعدهما هو التحسين في الملاحظة لا في الوجود، فإنه تقارن فيه، وأما إذا جعل ظرفا مستقرا فالذي بعدهما هو الحصول، فيقتضي أنه متأخر عنهما في الوجود والتقدير حال كون التحسين حاصلا بعدهما. [التجريد: ٤٠١] **أولا**: نصب على الظرفية بمعنى قبل، وهو حينئذٍ منصرف ولا وصفية له؛ ولذا دخله التنوين مع أنه أفعل تفضيل في الأصل بدليل الأولى والأوائل كالفضلى والأفاضل. [الدسوقي: ٢٨٥/٤]

وإن كان قد يفيد بعضها تحسين اللفظ أيضًا، ولفظي أي راجع إلى تحسين اللفظ **كذلك**.
كما في المشاكلة ثانيا وبالتبع

[المعنوي]

أما المعنوي **قدّمه**؛ لأن المقصود الأصلي والغرض الأوّلي هو المعاني، والألفاظ **توابعُ وقوالبُ لها**.
فينبغي الاهتمام بها

[المطابقة]

فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضا، وهي الجمع بين المتضادّين أي معنيين **متقابلين في الجملة** أي يكون بينهما تقابل وتنافٍ ولو في بعض الصور، سواء كان التقابل حقيقيا **أو اعتباريا**، وسواء كان تقابل التضاد أو **تقابل** الإيجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايف **أو ما يشبه** شيئا من ذلك، ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من أنواع الكلمة..........
في كلام واحد — ولو في الجملة — كما في القدم والحدوث — التقابل الحقيقي — كتقابل الحركة والسكون — كتقابل العمى والبصر — كالأبوة والبنوة — المذكور — المسمى بالطباق — الاسم والفعل والحرف

كذلك: أي راجع إلى تحسين اللفظ أولا وبالذات، وإن كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين المعنى أيضًا، لكن بطريق التبع والعروض. [الدسوقي: ٤/٢٨٥] **توابع**: أي من حيث إن المعنى يستحضر أولا، ثم يؤتى باللفظ على طبقه. [التجريد: ٤٠١] **وقوالب لها**: أي من حيث إن المعاني تتلقى منها وتفهم منهما. [الدسوقي: ٤/٢٨٦]
فمنه المطابقة: ذكر المصنف في هذا الكتاب تسعة وعشرين وجها من هذا النوع: أولها المطابقة وهي في اللغة: الموافقة، قال صاحب المفتاح: المطابقة مأخوذة من طابق الفرس أي وضع رجله مكان يده، وكونها من وجوه التحسين تعرف بالذوق، وكذا باقي الوجوه. (الدسوقي، والتجريد)
متقابلين في الجملة: لما كان يتوهم أن المراد بالمتضادين هنا خصوص الأمر من الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض وليس ذلك شرطا، بين المصنف أن المراد بالمتضادين هنا ما هو أعم من ذلك أعني الأمرين الذين بينهما تقابل وتناف. (الدسوقي) **أو اعتباريا**: [كتقابل الإحياء والإماتة] أي باعتبار المعتبر وإن لم يكن تضادا في الواقع كالإحياء والإماتة فإنهما عبارتان عن الخلق، سمي باعتبار تعلقه بالحياة إحياء وباعتبار تعلقه بالموت إماتة. (الحواشي) **تقابل**: كتقابل مطلق الوجود وسلبه. **أو ما يشبه إلخ**: أي وتقابل ما يشبه كالبرودة والحرارة الكائنتين في قوله تعالى: ﴿أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَاراً﴾ [نوح: ٢٥]، فإن الغرق يستلزم الماء المشتمل على البرودة والنار مشتملة على الحرارة، والبرودة والحرارة متقابلان. [الدسوقي: ٤/٢٨٧]

اسمين نحو: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ﴾ (الكهف: ١٨)، أو فعلين نحو: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ (البقرة: ٢٥٨) أو حرفين نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة: ٢٨٦) فإن في اللام معنى الانتفاع وفي "على" معنى التضرر أي لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها أو من نوعين نحو: ﴿أَوَ مَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ (الأنعام: ١٢٢) فإنه قد اعتبر في الإحياء معنى الحياة، والموت والحياة مما يتقابلان، وقد دلّ على الأول بالاسم وعلى الثاني بالفعل، وهو أي الطباق ضربان: طباق **الإيجاب** كما مرّ، وطباق السلب وهو أن يجمع بين **فعلي مصدر واحد**: **أحدهما** مثبت والآخر منفي **أو أحدهما** أمر والآخر نهي، **فالأول** نحو: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ **لا يَعْلَمُونَ** يَعْلَمُونَ ظَاهِراً﴾ ....

(جمع راقد بمعنى نائم) (للنفس) (أي ضالا) (فهديناه) (عطف على قوله: من نوع) (المعتبر في "ميتا") (الموت) (الحياة) (تنويع آخر للطباق) (في الأمثلة)

وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً: [جمع يقظ بمعنى يقظان] فاليقظة تشتمل على الإدراك بالحواس، والنوم يشتمل على عدمه، بينهما شبه العدم والملكة باعتبار لازمهما والتضاد باعتبار أنفسهما؛ لأن اليقظة عرض يقتضي الإدراك بالحواس، والنوم عرض يمنع الإدراك، وقد دل على كل منهما بالاسم. [التجريد: ٤٠٢] **يحيي ويميت**: فإن الإحياء والإماتة ولو صح اجتماعهما في ذات المحيي والمميت لكن بين متعلقهما أعني الحياة والموت العدم والملكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي، فالتنافي بينهما اعتباري وكأنه لم يجعلهما من الملحق الآتي لإشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملحق كما يأتي. (التجريد) **أي لا ينتفع إلخ**: أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور على عامله، والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمرة الطاعة لا بنفسهما. (التجريد)

الإيجاب: بأن يكون معنى المتقابلين موجبا. **فعلي مصدر واحد**: ظاهره التقييد به وإخراج غير الفعلين وفعلين للمصدرين. [الدسوقي: ٢٩٠/٤] **أحدهما**: [كيعملون ولا يعلمون، ومصدرهما العلم] فيكون التقابل بين الإيجاب والسلب، لا بين مدلولي الفعلين. (الدسوقي) **أو أحدهما إلخ**: فإن النهي يدل على طلب الكف عن الفعل، والأمر يدل على طلب الفعل، والكف والفعل متضادان، فيكون التقابل باعتبار الفعل والترك لا باعتبار مصدر الفعلين لاستوائه. (الدسوقي)

فالأول: وهو أن يجمع بين فعلى مصدر واحد أثبت أحدهما وسلب الآخر. (الدسوقي) **لا يعلمون**: هذا هو الشاهد فإن العلم الأول منفي والثاني مثبت، وبين النفي والإثبات تقابل في الجملة أي باعتبار أصلهما لا باعتبار الحالة الراهنة؛ لأن المنفي علم ينفع في الآخرة والمثبت علم لا ينفع فيها ولا تنافي بينهما. (الدسوقي)

مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (الروم: ٦- ٧) **والثاني** نحو: ﴿فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ (المائدة: ٤٤)
نهي أمر
ومن الطباق ما سمّاه بعضهم تدبيجا من دبّج المطرُ الأرضَ إذا زينّها، وفَسَّره بأن يذكر
بألوان النبات
في معنى من المدح وغيره ألوانٌ **لقصد الكناية** أو التورية، وأراد بالألوان ما فوق الواحد
كالهجاء والرثى والغزل مانعة الخلو ذلك البعض
بقرينة الأمثلة، فتدبيج الكناية نحو **قوله: تَرَدَّى** من تردّيت الثوب أخذته رداء ثياب
كالمثال الأول
الموت حُمْرا فما أتى لها أي تلك الثياب الليل إلا وهي من سندس **خُضْرٌ** يعني ارتدى
هو رقيق الحرير
الثياب الملطخة بالدم فلم ينقضِ يوم قتله و لم يدخل في ليلة إلا وقد صارت الثياب من
سندس خضر من ثياب الجنة، فقد جمع بين الحمرة والخضرة، وقصد بالأول الكناية عن
وهو حمرة الثياب
القتل وبالثاني الكناية **عن دخول الجنة، وتدبيج التورية** ....
وهو خضرة الثياب

من الحياة الدنيا: لفظة "من" إما بيانية أي يعلمون الظاهر الذي هو الحياة الدنيا ويعدلون عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة، أو ابتدائية أي يعلمون شيئا ظاهرا ناشئا من الحياة الدنيا وهو التلذذ باللذات المحرمة، لا باطنا وهو كونها مزرعة الآخرة. [الدسوقي: ٤/٢٩٠] **والثاني**: هو أن يكون أحدهما أمراً والآخر نهيا. [الدسوقي: ٤/٢٩١]

فلا تخشوا الناس إلخ: من المعلوم أن الخشية لا يؤمر بها وينهى عنها من جهة واحدة، بل من جهتين كما في الآية فقد أمر بها باعتبار كونها لله ونهي عنها باعتبار كونها للناس، فالتنافي بين الأمر والنهى إنما هو باعتبار أصلهما لا باعتبار مادة استعمالهما. (الدسوقي) **ومن الطباق**: إنما جعله من أقسام الطباق و لم يجعله وجها مستقلا من أوجه المعنوي؛ لدخوله في تعريف الطباق لما بين الصورتين من التقابل. (الدسوقي)

لقصد الكناية إلخ: أي بالكلام المشتمل على ألوان، بخلاف ما إذا قصد المعنى الحقيقي فلا يكون من المحسنات؛ لأن الحقيقة يقصد منها المعنى الأصلي، وأما إذا قصد المعنى المجازي فلا يكون من المحسنات المعنوية بل اللفظية. [التجريد: ٤٠٢]

قوله: أبو تمام يرثي أبا نهشل حين استشهد. **تردّى**: أي لبس، وقوله: "ثياب الموت" أي ثياب الحرب، و"حمرا" حال من الثياب، وهي حال مقدرة؛ إذ لا حمرة وقت اللبس، فالأظهر أن المراد بثياب الموت الثياب الذي كفن فيها، وفيه أن الشهيد يكفن في الثياب التي قتل فيها وهو كان لابسا لها قبل حصول الدم. [التجريد: ٤٠٣]

خضر: مرفوع على أنه خبر بعد خبر، لا مجرور صفة لسندس؛ لأن القوافي مضمومة الردى. [الدسوقي: ٤/٢٩٢]

عن دخول الجنة: لما علم أن أهل الجنة يلبسون الحرير الأخضر، وصيرورة هذه الثياب الحمر تلك الثياب الخضر عبارة عن انقلاب حال القتل إلى حال التنعم بالجنة. [الدسوقي: ٤/٢٩٣] **وتدبيج التورية**: أي: والتدبيج المشتمل على التورية، وهي أن يكون للفظ معنيان: قريب، وبعيد، ويراد به البعيد. (الدسوقي)

كقول الحريري: فمذ **اغبر** العيش الأخضر **وازورّ** المحبوب الأصفر **اسودّ** يومي الأبيض **وابيض فَوْدي** الأسود حتى رَثى لي **العدوّ الأزرق** فيا حَبَّذا **الموت الأحمر**، فالمعنى القريب للمحبوب الأصفر هو الإنسان الذي له صفرة، والبعيد: الذهب، وهو المراد ههنا فيكون تورية، وجمع الألوان لقصد التورية **لا يقتضي** أن يكون في كل لون تورية كما توهمه البعض، **ويلحق به** أي بالطباق شيئان: أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم..................

جواب "مذ" — الفود شعر جانبي الرأس — رق — القتل

اغبرّ: واغبرار العيش كناية عن ضيقه ونقصانه؛ لأن اغبرار النبات والمكان يدل على الذبول والتغير، فيكنى به عن هذا اللازم. [الدسوقي بتغيير: ٢٩٣/٤] **وازور**: أي تباعد وأعرض عني المحبوب الأصفر، وفي ذكر هذا اللون وقعت التورية؛ لأن المعنى القريب للمحبوب الأصفر هو الإنسان الموصوف بالصفرة، والمعنى البعيد: الذهب، وهو المراد هنا فكان تورية. (الدسوقي) **اسود**: متعلق به المجرور بـــ"مذ"، واسوداد اليوم كناية عن ضيق الحال وكثرة الهموم فيه، ووصفه بالبياض كناية عن سعة الحال والسرور. (الدسوقي)

وابيض فودي: ابيضاض الفود كناية عن ضعفه من كثرة الحزن والهم. (الدسوقي) **العدو الأزرق**: أي الخالص العداوة الشديد، قيل: إن وصف العدو الشديد العداوة بالزرقة؛ لأنه في الأصل كان أهل الروم أعداء العرب، والزرقة غالبة عليهم، ثم وصف كل عدو شديد العداوة بها على طريق الكناية. (الدسوقي) **الموت الأحمر**: حمرة الموت كناية عن شدته أي الشديد، يقال: احمر البأس إذا اشتد، وقيل: إنه أراد بالموت الأحمر القتل فـــ"يا" في قوله: "فيا حبذا" زائدة للتنبيه لا للنداء أي فحبذا الموت الأحمر أي وأجيب به إن جاء عاجلا. [الدسوقي: ٢٩٤/٤]

لا يقتضي إلخ: أي بل تجمع الألوان لقصد التورية بواحد منها كما هنا، والحاصل: أن الحريري قد جمع بين ألوان من الاغبرار والاخضرار والاصفرار والاسوداد والابيضاض والزرقة والحمرة، وكل تلك الألوان في كلامه كناية إلا الاصفرار فإن فيه التورية، فقد علم من ذلك أن جميع الألوان لا يجب أن يكون على أنها كلها كنايات أو توريات، بل يجوز أن تجمع على أن بعضها تورية وبعضها كناية، وقد توهم بعضهم وجوب ذلك وهو فاسد. (الدسوقي)

ويلحق به إلخ: قيل: لا وجه لإلحاق هذا النوع بالطباق؛ لأنه داخل في تعريفه؛ لأن مناف اللازم هنا مناف للملزوم، فبين المذكورين تناف في الجملة، فيكون طباقا لا ملحقا به، وقد يجاب عنه بأن معنى قوله: في الجملة، بوجه من وجوه التقابل الأربعة، وهذا الأمر ليس كذلك؛ إذ التقابل الذي فيه ليس تقابلا بين عينيهما، بل بين عين أحدهما وملزوم الآخر، فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه، وأنت خبير بأن هذا الجواب إنما يدفع الاعتراض عن المصنف لا عن الشارح؛ لأنه عم التقابل في الجملة غير الأربعة، فتأمل في قول الشارح حيث قال: أو ما يشبه شيئا من ذلك، فيجوز أن يريد بما يشبه بمعنى لا يشتمل مثل هذا. (الحواشي)

نحو: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ (الفتح: ٢٩)، فإن الرحمة **وإن لم تكن** مقابلة للشدة لكنها **مسببة عن اللين** الذي هو ضد الشدة، والثاني: الجمع بين معنيين **غير متقابلين** عُبرّ عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان، **نحو قوله**: لا تعجبي **يا سَلْمُ** من رجل يريد نفسه ضحك المشيبُ برأسه أي ظهر ظهورا تامّا **فبكى** ذلك الرجل، فظهور المشيب **لا يقابل** البكاء إلا أنه قد عبّر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل للبكاء، **ويسمى الثاني إيهام التضاد**؛ لأن المعنيين ذُكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا إلى الظاهر، **ودخل فيه** أي في الطباق بالتفسير الذي **سبق** ما يختص باسم المقابلة وإن جعله السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسّنات المعنوية وهي أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر، ....

(دعبل — صفة رجل — الشيب — الغير المتقابلين — ظاهر اللفظ — الواو للحال — غير متقابلين)

وإن لم تكن إلخ: حاصله أنه قد جمع في هذه الآية بين الرحمة والشدة، ومن المعلوم أن الرحمة لا تقابل الشدة، وإنما تقابل الرحمة الفظاظة، والشدة إنما يقابلها اللين، لكن الرحمة مسببة عن اللين المقابل للشدة، فقد قوبل في الآية بين معنيين هما الشدة والرحمة، وأحدهما - وهو الرحمة - له تعلق بمقابل الشدة - وهو اللين - والتعلق بينهما تعلق السببية. [الدسوقي بتغيير: ٢٩٤/٤] **مسببة عن اللين**: أي ومنافي السبب لا يجب أن يكون منافيا للمسبب، والحاصل: أن التقابل هنا ليس بين المعنيين، بل بين أحدهما وملزوم الآخر. (الدسوقي)

غير متقابلين: ولا يستلزم ما أريد بأحدهما ما يقابل الآخر، وبه فارق ما قبله. [الدسوقي: ٢٩٥/٤]

نحو قوله: أي قول دعبل - بكسر الدال وسكون العين المهملتين، وكسر الباء الموحدة - شاعر خزاعي رافضي. (الدسوقي بتغيير) **يا سلم**: منادى مرخم اسم امرأة، أصله سلمى أو سلمة، ويحتمل اسمها كذلك. (حل الأبيات) **فبكى**: أي بتذكير الموت أو للتأسف على زمان الشباب. (الدسوقي) **لا يقابل**: بل يكاد أن يدعي أن بينهما تلازما؛ لأن بكاءه إما بتذكير الموت أو للتأسف على زمان الشباب. [الدسوقي بتغيير: ٢٩٦/٤]

ويسمى الثاني: أي بخلاف الأول فإنه ليس له اسم خاص بل عام وهو ملحق بالطباق. (الدسوقي)

إيهام التضاد: أي فهو معنوي باعتبار إيهام الجمع بين المتضادين، فلا يرد أنه جمع في اللفظ فيكون لفظيا لا معنويا. [التجريد: ٤٠٤] **ودخل فيه**: فإن قيل: لما كان هذا داخلا في الطباق فهلا قدمه على ذكر الملحق به؛ لأن اللائق تأخر ذكر الملحق عن جميع أنواعه، قلت: لما كان هذا قسما برأسه عند غيره وأراد مخالفة الغير ناسب أن يتأخر عن جميع ذلك القسم وملحقاته أولا، ثم يذكر مخالفة هذا ويدعي أنه من جملة ذلك. (الحاشية)

سبق: وهو الجمع بين أمرين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة. (التجريد)

ثم يؤتى بما يقابل ذلك المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة **على الترتيب** فيدخل في الطباق؛ لأنه جمع بين معنيين متقابلين **في الجملة**، **والمراد** بالتوافق خلاف التقابل، حتى الواقع في تعريف المقابلة **لا يشترط** أن يكونا **متناسبين** أو متماثلين فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾ (التوبة: ٨٢) **أتى** الله تعالى بالضحك والقلّة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما، ومقابلة الثلاثة بالثلاثة **نحو قوله**:

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا وأقبح الكفر والإفلاس **بالرجل**
بالرجل وقس عليه المرأة

أتى بالحسن والدين والغنى، ثم بما يقابلها من القبح والكفر والإفلاس على الترتيب، المعبر عنه بالدنيا
ومقابلة الأربعة بالأربعة ....

على الترتيب: أي يكون ما يؤتى به ثانيا مسوقا على ترتيب ما أتى به أولا بحيث يكون الأول للأول والثاني للثاني. [الدسوقي: ٢٩٧/٤] **في الجملة**: أي من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر؛ لأن ذلك لا يشترط في الطباق حتى تخرج المقابلة عن الطباق، فصدق حده عليها. [التجريد: ٤٠٤]

والمراد إلخ: جواب عما يقال: إن جعل المقابلة داخلة في الطباق دون مراعاة النظير تحكم؛ لأنه كما يصدق عليها باعتبار جمع المتقابلين تعريف الطباق يصدق عليها باعتبار جمع المتوافقين تعريف مراعاة النظير. (الدسوقي)

لا يشترط إلخ: أي فلما لم يشترط في المقابلة تماثل المعنيين ولا تناسبهما، بخلاف مراعاة النظير فإنه يشترط فيها ذلك، جعلت بالمقابلة داخلة في الطباق باعتبار جمع المتقابلين و لم تجعل داخلة في مراعاة النظير باعتبار جمع المتوافقين. (الدسوقي) **متناسبين**: أي بينهما مناسبة وإن اختلفا مصداقا ومفهوما كالشمس والقمر والعبد والفقير، وقوله: "أو متماثلين" أي في أصل الحقيقة، وإن اختلفا مفهوما فقط كإنسان وقائم. (التجريد)

أتى إلخ: حاصله: أنه أتى بالضحك والقلة وهما متوافقان، ثم بالبكاء والكثرة وهما متوافقان أيضًا، وقابل الأول من الطرف الثاني وهو البكاء بالأول من الطرف الأول وهو الضحك، وقابل الثاني من الطرف الثاني وهو الكثرة بالثاني من الطرف الأول وهو القلة. (الدسوقي) **نحو قوله**: أي قول أبي دلامة بضم الدال المهملة، زند - بالنون - ابن الجون كان صاحب النوادر والمَلَحِ، فاسدَ الدين، رديء المذهب، وحَكاياته مشهورة في كتب الأدب. (التجريد)

بالرجل: أي إذا اجتمعا بالرجل، ففي البيت احتباك. (التجريد) **ومقابلة**: الستة بالستة قول الشاعر:

على رأس حر تاج عز يزينه وفي رجل عبد قيد ذل يشينه

قال الصفدي: هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم في هذا المعنى. (التجريد)

نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ (الليل:٥-١٠) **والتقابل** بين الجميع ظاهر إلّا بين **الاتقاء والاستغناء فَبَيّنه** بقوله: والمراد بـ"اسْتَغْنَى" أنه **زهد فيما** عند الله تعالى **كأنّه مستغن** عنه أي عما عند الله تعالى فلم يتّق، أو المراد بـ"اسْتَغْنَى" استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتّق، فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء، **فيكون هذا** من قبيل **قوله تعالى:** ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ (الفتح: ٢٩)، وزاد السكّاكي في تعريف المقابَلة قيدا آخر حيث قال: هي أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وبين ضديهما، ....

(حقوق أمواله، الله تعالى، بالإنفاق في الخير عن ثواب الله، نميته، للنار، التقابل، الثواب الأخروي، الكفر، عدم الاتقاء، مفعول "زاد"، أو أضدادها)

واتقى: أي اتقى الله برعاية أوامره ونواهيه، والاعتناء بها خوفا منه تعالى أو محبة فيه، أو المراد اتقى حرمات الله وتباعد عنها. [الدسوقي: ٢٩٨/٤] **بالحسنى**: أي بالخصلة الحسنى وهي الإيمان. **والتقابل إلخ**: فالبخل مقابل للإعطاء، والاستغناء مقابل للاتقاء، والتكذيب مقابل للتصديق، والتيسير للعسرى مقابل للتيسير لليسرى؛ لأن المراد بالتيسير لليسرى التهيؤ للجنة والتيسير للعسرى التهيؤ للنار، فظهر لك أن المقابلة الرابعة بين مجموع تيسيره لليسرى ومجموع تيسيره للعسرى لا بين الجزئين الأولين منهما لاتحادهما وعدمُ المقابلة بينهما، ولا بين المجرّدين في الجزئين لما نقل في "الإيضاح": أنها إنما تكون بين المستقلين، والمجرور لا يستقل، فلا تقع المقابلة. [الدسوقي: ٢٩٩/٤]

الاتقاء والاستغناء: أي فإن التقابل بينهما فيه خفاء؛ لأن الاستغناء إن فسر بكثرة المال أو بعدم طلب الدنيا للقناعة فلا يكون مقابلا للتقوى، وإن فسر بشيء آخر غير ما ذكر كان محتاجا لبيانه لأجل أن تتضح مقابلته للاتقاء فلذا قال: والمراد إلخ. (الدسوقي) **زهد فيما**: أي من الثواب الأخروي، وليس المراد به كثرة المال، يقال: زهد في الشيء وعن الشيء رغب عنه ولم يرده، ومن فرق بين زهد في الشيء وعن الشيء فقد أخطأ. (الدسوقي)

كأنه مستغن: أي فصار بترك طلبه كأنه استغنى عنه، أي لا يحتاج إليه مع شدة حاجته إليه؛ لأن العاقل لا يترك طلب شيء إلا إذا كان مستغنيا عنه. (الدسوقي) **فيكون هذا إلخ**: وهو الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق، وحينئذٍ فجعل الآية من الطباق الحقيقي أي المقابلة نظرا للغالب، أي فالآية من الملحق بالطباق باعتبار "استغنى واتقى" ومن الطباق أي المقابلة باعتبار الثلاثة. [التجريد: ٤٠٤]

قوله تعالى إلخ: لكن بين الآيتين فرق، وهو أن الأولى أقيم فيها المسبب وهو الرحمة مقام السبب وهو اللين، والثانية أقيم فيها السبب وهو "استغنى" مقام المسبب وهو عدم الاتقاء عكس الأولى. (التجريد)

وإذا شرط ههنا أي فيما بين المتوافقين أو المتوافقات أمرٌ شُرط ثَمّه أي فيما بين ضديهما أو **أضدادهما** ضده أي ضد **ذلك الأمر** كهاتين الآيتين فإنه لما جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده أي ضد التيسير **وهو التعسير** المعبر عنه بقوله: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ (الليل: ١٠) مشتركا بين أضدادها وهي البخل والاستغناء والتكذيب، فعلى هذا لا يكون قوله: "ما أحسن الدين والدنيا" من المقابلة؛ لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والإفلاس **ضده**.

صوابه أضدادها — الشأن — السكاكي — تعالى — أبي دلامة — الشاعر

[مراعاة النظير]

ومنه أي من المعنوي مراعاة النظير وتسمى التناسب والتوفيق والايتلاف والتلفيق أيضا، وهي جمع أمر وما يناسبه **لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد** أن يكون كل منها **مقابلا للآخر**، وبهذا القيد يخرج الطباق، وذلك قد يكون بالجمع بين الأمرين نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ (الرحمن:٥) ....

من البديع المعنوي — واحدا كان أو متعددا — لا بالتضاد — مراعاة النظير — فهما متناسبان

وإذا شرط إلخ: أي وأما إذا لم يشترط أمر في الأول فلا يشترط شيء في قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً﴾ (التوبة: ٨٢). [الدسوقي: ٣٠٠/٤] **وهو التعسير إلخ:** يشير إلى أن تيسير العسرى تعسير في المعنى كما أن تيسير اليسرى تيسير. (الحاشية) **ضده:** أي ضد الاجتماع وهو الاقتران، بل اعتبر فيهما الاجتماع أيضا، والحاصل: أن ذلك البيت لا يكون من قبيل المقابلة عند السكاكي إلا لو قيل: وأقبح الكفر والإفلاس؛ إذ تفرقا مع أن المقصود إذا اجتمعا في شخص. [الدسوقي: ٣٠١/٤]

لا بالتضاد: أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحبته في إدراكه أو لمناسبته في شكل أو لترتب البعض على البعض أو ما أشبه شيئا من ذلك، ولما كان في هذا الجمع رعاية الشيء مع نظيره أو شبيهه أو مناسبه سمي مراعاة النظير. (الدسوقي) **والمناسبة بالتضاد:** هذا يشعر بأن المتضادين متناسبان، وهو كذلك من جهة أن الضد أقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده. [الدسوقي: ٣٠٢/٤] **مقابلا للآخر:** أي منافيا له؛ لأنه تقدم أن المراد بالتضاد مطلق التقابل والتنافي في الجمع. [التجريد: ٤٠٥]

جمع بين أمرين، وقد يكون بالجمع بين ثلاثة أمور نحو قوله (البحتري) في صفة الإبل: كالقسي (يجريان بحساب معلوم) (بالهزال) قوس المعطفات المنحنيات **بل الأسهم** جمع سهم مَبْرِيةً (من الانحناء) منحوتة (حال من الأسهم) بل الأوتار جمع **وتر،** جمع بين ثلاثة أمور، (القوس والسهم والوتر) ومنها أي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو أن يختم الكلام (جملة كان أو أكثر) **بما يناسب ابتداءه في المعنى** نحو: ﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام: ١٠٣)، فإن اللطيف يناسب كونه **غير مدرَك بالأبصار،** والخبير يناسب كونه مدرِكا للأبصار؛ لأن المدرك للشيء يكون خبيرا عالما، ويلحق بها أي بمراعاة النظير أن يجمع بين معنيين غير متناسبين **بلفظين** يكون لهما معنيان متناسبان (في أنفسهما) **وإن لم يكونا** مقصودين ههنا، ....

جمع بين أمرين: وهما "الشمس والقمر"، ولا يخفى تناسبهما من حيث تقارنهما في الخيال؛ لكون كل منها جسما نورانيا سماويا، ثم إنه لا حاجة لقوله: "جمع بين أمرين" مع قوله: "قد يكون الجمع بين أمرين" فهو تأكيد له. [الدسوقي: ٣٠٢/٤] **بل الأسهم:** أي بل هي كالأسهم، و"بل" إضراب عن تشبيه الإبل بالقسي، وقوله: "بل الأوتار" إضراب عن هذا التشبيه الثاني، ومحصل معنى البيت: أن الإبل المهازيل في شكلها ورقة أعضائها شابهت تلك القسي بل أدق منها وهي الأسهم المنحوتة بل أدق وهي الأوتار. [الدسوقي: ٣٠٣/٤ والتجريد: ٤٠٥]

وتر: وهو الخيط الجامع بين طرفي القوس.(الدسوقي) **بما يناسب:** كان يكون علة له كما في الآية أو العكس أو كالدليل عليه أو نحو ذلك. (التجريد) **ابتداءه في المعنى:** وإنما كان تشابه الأطراف نوعا خاصا من مراعاة النظير؛ لأنها الجمع بين متناسبين مطلقا سواء كان أحدهما في الختم، والآخر في الابتداء كما في تشابه الأطراف أو كانا معا في الابتداء كما تقدم في المثال أو في الاختتام أو في التوسط، بخلاف تشابه الأطراف؛ فإنه قاصر على الجمع بين متناسبين: أحدهما في الابتداء، والآخر في الانتهاء. (الدسوقي)

غير مدرك بالأبصار: أي باعتبار المتبادر منه وهو الدقة؛ لأن الشيء كلما لطف ودق كان أخفى وإن كان ذلك المعنى محالا في حقه تعالى؛ إذ اللطيف في حقه تعالى بمعنى الرفيق بعباده الرؤوف بهم، فيستعار اللطيف هنا من مقابل الكثيف لما لا تدركه الأبصار ولا ينطبع فيها، وهذا القدر يكفي في المناسبة. [الدسوقي بتغيير: ٣٠٤/٤]

بلفظين: أي حالة كون المعنيين المذكورين معبرا عنهما بلفظين. (الدسوقي) **وإن لم يكونا إلخ:** وهذا صادق بأن لا يقصد واحد منهما، أو يكون أحدهما مقصودا دون الآخر كما في المثال المذكور في المتن. (الدسوقي)

نحو: ﴿**الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ** وَالنَّجْمُ﴾ (الرحمن: ٥) **أي النبات الذي ينجم أي يظهر من الأرض لا ساق له كالبقول،** ﴿وَالشَّجَرُ﴾ **الذي له ساق** ﴿**يَسْجُدَانِ**﴾ ينقادان الله تعالى فيما خُلِقا له، فالنجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب **وهو مناسب لهما**، ويسمى إيهام التناسب **لمثل ما مر في إيهام التضاد.**

مثل الفحل والبصل — النبات — من الانتفاع بهما

[الإرصاد]

ومنه أي المعنوي الإرصاد وهو **نصب الرقيب** في الطريق ويسميه بعضهم التسهيم يقال: "بُرْدٌ مُسَهَّمٌ" فيه خطوط مستوية، **وهو أن يجعل** قبل العجز من الفقرة **وهي في النثر بمنـــزلة البيت**..

من البديع المعنوي — في اللغة — بضم الجيم

الشمس إلخ: المقصود بالتمثيل لفظ النجم مع الشمس والقمر. [الدسوقي: ٣٠٥/٤] **بحسبان:** أي يجريان في فلكهما بحساب معلوم لا يزيد ولا ينقص. (الدسوقي) **الذي له ساق:** وقد يسمى ما لا يقوم على ساق شجرا، قال تعالى: ﴿وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِنْ يَقْطِينٍ﴾ (الصافات:١٤٦)، واليقطين: وهو القرع مما لا يقوم على ساق. (الدسوقي) **يسجدان:** فالسجود مجاز عن الانقياد. **وهو مناسب لهما:** فالحاصل: أن النجم في الآية بالنسبة إلى الشجر من مراعات النظير، وبالنسبة إلى الشمس والقمر من إيهام التناسب. (الدسوقي)
لمثل ما مرّ إلخ: أي يوجه بتوجيه مثل التوجيه الذي وجه به إيهام التضاد، بقوله: "فيما مر" لأن المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد، فيقال هنا: وإنما سمي بذلك؛ لكون المعنيين عبر عنهما بلفظين يوهمان التناسب نظرا إلى الظاهر، وبالجملة فنسبة إيهام التناسب من مراعاة النظير كنسبة إيهام التضاد من المطابقة. (الدسوقي)
نصب الرقيب: أي ليدل عليه أو على من يأتي منه كما ينصب القطاع من ينظر القافلة ليعرفوا هل يقاومونهم وهل معهم شيء أو لا، ومناسبة هذا المعنى للاصطلاحي ظاهرة؛ لأن ما قبل العجز يدل عليه فهو كالرقيب عليه. [التجريد: ٤٠٦]
وهو أن يجعل إلخ: ووجه تسمية ما يدل على العجز إرصادا أن الإرصاد في اللغة: نصب الرقيب في الطريق، وما يدل على العجز نصب ليدل على صفته وختمه، وأما وجه تسميته تسهيما؛ فلأن ما جعل قبل العجز ليدل عليه مزيد في البيت أو في الفقرة ليزينه بدلالته على المقصود من عجزه، فصار بمنـــزلة الخطوط في الثوب المزيدة فيه لتـــزيينه؛ أو لأن ما قبل العجز مع العجز كأنهما خطان مستويان في البيت أو الفقرة. [الدسوقي: ٣٠٦/٤]
بمنـــزلة البيت: أي بمنـــزلة البيت الكامل من الشعر في أن رعاية الروي واجبة فيهما بخلاف المصراع، إلا أنه فرق بينهما من جهة أن البيت يكون بيتا وحده، والفقرة لا تكون فقرة بدون الأخرى. (الدسوقي)

من النظم فقوله: "وهو **يطبع الأسجاع** بجواهر لفظه" فقرةٌ، و"يقرع الأسماع **بزواجر وعظه**" فقرة أخرى، والفقرة في الأصل: **حلي** يصاغ على شكل فقرة الظهر، أو من البيت ما يدل عليه أي **على العجز** وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت **إذا عرف الروي**، فقوله: "ما يدل" فاعل "يجعل"، وقوله: "إذا عرف" متعلق بقوله: "يدل"، والروي الحرف الذي يـــبني عليه أواخر الأبيات أو الفقر، ووجب تكرره في كل منهما، وقيّد بقوله: "إذا عرف الروي"؛ لأن من الإرصاد **ما لا يعرف** له العجزُ لعدم معرفة حرف الروي كما في **قوله تعالى**: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إلا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (يونس: ١٩) **فلو لم تعرف** أن حرف الروي هو النون لربما توهم أن العجز فيما هم فيه اختلفوا أو "فيما اختلفوا فيه"، فالإرصاد في الفقرة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤٠)، ....

(حواشٍ بين السطور: الحريري، مبتدأ، أبو زيد السروجي، لفظ الشبيه بالجواهر، خبره، يضرب، جمع سمع؛ في اللغة؛ أي نائب فاعل؛ في النظم، في النثر، الأبيات والفقر؛ في الآية)

يطبع الأسجاع: يقال: طبعت السيف والدرهم أي عملته، وطبعت من الطين جرة أي عملتها منه، والأسجاع جمع سجع وهو الكلام الملتـــزم في آخره حرف. [الدسوقي: ٣٠٦/٤] **بزواجر وعظه**: أي بالزواجر من وعظه أي بالأمور المانعة للسامع من ارتكاب ما لا ينبغي. (الدسوقي) **حلي**: بفتح الحاء وسكون اللام، وجمعه حلي بضم الحاء وكسرها وكسر اللام وتشديد الياء. **على العجز**: أي على مادته وصورته، فالمادة يدل عليها الروي. (الدسوقي)

إذا عرف الروي: يعني معرفة صيغة القافية من الكلام السابق لابد منها أيضًا، فلا يرد أن معرفة الروي وهو النون في الآية لا تدل على أن العجز "يختلفون"؛ لجواز أن يكون "مختلفون"، ولو قال المصنف: إذا عرف الروي مع معرفة صيغة القافية، لكان أوضح. (الدسوقي) **ما لا يعرف**: أي باعتبار صورته ومادته لا باعتبار مجرد مادته، وإلا فقوله: "اختلفوا" يدل على مادة الاختلاف. [الدسوقي: ٣٠٧/٤] **قوله تعالى**: أي لو فرض أن الآية لم يعرف فيها الروي، وإلا فالآية عرف فيها حرف الروي، وإن كان ظاهر كلام الشارح خلافه. [التجريد: ٤٠٦]

فلو لم تعرف: لو فرض أنه لم تعرف. (الدسوقي) **وما كان الله إلخ**: أي فيظلمهم إرصاد؛ لأنه يدل على أن مادة العجز من مادة الظلم، ويعين كون المادة من الظلم مختومة بنون بعد واو معرفة الروي فيما قبل الآية، وهو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (النحل: ٣٢) [الدسوقي: ٣٠٨/٤]

وفي البيت نحو قوله: عمرو بن معديكرب

إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

[المشاكلة]

ومنه أي ومن المعنوي **المشاكلة: وهي** ذكر الشيء بلفظ غيره **لوقوعه** أي ذلك الشيء في صحبته أي ذلك الغير **تحقيقا** أو تقديرا **أي وقوعا** محققا أو مقدرا، **فالأول** نحو كقوله: قالوا اقترح شيئا من: "اقترحتُ عليه شيئا" إذا سألته إياه من غير رَوِيّة وطلبته على سبيل التكليف والتحكم، وجعله من "اقترح الشيء" ابتدعه، ....

كالخياطة في المثال، كلفظ الطبخ في المثال، أبي البر، فكر، الإلزام، تفسيري، اقترح، أوجده أولا

إذا لم تستطع إلخ: فقوله: "إذا لم تستطع" إرصاد؛ لأنه يدل على أن مادة العجز من مادة الاستطاعة، ومعرفة الروي تدل على أن تلك المادة تختم بعين قبلها ياء وهو تستطيع. [الدسوقي: ٣٠٨/٤] **المشاكلة**: اعلم أنه إذا وجد علاقة بين الشيء وذلك الغير كما في قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ (الشورى: ٤٠) فتلك المشاكلة مجاز؛ فإن السيئة الأولى عبارة عن المعصية، والثانية عبارة عن جزاء المعصية، وبينهما علاقة السببية، فأطلق السبب وأراد المسبب، وأما إذا لم يكن هناك علاقة كما في قول الشاعر: قلت: اطبخوا لي جبة وقميصا، فإنه ليس هناك علاقة بين الطبخ والخياطة، فليست تلك المشاكلة حقيقة ولا مجازا فينتقض حصرهم أن اللفظ لا يكون إلا حقيقة أو مجازا، قال: في شرح "المفتاح": ولا محيص عن هذا الإشكال إلا بأن يلتـــزم أن هذا النوع من المشاكلة خارج عن الحصر، أو يقال: الوقوع في الصحبة علاقة أيضًا. [التجريد: ٤٠٦]

وهي إلخ: فإن قيل: كان ينبغي أن يذكر المشاكلة في القسم الثاني أي اللفظي؛ لأنها تتعلق باللفظ، أجيب بأنها إنما صوحبت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما، ومن ثم سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقالبلة في قوله: "إن الله لا يستحيي"، وأجيب أيضًا بأن المقصود أولا وبالذات هو المعنى؛ لأن فيها ذكر معنى بلفظ غيره وإن كان فيها تغيير لفظ ذلك المعنى، إلا أن هذا تابع كما تدل عليه عبارة البعض. (التجريد)

لوقوعه: فإن قلت: الوقوع في صحبته متأخر عن الذكر، فكيف يكون علة للذكر؟ قلت: المراد بالوقوع في الصحبة قصد المتكلم الوقوع في الصحبة، والقصد متقدم على الذكر. (التجريد)

تحقيقا: أي بأن ذكر هذا الشيء عند ذكر الغير، وقوله: "أو تقديرا" أي بأن ذكر الشيء عند حضور معنى الغير، فيكون اللفظ الدال على الغير مقدراً، والمقدر كالمذكور. [التجريد: ٤٠٧] **أي وقوعا**: دفع به ما يتوهم أن قوله: "تحقيقا" راجع إلى الذكر. [الدسوقي: ٣١٠/٤] **فالأول**: أي فالقسم الأول من المشاكلة، وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته وقوعا متحققا. [الدسوقي: ٣١١/٤]

غير مناسب على ما لا يخفى، نجد مجزوم على أنه جواب الأمر من الإجادة وهو تحسين
من باب إفعال
الشيء، لك طبخه قلت: اطبخوا لي جبة وقميصا أي خِيْطوا، وذكر خياطة الجبة بلفظ
بيان لمعنى اطبخوا
الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحوه: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾
نحو هذا المثال
(المائدة: ١١٦) **حيث أطلق** النفس على ذات الله تعالى لوقوعه في صحبة "نفسي"، والثاني
وهو ما يكون وقوعه في **صحبة الغير** تقديرا نحو: قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنْزِلَ
إِلَيْنَا﴾ (البقرة: ١٣٦) إلى قوله: ﴿**صِبْغَةَ اللهِ** وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾
(البقرة: ١٣٨) وهو أي قوله: "صبغة الله" مصدر؛ لأنه فِعلة من صَبَغَ كالجلسة من جلس،
وزنه فعلة بكسر الفاء
وهي الحالة التي يقع عليها **الصبغ** مؤكد لـ﴿آمَنَّا بِاللهِ﴾ (البقرة: ٨) أي **تطهير الله**؛ لأن
الهيئة
الإيمان يُطَهِّرُ النفوس، ....
علة لـ"مؤكد"

غير مناسب: خبر عن قوله: "وجعله"، وإنما كان غير مناسب؛ لأنه على تقدير أن يكون "اقترح" مأخوذا من "اقترح الشيء": ابتدعه، يصير المعنى ابتدع شيئا من الأطعمة المطبوخة وأوجده نجد لك طبخه، ولا معنى لإيجاد المطبوخ ليطبخ؛ ولأن المراد: اطلب ما تريد من الأطعمة المطبوخة تعطاه، وليس المراد: ائتنا بطعام نطبخه لك. [الدسوقي: ٣١١/٤]

حيث أطلق إلخ: فالمراد: ولا أعلم ما في ذاتك، والحاصل: أن النفس تطلق بمعنى الذات وبمعنى الروح، وحينئذ فلا يجوز إطلاقها عليه تعالى ولو بالمعنى الأول إلا على سبيل المشاكلة للإيهام، فإن قلت: قد ورد في الحديث: "أنت كما أثنيت على نفسك"، وفي الآية: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ﴾ (آل عمران: ٢٨) قلت: وإن أطلق من غير مشاكلة في ذلك لا يجوز الإطلاق من غير مشاكلة في غير ما ورد، وذلك أن تقول: إن في الآية مشاكلة بناء على أن المراد من نفسه تعالى علمه لا ذاته وأن الظرفية مجازية. [الدسوقي: ٣١٢/٤] **صحبة الغير**: أي كصبغتنا أو صبغتكم في حل الآية الآتي. [التجريد: ٤٠٧]

صبغة الله: نصب بعامل محذوف وجوبا دل عليه قوله: ﴿آمَنَّا بِاللهِ﴾ (البقرة: ٨)، تقديره: صبغنا الله بالإيمان صبغة أي طهرنا تطهيرا. (الدسوقي) **الصبغ**: وهو ههنا بمعنى التطهير. **تطهير الله**: بإضافة التطهير إلى الله، تفسير لصبغة الله، ولم يقدمه على قوله: "مؤكد"؛ لئلا يكون فيه فصل بين الصفة والموصوف، ثم إطلاق مادة الصبغ على التطهير من الكفر مجاز بالاستعارة؛ لأنه شبه التطهير من الكفر بالإيمان بصبغ المغموس في الصبغ الحسي بجامع ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه، فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا ومعنى بالعمل الصالح، والأخلاق الطيبة كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه. (الدسوقي)

فيكون "آمنا" **مشتملا** على تطهير الله تعالى لنفوس المؤمنين دالّا عليه فيكون "صبغة الله" بمعنى تطهير الله مؤكدا **لمضمون** قوله: "آمنا بالله"، ثم أشار إلى وقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله: والأصل فيه أي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم **في ماء أصفر يسمّونه** معمودية، ويقولون: إنه أي الغمس في ذلك الماء **تطهير لهم**، فإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال: الآن صار نصرانيا حقًّا، فأمر المسلمون بأن يقولوا للنصارى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ (البقرة: ١٣٦) وَصَبَغَنَا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا وطَهَّرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا، هذا إذا كان الخطاب في "قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ" للكافرين، وإن كان الخطاب للمسلمين، فالمعنى أن المسلمين أُمِرُوْا بأن يقولوا: صبغنا الله بالإيمان صِبْغَةً ولم **يصبغ** صبغتكم أيها النصارى، **فعبر** عن الإيمان بالله بصبغة الله **للمشاكلة**، لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا **بهذه القرينة** الحالية التي هي سبب النـــزول من غمس النصارى أولادهم في الماء الأصفر، وإن لم يذكر ذلك لفظا.

(حواشي بين السطور: المعبر عنه بصبغة الله — إلى وجه وقوع — وهو الغمس — وقوعا مقدرا — يدخلون — يعتقدون — الغمس — يا نصارى — هذا مفهوم من السياق — الولد — التأويل — هذا هو اللفظ المفروض — عن لازمه وهو التطهير — بيان للقرينة — غمس النصارى)

مشتملا: من اشتمال اللزوم على لازمه. [الدسوقي: ٣١٣/٤] **لمضمون**: أي ما تضمنه قوله: "آمنا بالله" وهو الفعل الذي قدرناه. (الدسوقي) **في ماء أصفر**: أي بشيء يجعلونه فيه كالزعفران يوكل [من التوكيل] بذلك القسيس منهم ويضع فيه الملح؛ لئلا يتغير بطول الزمان فتغتر عامتهم بعدم التغير، ويقولون: إن ذلك من بركة القسيس، كما يغترون بإظهار الزهد؛ فجعلوا استغفاره موجبا للمغفرة وفوضوا إليه أمر النساء فيباشر أسرارهن إن شاء وهم راضون بذلك. أخزاهم الله. (الدسوقي)

يسمونه: أي ذلك الماء، والمعمودية اسم للماء الذي غسل به عيسى عليه السلام يوم ثالث من ولادته، ثم إنهم مزجوه بماء آخر، كلما أخذوا منه شيئا صبوا عليه ماء آخر وهو باق إلى الآن. (الدسوقي) **تطهير لهم**: من كل دين يخالف دينهم. (الدسوقي) **يصبغ**: وفي نسخة: نصبغ. **فعبر إلخ**: حاصله: أن الصبغ ليس بمذكور لا في كلام الله ولا في كلام النصارى، ولكن غمسهم الأولاد عبارة عن الصبغ وإن لم يتكلموا به، والآية نازلة في سياق هذا الفعل، فكان لفظ الصبغ مذكورا. [التجريد: ٤٠٨] **للمشاكلة**: بين كلام النصارى وكلام المسلمين.

بهذه القرينة: وهي إيراد المسلمين هذا الكلام عقيب غمس النصارى. (الحاشية)

[المزاوجة]

ومنه أي من المعنوي المزاوجة: وهي أن **يزاوج** أي توقع المزواجة على أن الفعل مسند إلى ضمير المصدر أو إلى الظرف أعني قوله: بين معنيين في الشرط والجزاء، والمعنى أن يجعل معنيان **واقعان** في الشرط والجزاء **مزدوجين** في أن يترتّب على كل منهما معنى رُتِّبَ على الآخر، كقوله: إذا ما **نَهى** النَّاهي ومنعني عن حُبِهَّا **فَلَجّ** بي الهوى ولزمني **أصاخت** إلى الواشي أي استمعت إلى النمام الذي **يَشي حديثَه** ويزيّنه، فصدقته فيما افترى عليَّ، فلجّ بها الهجر زاوج بين نَهي الناهي وإصاختها إلى الواشي **الواقعين** .....

أي يزاوج — وهو المزاوجة — صفة لمعنيين أو حال منه — مستويين — البحتري — صار الهوى لازما لي — جزاء للشرط — المحبوبة — المحبوبة — الفاء للعطف لا للجزاء — جمع

يزاوج: يصح كسر الواو من يزاوج على أنه مبني للفاعل، وحينئذ فالفاعل ضمير يعود على المتكلم، ويصح فتح الواو على أن الفعل مبني للمفعول عليه، فنائب الفاعل أما ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل، والمعنى هو أن يزاوج الزواج أي أن يوقع المزاوجة؛ لأن الفعل المبني المفعول إذا لم يكن له مفعول جعل المصدر نائب الفاعل، وأما الظرف على قول من قال: إن "بين" ظرف متصرف غير ملازم للنصب على الظرفية كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (الأنعام: ٩٤) برفع "بين".

واقعان إلخ: أفاد بهذا أن قول المصنف: "في الشرط والجزاء" حال من معنيين أو صفة له، وأن ما وقعت فيه المزاوجة محذوف، ثم لا يخفى أن المعنيين هما معنى الشرط والجزاء، فالشرط في البيت الآتي "نهى الناهي" وهو المعنى الأول، والجزاء "أصاخت إلى الواشي" وهو المعنى الثاني. [الدسوقي: ٣١٦/٤] **مزدوجين**: أي مجتمعين في أن يترتب إلخ وحاصله: أن معنى ازدواج المعنيين الواقع أحدهما شرطا والآخر جزاء: أن يجمع بينهما في بناء معنى من المعاني على كل منهما، فإذا بني معنى على كل منهما فقد ازدوجا أي اجتمع ذلك الشرط وذلك الجزاء في ذلك المعنى الذي بني عليهما. (الدسوقي) **نهى**: نهاني وزجرني عن حبها.

فلج: [الفاء للعطف، لا للجزاء] عطف على "نهى" وجواب الشرط "أصاخت"، وقوله: "فلج بها" عطف عليه. (الدسوقي) **أصاخت**: قيل: الصواب رواية ودراية "أصاخ إلى الواشي" بالتذكير؛ لأن قبله:

كأن الثريا علقت بجبينه . وفي نحره الشعرى وفي خده البدر [الدسوقي: ٣١٧/٤]

يشي حديثه: مضارع "وشى يشي" من الوشي وهو التزيين، والمراد باستماعها لحديث الواشي قبولها من إطلاق اسم السبب على المسبب. (الدسوقي) **الواقعين إلخ**: يعني على سبيل التوزيع أي الواقع أحدهما، وهو نهي الناهي في الشرط، والآخر وهو إصاختها إلى الواشي في الجزاء؛ لأن كلا منهما واقع في الشرط والجزاء. (الحاشية)

في الشرط والجزاء في أن رتب عليهما **لجاج شيء**، وقد يتوهم من **ظاهر العبارة** أن
متعلق بـ"زاوج" لزوم شيء المتوهم زوزني المصنف
المزاوجة هي أن يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين
نهي الناهي ولجاج الهوى، وفي الجزاء بين إصاختها إلى الواشي ولجاج الهجر وهو
فاسد؛ **إذ لا قائل** بالمزاوجة في مثل قولنا: **إذا جاءني** زيد فسلّم عَلَيَّ، أجلستُه فأنعمتُ
معطوف على "جاء" جواب "إذا"
عليه، وما ذكرنا هو المأخوذ من كلام السلف.
معطوف على "أجلست" من أهل البيان

[العكس]

ومنه أي من المعنوي **العكس** والتبديل: وهو أن يقدم جزءاً في الكلام على جزء آخر،
عطف تفسير
ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء المؤخر أولا، **والعبارة الصريحة** ما ذكره بعضهم وهو أن
تقدم أولا في الكلام جزءاً ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمَت، **ظاهر**.......
قبل أولا

لجاج شيء: أي لزوم شيء وإن كان اللازم للشرط هو الهوى واللازم للجواب هو الهجر. (الحاشية)

ظاهر العبارة: أي عبارة المصنف، فإن ظاهرها تعلق قوله في الشرط والجزاء بقوله: يزاوج، وحينئذ فيفهم منه ما قاله، وقد علمت أنه مرتبط بقوله: معنيين. [التجريد: ٤٠٨] **إذ لا قائل إلخ**: لأنه لا بد فيها أن يكون المرتب على المعنيين الواقعين في الشرط والجزاء واحدا، وهنا المرتب على المجيء غير المرتب على الإجلاس. [الدسوقي: ٣١٨/٤]

إذا جاءني إلخ: أي يصدق تعريف المزاوجة على قول المتوهم على هذا القول؛ لأنه جمع بين معنيين في الشرط وهما مجيء زيد إلى المتكلم، وسلامه عليه، وفي الجزاء وهما إجلاس المتكلم زيدا وإنعامه عليه مع أنه لا قائل بكونه مزاوجة. (الحاشية) **العكس**: وإنما كان العكس من المحسنات المعنوية؛ لأن فيه عكس المعنى وتبديله أولا، ثم يتبعه وقوع التبديل في اللفظ، بخلاف رد العجز على الصدر فإنه إيراد اللفظين: أحدهما: في أول الكلام، والثاني: في آخره كما في قوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ (الأحزاب: ٣٧). (الدسوقي)

والعبارة الصريحة: أي بخلاف عبارة المصنف فإنها محتملة لغير المراد؛ لأن قوله: "ثم يؤخر ذلك المقدم" محتمل لأن يكون المراد "ثم يؤخر ذلك المقدم عن ذلك الجزء المؤخر"، ويحتمل "ثم يؤخر ذلك المقدم عن غير الجزء المؤخر"، ويحتمل أن المراد "ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء الذي كان مؤخرا أو عن غيره". (الدسوقي)

ظاهر: ظاهرها بدون تأويل الشارح.

عبارة المصنف **صادق على** نحو: عادات السادات أشراف العادات وهو **ليس من العكس، ويقع العكس** على وجوه، منها أن يقع بين **أحد طرفي جملة** وما أضيف إليه ذلك الطرف نحو: **عادات السادات** سادات العادات، فالعادات أحد طرفي الكلام، والسادات مضاف إليه لذلك الطرف، وقد وقع العكس بينهما بأن قدم أولا العادات على السادات ثم السادات على العادات، ومنها أي من الوجوه أن يقع **بين متعلقي فعلين في جملتين** نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ (الروم: ١٩) فالحي والميت **متعلقا** "يخرج"، وقدم أولا الحيَّ على الميت وثانيا الميت على الحي، ومنها أي من الوجوه أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين..................

حال — العكس — الله تعالى — العكس — طرفي كل واحدة منهما

صادق على إلخ: لأنه قد قدم جزء من الكلام وهو "عادات" على جزء آخر وهو "السادات"، ثم أخر ذلك المقدم. [الدسوقي: ٣١٨/٤] **ليس من العكس:** بل هو من رد العجز على الصدر، والحاصل: أنك إذا قدمت جزءاً من الكلام على جزء آخر، ثم عكست فقدمت ما أخرت وأخرت ما قدمت كان هذا عكسا وتبديلا يستلزم تكرار الجزئين الواقع منهما العكس، وإن قدمت جزء من الكلام على جزء آخر ثم أخرت المقدم عن غير المؤخر كان هذا رد العجز على الصدر وهو لا يقتضي تكرار الجزئين معا. [الدسوقي بتصرف: ٣١٩/٤]
ويقع العكس: أي يجيء من مجيء العام في الخاص أي يتحقق في تلك الوجوه، فاندفع ما يقال: مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه، وتلك الأوجه فسرها بوقوع العكس بقوله: "منها أن يقع" فهو من باب وقوع الشيء في نفسه. [التجريد: ٤٠٩] **أحد طرفي الجملة:** أي ويكون العكس وهو الخبر في تلك الجملة كما في المثال، فيكون إطلاق الجملة عليها باعتبار الأول؛ لأن العكس إنما وقع في عادات السادات وهو مفرد، لكن لما عكس وحملنا عليه عكسه صار المجموع جملة. (التجريد)
عادات السادات إلخ: يعني أن الأمور المعتادة للسادات أي الأكابر والأعيان من الناس أفضل وأشرف من الأمور المعتادة لغيرهم من الناس. (الدسوقي)
بين متعلقي فعلين: أي أو ما في معناهما نحو: مخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي، وخروج الحي من الميت كخروج الدجاجة من البيضة، وخروج الميت من الحي كخروج البيضة من الدجاجة. [الدسوقي: ٣٢٠/٤]
في جملتين: أي فعلين كائنين في جملتين لا في جملة واحدة. (التجريد) **متعلقا:** وفي نسخة: متعلقان بـــ"يخرج".

نحو: ﴿لا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ (الممتحنة: ١٠) قدم أولاً "هن" على "هم" وثانيا "هم" على "هنَّ"، وهما لفظان وقع أحدهما في جانب المسند إليه والآخر في جانب المسند.

[الرجوع]

ومنه أي من المعنوي الرجوع: وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض أي **بنقضه** وإبطاله **لنكتة** كقوله: قف بالدّيار التي لم يعفها القدم أي لم يبلها تطاول الزمان **وتقادم العهد،** ثم عاد إلى ذلك الكلام ونقضه بقوله: **بلى** وغيّرها **الأرواح** **والدّيم** أي الرياح والأمطار، والنكتة إظهار التحير والتدله كأنه أخبر أولا بما لا تحقق له، ثم أفاق بعض الإفاقة فنقض الكلام السابق قائلا: بلى **عفاها** القدم وغيرها الأرواح والديم.

[التورية]

ومنه أي من المعنوي ....

لا هن حل لهم إلخ: أي فهاتان جملتان في كل منهما لفظان هما الضميران: أحدهما ضمير جمع الذكور وهو "هم"، والآخر ضمير الإناث وهو "هن"، ففي الجملة الأولى وجد ما للإناث في الطرف الأول الذي هو المسند إليه، ووجد ماللذكور في الطرف الثاني الذي هو المسند، وعكس ذلك في الجملة الثانية. [التجريد: ٤٠٩]

بنقضه: فاللام عوض عن المضاف إليه. لنكتة: متعلق بـ"العود" أي الرجوع لنقض الكلام السابق إنما يكون من البديع إذا كان ذلك النقض لنكتة، وأما إذا عاد المتكلم لإبطال الكلام الأول بمجرد كونه غلطا فلا يكون من البديع، والعود بالنقض لنكتة يكون لأمور لأجل التحير والتدله أي الدهش أو لإظهار التحسر والتحزن. [الدسوقي: ٣٢١/٤]

وتقادم العهد: هذا تفسير لما قبله، والمعنى: قف بالديار التي لم يغير آثارها، قدم عهد أربابها لقرب وقت انتقالهم منها، وهذا مرغوب للشاعر؛ لأن بقاء الأثر مما يستنشق منه رائحة المحبوب ويقرب له وقت الوصال. (الدسوقي)

بلى: أي عفاها القدم؛ لأن نفي النفي إثبات، فقوله: "وغيرها الأرواح" عطف على المحذوف الذي دل عليه "بلى". [الدسوقي: ٣٢٢/٤] أرواح: الريح واحدة الرياح والأرياح، وقد تجمع على أرواح؛ لأن أصلها الواو، وإنما جاءت الياء لانكسار ما قبلها، فإذا رجعوا إلى الفتح عادت الواو كقولك: أرواح الماء، وتروحت بالمروحة. (التجريد)

والدّيم: جمع ديمة: وهو المطر الكثير الدائم. عفاها إلخ: أشار بهذا لما قلنا من أن قوله: "وغيرها" عطف على محذوف أي بلى عفاها القدم وغيرها إلخ، فلا حاجة إلى القول بأن الواو في قوله: "وغيرها" زائدة. (الدسوقي)

التورية، ويسمى الإيهام أيضا: وهي أن يطلق لفظ له معنيان **قريبٌ** وبعيدٌ ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة **خفية**، وهي ضربان: الأولى مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طـه: ٥) أراد بـ"استوى" معناه البعيد **وهو استولى ولم يقرن** به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار، والثانية مرشحة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم **المعنى القريب** نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (الذاريات: ٤٧) **أراد بالأيدي** معناه البعيد وهو القدرة، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة، وهو قوله: "بنيناها" إذ البناء مما يلائم اليد، **وهذا** مبني على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسّرين **وإلا فالتحقيق**

(لأن فيه خفاء المراد) (لقلة استعماله فيه) (أو أكثر) (الله تعالى) (المجازي) (القدرة) (وهو مذهب الخلف)

التورية: تقول: وريت الخبر تورية إذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الإنسان كأنه يجعله وراءه بحيث لا يظهر. [التجريد: ٤٠٩] **قريب**: إلى الفهم لكثرة استعماله. **خفية**: أي ليذهب الوهم قبل التأمل إلى إرادة المعنى القريب، فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللفظ تورية لعدم ستر المعنى القريب للبعيد. [الدسوقي: ٣٢٣/٤]

وهو استولى: أي فالاستواء كما يطلق على الاستقرار فوق الجسم يطلق على الاستيلاء على الشيء أي ملكه بالقهر والغلبة، والمعنى الأول قريب والثاني بعيد، والمراد في الآية المعنى البعيد أي الرحمن استولى على العرش الذي هو أعظم المخلوقات، والقرينة على ذلك خفية، وهي استحالة المعنى القريب وهو الاستقرار على الله تعالى، وإنما كانت القرينة خفية؛ لتوقفها على أدلة نفي الجسمية التي لا يفهمها كل أحد. [الدسوقي: ٣٢٤/٤]

ولم يقرن إلخ: أي فتكون مجردة، وقد يقال: إن العرش الذي هو السرير يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار الحسي، فلعل الآية من قبيل التورية المرشحة. (الدسوقي) **المعنى القريب**: أي المورى به عن المعنى البعيد المراد. (الدسوقي)

أراد بالأيدي إلخ: لأن الأيدي جمع يد، واليد تطلق على الجارحة المخصوصة وهو المعنى القريب لها، وتطلق على القوة والقدرة وهو معنى بعيد، وأريد في الآية معناها البعيد وهو القدرة اعتمادا على قرينة خفية، وهي استحالة الجارحة على الله تعالى، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة وهو قوله: "بنيناها"؛ إذ البناء الذي هو وضع لبنة على أخرى يلائم اليد بمعنى الجارحة، وأما ملائم القدرة فهو الإيجاد والخلق. (الدسوقي)

وهذا: أي كون المراد من الاستواء الاستيلاء ومن الأيدي القدرة على طريق التورية. [الدسوقي: ٣٢٥/٤]

وإلا فالتحقيق: أي بأن جرينا على مذهب من يوصف بالتحقيق ممن يمارس مقتضى تراكيب البيان. [التجريد: ٤١٠]

أن هذا **تمثِيل وتصوير** لعظمته (تعالى) وتوقيف (تطليع) **على كنه جلاله** (نهاية) **من غير أن يتمحل** (ما ذكر من الآيتين) للمفردات **حقيقة** أو مجازا.

[الاستخدام]

ومنه أي من المعنوي **الاستخدام**: وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما أي أحد المعنيين **ثم يراد** بضميره أي بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ معناه الآخر، **أو يراد بأحد** ضميريه أحدهما أي أحد المعنيين، ثم يراد بالآخر أي بضميره (أو ضمائره) الآخر معناه الآخر، وفي كليهما (كلا وجهي التفسير) يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين أو مجازيـين وأن يكونا مختلفين، فالأول: وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر كقوله (جرير):...............

تمثيل: أي استعارة تمثيلية بأن شبهت هيئة إيجاد الله تعالى السماء بالقوة والقدرة الأزلية بهيئة البناء الذي هو وضع لبنة على أخرى بالأيدي الحسية ثم استعير بمجموع "بنيناها بأيد"، وفي الآية الأولى شبهت استيلاء الرحمن على العرش بهيئة ملك مستقر على سرير بجامع أن كلا ينبئ عن الملك التام. [التجريد: ٤١٠] **وتصوير**: أي حيث شبه المعقول بالمحسوس الذي هو أقوى عند السامع؛ لأن البناء بالأيدي جعل كأنه مرادف لقدرته على تراكيب الأشياء. [الدسوقي: ٣٢٦/٤]

على كنه جلاله: أي الكنه الذي يمكن أن يدرك هو الكنه الإجمالي. (التجريد)

من غير أن يتمحل: أي من غير أن يتكلف للمفردات معنى حقيقي أو مجازي، بل تبقي المفردات على ما كانت عليه. (الدسوقي)

حقيقة: معمول لـــ"يتمحل" أي يتكلف لها معنى حقيقي أو مجازي، بل تبقى المفردات على ما كانت عليه في الأصل من الحقيقة والمجاز. (التجريد) **الاستخدام**: يعني بالمعجمتين من خدمت الشيء قطعت، ومنه سيف مخذم، وقد قطع ههنا الضمير عما هو حقه، ويروى بالحاء المهملة والذال المعجمة من حذمت أي قطعت أيضًا، ويروى بالخاء المعجمة والدال المهملة كأنه جعل المعنى الذي لم يرد أولا تابعاً في الذكر للمعنى المراد فرد إليه الضمير. (التجريد) **ثم يراد إلخ**: يعني فالضمير مستعمل في معنى آخر لكونه عبارة عن المظهر، والضمير الغائب إنما يقتضي تقدم ذكر المرجع لا استعماله في معنى يراد بالمرجع، فلا يلزم في الاستخدام استعمال اللفظ في معنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز إذا أريد بالضمير المعنى المجازي على ما وهم. [الدسوقي: ٣٢٧/٤]

أو يراد بأحد: ولا بد أن يراد بالاسم الظاهر غير مفاد الضميرين وإلا كان أحدهما ليس استخداما، وكلامنا في الضمير العائد على وجه الاستخدام، وهذا القسم مستلزم للقسم الأول. (الدسوقي)

إذا نـــزل السماء بأرض قوم الغيث رعَيْـــنَاه **وإن كانوا غضابا**

جمع غضبان، أراد بالسماء الغيث وبضميره في رعيناه النبت، لأنه هو المرعي وكلا المعنيين مجاز، والثاني: وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيــين وبالضمير الآخر معناه الآخر، كقوله: البحتري

فسقى **الغضا والساكِنيه** وَإِنْ هم شَــبُّوه أوقدوه **بــين جوانحي وضلوعي**

أراد بأحد ضميري الغضا أعني المجرور في "الساكنيه" المكان الذي فيه شجرة الغضا، وبالآخر أعني المنصوب في "شبوه" النار الحاصلة من شجرة الغضا، وكلاهما مجازي.

[اللف والنشر]

ومنه أي من المعنوي **اللفُّ والنشر** وهو **ذكر متعدد على التفصيل** أو الإجمال، .....

وإن كانوا غضابا: أي وإن كان يحصل لهم غضب من رعينا النبات الحاصل في أرضهم، فقد وصف الشاعر قومه بالغلبة لمن عداهم من الأقوام بأنهم يرعون كلأهم من غير رضاهم. [الدسوقي: ٣٢٧/٤] **الغضا:** هو بالغين المعجمة نوع من الشجر، دعا الشاعر أن يسقي الله الشجر المسمى بالغضا حيث ينـزل الغيث في خلاله، الحاصل أنه ذكر الغضا أولا بمعنى الشجرة وأعاد عليه الضمير أولا بمعنى المكان النابت فيه الغضا، وأعاد عليه الضمير ثانيا بمعنى النار الموقدة فيه، وإطلاق الغضا على كل من المكان النابت فيه، والنار الموقدة فيه مجاز. [الدسوقي بتصرف: ٣٢٨/٤]

والساكنيه: أي: وسقى الساكنين في الغضا، والمراد به المكان النابت فيه، ثم بين أنه يطلب الغيث للساكنين فيه وإن عذبوه فقال: "وإن هم شبوه إلخ" أي فطلب لهم الغيث قضاء لحق الصحبة وإن شبوه أي أوقدوه، والضمير للغضا بمعنى النار التي تتوقد فيه؛ إذ يقال لها الغضا أيضًا لتعلقها به. (الدسوقي)

بين جوانحي وضلوعي: الجوانح: الأضلاع التي تحت الترائب وهي ما يلي الصدر، والضلوع مما يلي الظهر، الواحد جانحة، ثم إن قوله: "وضلوعي" هو الموجود في جميع نسخ المصنف، والصواب: بين جوانح وقلوب؛ لأن البيت من قصيدة بائية للبحتري. (الدسوقي) **اللف والنشر:** كان وجه تسمية الأول باللف أنه طوي فيه حكمه؛ لأنه اشتمل عليه من غير تصريح به، ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطويا فسمي نشرا. [التجريد: ٤١١]

ذكر متعدد: أي النوع المسمى باللف والنشر. [الدسوقي: ٣٢٩/٤]

على التفصيل: أي ذكرا كائنا على وجه التفصيل بأن يبين كل من أفراد مجموع ذلك المعنى المتعدد بلفظه الخاص به أو على وجه الإجمال بأن يعبر عن المجموع بلفظ يجتمع فيه أفراد ذلك المجموع. (الدسوقي)

ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد **من غير تعيين** ثقة أي الذكر بدون التعيين لأجل الوثوق بأن السامع يرده إليه أي يردّ ما لكلٍّ من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له لعلمه بذلك **بالقرائن اللفظية أو المعنوية**، فالأول: وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل ضربان؛ **لأن النشر** إما على ترتيب اللف بأن يكون الأول من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في اللف والثاني للثاني، وهكذا إلى الآخر نحو: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ (القصص: ٧٣) ذَكَر اللَّيْلَ والنهار على التفصيل، ثم ذكر ما لِلَّيل وهو السكون فيه، وما للنهار **وهو الابتغاء** من فضل الله تعالى فيه على الترتيب، **فإن قيل:** عدم التعيين في الآية ممنوع فإن المجرور من "فيه" عائد إلى الليل لا محالة، ....

السامع | يتعلق بالوثوق | الرد | بالنوم | لتطلبوا فيه رزقكم | قطعا | في الواقع | فلا يصح التمثيل بالآية

ثم ذكر: أي ثم بعد ذكر المتعدد على الوجهين المذكورين يذكر ما لكل واحد من آحاد ذلك المتعدد، فذلك المعنى المتعدد أولا على وجه الإجمال أو التفصيل هو اللف، وذكر ما لكل واحد من آحاد ذلك المتعدد ثانيا هو النشر. [الدسوقي: ٣٢٩/٤] **من غير تعيين:** أي من غير أن يعين المتكلم لشيء مما ذكر أولا ما هو له مما ذكر ثانيا، وإنما قيد بذلك؛ لأنه لوعين لم يكن من باب اللف والنشر بل من باب التقسيم. (الدسوقي)

بالقرائن اللفظية: كأن يقال: رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة، فتأنيث "عابسة" يدل على أن الشخص العابس المرأة والضاحك الرجل. [التجريد: ٤١١] (الدسوقي) **أو المعنوية:** كأن يقال: لقيت الصاحب والعدو فأكرمت وأهنت، فالقرينة هنا معنوية وهي أن المستحق للإكرام الصاحب وللإهانة العدو. (التجريد)

لأن النشر إلخ: فالترتيب قام أولا باللف، وبعد ذلك النشر إما يكون على نمط ذلك الترتيب أو لا. (التجريد)

وهو الابتغاء: أي طلب الرزق بالحركة والتصرف في الأمور، ومناسبة السكون لليل وابتغاء الفضل للنهار ظاهرة، فقد صدق على الآية أنه ذكر فيها متعدد على وجه التفصيل، ثم ذكر ما لكل واحد من المتعدد على سبيل الترتيب، الأول للأول والثاني للثاني من غير تعيين ما لكل للاتكال على رد السامع لما ذكر في اللف بالمناسبة المعنوية. [الدسوقي: ٣٣٠/٤]

فإن قيل إلخ: حاصله: أنا لا نسلم أن هذه الآية من قبيل اللف والنشر لاشتراطهم فيه عدم تعيين شيء مما ذكر ثانيا لما ذكر أولا، وقد وجدا لتعين؛ لأن الضمير المجرور في قوله: "لتسكنوا فيه" عائد إلى الليل في نفس الأمر قطعا، فلم يكن الآية من باب اللف والنشر قطعا، وحاصل الجواب: أن المراد بعدم التعيين كون اللفظ بحسب ظاهره محتملا، والضمير يحتمل الليل والنهار بحسب ظاهره، وإن كان مصدوقه في نفس الأمر هو الليل، وليس المراد به الاحتمال في نفس الأمر وإلا لم يتحقق اللف والنشر أبدا لتعيين المراد في نفس الأمر. (الدسوقي)

قلنا: نعم ولكن باعتبار احتمال أن يعود إلى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين، وإما على **غير ترتيبه** أي ترتيب اللف سواء كان **معكوس الترتيب** كقوله: **كيف أسلُو** ابن حيوش كتنور **وأنتِ** حِقفٌ **وهو النقا** من الرمل **وغصنٌ وغـــزالٌ** لحظا وقَدّا وردفا، فاللحظ للغـــزال والقد للغصن، والردف للحقف، **أو مختلطا** كقولك: هو شمسٌ وأسدٌ وبحرٌ **جودا** وبهاءً وشجاعةً، والثاني: وهو أن يكون ذكر المتعدّد على الإجمال نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارٰى﴾ (البقرة: ١١١) "أو" بمعنى واو **فإن الضمير في** "قالوا" لليهود والنصارى، **فذكر الفريقان على الإجمال بالضمير** العائد إليهما، . . . .

قلنا نعم: أي مسلم أنه راجع إلى الليل نظرا للواقع، وأما بالنظر إلى اللفظ فيحتمل رجوعه للنهار فلا تعيين فيه بحسب اللفظ، وعدم التعيين المشترط إنما هو بحسب اللفظ، وذلك موجود في الآية لا بحسب المعنى. [الدسوقي: ٤/٣٣٠]

غير ترتيبه: أي يكون النشر على غير ترتيب اللف. **معكوس الترتيب**: بأن يكون الأول من النشر للآخر من اللف، والثاني لما قبله، وهكذا كما في المثال فإن اللحظ للغزال، والقد للغصن، والردف للحقف، شبه به الكفل في العظم والاستدارة. [التجريد: ٤١١] **كيف أسلو**: أي كيف أصبر عنك وأتخلص من حبك، والاستفهام للإنكار أي لأسلو عنك. [الدسوقي: ٤/٣٣٢] **وأنت**: بكسر التاء؛ لأنه خطاب لامرأة أي والحال أنك أنت مثل الحقف. (الدسوقي) **وهو النقا**: فالحقف والنقا بالقصر، هو الرمل العظيم المجتمع المستدير يشبه به ردف المحبوب أي عجيزته، وأما بالمد فهو النظافة. (الدسوقي)

وغصن إلخ. ومعنى البيت: كيف أترك حبك وداعي الهوى من حسن العينين، واعتدال القامة وعظم الردف موجود فيك، واللحظ في الأصل مؤخر العين، والمراد به هنا العين بتمامها مجازا. (الدسوقي)

وغـــزالٌ: أي أنت مثل الغصن ومثل الغزال. (الدسوقي) **أو مختلطا**: عطف على قوله: "معكوس الترتيب" أي أو كان نشره مختلط الترتيب بأن يكون الأول من النشر للآخر من اللف، والثاني من النشر للأول من اللف والآخر من النشر للوسط من اللف. (الدسوقي) **جودا إلخ**: [الجود للبحر والبهاء للشمس والشجاعة للأسد] لا يخفى اختلاط ذلك النشر؛ لأن الجود وهو الأول من النشر عائد للبحر وهو الآخر من اللف، والبهاء وهو الثاني من النشر عائد للأولى من اللفظ وهو الشمس، والشجاعة وهو الآخر من النشر عائد للوسط من اللف وهو الأسد. (الدسوقي) **بالضمير**: أي من حيث التعبير عنهما بالضمير وهو الواو في "قالوا"؛ لأنه عائد على الفريقين. [الدسوقي: ٤/٣٣٣]

ثم **ذكر ما لكل** أي وقالت اليهود: "لن يدخل الجنة إلا من كان هودا"، وقالت النصارى: "لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى"، **فلفّ** بين الفريقين والقولين **إجمالا؛ لعدم الالتباس** والثقة بأن السامع يردّ إلى كل فريق أو قولٍ مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقادِه أن داخل الجنة هو لا صاحبه **ولا يتصور** في هذا الضرب الترتيب وعدمه، ومن غريب اللف والنشر **أن يذكر** متعددان أو أكثر، ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكلّ من آحاد كلٍ من المتعددين أو أكثر كما تقول: الراحة والتعب والعدل والظلم قد سدّ من أبوابها ما كان مفتوحا، وفُتِح من طرقها ما كان مسدودا.

جمع هائد — علة لعدم الالتباس — لفان — فاعل "سد" — فاعل "فتح"

[الجمع]

ومنه أي من المعنوي الجمع: وهو أن يجمع بين متعدد اثنين أو أكثر في حكم كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (الكهف: ٤٦) ونحوه: **قول** أبي عَتاهية:

بوزن كراهية

علمت يا مجاشع بن مسعدة   إن الشباب والفراغ والجدة

اسم رجل — حداثة السن — الخلو عن الشواغل

ذكر ما لكل: أي ما يخص كلا منهما في قوله: ﴿إِلَّا مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارٰى﴾. **فلف:** أي فلف في قوله: "قالوا" فريقين؛ إذ لم يميز كل فريق باسمه الخاص به، أو نقول: لف بين قولي الفريقين؛ إذ لم يتبين فيه مقول كل فريق. [التجريد: ٤١١] **إجمالاً:** ناظر إلى "قالوا" بدون الواو.

لعدم الالتباس: أي لأنه لا يلتبس على أحد أن الفريقين اجتمعا وقالا ذلك القول لعلمنا بأن كل فريق يضلل صاحبه. [الدسوقي: ٣٣٣/٤] **ولا يتصور إلخ:** أي إن هذا الضرب لا يتأتى أن يكون مرتبا ولا مشوشا لعدم وجود الترتيب في اللفظ، بخلاف الضرب الأول. (الدسوقي) **أن يذكر إلخ:** أي أن يذكر لفان أو أكثر على وجه التفصيل، ثم يؤتى بعد ذلك بنشر واحد يذكر فيه ما لكل واحد مما ذكر في اللفين أو أكثر، فقوله: "الراحة والتعب" لف أول، "والعدل والظلم" لف ثان، وقوله: "قد سدّ إلخ" نشر ذكر فيه ما لكل واحد من اللفين؛ لأن قوله: "قد سد" من أبوابها ما كان مفتوحا راجع إلى الراحة من اللف الأول وإلى العدل من اللف الثاني، وقوله: "وفتح من طرقها ما كان مسدودا" راجع للتعب المذكور في اللف الأول وللظلم المذكور في اللف الثاني. [الدسوقي: ٣٣٤/٤]

زينة إلخ: أي ما يتزين بها الإنسان في الدنيا وتذهب عن قريب، فقد جمع المال والبنون في حكم وهو زينة الدنيا. [الدسوقي: ٣٣٥/٤] **قول:** من مشطور الرجز فكل شطر بيت.

أي الاستغناء **مفسدة** أي داعية إلى الفساد للمرء أيّ مفسدة.
تفسير لـ"الجدة" صفة "مفسدة"

[التفريق]

ومنه أي من المعنوي التفريق: وهو **إيقاع تباين** بين أمرين من نوع واحد في المدح
متعلق بـ"إيقاع"
أو غيره **كقوله**:
كالغزل والهجو الوطواط

ما نوال الغمام **وقت ربيع** كنوال الأمير **يوم سخـــاء**
نافيه عطاء السحاب

فنوال الأمير بَدْرَةُ عين، هي **عشرة آلاف درهم**، ونوال الغمام قطرة ماءٍ، **أوقع التباين**
الفاء تعليلية
بين النوالين.

[التقسيم]

ومنه أي من المعنوي التقسيم: وهو ذكر متعدد، ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين، وبهذا القيد **خرج** اللّف والنشر، وقد أَهْمله السكاكي فتوهّم **بعضهم**..............
قوله: على التعيين ترك هذا القيد

مفسدة: أي كامل في الفساد، والمفسدة الأمر الذي يدعو صاحبه إلى الفساد، والشاهد أنه قد جمع بين الشباب والفراغ والجدة في حكم وهو كونها مفسدة للمرء. [الدسوقي: ٣٣٥/٤] **إيقاع تباين إلخ**: ليس المراد التباين المصطلح عليه، بل المراد المعنى اللغوي أي إيقاع الافتراق بين أمرين مشتركين في نوع مثل نوال الأمير ونوال الغمام؛ فإن النوع الذي يجمعهما مطلق نوال. (الدسوقي) **كقوله**: أي قول رشيد الدين الوطواط وهو من تلاميذ صاحب الكشاف، والبيت المذكور مثال لإيقاع التباين في المدح بين أمرين مشتركين في نوع، فإنه أوقع التباين بين جمال ذلك المحبوب وجمال البدر مع أنهما من نوع واحد وهو مطلق الجمال. [الدسوقي: ٣٣٦/٤]

وقت ربيع: أي الذي هو وقت ثروة الغمام. (الدسوقي) **يوم سخاء**: أي الذي هو وقت فقر الأمير لكثرة السائلين وكمال بذله. (الدسوقي) **فنوال إلخ**: يعني فقد أوقع التباين بين النوالين مع أنهما من نوع واحد وهو مطلق نوال. (الدسوقي) **عشرة آلاف درهم**: وقيل: إن بدرة العين جلد ولد الضأن مملوءاً من الدراهم. (الدسوقي)

أوقع التباين: أي حيث أسند للأول بدرة عين وللثاني قطرة ماء. [التجريد: ٤١٢]

خرج إلخ: لما تقدم أنه ذكر متعدد، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه. (الدسوقي)

بعضهم: منهم المصنف، فزاد القيد غافلا عن الإضافة.

أن التقسيم عنده **أعم** من اللف والنشر، **وأقول**: ذكر الإضافة **مغنٍ** عن هذا القيد؛ إذ
لأنه شامل للتعيين وعدمه — قيد التعيين
ليس في اللف والنشر إضافة ما لكل إليه **بل يذكر** فيه ما لكل حتى يضيفه السامع إليه
من غير إضافة
ويرده عليه، فليتأمل، **كقوله**: **ولا يقيم** على ضيم أي ظلم يراد به، الضمير عائد إلى
بالقرائن — المتلمس — مع ضيم — صفة ضيم — في "به"
المستثنى منه العام المقدر إلا الأذلّان **في الظاهر** فاعل "لا يقيم" وفي التحقيق بدل أي
لا يقيم أحد على ظلم يقصد به إلا الأذلان عير الحي وهو الحمار والوتد، هذا أي عير
الأهلي — بكسر التاء وفتحها
الحي على الخسف أي الذل مربوط برمته، هي **قطعة حبل بالية**، وذا أي الوتد يشج أي
يدق ويشق رأسه، **فلا يرثي** لا يرق ولا يرحم له أحد، ذكر العير والوتد ثم أضاف إلى
الأول الربط على الخسف، وإلى الثاني الشج **على التعيين**، وقيل: لا تعيين؛ لأن "هذا"
العير — مع الخسف — الوتد — لفظ هذا وذا
و"ذا" متساويان في الإشارة إلى القريب، وكل منهما يحتمل أن يكون إشارة إلى العير
من: هذا وذا — لفظا لا معنى — فلا يتحقق التعيين
وإلى الوتد، فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم، وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم التساوي بل
فيما قيل
في حرف التنبيه إيماء إلى أن القرب فيه أقل بحيث يحتاج إلى تنبيه ما بخلاف المجرد عنها،
في هذا — فإنها للأقرب

أعم: أي لأنه شرط في اللف عدم تعيين ما لكل واحد، وقال هنا: ذكر متعدد وإضافة ما لكل إليه، وهذا صادق بأن يكون هناك تعيين أو لا. [الدسوقي: ٣٣٦/٤] **وأقول**: أي في الجواب عن السكاكي وفي الاعتراض على هذا التوهم. [التجريد: ٤١٢] **مغن**: والحاصل: أنا لانسلم أن السكاكي أهمل ذلك القيد حتى يكون التقسيم عنده أعم من اللف؛ لأنه ذكر الإضافة المستلزمة للتعيين، فيكون التقسيم عنده مباينا للف والنشر. [الدسوقي: ٣٣٧/٤]

بل يذكر إلخ: والحاصل: أنه في التقسيم يضيف المتكلم ما لكل واحد إليه، وإضافة ما لكل إليه تستلزم تعيينه، ففي التقيسم إضافة وتعيين من المتكلم، بخلاف اللف والنشر فإن المتكلم إنما يذكر ما لكل واحد من غير إضافة، والذي يضيف ما لكل واحد إليه إنما هو السامع. (الدسوقي) **كقوله**: أي المتلمس وهو جرير بن عبد المسيح. (الدسوقي)

ولا يقيم إلخ: أي لا يتوطن في مواطن الظلم أحد إلا الأذلّان. [التجريد: ٤١٣] **في الظاهر**: أي فهو استثناء مفرغ حيث أسند الفعل له في الظاهر، وفي الحقيقة أسند إلى العام المحذوف. (الدسوقي) **فلا يرثي**: لا يخفى أن عدم الرحمة مشترك بين عير الحي والوتد، وحينئذٍ فالأولى جعل ضمير له راجعا إلى كل منهما ويجعل قوله: "فلا يرثي" متفرعا على الشبح والربط. (الدسوقي) **على التعيين**: متعلق بــ"أضاف"، ووجه التعيين أن "ذا" بدون هاء إشارة إلى القريب، وأما مع هاء التنبيه فهو إشارة للبعيد. [الدسوقي: ٣٣٨/٤]

فهذا للقريب أعني العير، وذا للأقرب أعني الوتد، وأمثال هذه الاعتبارات لا ينبغي أن
حيث لا يحتاج إلى التنبيه
يهمل في عبارات البلغاء بل ليست البلاغة إلا برعاية أمثال ذلك.
التفاوت

[الجمع مع التفريق]

ومنه أي من المعنوي، **الجمع مع التفريق**: وهو **أن يدخل شيئان** في معنى ويفرق بين
أو أكثر
جهتي الإدخال كقوله:
الوطواط

فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حـــرها

أدخل قلبه ووجه الحبيب **في كونهما كالنار**، ثم فرق بأن وجه الشبه في الوجه الضوء
بين التشبيهين
واللمعان، وفي القلب **الحرارة والاحتراق**.

[الجمع مع التقسيم]

ومنه أي من المعنوي الجمع مع التقسيم، وهو **جمع متعدد** تحت حكم، **ثم تقسيمه** أو
كالروم في بيت يأتي — كالشقاء
العكس أي **تقسيم متعدد** ثم جمعه تحت حكم، فالأول أي الجمع ثم التقسيم كقوله:
أبي الطيب
حتى أقام أي الممدوح، ....
هو سيف الدولة

الجمع مع التفريق: أورد كلمة "مع" إشارة إلى أن المحسّن اجتماعهما، وكذا يقال فيما يأتي، وإنما لم يذكر اجتماع المحسنات الأخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة واجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما. [الدسوقي: ٣٣٨/٤] **أن يدخل شيئان**: ببناء الفعل للمفعول، و"شيئان" نائب الفاعل أي وهو أن تجمع بين شيئين فأكثر في معنى أي في حكم يعني محكوم به كالمشابهة بالنار في المثال. (الدسوقي)

في كونهما كالنار: أي في المماثلة للنار أي وهذا هو الجمع؛ لأنه جمع بين وجه الحبيب وقلبه في المماثلة للنار. [الدسوقي: ٣٣٩/٤] **الحرارة والاحتراق**: أي حرارة القلب واحتراقه، وفيه إشارة إلى أن المراد بِحَرّ النار: حرارتها في نفسها لا لغيرها؛ لأنه المناسب لتشبيه القلب بها. (الدسوقي) **جمع متعدد**: أي كالروم في البيت الآتي، فإنه يتناول النساء والرجال والأولاد والمال والزرع. (الدسوقي) **ثم تقسيمه**: أي الحكم يعني إضافة ما لكل متعدد إليه من ذلك الحكم. (الدسوقي) **تقسيم متعدد**: أي إضافة ما لكل متعدد إليه ثم جمعه تحت حكم. (الدسوقي)

ولتضمن الإقامة معنى التسليط **عداها بـ"على"** فقال: على أرباض جمع ربض وهو ما حول المدينة من السور خرشنة، وهي بلدة من بلاد الروم تشقى به بالممدوح الروم و**الصلبان** جمع صليب النصارى والبِيع بكسر الباء وسكون الياء جمع بيعة وهي متعبدهم، النصارى و"حتى" وليست جارة متعلق بالفعل في البيت السابق أعني قاد **المقانب** أي العساكر، **جمع** في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح، ثم قسم الممدوح فقال: للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا، **ذكر "ما" دون** "مَن" إهانة وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم من غير ذوي العقول وملائمة عطف على "إهانة" لقوله: والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا. والثاني أي التقسيم ثم الجمع **كقوله**: حسان ﷺ قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم، وحاولوا عطف على "حاربوا" أي طلبوا النفع في أشياعهم وأتباعهم وأنصارهم نفعوا، **سجية** خبر مقدم أي غريزة طبيعة وخلق تلك مبتدأ مؤخر منهم غير محدثة، صفة السجية إن الخلائق علة لغير محدثة جمع خليقة، ....

عداها بـ"على": أي: وإلا فالإقامة تتعدى بـ"في" أو بالباء. [الدسوقي: ٤/٤٤٠] **الصلبان**: بوزن كفران، جمع صليب: هو معبود النصارى. **المقانب**: جمع مقنب بكسر الميم وهو ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل، والمراد بها العساكر كما قاله الشارح. [التجريد: ٤١٤] **جمع إلخ**: الأولى أن يقول: جمع في هذا البيت الروم الشامل للنساء والأولاد والمال والزرع في حكم وهو الشقاء، ثم قسم ذلك الحكم إلى سبي وقتل ونهب وإحراق، ورجع إلى كل واحد من هذه الأقسام ما يناسبه، فرجع للسبي ما نكحوا من النساء، وللقتل ما ولدوا، وللنهب ما جمعوا من الأموال، وللنار ما زرعوا، فأشجارهم للإحراق تحت القدر ومزروعاتهم للطبخ والخبز بالنار، وأما ما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض له في التقسيم حتى يقال: إنه من المتعدد المجموع في الحكم، والحاصل أن الشقاء وإن تعلق بالروم والصلبان والبيع إلا أن التقسيم خاص بشقاء الروم.

ذكر "ما": أي إنه عبر عن نسائهم وأولادهم بلفظ "ما" الموضوعة لغير العاقل دون لفظة "مَن" الموضوعة لمن يعقل إشارة إلى إهانتهم وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوي العقول. (الدسوقي) **كقوله**: أي قول حسان ابن ثابت الصحابي في حق الصحابة ﷺ. (الدسوقي) **سجية إلخ**: المعنى تلك الخصلة، وهي إضرار الأعداء ونفع الأشياع غريزة فيهم وطبيعة لهم، وقوله: "شرها البدع" مبتدأ وخبر، والجملة خبر "إن"، وجملة "فاعلم" اعتراضية بالفاء، وجملة "إن الخلائق شرها البدع" مستأنفة جوابا لسؤال مقدر نشأ من قوله: "غير محدثة" وهو: لم جعلتها غير محدثة مع أنها ممدوحة مطلقا. [الدسوقي: ٤/٣٤١]

وهي الطبيعة والخلق، فاعلم شرها البدع جمع بدعة أي المبدعات والمحدثات قسم في الأول صفة الممدوحين إلى ضر الأعداء ونفع الأولياء، ثم جمعها في الثاني تحت كونها سجية.

جملة اعتراضية / خبر "إن" / من الأخلاق / البيت الأول / الأتباع والأنصار / في البيت الثاني

[الجمع مع التفريق والتقسيم]

ومنه أي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم، وتفسيره **ظاهر مما سبق** فلم يتعرض له، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ أي يأتي الله تعالى **أي أمره** أو يأتي اليوم **أي هوله**، والظرف منصوب بإضمار "اذكر" أو بقوله: ﴿لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ (هود: ١٠٥) بما ينفع من جواب أو شفاعةٍ ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ **فَمِنْهُمْ**﴾ (هود: ١٠٥) أي أهل الموقف ﴿**شَقِيٌّ**﴾ يقضى له بالنار ﴿وَسَعِيدٌ﴾ **يقضى له** بالجنة ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ﴾ (هود: ١٠٦) إخراج النفس ﴿وَشَهِيقٌ﴾ رده ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ (هود: ١٠٧) أي سماوات الآخرة وأرضها، **أو هذه العبارة كناية** عن التأبيد ونفي الانقطاع ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾

خوفه وعذابه / أي لا تكلم / بيان لـ"ما" / تعالى / كافرا كان أو عاصيا / بشدة / بشدة / عطف تفسير / وهي دائمة لا انقضاء لها

البدع: لا يقال: كون الصفة في الشيء بدعة ينافي كونها خليقة للزوم الخليقة؛ لأنا نقول: قد تسمى خليقة باعتبار دوامها بعد حدوثها فتكون خليقة دواما وبدعة ابتداء. [التجريد: ٤١٤] **ظاهر مما سبق**: أي من تفسيرات هذه الأمور الثلاثة، وحاصله: أن يجمع بين متعدد في حكم، ثم يفرق أي يوقع التباين بينهما، ثم يضاف إلى كل واحد ما يناسبه. [الدسوقي: ٣٤١/٤] **أي أمره**: هذا التأويل واجب لصحة المعنى لاستحالة الإتيان على الله سبحانه. (التجريد) **أي هوله**: هذا التأويل واجب لا لأجل صحة المعنى لاستقامة الظاهر في نفسه، بل للمحافظة على المقصود؛ لأن المقصود تفظيع اليوم، والمناسب له مجيء الهول لا مجرد الزمان. [الدسوقي: ٣٤٢/٤]

فمنهم: أي الأنفس الكائنة يوم القيامة وهي أهل الموقف، ولذا قال الشارح: أي من أهل الموقف. (الدسوقي)

شقي: أي محكوم له بالشقاوة أي دخول النار، وهذا شامل لشقي الإيمان وهو الكافر، وشقي الأعمال وهو العاصي، وقوله: "وسعيد" شامل لسعيد الإيمان فقط وللسعيد على الإطلاق بدليل ما قرره في قوله: "إلا ما شاء ربك". (الدسوقي) **يقضى له**: أي مؤمن صالحا كان أو عاصيا. **أو هذه العبارة كناية**: يعني فالمراد حينئذ سماوات الدنيا وأرضها، ولا ينافي التأبيد بها فناؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود؛ لأنه على تقدير الكناية المراد التقدير بلازم الكلام من الطول، والمراد طول لا نهاية له على ما جرى به استعمال اللغة في مثل ذلك. (التجريد)

إلا وقت مشيئة الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ (هود: ١٠٧) من تخليد البعض كالكفار وإخراج البعض كالفساق ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا** فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ (هود: ١٠٨) أي غير مقطوع بل ممتد لا إلى نهاية، **ومعنى الاستثناء** في الأول أن بعض الأشقياء **لا يخلدون** كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان، وفي الثاني أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل يفارقونها ابتداء يعني أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان والتأبيد من **مبدأ** معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء، فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء فقد جمع الأنفس في قوله: "لا تكلم نفس" **ثم فرق بينهم** بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله: "فمنهم شقي وسعيد"، ثم قسم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار، وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله: "فأما الذين شقوا" إلى آخره، ....

(عدم الخلود — بيان لـ"ما" — الكاف استقصائية — استقصائية أيضا — أعطو إعطاء — كما في الاستثناء الأول — كما في الاستثناء الثاني)

إلا وقت إلخ: يحتمل أنه حمل "ما" على المصدرية الظرفية، فيكون الوقت داخلا في معناها؛ لأنها نائبة عنه، ويحتمل تقديرها بمجرد المصدرية، فيكون الكلام على حذف المضاف، فالوقت مقدر في الكلام. [التجريد: ٤١٤]

وأما الذين سعدوا: أي بالإيمان وإن شقوا بسبب المعاصي، لا يقال: فعلى هذا كيف يكون قوله: "فمنهم شقي وسعيد" تقسيما صحيحا مع أن من شرطه أن تكون صفة كل قسم منفية عن قسيمه؛ لأن ذلك الشرط من حيث التقسيم للانفصال الحقيقي أو مانع الجمع، وهنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وإن حالهم لا يخلو عن السعادة والشقاوة، وذلك لا يمنع اجتماعهما في شخص باعتبارين، فتكون أما في قوله تعالى: "وأما الذين سعدوا" لمنع الخلود فيجوز الجمع. [الدسوقي: ٣٤٣/٤]

ومعنى الاستثناء: جواب عما يقال: ما معنى الاستثناء في قوله: "إلا ما شاء ربك" مع أن أهل الجنة لا يخرجون منها أصلا، وكذا أهل النار لا يخرجون منها، والاستثناء يفيد خروجهم، وحاصل الجواب: أنه استثنى الفساق من المخلدين في النار باعتبار الانتهاء، ومن المخلدين في الجنة باعتبار الابتداء؛ لأنهم لم يدخلوها مع السابقين، فالخلود في حقهم ناقص باعتبار المبدأ، فظهر أن ما صدق عليه الاستثناء في الاستثنائين واحد وهم الفساق. [الدسوقي: ٣٤٤/٤]

لا يخلدون: وهذا كاف لصحة الاستثناء. **مبدأ:** هو وقت الدخول في الجملة.

ثم فرق بينهم: أي بأن أوقع التباين بجعل بعضها شقيا وبعضها سعيدا.

وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين: أحدهما: أن **يذكر أحوال الشيء** مضافا إلى كل من تلك الأحوال ما يليق به كقوله: **سأطلب** حقي بالقنا ومشايخ، كأنهم **من طول ما التثموا** مرد، ثقال أي لشدة وطأتهم على الأعداء إذا لاقوا أي حاربوا خفاف أي مسرعين إلى الإجابة إذا دعوا إلى كفاية مهم ودفاع ملم، كثير إذا شدُّوا لقيام واحد مقام الجماعة **قليلٍ إذا عدوا**، ذكر **أحوال المشايخ** وأضاف إلى كل حال ما يناسبها بأن أضاف إلى الثقل حال الملاقاة وإلى الخفة حال الدعاء **وهكذا إلى الآخر**، والثاني: **استيفاء أقسام الشيء** كقوله تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ **إِنَاثاً** وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ **أَوْ يُزَوِّجُهُمْ**

يذكر أحوال الشيء: المراد بالإضافة مطلق النسبة ولو بالإسناد لا خصوص الإضافة النحوية، وهذا المعنى مغاير للتقسيم بالمعنى المتقدم؛ لأن ما تقدم أن يذكر متعدد أولا، ثم يضاف إلى كل ما يناسبه على التعيين بخلاف ما هنا فإنه يذكر المتعدد ويذكر مع كل واحد ما يناسبه. [الدسوقي: ٣٤٥/٤]

سأطلب إلخ: القنا بالقاف والنون جمع قناة وهي الرمح، وفي بعض النسخ بالفتى بالفاء والتاء وهو المناسب لمشايخ، وأراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه وجماعته من الرجال الذين لهم لحى، والالتثام وضع اللثام على الفم والأنف في الحرب، وكان من عادة العرب. (الدسوقي) **من طول ما التثموا:** الالتثام تغطية الفم واللحية باللثام وهو النقاب الذي يستر به الوجه والأنف والفم واللحية، يقال: التثم فاه: غطاه باللثام ليرى كالأمرد، والمعنى أنهم لا يفارقون الحرب ولا يفارقهم اللثام، فكأنهم مرد من حيث لا يرى لحاهم كما لا يرى للمرد لحى. (الحواشي)

قليل إذا عدوا: أي لأن أهل النجدة والشجاعة مثلهم في غاية القلة. (الدسوقي)

أحوال المشايخ: من الثقل والخفة والكثرة والقلة. [الدسوقي: ٣٤٦/٤] **وهكذا إلى الآخر:** أي فأضاف إلى الكثرة حالة الشدة وأضاف إلى القلة حالة العدو لا يخفي ما اشتمل عليه هذا التقسيم من الطباق بذكر القلة والكثرة والخفة والثقل؛ إذ بين كل اثنين منها تضاد. (الدسوقي) **استيفاء أقسام الشيء:** أي بحيث لا يبقى للمقسم قسم آخر غير ما ذكر، ومنه قول النحاة: الكلمة: اسم وفعل وحرف. (الدسوقي) **إناثا:** قدم الإناث على الذكور؛ لأن سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الإنسان، فكان ذكر الإناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الإنسان أهم، ثم إنه لما حصل للذكر كسر جبره بالتعريف؛ لأن في التعريف تنويها أي تعظيما بالذكر، ثم بعد ذلك أعطى كلا من الجنسين حقه من التقديم والتأخير، فقدم الذكور وأخر الإناث إشارة إلى أن تقديم الإناث لم يكن لاستحقاقهن التقديم بل لمقتض آخر وهو الإشارة إلى أن الله تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه العبد. (الدسوقي)

أو يزوجهم: أي يجمع لهم من الذكران والإناث.

ذُكْرَاناً وَإِنَاثاً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيماً﴾ (الشورى: ٤٩، ٥٠) **فإن الإنسان** إما أن لا يكون له ولد، أو يكون له ولد ذكر، أو أنثى، أو ذكر وأنثى، وقد استوفي في الآية جميع الأقسام.
لا يولد له أصلا — الأربعة

[التجريد]

ومنه أي من المعنوي، التجريد **وهو أن ينتزع** من أمرٍ ذي صفة أمر آخر مثله فيها أي **مماثل** لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة **مبالغة** أي **لأجل المبالغة** وذلك **لكمالها** أي تلك الصفة فيه أي في ذلك الأمر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو أي **التجريد أقسام، منها** ما يكون **بـــ"من" التجريدية** ....
ما ذكر من المبالغة — إلى مرتبة يصح

فإن الإنسان إلخ: حاصله: أن الآية قد تضمنت أن الإنسان الذي شأنه الولادة ينقسم إلى الذي لا يولد له أصلا، وإلى الذي يولد له جنس الذكور فقط، وإلى الذي يولد له جنس الإناث فقط، وإلى الذي يولد له جنس الذكور والإناث معا، فهذا تقسيم مستوف لأقسام الإنسان باعتبار الولادة وعدمها، وأما الخنثى المشكل فلا يخرج عن الذكر والأنثى في الواقع فليس بقسم على حدة مع أنه نادر جدا. [الدسوقي: ٣٤٧/٤]

وهو أن ينتزع إلخ: وهذا الانتـــزاع دائر في العرب، يقال: في العسكر ألف رجل وهم في أنفسهم ألف، ويقال: في الكتاب عشرة أبواب وهو في نفسه عشرة أبواب. [الدسوقي: ٣٤٨/٤] **مبالغة:** يعني أن مبالغة مفعول له لقوله "ينتـــزع". **لأجل المبالغة:** [يعني أن "مبالغة" مفعول له لقوله: ينتزع] أي إن الانتزاع المذكور يرتكب لأجل إفادة المبالغة، أي لأجل إفادة أنك بالغت في وصف المنتزع منه بتلك الصفة. (الدسوقي)

لكمالها: أي لادعاء كمال تلك الصفة في ذلك المنتزع منه، وإنما قلنا: "لادعاء الكمال"؛ للإشارة إلى أن إظهار المبالغة بالانتـــزاع لا يشترط فيه كون الصفة كاملة في ذلك الأمر بحسب نفس الأمر، بل ادعاء كمالها كاف فيه سواء طابق أم لا. (الدسوقي) **التجريد أقسام:** أي سبعة؛ لأن الانتزاع إما أن يكون بحرف أو بدونه، والحرف إما "من أو الباء أو في"، والباء إما داخلة على المنتزع منه أو على المنتزع، وما يكون بدون الحرف إما أن يكون لا على وجه الكناية، أو يكون على وجهها، ثم هو إما انتزاع من غير المتكلم أو انتزاع من المتكلم نفسه، فهذه أقسام سبعة، أشار المصنف إليها وإلى أمثلتها فيما يأتي. [الدسوقي: ٣٤٩/٤]

بـــ"من" التجريدية: جعل بعضهم التجريد معنى برأسه بكلمة "من"، والأصح أنها ابتدائية كما أن باء التجريد باء المصاحبة وتدخل "من" على المنتزع منه، ولم يوجد دخولها على المنتزع بخلاف الباء. (الدسوقي)

نحو قولهم: لي من فلان صديق حميم أي قريب يهتم لأمره أي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه أي من ذلك الحد أن يستخلص منه آخر أي من فلان صديق مثله فيها أي في الصداقة، ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم: لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة، ومنها ما يكون بدخول باء المعية في المنتزع نحو قوله: وشوهاء أي فرس قبيح المنظر لسعة أشداقها أو لما أصابها من شدائد الحرب تعدو تسرع بي إلى صارخ الوغى أي مستغيث في الحرب بمستلئم أي لابس لأمة وهي الدرع، والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق وهو الفحل المكرم المرحل من رحّل البعير أشخصه عن مكانه وأرسله أي تعدو بي ومعي من نفسي مستعد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتـــزع منه آخر، ومنها ما يكون بدخول "في" في المنتزع منه نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ (فصلت: ٢٨) أي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتـــزع منها دار خلد

(من مراتبها، ناشئ من فلان، تفسير للحميم، أي مرتبة، ينتزع، رب فرس شوهاء، المصاحبة، "في" بمعنى "على"، جمع شدق وهو جنب فم، من ضربات وطعنات، الحرب، بالهمزة وقد تسهل، أطلقه، من الإبل، التشديد، الشاعر، تفسير للضمير المجرور، مستعد آخر، "في" بمعنى "على"، جهنم)

نحو قولهم: في مقام المبالغة في وصف فلان بالكرم. **لتسألن به البحر:** يصح أن تكون "الباء" للمصاحبة أي لتسألن البحر معه أي شخصا كريما كالبحر مصاحبا له، ويصح جعلها للسببية أي لتسألن بسببه البحر أي شخصا آخر كالبحر بمعنى أنه سبب لوجود بحر آخر مجردا منه مماثلا له في كونه يسأل. [الدسوقي: ٣٥٠/٤]

أشداقها: بباعث كثرة جرِّ المبارزين عنانها. **أو لما أصابها:** أو للتنويع؛ وذلك لأن الشوه قيل: إنه قبح الوجه لسعة الأشداق جمع شدق وهو جانب الفم، وقيل: قبح الوجه لما أصابه من شدائد الحرب وهو يستحسن في الخيل. (الدسوقي) **بمستلئم:** حال من المجرور في "بي" أي تعدو بي حالة كوني مصاحبا لمستلئم آخر، وليست الباء للتعدية، وليس قوله: "بمستلئم" بدلا من الباء في قوله: "بي"؛ لأن ذلك يفوت التجريد؛ ولأنه لا يـــبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر، إلا إذا كان مفيدا للإحاطة والشمول. (الدسوقي) **مثل الفنيق:** قيل: إنه صفة لمستلئم لقربه منه، وقيل: صفة لشوهاء، والفنيق بالفاء والنون ثم ياء تحتية وقاف. [الدسوقي: ٣٥١/٤]

الفحل المكرم: أي الفحل من الإبل الذي ترك أهله ركوبه تكرمة له. (الدسوقي) **المرحل:** أي المرسل عن مكانه أي إنه مطلق وغير مربوط في محل، فقد شبه الفرس بالفحل المذكور في القوة وعدم القدرة على مصادمتها. (الدسوقي)

أخرى وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار تهويلا لأمرها **ومبالغة** في اتصافها بالشدة،

علة لـ"انتزع"

ومنها ما يكون **بدون** توسط حرف نحو قوله: ولئن بقيت لأرحلن بغزوة: **تحوي** أي

قتادة بن مسلمة حيا لأسافرن

تجمع الغنائم أو يموت كريم **منصوب** بإضمار "أن" أي إلا أن يموت كريم **يعني بالكريم نفسه**

تلك الغزوة

انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه، فإن قيل: هذا **من قبيل الالتفات** من التكلم إلى

الغيبة، قلنا: لا ينافي التجريد **على ما ذكرنا**، وقيل: تقديره: أو يموت مني كريم **فيكون**

الالتفات

من قبيل "لي من فلان صديق حميم" فلا يكون قسما آخر، وفيه نظر؛ لحصول التجريد

في هذا القيل

وتمام المعنى بدون هذا التقدير، ومنها ما يكون **بطريق الكناية**........

ولا قرينة عليه

ومبالغة إلخ: اعترض بعضهم بأن انتـــزاع دار الخلد يفيد المبالغة في الخلود لا في شدة العذاب إلا أن يقال: اتصافها بالخلود يستلزم شدة العذاب، فانتزع منها دار أخرى مثلها في شدة العذاب وفي كونها مخلدا فيها. [الدسوقي: ٣٥١/٤]

بدون إلخ: أي بل يؤتى بالمنتزع على وجه يفهم منه الانتـــزاع بقرائن الأحوال من غير صرف مستعان به على إفادة التجريد. [الدسوقي: ٣٥٢/٤] **تحوي:** الغنائم، الجملة صفة للغزوة أي تجمع تلك الغزوة الغنائم يعني أهل تلك الغزوة الغنائم وأنا منهم. (الدسوقي) **منصوب إلخ:** أي لوقوعه بعد "أو" التي بمعنى "إلا" أي لكن إن مات كريم فلا تحوي الغنائم. (الدسوقي) **يعني بالكريم نفسه:** أي إن الشاعر يعني بالكريم نفسه؛ لأن معنى الكلام: أني أسافر لغزوة إما أن أجمع فيها الغنائم أو أموت. (الدسوقي)

من قبيل الالتفات: يعني فلا يكون حينئذٍ من قبيل التجريد؛ لأن الالتفات مبني على الاتحاد، والتجريد مبني على التعدد، وهما متنافيان؛ وذلك لأن المعنى المعبر عنه في الالتفات بطريق الأول والثاني واحد، والمعبر عنه باللفظ الدال على المتنـــزع منه وباللفظ الدال على المنتـــزع متعدد بحسب الاعتبار؛ إذ يقصد أن المجرد شيء آخر غير المجرد منه. (الدسوقي) **على ما ذكرنا:** أي على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد؛ فإنه يقتضي أنه قد يجامعه الالتفات؛ إذ المراد بالاتحاد في الالتفات الاتحاد في نفس الأمر لا الاتحاد فيه في الاعتبار، والتعدد في التجريد تعدد بحسب الاعتبار لا في نفس الأمر أيضا حتى ينافي الالتفات، والحاصل أنه تجريد نظرا للتغاير الادعائي، والالتفات بالنظر إلى الاتحاد الواقعي. [الدسوقي: ٣٥٣/٤]

فيكون من قبيل: من جهة أن "مِن" داخلة على المنتزع منه في كل؛ لأن المقدر كالملفوظ. **بطريق الكناية:** أي مصحوبا بطريق الكناية أي تجريد معه كناية بأن ينتـــزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية كما أنه يعبر عنه بصريح. [الدسوقي: ٣٥٤/٤]

نحو قوله: يا خير من يركب **المطي** ولا ::: يشرب كأسا **بكف من بخلا** أي يشرب الكأس بكف الجواد، انتزع منه جوادا يشرب هو بكفه **على طريق الكناية؛** لأنه إذا نفي عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف الكريم، ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم، **وقد خفي** هذا على بعضهم **فزعم** أن الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد وإلا فليس من التجريد في شيء بل كناية عن كون الممدوح غير بخيل، وأقول: **الكناية لا تنافي** التجريد على ما قررنا، ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه بل داخلا في قوله. **ومنها مخاطبة** الإنسان نفسه،........................

الأعشي، الشاعر، من المخاطب، الممدوح، هو الخلخالي، بقوله "يا خير"، إن كان خطابا لغيره، في قوله: ولا يشرب إلخ، في الرد عليه

المطي: جمع مطية: وهو المركوب من الإبل. **بكف من بخلا**: أي بكف من هو موصوف بالبخل، وحاصله: أن ذلك الممدوح من أهل الشرب، والحال أن الإنسان يشرب بكف نفسه، فانتـــزع الشاعر من ذلك الممدوح شخصا كريما يشرب من كفه الممدوح مبالغة في كرمه، فصار الأصل: ويشرب بكف كريم، فعبر ذلك المعنى بالكناية بأن أطلق اسم الملزوم وهو نفي الشرب بكف البخيل، وأريد اللازم وهو الشرب بكف الكريم. [الدسوقي: ٣٥٤/٤]

على طريق الكناية: حيث أطلق اسم الملزوم الذي هو نفي الشرب بكف البخيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم، ومعلوم أنه يشرب بكفه لا محالة فيكون المراد بالكرم نفسه، ففيه تجريد. [الدسوقي: ٣٥٥/٤]

وقد خفي: أي انتـــزاع الجواد على طريق الكناية. **فزعم إلخ**: يعني أن الخطاب في قوله: "ياخير من يركب المطي" إن كان لنفسه فهو تجريد؛ لأنه صير نفسه أمامه فخاطبها وإنما يصيرها كذلك بالتجريد، وإذا كان هذا تجريدا فقوله: "ولا يشرب كأسا بكف من بخلا" كناية عن الكريم فيكون وصفا للمجرد أولا، ولا تجريد في الكناية نفسها؛ لأن التجريد وقع أولا في الكلام، والكلام في كون الكناية تتضمن تجريدا مستقلًا و لم يوجد على هذا، وإن كان الخطاب لغيره كان قوله: "ولا يشرب إلخ" كناية عن الكريم الذي هو ذلك المخاطب بواسطة دلالته على أنه يشرب بكف كريم مع العلم بأن الكف كفه وليس من التجريد في شيء. (الدسوقي)

الكناية لا تنافي إلخ: رد لقوله: "وإلا فليس إلخ"، وقوله: "ولو كان الخطاب لنفسه إلخ" رد لقوله: "إن كان الخطاب لنفسه فهو تجريد"، وحاصل كلام الشارح اختيار أن الخطاب لغيره، والتجريد حاصل معه، وكونه كنـــاية لا ينافي التجريد، وأن كون الخطاب لنفسه صحيح، والتجريد حاصل معه إلا أنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه؛ لأنه لا يكون حينئذٍ قسما برأسه والمصنف جعله قسما برأسه. (الدسوقي)

ومنها مخاطبة إلخ: أي من أقسام التجريد ما تدل عليه مخاطبة الإنسان لنفسه؛ لأن المخاطبة ليست من أنواع التجريد وإنما تدل عليه؛ وذلك لأن المخاطب يكون أمام الإنسان ولا يخاطب نفسه حتى يجعلها أمامه، ولا يجعلها أمامه حتى يجره منها شخصا آخر يكون مثله، فمخاطبة الإنسان نفسه تستلزم التجريد. [الدسوقي: ٣٥٦/٤]

وبيان التجريد في ذلك أنه ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله **في الصفة** التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله: **لا خيل عندك** تهديها ولا مال، فليسعد النطق إن لم يسعد الحال، أراد بالحال الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال وخاطبه.
أبي الطيب

[المبالغة المقبولة]

ومنه أي من المعنوي **المبالغة المقبولة**؛ لأن المردودة لا تكون من المحسّنات، وفي هذا إشارة إلى الرد على من زعم أن المبالغة **مقبولة مطلقا** وعلى من زعم أنها **مردودة مطلقا**، ثم إنه **فسّر** مطلق المبالغة وبيّن أقسامها والمقبولة والمردودة، فقال: **والمبالغة** مطلقا أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أوالضعف **حدا مستحيلا** أو مستبعدا، **وإنما يدعي ذلك**؛ لئلا يظن أنه أي ذلك الوصف غير متناه فيه أي في الشدة أو الضعف،...........
وهي بعض صور الغلو — التقييد بالمقبولة — مقبولة كانت أو مردودة — يقرب من المحال — بالغ في النهاية

في الصفة: كفقد المال والخيل في المثال. [الدسوقي: ٣٥٦/٤] **لا خيل عندك** إلخ: أي لاخيل ولا مال عندك تهديه للمادح، فإذا لم يكن عندك شيء من ذلك تواسي به المادح فواسه بحسن النطق. (الدسوقي)

المبالغة المقبولة: أي الإغراق والتبليغ وبعض صور الغلو. **مقبولة مطلقا**: أي سواء كان تبليغا أو إغراقًا أو غلوا؛ وذلك لأن حاصلها أن يثبت للشيء من القوة والضعف ما ليس له في الواقع، وأعذب الكلام أكذبه مع إيهام الصحة وظهور المراد؛ ليكون من المحسنات مطلقا. [التجريد: ٤١٧]

مردودة مطلقا: لأن خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق، ولا خير في كلام أوهم كذبا أو حققه فهذان قولان مطلقان مردودان، والمختار ما قاله المصنف: إن المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة. [الدسوقي: ٣٥٨/٤]

فسّر: ولذا أتى بالاسم الظاهر فقال: والمبالغة إلخ. (الدسوقي) **والمبالغة**: لم يقل: و"هي"؛ لئلا يعود إلى المبالغة المقبولة. [التجريد: ٤١٨] **حدا مستحيلا**: أي عقلا وعادة كما في الغلو أو عادة لا عقلا كما في الإغراق، وقوله: "أو مستبعدا" أي بأن كان ممكنا عقلا وعادة إلا أنه مستبعد كما في التبليغ. (الدسوقي)

وإنما يدعي ذلك: أي بلوغ الوصف لتلك المنزلة لدفع توهم أن ذلك الوصف متناه فيه أي غير بالغ فيه النهاية، بل هو متوسط أو دون المتوسط، وأتى الشارح بذلك إشارة إلى أن قول المصنف: "لئلا يظن" ليس داخلا في حد المبالغة، بل التعريف قد تم بدونه، وأنه بيان للعلة التي تحمل البليغ على إيجاد المبالغة، وبه اندفع ما يقال: إن المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ذلك. (الدسوقي)

وتذكير الضمير وإفراده باعتبار عوده إلى أحد الأمرين، وتنحصر المبالغة **في التبليغ**
في "فيه" والأحد مذكر مفرد
والإغراق والغلو لا بمجرد الاستقراء بل بالدليل القطعي، **وذلك** لأن **المدعى** إن كان
مع الاستقراء الخالي عن الدليل
ممكنا عقلا وعادة **فتبليغ**، **كقوله**: فعادى يعني الفرس عداء وهو الموالاة بين الصيدين
امرؤ القيس
يصرع أحدهما على إثر الآخر في طلق واحد بين ثور يعني الذكر من بقر الوحش
ونعجة يعني الأنثى منها دراكا أي متتابعا، **فلم ينضح** بماء **فيغسل** مجزوم معطوف على ينضح
ككتاب
أي لم يعرق فلم يغسل، ادعى أن فرسه أدرك ثورا ونعجة في مضمار واحد ولم يعرق، وهذا
شوط
ممكن عقلا وعادة، وإن كان ممكنا عقلا لا عادة **فإغراق** كقوله: ونكرم جارنا ما دام
وإن كان نادرا المدعى عمرو بن الأبهم التغلبي
فينا، ونتبعه من الإتباع أي نرسل الكرامة على إثره **حيث مالا** وسار، وهذا ممكن عقلا
مقيما فينا الجار بالتخفيف الإحسان
لا عادة بل في زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلا، ....
لغلبة الشح

في التبليغ إلخ: المناسبة بين معانيهما الأصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الأصل مد الفارس يده بعنان فرسه ليزيد في الجري، والإغراق استيفاء النازع في القوس حدها، والغلو مجاوزة الحد في الأمر. [التجريد: ٤١٨]
وذلك: أي انحصار المبالغة في الأقسام الثلاثة بالدليل العقلي. [الدسوقي: ٣٥٨/٤] **المدعى**: وهو بلوغ الوصف إلى النهاية. **فتبليغ**: أي فدعوى بلوغه ما ذكر تسمى تبليغا؛ لأن فيه مجرد الزيادة على المقدار المتوسط فناسب معناه اللغوي المتقدم. [الدسوقي: ٣٥٩/٤] **كقوله**: أي كقول الشاعر وهو امرؤ القيس يصف فرسه بأنه لا يعرق، وإن أكثر العدو. (الدسوقي) **يصرع أحدهما**: جرح أحدهما على أثر الآخر. **فلم ينضح**: أي لم يرشح ذلك الفرس الذي عادى بين الصيدين بخروج ماء أي عرق، واعلم أن "نضح" إن كان بمعنى "رش" كان من باب "ضرب"، وإن كان بمعنى "رشح" كما هنا كان من باب "قطع". [الدسوقي: ٣٦٠/٤]
فيغسل: يحتمل أنه أراد بالغسل المنفي غسل العرق، ويكون تأكيداً لنفي العرق، ويحتمل أنه أراد به الغسل بالماء القراح أي لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء القراح. (الدسوقي) **فإغراق**: أي فدعوى بلوغه إلى حيث يستحيل بالعادة تسمى إغراقا؛ لأن الوصف بلغ إلى الاستغراق حيث خرج عن المعتاد، فناسب معناه اللغوي المتقدم. (الدسوقي)
حيث مالا: أي حيث رحل عنا وسكن مع غيرنا، فقد ادعى الشاعر أنهم يكرمون الجار في حالة كونه مقيما عندهم وفي حالة كونه مع غيرهم وارتحاله عنهم، فالوصف المبالغ فيه كرمهم، ولا شك أن إكرام الجار في حالة كونه مع غيرهم محال عادة حتى يكاد أن يلتحق بالمحال عقلًا في هذا الزمان، وإن حملت الكرامة على إعطاء الزاد حال الارتحال إلى جهة أخرى، فهذا لا يستحيل عادة لوقوع مثل ذلك من الأكابر. (الدسوقي)

وهما أي التبليغ والإغراق مقبولان، وإلا **أي وإن لم يكن** ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع
إتباع الجار الكرامة
أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا؛ إذ كل ممكن عادة ممكن عقلا **ولا ينعكس** فغلو،
كقوله: **وأخفت** أهل الشرك **حتى أنه**، الضمير للشأن لتخافك **النطف** التي لم تخلق، فإن
أبي نواس
خوف النطفة الغير المخلوقة ممتنع عقلا وعادة، والمقبول منه أي من الغلو أصناف، منها
لعدم الإدراك والحيات فيها
ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة نحو **لفظة "يكاد"** في قوله تعالى: ﴿**يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ** وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ (النور: ٣٥)، ومنها ما تضمن نوعا حسنا.................
الصنف الذي تضمن

وهما: مقبولان أي لعدم ظهور الكذب فيهما الموجب للرد، واعلم أن ما ذكره من المقبول والمردود إنما هو بالنظر إلى البديع واعتبارات الشعراء، وأما بالنظر إلى البيان فالكل مقبول؛ لأنها ليست جارية على معانيها الحقيقية بل كنايات أو مجازات بالنظر للمواد والأمثلة. [الدسوقي: ٣٦١/٤] **أي وإن لم يكن إلخ**: هذا النفي للقسم الأول أعني قوله: "وإن كان ممكنا عقلا وعادة"، وترك نفي القسم الثاني أعني قوله: وإن كان ممكنا عقلا لا عادة بأن يقول أي: وإن لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة أو عادة لا عقلا؛ لأنه لا يتصور أن يكون الشيء ممكنا عادة ممتنعا عقلا، كما أشار إليه الشارح بقوله: لامتناع إلخ، فهو علة لمحذوف أي وترك نفي القسم الثاني لامتناع إلخ أو إنه علة لاقتصاره في تفسير إلا على صورة واحدة. (الدسوقي)

ولا ينعكس: أي عكسا كليا فليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة؛ لأن دائرة العقل أوسع. (الدسوقي)

وأخفت: أي أدخلت في قلوبهم الخوف بهيبتك. (الدسوقي) **حتى إنه**: بكسر همزة لدخول اللام في خبرها فهي ابتدائية.

النطف: جمع نطفة، وهي الماء الذي يتخلق منه الإنسان، وقوله: "التي لم تخلق" أي لم يخلق منها الإنسان بعد أو لم تخلق هي بنفسها أي لم توجد، فقد بالغ في إخافة أهل الشرك حيث صيره تخاف النطف، ومعلوم أن خوف النطف محال، فهذه المبالغة مردودة لعدم اشتماله على شيء من موجبات القبول الآتية. (الدسوقي)

لفظة "يكاد": أي ولفظة "لو"، و"لولا" وحرف التشبيه. **يكاد زيتها يضيء**: لا شك أن إضاءة الزيت كإضاءة المصباح بلا نار محال عقلا وعادة، فلو قيل في غير القرآن: هذا الزيت يضيء كإضاءة المصباح بلا نار لرُدّ، وحيث قيل: "يكاد يضيء" أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع مبالغة وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة، إذ قد تكثر أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه، ولو كان لا يقع قيل: إن المصنف لما مثل بالآية كان ينبغي له أن يقول منها ما أدخل عليه ما يخرجه عن الامتناع بدل قوله: ما يقربه إلى الصحة تأدبا؛ إذ صحة كلام الله لا مزيد عليها، فكيف يقال فيه ما يقرب إلى الصحة، ثم إن ما ذكر من كون إضاءة الزيت كإضاءة المصباح بلا نار محالا عقلا غير ظاهر لصحة اتصاف كل جسم بما اتصف به الآخر ولعموم قدرة المولى لذلك، اللهم إلا أن يراد بالاستحالة العقلية الاستحالة في عقول العامة. [الدسوقي: ٣٦٢/٤]

من التخييل كقوله: عقدت سنابكها أي حوافر الجياد عليها أي فوق رؤوسها **عثيــرا**
مفعول "عقدت"
بكسر العين أي غبارا، ومن لطائف العلامة في شرح "المفتاح" العثير: الغبار **ولا يفتح**
الشيرازي
فيه العين، وألطف من ذلك ما سمعت أن بعض البغّالين كان يسوق بغلته في سوق
مما ذكره العلامة الذين يسوقون البغال
بغداد، وكان بعض عدول دار القضاء حاضرا **فضرطت** البغلة، **فقال البغّال** على ما هو
وكلاء القاضي
دأبهم: **بلحية العِدل** بكسر العين يعني أحد شقي الوقر، فقال: بعض الظرفاء على
عادتهم بالعدل الحمل
الفور: **افتح العين** فإن المولى حاضر، ومن **هذا القبيل** ما وقع لي في **قصيدة**:

علا فأصبح يدعوه الورى ملكا ... وريثما **فتحوا عيــنا** غدا ملكا
ارتفع الخلق سلطانا بمعنى حينما

ومما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابي ممن الغالب على لهجتهم إمالة الحركات نحو الفتحة،
لغتهم وكلامهم

من التخييل: أي تخييل الصحة وتوهمها؛ لكون ما اشتمل الغلو يسبق إلى الوهم إمكانه لشهود شيء يغالط الوهم فيه، فتبادر صحته كما يذاق من المثال، بخلاف ما يبدو انتفاءه للوهم بأدنى التفات كما في إخافة النطف. [التجريد: ٤١٩]
عثيــرا: وتمام البيت كما يأتي: لو تبتغي عنقا عليه لأمكنا أي لو تريد تلك الجياد سيرا مسرعا على ذلك العثير لأمكن ذلك العنق أي السير، ادعى أن الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث صار أرضا يمكن أن تسير عليه الجياد، وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه يخيل الوهم تخييلا حسنا من ادعاء كثرته وكونه كأرض في الهواء صحته فلا يخيله حتى يلتفت إلى القواعد، فصار مقبولا. [الدسوقي: ٤/٣٦٣]
ولا يفتح فيه العين: له معنيان: قريب وهو النهي عن فتح العين الجارحة في الغبار؛ لئلا يؤذيها بدخوله فيها، وليس هذا بمراد، وبعيد وهو النهي عن فتح العين في هذا اللفظ أي لفظ "يسير"؛ لئلا يلزم تحريف اللفظ عن وضعه وهي المراد. (الدسوقي) **فضرطت**: أخرجت ريحا من جوفها بصوت.(الدسوقي) **فقال البغّال**: أي على عادة أمثاله عند فعل البغلة ذلك. (الدسوقي) **بلحية العدل**: أي ما فعلت يقع في لحية العدل لا في وجه السائق، وفيه تشبيه العدل برجل ذي لحية على طريق المكنية. (الدسوقي)
افتح العين: يحتمل أن المراد: الجارحة، وأراد بالمولى من يستحيى منه، ويحتمل أن المراد: افتح حرف العين وقل: "في لحية العدل" بفتح العين، وأراد بالمولى المستحق لذلك الشاهد. (التجريد) **هذا القبيل**: أي احتمال التورية والتوجيه في مادة فتح العين. **قصيدة**: في مدح السلطان أبي الحسين. **فتحوا عيــنا**: يحتمل فتحوا عين لفظ ملك أي وسطه، فغدا بسبب الفتح ملكا، ويحتمل أن يراد فتحوا عينهم فيه ونظروه فوجدوه قد صار ملكا. [الدسوقي: ٤/٣٦٤]
ومما يناسب: أي من جهة أن ضم العين فيه إشارة لمعنى خفي، وإن كانت الإشارة بغير اللفظ وليس فيه تورية ولا توجيه؛ ولذا قال: ومما يناسب ولم يقل: ومنه. (الدسوقي بتصرف)

أتاني بكتاب، فقلت: لمن هو؟ فقال: لمولانا عمر - بفتح العين - فضحك الحاضرون، فنظر إليّ كالمتعرف بسبب ضحكهم المسترشد لطريق الصواب فرمزت إليه بغض الجفن وضم العين فتفطن للمقصود، **واستظرف** ذلك **الحاضرون** لو تبتغي ذلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه أي على ذلك العثير لأمكنا أي العنق ادعى تراكم الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤوسها بحيث صار أرضا يمكن سيرها عليها، وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه **تخييل حسن**، وقد اجتمعا أي إدخال **ما يقربه** إلى الصحة وتضمن التخييل الحسن في **قوله:**

ذلك القائل — ممن هو — تفسير لما قبله — الطالب — الطالب لمعرفة — وهو ضم عين عمر — تطلب — سيرا مسرعا — مشي الخيل على الغبار — السبيان للقبول

يخيل لي أن سمر الشهب في الدجى **وشـــدت** بأهدابي إليهن أجفاني

النجوم — ظلمة الليل — إلى الشهب — الجفن غطاء العين

أي **يوقع في خيالي** أن الشهب محكمة بالمسامير لا تـــزول عن مكانها وإن أجفان عيني قد شدت بأهدابها إلى الشهب لطول ذلك الليل وغاية سهري فيه، ....

الأوتاد — الأشفار

استظرف: واعترفوا بظرافة المشير وفهم المشار إليه.[الدسوقي: ٣٦٤/٤] **الحاضرون**: وأيضا مما يناسب في هذا المقام ما قال المولى الهمام السيّد المقدام مولانا السيّد أنور شاه الكشميري ﵀، صدر المدرسين بدار العلوم الديوبند، أن أمير خسرو الدهلوي قرع سمعه بأن رجلا يلغز ألغازا دقيقة، فشد الرحال إليه ليزوره وكان هو أيضًا ماهرًا في الألغاز، فلما وصل إليه قال له: اقرأ عليّ بعض ألغازك، قال: ما تريد من القولي والفعلي؟ فبهت ولم يجب بشيء، فما لبعث إلا كتصافح الأجفان حتى قام الرجل وركع، ثم قام ونثر أشعار لحيته وقال: بيّن لي بما ترى، فبقي شاخصا عينيه، فقال: إنه اسم إدريس، فإن القيام يشابه الألف، والركوع يشابه الدال، واللحية في الفارسية ريش، ونثر الريش إشارة إلى نثر نقطه فبقي إدريس. **تخييل حسن**: أي نشأ من ادعاء كثرة الغبار وكونه كالأرض التي في الهواء. [الدسوقي: ٣٦٥/٤] **ما يقربه**: هو لفظ يخيل في المثال الآتي.

قوله: القاضي الأرجاني يصف طول الليل. **يخيل لي أن سمر**: أي يوقع في خيالي وفي وهمي من طول الليل وكثرة سهري فيه أن الشهب وهي النجوم سمرت أي أحكمت بالمسامير في الدجى أي ظلمة الليل. (الدسوقي)

وشـــدت: أي ويخيل لي مع ذلك أن ربطت أجفاني بأهدابي حال كونها مائلة إليهن أي إلى الشهب، أي يخيل لي أن أجفاني مربوطة في الشهب بأهدابي، ادعى الشاعر أن طول الليل وصل إلى حالة هي أن الشهب أحكمت بالمسامير في الدجى، وأن كثرة السهر وصلت إلى حاله هي أن أجفانه صارت مشدودة بأهدابه في الشهب، ومعلوم أن إحكام الشهب بالمسامير وشد أجفانه بالأهداب محال لكنه تضمن تخييلا حسنا. (الدسوقي)

يوقع في خيالي: أي من طول الليل وكثرة سهري فيه.

وهذا تخييل حسن، ولفظ "يخيل" يزيده حسنا. ومنها ما أخرج **مخرج الهزل** والخلاعة كقوله:
يدرك حسنه الذوق — من أصناف الغلو المقبول — ما علم قائله

أسكر بالأمسِ إن عزمت على ... الشرب غدا **إن ذا** من العجب

[المذهب الكلامي]

ومنه أي من المعنوي المذهب الكلامي، وهو إيراد حجة للمطلوب على **طريقة أهل الكلام** وهو أن يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو: ﴿**لَوْ كَانَ فِيْهِمَا** آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢) والللازم وهو فساد السماوات والأرض باطل؛ لأن المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه، فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة، وهذه الملازمة من المشهورات التي يكتفى بها في الخطابيات **دون القطعيات** ....

على المطلوب — الدليل — ولو كان كاذبا — استلزاما عقليا أو عاديا — بفسادهما — وهذا النظام محقق — باطل — الظنيات — اليقينيات

مخرج الهزل: الهزل خلاف الجد، وهو الكلام الذي لا يراد به إلا المطايبة والضحك، وليس منه غرض صحيح، والخلاعة الشطارة وعدم المبالاة بما يقول لعدم المانع الذي يمنعه من غير الصدق. [الدسوقي: ٣٦٦/٤، التجريد: ٤٢٠]

أسكر إلخ: هذا مبالغة في شغفه بالشرب، فادعى أن شغفه في الشرب وصل إلى حالة هي أنه يسكر بالأمس عند عزمه على الشرب غدا، ولا شك أن سكره بالأمس عند عزمه على الشرب غدا محال، لكن لما أتى بالكلام على سبيل الهزل والخلاعة كان ذلك الغلو مقبولا. (الدسوقي)

إن ذا: أي سكره بالأمس إذا عزم على الشرب غدا من العجب، أكّد كونه من العجب مع أنه لا شبهة في كونه عجبا؛ لأنه حكم على الأمر المحقق المشار له بقوله: "ذا" والحكم عليه ولو بكونه من العجب مما ينكر لإنكار وجود ذلك الأمر. (الدسوقي)

طريقة أهل الكلام: حاصله: أن المحسّن هو كون الدليل على طريق أهل الكلام بأن يؤتى به على صورة قياس استثنائي أو اقتراني يكون بعد تسليم مقدماته مستلزما للمطلوب، وأما إيراد حجة لا على طريق أهل الكلام فليس محسنا لكن المراد بكون الحجة على طريق أهل الكلام صحة أخذ المقدمات من المأتي به على صورة الدليل الاقتراني أو الاستثنائي لا وجودُ تلك الصورة بالفعل كما يؤخذ من الأمثلة. [الدسوقي: ٣٦٩/٤]

لو كان فيهما إلخ: [أي كونها على طريقة أهل الكلام] أي لو كان في السماء والأرض آلهة غير الله لفسدتا، وهذا إشارة إلى قياس استثنائي ذكر شرطيته، وحذف منه الاستثنائية والمطلوب لظهورهما، أي لكن وجود الفساد باطل بالمشاهدة فبطل الملزوم وهو تعدد الآلهة، وقد أشار الشارح لذلك بقوله: واللازم باطل فكذا الملزوم. (الدسوقي)

دون القطعيات: والحاصل: أن هذا الدليل امتناعي لا برهاني، وهذا بناء على ما زعم الشارح من أن المراد بالفساد اللازم لتعدد الآلهة: الخروج عن هذا النظام المشاهد، وأما لو أريد به عدم الكون أي عدم الوجود من أصله كانت =

المعتبرة في البرهانيات **وقوله: حلفت** فلم أترك لنفسك ريبة أي **شكّا وليس وراء** الله
النابغة بسبب ذلك اليمين
للمرء مطلب فكيف يحلف به كاذبا لئن كنت اللام لتوطئة القسم قد بلغت عني خيانة
دالة على القسم المحذوف غشا وعداوة
لمبلغك واللام جواب القسم الواشي أغشّ من غش إذا خان وأكذب، **ولكنني** كنت
تلك الخيانة من كل كاذب تمام
امرأ لي جانب من الأرض فيه أي في ذلك الجانب مستراد أي موضع طلب الرزق من
جهة أراد به الشام
راد الكلأ، ومذهب موضع الذهاب للحاجات، ملوك أي في ذلك الجانب ملوك
طلبه الحشيش مبتدأ خبره مقدر
وإخوان **إذا ما مدحتهم** أحكّم في أموالهم أي أتصرف فيها كيف شئت وأقرب عندهم
لتواضعهم بالتوقير والتعظيم زائدة
وأصير رفيع المرتبة كفعلك أي كما تفعل أنت في قومٍ أراك اصطفيتهم أي أحسنت
إليهم، **فلم ترهم** في مدحهم لك أذنبوا، أي لا تعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين إليّ
المنعمين عليّ كما لا تعاتب قوما أحسنت إليهم فمدحوك،.................

= الملازمة قطعية، وكان الدليل برهانيا، وذلك لأنه لو تعدد الإله لجاز اختلافهما، ولو توافقا بالفعل وجواز الاختلاف يلزمه جواز التمانع، وجواز التمانع يلزمه عجز الإله، وعجز الإله يلزمه عدم وجود السماء والأرض، لكن عدم وجودهما باطل بالمشاهدة، فما استلزمه من تعدد الإله باطل، فأجاب عن الشارح بعض تلامذته، ومن أراد التفصيل فعليه بحواشي "شرح العقائد والمطول". [الدسوقي: ٣٦٩/٤]

وقوله: أي قول النابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيه إلى النعمان بن المنذر ملك العرب بسبب تغيظ النعمان عليه بمدحه آل جفنة، وهم قوم أصلهم من اليمن ونزلوا بالشام، كان بينهم وبين النعمان عداوة. [الدسوقي: ٣٧٠/٤]

حلفت: أي حلفت لك بالله ما أبغضتك ولا حقرتك ولا عرضت عند مدحي آل جفنة بذمك، وقوله: "فلم أترك لنفسك ريبة" أي فلم أبق عندك بسبب ذلك اليمين شكا في أني لست لك بمبغض ولا عدو. (الدسوقي)

شكّا: في أني لست لك بمبغض. **وليس وراء إلخ:** أي لا ينبغي للمحلوف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق سوى اليمين بالله؛ إذ ليس وراء الله أعظم أن يطلب الصدق بالحلف به؛ لأنه أعظم من كل شيء. [التجريد: ٤٢٠]

ولكنني إلخ: هذا شروع في بيان سبب مدح آل جفنة؛ ليكون ذلك ذريعة لنفي اللوم عنه، أي ما كنت قصدت بمدحهم التعريض بنقصك "ولكنني كنت إلخ" فهو استدراك على محذوف. (الدسوقي)

إذا ما مدحتهم: ما زائدة، وقوله: "أحكم" بضم الهمزة وتشديد الكاف، أي أجعل حاكما في أموالهم ومتصرفا فيها بما شئت. [الدسوقي: ٣٧١/٤] **فلم ترهم:** أي فلم ترهم مذنبين في مدحهم إياك.

وهذه الحجة **على طريق التمثيل** الذي تسميه الفقهاء **قياسا، ويمكن رده** إلى صورة
المأخوذة من الأبيات
قياس استثنائي أي لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك أيضا ذنبا، **واللازم** باطل **فكذا الملزوم**.

[حسن التعليل]

ومنه أي من المعنوي حسن التعليل: وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له **باعتبار**
المسمى بذلك — متعلق بـ"يدعى"
لطيف بأن ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة **غير حقيقي** أي لا يكون ما اعتبر علة
صفة لاعتبار
لهذا الوصف علة في الواقع كما إذا قلت: قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم، ....
مثال للمنفي — جمع عدو

على طريق التمثيل: الظاهر أنه اعتراض على المصنف حيث مثل بهذه الأبيات للمذهب الكلامي مع أن المذهب الكلامي هو إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام بأن يذكر قياس اقتراني أو استثنائي، فالمذهب الكلامي من أنواع القياس، والمذكور هنا من قبيل التمثيلي الأصولي، وهو إلحاق مجهول بمعلوم في حكمه لمساواته في العلة له، وهو قسيم ومباين للقياس الميزاني. [الدسوقي: ٣٧٢/٤] **قياسا**: أي أصوليا وهو حمل أمر على أمر في حكمه لجامع بينهما. [الدسوقي: ٣٧٣/٤]
ويمكن رده إلخ: هذا إشارة إلى الجواب فكأنه قال: "لكنه يمكن رده"، وضمير "رده" لما ذكر من الأبيات أو للحجة، واعلم أن المصنف إن أراد بالمذهب الكلامي مطلق الاستدلال كان المثال مطابقا للمراد، وإن أراد بالمذهب الكلامي الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الاقتراني أو الاستثنائي لم يكن المثال مطابقا لما ذكر، وإنما يطابقه برده إلى صورة الاقتراني أو الاستثنائي، أما رده إلى الاستثنائي فكما قال الشارح: وأما رده إلى الاقتراني أن يقال: هكذا مدحي لآل جفنة مدح بسبب الإحسان، وكل مدح بسبب الإحسان لا عتب فيه ينتج مدحي لآل جفنة لا عتب فيه. (الدسوقي بتصرف) **واللازم**: وهو كون مدح القوم لك ذنبا. (الدسوقي)
فكذا الملزوم: أي كون مدحي لآل جفنة ذنبا. **باعتبار لطيف**: المراد بالاعتبار النظر والملاحظة بالعقل، والمراد باللطف الدقة كما أشار إليه الشارح بقوله: "بأن ينظر إلخ" أي يثبت لوصف علة حالة كون الإثبات ملتبسا بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة إلا من له تصرف في دقائق المعاني. (الدسوقي)
غير حقيقي: أراد بالحقيقي ما كان علة في الواقع، سواء كان أمراً اعتباريا أو موجودا في الخارج، وبغير الحقيقي ما كان غير مطابق للواقع بمعنى أنه ليس علة في نفس الأمر بل اعتبر بوجه يتخيل به كونه صحيحا كان ذلك المعتبر أمرا اعتباريا أو موجودا في الخارج. (الدسوقي)

فإنه **ليس في شيء** من حسن التعليل، **وما قيل** من أن هذا الوصف أعني غير حقيقي
مبتدأ
ليس بمفيد ههنا؛ لأن الاعتبار لا يكون إلا غير حقيقي فغلط، ومنشؤه ما سمع أن أرباب
خبر
المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي، ولو كان الأمر **كما توهم** لوجب أن
بدل مما سمع — المعترض — الموجود في الخارج
يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع، **وهو** أربعة أضرب؛ لأن الصفة التي
باعتبار الصفة — واللازم باطل فكذا الملزوم
ادعي لها علة مناسبة، **إما ثابتة** قصد بيان علتها أو غير ثابتة أريد إثباتها، والأولى إما أن
بما أتى من العلة — في نفسها
لا يظهر لها في العادة علة، وإن كانت **لا تخلو** في الواقع عن علة كقوله: **لم يحك** أي لم يشابه
غير التي أريد بيانها — المتنبي
نائلك أي **عطاءك** السحاب وإنما **حـــمّت به** أي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه
علوه — مفعول مقدم على الفاعل
عليها فصبيبها **الرحضاء** أي فالمصبوب عرق الحمى، فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة
فالماء المصبوب منها
لا يظهر لها **في العادة** علة، ....

ليس في شيء: أي في مرتبة من مراتب حسن التعليل؛ لأن دفع الضرر علة في الواقع لقتل الأعادي. [الدسوقي: ٣٧٤/٤]
وما قيل: حاصله: أن بعض الشراح اعترض على المصنف فقال: الأولى إسقاط قوله: "غير حقيقي"؛ لأن قوله: "باعتبار لطيف" يغني عن ذلك؛ لأن الأمر الاعتباري لا يكون إلا غير حقيقي، فقال الشارح: هذا الاعتراض غلط نشأ مما سمعه من أرباب المعقول حيث يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي، ونحن نقول: المراد بالاعتبار نظر العقل ههنا لكون الشيء اعتباريا، ولا شك أن ما نظر العقل له تارة يكون حقيقيا وتارة لا يكون حقيقيا، فقول المصنف: "باعتبار لطيف" لا يغني عن قوله: "غير حقيقي". (الدسوقي)
كما توهم: من أن الاعتباري لا يكون إلا غير حقيقي أي لا وجود له. **وهو**: أي حسن التعليل أربعة أضرب أي باعتبار الصفة، وأما العلة فهي غير مطابقة للواقع في الجميع. [الدسوقي: ٣٧٥/٤]
إما ثابتة: أي في نفسها وقصد بما أتى به بيان علتها بحسب الدعوى لا بحسب الواقع؛ لأنها بحسبه ليست علة؛ لأن الغرض أنها غير مطابقة للواقع. (الدسوقي) **لا تخلو**: لأن كل حكم لا يخلو عن علة. (الدسوقي)
لم يحك: نائلك السحاب أي إن عطاء السحاب لا يشابه عطاءك في الكثرة، ولا في الصدور عن الاختيار، ولا في وقوعه موقعه. (الدسوقي) **حـــمّت به**: أي ليس كثرة أمطار السحاب لطلبها مشابهتك؛ لأنها أيست من ذلك، وإنما صارت محمومة بسبب غيرتها من عدم مشابهة نائلها لنائلك وتفوق نائلك على نائلها في الكم والكيف، فالماء المصبوب من السحاب هو العرق الناشئ من الحمى التي أصابتها بسبب غيرتها. (الدسوقي بتصرف)
الرحضاء: هو العرق عقيب الحمى. **في العادة**: وإن كان لا يخلو عن العلة في الواقع.

وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح أو يظهر لها أي لتلك الصفة
نزول المطر صفة حمى في العادة

علة غير العلة المذكورة؛ **لتكون** المذكورة غير حقيقية فيكون من حسن التعليل كقوله:
التي ذكرها المتكلم المتنبي

ما به قـــتل أعـــاديه ولكــــن يتقي إخلاف ما ترجو الذئاب
نافية جمع ذئب

فإن قتل الأعداء في العادة لدفع مضرهم وصفوة المملكة عن منازعتهم **لا لما ذكره** من
خلوها

أن طبيعة الكرم قد غلب عليه، ومحبته صدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعاديه **لما**
تحقق

علم من أنه إذا توجه إلى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من
الممدوح

يقتل من الأعادي، وهذا مع أنه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى
اتقاء ما ترجو الذياب

ظهرت للحيوانات العجم، والثانية أي الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها **إما ممكنة**
غير الناطقة بالعلة

كقوله: يا واشيا حسنت فينا إساءته **نجى حذارك**........
مسلم بن الوليد يا ساعيا بالإفساد صفة لـ"واشيا" إفساده

علة غير العلة إلخ: أي مطابقة للواقع أم لا؛ لجواز أن تكون من المشهورات الكاذبة. [التجريد: ٤٢٢]
لتكون إلخ: أي وإنما قيد العلة الظاهرة بكونها غير المذكورة؛ لأجل أن تكون المذكورة غير حقيقية أي غير مطابقة لما في نفس الأمر، فتكون من حسن التعليل؛ إذ لو كانت علتها الظاهرة هي التي ذكرت لكانت تلك العلة المذكورة حقيقية أي مطابقة للواقع، فلا تكون من حسن التعليل. [الدسوقي: ٣٧٦/٤]
ما به إلخ: أي ليس بالممدوح غيظ أو خوف أوجب قتل أعاديه، ولكن حمله على قتلهم أنه يتقي أي يتجنب بقتلهم إخلاف الأمر الذي ترجوه الذئاب منه من إطعامهم لحوم الأعداء؛ فإنه لو لم يقتلهم لفات ذلك المرجو. [الدسوقي بتغيير: ٣٧٧/٤] **فإن قتل الأعداء إلخ:** أي قتل الملوك الأعداء في العادة إنما هو لدفع مضرهم. (الدسوقي بتصرف) **لا لما ذكره:** من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه فصارت محبته لتحقق رجاء الراجين لكرمه تبعثه على قتل الأعداء، ومن جملة الراجين لكرمه الذئياب؛ لأنه عودها إطعامها لحوم الأعداء. (الدسوقي)
لما علم إلخ: فالعلة هنا في الصفة التي هي قتل الأعادي وهي تحقق ما ترجوه الذئاب غير مطابقة للواقع. (الدسوقي)
إما ممكنة: أي في نفسها يعني أنها مجزوم بانتفائها لكنها ممكنة الحصول في ذاتها. [الدسوقي: ٣٧٨/٤]
نجى حذارك إلخ: الحاصل: أن الشاعر يقول: "إنما حسنت إساءة الواشي عندي"؛ لأنها أوجبت حذاري منه فلم أبك؛ لئلا يشعر الواشي بما عندي ولما ترك البكاء نجا أنسان عيني من الغرق في الدموع، فقد أوجبت إساءته نجاة أنسان عيني من الغرق، وغرق أنسان العين في الدموع كناية عن العمى. (الدسوقي)

أي حذاري إياك أنساني أي أنسان عيني من الغرق؛ **فإن استحسان** إساءة الواشي ممكن، لكن لما خالف أي الشاعر الناس فيه إذ لا يستحسنه الناس (في وقوعه وادعائه) **عقبه** أي عقب الشاعر استحسان إساءة الواشي بأن حذاره منه (من الواشي) أي من الواشي نجى أنسانه من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه (من الواشي) **أو غير ممكنة كقوله:**

لو لم تكن نية الجوزاء (برج من بروج الفلك) خدمته (الممدوح) لما رأيت عليها عقد منتطق

من: "انتطق" أي شد النطاق، وحول الجوزاء كواكب يقال لها: نطاق الجوزاء (المنطقة بوسطه)، فـ"نية الجوزاء خدمة الممدوح" صفة **غير ممكنة قصد إثباتها** (وعلتها رؤية النطاق) كذا في الإيضاح، **وفيه بحث**؛ (فيما قاله في الإيضاح) لأن مفهوم **هذا الكلام** ....

أي حذاري: أي من إضافة المصدر إلى المفعول. **فإن استحسان إلخ**: هذا علة لمحذوف، أي وإنما مثلنا بهذا البيت للصفة الممكنة الغير الثابتة؛ لأن استحسان إساءة الواشي أمر ممكن لكنه غير واقع عادة. [الدسوقي: ٤/٣٧٩]

عقبه إلخ: أي ناسب أن يأتي عقبه أي عقب ذكره استحسان إساءة الواشي بتعليل يقتضي وقوعه في زعمه، ولو لم يقع في الواقع وهو أن حذاره منه نجى أنسان عينه من الغرق. (الدسوقي) **أو غير ممكنة**: عطف على قوله: "إما ممكنة" أي إن الصفة الغير الثابتة إما ممكنة كما مر، وإما غير ممكنة ادعى وقوعها وعللت بعلة تناسبها. (الدسوقي)

كقوله: أي الشاعر، وهو المصنف فهذا البيت له، وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه بالعربية بما ذكر وقال: "كقوله" ولم يقل: "كقولي"؛ إما للتجريد أو نظرا لمعناه فإنه للفارسي، والشعر الفارسي هو هذا:

گر نبودی قصد جوزا خدمتش کس ندیدی بر میان او کمر

غير ممكنة: لأن النية لا تكون إلا من العاقل. **قصد إثباتها**: أي بالعلة المناسبة لها وهي كونها منتطقة أي شادة النطاق في وسطها. [الدسوقي: ٤/٣٨٠] **وفيه بحث**: وحاصله: أن أصل "لو" أن يكون جوابها معلولا لمضمون شرطها، وظاهر قول المصنف أن المعلول مضمون الشرط، والعلة فيه مضمون الجزاء، وهذا خلاف المشهور المقرر في "لو"، ولو أجري البيت على المقرر فيها بأن جعل نية خدمة الممدوح علة لانتطاق الجوزاء لكان ذلك البيت من الضرب الأول، وهو ما إذا كانت الصفة التي ادعي لها علة مناسبة ثابتة، ولم تظهر لها علة في العادة، وذلك لأن المعلول الذي هو انتطاق الجوزاء ثابت؛ لأن المراد به إحاطة النجوم بها كإحاطة النطاق، وهذه الإحاطة محسوسة ثابتة، ونية الخدمة التي هي علتها غير مطابقة، فالبيت مثل البيت السابق، فلا يصح تمثيل المصنف للقسم الرابع. (الدسوقي)

هذا الكلام: أي هذا البيت أي المفهوم منه بحسب استعمالها في اللغة من كونها لامتناع الجزاء لامتناع الشرط. (الدسوقي)

هو أن نية الجوزاء خدمة الممدوح **علة** لرؤية عقد النطاق عليه أعني لرؤية الحالة
مفعول المصدر وهو نية
الشبيهة بانتطاق المنتطق **كما يقال:** "لو لم تجئني لم أكرمك" بمعنى علة الإكرام هي المجيء،
وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها **بنية** خدمة الممدوح فيكون من الضرب الأول، **وما قيل:**
لا من الرابع رؤية عقد النطاق
إنه أراد أن الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد أثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة
الحقيقي الشاعر
الممدوح، **فهو مع أنه مخالف** لصريح كلام المصنف في الإيضاح ليس بشيء؛ لأن
حديث انتطاق الجوزاء **أعني الحالة** الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس، **والأقرب** أن يجعل
فلا يكون من الرابع
"لو" ههنا مثلها في قوله تعالى: ﴿لَوْكَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢) أعني
الاستدلال **بانتفاء الثاني** على انتفاء الأول، ....

علة: [خبر "أن"] أي لا أنه معلول له كما قال المصنف في الإيضاح. [الدسوقي: ٣٨٠/٤]
كما يقال: نظير أن الأول علة والثاني معلول. **بنية:** وهي علة غير مطابق للواقع.
وما قيل: أي في الجواب عن المصنف وفي رد قول المعترض، وحاصله: أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون من الضرب الرابع بأن يراد بالانتطاق الانتطاق الحقيقي، وهو جعل النطاق الحقيقي في الوسط لا حالة شبيهة به، ولا شك أن رؤيته بالجوزاء غير ثابتة. [الدسوقي: ٣٨١/٤] **فهو مع أنه إلخ:** هذا رد لما قيل بوجهين: الأول: مخالفته لما في الإيضاح، والثاني: أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقي كما ذكر هذا القائل. (الدسوقي)
مخالف إلخ: لأن كلامه في "الإيضاح" صريح في أن المعلل نية الخدمة، والعلة رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل. (الدسوقي) **أعني الحالة إلخ:** وحمل الانتطاق على الحقيقي مع قيام القرينة على إرادة خلافه، وهو هيئة إحاطة النجوم بالجوزاء إحالة للدلالة عن وجهها فلا وجه له. (الدسوقي)
والأقرب: [هذا يوافق ما في "الإيضاح" لا مخالف له] أي في معنى البيت، وحاصل ما ذكره الشارح: أن "لو" هنا ليست لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما هو الشائع فيها، بل للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط، فاستدل بوجود الانتطاق في الخارج على وجود نية الخدمة، فالحاصل: أن الشاعر كأنه ادعى دعوة، وهي أن الجوزاء قصدها خدمة الممدوح، واستدل على ذلك بأنه لو لم يكن قصدها الخدمة لما كانت منتطقة، لكن كونها غير منتطقة باطل لمشاهدة انتطاقها، فبطل المقدم وهو لم يكن قصدها الخدمة، فيثبت نقيضه وهو المطلوب. (الدسوقي)
بانتفاء الثاني: وهو عدم رؤية الانتطاق، وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق، وقوله: "على انتفاء الأول" وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنيتها خدمة؛ لأن نفي النفي إثبات، فصح قول الشارح: فيكون الانتطاق إلخ. (الدسوقي)

فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح **أي دليلا عليه** وعلة للعلم به مع
تفسير لعلة بوجوه
أنه وصف غير ممكن، وألحق به أي بحسن التعليل **ما يبني على الشك** و لم يجعل منه؛
هذا الملحق
لأن فيه ادعاء **وإصرارا** والشك ينافيه، كقوله: كأن السحاب الغر **جمع الأغر**، والمراد
في حسن التعليل أبي تمام
الماطرة الغزيرة الماء غيّبن تحتها **أي تحت الربى** حبيبا فما ترقا، والأصل **ترقأ بالهمزة**
الكثير الماء دفنّ وسترن المضمومة
فخفف أي ما تسكن لهن مدامع علل **على سبيل الشك** نزول المطر من السحاب بأنها
أي الهمزة تفسير لما ترقأ للسحاب فاعل ترقأ
غيّبن حبيبا تحت تلك الربى، **فهي تبكي عليها**.
السحاب على الحبيب

[التفريع]

ومنه أي من المعنوي **التفريع** وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إثباته أي إثبات ذلك
الحكم لمتعلق له آخر **على وجه** يشعر بالتفريع والتعقيب، ....
لذلك الأمر الصوري

أي دليلا عليه: وذلك لأن الثاني مسبب عن الأول ولازم له، ووجود المسبب يدل على وجود السبب، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم. [الدسوقي: ٣٨٢/٤] **ما بني على الشك**: أي علة أتى بها على وجه الشك بأن يؤتى في الكلام مع الإتيان بتلك العلة بما يدل على الشك. (الدسوقي) **وإصرارا**: أي على ادعاء التحقق، وذلك لأن العلة لما كانت غير مطابقة وأتى بها لإظهار أنها علة لما فيها من المناسبة المستعذبة لم يناسب فيها إلا الإصرار على ادعاء التحقق. (الدسوقي) **جمع الأغر**: الأغر في الأصل الأبيض الجبهة، والمراد به هنا مطلق الأبيض، أي كان السحاب الأبيض أي كثير المطر؛ لأن السحاب الممطر أكثر ما يكون أبيض. (الدسوقي)

أي تحت الربى: أي المذكورة في البيت قبله، والربى جمع ربوة: وهي التل المرتفع من الأرض. [الدسوقي: ٣٨٣/٤] **ترقأ بالهمزة**: الحاصل أنه يقال: رقى يرقى كعلم يعلم بمعنى صعد، ويقال: رقأ يرقأ بالهمز بمعنى سكن وهو المراد هنا، فلذا قال الشارح: الأصل "ترقأ" بالهمزة إلخ. (الدسوقي) **على سبيل الشك**: فكأنه يقول: أوجب لي بكاها الدائم الشك في أن سبب ذلك تغييبها حبيبا تحت الربى، ولا يخفى ما في تسمية نزول المطر بكاء من لطف التجوز، وبه حسن التعليل. [التجريد: ٤٢٣]

التفريع: بالعين المهملة، وهو في اللغة جعل الشيء فرعا لغيره، وقد روي بالغين المعجمة وهو الإفاضة والصب، فوجه تسميته بذلك أن المتكلم قد فرع الحكم أي من المتعلق الأول إلى الثاني. (التجريد) **على وجه إلخ**: يعني أنه لا بد أن يكون إثبات الحكم للمتعلق الثاني على وجه يشعر بتفريعه على إثباته للأول، وذلك بأن يثبت الحكم ثانيا للمتعلق الثاني مع أداة ليست لمطلق الجمع كأن يقال: غلام زيد فرح كما أن أباه فرح. [الدسوقي: ٣٨٤/٤]

احترازا عن نحو: غلام زيد راكب وأبوه راكب **كقوله**:
ولو قال: "فأبوه" لكان منه كميت

أحلامكم لسقـــام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب
عقولكم لأمراض الجهل "ما" زائدة

وهو بفتح اللام شبه الجنون يحدث للإنسان **من عض الكلْب**، الكلِب **ولا دواء له**
الكلب العقور صفة للكَلِب

أنجع من شرب دم ملك كما قال الحماسي:
أنفع

بـــناة مكارم وأســـاة كلمٍ دماؤكم من الكلِب الشفا

ففرّع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب، يعني **أنتم ملوك** وأشراف وأرباب العقول الراجحة.
أخذه من قوله: أحلامكم إلخ

احترازا إلخ: أي لعدم التفريع في الإثبات للثاني وإن اتحد الحكم فيها؛ لأن الواو لمطلق الجمع فما قبلها وما بعدها سيآن في التقدم لكل والتأخر للآخر. [الدسوقي: ٣٨٤/٤] **كقوله**: أي كميت من قصيدة يمدح بها أهل البيت الكرام.(الدسوقي) **أحلامكم إلخ**: وجه انطباق التعريف السابق على هذا البيت أن مدلول الكاف الذي هو الممدوحون وهم أهل البيت أمر واحد، له متعلقان وهما الأحلام أي العقول المنسوبة لهم، والدماء المنسوبة لهم، أثبت لأحد متعلقيه وهو الدماء الشفاء من الكلب بعد إثبات ذلك الحكم وهو الشفاء لمتعلق آخر وهو العقول، ولا يضر في اتحاد الحكم كون الشفاء في أحدهما منسوبا للكلب وفي الآخر للجهل؛ لاتحاد جنس الحكم. (الدسوقي)

من عض الكلب: الكلب الأول بسكون اللام والثاني بكسرها، والكَلْب في الأصل كلب عقور يعض الناس ويأكل لحمهم، فيحصل له بسبب ذلك الكَلِب الذي هو داء يشبه الجنون، فيصير ذلك الكلب بعد ذلك كل من عضه يحصل له ذلك الداء بإذن الله تعالى. [الدسوقي: ٣٨٥/٤] **ولا دواء له**: أي لذلك الداء بعد ظهوره أنفع وأكثر تأثيرا من شرب دم الملك، ولهذا كانت الحكماء توصي الحجامين بحفظ دم الملوك لأجل مداواتهم هذا الداء به. (الدسوقي)

بناة إلخ: - بضم الباء - جمع بانٍ، والأساة - بضم الهمزة - جمع آس: وهو الطبيب، والكلم الجراحات والجمع كلوم، أي أنتم الذين تبنون المكارم وترفعون أساسها، وأنتم الذين تأسون أي تطبّون جراحات القلوب والفاقة وغيرها، وأنتم الذين دماؤكم تشفي من الكلب؛ لشرفكم وكونكم ملوكا. (الدسوقي)

ففرّع إلخ: [بيان للبيت المذكور في المتن] أراد بالتفريع التعقيب الصوري والتبعية في الذكر، لا أن شفاء الدم من الكلب متفرع في الواقع على شفاء أحلامهم لسقام الجهل؛ إذ لا تفريع بينهما في نفس الأمر أصلا. (الدسوقي)

أنتم ملوك: أخذه من قوله: "كما دماؤكم إلخ".

[تأكيد المدح]

ومنه أي من المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهو **ضربان**: أفضلهما أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء **بتقدير** دخولها فيها أي **دخول صفة** المدح في صفة **الذم** كقوله: **ولا عيب فيهم** غير أن سيوفهم بهن فلول جمع فل: وهو الكسر في حد السيف من قراع الكتائب أي مضاربة الجيوش، أي **إن كان** فلول السيف عيبا، فأثبت شيئا منه أي من العيب على تقدير كونه منه أي كون فلول السيف من العيب، وهو أي هذا التقدير: وهو كون الفلول من العيب محال؛ لأنه **كناية عن** كمال الشجاعة، فهو أي إثبات شيء من العيب على هذا التقدير في المعنى **تعليق بالمحال** كما يقال: حتى يبيض القار و﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ (الأعراف: ٤٠)...........

(حواش بين السطور: بمدح — أحسنهما — نائب فاعل "يستثنى" — كالعيب في البيت الآتي — النابغة — القوم — جمع كتيبة — الشاعر — كون الفلول من العيب — وهو الزفت — ثقب الإبرة)

ضربان: والأظهر أن يقول: "ضروب"؛ لقوله فيما بعد: ومنه ضرب آخر، فكأنه زعم أن المشهور منه الضربان الأولان. [التجريد: ٤٢٤] **بتقدير إلخ**: أي بتقدير ادعاء دخولها على وجه الشك المفاد بالتعليق؛ لأن معنى الاستثناء أن يستثنى هذا العيب من المنفي الذي يقدر دخوله إن كان عيبا، وثمرة تقدير دخولها أن يكون الاستثناء متصلا، فيتأتى التعليق بالمحال؛ فإن تعليق نقيض الدعوى على كون الفلول عيبا لا يتأتى إلا إذا كانت الفلول داخلة في العيب المنفي. (التجريد)

دخول صفة إلخ: بأن ندعي أن لصفة الذم فردين: فردا متعارفا وهو المشتمل على الذم، وفردا غير متعارف وهو الفرد المشتمل على المدح، كالشجاعة بأن ندعي أنها فرد من أفراد العيب المنفي. (التجريد) **الذم**: كحد السيف في البيت الآتي. **ولا عيب فيهم**: نفي لكل عيب ونفي كل عيب مدح، ثم استثني من العيب المنفي كون سيوفهم مفلولة من مضاربة الكتائب على تقدير كونه عيبا. [الدسوقي: ٣٨٧/٤]

إن كان إلخ: جواب الشرط محذوف أي ثبت العيب وإلا فلا. (الدسوقي) **كناية عن**: أي ومحال أن تكون الشجاعة صفة ذم، وإنما كان فلول السيف كناية عن كمال الشجاعة؛ لأن فلول السيف من قراع الكتائب لازم؛ لكمال الشجاعة، فأطلق اسم اللازم وأراد الملزوم. (الدسوقي) **تعليق بالمحال**: أي والمعلق على المحال محال، وإنما قال في المعنى؛ لأنه ليس في اللفظ تعليق بقوله: "لا عيب فيهم إلخ" في معنى: لا عيب فيهم أصلا إلا الشجاعة إن كانت الشجاعة عيبا، لكن كون الشجاعة عيبا محال، فيكون ثبوت العيب فيهم محالا. (الدسوقي)

فالتأكيد فيه أي في هذا الضرب من جهة **أنه كدعوى** الشيء ببينة؛ لأنه علق نقيض المطلوب وهو إثبات شيء من العيب بالمحال، والمعلق بالمحال محال، فعدم العيب متحقق، ومن جهة أن الأصل في **مطلق الاستثناء** هو الاتصال أي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه، وذلك لما تقرر في موضعه من أن الاستثناء المنقطع **مجاز**، وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يعني المستثنى **يوهم** إخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها أي مما قبل الأداة وهو المستثنى منه، فإذا وليها أي الأداة صفة مدح **وتحول الاستثناء** من الاتصال إلى الانقطاع جاء التأكيد **لما فيه** من المدح على المدح، **والإشعار** بأنه لم يجد صفة ذم حتى يستثنيها **فاضطر**......

(الشاعر) (وهو عدم العيب) (بهذا الدليل) (تفسير للاتصال) (عن الاستثناء) (بيان ذلك الأصل) (والمجاز خلاف الأصل) (أداة الاستثناء المنقطع) (بما بعد) (بعد أن توهم الاتصال)

فالتأكيد فيه: أي تأكيد المدح في هذا الضرب الذي هو استثناء صفة لمدح من صفة ذم منفية على تقدير دخولها فيها. [الدسوقي: ٣٨٨/٤] **أنه كدعوى**: أي إثبات المدح في هذا الضرب. **مطلق الاستثناء**: أي لا في كل الاستثناء؛ لأن الأصل في الاستثناء في الضرب الثاني الانقطاع كما يأتي. (الدسوقي)

مجاز: اعلم أنه اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع، وقد اختلف المراد من ذلك فقيل: قولهم: "الاستثناء المنقطع مجاز" يريدون به أن استعمال أداة الاستثناء في الاستثناء المنقطع مجاز، وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فهو حقيقة اصطلاحا كإطلاقه على المتصل، وقيل: بل المراد أن إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع مجاز أيضًا. (الدسوقي) **يوهم**: أي يوقع في ذهن السامع أن غرض المتكلم أن يخرج شيئا من أفراد ما نفاه قبلها، ويريد إثباته حتى يحصل فهم إثبات شيء من العيب. [الدسوقي: ٣٨٩/٤]

وتحول الاستثناء: المراد بتحوله من الاتصال إلى الانقطاع ظهور أن المراد به الانقطاع، فكأنه قال: فإذا ولي الأداة صفة مدح وظهر أن المراد بالاستثناء الانقطاع بعد ما توهم الاتصال من مجرد ذكر الأداة. (الدسوقي)

لما فيه: أي لما في الاستثناء من المدح أي من زيادة المدح على المدح، فالمدح الأول المزيد عليه جاء من نفي العيب على جهة العموم حيث قال: لا عيب فيهم، والمدح الثاني المزيد إشعار الاستثناء لصفة مدح بأنه لم يجد صفة ذم يستثنيها، فلما أتى بالمدح بعد الأداة فهم منه أنه طلب الأصل الذي ينبغي ارتكابه؛ فلما لم يجد ذلك الأصل الذي هو استثناء الذم اضطر إلى استثناء المدح، وحوّل الاستثناء عن أصله إلى الانقطاع.(الدسوقي)

والإشعار: عطف على المدح المجرور بـــ"من". **فاضطر إلخ**: أي لأجل تتميم الكلام وإلا كان الكلام غير مفيد؛ لأنه إذا قيل: "لا عيب فيهم غير" لم يكن مفيدا. (الدسوقي)

إلى استثناء صفة مدحٍ وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع، والضرب الثاني من تأكيد المدح
عطف على "استثناء" — وهو المفضول

بما يشبه الذم أن يثبت لشيء صفة مدح، **ويعقب** بأداة الاستثناء أي يذكر عقيب إثبات
كالنبي ﷺ — لكونه أفصح العرب

صفة المدح لذلك الشيء أداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له أي لذلك الشيء نحو
نائب فاعل "يذكر" — أداة الاستثناء — ككونه من قريش

قوله ﷺ: "**أنا أفصح** العرب بيد أني من قريش"، "**بيد" بمعنى** "غير" وهو أداة الاستثناء،

وأصل الاستثناء فيه أي في هذا الضرب أيضا **أن يكون منقطعا** كما أن الاستثناء في

الضرب الأول منقطع؛ لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه، **وهذا** لا ينافي كون الأصل
كون الأصل فيها الانقطاع

في مطلق الاستثناء هو الاتصال، **لكنه** ....

ويعقب: أي إثبات الصفة لشيء، وفي نسخة: "وتعقب" بتشديد القاف أي تلك الصفة. [التجريد: ٤٢٥]

أنا أفصح إلخ: وجه تأكيد المدح في هذا أن إثبات الأفصحية على جميع العرب تشعر بكماله، والإتيان بأداة الاستثناء بعدها يشعر بأنه أريد إثبات مخالف لما قبلها، فلما كان المأتي به كونه من قريش المستلزم لتأكيد الفصاحة؛ إذ قريش أفصح العرب، جاء التأكيد، وإنما كان مدحا بما يشبه الذم؛ لأن أصل ما بعد الأداة مخالفة لما قبلها وهو هنا ليس كذلك، فكان مدحا في صورة ذم؛ لأن ذلك أصل دلالة الأداة. [الدسوقي: ٣٩٠/٤]

بيد بمعنى إلخ: غير مختص بالمنقطع مضافا إلى "أن"، وقيل: إن "بيد" للتعليل، فالمعنى أني أفصح العرب لأجل أني من قريش، فلا يكون المثال من هذا الباب، وفي "القاموس": "بيد وبايد" بمعنى "غير ومن أجل". (التجريد)

وأصل الاستثناء إلخ: شروع في بيان أن هذا الضرب إنما يفيد التأكيد من وجه واحد من الوجهين السابقين في الضرب الأول ليرتّب على ذلك أن الضرب الأول أفضل من ذلك الضرب. [الدسوقي: ٣٩١/٤]

أن يكون منقطعا: أما الانقطاع في الضرب الأول؛ فلأن الغرض أن معناه أن يستثني من العيب خلافه، فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه فيه، وأما الانقطاع في هذا الضرب فلانتفاء العموم في المستثنى منه فيه، وإنما كان الأصل في هذين الضربين الانقطاع؛ لأن ضابطهما لا يتأتى إلا إذا كان الاستثناء منقطعا. (التجريد)

وهذا: أي كون الأصل في هذين الضربين الانقطاع لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال؛ لأن أصالة الانقطاع نظرا لخصوص الضربين، وأصالة الاتصال نظرا لمطلق الاستثناء، كما يقال: أصل الحيوان أن يكون بصيرا، وفي العقرب أن تكون عمياء. (الدسوقي) **لكنه إلخ**: لما كان الاستثناء في الضربين منقطعا أراد أن يفرق بينهما فقال: لكنه إلخ، وحاصل الفرق أن الضرب الأول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد أداة الاستثناء فيما قبلها لكونه صفة عامة، والضرب الثاني فلا يجوز فيه ذلك لعدم عموم الصفة. (التجريد)

أي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب **لم يقدر** متصلا كما قدر في الضرب الأول؛ إذ ليس ههنا صفة ذم **منفية عامة** يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها إذا لم يكن تقدير الاستثناء متصلا في هذا الضرب، فلا يفيد التأكيد إلا من **الوجه الثاني وهو أن ذكر** أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء عما قبلها من حيث أن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد، ولا يفيد التأكيد من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة؛ لأنه مبني على التعليق بالمحال المبني **على تقدير الاستثناء** متصلا، ولهذا أي ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط، كان الضرب الأول المفيد للتأكيد من وجهين أفضل. ومنه أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم **ضرب آخر**، وهو أن يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولا للفعل فيه معنى الذم **نحو**: ﴿وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلّا أن آمَنَّا بِآياتِ رَبِّنَا﴾ (لأعراف: ١٢٦) أي ما تعيب منا إلا أصل المناقب والمفاخر كلها **وهو الإيمان**،

لم يقدر: بل بقي منقطعا على حاله من الانقطاع. [الدسوقي: ٣٩١/٤] **منفية عامة**: بل صفة خاصة لا يمكن تقدير دخول شيء فيها. **الوجه الثاني**: من الوجهين السابقين في الضرب الأول. (الدسوقي)

وهو أن ذكر إلخ: حاصله: أن الإخراج في هذا الضرب من صفة المدح المثبتة، فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد إخراجها من المستثنى منه ونفيها عن الموصوف؛ لأن الاستثناء من الإثبات نفي، فإذا تبين بعد ذكره أنه أريد إثباته له أيضًا أشعر ذلك بأنه لم يمكنه نفي شيء من صفات المدح عنه، فيجيء التأكيد. [الدسوقي: ٣٩٢/٤]

على تقدير الاستثناء: وهو غير ممكن في هذا؛ لأن كلا من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة، فلا يتصور شمول أحدهما الآخر فلا يتصور الاتصال. (الدسوقي)

ضرب آخر: أي غير الضربين الأولين بالنظر إلى الصورة التركيبية، وإلا فهو يعود إلى الضرب الأول في المعنى؛ لأن المعنى لا عيب فينا إلا الإيمان إن كان عيبا. [الدسوقي: ٣٩٣/٤]

نحو: أي نحو قوله تعالى، حكاية عن سحرة فرعون. (الدسوقي)

وهو الإيمان: قد أتى في هذا المثال بأداة الاستثناء بعدها صفة مدح هي الإيمان، والفعل المنفي فيه معنى الذم؛ لأنه من العيب فهو في تأويل لا عيب فينا إلا الإيمان إن كان عيبا لكنه ليس بعيب، وحينئذ فلا عيب فينا. (الدسوقي)

يقال: "**نقم منه** وانتقم" **إذا عابه** وكرهه وهو كالضرب الأول في إفادة التأكيد من وجهين، والاستدراك المفهوم من لفظ "لكن" في هذا الباب أي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم **كالاستثناء** كما في قوله:

الوجه الثاني — في إفادة المراد — بديع الزمان الهمداني

هو البدر إلا أنه البحر زاخرا سوى أنه الضرغام لكنه الوبل

في الكرم — في الشجاعة — في العطاء

فقوله: "إلا وسوى" استثناء مثل: بيد أني من قريش، وقوله: "لكنه" استدراك يفيد فائدة الاستثناء **في هذا الضرب**؛ لأن "إلا" في الاستثناء المنقطع بمعنى لكن.

الثاني

[تأكيد الذم]

ومنه أي من المعنوي تأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو ضربان: أحدهما: أن يستثنى ....

هذا عكس ما سبق — بذم يشبه المدح

نقم منه: بابه ضرب وفهم، والأول هو الأكثر. **إذا عابه:** أي في شيء، وقوله: "كرهه" أي لأجل ذلك الشيء. [الدسوقي: ٣٩٣/٤] **كالاستثناء:** وإنما كان الاستدراك كالاستثناء في هذا الباب؛ لأنهما من واد واحد؛ إذ كل منهما لإخراج ما هو بصدد الدخول وهما أو حقيقة، فإذا أتى بصفة مدح ثم أتى بعد أداة الاستدراك بصفة مدح أخرى أشعر الكلام بأن المتكلم لم يجد حالا يستدركه على الصفة الأولى غير ملائم لها الذي هو الأصل، فأتى بصفة مدح مستدركة على الأولى فيجيء التأكيد كما تقدم في الضرب الثاني من الاستثناء. [الدسوقي: ٣٩٤/٤]

هو البدر: أي الممدوح كالبدر في الرفعة والشرف، وقوله: "إلا أنه البحر" أي في الكرم، وقوله: "زاخرا" أي مرتفعا من تراكم الأمواج، وقوله: "الضرغام" بكسر الضاد المعجمة أي الأسد في الجرأة والقوة، وقوله: "الوبل" جمع وابل: وهو المطر الغزير، ولم يكتف بوصفه بكونه بحرا في الكرم عن كونه وبلا فيه؛ لأن الوبلية تقتضي وجود العطاء، والبحرية تقتضي التهيؤ للأخذ من كل جانب، فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة والمستفاد من الوبلية كالفعل، فلذا لم يكتف بالأول عن الثاني. [التجريد: ٤٢٦] **فقوله إلا وسوى:** [أي فقوله: إلا أنه البحر، وقوله: سوى] مثل "بيد أني من قريش" من جهة أن كلا من الضرب الثاني؛ لأنه أثبت أولا صفة مدح وعقبها بأداة استثناء يليها صفة مدح أخرى، إلا أن الصفة الأخرى في البيت قد تعددت. [الدسوقي: ٣٩٥/٤]

في هذا الضرب: أي ضرب "بيد أني من قريش" وهو الضرب الثاني، والحاصل: أن الاستثنائين والاستدارك المذكور كلها في هذا البيت من قبيل "بيد أني من قريش" وهو الضرب الثاني، والتأكيد فيه من الوجه الثاني فقط، ومثال الاستدراك الذي كالاستثناء في الضرب الأول: ولا عيب فيهم لكن سيوفهم لهن فلول من قراع الكتائب. (الدسوقي)

من صفة مدحٍ منفيةٍ عن الشيء صفة ذم **بتقدير** دخولها أي صفة الذم فيها أي صفة
ثابتة لذلك الشيء
المدح كقولك: **فلان لا خير فيه** إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه، وثانيهما: أن تثبت
للشيء صفة ذم، وتعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى له كقوله: فلان فاسق إلا
تلك الصفة لذلك الشيء
أنه جاهل، فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين، والثاني **من وجه واحد** وتحقيقهما
تحقيق هذين الضربين
على قياس ما مر في تأكيد المدح بما يشبه الذم.

[الاستتباع]

ومنه أي من المعنوي الاستتباع: وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر
كالنهاية في الشجاعة يستلزم ككونه سببا لصلاح الدنيا
كقوله:
أبي الطيب

نهبت من الأعمار **ما لو حويته** لـــهنّئت **الدنيا** بأنك خالد
أخذت على وجه القهر جمعته وضممته إلى عمرك

مدحه بالنهاية في الشجاعة حيث جعل **قتلاه** بحيث يخلد وارث أعمارهم..........
الممدوح علة

بتقدير: متعلق بـــ"يستثنى" أي بواسطة تقدير دخولها فيها، ومعلوم أن نفي صفة المدح ذم، فإذا أثبت صفة ذم بعد هذا النفي الذي هو ذم جاء التأكيد وكان مشبها للمدح لما سبق من أن الأصل فيما بعد "إلا" مخالفته لما قبلها، فيكون ما بعدها إثبات صفة المدح، فتأمل. [التجريد: ٤٢٦] **فلان لا خير فيه إلخ**: أي انتفت عنه صفات الخير إلا هذه الصفة وهي الإساءة للمحسن إليه إن كانت خيرا لكنها ليست خيرا فحينئذٍ لا خير فيه أصلا، ويجري في هذا ما جرى في الضرب الأول في تأكيد المدح من كون التأكيد فيه من وجهين. [الدسوقي: ٣٩٦/٤]

من وجه واحد: لأن كونه كدعوى الشيء بالبينة لا يتأتى هنا؛ لأنه يتوقف على التعليق بالمحال وهو يتوقف على اتصال الاستثناء، وهو لا يتأتى هنا؛ لأن المستثنى منه هنا صفة خاصة لا يمكن دخول شيء فيها، فالضرب الثاني إنما يفيد التأكيد من جهة أن الاستثناء لما كان الأصل فيه الاتصال، والعدول عن الاتصال إلى الانقطاع يشعر بأن المتكلم طلب استثناء المدح فلم يجده فأتى بالذم على الذم فجاء تأكيد الذم. (الدسوقي)

ما لو حويته: أي وضممت تلك الأعمار إلى عمرك، وهذا مبني على مذهب المعتزلة القائلين أن القاتل قطع على المقتول أجله، ولو تركه لعاش، فإذا جمع ما بقي من أعمار قتلاه إلى عمره لكان خالدا إلى آخر الدنيا، ومذهب أهل السنة أنه لم يقطعه بل المقتول مات بانتهاء أجله. [الدسوقي: ٣٩٧/٤] **لـــهنّئت الدنيا إلخ**: أي لقيل للدنيا: هنيئا لك بسبب أنك خالد فيها أي لهنيء أهلها بسبب خلود الممدوح. (الدسوقي) **مدحه بالنهاية إلخ**: أي لأن اغتيال النفوس وأخذها بالقهر إنما يكون بالشجاعة، ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو ضمت لناهبها كانت خلودا دل ذلك على كمال شجاعته. (الدسوقي)

على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها، **إذ لا تهنئة** لأحد بشيء لا فائدة له، **قال علي** بن عيسى **الربعي**: وفيه أي في البيت **وجهان آخران** من المدح: أحدهما: أنه نهب الأعمار دون الأموال كما هو مقتضى علو الهمة، وذلك مفهوم من تخصيص الأعمار **بالذكر**، والإعراض عن الأموال مع أن النهب بها أليـــق وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابيات وإن لم يعتبره أئمة الأصول، والثاني: **أنه لم يكن ظالما** في قتلهم وإلا لما كان للدنيا سرور بخلوده.

[الإدماج]

ومنه أي من المعنوي الإدماج يقال: أدمج الشيء في ثوبه إذا لفّه فيه، وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان أو غيره معنى آخر وهو منصوب بأنه مفعول ثان لـــ"يضمن" وقد أسند إلى المفعول الأول فهو لشموله للمدح وغيره أعم من الاستتباع؛ لاختصاصه بالمدح كقوله: **أقلب** فيه أي في الليل أجفانِي كأني أعدّ بها على الدهر الذنوبا........

على وجه: أي وهو كون الدنيا تهنأ بخلوده، والحاصل: أن الشاعر لما مدحه بنهاية الشجاعة، وجعل خلوده تهنئة للدنيا كان مدحه بنهاية الشجاعة على الوجه المذكور مستتبعا ومستلزما لمدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا وحسن نظامها. [الدسوقي: ٣٩٧/٤] **إذ لا تهنئة**: أي فلو لم يكن لهذا الممدوح فائدة لأهل الدنيا ما هنئ أهلها به؛ إذ لا تهنئة إلخ. [التجريد: ٤٢٧] **قال علي**: أشار الشارح بهذا إلى أن استخراج الوجهين الأخيرين من المدح من البيت المذكور ليس ذلك للمصنف كما هو ظاهره بل هو ناقل لذلك عن غيره، ففيه إشارة إلى الاعتراض على المصنف.(الدسوقي)
الربعي: بفتح الراء والباء نسبة لربيعة. (الدسوقي) **وجهان آخران**: وهما علو الهمة وعدم الظلم. (الدسوقي)
بالذكر: لأن التخصيص بالذكر يقتضي الحصر. **أنه لم يكن ظالما إلخ**: أي لأن الظالم لا سرور للدنيا ببقائه بل سرورها بهلاكه، ومعلوم أن كونه غير ظالم مدح فهم من التهنئة لاستلزامها إياه، فالمدح الأول لازم للمعنى الذي جعل أصلا وهو النهاية في الشجاعة، والمدح الثاني لازم للمعنى الذي جعل مستتبعا وهو كونه سببا لصلاح العالم. [الدسوقي: ٣٩٨/٤]
أقلب إلخ: أي كثر تقليب الأجفان في ذلك الليل كثرة أوجبت له الشك في أنه يعد على الدهر ذنوبه، وقوله: "أجفاني" جمع جفن، وهو غطاء العين من أعلى وأسفل، وقوله: "أعد بها" جعل أجفانه كالسبحة حيث يعد بها ذنوب الدهر، =

فإنه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر.
هو مفعول ضمن

[التوجيه]

ومنه أي من المعنوي التوجيه: ويسمى محتمل الضدين وهو إيراد الكلام **محتملا لوجهين** مختلفين أي متباينين متضادين كالمدح والذم مثلا، **ولا يكفي** مجرد احتمال معنيين متغايرين **كقول** من قال لأعور:
الإتيان به — بيان للاختلاف

خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سـواء

يحتمل صحة العين العوراء فيكون دعاء له أو العكس فيكون دعاء عليه. قال السكاكي: ومنه أي من التوجيه **متشابهات** القرآن باعتبارٍ وهو احتمالها لوجهين مختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو عدم استواء الاحتمالين؛ لأن أحد المعنيين في المتشابهات قريب **والآخر بعيد** كما ذكر السكاكي نفسه من أن أكثر متشابهات القرآن من قبيل **التورية** والإيهام،
هذا الكلام — عطف مرادف

= وقوله: "الذنوبا" أي ذنوب الدهر عليه من تفريقه بينه وبين الأحبة وعدم استقامة الحال لا ذنوبه في الدهر؛ إذ لا معنى لعدها على الدهر. [التجريد: ٤٢٧]

فإنه ضمن إلخ: [علة لكون البيت فيه إدماج]، وإنما كان في هذا البيت إدماج؛ لأن الشاعر ضمن وصف الليل بالطول المأخوذ من قوله: "أقلب فيه أجفاني"، الشكاية المأخوذة من قوله: "كأني أعد بها إلخ" وتلك الشكاية بها حصل الإدماج؛ لأنها معنى تضمنه المعنى الذي سيق أولا مع عدم التصريح بها وعدم إشعار الكلام بأنه مسوق لأجلها. [الدسوقي: ٤/٤٠٠]

محتملا لوجهين: أي احتمالا على السواء؛ إذ لو كان أحدهما متبادرا لكان تورية لا توجيها. (الدسوقي)

ولا يكفي إلخ: أي كما يوهمه كلام المصنف فهو اعتراض عليه نحو: رأيت العين في موضع يحتمل على السواء أن يراد به العين الجارية، وأن يراد به عين الذهب والفضة، فليس من التوجيه لعدم تضاد المعنيين. (التجريد)

كقول: روي أن بشار بن برد أعطى لخياط أعور، اسمه عمرو ثوبا؛ ليخيـط له، فقال له، الخياط: لأخيطنه بحيث لا يعلم أقباء هو أم غيره، فقال له بشار: لئن فعلت ذلك لأقولن فيك شعرا لا يدرى أهجاء أم غيره، فلما خاط له الخياط ذلك الثوب قال له بشار: خاط لي عمرو قباء :: ليت عينيه سواء، فسأل الناس جميعا أ مديح أم هجاء. [الدسوقي: ٤/٤٠١] **متشابهات:** نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طـه:٥).

والآخر بعيد: أي وهو المراد من اللفظ كما في "يد الله فوق أيديهم"؛ فإن المتبادر من اليد الجارحة، والمراد منه: القدرة، وهذا المعنى المراد بعيد من اللفظ. (الدسوقي) **التورية:** وهي لا بد فيها من معنى قريب وبعيد والمراد البعيد.

ويجوز أن يكون وجه المفارقة هو أن المعنيين في المتشابهات **لا يجب تضادهما**.
بين التوجيه والمتشابهات

[الهزل]

ومنه أي من المعنوي **الهزل** الذي يراد به الجد كقوله:
هو ضد الهزل أبي نواس

إذا مـــا تميمي أتـــاك مفاخـــرا فقل **عد عن ذا** كيف أكلك للضب

[تجاهل العارف]

ومنه أي من المعنوي تجاهل العارف، وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره
مصدر ميمي
لنكتة وقال: لا أحب تسميته بالتجاهل **لوروده** في كلام الله تعالى كالتوبيخ في **قول**
تسمية سوق المعلوم إلخ
الخارجية: ....
ليلى بنت طريف

ويجوز إلخ: هذا وجه آخر للفرق بين التوجيه والمتشابهات. [التجريد: ٤٢٨]
لا يجب تضادهما: أي بل يجوز اجتماعهما كالقدرة واليد بمعنى الجارحة أي وبخلاف التوجيه فإنه يجب فيه تضاد المعنيين كمامر. [الدسوقي: ٤٠١/٤] **الهزل**: الذي يراد به الجد وهو أن يذكر الشيء على سبيل اللعب ويقصد به أمر صحيح، والفرق بينه وبين التهكم أن التهكم ظاهره جد وباطنه هزل، وهذا بعكسه. [الدسوقي: ٤٠٢/٤]
إذا مـــا تميمي إلخ: أي فقولك للتميمي وقت مفاخرة: "بحضورك لا تفتخر وقل لي: كيف أكلك للضب" هزل ظاهر لكنك تريد به الجد وهو ذم التميمي بأكله الضب وأنه لا مفاخرة مع ارتكابه أكل الضب الذي يعافه الأشراف، وعلم من هذا أن الهزلية باعتبار استعمال الكلام، والجدية باعتبار ما قصد منه في الحالة الراهنة. (الدسوقي)
عد عن ذا: أي جاوز هذا الافتخار بتركه وحدثنا عن أكلك الضب تأكله على أي حالة، فـــ"عد" أمر من "عدى يعدي" بمعنى "يجاوز". (الدسوقي)
لنكتة: متعلق بـــ"تجاهل" وكان حقه أن يقدمه على قوله: "وهو كما سماه" إلخ إلا أنه أخره؛ ليكون بيانُ النكات متصلا به، فلو عبر عن المعلوم بعبارة المجهول لا لنكتة كأن يقال: أ زيد قائم أم لا؟ حيث يعلم أنه قائم لم يكن من هذا الباب في شيء. [الدسوقي: ٤٠٣/٤] **لوروده**: في كلام الله تعالى كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ (طــه:١٧) أي وتسمية الكلام المنسوب إلى الله تعالى بتجاهل العارف فيه إساءة أدب، بخلاف تسميته بسوق المعلوم مساق غيره فإنه أقرب إلى الأدب من الأولى وإن كان الغير فيها عبارة عن المجهول لكن دلالته أستر لعمومه. (الدسوقي)
قول الخارجية: هي ليلى بنت طريف ترثي أخاها وليد بن طريف حين قتله يزيد بن معاوية. (الدسوقي)

أيا **شجر الخابور** هو من نواحي ديار بكر اسم رجل **ما لك مورقا** أي ناضرا من أورق إذا صار ذا ورق **كأنك لم تجزع** على ابن طريف كان رئيس الخوارج. والمبالغة كالمبالغة في المدح كقوله: البحتري

ألمع برق **سرى** أم ضوء مصباح الهمزة للاستفهام أم ابتسامتها تبسمها بالـــمنظر الوجه الضاحي

أي الظاهر، أو المبالغة في الذم كقوله: زهير بن أبي سلمى وما أدري **وسوف إخال** أي أظن تفسير لـــ"إخال"، وكسر همزة المتكلم فيه هو الأفصح، وبنو أسد يقولون: أخال بالفتح وهو القياس في حرف المضارعة، أدري أقوم وهذا محل الشاهد آل حصنٍ أم نساء؟ **فيه دلالة** على أن القوم هم الرجال خاصة دون النساء، والتدله أي وكالتحير والتدهش ذهاب العقل في الحب في قوله: حسين بن عبد الله العرجي بالله يا ظبيات القاع **هو** القاع المستوي من الأرض ....

شجر الخابور: هو الشجر النابت في هذا الموضع، والمراد بـــ"بكر" الذي أضيفت إليه تلك الديار رجل كان من عظماء الجاهلية. [الدسوقي بتصرف: ٤٠٣/٤] **ما لك مورقا**: أي: أي شيء ثبت لك في حال كونك مورقا أي مخرجا ورقك ناضرا لا ذابلا؟ فـــ"مورقا" حال من الكاف في "لك"، والعامل فيه معنى الفعل في "لك"، فأنكرت كون هذا الشجر ناضرا ذا ورق مع فرط حزنها. [الدسوقي: ٤٠٤/٤]

كأنك لم تجزع: أي فهي تعلم أن الشجر لا يجزع على أحد؛ لأن الجزع لا يكون إلا من عاقل، فتجاهلت وأظهرت أنه من ذوي العقل وأنه يجزع جزعا على المقتول يوجب ذبوله، فلما أورق وبختها على إخراج الورق وأظهرت أنها حينئذٍ تشك في جزعه، فإذا كان الشجر يوبخ على عدم الجزع فأحرى غيره. [التجريد: ٤٢٨](الدسوقي)

سرى: صفة "برق" أي ظهر بالليل، وقوله: "أم ابتسامتها" أي أم هو ضوء أسنانها عند ابتسامها، وهو عطف على مصباح، وقوله: "بالمنظر" الباء بمعنى "في"، وأراد بالمنظر المحل الذي ينظر وهو الوجه، فالشاعر يعلم أنه ليس ثم إلا ابتسامها لكنه تجاهل وأظهر أنه التبس عليه الأمر، فلم يدر هل هذا لمعان أسنانها عند الابتسام الكائن من منظرها الضاحي أم لمع برق سرى أم هو ضوء مصباح، وهذا التجاهل مفيد للمبالغة في مدحها وأنها بلغت إلى حيث يتحير في الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها. (الدسوقي بتصرف)

وسوف إخال إلخ: "إخال" اعتراض بين "سوف" و"أدري"، وقد حذف مفعولا "إخال"، والتقدير: "وسوف أدري إخال علمي بحالهم حاصلا، يعني وما أدري في الحال أن آل حصن رجال أم نساء، وفي الزمن الثاني أعلم ذلك، وقد تحقق عنده أنهم رجال ولكن سلك طريق التجاهل مبالغة في الذم. [التجريد: ٤٢٩] **فيه دلالة إلخ**: أي حيث قابل بين النساء والقوم، فمعادلته بينهم تدل على أن القوم لا يتناول النساء بل مخصوص بالرجال لغة، ويدل له قوله تعالى: ﴿لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ﴾. (الحجرات: ١١) [الدسوقي: ٤٠٥/٤]

هو: أي القاع: الأرض المستوية، وإضافة الظبيات إليه لكونها فيه، وقوله: "بالله" قسم استعطاف للظبيات. (الدسوقي)

قلن لنا **أليلاي** منكن أم ليلى من البشر، **في** إضافة "ليلى" إلى نفسه أولا، والتصريح باسمها ثانيا استلذاذ، وهذه أنموذج من نكت التجاهل وهي أكثر من أن يضبطها القلم.
ما ذكره المصنف من النكات

[القول بالموجب]

ومنه أي من المعنوي **القول بالموجب**، وهو ضربان: أحدهما: أن يقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له لذلك الشيء حكم **فتثبتها لغيره** أي فتثبت أنت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء **من غير تعرض** لثبوته له أي ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير أو انتفائه عنه نحو: ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (المنافقون: ٨) **فالأعز** صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، والأذل كناية عن المؤمنين، وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة، ....

(حواشٍ بين السطور: ويقال له أسلوب الحكيم — كالأعز — أي المنافقين — إشارة — فريق المنافقين — كالإخراج — كالله ورسوله والمؤمنين — المنافقون — من المدينة — إلى هنا مقول القول — المكني عنه بـ"أعز")

أليلاي: أي ليلى المنسوبة إلي "منكن"، فهو يعلم أن ليلى من البشر، فتجاهل وأظهر أنه أدهشه الحب حتى لا يدري هل هي من الظبيات الوحشية أم من البشر. [الدسوقي: ٤/٤٠٥] **القول بالموجب**: أي اعتراف المتكلم بما يوجبه كلام المخاطب مع نفي مقصوده، وذلك إما بإثبات مناط مقصوده أي علته في شيء آخر، وإما بحمل لفظه في كلام على غير ما قصد منه، والموجب بكسر الجيم اسم فاعل؛ لأن المراد به الصفة الموجبة للحكم، وبفتحها اسم مفعول إن أريد به القول بالحكم الذي أوجبته الصفة. [التجريد: ٤٢٩]

فتثبتها لغيره: كالله ورسوله والمؤمنين، أي للإيماء إلى أن ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيدك أيها المخاطب؛ لأن الصفة المستلزمة للحكم إنما هي لغير من غبرت بها عنه، فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو استلزامها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها عنه. (التجريد) **من غير تعرض إلخ**: أي فلو تعرضت للحكم إثباتا أو نفيا خرج الكلام عن القول بالموجب، فإذا قال القوي: ليخرجن القوي من هذا البيت الضعيف معبرا بصفة القوة عن نفسه مثبتا لمدلولها حكم الإخراج، فإن أثبت الصفة للغير، ولم تتعرض للحكم بأن قلت: "القوي أنا" كان الكلام من القول بالموجب، وإن تعرضت للحكم بأن قلت: القوي الذي هو أنا يخرجك منه لم يكن من القول بالموجب في شيء. [الدسوقي: ٤/٤٠٧] **لئن رجعنا**: أي من غزوة بني المصطلق إلى المدينة.

فالأعز: ذكروا صفة وهي العزة والذلة باعتبار أن ذكر الأعز والأذل ذكر لهما؛ لأنهما يتضمنانهما. (الحاشية)

فأثبت الله تعالى **في الرد عليهم** صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون، ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة أعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم، والثاني: **حمل لفظ وقع** في كلام الغير على خلاف مراده حال كون خلاف مراده مما يحتمله ذلك اللفظ **بذكر متعلقه** أي إنما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر **متعلق ذلك اللفظ** كقوله:

مفعول "أثبت" — لكن فهم بالالتزام — مراد الغير — احتمالا حقيقيا أو مجازيا — ابن الحجاج

قلت ثقّلت إذا أتيت مرارا قال: ثقّلت كاهلي بالأيادي

للممدوح — ظرف لـ"قلت" أو "ثقلت" — عاتقي — النعم

فلفظ "ثقلت" وقع في كلام الغير بمعنى حملتك **المؤونة** فحمله على تثقيل عاتقه بالأيادي والمِنن بأن ذكر متعلقه أعني قوله: بالأيادي.

هو المتكلم — المخاطب — كتفه — متعلق التثقيل

[الاطراد]

ومنه أي **من المعنوي الاطراد** وهو أن تأتي **بأسماء الممدوح** أو غيره **وأسماء آبائه** .....

من البديع المعنوي — كالمذموم

في الرد عليهم: فقد رد عليهم بأن العزة تناسب الإخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل لله ثم لرسوله ثم للمؤمنين لا لفريقكم. [التجريد: ٤٢٩] **حمل لفظ وقع إلخ**: بمعنى أن الغير أطلق لفظا على معنى، وحمله غير من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر لم يرده المتكلم الأول. (التجريد) **بذكر متعلقه**: متعلق بـــ"حمل" والباء للسببية، أي وحمل اللفظ على الخلاف المحتمل بسبب ذكر متعلق ذلك اللفظ. [الدسوقي: ٤/٤٠٨]

متعلق ذلك اللفظ: المراد بالمتعلق هنا ما يناسب المعنى المحمول عليه، سواء كان متعلقا اصطلاحيا كالمفعول والجار والمجرور أو لا. (الدسوقي) **المؤونة**: أي المشقة من نحو أكل وشرب. **من المعنوي الاطراد**: قيل: الظاهر أنه من اللفظي؛ لأن مرجعه إلى حسن السبك، وقد يقال: بل إلى حسن السبك في معنى مخصوص هو النسب فللمعنى دخل فيه تأمل. [التجريد: ٤٣٠] **الاطراد**: يسمى ذكر اسم الشخص واسم آبائه على ترتيب الولادة اطرادا؛ لأن تلك الأسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده أي سهولة انسجامه وجريانه. [الدسوقي: ٤/٤١٠]

بأسماء الممدوح: الأولى أن يقال باسم الممدوح أو غيره؛ إذ لا تعدد هنا لاسم الممدوح أو غيره، والمراد بغيره المذموم أي المهجو والمرثي. (الدسوقي) **وأسماء آبائه**: أراد بالجمع هنا ما فوق الواحد بدليل المثال.(الدسوقي)

على ترتيب الولادة من غير تكلف **في السبك** كقوله :
نظم اللفظ ربيعة بن عبيد

إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعـــتيبة بن الحارث بن شهاب
بسبب قتل عتيبة

يقال: للقوم إذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم قد ثُل عرشهم يعني أن تبجحوا بقتلك
ضعف هلك عزهم افتخروا

وفرحوا به **فقد أثرت** في عِزهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم، فإن قيل: هذا من
البيت

تتابع الإضافات فكيف يعد من المحسنات؟ قلنا: **قد تقرر** أن تتابع الإضافات إذا سلِم
مع أنه مخل بالفصاحة

من الاستكراه ملح ولطُف، والبيت من هذا القبيل كقوله عليه السلام: "الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم" **الحديث**، هذا تمام ما ذكر من الضرب المعنوي.

على ترتيب الولادة: بأن يذكر اسم الأب ثم اسم أب الأب وهكذا، فإن قلت: لا فائدة في ذلك القيد؛ إذ لا يمكن الإتيان بأسما الآباء من غير ترتيب وإلا لكذب الانتساب، فلابد من الترتيب، قلت: لا ينحصر ذكر الممدوح وآبائه في الذكر على طريق الانتساب، فلو قيل بعتيبة بن شهاب وحارث لكان من الاطراد. (الدسوقي)

في السبك: أي في نظم اللفظ ونفي التكلف يرجع فيه إلى الذوق السليم، فلا يكون ذكره في التعريف مضرا؛ لأنه معلوم، وقيل: نفي التكلف أن لا يفصل بين الأسماء بلفظ لا دلالة له على النسب نحو: زيد بن عمرو بن خالد، والتكلف في السبك ضده نحو: زيد الفاضل ابن عمرو أو زيد بن عمرو التاجر ابن خالد. [الدسوقي: ٤/٤١٠]

أن يقتلوك إلخ: أي أن يفتخروا بقتلك ويفرحوا به، فلا يعظم علينا افتخارهم؛ لأن عندنا ما يخفف أذى افتخارهم وهو أنك أثرت في عزهم بقتل رئيسهم، فكأنك أخذت بثأر نفسك قبل قتلك، فلا افتخار لهم في الحقيقة. [التجريد: ٤٣٠] **فقد ثللت**: هو بناء الخطاب أي أهلكت، يقال: ثلهم إذا أهلكم، والعروش جمع عرش، يطلق على المقر، وقوله: "بعتيبة" أي بقتل عتيبة، وهذا مثال لما ذكر فيه اسم غير الممدوح، ومثال الاطراد الذي ذكر فيه اسم الممدوح الحديث الآتي. [الدسوقي: ٤/٤١١] **فقد أثرت إلخ**: هذا دليل الجواب المحذوف، أي فلا يعظم علينا افتخارهم؛ لأن ما عندنا يخفف أذى افتخارهم وهو أنك أثرت في عزهم.(الدسوقي)

قد تقرر: حاصله: أن تتابع الإضافات إنما يخل بالفصاحة إذا كان فيه ثقل واستكراه، أما إذا سلم من ذلك حسن ولطف، والبيت من هذا القبيل مع أنه ليس فيه إلا إضافتان. (الدسوقي) **الحديث**: أي اقرأ الحديث بتمامه، أي فقد تتابعت فيه الإضافات وسلم من الثقل والاستكراه، إذ هو في غاية الحسن والسلاسة. (الدسوقي بتصرف)

[المحسنات اللفظية]

وأما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام.

[الجناس]

فمنه **الجناس** بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ أي **في التلفظ** فيخرج التشابه في المعنى بقوله "في اللفظ" نحو: أسد وسبع أو **في مجرد العدد** نحو: ضرب وعلم، أو **في مجرد الوزن** نحو: ضرب و قتل، **والتام منه** أي من الجناس أن يتفقا أي اللفظان في أنواع الحروف، خبر المبتدأ فكل من الحروف حقائقها التسعة والعشرين **نوع**، براسه ....

وأما الضرب اللفظي إلخ: لما فرغ المصنف من الكلام على الضرب المعنوي شرع في الكلام على أنواع الضرب اللفظي، وقد ذكر في هذا الكتاب منها سبعة أنواع. [الدسوقي: ٤١٢/٤] **الجناس:** أي النوع المسمى بالجناس بكسر الجيم؛ لأنه في الأصل مصدر "جانس" كقاتل قتالا وجامع جماعا، وأقسام الجناس خمسة: التام، والمحرف، والناقص، واللاحق والمضارع، والمقلوب؛ لأن المضارع واللاحق في الأصل نوع واحد. [التجريد: ٤٣٠]

في التلفظ: أي في النطق بهما بأن يكون المسموع منهما متحد الجنسية، فلا يكفي التشابه في لام الكلمة أو عينها أو فائها كما يؤخذ من الأمثلة، وإنما فسر اللفظ بالتلفظ؛ لأنه لو حمل على ظاهره كان التقدير هو تشابه اللفظين في اللفظ، ولا معنى لذلك ضرورة مغايرة وجه الشبه للطرفين، وعلى فرض صحة ذلك فلا يشمل إلا التام منه فيخرج منه الجناس الغير التام. (الدسوقي) **في مجرد العدد:** أي: ويخرج من التعريف التشابه في العدد المجرد عن التشابه في اللفظ كما في "ضرب وعلم" فلاجناس بينهما؛ لعدم تشابههما في التلفظ وإن تشابها في العدد. [الدسوقي: ٤١٣/٤]

في مجرد الوزن: ويلزم من التشابه في الوزن التشابه في العدد نحو: "ضرب وقتل" مبنيين للفاعل، فلاجناس بينهما لعدم تشابههما في التلفظ وإن تشابها في اللفظ والعدد.(الدسوقي) **والتام منه:** شروع في أقسام الجناس، وهي خمسة؛ لأن اللفظين إن اتفقا في كل شيء من أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها فهو التام، وإن اختلفا في الهيئة فقط فهو المحرف، وإن اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص، وإن اختلفا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق، وإن اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب وفي كل قسم تفصيل يأتي. (الدسوقي)

نوع: أي نوع آخر من أنواع الحروف، فالألف نوع وتحته أصناف؛ لأنها إما مقلوبة عن واو أو عن ياء أو أصلية، والباء كذلك نوع تحته أصناف؛ لأنها إما مدغمة أو لا، مشددة أو لا، وعلى هذا القياس فلا يرد أن يقال: النوع تحته أصناف، =

وبهذا يخرج نحو: "يفرح ويمرح"، **وفي أعدادها** وبه يخرج **نحو: الساق والمساق، وفي هيئاتها** وبه يخرج نحو: **السَـبَرد والـبُرد فإن هيئة الكلمة** كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات فنحو: ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضَرب وضُرب مبنيا للفاعل والمفعول؛ فإنهما على هيئتين مع اتحاد الحروف، **وفي ترتيبها** أي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو: الفتح والحتف، **فإن كانا** أي اللفظان المتفقان **في جميع ما ذكر من نوع واحد** من أنواع الكلمة **كاسمين أو فعلين أو حرفين سمّي مماثلا** جريا على اصطلاح المتكلمين من أن المماثلة هي الاتحاد في النوع **نحو:** ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾ أي القيامة ﴿يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ (الروم: ٥٥) من ساعات الأيام، **وإن كانا من نوعين اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل وحرف**........

(عن الجناس التام — في مقدار الحروف — بقوله "في أعدادها" — الأولى: وهيئتها — بقوله: في ترتيبها — وهو الموت — جناسا مماثلا — يحلف — في الدنيا — وقتا يسيرا — اللفظان المتفقان)

= والحروف الهجائية إنما تحتها أشخاص لا أصناف، وقد يجاب وهو أبعد من التكلف بأن المراد بالنوع هنا النوع اللغوي، ولايشترط فيه وجود أصناف تحته. [التجريد: ٤٣٠]

وبهذا: أي باشتراط الاتفاق في أنواع الحروف الموجودة في اللفظين يخرج عن التام نحو: "يفرح ويمرح" مما اتفقا في بعض الأنواع دون بعض؛ فإنهما قد اختلفا في الميم والفاء، فليس بينهما جناس تام بل لاحق. [الدسوقي: ٤/٤١٤]

نحو الساق والمساق: لأن الميم لا يقابلها شيء في المقابل بل هي مزيدة، فليس بينهما جناس تام بل ناقص، والمساق مصدر ميمي بمعنى السوق. (الدسوقي) **الـبرد والـبرد:** بفتح الباء في أحدهما وضمها الآخر.

فإن هيئة الكلمة: هذا تعليل لمحذوف، أي وإنما اشترط الاتفاق في هيئة الحروف زيادة على الاتفاق في أنواعها؛ لأن هيئتها أمر زائد عليها فلا يلزم من الاتفاق في أنواع الحروف الاتفاق في هيئتها، ولا يلزم من الاتفاق في هيئتها الاتفاق في أنواعها؛ لأن هيئة الحرف حركته المخصوصة أو سكونه وهو غيره. (الدسوقي)

وفي ترتيبها: أي يشترط الاتفاق في ترتيب الحرف بأن يكون المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر، وقد تبين من كلام المصنف أن الجناس التام يشترط فيه أربعة شروط: الاتفاق في أنواع الحروف، والاتفاق في أعدادها، والاتفاق في هيئتها، والاتفاق في ترتيبها. [الدسوقي: ٤/٤١٥]

نحو ويوم إلخ: محل الشاهد أن الساعة الأولى والثانية في الآية قد اتفقا في نوع الاسمية وفي جميع الأوجه السابقة؛ إذ لا عبرة باللام؛ لأنها في حكم الانفصال، فكان الجناس بينهما مماثلا. (الدسوقي)

سمي مستوفى كقوله:

ما مات من كرم الزمان **فإنه** يحيا لدى يحيى بن عبـــد الله

لأنه كريم يحيي مراسم الكرم، وأيضا للجناس التام **تقسيم آخر** وهو أنه إن كان **أحد لفظيه** مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب، **وحينئذ** فإن اتفقا أي اللفظان المفرد والمركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق اللفظين في الكتابة كقوله: إذا مِلِك لم يكن **ذا هبة** أي صاحب هبة وعطاء **فدعه** أي اتركه، فدولته ذاهبة أي غير باقية، وإلا أي وإن لم يتفق اللفظان: المفرد والمركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في صورة الكتابة كقوله: ......

لتركب أحد لفظيه — أبي الفتح البستي — من الذهاب — هو أبو الفتح أيضا

سمي مستوفى: أي لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر وإن اختلفا في النوع. [الدسوقي: ٤/٤١٦]

كقوله: أبي تمام في مدح يحيى بن عبد الله. (الدسوقي) **ما مات إلخ**: ما موصولة في محل الرفع على الابتداء وخبره جملة "فإنه إلخ"، ومن كرم الزمان بيان لما أي ما ذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضي، فصار كالميت في عدم ظهوره. [الدسوقي: ٤/٤١٧] **فإنه**: أي فإن ذلك الميت من الكرم يحيى أي يظهر كالحي عند يحيى بن عبد الله، ومحل الشاهد قوله: "يحيى لدى يحيى" فإن الأول فعل والثاني اسم رجل. (الدسوقي)

تقسيم آخر: أي إلى ثلاثة أقسام: متشابه، ومفروق ومرفوء، فأقسام التام حينئذ خمسة. (الدسوقي)

أحد لفظيه: أي أحد لفظي الجناس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب، والمراد بكون أحد اللفظين مفردا أن يكون كلمة واحدة، والمراد بكونه مركبا أن لا يكون كلمة واحدة، بل كلمتين أو كلمة وجزء كلمة أخرى. (الدسوقي) **وحينئذ**: أي: وحين إذا كان بين اللفظين جناس التركيب فإن اتفقا إلخ، وحاصله: أن جناس التركيب ينقسم إلى قسمين؛ لأن اللفظين المفرد والمركب إما أن يتفقا في الخط بأن يكون هيئة مرسوم المركب والمفرد واحدة وإما أن لا يتفقا، فإن كان الأول خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه، وإن كان الثاني خص باسم المفروق. [الدسوقي: ٤/٤١٨]

ذا هبة: مركب من لفظ "ذا" ولفظة "هبة". **فدعه**: أي اتركه وابعد عنه، فإن دولته ذاهبة، فالشاهد في "ذاهبة" الأول والثاني، فالأول مركب من "ذا" بمعنى صاحب و"هبة" وهو فعلة من "وهب"، والثاني مفرد إذ هو اسم فاعل المؤنث من "ذهب" وكتابتهما متفقة في الصورة، فالجناس بينهما متشابه. (الدسوقي)

كلكم قد أخذ الجـــام ولا جام لنا **ما الذي ضر** مدير الجام لو جاملنا

الكأس وهو الساقي

أي عاملنا بالجميل، **هذا إذا** لم يكن اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة وإلا خص **باسم المرفوء** كقولك: **أهذا مصاب** أم طعم صاب، **وإن اختلفا عطف** على قوله: والتام منه أن يتفقا، **أو على محذوف** أي هذا إن اتفقا فيما ذكر، وإن اختلفا أي لفظا المتجانسين في هيئات الحروف فقط أي اتفقا في النوع والعدد والترتيب يسمى التجنيس محرفا لانحراف إحدى الهيئتين عن الأخرى، والاختلاف **قد يكون بالحركة** فقط كقولهم: **جبة البُرد جنة البرد** وقاية ....

ما الذي ضر إلخ: أي إنه لا ضرر عليه في معاملتنا بالجميل بأن يديره علينا كما أداره عليكم، ففي الاستفهام عتاب على الحاضرين وتحسر على حرمانه من الشرب، فاللفظ الأول من المتجانسين وهو "جام لنا" مركب من اسم "لا" وخبرها، وهو المجرور مع حرف الجر، والثاني مركب من فعل ومفعول لكن عدوا الضمير المنصوب المتصل بمنـــزلة جزء الكلمة، فصار المجموع في حكم المفرد، ولذلك صح التمثيل به لمفرد ومركب وإلا كانا مركبين. [الدسوقي: ٤/٤١٨]

هذا إذا إلخ: [أي كون المركب يقال له: جناس مفروق] قصده بهذا الاعتراض على المصنف حيث كان قوله: "وإلا خص باسم المفروق" شاملا لما ليس من المفروق وهو المرفوء، فحاصل التقسيم الصحيح للمركب أن يقال: إن المركب إن كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوءا وإلا فإن كان مركبا من كلمتين فهو متشابه إن تشابه اللفظان في الخط، ومفروق إن لم يتشابها في الخط. [الدسوقي: ٤/٤١٩]

باسم المرفوء: مأخوذ من قولك: رفأ الثوب إذا جمع ما تقطع منه بالخياطة، فكأنه رفيء ببعض الكلمة، فأخذنا الميم من "طعم" ورفأنا بها "صاب" فصارت "مصاب". (الدسوقي) **أهذا مصاب إلخ:** المصاب قصب السكر، والصاب عصارة شجر مر، فاللفظ الثاني من لفظي التجنيس مركب من "صاب" ومن الميم في "طعم"، بخلاف الأول فإنه مفرد وهما غير متفقين في الخط، ووجه حسن الجناس التام مطلقا أن صورته صورة الإعادة وهو الحقيقة للإفادة.(الدسوقي)

وإن اختلفا: أي في أنواع الحروف أو في عددها أو في هيئتها أو في ترتيبها، وإنما جعلنا الاختلاف في حالة لا في أكثر؛ لأنهما لو اختلفا في اثنين من ذلك أو أكثر لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما. (الدسوقي بتصرف)

عطف: من عطف الفعلية على الاسمية. **أو على محذوف:** فيكون من عطف الجملة الفعلية على الفعلية. (الدسوقي) **قد يكون بالحركة:** أي فقط، أي أو بالسكون فقط أو بهما معا، فأقسامه ثلثة، وقد مثل لها على الترتيب. [التجريد: ٤٣٢] **جبة البُرد جنة البرد:** الأول بالباء والثاني بالنون، والبرد كساء مخطط أي إن الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد. (التجريد)

يعني لفظي بُرد وبَرد بالضم والفتح **ونحوه** في أن الاختلاف في الهيئة فقط قولهم: الجاهل إما مفرط أو مفرّط؛ **لأن الحرف المشدد** لما كان يرتفع اللسان **عنهما** دفعة واحدة كحرف واحد عدّ حرفا واحدا وجعل التجنيس مما لا اختلاف فيه إلا في الهيئة فقط، ولذا قال: والحرف المشدد في هذا الباب في **حكم المخفف**، واختلاف الهيئة في مفْرط ومفرّط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح، وقد يكون الاختلاف بالحركة والسكون **جميعا** كقولهم: البدعة شَرَك الشِرْك **فإن الشين** من الأول مفتوح ومن الثاني مكسور، والراء من الأول مفتوح ومن الثاني ساكن، وإن اختلفا أي لفظا المتجانسين في أعدادها أي أعداد الحروف بأن يكون في أحد اللفظين **حرف زائد** أو أكثر إذا أسقط حصل الجناس التام يسمى الجناس ناقصا؛ لنقصان أحد اللفظين عن الآخر، ....

من الإفراط / من التفريط / التجنيس / شبكة الكفر / فقابلت الحركة سكونا

يعني إلخ: أي إن محل الشاهد: البرد والبرد، فإنهما مختلفان في هيئة الحروف بسبب الاختلاف في حركة الباء؛ لأنها في الأول ضمة وفي الثاني فتحة، وأما لفظ الجنة والجنة فمن التجنيس اللاحق لا المحرف. [الدسوقي: ٤/٤٢٠]

ونحوه: أي نحو قولهم: "جبة البرد جنة البرد" في كونه من التجنيس المحرف؛ لكون الاختلاف في الهيئة فقط.(الدسوقي)

لأن الحرف المشدد إلخ: أي إنما كان هذا المثال من الجناس المحرف ولم يكن من الناقص بناء على أن الحرف المشدد حرفان؛ لأن الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما عند النطق دفعة واحدة كالحرف الواحد عدا حرفا واحدا، فلذا جعل من التجنيس الذي لم يقع الاختلاف فيه إلا في الهيئة دون العدد. (الدسوقي)

عنهما: أفهم تثنية الضمير أن هناك حذفا، والتقدير: لأن الحرف المشدد وإن كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان عنهما إلخ. (الدسوقي) **في حكم المخفف**: أي لوجهين: الأول ما تقدم من أن اللسان يرتفع عند النطق بالحرفين دفعة واحدة، والثاني أنهما في الكتابة شيء واحد، وأمارة التشديد منفصلة. [الدسوقي: ٤/٤٢١]

فإن الشين: [فقابلت الحركة حركة مغايرة لها] أي ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها في الدرج ولا باللام المدغمة في الشين لما عرفت في مفرط ومفرط. (الدسوقي) **حرف زائد**: المراد بكونه زائدا أنه لا مقابل له في اللفظ الآخر لا كونه من غير الأصول. [التجريد: ٤٣٢]

وذلك الاختلاف إما بحرف واحد في الأول (الابتداء) مثل: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ (الشدة بالشدة) بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ (القيامة:٢٩،٣٠) بزيادة الميم أو في الوسط (في الثاني) نحو: **جدِي جهْدي** بزيادة الهاء (وسطا)، **وقد سبق** أن المشدد في حكم المخفف أو في الآخر كقوله (أبي تمام):

يمدون من أيد عواصٍ (للحرب) عواصم

بزيادة الميم **ولا اعتبار بالتنوين**، وقوله: "من أيد" في موقع مفعول "يمدون" على زيادة (بناء على زيادة "من") "من" كما هو مذهب الأخفش **أو على كونها للتبعيض** (من زيادتها في الإثبات) كما في قولهم: "هزّ من عِطفه وحرّك من نشاطه" أو على أنه صفة محذوف أي يمدون سواعد (الساعد العضد) من أيد (كائنة من أيد) عواص جمع عاصية من عصاه **ضربه بالعصا**، وعواصم من عصمه حفظه وحماه، وتمامه:

تصول بأسياف (الأيدي) قواض قواضب (فيه الشاهد أيضا)

وذلك الاختلاف إلخ: حاصله: أن أقسام الجناس الناقص ستة، وذلك لأن الزائد إما حرف واحد أو أكثر، وعلى التقديرين فهو إما في الأول أو في الوسط أو في الآخر، وقد مثل المصنف بثلاثة أمثلة لأقسام المزيد الواحد، ولم يمثل من أقسام المزيد الأكثر إلا بالمزيد آخرا. [الدسوقي: ٤/٤٢٢]

جدي جهْدي: الجد بفتح الجيم: الغنى والحظ، والجهد بفتحها: المشقة والتعب، والتركيب يحتمل الوجهين: أحدهما أن يكون المعنى حظي وغناي من الدنيا بمجرد إتعاب النفس في المكاسب من غير وصول إليها، ويكون تشكيا وإخبارا بأنه لا يحصل من سعيه نفع، والآخر أن يكون المعنى أن حظي من الدنيا وغناي فيها هو بمشقتي وجهدي لا بالوراثة عن الأب والجد، ويكون إخبارا بالنجابة في السعي، وأن الغنى لا يتوقف على الوراثة. [التجريد: ٤٣٢]

وقد سبق إلخ: جواب عما يقال: إن جهدي بعد حذف الهاء منه يكون جدي بتخفيف الدال، فلا يكون بينه وبين "جدي" جناس تام. (الدسوقي) **ولا اعتبار بالتنوين:** أي في عواص، وذلك لأنه في حكم الانفصال أو بصدد الزوال بسبب الوقف أو الإضافة. [الدسوقي: ٤/٤٢٣] **أو على كونها للتبعيض:** أي أو بناء على كونها للتبعيض، وقوله: "كما هو في قولهم: هزّ من عطفه وحرك من نشاطه" أي هزبعض العطف؛ لأن العطف: الشق والعضو المهزوز منه الكتف مثلا، وحرك بعض الأعضاء الذي يظهر بتحريكها نشاطه، وهز العطف كناية عن السرور. (الدسوقي)

ضربه بالعصا: على هذا فمعنى "عواص" ضاربات بالعصى، والمراد به هنا السيف بدليل ما بعده، وقيل: إن "عواص" من العصيان أي عاصيات على أعدائهم عاصمات لأصدقائهم. (الدسوقي)

أي يمدون أيديا ضاربات للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الأقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة، وربما سمي هذا القسم الذي يكون الزيادة في الآخر مطرفا، وإما بأكثر من حرف واحد وهو عطف على قوله: "إما بحرف"، **ولم يذكر** من هذا الضرب إلا ما يكون الزيادة في الآخر كقولها **أي الخنساء:** إن البكاء هو الشفاء من الجوى أي حرقة القلب **بين الجوانح** بزيادة النون والحاء، وربما سمي **هذا النوع مذيلا**، وإن اختلفا أي لفظا المتجانسين **في أنواعها** أي أنواع الحروف فيشترط أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف واحد **وإلا لبَعُد** بينهما التشابه و لم يبق التجانس كلفظي "نصر ونكل"، ثم الحرفان الذان وقع فيهما الاختلاف إن كانا متقاربين في المخرج سمي الجناس مضارعا وهو ثلاثة أضرب؛ لأن الحرف الأجنبي **إما في الأول نحو: بيني** وبين كنّي ليل دامس وطريق طامس ....

للقتال، بالسيف، بيان لمعنى عواصم، حافظات، الأصدقاء، بيان لمعنى قواض، لتطرف الزيادة فيه، بيان لمعنى قواضب، المصنف، بيان لمعنى "جوى"، جواب الشرط، تمثيل المنفي، بأن كانا حلقيتين مثلا، لمضارعة المباين لصاحبه، يعني المقابل المباين

ولم يذكر إلخ: أي: و لم يمثل لما إذا كانت الزيادة بأكثر في الأول أو الوسط إما لعدم وجود ذلك في كلامهم أو قل بحيث لم يعتبر. [التجريد: ٤٣٣] **أي الخنساء:** أخت صخر في رد كلام من لامها في كثرة البكاء عليه، روي أنها بكت عليه حتى ابيضت عيناها. [الدسوقي: ٤٢٤/٤] **بين الجوانح:** أي إن البكاء هو الشفاء من الحرقة الكائنة بين الجوانح أي الضلوع التي تحت الترائب مما يلي الصدر، ولا شك أن الجوانح زيد فيه بعد ما يماثل الجوى النون والحاء، فكان من التجنيس الناقص. (الدسوقي)

هذا النوع: أي الذي زيد في آخره أكثر من حرف. [الدسوقي: ٤٢٥/٤] **مذيلا:** لأن تلك الزيادة في آخره كالذيل. (الدسوقي) **في أنواعها:** الاختلاف في أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا وإلا كان من الناقص.(الدسوقي)

وإلا لبَعُد: أي لو وقع الاختلاف بأكثر من حرف واحد. **إما في الأول:** لفظ "في" زائد وإلا لزم ظرفية الشيء في نفسه أو يكون من ظرفية العام في الخاص؛ فإن الحرف عام و"في" خاص. (الحواشي) **نحو بيني إلخ:** أي نحو: قول الحريري وهو نثر، وقوله: كني بكسر الكاف وتشديد النون أي بيتي، والدامس المظلم، وقوله: "طامس" أي مطموس العلامات لا يهتدى فيه إلى المراد، والشاهد في دامس وطامس؛ فإن الدال والطاء حرفان متباينان إلا أنهما متقاربان في المخرج؛ لأنهما من اللسان مع أصل الأسنان وقد وجدا في أول اللفظين. [الدسوقي: ٤٢٦/٤]

أو في الوسط نحو: **قوله تعالى:** ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾ (الأنعام: ٢٦) أو في الآخر
في وسط اللفظين المتجانسين يبعدون عنه
نحو: الخيل معقود بنواصيها الخير، **ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا**
قوله ﷺ في دامس وطامس في "ينهون" و"ينأون"
اللام والراء، وإلا أي وإن لم يكن الحرفان متقاربين **سمي لاحقا** وهو أيضا **إما في الأول**
في الخيل في الخير في المخرج الجناس
نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ (الهمزة: ١) **الهمزة الكسر واللمزة الطعن وشاع استعمالها**
في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها، وبناء فعلة يدل على الاعتياد، أو في الوسط
هتك العرض في أعراض الناس بضم الفاء وفتح العين
نحو: ﴿ذَلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ (غافر:٧٥) **وفي**
العذاب في النار تتكبرون تتوسعون في الفرح
عدم تقارب الفاء والميم نظر؛ فإنهما شفويتان، وإن أريد بالتقارب أن يكونا بحيث
تدغم إحداهما في الأخرى فالفاء والهمزة................................

قوله تعالى إلخ: فالشاهد في "ينهون وينأون"؛ فإن الهمزة والهاء حرفان متباينان إلا أنهما متقاربان في المخرج؛ إذ هما حلقيان وقد وجدا في وسط اللفظين المتجانسين. [الدسوقي: ٤٢٦/٤] **نحو الخيل إلخ:** فبين اللام والراء تباين إلا أنهما متقاربان في المخرج؛ لأنهما من الحنك واللسان وقد وجدا في آخر اللفظين المتجانسين، والخير نائبُ فاعل "معقود" أو مبتدأ خبره "معقود". (الدسوقي) **بنواصيها:** جمع ناصية منتهى شعر الرأس من جانب الوجه.

سمي لاحقا: لأن أحد اللفظين ملحق بالآخر في الجناس باعتبار أكثر الحروف. (الدسوقي)

إما في الأول: أي والحرف المباين لمقابله من غير تقارب في المخرج إما أن يقع في أول اللفظين المتجانسين أو في وسطهما أو في آخرهما. (الدسوقي) **يدل على الاعتياد:** فلا يقال: فلان ضحكة ولا لعبة إلا لمن كان ملازما لذلك بحيث صار عادة له لا لمن وقع منه ذلك في الجملة أحيانا، والشاهد في "همزة ولمزة"؛ فإن بينهما جناسا لاحقا؛ لأن الهاء واللام متباينان ومتباعدان في المخرج ووقعا في أولهما. [الدسوقي: ٤٢٧/٤] **وفي عدم إلخ:** حاصله: أن كون الجناس الذي في هذه الآية لاحقا فيه نظر؛ لأن التقارب في المخرج بين الفاء والميم موجود؛ لأنهما شفويتان، فالأولى أن يمثل بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ (العاديات: ٧-٨) لأن الهاء والدال متباينان ومتباعدان في المخرج. (الدسوقي) **وإن أريد إلخ:** يعني لو قيل في الجواب عن المصنف: إن مراده بالحرفين المتقاربين في المخرج أن يكونا بحيث يمكن إدغام أحدهما في الآخر، والميم والفاء ليستا كذلك فصح التمثيل، فيقال في رده: إنهم ذكروا أن من جملة المتقاربين في المخرج الهاء والهمزة كمامر في "ينهون وينأون"؛ لأنهما حلقيان، والحال أنه لا يمكن إدغام أحدهما في الآخر فبطل ذلك الجواب. (الدسوقي)

ليستا كذلك، أو في الآخر نحو: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ **أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ**﴾ (النساء: ٨٣) وإن اختلفا أي لفظا المتجانسين في ترتيبها أي ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم في أحد اللفظين بعض الحروف وأخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع **تجنيس القلب** نحو: **حسامه** فتح لأوليائه حتفٍ (موت) لأعدائه، ويسمى قلب كل؛ **لانعكاس** ترتيب الحروف كلها ونحو: "**اللهم استر** عوراتنا (العورة العيب والذنب) وآمن روعاتنا (جمع روعة وهو الخوف)" (قوله عليه السلام)، ويسمى قلب بعض؛ إذ لم يقع الانعكاس إلا بين بعض حروف الكلمة، وإذا وقع أحدهما أي أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب في أول البيت واللفظ الآخر في آخره سمي **تجنيس القلب حينئذ** مقلوبا مُجنّحا؛ لأن اللفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله (لم يعلم قائله):

لاح أنـــوار الهدى   من كفه في كل حال

وإذا ولي أحد المتجانسين **أيّ تجانس كان**، ....

ليستا كذلك: أي لا تدغم أحدهما في الآخر مع أنه مثل هما للمتقاربين. [الدسوقي: ٤٢٧/٤]

أمر من الأمن: فالأمن والأمر متفقان إلا في الراء والنون، وهما متباعدان في المخرج على قول المصنف، وفيه نظر بل هما متقاربان، حتى أنه يجوز إدغام أحدهما في الآخر، فالمثال الصائب "تلاف وتلاق". (الدسوقي)

تجنيس القلب: لوقوع القلب أي عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالنظر للآخر. [الدسوقي: ٤٢٨/٤، والتجريد: ٤٣٤] نحو حسامه إلخ: هذا مأخوذ من قول الأحنف بن قيس:

حسامك فيه للأحباب فتح   ورمحك فيه للأعداء حتف

أي سيفه نصر لأتباعه وموت لأعدائه، ومحل الشاهد: "حتف وفتح"؛ فإنك إذا أخذت الفاء من "حتف" ثم التاء ثم الحاء كان فتحا فهو قلب للكل. (الدسوقي) اللهم استـــر إلخ: فالألف والتاء والنون في عوراتنا وروعاتنا في محالها، وقع العكس في العين والواو والراء، والروعات جمع روعة الخوف أي آمنا مما نخاف. (الدسوقي)

لاح أنوار إلخ: أي فبين لفظي "لاح" و"حال" الواقع أحدهما أوله والآخر آخره جناس مقلوب مجنح. [الدسوقي: ٤٢٩/٤] وإذا ولي: أي: إذا ولي أحد اللفظين المتجانسين المتجانسَ الآخر من غير أن يفصل بينهما بفاصل سوى حرف جر أو حرف عطف وشبه ذلك. (الدسوقي)

أيّ تجانس كان: أي سواء كان تاما أو محرفا أو ناقصا أو لاحقا أو مضارعا أو مقلوبا.(الدسوقي)

ولذا ذكره باسمه الظاهر المتجانس الآخر سمي الجناس **مزدوجا** ومكررا ومرددا نحو: دون المضمر
﴿وَجِئْتُكَ **مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ** يَقِينٍ﴾ (النمل: ٢٢) هذا من التجنيس اللاحق، أمثلة الأقسام الأخر اسم رجل أو بلدة
ظاهرة مما سبق، ويلحق بالجناس شيئان: أحدهما: أن يجمع **اللفظين** الاشتقاق **وهو** الصغير
توافق الكلمتين **في الحروف الأصول مع الاتفاق** في أصل المعنى نحو: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ على وجه الترتيب
لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾، فإنهما مشتقان **من قام يقوم**، والثاني: **أن يجمعهما** أي اللفظين المشابهة أقم والقيم
وهي ما يشبه.......................................

ولذا: [ولو كان المراد المقلوب خاصة أتى بالضمير] أي لأجل كون المراد مطلق الجناس الشامل لجميع الأنواع السابقة لا خصوص المقلوب.[الدسوقي: ٤/٤٢٩] **مزدوجا:** لازدواج اللفظين بتواليهما بتكرير أحدهما بالآخر وترداده به.(الدسوقي) **من سبأ بنبأ:** فــ"سبأ ونبأ" متواليان، وتجنيسهما لاحق لاختلافهما بحرفين متباعدين في المخرج، فالباء في "نبأ" لادخل لها في التجنيس. [الدسوقي: ٤/٤٣٠] **ظاهرة مما سبق:** فمثال التام أن يقال: تقوم الساعة في ساعة، ومثال الحرف أن يقال: هذه لك جبة وجنة من البرد للبرد، ومثال الناقص أن يقال: جدي جهدي، ومثال المقلوب أن يقال: هذا السيف للأعداء والأولياء حتف وفتح. (الدسوقي)

ويلحق بالجناس: هذا شروع في شيئين ليسا من الجناس الحقيقي، ولكنهما ملحقان به في كونهما مما يحسن الكلام كحسن الجناس. (الدسوقي) **اللفظين:** بأن يكون اللفظان مستقين من أصل واحد.

وهو: أي اجتماع اللفظين في الاشتقاق توافق الكلمتين إلخ، وأشار الشارح بهذا إلى أن المراد بالاشتقاق هنا: الاشتقاق الذي ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق، وهو الاشتقاق الصغير المفسر بتوافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الترتيب والاتفاق في أصل المعنى. (الدسوقي)

في الحروف الأصول: أي على وجه الترتيب فقوله: "في الحروف الأصول" خرج به الاشتقاق الأكبر كالثلب والثلم، وقوله: "مع الترتيب" خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجبذ والمرق والرقم. (الدسوقي)

مع الاتفاق: خرج به الجناس التام؛ لأن المعنى فيه مختلف ولذا لم يكن هذا جناسا بل ملحقا به؛ لأنه لابد في الجناس من اختلاف معنى اللفظين. (الدسوقي) **من قام يقوم:** أي على المذهب الكوفي، ومن مصدر "قام يقوم" على التحقيق من الاشتقاق من المصادر كما هو مذهب البصريين. (الدسوقي)

أن يجمعهما: لو قال: أن يجمعهما شبه الاشتقاق لكان أخصر وأظهر، والمراد بالمشابهة الأمر المشابه فهي مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله: "وهي ما يشبه الاشتقاق". [الدسوقي: ٤/٤٣١]

أي اتفاق يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق، **فلفظة "ما"** موصولة أو موصوفة **وزعم** بعضهم أنها مصدرية أي **إشباه اللفظين** الاشتقاق وهو غلط لفظا ومعنى، أما لفظا فلأنه جعل الضمير المفرد في "يشبه" **للفظين** وهو لا يصح إلا بتأويل بعيد فلا يصح **عند الاستغناء** عنه، وأما معنى **فلأن اللفظين** لا يشبهان الاشتقاق بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق بأن يكون في كل منهما جميع ما يكون في الآخر من الحروف أو أكثرها، لكن لا يرجعان إلى أصل واحد كما في الاشتقاق نحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ (الشعراء: ١٦٨) فالأول من القول والثاني من القلي، وقد توهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضا غلط؛ ....

(الصغير — من جهة اللفظ والمعنى — أما بيان الغلط لفظا — المستتر — بأن يؤول بالمذكور — كما في الآية المتقدمة — قال — أجوف واوي — قالين — ناقص يائي — ذلك البعض — فقط — مثل الغلط في "ما" المصدرية)

أي اتفاق إلخ: حاصله: أن الاتفاق الذي يشبه الاشتقاق الذي أطلق عليه المصنف المشابهة هو اتفاق اللفظين في جزء الحروف أو كلها على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان لأصل واحد كما في الاشتقاق، وليسا في الحقيقة كذلك؛ لأن أصلهما في نفس الأمر مختلف كما في الآية الآتية، ففي شبه الاشتقاق يتوهم بالنظر لبادئ الرأي أن اللفظين مشتقان من أصل واحد، وإن كان بعد التأمل يظهر خلاف ذلك، وأما في الجناس فلا يظهر في بادئ الرأي ذلك. [الدسوقي: ٤/٤٣١]

فلفظة ما إلخ: إن قلت: في هذا التفريع نظر؛ لأن هذا المذكور لا يتفرع على هذا التفسير، وهو قوله: "أي اتفاق" بل الذي يتفرع عليه أنها موصوفة فقط، قلت: وجه التفريع أنه لما علم أن ما معناها اتفاق صح كل من الموصولة والموصوفة؛ لأنهما يؤديان ذلك المعنى فتأمله بلطف. [التجريد: ٤٣٥]

وزعم إلخ: الحامل له على ذلك إبقاء المشابهة على حقيقتها، فلما أبقاها على حقيقتها من المصدرية احتاج إلى جعل "ما" التي فسرت بها المشابهة مصدرية. (الدسوقي) **إشباه اللفظين:** مصدر مضاف إلى الفاعل أي مشابهة إلخ.

للفظين: أي لأنه جعل فاعل "يشبه" اللفظين، وهما مثنى، فقد رجع الضمير المفرد للمثنى. (الدسوقي)

عند الاستغناء: ويحصل الاستغناء بجعل "ما" موصولة أو موصوفة.

فلأن اللفظين: إذ الاشتقاق معناه التوافق فيما سبق، نعم إن قدر مضاف صح أي إشباه توافق اللفظين، لكن لما كان تقدير المضاف تكلفا ولا داعي إليه لم يتعرض الشارح له. (الدسوقي)

قال إني إلخ: أي قال لوط عليه السلام لقومه: إني لعملكم من القالين أي المبغضين، فإن "قال وقالين" مما يتوهم في بادئ الرأي وقبل التأمل أنهما يرجعان لأصل واحد وهو القول، لكن بعد النظر يظهر أن "قال" من القول و"القالين" من القلي بفتح القاف وسكون اللام وهو البغض. (الدسوقي)

لأن الاشتقاق الكبير هو الاشتقاق في الحروف الأصول دون الترتيب **مثل: القمر** والرقم والمرق، وقد مثلوا في هذا المقام بقوله تعالى: ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (التوبة: ٣٨) ولا يخفى أن الأرض مع "أَرَضِيْتُمْ" **ليس كذلك.**

ما يشبه الاشتقاق — جملة حالية

[رد العجُز]

ومنه أي من اللفظي **رد العجز على الصدر** وهو في النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين أي المتفقين في اللفظ والمعنى أو المتجانسين **أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى** أو الملحقين بهما أي بالمتجانسين يعني اللفظين الذين **يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق في أول الفقرة وقد عرفت معناها**، واللفظ الآخر في آخرها أي في آخر الفقرة **فتكون**

بضم الجيم — ولا يستغني بأحدهما عن الآخر — تحته قسمان كما قال الشارح

مثل القمر إلخ: هذه الكلمات اتفقت في الحروف دون الترتيب. **ليس كذلك**: أي ليس بينهما اشتقاق كبير؛ لأن همزة "أرضيتم"؛ ليست أصلية؛ لأنها للاستفهام بخلاف همزة "أرض"، فلم يحصل اتفاق في الحروف الأصول، والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب، والحاصل: أن تمثيلهم لما يشبه الاشتقاق بهذه الآية التي لا يصح أن تكون من الاشتقاق الكبير دليل على بطلان قول من قال: المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير فقط. [الدسوقي: ٤/٤٣٢]

رد العجز: هو في المشهور هنا كعَضُدْ وهوفي اللفظ على خمس لغات كفَلْسٍ وقُفْلٍ وعِلْمٍ وكَتِفٍ. [التجريد: ٤٣٥]

على الصدر: أي إرجاع العجز إلى الصدر بأن ينطق به كما نطق بالصدر. [الدسوقي: ٤/٤٣٣]

أي المتشابهين إلخ: هذا تصريح باشتراط اختلاف المعنى في الجناس. **في أول الفقرة**: متعلق بــ"يجعل" أي هو في النثر أن يجعل في الفقرة أحد المذكورين من تلك الأنواع الأربعة، ويجعل اللفظ الآخر من ذلك النوع في آخر تلك الفقرة. (الدسوقي) **وقد عرفت معناها**: أي في بحث الإرصاد، فلذا لم يتعرض لبيانها، وحاصل ما مرّ: أن الفقرة في الأصل اسم لعظم الظهر، استعيرت للحلي المصوغ على هيئة، ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها ولطافتها، والتحقيق أنه لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لأخرى، فصح التمثيل بقوله: "وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه"، وبقوله: "سائل اللئيم إلخ"؛ لأن كلامنهما ليس معه أخرى. (الدسوقي)

فتكون إلخ: أي أقسام رد العجز على الصدق في النثر أربعة، وأما في النظم فسيأتي أنها ستة عشر، وإنما كانت أقسامه في النثر أربعة؛ لأن اللفظين الموجود أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها، إما أن يكونا مكررين أو متجانسين أو ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أو من جهة شبه الاشتقاق، وقد مثل المصنف لها بالترتيب. [الدسوقي: ٤/٤٣٤]

الأقسام أربعة **نحو:** ﴿**وَتَخْشَى النَّاسَ** وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ﴾ (الأحزاب: ٣٧) **في المكررين،** ونحو: سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل **في المتجانسين ونحو:** ﴿**اسْتَغْفِرُوا** رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً﴾ (نوح: ١٠) **في الملحقين اشتقاقا،** ونحو: ﴿**قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ** مِنَ الْقَالِينَ﴾ (نوح: ١٠) **في الملحقين** بشبه الاشتقاق، وهو في النظم أن يكون أحدهما أي أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين **بهما اشتقاقا أو شبه اشتقاق** في آخر البيت، واللفظ الآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه **أو آخره أو في صدر المصراع** الثاني، **فتكون الأقسام** ستة عشر حاصلة من ضرب **أربعة** في أربعة، والمصنف أورد **ثلاثة عشر** مثالا وأهمل **ثلاثة** كقوله:

طالب المعروف هو البخيل من السيلان لكونه محروما تمييز رد العجز على الصدر بالمتجانسين وسطه من البيت من البيت اكتفاء على الأمثلة المذكورة

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه وليس إلى داعي الـــندى بسريع

من ضرب ونصر

نحو وتخشى الناس إلخ: أي فقد وقع "تخشى" في أول هذه الفقرة وكرر في آخرها ولا يضر اتصال الآخر بالهاء؛ لأنه لما كان مفعولا له كان من تتمته. [الدسوقي: ٤٣٤/٤] **في المتجانسين:** لأن "سائل" الأول من السؤال والثاني من السيلان. (الدسوقي) **ونحو استغفروا إلخ:** لم يعتبر في الآية لفظ "فقلت" قبل "استغفروا"؛ لأن "استغفروا" هو أول الفقرة في كلام نوح عليه السلام وهي المعتبرة أولا ولفظ "قلت" لحكايتها. (الدسوقي)

في الملحقين اشتقاقا: أي في الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق؛ لأن "استغفروا" و"غفارا" مشتقان من المغفرة، ولذلك الاشتقاق ألحقا بالمتجانسين.(الدسوقي) **قال إني لعملكم:** بين "قال" و"القالين" شبه اشتقاق كما تقدم.

في الملحقين: أي في الملحقين بالمتجانسين بسبب شبه الاشتقاق، فصلة الملحقين محذوفة والباء في قوله: "بشبه" للسببية. [الدسوقي: ٤٣٥/٤] **أو آخره:** أي أو يكون ذلك اللفظ الآخر في آخر المصراع الأوّل. (الدسوقي)

أو في صدر المصراع: حاصل كلامه: أن أحد اللفظين ليس له إلا محل واحد من البيت وهو الآخر، واللفظ الثاني له أربعة مواضع: أول المصراع الأول، أو وسطه، أو آخره، أو أول المصراع الثاني.(الدسوقي)

أربعة إلخ: وهي كون اللفظين مكررين أو متجانسين أو ملحقين اشتقاقا أو شبه اشتقاق. **في أربعة:** وهي كون اللفظ الآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو في صدر المصراع الثاني. [التجريد: ٤٣٦]

ثلاثة عشر إلخ: يعني قد مثل للمكررين بأربعة أمثلة، وللمتجانسين بأربعة، وللملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق بأربعة، و لم يمثل للملحقين بالمتجانسين بشبه الاشتقاق إلا بمثال واحد. (الدسوقي)

سريع إلخ: شروع في أمثلة المكررين، أي هذا المذموم سريع إلى الشر في لطمه وجه ابن عمه، وليس بسريع إلى ما يدعى إليه من الندى والكرم. (الدسوقي)

فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الأول وقوله:
هو صمة بن عبد الله

تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار
مصدر كالشم بفتح العين زائدة

فيما يكون المكرر الآخر في حشو المصراع الأول، ومعنى البيت استمتع بشم عرار
وسط
نجد، وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة فإنا نعدمه إذا أمسينا بخروجنا من أرض نجد
الأرض المرتفعة
ومنابته وقوله: **من كان** بالبيض الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها
أبي تمام جمع بيضاء
للنهود مُغْرما مولعا فما زلت بالبيض القواضب أي السيوف القواطع مغرما فيما يكون
دليل لجواب محذوف جمع أبيض
المكرر الآخر في آخر المصراع الأول وقوله: وإن لم يكن إلا **معرّج ساعة** هو خبر كان
هو ذو الرمة التعريج الإقامة
واسمه ضمير يعود إلى الإلمام المدلول عليه في البيت السابق وهو:
هو النزول

ألـــما على الدار التي لو وجدتها **بها أهلها ما كان وحشا مقِيلها**

قليلا **صفة مؤكدة**؛ لفهم القلة **من إضافة التعريج** إلى الساعة أو صفة مقيدة ....

ومن كان إلخ: معنى البيت إن من كانت لذته في مخالطة النساء الحسان فلا ألتفت إليه؛ لأني ما زالت لذتي بمخالطة السيوف القواطع. [الدسوقي: ٤٣٦/٤] **معرّج ساعة**: أي وإن لم يكن الإلمام إلا تعريج ساعة، فـ"معرج" اسم مفعول بمعنى المصدر. [الدسوقي: ٤٣٧/٤] **ألـــما**: أي انـــزلا في الدار، والتثنية لتعدد المأمور أو لخطاب الواحد بخطاب الاثنين كما هو عادة العرب. (الدسوقي) **بها أهلها**: هذه الجملة في موضع المفعول الثاني لـــ"وجد".

ما كان وحشا مقيلها: جواب "لو" أي ما كان موحشا محل القيلولة منها، وهي النوم في وقت القائلة أعني: نصف النهار، والمعنى أني أطلب منكما أيها الخيلان أن تساعداني في الإلمام بالدار التي ارتحل عنها أهلها، فصارت القيلوله فيهما والنـــزول فيها موحشة، وأنا لو وجدت أهلها فيها ما كان مقيلها موحشا. [التجريد: ٤٣٧] **صفة مؤكدة**: أي إن لوحظ جعل "قليلا" صفة لمعرج بعد تقييده بالإضافة لساعة، وقوله: "مقيدة" أي مخصصة أي إن لوحظ جعله صفة لمعرج قبل تقييده بالإضافة؛ لأنه حينئذ يصدق بالقليل والكثير. (التجريد)

من إضافة التعريج: والإضافة على هذا لامية، أي إلا معرجا منسوبا لساعة، فالساعة مفعول به لـــ"تعريج" على التوسع لا أنها ظرف له، فتستفاد القلة من تلك الإضافة، بخلاف الإضافة على الثاني فإنها بمعنى "في"؛ لأنها إضافة الشيء إلى ظرفه، والمعنى إلا تعريجا قليلا في ساعة. (الدسوقي)

أي **إلا تعريجا قليلا** في ساعة فإني نافع لي **قليلها** مرفوع **فاعل نافع والضمير للساعة** والمعنى قليل التعريج في الساعة ينفعني ويشفي غليل وجدي، **وهذا** فيما يكون المكرر

حرقة القلب عشقي

الآخر في صدر **المصراع الثاني**، وقوله: دعاني أي اتركاني من ملامكما سفاها **أي خفة**

القاضي الأرجاني من ودع يدع بفتح السين

وقلة عقل، فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء، هذا فيما يكون المتجانس الآخر

هو جمال المحبوب فأجبته دعا يدعو

في صدر المصراع الأول، وقوله: وإذا البلابل جمع بلبل وهو طائر معروف أفصحت

الثعالبي بضم البائين نطقت بالفصاحة

بلغاتها: فأنف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل، جمع بلبلة بالضم وهو إبريق

بنغماتها

فيه الخمر، وهذا فيما يكون المتجانس الآخر أعني البلابل الأول في حشو المصراع الأول؛ **لأن صدره** هو قوله: "وإذا"،.............................

إلا تعريجا قليلا: فيه إشارة إلى أن "معرج" مصدر، فينبغي فتح رائه على أنه اسم مفعول؛ لأنه هو الذي يكون بمعنى المصدر دون اسم الفاعل. [الدسوقي: ٤/٤٣٨] **قليلها:** ولا تضر الهاء في كونه في العجز؛ لأن الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به. [التجريد: ٤٣٧] **فاعل نافع:** أو مبتدأ خبره "نافع" مقدم عليه، والجملة في محل رفع خبر "إن".(الدسوقي) **والضمير للساعة:** أي التي وقع فيها التعريج، والأقرب أن يكون الضمير للتعريج بتأويل الإقامة. (الدسوقي والتجريد)

وهذا إلخ: حاصله: أن المكرر في هذا البيت لفظ "قليلا" فقد ذكر أولا في صدر المصراع الثاني وذكر ثانيا في عجزه، ولا يضر اتصال الضمير في آخره كمامر. (الدسوقي) **المصراع الثاني:** شروع في أمثلة المتجانسين وهي أربعة أيضًا. **أي خفة:** هذا على تقدير أن يكون "سفاها" بفتح السين المهملة، فيكون نصبا على التمييز أو على أنه مفعول لأجله، وقد يروي بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة والمواجهة في الكلام، فيكون نصبا على المصدرية أي ملامة مشافهة، أو على الحال، والمعنى: اتركاني من لومكما الواقع منكما لأجل سفهكما وقلة عقلكما، أو الواقع منكما مشافهة من غير استحياء، فإني لا ألتفت إلى ذلك اللوم، فالشاهد في "دعاني" الواقع في صدر المصراع الأول و"دعاني" الواقع في عجز البيت، فإنهما ليسا مكررين بل متجانسين؛ لأن الأول بمعنى اتركاني، والثاني بمعنى ناداني؛ لأنه من الدعوة بمعنى الطلب، والجناس الذي بينهما متماثل. (الدسوقي)

لأن صدره إلخ: [جواب عما يقال: إنه في صدره لا في حشوه] يعني لفظ "إذا" متقدمة على البلابل، وحينئذٍ فالبلابل الأولى واقعة في الحشو لا في الصدر، وعلم من كلام الشارح أن المقصود بالتمثيل لفظ "بلابل" الثالث مع الأول لا مع الثاني؛ لأن الثاني ليس في أول المصراع الثاني ولا الأول ولا في حشو الأول ولا في آخره، بل في حشو الثاني وهو غير معتبر عند المصنف خلافا للسكاكي. [الدسوقي: ٤/٤٣٩]

وقوله : فمشغوف بآيات المثاني **أي القرآن ومفتون** برنّات المثاني **أي بنغمات أوتار**
الحريري تفسير الرنات
المزامير **التي ضمّ** طاق منها إلى طاق هذا فيما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع
تفسير للمثاني
الأول، وقوله: أمّلتهم ثم تأمّلتهم **فلاح أي ظهر** لي أن ليس فيهم فلاح **أي فوز ونجاة،**
القاضي الأرجاني رجوت منهم الخير بعد التأمل
هذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني، وقوله: ضرائب **جمع ضريبة،**
وهي الطبيعة التي ضربت للرجل وطبع عليها أبدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها
وجدت فيه أنشأتها تفسير العطاء
ضريبا **أي مثلا وأصله المثل في ضرب القداح**.............................
للممدوح أصل الضريب سهام القمار

أي القرآن: تفسير للمثاني، وإنما قيل: فيه "مثاني"؛ لأن القصص والوعد والوعيد تثنى فيه، وأطلق المثاني أيضًا على الفاتحة وعلى ما كان أقل من مائتي آيات. [التجريد: ٤٣٧] ومفتون: من الفتن بمعنى الإحراق قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذريات:١٣] أو بمعنى الجنون، والرنات جمع رنة وهي الأصوات، والمثاني جمع مثنى وهو ما كان من الأعواد له وتران فأكثر، والفاء في قوله: "فمشغوف" لتفصيل أهل البصرة، أي فمنهم الصالحون المشغوفون بقراءة القرآن، ومنهم من هو مفتون بآلات اللهو والطرب، ومنهم دون ذلك، والمقصود مدح البصرة بأنها مصر جامع. [الدسوقي: ٤/٤٤٠]

التي ضمّ إلخ: فيه إشارة إلى وجه تسميتها مثاني؛ أي لأنها تثنى أي يضم طاق أي وترمنها إلى طاق أي وتر آخر حال الضرب عليها. (الدسوقي) فلاح إلخ: محل الشاهد قوله: "فلاح" الواقع في صدر المصراع الثاني و"فلاح" الثاني الواقع في عجز البيت فإنهما متجانسان؛ لأن الأول بمعنى "ظهر"، والثاني بمعنى الفوز والخير، والفاء في الأول زائد للعطف وفي الثاني فاء الكلمة. (الدسوقي) وقوله: هو السري الرفاء، مسروق من بيت البحتري، هذا شروع في أمثلة الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق وهي أربعة أيضاً.

أبدعتها: إن قلت: كونها طبائع وكونه أبدعها واخترعها متنافيان؛ إذ لا معنى لإحداث الطبائع، قلت: المراد أنك أنشأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها من الإعطاء الأفخم والبذل لكل نفيس أعظم بدليل قوله: "في السماح". (الدسوقي) أي مثلا: أي بل تلك الضرائب اختصصت بها، وعلم من كلامه أنه فرق بين الضريبة والضريب، فالضريبة عبارة عن الطبيعة التي طبع الشخص عليها، والضريب: المثل. [الدسوقي: ٤/٤٤١]

وأصله المثل: أي فهو في الأصل مثل مقيد، ثم استعمل في مطلق مثل، وقوله "في ضرب القداح"، "في" بمعنى "من"، و"ضرب" بمعنى خلط، و"القداح": السهام جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال وهو سهم القمار، وإضافة "ضرب" من إضافة الصفة للموصوف أي المثل من القداح المضروبة أي المخلوطة، فكل واحد منها يقال له ضريب؛ لأنه يضرب به في جملتها وهو مثلها في عدم التمييز في المضاربة. (الدسوقي)

هذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقا في صدر المصراع الأول، وقوله:
من جهة الاشتقاق والأول في عجز البيت امرئ القيس

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزّان
من باب نصر

أي إذ لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره إليه فلا يحفظ على غيره مما
بالطريق الأولى

لا ضرر له فيه، **وهذا مما يكون** الملحق الآخر اشتقاقا في حشو المصراع الأول،
وإنما ضرره على غيره

وقوله: **لو اختصرتم** من الإحسان زرتكم، والعذب من الماء يهجر للإفراط **في الخصرِ**
أبي العلاء المعري

أي البرودة يعني أن بعدي عنكم لكثرة إنعامكم عليّ، وقد توهم بعضهم أن هذا المثال
وقد عجزت عن الشكر

مكرر حيث كان اللفظ الآخر في حشو المصــراع الأول، كما في البيت الذي قبله
وهو اختصرتم لسبق "لو" عليه

و لم يعرف أن اللفظين في البيت السابق مما **يجمعهما الاشتقاق**،...............

هذا فيما يكون إلخ: وجه كونهما ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أن "ضرائب وضريبا" يرجعان إلى أصل واحد وهو الضرب، لا يقال: الضرائب والضريب من قبيل المتجانسين؛ لأن معنى الضرائب: الطبائع، والضريب: المثيل، وكلما اختلف معنى اللفظين كان من قبيل المتجانسين؛ لأنا نقول: الاختلاف في المصداق لا ينافي الاتفاق في أصل الاشتقاق الذي يقتضي الاتحاد في مفهوم المشتق منه الذي هو المعتبر في المشتقات كما تقدم، وجنس الضرب متحد فيهما، ولو كان في الضرائب بمعنى الإلزام بعد الإيجاد الذي قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم، وفي الثاني بمعنى التحريك الذي هو هنا أخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب، فافهم. [التجريد بتصرف: ٤٣٨]

وهذا مما يكون إلخ: أي هذا المثال من أمثلة القسم الذي يكون فيه اللفظان ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق واحدهما في العجز، والملحق الآخر في حشو المصراع الأول، وإنما كانا ملحقين؛ لأن "يخزن" و"خزان" يرجعان لأصل واحد وهو الخزن، فهما مشتقان منه. [الدسوقي: ٤/٤٤١]

لو اختصرتم إلخ: أي لو تركتم كثرة الإحسان ولم تبالغوا فيه بل أتيتم بما يعتدل منه لزُرتكم، لكن أكثرتم من الإحسان فهجرتكم لتلك الكثرة، ولا غرابة في هجران ما يستحسن لخروجه عن حد الاعتدال؛ لأن الماء العذب يهجر للإفراط في الصفة المستحسنة منه وهي الخصر أي برودته. [الدسوقي: ٤/٤٤٢]

في الخصر: بالخاء المعجمة والصاد المهملة المفتوحتين: البرد، وأما بفتح الخاء وكسر الصاد فهو البارد. (الدسوقي)

يجمعهما الاشتقاق: لأنه يتبادر في بادي الرأي أن "اختصرتم" والخصر من مادة واحدة، وليس كذلك؛ لأن الأول مأخوذ من الاختصار الذي هو ترك الإكثار والثاني مأخوذ من الخصر أي البرد. [الدسوقي: ٤/٤٤٣]

وفي هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق، والمصنف لم يذكر من **هذا القسم إلا هذا المثال** وأهمل الثلاثة الباقية قد أوردناها في الشرح وقوله: (عبد الله بن محمد)

فدع الوعيد (التخويف) فما وعيدك ضائري (ضاري) أطنين (صوت) أجنحة (جمع جناح) **الذباب** يضير (يضر)

هذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا وهو ضائري في آخر المصراع الأول، وقوله: (أبي تمام) **وقد كانت** البيض القواضب في الوغى أي السيوف القواطع (تفسير للبيض القواضب) في الحرب بواتر (جمع أبيض) أي قواطع بحسن استعماله (الممدوح) إياها **فهي الآن** من بعده (بعد الممدوح) بترجمع أبتر؛ إذ لم يبق بعده من يستعملها استعماله (كاستعماله)، وهذا مما يكون الملحق الآخر (الأول في عجز البيت) اشتقاقا في صدر المصراع الثاني.

[السَّجْع]

ومنه أي من اللفظي **السجع** قيل: وهو تواطؤ (توافق) الفاصلتين من النثر على ("على" بمعنى "من") حرف واحد...

هذا القسم: أي ملحقين بالمتجانسين بسبب شبه الاشتقاق. [الدسوقي: ٤/٤٤٣]

إلا هذا المثال: وكان الأولى تأخيره عن المثالين المذكورين بعده؛ لأنهما بقية الأمثلة الأربعة للاشتقاق.

فدع الوعيد: معنى البيت: دع وعيدك أي تخويفك، فإنه لا يجديك مني شيئا؛ لأنه بمنزلة طنين أجنحة الذباب، والشاهد في "ضائري" و"يضير"، فإنهما مما يجمعهما الاشتقاق؛ لأنهما مشتقان عن الضير بمعنى الضرر، وقد وقع الأول في آخر المصراع الأول والثاني في عجز البيت. [الدسوقي بتصرف: ٤/٤٤٤]

الذباب: سمي بذلك؛ لأنه كلما طرد رجع فاصله: ذب فآب أي طرد فرجع. [التجريد: ٤٣٨]

وقد كانت إلخ: أي إن السيوف البيض القواطع في ذاتها كانت قواطع في الحروب لرقاب الأعداء لحسن استعمال الممدوح إياها لمعرفته بكيفية الضرب بها وتدرّبه وشجاعته. (الدسوقي)

فهي الآن: أي بعد موت الممدوح بتر أي مقطوعة الفائدة؛ إذ لم يبق بعده من يستعملها كاستعماله، والشاهد في قوله: "بواتر" و"بتر"، فإن البواتر والبتر مما يجمعهما الاشتقاق؛ لأنهما مأخوذان من البتر وهو القطع.(الدسوقي)

السجع: اعلم أن هنا أربعة ألفاظ ينبغي استحضار مسمياتها ليزول الالتباس في كثرة دورها على الألسن: السجع، والفاصلة، والقرينة، والفقرة، فالقرينة: قطعة من الكلام جعلت مزاوجة لأخرى، والفقرة: مثلها إن شرط فيها مقارنتها لأخرى، وإلا كانت أعم، سواء كانت مع تسجيع أو لا كما هو ظاهر كلامهم، والفاصلة: الكلمة الأخيرة من القرينة، والسجع: توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لأخرى. (التجريد)

في الآخر وهو معنى قول السكاكي، وهو أي "السجع" (التواطؤ) في النثر كالقافية في الشعر يعني (المصنف) أن هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله (لا أنه عينه) وإلا فالسجع على التفسير المذكور (تفسير السجع بالتواطؤ) بمعنى المصدر أعني توافق الفاصلتين في الحرف الأخير، وعلى كلام السكاكي هو (السجع) نفس اللفظ المتواطئ للآخر في أواخر الفقر، (حال من اللفظ) ولذا ذكره (دليل أول) السكاكي بلفظ الجمع حيث قال: إنها (الأسجاع) في النثركالقوافي في الشعر، وذلك (دليل ثان) لأن القافية لفظ في آخر البيت إما الكلمة نفسها أو الأخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذهب، وليست (القوافي) عبارة عن تواطؤ الكلمتين (على حرف واحد) من أواخر الأبيات، فالحاصل: أن السجع قد يطلق (من كلام السكاكي) على الكلمة الأخيرة من الفقرة (الأولى) باعتبار توافقها للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى وقد يطلق على نفس توافقهما، ومرجع المعنيين واحد وهو أي السجع على ثلاثة أضرب: مطرّف إن اختلفا ....

في النثر: وقيل: السجع غير مختص بالنثر. **كالقافية في الشعر**: أي من جهة وجوب التواطؤ في كل على حرف في الآخر. [الدسوقي: ٤/٤٤٥] **مقصود كلام السكاكي**: يعني أن مراد المصنف بقوله: وهذا التفسير أي تفسير السجع بالتواطؤ المذكور معنى قول السكاكي: السجع في النثر كالقافية في الشعر: أن هذا التفسير محصول كلام السكاكي وفائدته لا أنه عينه، وذلك أن تسمية السكاكي الفاصلة سجعا إنما هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت، فعاد الحاصل إلى أن العلة التي أوجبت التسمية هي المسماة بالسجع حقيقة وفي القصد. (الدسوقي)

وإلا إلخ: أي وإلا نقل أن هذا التفسير بالتواطؤ هو المقصود من كلام السكاكي بل قلنا: إنه عينه فلا يصح؛ لأن السجع إلخ. **ولذا ذكره**: أي لأجل كون السجع عند السكاكي نفس اللفظ المتواطئ لا المعنى المصدري وهو التواطؤ، ذكره السكاكي بلفظ الجمع، ولا يجمع المصدر إلا إذا أريد به الأنواع، ولا يتأتى إرادتها ههنا، فتعينت إرادة اللفظ، وهذا دليل أول على أن السجع عند السكاكي نفس اللفظ. [الدسوقي: ٤/٤٤٦]

وذلك: أي وجه دلالة القول المذكور على أن السجع نفس اللفظ. **أو غير ذلك**: كأن تكون من المتحرك قبل الساكنين إلى الانتهاء. **وليست إلخ**: أي فلما شبه الأسجاع بالقوافي التي هي الألفاظ قطعا علم أن المراد بالأسجاع عند السكاكي هو الألفاظ الموافقة لا المعنى المصدري.(الدسوقي) **ومرجع المعنيين واحد**: وهو التوافق المذكور، فإن المعنى الثاني نفس التوافق، والأول الكلمة من حيث التوافق، فهو المسمى في الحقيقة. (الدسوقي)

مطرّف: إنما سمي مطرفا؛ لأنه خارج في التوغل في الحسن إلى الطرف، بخلاف غيره كما يأتي، أو لأن ما وقع به =

أي **الفاصلتان في الوزن** نحو: ﴿مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً﴾ **فإن** الوقار والأطوار **مختلفان وزنا** وإلا أي وإن **لم تختلفا في الوزن** فإن كان ما في إحدى القرينتين **من الألفاظ** أو كان أكثره أي **أكثر ما في إحدى القرينتين** مثل ما يقابله من **القرينة** الأخرى في الوزن والتقفية **أي التوافق على الحرف الأخير فترصيع نحو: فهو يطبع** الأسجاع بجواهر لفظه ويقرع الأسماع بزواجر وعظه، **فجميع ما في القرينة الثانية** موافق لما يقابله من القرينة الأولى، وأما لفظ "فهو" **فلا يقابله** شيء من الثانية، ولو قيل بدل الأسماع: "الآذان" ....

عظمة، مراتب، كما لم تختلفا في التقفية، الفقرتين، متعلق بـ"مثل"، تفسير للتقفية، يسوغ، يدق، جواب "أما"، القرينة

= التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين إنما هو في الطرف وهو الحرف الأخير دون ما يعم وهو الوزن، وقيل: سمي مطرفا أخذا له من الطريف وهو الحديث من المال؛ لأن الوزن في الفاصلة الثانية حديث، وليس هو الوزن الذي كان في الأول. [الدسوقي: ٤٤٦/٤ والتجريد: ٤٣٩]

الفاصلتان: أي الكلمتان الأخيرتان من الفقرتين. (الدسوقي) **في الوزن**: المعتبر هنا الوزن الشعري لا التصريفي، والوزن الشعري مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة، وإن اختلف نوع الحركة كمقابلة ضمة بفتحة، والوزن التصريفي مقابلة حركة بنوع حركتها كمقابلة ضمة بمثلها. (التجريد)

مختلفان وزنا: أي إن الوقار فاصلة من الفقرة الأولى، والأطوار فاصلة من الفقرة الثانية، وقد اختلفا في الوزن، فإن ثاني "وقارا" متحرك وثاني "أطوارا" ساكن. [الدسوقي: ٤٤٧/٤] **فترصيع**: أي فالسجع الكائن في الفاصلتين على هذه الصورة يسمى ترصيعا تشبيها له بجعل إحدى اللؤلؤتين في العقد في مقابلة الأخرى مثلها المسمى لغة بالترصيع، وكان الأولى أن يقول: فمرصع على صيغة اسم المفعول ليناسب قوله أولا: "فمطرف" وقوله بعده: "فمتواز". (الدسوقي والتجريد) **نحو**: مثال لما فيه المساواة في الجميع.

فهو يطبع إلخ: محل الشاهد أن "وعظه" فاصلة موازنة للفاصلة الأولى وهي "لفظه"، فخرج السجع عن كونه مطرفا، ثم إن كل كلمة من القرينة الأولى موافقة لما يقابلها من القرينة الثانية وزنا وتقفية، وذلك لأن "يطبع" موازن لـ"يقرع" والقافية فيهما العين، والأسجاع موازن للأسماع، والقافية فيهما العين أيضًا، و"جواهر" موازن لـ"زواجر"، والقافية فيهما الراء. (الدسوقي) **فلا يقابله إلخ**: هذا جواب أما، أي لا يقابله شيء من الثانية حتى يقال: إنه مساو له أو غير مساو له، والحاصل: أن هذا المثال تساوت فيه جميع المتقابلات. (الدسوقي)

لكان مثالا لما يكون أكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله، وإلا فمتواز أي وإن لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثر مثل ما يقابله من الأخرى فهو السجع **المتوازي** نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾ (الغاشية: ١٣،١٤) **لاختلاف** سرر وأكواب في الوزن والتقفية، وقد **يختلف** الوزن فقط نحو: ﴿**وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا**﴾ (المرسلات: ١،٢) وقد يختلف التقفية فقط كقولنا: **حصل الناطق** والصامت وهلك الحاسد والشامت، **وقيل:** وأحسن السجع..

القرينة - جمع سرير - كيزان لا عروة فيها - دون الوزن - كالعبيد - كالدواب - العدو

لكان مثالا لما يكون إلخ: إذ ليست الآذان موافقة للأسجاع في التقفية، إذ آخر الأسجاع العين وآخر الآذان النون، ولا في الوزن بحسب لفظها الآن، وإن كانت موافقة بحسب الأصل؛ لأن أصل آذان أأذان بوزن أفعال، ولا ينظر للأصل في مثل ذلك على أنه يجوز أن يكتفى في عدم التوافق بعدم الموافقة في التقفية وإن كانت الموافقة في الوزن حاصلة بالنظر للأصل. [الدسوقي: ٤٤٨/٤] **المتوازي**: أي فهذا النوع من السجع يسمى متوازيا لتوازي الفاصلتين وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما، والتسمية يكفي فيها أدنى اعتبار. (الدسوقي)

لاختلاف إلخ: وإنما كان السجع في هذه الآية متوازيا لاختلاف "سرر" و"أكواب" في الوزن والتقفية، وأما الفاصلتان وهما "مرفوعة"، و"موضوعة" فمتوافقتان وزنا وتقفية، ولفظ "فيها" لم يقابله شيء من القرينة الأخرى. (الدسوقي) **وقد يختلف** إلخ: هذا من جملة ما دخل تحت "إلا"، فهي صادقة بثلث صور؛ لأن عدم الاتفاق في الوزن والتقفية صادق باختلاف فيهما أو في أحدهما. [التجريد: ٤٤٠]

والمرسلات إلخ: "فعرفا" و"عصفا" في الآية متوازيان، والقافية فيهما واحدة، وأما "المرسلات" و"العاصافات" فغير متوازيين؛ لأن "المرسلات" و"العاصفات" متفقان تقفية ولم يتفقا وزنا، كذا قيل، وفيه نظر؛ لأن المعتبر من الوزن هنا الوزن الشعري لا الوزن النحوي، وعليه فهما متفقتان؛ إذ المتحرك في مقابلة المتحرك والساكن في مقابلة الساكن وعدد الحروف واحد فيهما. (التجريد)

عرفا: إن كان المراد بـــ"المرسلات" الملائكة وبالعرف المعروف، "فعرفا" إما مفعول لأجله أو نصب بنزع الخافض وهو الباء والتقدير: أقسم بالملائكة المرسلة للمعروف أو بالمعروف، وإن كان المراد بـــ"المرسلات" الأرواح أو الملائكة "وعرفا" بمعنى متتابعة، فانتصاب "عرفا" على الحال، والتقدير: أقسم بالأرواح أو الملائكة المرسلة متتابعة. (الدسوقي) **حصل الناطق**: أي أنعم الله عليّ فحصل عندي وملكت الناطق وهو الرقيق والصامت كالخيل ونحوها والعقار فـــ"حصل" على وزن "هلك" وقافيتهما مختلفة، وكذا يقال: في ناطق وحاسد، وأما "صامت وشامت" فلابد فيهما من التوافق وزنا وقافية؛ لأنهما فاصلتان. [الدسوقي: ٤٤٩/٤] **قيل**: ليس المراد التضعيف بل الحكاية عن الغير. (الدسوقي)

ما تساوت قرائنه نحو: ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾ (الواقعة: ٢٨،٢٩)
شجر النبق الذي لا شوك فيه شجرة الموز أي ممتدّ
ثم أي بعد أن لا تتساوى قرائنه، **فالأحسن ما طالت** قرينته الثانية نحو: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾ (النجم: ١،٢) أو قرينته الثالثة نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ (الحاقة: ٣٠،٣١) من التصلية **ولا يحسن** أن يؤتى قرينة أي تؤتى **بعد قرينة** قرينة أخرى أقصر منها قصرا كثيرا؛ لأن السجع قد استوفى أمده في الأول بطوله، **فإذا** جاء الثاني أقصر منه كثيرا **يبقى الإنسان** عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها، وإنما قال: "كثيرا" **احترازا** عن نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾ (الفيل: ١-٢) **والأسجاع** مبنية على سكون الأعجاز **أي أوآخر** فواصل القرائن؛ ....

(طالت — قرينة — قرينة ثانية — قرينة ثالثة طويلة — الإحراق بالنار — غايته)

ما تساوت قرائنه: أي في عدد الكلمات لا في عدد الحروف. **منضود**: الذي نضد بالحمل من أسفله إلى أعلاه أي متراكم الثمرة. [الدسوقي: ٤٤٩/٤] **وظل ممدود**: أي ممتد لا تنسخه الشمس، فهذه قرائن ثلاثة وهي متساوية في كون كل مركبة من لفظين. (الدسوقي) **ما طالت**: أي طولا غير متفاحش وإلا كان قبيحا، والطول المتفاحش بالزيادة على الثلاث، ومحل القبح إذا وقعت الطويلة بعد فقرة واحدة، أما لو كانت بعد فقرتين فأكثر لا يقبح؛ لأن الأولين حينئذ بمثابة واحدة. (الدسوقي) **والنجم إلخ**: أي فهاتان قرينتان والثانية أكثر في الكلمات من الأولى فهي أطول منها. (الدسوقي) **ولا يحسن إلخ**: أي بأن تكون قرينة طويلة والقرينة التي بعدها قصيرة قصرا كثيرا بالنسبة إليها، سواء كانت القصيرة ثانية أو ثالثة أو رابعة. [الدسوقي: ٤٥٠/٤]
يبقى الإنسان إلخ: لأن السمع يطلب مثل الأولى أو قريبا منها، فإذا سمع القصير كثيرا حصل ما ذكر. [التجريد: ٤٤٠]
احترازا إلخ: فإن القرينة الثانية أقصر لكن لا كثيرا، فإن الأولى من تسعة كلمات همزة الاستفهام وحرف الجر، والثانية من ستة ولم يضر، فيؤخذ منه أن الزيادة بالثلاث داخلة في الأقل فلا تضر.(التجريد)
والأسجاع إلخ: أشار إلى أمر يرتكب في اكتساب حسن السجع وبين أنه مفتقر حتى صار أصلا، فقال: "والأسجاع إلخ" أي الأصل الذي يرتكب ويفتقر؛ لتحصيل الأسجاع ولتكثيرها هو سكون الأعجاز بالوقف فهو واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية ومستحسن عند اتفاقها. (التجريد)
أي أوآخر إلخ: أشار بهذا إلى أن كلامه على حذف مضاف، والفواصل تفسير للأعجاز أي على سكون أواخر الأعجاز. [الدسوقي: ٤٥١/٤]

إذ لا يتم التواطؤ والتزاوج **في جميع الصور** إلا بالوقف والسكون كقولهم: **ما أبعد ما**
التوافق التشابه
فات، وما أقرب ما هو آت؛ إذ لو لم يعتبر السكون لفات السجع؛ لأن التاء من فات
مفتوح ومن آت منوّن مكسور قيل: ولا يقال: في القرآن أسجاع **رعاية** للأدب تعظيما؛
إذ السجع في الأصل هدير الحمام **ونحوها**، وقيل: لعدم الإذن الشرعي، وفيه نظر؛ إذ
تصويته
لم يقل أحد بتوقف أمثال هذا على إذن الشارع، وإنما الكلام في أسماء الله تعالى **بل يقال**
الخلاف اختير أن أسماءه توقيفية
للأسجاع في القرآن أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة: فواصل، وقيل: السجع **غير مختص**
بالنثر ومثاله من النظم قوله: **تجلّى به** رشدي وأثرت أي صارت ذات ثروة به يدي،
أبي تمام بالممدوح غنى
وفاض به ثمدي هو بالكسر الماء القليل والمراد هنا المال وأورى أي **صار ذا وري** به
كثر به مالي القليل القليل فعل ماضي وهو خروج النار من الزند
زندي، وأما أوري بضم الهمزة على أنه متكلم المضارع من **أوريت الزند** أخرجت ناره
فتصحيف ومع ذلك ....
تغيير الكلمة

في جميع الصور: وإن تم في بعضها بأن توافق حركة أواخر الفواصل. **ما أبعد، ما فات**: لأن مافات [من الزمان ومن الحوادث فيه] لا يعود أبدا. [الدسوقي: ٤٥١/٤] **رعاية**: لا لعدم وجوده في نفس الأمر.

ونحوها: بالرفع عطفا على المضاف، أي ونحو الهدير كتصويت الناقة، لا على المضاف إليه؛ لأن الهدير قاصر على الحمام، والحاصل: أن كلا من هدير الحمام وتصويت الناقة يقال له: سجع في الأصل. (الدسوقي)

بل يقال: فواصل لمناسبة ذلك بقوله تعالى: ﴿فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾ (فصلت: ٣)، ثم هذا يدل على أن السجع اسم الكلمة الأخيرة؛ إذ الفاصلة هي الكلمة الأخيرة وهو موافق لقول الشارح السابق. [التجريد: ٤٤١]

غير مختص بالنثر: أي بل يجري في النظم بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين، لكل فقرة سجعة، أو بأن يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين. (التجريد) **تجلّى به**: أي ظهر بهذا الممدوح - وهو نصر المذكور في البيت السابق - رشدي أي بلوغي للمقاصد، وهذه قرينة في النظم، وقوله: "وأثرت به يدي" أي وصارت يدي بهذا الممدوح ذات ثروة أي كثرة مال، فهذه قرينة أخرى. [الدسوقي: ٤٥٢/٤] **صار ذا وري**: أي صار زندي ذا نار بعد أن كان لا نار له، وصيرورة زنده ذا نار كناية عن ظفره بالمطلوب، فـ"أورى" فعل ماض، وفاعله "زندي". [الدسوقي: ٤٥٣/٤] **أوريت الزند**: فيكون المعنى حينئذ أوري أنا بالممدوح زندي.

يأباه الطبع، ومن **السجع على هذا** القول أي القول بعدم اختصاصه بالنثر ما يسمى التشطير: **وهو جعل كل** من شطري البيت سجعة **مخالفة لأختها** أي للسجعة التي في الشطر الآخر، **فقوله: "سجعة"** في موضع المصدر أي مسجوعا سجعة؛ **لأن الشطر** نفسه ليست بسجعة، **أو هو مجاز** تسمية الكل باسم جزئه كقوله: **تدبير معتصمٍ بالله**

معنى المصدر

يأباه الطبع: أي لعدم مطابقته لما قبله في الفاعل في كونه من طريق الغيبة، فلم يجر الكلام على نمط واحد، وأيضا فيه الإيماء إلى ما ينافي المقام؛ لأن فيه الإيماء إلى أن عنده أصل الظفر بالمراد، ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود، وكون زنده لا وري له ثم صار بالممدوح ذا وري أنسب بالمقام من أن يخرج نار زنده بإعانة الممدوح مع مباشرته الوري بالتسبب. [التجريد: ٤٤١]

ومن السجع على هذا: حاصله: أنه إذا بنينا على القول بأن السجع مختص بالنثر فما يوجد في النظم مما يشبه السجع يعد من المحسنات الشبيهة به، وإذا بنينا على القول بأن السجع يوجد في الشعر أيضًا، فنقول: السجع الموجود فيه قسمان: ما لا يسمى بالتشطير - وهو الذي تقدم - وما يسمى بالتشطير. [الدسوقي: ٤/٤٥٤]

وهو جعل كل: أي أن يجعل كل مصراع من البيت مشتملا على فقرتين، والفقرتين اللتين في المصراع الأول مخالفتين اللتين في المصراع الثاني في التقفية كما في البيت الآتي، وسمي هذا النوع بالتشطير؛ لجعل الشاعر سجعتي الشطر الأول مخالفتين لأختيهما من الشطر الثاني، وشمول تعريف السجع السابق لهذا النوع المسمى بالتشطير باعتبار كل شطر وإن كان لا يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاقهما في التقفية. (الدسوقي)

مخالفة لأختها: بأن لا يتوافقا في الحرف الأخير. (الدسوقي) **فقوله سجعة**: هذا شروع في جواب اعتراض على المصنف، حاصله: أن ظاهر قوله: "وهو جعل كل من شطري البيت سجعة" أن كل شطر يجعل سجعة وليس كذلك؛ إذ السجعة إما الكلمة الأخيرة من الفقرة أو توافق الفقرتين في الحرف الأخير كما مر، وحاصل الجواب: أن قوله: "سجعة" ليس مفعولا ثانيا لـــ"جعل"، بل نصب على المصدرية والمفعول محذوف أي جعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة أو مسجعا سجعا، وهذا صادق بكون الشطر فقرتين، فعلم أن قوله: "سجعة" مصدر مؤكد بمعنى سجعا، ومن المعلوم أنه يلزم من جعل كل شطر مسجعا سجعا أن يكون كل شطر فيه فقرتان ليتحقق معنى السجع فيه. (الدسوقي)

لأن الشطر: علة لمحذوف أي وليس مفعولا ثانيا لـــ"جعل"؛ لأن الشطر إلخ. **أو هو مجاز**: جواب بالتسليم وكأنه يقول: سلمنا أن "سجعة" مفعول ثان لـــ"جعل"، لكنه أطلق السجعة على مجموع الشطر الذي وجدت فيه مجازا من إطلاق اسم الجزء على الكل. (الدسوقي) **تدبير معتصم بالله**: هذا مبتدأ، وخبره في البيت الثالث وهو قوله:

لم يرم قوما و لم ينهد إلى بلد ... إلا تقدمه جيش من الرعب

أي لم يقصد تدبيره قوما و لم يتوجه إلى بلد إلا تقدمه الرعب، وقوله: "معتصم بالله" هو الممدوح، وقوله: "منتقم لله" =

منتقم، لله مرتغب في الله أي راغب فيما يقربه رضوانه مرتقب أي منتظر ثوابه أو خائف عقابه، **فالشطر الأول** سجعة مبنية على الميم والثاني سجعة مبنية على الباء.
ميم "معتصم" و"منتقم" في "مرتغب" و"مرتقب"

[الموازنة]

ومنه أي من اللفظي الموازنة، وهي تساوي الفاصلتين **أي الكلمتين** الأخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو قوله تعالى: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾، فإن "مصفوفة" و"مبثوثة" متساويان في الوزن لا في التقفية؛ إذ الأولى على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث في القافية على ما بيّن **في موضعه،** **وظاهر قوله:**..
في النثر في الشعر مفروشة في علم القوافي

= أي إنه إذا أراد أن ينتقم من أحد فلا ينتقم منه إلا لأجل الله تعالى لا لحظ نفسه، وقوله: "مرتغب في الله" بالغين المعجمة أي راغب فيما يقربه من رضوان الله تعالى، وقوله: "مرتقب" بالقاف أي من الله تعالى أي منتظر الثواب من الله تعالى وخائف منه، يعني هو خائف راج كما هو صفة المؤمنين الكمل. [الدسوقي: ٤/٤٥٥]

فالشطر الأول: جعل الشطر سجعة بناء على ما مرّ له من التجوز، والمراد أن الشطر الأول محتوٍ على سجعتين مبنيتين على الميم، والثاني محتوٍ على سجعتين مبنيتين على الباء. (الدسوقي) **أي الكلمتين**: يعني أن مراد المصنف بالفاصلتين الكلمتان الأخيرتان أعم من أن يكونا فاصلتين حقيقة أو مصراعين، فاندفع به أن الفاصلة مختصة بالنثر، فالموازنة لا تكون إلا في النثر مع أن الموازنة تكون في الشعر أيضا. (الدسوقي)[التجريد: ٤٤٢]

ونمارق: جمع نمرقة: الوسادة الصغيرة. [الدسوقي: ٤/٤٥٦] وزرابي: البسط الفاخرة جمع زربية. (الدسوقي)

في موضعه: أي وهو علم القوافي، فإنهم ذكروا هناك أن تاء التانيث ليست من حروف القافية إن كانت تبدل هاء في الوقف وإلا فتعتبر كـ"تاء بنت وأخت". (الدسوقي) **وظاهر قوله**: الحاصل: أن قول المصنف: "دون التقفية" يحتمل أن يكون على ظاهره، وأن المراد أن تتفق الفاصلتان في الوزن ولا تتفقا في التقفية، فيجب في الموازنة عدم الاتفاق في التقفية، بخلاف السجع فإنه يشترط فيه الاتفاق في التقفية فهما متباينان، ويحتمل أن يكون مراد المصنف دون التقفية فلا يشترط التوافق فيها، وإذا لم يشترط في الموازنة التوافق في التقفية جاز أن تكون مع التقفية ومع عدمها بشرط اتحاد الوزن، وعلى هذا فيكون بين الموازنة والسجع عموم وخصوص من وجه؛ لأنه شرط في السجع اتحاد التقفية و لم يشترط فيه اتحاد الوزن. (الدسوقي)

"دون التقفية" أنه يجب في الموازنة عدم التساوي في التقفية **حتى لا يكون** قوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾ (الغاشية: ١٣،١٤) **من الموازنة**، فيكون بين الموازنة والسجع **مباينة** إلا على رأي **ابن الأثير**، فإنه يشترط في السجع التساوي في الوزن والحرف الأخير، **وفي الموازنة** في الوزن دون الحرف الأخير، فنحو: شديد وقريب من الموازنة دون السجع وهو أخص من الموازنة، وإذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية، فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثره مثل ما يقابله من القرينة الأخرى في الوزن **سواء كان** يماثل في التقفية أو لا، خص **هذا النوع** من الموازنة باسم المماثلة، وهي لا تختص بالنثر كما توهم البعض من ظاهر قولهم: "تساوي **الفاصلتين**"، ولا بالنظم على **ما ذهب إليه** البعض، بل يجري في القبيلتين، فلذلك أورد لهما مثالين نحو: ﴿**وَآتَيْنَاهُمَا** الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ....

فلا يتباينان — مطلقا — متعلق بقوله: "مثل" — جواب "إن" — اسم المماثلة — النثر والنظم — قوله تعالى — موسى وهارون عليهما السلام

حتى لا يكون: لأنه وجد فيه التساوي في التقفية. **من الموازنة**: عطف على النفي أي لا يكون. **مباينة**: لأنه شرط في السجع التساوي في التقفية، وفي الموازنة عدم التساوي فيها. **ابن الأثير**: حاصله أن ابن الأثير شرط في السجع التوافق في الوزن وفي التقفية أي الحرف الأخير، وشرط في الموازنة التوافق في الوزن ولم يشترط فيها التوافق في الحرف الأخير، فالموازنة عنده الكلام الذي يقع فيه التوافق في الوزن سواء كان مع ذلك متفقا في التقفية أم لا، فالسجع عنده أخص من الموازنة؛ لأنه شرط فيه ما في الموازنة وزيادة. [الدسوقي: ٤/٤٥٦]

في الموازنة: أي لا يشترط في الموازنة التساوي في الحرف الأخير. **سواء كان**: هذا بالنظر إلى كلام ابن الأثير المذكور لا على ظاهر كلام المصنف من أنه يشترط في الموازنة عدم التساوي في التقفية؛ إذ لا يتأتى عليه هذا التعميم، وفيه نظر؛ إذ هذا التعميم إنما هو في ما عدا الفاصلتين؛ لأن ما عدا ذلك هو المحدث عنه، وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفية كما حل به الشارح أولا، فالتعميم ظاهر على ظاهر كلام المصنف، تأمل. [الدسوقي: ٤/٤٥٧، التجريد: ٤٤١]

هذا النوع: المراد بهذا النوع ما تساوت المتقابلات جميعا أو أكثرها، فالمماثلة نوع من مطلق الموازنة، فهي بمنزلة الترصيع من السجع. [الدسوقي بتصرف: ٤/٤٥٧] **الفاصلتين**: لأن الفاصلتين مستعمل في النثر.

ما ذهب إليه: أي نظرا إلى أن الشعر لوزنه أليق باسم الموازنة. (الدسوقي) **وآتيناهما**: في كل من الفقرتين أربع كلمات غير الفاصلتين، والتوافق بينهما في ثلاثة من الأربعة وهي الفعل وفاعله ومفعولاه، ولا تخالف إلا في الفعل. [التجريد: ٤٤٢]

وقوله: **مها الوحش** جمع مهاة: وهي البقرة الوحشية إلا أن **هاتا** أي هذه النساء **أوانس**، **قنا الخط** أبي تمام إلا أن تلك القنا **ذوابل**، وهذه النساء **نواضر**، لا ذبول فيها والمثالان مما يكون أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابل من الأخرى **لعدم تماثل** في المثال الأول "آتيناهما" و"هديناهما" وزنا، **وكذا هاتا** وتلك، في المثال الثاني ومثال الجميع ما تساوى فيه الجميع **قول أبي تمام**:

فأحجم لما لم يجد فيك مطمعا وأقدم لما لم يجد عنك مهربا

وأكثر مدائح أبي الفرج الرومي من شعراء العجم على المماثلة، مشتمل على المماثلة وقد اقتفى اقتدى الأنوري إثره في ذلك. من شعراء الفرس

[القلب]

ومنه أي من اللفظي القلب: وهو أن يكون الكلام بحيث ....

مها الوحش: أي هن كبقر الوحش في سعة الأعين وسوادها، والمها بضم الميم وبفتحها جمع مهاة أي البقرة الوحشية. [الدسوقي: ٤٥٨/٤] **هاتا**: فيه أن "هاتا" للمفردة المؤنثة و"النساء" ليس مفردا، وأجيب بأنه مفرد حكما.(الدسوقي) **أوانس**: جمع آنسة، يقال: هذه الجارية أنسية أي طيبة النفس المحبوب قربها وحديثها. (الحاشية)

قنا الخط: أي هن كقنا الخط في طول القد واستقامته، والقنا: جمع قناة، وهي الرمح، والخط - بفتح الخاء - موضع باليمامة تصنع فيه الرماح المستقيمة.(الدسوقي)

ذوابل: جمع ذابل من الذبول، وهو ضد النعومة والنضارة. [التجريد: ٤٤٢] **نواضر**: حاصله أن الشاعر يقول: إن هؤلاء النساء كمها الوحش وزدن عليها بالمؤانسة، وكالقنا وزدن بالنضارة والنعومة. (الدسوقي)

لعدم تماثل: فيه مسامحة؛ لأن التخالف بين الفعلين فقط، وأما الضميران فلا تخالف فيهما.(الدسوقي)

وكذا هاتا: حاصله أن "مها" من المصراع الأول موازن لـ"قنا" من المصراع الثاني، و"أوانس" موازن لـ"ذوابل" و"إلا أن" فيهما متفق، وأما "هاتا" في الأول و"تلك" في الثاني فهما غير متوازيين، فهذا المثال لما تساوى فيه الأكثر. (الدسوقي)

قول أبي تمام: أي في مدح فتح بن خاقان ويذكر مبارزته للأسد، فالضمير في "أحجم وأقدم" للأسد، والمعنى أن هذا الأسد لما لم يجد طمعا في تناولك لقوتك عليه أحجم وتباعد عنك، ولما عرف أنه لا ينجو منك أقدم داهشا، فإقدامه تسليم منه لنفسه لعلمه بعدم النجاة لا للشجاعة، فـ"أقدم" في المصراع الثاني موازن لـ"أحجم" في المصراع الأول، ولما لم يجد في الثاني موازن لنظيرها في الأول و"عنك" موازن لـ"فيك" و"مهربا" موازن لـ"مطمعا"، وليس في البيت موافقة في التقفية. (الدسوقي)

لو عكسته وبدأت بحرفه الأخير إلى الأول **كان الحاصل** بعينه هو هذا الكلام، يجري في
الأول القلب
النظم والنثر كقوله:
القاضي الأرجاني
مودّته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم
الممدوح اللام للوقت
في مجموع البيت وقد يكون ذلك في كل من المصراعين كقوله:
القلب
أرانا الإله هلالا أنارا
أبصرنا الله تعالى أضاء والألف للإشباع
وفي التنزيل: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ (الأنبياء: ٣٣)، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (المدثر:٣)، **والحرف المشدد** في حكم المخفف، وقد يكون ذلك في مفرد نحو: **سلس**، وتغاير القلب **بهذا المعنى**
القلب
لتجنيس القلب ظاهر، فإن المقلوب هنا يجب أن يكون عين اللفظ الذي ذكر بخلاف
في قلب المفرد
ثمه، **ويجب ثمه** ذكر اللفظين جميعا بخلاف ههنا.
تجنيس القلب

لو عكسته: أي عكست قراءته الأولى بأن بدأت بحرفه الأخير، ثم بما يليه ثم بما يلي ما يليه، وهكذا إلى أن وصلت إلى الحرف الأول. [الدسوقي: ٤٥٩/٤] **كان الحاصل**: أي كان الحاصل هو الكلام الأول بعينه، ولا يضر في القلب المذكور تبديل بعض الحركات والسكنات، ولا تخفيف المشدد أولا ولا تشديد ما خفف أولا ولا قصر ممدود ولا مد مقصور ولا تصيير الألف همزة ولا الهمزة ألفا. (الدسوقي) **وهل كل**: استفهام إنكاري بمعنى النفي، والمقصود وصف خليله من بين الإخلاء بالوفاء. (الدسوقي)
في مجموع البيت: أي حال كون القلب في مجموع البيت لا في المصراع منه، وحاصله أن القلب الواقع في النظم تارة يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كما في:

أرانا الإله هلالا أنارا

فإذا قلبت المصراع الأخير حصل المصراع الأول، وإذا قلبت المصراع الأول حصل المصراع الأخير، وتارة لا يكون ذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه، وأما كل مصراع فلا يحصل من قلب الأخير كما في قوله: "مودته تدوم" إلخ. (الدسوقي) **والحرف المشدد**: لأن المنظور في القلب الحرف والمكتوب، فلا يضر في القلب اختلاف لامي "كل وفلك" مثلا تشديدا وتخفيفا. [الدسوقي: ٤٦٠/٤] **سلس**: بفتح اللام وكسرها، فالأول مصدر والثاني وصف، يقال: سلس سلسا من باب تعب أي سهل. [التجريد: ٤٤٣]
بهذا المعنى: أي أن يكون الكلام بحيث لو عكسته إلخ. (الدسوقي) **لتجنيس القلب**: الذي مر كما في "اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا". (الدسوقي) **ويجب ثمه**: أي يجب في تجنيس القلب أن يذكر اللفظ الذي هو المقلوب مع مقابله، بخلاف القلب هنا أي القلب في المفرد، فيذكر اللفظ المقلوب وحده. [الدسوقي: ٤٦١/٤]

[التشريع]

ومنه أي اللفظي **التشريع** ويسمى التوشيح وذا **القافيتين** وهو بناء البيت على قافيتين (التزيين) **يصح المعنى** عند الوقوف على كل منهما أي من القافيتين، **فإن قيل:** كان عليه أن يقول: يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما؛ لأن التشريع هو أن يبني الشاعر أبيَات القصيدة ذات (صفة لقصيدة) قافيتين على بحرين (وهو قليل) أوضربين من بحر واحد، فعلى أيّ القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما.

قلنا: القافية إنما هي آخر البيت فالبناء على قافيتين لا يتصور إلا إذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما وإلا لم تكن الأولى قافية كقوله (الحريري): **يا خاطب** الدنيا من خطب (طلبها) المرأة الدنيّة الخسيسة إنها شرك الرّدى (الهلاك) أي حبالة الهلاك وقرارة الأكدار أي مقر الكدورات، فإن وقفت **على "الردى"** فالبيت من الضرب الثامن من الكامل (البحر الكامل)

التشريع: قيل: لا يناسب التسمية بهذا؛ فإن التشريع قد اشتهر استعمالها فيما يتعلق بالشرع المعظم، فكان اللائق اجتنابها. [التجريد: ٤٤٣] **يصح المعنى:** المراد بصحة المعنى تمام المعنى، وتمام البيت عند الوقوف على كل منهما.(التجريد) **فإن قيل:** اعترض على المصنف حيث لم يشترط صحة الوزن مع اشتراط صحة المعنى مع أن الشعر لا يتحقق بدون صحة الوزن. [الدسوقي: ٤/٤٦١] **قلنا:** حاصله أن لفظ القافية مشعر باشتراط الوزن؛ لأن القافية لا تكون إلا في البيت، فيستلزم تحققها تحقق استقامة الوزن ضرورة أن القافية لا تسمى قافية إلا مع الوزن. (الدسوقي)

يا خاطب: أي فقد بني هذا البيت، وكذا سائر القصيدة على قافيتين إذ يصح أن يقال فيها:

ياخاطب الدنيا الدنية إنها شرك الردى

كما يصح قراءة كل بيت على تمامه. (الدسوقي) **على الردى:** يعني: إن وقفت على لفظ "الردى" وهو القافية الأولى كان البيت من الضرب الثامن من الكامل، وإن وقفت على لفظ "الأكدار" كان البيت من الضرب الثاني منه، وبيان ذلك أن أصل البحر الكامل "متفاعلن" ست مرات، وأنه يسدس على الأصل تارة ويربع مجزوا تارة أخرى، وضربه الثاني: هو مسدسه الذي عروضه سالمت وضربه مقطوع، فالأبيات المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل، وأما ضربه الثامن وهو مربعه الذي أجزاؤه الأربعة سالمت، والأبيات على القافية الأولى كذلك. [الدسوقي: ٤/٤٦٢]

وإن وقفت **على "الأكدار"** فهو من الضرب الثاني منه، والقافية عند الخليل **من آخر** من الكامل حرف في البيت إلى أول ساكن **يليه** مع الحركة التي قبل ذلك الساكن، فالقافية الأولى من **هذا البيت** هو لفظ "الردى" مع حركة الكاف من "شرك"، والقافية الثانية هي **من حركة الدال** من "الأكدار" إلى الآخر، وقد يكون البناء **على أكثر** من القافيتين، وهو قليل متكلف، ومن لطيف ذي القافيتين نوع يوجد في الشعر الفارسي، وهو أن يكون الألفاظ الباقية بعد القوافي الأول بحيث **إذا اجتمعت** كانت شعرا مستقيم المعنى.

[لزوم ما لا يلزم]

ومنه أي من اللفظي لزوم ما لا يلزم، **ويقال** له: الالتزام **والتضمين** والتشديد والإعنات، وهو أن يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة من القافية وتنسب إليه، فيقال: قصيدة **لامية أو ميمية** مثلا، ....

على الأكدار: يعني اعتبرته تمام البيت، وتفاعيله حينئذ ستة، ومصراعه على الهاء من أنها تقطيعة: "ياخاطبد": مستفعلن مضمر، "دنيددني": مستفعلن، "يتإنها" متفاعلن سالمة، "شركردا" متفاعلن، "وقرارتل" متفاعلن، "أكداري" مفعولن مضمر. [التجريد: ٤٤٤] **من آخر**: فيه إدخال "من" على الآخر وإدخال "إلى" على الأول، وهو خلاف المشهور فكان الأولى العكس. [الدسوقي: ٤/٤٦٢](التجريد)

يليه: أي يلي ذلك الآخر أي قبل ذلك الآخر، وقوله: "مع الحركة التي قبل ذلك الساكن" أي وأما حرف تلك الحركة فخارج عنها. (الدسوقي) **هذا البيت**: لأن الراء الأولى أول ساكن، والحركة التي قبل ذلك الساكن هي حركة الكاف. **من حركة الدال**: لأن الألف أول ساكن، والحركة قبل ذلك الساكن حركة الدال.

على أكثر: يعني فلو قال المصنف: "هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر" كان أحسن. (الدسوقي)

إذا اجتمعت: أي بأن يؤخذ ما بعد القافية الأولى من كل بيت ويجمع المأخوذ وينظم. [الدسوقي: ٤/٤٦٣]

ويقال: أي التزام ما لا يلزم من حرف فقط أو حركة فقط أوهما كما سيأتي. (التجريد)

والتضمين: أي لتضمينه قافية ما لا يلزمها، قوله: والإعنات أي الإيقاع فيما فيه عنت أي مشقة؛ لأن التزام ما لايلزم فيه مشقة. (الدسوقي) **لامية أو ميمية**: إذا كان الحرف الأخير "لاما" وهكذا.

من "رويت الحبل" إذا فتلته؛ لأنه يجمع بين الأبيات كما أن الفتل يجمع بين قوى الحبل، أو من "رويت على البعير" إذا شددت عليه الرواء، وهو الحبل الذي **يجمع به الأحمال**، أو ما في معناه أي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة **يعني** الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الأبيات، وفاعل "يجيء" هو قوله ما ليس بلازم في السجع يعني يؤتى قبله **بشيء لو جعل** القوافي أو الفواصل أسجاعا لم يحتج إلى الإتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه، فمن زعم أنه كان ينبغي أن يقول: ما ليس بلازم في السجع أو القافية ليوافق قوله: "قبل حرف الروي أو ما في معناه" فهو **لم يعرف** معنى هذا الكلام، **ثم لا يخفى** أن المراد بقوله:

(ويلزمه الجمع — الروي — طاقاته — بكسر الراء والمد — على البعير — عطف على "حرف الروي" — من النثر — بيان لما — الروي وما في معناه — في تلك الأسجاع المفروضة)

يجمع به الأحمال: أي فكذا الحرف الأخير من القافية الذي تنسب إليه القصيدة يجمع بين الأبيات. [الدسوقي: ٤٦٣/٤]

يعني: أشار الشارح إلى أن قوله: "من الفاصلة" بيان لما في معناه. (الدسوقي) **بشيء**: الشيء أمور ثلاثة: حرف وحركة معا كما في الآية الآتية والأبيات المذكورة بعدها، وحرف فقط كـ"القمر" و"مستمر" في قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ (القمر:١)، ﴿وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾ (القمر:٢)، وحركة فقط كقول ابن الرومي:

لما توزن الدنيا به من صروفها ... يكون بكاء الطفل ساعة يولد

وإلا فما يبكيه منها وإنها ... لأوسع مما كان فيه وأرغد

حيث التزم فتح ما قبل الدال. [الدسوقي: ٤٦٤/٤] **لو جعل**: أي بأن حولت القوافي عن وزن الشعر وجعلت أسجاعا، وكذلك الفواصل إذا غيرت عن حالها وجعلت أسجاعا أخر. (الدسوقي)

لم يعرف: أي لم يعرف معناه المراد منه، والحاصل أن هذا المعترض فهم أن المراد بالسجع الفواصل، فاعترض عليه وقال: كان الأولى له أن يزيد القافية بأن يقول: ما ليس بلازم في السجع أي الذي يكون في الفواصل ولا في القافية التي تكون في الشعر ليوافق قوله: قبل حرف الروي أو ما في معناه وهو حرف السجع، فرد الشارح بما حاصله أن هذا المعترض لم يفهم مراد المصنف؛ لأنه ليس مراده بالسجع الفواصل، وإنما مراده أن الفواصل والقوافي لزوم ما لا يلزم فيها هو أن يجيء شيء قبل ما ختمت به لا يلزم ذلك الشيء تلك القوافي ولا تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجاعا وتحويلها أي خصوص السجع. (الدسوقي)

ثم لا يخفى: حاصله أن المراد بقول المصنف أن يجيء قبل حرف الروي أو قبل ما يجري مجراه ما ليس بلازم في السجع =

"يجيء قبل كذا ما ليس بلازم في السجع" أن يكون ذلك في بيتين أو أكثر أو فاصلتين أو أكثر، **وإلا** ففي كل بيت وفاصلةٍ يجيء قبل حرف الرّوي أو ما في معناه ما ليس بلازم في السجع كقوله:

مجيء ما ليس بلازم / قبل حرف الروي / امرئ القيس

قفا نبـــك من ذكرى حبيب ومنزل **بسقط اللوى** بين الدخول فحومل

أمر من "وقف" / من بكى يبكي / منقطع الرمل / موضع / موضع آخر

وقد جاء قبل اللام ميم مفتوح، وهو ليس بلازم في السجع، وقوله: "قبل حرف الروي أو ما في معناه" إشارة إلى أنه يجري في النثر والنظم نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ﴾ (الضحى: ٩-١٠) فالراء بمنزلة حرف الروي، ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم؛ لصحة السجع **بدونها** نحو: فلا تنهر ولا تسخر ولا تنحر، **وقوله**: سأشكر عمرا **إن تراخت** منيّتي **أيادي** بدل من "عمرا" لم تمنن ....

لو حولناه سجعا / لزوم ما لا يلزم / في "تقهر" و"تنهر" / في القافية / وكذا فتحة الهاء / بدل اشتمال

= أن يؤتى بما ذكر في بيتين أو في فاصلتين فأكثر كما سيأتي في التمثيل، فإنه لو لم يشترط وجوده في أكثر من بيت أو فاصلة لم يخل بيت ولا فاصلة منه؛ لأنه لابد أن يؤتى قبل حرف الروي أو ما جرى مجراه بحرف لا يلزم في السجع، فقوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

قد جيء قبل الروي الذي هو اللام بميم، وهي حرف لا يلزم في السجع، وعليه يكون البيت من هذا النوع، وليس كذلك. [الدسوقي: ٤/٤٦٤] وإلا: أي وإلا يكن المراد أن يكون ذلك في بيتين إلخ يكون التعريف غير مانع لشموله كل بيت على حدثه مع أن البيت الواحد ليس من هذا النوع أي لزوم ما لا يلزم. [الدسوقي: ٤/٤٦٥]

بسقط اللوى: بكسر اللام رمل يعوج ويلتوي. **بدونها**: أي لو حولناه إلى سجع آخر نحو: فلا تبصر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾ (القمر:٢).

وقوله: أي محمد بن سعيد الكاتب في مدح عمرو بن سعيد، وقيل: قائلها عبد الله بن الزبير الأسدي في مدح عمرو ابن عثمان بن عفان. [التجريد: ٤٤٥] **إن تراخت**: أي إذا تأخرت مدتي وطال عمري شكرت عمرا أي أديت حق شكر نعمته بالمبالغة في إظهارها والثناء عليه بها. (الدسوقي) **أيادي**: جمع أيد: وهي النعم، والأيدي جمع يد بمعنى النعمة فهو جمع الجمع. (الدسوقي)

وإن هي جلّت أي **لم تقطع** أو لم تخلط بمنة وإن عظمت وكثرت
فهو من المن بمعنى المنة

فتى غــير محجوب الغنى عن صديقه ... ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلّت
أي هو فتى ... لا يمنع غناه عن صديقه

زلّة القدم والنعل **كناية** عن نــزول الشر والمحنة، رأى خلّتي أي **فقري** من حيث يخفى مكانها؛ لأني كنت أسترها **بالتجمل، فكانت** أي خلتي (أمارة فقري) قذى عينيه حتى تجلّت أي انكشفت وزالت بإصلاحه إياها بأياديه (نعمه)، يعني من أحسن (أمارة فقري) اهتمامه جعَله (الفقر) كالداء اللازم لأشرف أعضائه حتى تَلَافَاه (تداركه) بالاصلاح، فحرف الروي وهو التاء، وقد جيء قبله بلام مشددة مفتوحة، وهو ليس بلازم في السجع؛ لصحة السجع (المفروض) بدونها (كل من اللام والفتح) نحو: جلّت ومدّت (بدون كل من اللام والفتح) ومنّت وانشقّت ونحو ذلك، **وأصل الحسن في ذلك** كلّه أي في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني دون العكس أي **لا أن تكون** المعاني (الواقعة) توابع للألفاظ **بأن يؤتى** بالألفاظ **متكلفة مصنوعة** ....

وإن: "إن" وصلية والجملة حالية أي وإن كانت جليلة في نفس الأمر فهو لا يقطعها ولا يمن بها. [الدسوقي: ٤/٤٦٥]
لم تقطع: بل دائمة، فهو من المن بمعنى القطع. **كناية:** فالمعنى أن من صفته أنه لا يظهر الشكوى إذا أنــزلت به البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان ولا يشكو ذلك إلا إلى الله تعالى. [الدسوقي: ٤/٤٦٦]
بالتجمل: أي بالصبر الجميل إن كان بالمعجمة، أو بتحمل الشدائد إن كان بالمهملة. (الحاشية)
فكانت: أي فلما رأى خلتي كانت كالقذى في عينيه وهو أعظم ما يهتم بإزالته؛ لأنه واقع في أشرف الأعضاء فما زال يعالجها حتى تجلت. (الدسوقي) **وأصل الحسن:** أي شرطه، فأطلق على الشرط أصلا باعتبار أنه لابد منه كما أن الأصل كذلك. [التجريد: ٤٤٥] **في ذلك:** أي فيما ذكر من المحسنات اللفظية، و"في" بمعنى الباء أي إن شرط حصول الحسن بتلك المحسنات اللفظية أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني بأن تكون المعنى هي المقصودة بالذات والألفاظ تابعة لها، وإنما أتى بقوله: "كله"؛ لئلا يتوهم أنه مختص بالأخير منها وهو الزام ما لا يلزم. [الدسوقي: ٤/٤٦٧]
لا أن تكون: تفسير لقوله: "دون العكس" لا لقوله: العكس؛ لأنه لو كانت المعاني توابع للألفاظ لفات الحسن وانقلب إلى القبح؛ لأنه إذا اختل موجب البلاغة بطل التحسين اللفظي. [الدسوقي: ٤/٤٦٨]
بأن يؤتى: هذا تصوير المنفي، وهو كون المعاني توابع للألفاظ وهو متكلفة أي متكلفا فيها غير متروكة على سجيتها. (الدسوقي) **متكلفة مصنوعة:** أي قصد فيها إلى الصناعة اللفظية. (الدسوقي)

فيتبعها المعنى كيف ما كانت، كما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغفٌ بإيراد
المحسنات اللفظية، فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى **ولا يبالون** بخفاء
الدلالات **وركاكة المعاني**، فيصير كغمدٍ من ذهب على سيف من خشب، بل الوجه أن
اللفظ الطريق
تترك المعاني على سجيتها فتطلب لأنفسها ألفاظا تليق بها، **وعند هذا** تظهر البلاغة
الواقعة الحاضرة عنده طبيعتها أنت المعاني
والبراعة ويتميز الكامل من القاصر، **وحين رتب** الحريري مع كمال فضله في ديوان
في البلاغة في البلاغة متعلق بقوله: رتب
الإنشاء **عجز** فقال ابن الخشاب: هو **رجل مقاماتي**؛ وذلك لأن كتابه حكاية تجري
في سبب عجزه معنى كونه مقاماتيا الحريري
على حسب إرادته، ومعانيه تتبع ما اختاره من الألفاظ المصنوعة، **فأين هذا** عن كتاب
الحريري
أمر به في قضيَةٍ! وما أحسَن ما قيل في الترجيح بين الصاحب والصابي: إن الصاحب
عينية التفضيل ابن عباد ابن عباد
كان يكتب كما يريد والصابي كما يؤمر، وبين الحالين **بون بعيد**؛ ولهذا قال قاضي
كالحريري كابن الخشاب لأن بينهما بونا بعيدا
"قُمْ" حين كتب إليه الصاحب "أيّها القاضي بـــ"قمْ"! قد عزلناك، فقم": "والله **ما**
اسم بلدة ابن عباد بيان ما كتب مقول قال
عزلتني إلا هذه السجعة".

ولا يبالون: إذا كانت الألفاظ مجازات أو كنايات. **وركاكة المعاني**: أي إذا كانت الألفاظ حقائق.

وعند هذا: أي عند الإتيان بالألفاظ اللائقة للمعاني. [الدسوقي: ٤/٤٦٩] **وحين رتب**: أي أعطى وظيفة الإنشاء ورتب فيها وطلب أنها يكتب المراسلات للملوك والوزراء والعلماء كما يؤمر. [التجريد: ٤٤٦]

عجز: أي لأنه كلف إنشاء الألفاظ مطابقة للمعاني الواقعية، وتكون تلك الألفاظ مع ذلك مصاحبة للبديعيات، والحال أنه إنما كانت له قوة على إنشاء الألفاظ لمعان، تناسب أحوالا مقدرة يختلفها كما أراد. [الدسوقي: ٤/٤٧٠]

رجل مقاماتي: أي له قوة على إنشاء الألفاظ المستحسنة المطابقة للمعاني التقديرية المتخيلة لا على إنشاء الألفاظ المستحسنة المطابقة للمعاني الواقعية؛ لأن المقامات حكايات تقديرية. (الدسوقي) **فأين هذا**: أي كتاب معانيه فرضية من كتاب معانيه واقعة وحاضرة. (التجريد) **بون بعيد**: أي فرق بعيد وأن الحالة الثانية أشرف من الأولى ويلزم من القدرة على الحالة الثانية المقدرة على الحالة الأولى دون العكس. [الدسوقي: ٤/٤٧١]

ما عزلتني: أي لأنه لا غرض له في عزلي ولا حامل له عليه إلا ذكر هذه السجعة، فهي المقصودة دون المعنى فصار اللفظ متبوعا والمعنى تابعا له. [الدسوقي: ٤/٤٧٣]

[الخاتمة]

[في السرقات الشعرية وما يتصل بها]

خاتمة من الفن الثالث **في السرقات** الشعرية وما يتصل بها **مثل الاقتباس** والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك **مثل**: **القول في الابتداء** والتخلص والانتهاء، وإنما قلنا: إن الخاتمة من الفن الثالث دون أن نجعلها خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهّم غيرنا؛ لأن المصنف **قال** في آخر بحث المحسنات اللفظية: هذا ما تيسّر لي بإذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث، **وبقيت** أشياء يذكرها في العلم البديع بعض المصنفين وهو قسمان: **أحدهما**: **ما يجب** ترك التعرض له؛ لعدم كونه راجعا إلى تحسين الكلام، أو لعدم الفائدة في ذكره؛ لكونه داخلا فيما سبق منْ الأبواب،

ستأتي معاني هذا مفصلا / من مسائل / الباقي

في السرقات: أي يبحث فيها عن كيفية السرقات الشعرية وعن المقبول منها وغير المقبول، وخص السرقة الشعرية بالذكر؛ لأن أكثر السرقة يكون فيه، فلا ينافي أن السرقة تكون في غير الشعر أيضا، ولعله أدخل ذلك في قوله: وما يتصل بها إلخ. [الدسوقي: ٤/٤٧٤] **مثل الاقتباس إلخ**: وجه اتصال هذه الأمور بالسرقات الشعرية كون كل من القبيلتين فيه إدخال معنى كلام سابق في لاحق. (الدسوقي) **مثل القول في الابتداء إلخ**: قال في "الأطول" جمعها مع السرقات الشعرية وما يتصل بها بجامع أن كلا مما يجب فيه مزيد الاحتياط. (الدسوقي)

قال: في "الإيضاح" الذي هو كالشرح لهذا المتن. (الدسوقي) **وبقيت إلخ**: هذا ظاهر في كون تلك الأشياء من نفس الفن لاخارجة عنه وإلا فلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله: في علم البديع إلخ، وكذا قوله: والثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله إلخ، فإن هذا ظاهر في تعلق الخاتمة بهذا الفن. (الدسوقي)

أحدهما ما يجب إلخ: أي ما يجب ترك عده من هذا الفن وإن ذكره ذلك البعض، ووجوب ترك عده من هذا الفن، إما لكونه غير راجع لتحسين الكلام أصلا، وإنما يعد من هذا الفن ما يرجع لتحسين الكلام حسنا غير ذاتي، وهذا قسمان: الأول: ما يرجع لتحسين الخط على تقدير كونه فيه حسن كما في الجناس الخطي كما في "يسقين" و"يشفين"، وكما في كلام حروفه كله منقوط أو غير منقوط، وإنما لم يكن في هذا حسن؛ لأن هذا يرجع للشكل المرئي لا للمسموع، ومع ذلك لا يتعلق به غرض البلغاء غالبا، والثاني: ما لا يسلم كونه حسنا أصلا كذكر موصوف؛ =

والثاني: ما لأباس بذكره لاشتماله على فائدةٍ مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في
من الأبواب
السرقات الشعرية وما يتصل بها اتفاق القائلين **على لفظ التثنية** إن كان في الـــغـــرض **على**
متعلق بـ"اتفاق" المعنى المقصود انتهى قول "الإيضاح"
العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهـــاء **ونحو ذلك** فلا يعد
جواب الشرط هو الحسن مطلقا
هذا الاتفاق سرقة ولا استعانة ولا أخذا ونحو ذلك **مما يؤدي** هذا المعنى لتقرره أي
كالانتهاب والغصب
لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات **يشترك فيه** الفصيح والأعجم والشاعر
جميعا جميعا
والمفحم، **وإن كان اتفاق القائلين** في وجه الدلالة ....
من لا يقدر على الشعر

= ثم يذكر له أوصاف عديدة مثل: جاءني زيد عاقلا تاجرا كبير السن عالما باللغة، فهذا لايعد من المحسنات أصلا، وإما لكونه راجعا إلى تحسين الكلام لكن ذكر فيما تقدم في الإطناب والإيجاز كالتذليل والتكميل والإرصاد، فقد تقدم أن بعض هذه الأشياء قد يكون من المحسنات عند كونها لم يعتبر مطابقتها لمقتضى الحال. [الدسوقي: ٤٧٤/٤]

والثاني: هذا محل الشاهد في نقل كلام "الإيضاح"، ولا شك أن هذا يدل على أن السرقات الشعرية وما يتصل بها من فن البديع، فالخاتمة المشتملة على البحث عما ذكر خاتمة للفن الثالث، لا خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة. [الدسوقي: ٤٧٥/٤] **على لفظ التثنية:** حال من القائلين أي حال كونه ملتبسا بلفظ التثنية لا بلفظ الجمع، وليس صلة للاتفاق ولا للقائلين، والمعنى إذا قال قائلان قولا واتفقا في الغرض العام، وإنما أعبر به مثنى؛ لأن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق، والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعددا وقائل المأخوذ ولو متعددا أيضًا. [الدسوقي: ٤٧٦/٤]

على العموم: أي حال كون ذلك الغرض على العموم أي يقصده عامة الناس أي كل واحد منهم، وقوله: إن كان في الغرض على العموم يتضمن أمرين: أحدهما: كون الاتفاق في نفس الغرض لا في الدلالة عليه، وثانيهما: كون الغرض عاما، وقابل الأول بقوله: وإن كان في وجه الدلالة وترك مقابل الثاني، وهو ما كان اتفاق القائلين في الغرض الخاص، وحكمه حكم ما سيأتي. (الدسوقي) **نحو ذلك:** كرشاقة القد والذكاء والبلادة. (الدسوقي)

سرقة: أي إذا نظر فيه باعتبار شخصين: أحدهما متقدم، والآخر متأخر، ولا استعانة أي ولا يعد ذلك الاتفاق استعانة بأن يعتقد أن الثاني منهما استعان بالأول في التوصل للغرض، قوله: "ولا أخذا" أي بأن يدعى أن الثاني أخذه من الأول. (الدسوقي) **مما يؤدي إلخ:** أي كالانتهاب والإغارة والغصب والمسخ وما أشبه ذلك مما يأتي من الألقاب، وإنما قلنا: إن هذه الألقاب تؤدي هذا المعنى الواحد؛ لأنها كلها تشترك في الاستناد إلى الغير في التوصل، وإنما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ما سيجيء. [التجريد: ٤٤٧] **يشترك فيه إلخ:** فلا يحتاج أحد أن يأخذه من أحد.

وإن كان إلخ: كما لو قال أحد القائلين: زيد كالبدر في الإضاءة أو كالأسد في الشجاعة أو كثير الرماد أو قال: رأيت أسدا في الحمام، وقال الآخر في عمرو مثل ذلك. [الدسوقي: ٤٧٧/٤]

أي **طريق الدلالة** على الغرض كالتشبيه والمجاز والكناية **وكذكر هيئات** تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له أي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلّل عند ورود العفاة أي السائلين جمع عاف وكوصف البخيل **بالعبوس** عند ذلك مع سعة ذات اليد أي المال، وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد **فمن أوصاف الاستحياء، فإن اشترك** الناس في معرفته **أي معرفة وجه الدلالة لاستقراره** فيهما **أي في العقول والعادات** كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر فهو كالأول أي **فالاتفاق في** هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في أنه لا يعدّ سرقة ولا أخذا، وإلا **أي وإن لم يشترك** الناس في معرفته **جاز أن يُدَّعَى** فيه **أي في** هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة **بأن يحكم** بين القائلين....

(الحواشي الصغيرة بين السطور: العام – تمثيل للوجه – التي هي الغرض – بموصوف – موصوف – التي هي الغرض – الابتسام والبشاشة – عند ورود العفاة عليه – عند ورود السائلين – في الشجاعة – في السخاء – بيان لهذا النوع – الذي ليس بعام – تفسير للسبق)

طريق الدلالة: المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز أو كناية أو تشبيه، وقوله: "على الغرض" أي العام متعلق بالدلالة. [الدسوقي: ٤/٤٧٧] **وكذكر هيئات:** أي أوصاف، والمراد: الجنس، وقوله: "تدل على الصفة" أي التي هي الغرض كما إذا قيل: زيد يتهلل وجهه عند ورود العفاة عليه أو عمرو يعبس وجهه عند ورود العفاة عليه: فإن التهلل لازم لذات الجواد: فينتقل من الوصف بالتهلل لذات الجواد، وكذا يقال في العبوس. (الدسوقي) **بالعبوس:** هو تلون الوجه بحيث يدل على الغم.

فمن أوصاف الاستحياء: لأن عبوسه في تلك الحالة دليل على كرمه؛ لأنه يحصل له غم على عدم كثرة المال؛ ليكرم منه العفاة. [الدسوقي: ٤/٤٧٨] **فإن اشترك إلخ:** هذا دليل جواب الشرط في قوله: "وإن كان في وجه الدلالة"، وجواب الشرط محذوف، تقديره: ففيه تفصيل فإن اشترك إلخ. (الدسوقي) **لاستقراره:** بحيث صار متداولا بين الخاص والعام. (الدسوقي)

أي وإن لم يشترك إلخ: في معرفة طريق الدلالة على الغرض بأن كان لا يصل إليه كل أحد لكونه مما لا ينال إلا بفكر بأن كان مجازا مخصوصا أو كناية أو تشبيها على وجه لطيف. [الدسوقي: ٤/٤٧٩] **جاز أن يُدَّعَى:** أي صح أن يدعى فيه إلخ، بخلاف ما تقدم فإنه لا يصح أن يدعى فيه ذلك، فهذه الحالة هي التي يمكن فيها تحقق السرقة، لكن لا يتعين فيها السرقة، ولذا فصلها كما يأتي. (الدسوقي) **بأن يحكم إلخ:** فيه إشارة إلى أنه ليس المراد بالسبق هنا مجرد التقدم في الزمن، بل السبق إلى علو المرتبة والكمال، فإن المتبادر من هذا السياق أن قوله: بأن يحكم إلى قوله: "أكمل" من الآخر تفسير للسبق وإن الثاني تفسير للزيادة. [التجريد: ٤٤٨]

فيه بالتفاضل، وأن أحدهما أكمل من الآخر، وأن الثاني زاد على الأول أو نقص منه
تفسير للتفاضل تفسير لــ"الزيادة"
وهو أي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان: أحدهما:
خاصّي في نفسه غـــريب لا يـــنال إلا بفكر والآخر: عامّي تُصرّف فيه بما أخرجه
منسوب لخاصة تفسير لقوله "خاصي" تفسير لــ"غريب" يعرفه عامة الناس
من الابتذال إلى **الغرابة** كما مر في باب التشبيه، والاستعارة من تقسيمهما إلى
الغريب الخاصي والمبتذل العامي الباقي على ابتذاله والمتصرف فيه بما يخرجه من
زائدة على ما ههنا
الابتذال إلى الغرابة، فالأخذ والسرقة **أي ما يسمى** بهذين الاسمين نوعان: **ظاهر، وغير ظاهر**، أما الظاهر فهو **أن يؤخذ المعنى** كلّه، إما حال كونه مع **اللفظ كله** أو بعضه
أما الأخذ الظاهر
أو حال كونه وحده من غير أخذ شيء من اللفظ، فإن **أخذ اللفظ** كله من غير تغيير
فهذه ثلاثة أقسام كله أو بعضه
لنظمه أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع **بين المفردات** ....

الغرابة: أي في قوله: لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا إلخ. **أي ما يسمى**: أشار بهذا إلى أنهما اسمان مترادفان مدلولهما واحد لا أنهما متغايران. [الدسوقي: ٤/٤٨٠] **ظاهر**: أي بأن يكون لو عرض الكلامان على أي عاقل حكم بأن أحدهما أصله الآخر بشرطه المتقدم وهو كون وجه الدلالة لا يعرفه كل الناس. (الدسوقي) **وغير ظاهر**: أي بأن يكون لو عرض الكلامان يحتاج العقل في حكمه بأن أحدهما أصله الآخر إلى تأمل. (الدسوقي ملخصا)

أن يؤخذ المعنى إلخ: أي مع ظهور أن أحدهما من الآخر، وإنما زدنا ذلك القيد؛ لأن غير الظاهر منه أخذ المعنى أيضًا لكن مع خفاء، والذوق السليم يميز ذلك. (الدسوقي) **اللفظ كله**: سواء كان فيه تغيير النظم أو لا، وكذا يقال: في بعضه. **أو حال كونه وحده**: أشار الشارح بتقدير ذلك إلى أن قوله: "أو يؤخذ وحده" عطف على قوله: "أما مع اللفظ" أي المعنى وحده من غير أخذ اللفظ كله أو بعضه.

فعلم حينئذٍ أن الأخذ للظاهر ضربان: أحدهما: أن يؤخذ المعنى مع اللفظ كله أو بعضه، والثاني: أن يؤخذ المعنى وحده، هذا الثاني يلزمه تغيير النظم بأن يبدل جميع الكلام بتركيب آخر، ولا يدخل في هذا تبديل الكلمات المرادفة بما يرادفها مع بقاء النظم؛ لأن هذا في حكم أخذ اللفظ كله، والضرب الأول قسمان؛ لأن المأخوذ مع المعنى إما كل اللفظ وإما بعضه، وفي كل منهما إما أن يحصل تغيير في النظم أو لا يحصل تغيير منه، فأقسام الأخذ للظاهر خمسة، وقد ذكر المصنف هذه الأقسام الخمسة بقوله: فإن أخذ إلخ. (الدسوقي) **أخذ اللفظ**: التي بقيود ثلاثة وسيأتي محترزها.

بين المفردات: أي مفردات اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه، وذلك بأن يكون اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه متحدين تأليفا متعددين شخصا باعتبار اللافظين. [الدسوقي: ٤/٤٨١]

فهو مذموم؛ **لأنه سرقة محضة.**

[النسخ والانتحال]

ويسمى **نسخا وانتحالا** كما حكي عن عبد الله بن **الزَّبير** أنه فعل ذلك بقول **معن** بن أوس: إذا أنت لم تنصف أخاك **أي لم تعطه النَّصَفَة و لم توفه** حقوقه وجدته على طرف الهجران **أي هاجرا لك مبتذلا بك وبمواخاتك إن كان يعقل،** ويركب حدّ السيف **أي يتحمل** شدائد **تؤثر فيه تأثير السيف وتقطعه تقطيعها من أن تضيمه، أي بدلا من أن تظلمه** إذا لم يكن عن شفرة السيف **أي عن ركوب حد السيف وتحمّل المشاق** مزحل، **أي مبعد، فقد حكي أن عبد الله بن الزَّبير ﷺ دخل على معاوية ﷺ فأنشده** هذين **البيتين فقال معاوية ﷺ: لقد شعرت بعدي يا أبا بكر** و لم يفارق عبد الله المجلس حتى

لأنه سرقة محضة: أي غير مشوبة بشيء آخر ليس للمسروق منه، ومعلوم أن السرقة المحضة أشد من السرقة المشوبة بشيء من غير مال المسروق منه. [الدسوقي: ٤/٤٨١] **نسخا:** لأن القائل الثاني نسخ ظاهر غيره أي نقله ونسخه لنفسه من قولهم: "نسخت الكتاب" أي نقلت ما فيه إلى كتاب آخر. (الدسوقي) **وانتحالا:** الانتحال في اللغة ادعاء شيء لنفسك، أي أن تدعي أن ما لغيرك لك يقال: انتحل فلان شعر غيره إذا ادعاه لنفسه. (الدسوقي)

الزبير: بفتح الزاء وكسر الباء الموحدة، شاعر مشهور وهو غير عبد الله بن الزبير العوام الصحابي ﷺ فإنه بضم الزاء وفتح الباء. (الدسوقي) **معن:** بضم الميم وفتح العين، وهو غير معن بن زائدة، فإنه بفتح الميم وسكون العين. (الدسوقي) **النَّصفة:** بفتحات اسم مصدر بمعنى الإنصاف. **إن كان يعقل:** أي وجدته هاجرا لك ورافضا لصحبتك إن كان له عقل؛ لأنه لا خير في صحبة من لا يرى لك ما ترى له، فكيف بصحبة من ظلمك. (الدسوقي)

أي يتحمل إلخ: أشار بهذا إلى أنه لم يرد بركوبه حد السيف المعنى الحقيقي، بل المراد تحمل ما ذكر أي الشدائد التي هي بمنـزلة القتل بالسيف. [الدسوقي: ٤/٤٨٢] **من أن تضيمه:** بفتح التاء والضيم: الظلم والذل، وأشار الشارح بقوله: "بدلا" إلى أن "من" للبدل، ويصح جعلها للتعليل أي من أجل ضيمك أي ظلمك. (الدسوقي)

فأنشده: لأنه كان أميرهم يتناشدون عنده القصائد، وقيل: لأن معاوية ﷺ كان حاقدا عليه. (الدسوقي)

لقد شعرت بعدي: بضم العين أي لقد صرت شاعرا بعد علمي بأنك غير شاعر أو بعد مفارقتي إياك، فأنت قبل أن أفارقك لم تقل شعرا وصرت بعد مفارقتي شاعرا. (الدسوقي)

دخل معن بن أوس المزني، فأنشد قصيدته التي أَوّلُها:

لعمرك ما أدري **وإني لأوجل** عـــلى أيّنا تغدو المـــنية أول

أخوف تصبح الموت

حتى أتمها وفيها هذان البيتان، فأقبل معاوية ﷺ على عبد الله بن الزَبير وقال له: ألم تخبرني

التفت إليه

أنهما لك؟ فقال: اللفظ له والمعنى لي، **وبعدُ** فهو أخي من الرضاعة وأنا أحق بشعره، **وفي**

البيتين لـــ"معن" شعر "معن"

معناه أي في معنى ما لم يغير فيه النظم أن يبدّل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها

يعني أنه أيضا مذموم وسرقة محضة، كما يقال في قول **الحُطيئَة**:

مثال لإبدال الكل

دَع المـــكارم لا تـــرحل لبغيتها واقعُدْ فإنك أنت الطّاعِمُ الكَاسِي

مقولة القول جمع لكرمة بمعنى الكرامة لا تذهب لطلبها

ذرِ الـــمآثر لا تذهب لمـــطلبها واجلس فإنك أنت الآكل اللابس

مقول يقال طلبها

وكما قال امرؤ القيس:

مثال لإبدال البعض

وقوفا بها صحبي عليّ مطيّهم يقولون لا تهلك أَسىً وتجمّل

بكسر اللام

وإني لأوجل: من الوجل، وهو الخوف وموضع "على أينا" نصب؛ لأنه مفعول "أدري"، وقوله: "إني لأوجل" اعتراض وتغدو بالغين المعجمة بمعنى تصبح، وذكر بعضهم أنه بالعين المهملة من العدو، و"أول" مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، وحاصل المعنى: ما أدري من الذي تغدو عليه الموت منا قبل الآخر وإني لأخاف ما يقع من ذلك. [الدسوقي: ٤/٤٨٢]

وبعدُ: هذا اعتذار من ابن الزبير في سرقته البيتين. [الدسوقي: ٤/٤٨٣] **وفي معناه**: أي ومن قبيله في كونه مذموما وسرقة محضة. (الدسوقي) **الحطيئة**: بالحاء والطاء المهملتين اسم الشاعر سمي به لقصره، وقيل: لدمامته. [التجريد: ٤٤٩]

دع المكارم إلخ: المعنى لست أهلا للمكارم والمعاني فدعها لغيرك واقنع بالمعيشة، وهي الأكل والستر باللباس فإنك تناله. (التجريد) **ذر المآثر إلخ**: "ذر" في مقابلة "دع"، و"المآثر" مقابل "المكارم"، و"لا تذهب" مقابل "لا ترحل"، و"لمطلبها" بدل "لبغيتها"، "واجلس" بدل "واقعد"، و"الآكل" بدل "الطاعم"، و"اللابس" بدل "الكاسي"، وأما "فإنك أنت" فمذكور في البيتين باللفظ. (التجريد)

وقوفا: جمع واقف كشاهد وشهود من الوقف بمعنى الحبس، لا من الوقوف بمعنى اللبث؛ لأنه لازم، والمذكور في البيت متعد مفعوله "مطيهم"، و"صحبي" فاعل وانتصابه على الحالية من فاعل "نبك"، أي: قفا نبك في حال وقوف أصحابي مراكبهم عليّ أي لأجلي قائلين: لا تهلك أساً أي من فرط الحزن، وتجمل أي اصبر صبرا جميلا. (التجريد)

فأورده طرفة في داليته إلا أنه أقام تجلّد مقام تجمل.
في قصيدة دالية

[الإغارة والمسخ]

وإن كان أخذ اللفظ كلّه مع **تغيير لنظمه** أي لنظم اللفظ أو أخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الأخذ **إغارة ومسخا**، ولا يخلو إمّا أن يكون الثاني **أبلغ من الأوّل** أو دونه أو مثله، فإن كان الثاني أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الأول كحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح أو زيادة معنى فممدوح أي فالثاني **مقبول** كقول بشار: **من راقب** الناس أي حاذَرَهم لم يظفر بحاجته، **وفاز** بالطيبات الفاتك اللهج، أي الشجاع الحريص على القتل وقول **سلم** بعده: من راقب الناس مات غَمّا: أي حزنا وهو مفعول له أو تمييز **وفاز** باللّذة الجسورُ **أي الشديد الجرأة**، **فبيت سَلْم** أجود سبكا وأخصر لفظا، وإن كان الثاني دونه أي دون الأول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الأول فهو أي الثاني مذموم كقول أبي تمام ....

(محترز قوله كله — الكلام الثاني — ويسمى حسن الاتباع — خاف — تفسير للفاتك — تفسير للهج — نظما — المأخوذ منه — الحسن)

تغيير لنظمه: محترز قوله السابق: من غير تغيير لنظمه. [الدسوقي: ٤/٤٨٥] **إغارة**: لأنه أغار على ما هو للغير فغيره عن وجهه، والمراد بتغيير النظم تغيير التأليف الواقع بين المفردات. (الدسوقي) **ومسخا**: لأنه بدل صورة ما للغير بصورة أخرى، والغالب كونها أقبح، والمسخ في الأصل تبديل صورة بما هو أقبح منها. (الدسوقي)

أبلغ من الأول: أي من الكلام الأول المأخوذ منه، والمراد بالبلاغة ههنا ما يحصل به الحسن مطلقا لا خصوص البلاغة المعلومة بدليل الأمثلة. (الدسوقي) **مقبول**: أي فإغارة ومسخ مقبول؛ لأن تلك الزيادة أخرجته إلى طرف من الابتداع. (الدسوقي) **من راقب إلخ**: أي راعاهم ومشى على مزاجهم وحاذرهم فيما يكرهون فيترك وفيما يبتغون فيقدم عليه لم يظفر بحاجة كلها؛ لأنه ربما كرهها الناس فيتركها لأجلهم فتفوت مع شدة شوقه إليها. [التجريد: ٤٤٩] **وفاز إلخ**: أي من لم يراقب الناس ولم يبال بهم فاز بالظفر بالطيبات. [الدسوقي: ٤/٤٨٦]

سلم: بفتح السين وسكون اللام، الملقب بالخاسر لخسرانه في تجارته؛ لأنه باع مصحفا ورثه، فاشترى بثمنه عودا يضرب به، وقيل: غير ذلك. (الدسوقي) **وفاز إلخ**: الشاهد فيه مع قوله "من راقب الناس" حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير. (الدسوقي) **أي الشديد الجرأة**: فهو بمعنى الفاتك اللهج وأخصر منه. (الدسوقي)

فبيت سلم إلخ: الحاصل: أن المعنى في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس يفوز بالمرغوب فيه، ومن راقبهم فاته مطلوبه، لكن بيت سلم أجود سبكا لدلالته على المعنى من غير تأمل لوضوحه، وأخصر لفظا؛ لأن لفظ الجسور قائم مقام لفظي الفاتك واللهج. (الدسوقي)

في مرثية محمد بن حميد:

هيهات لا يأتي الزمان بمثله　　　**إن الـــزمان** بمثله لبخيل
علة لعدم الإتيان　متعلق لبخيل الآتي

وقول أبي الطيّب: أعدى الزمان سخاؤه يعني تعلّم الزمان منه السخاء وسرى سخاوته إلى (سخاء ممدوح) الزمان فَسَخا به وأخرجه من العدم إلى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاد منه لبخل به (بالممدوح – تفسير لقوله: فسخا به – الزمان – الممدوح) على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جنّي، **وقال ابن فورجة**: هذا تأويل **فاسدٌ**؛ **لأن سخاءَ** غيرٍ موجود لا يوصف بالعدوى (بالسراية إلى الغير) **وإنما المراد** سخا به عليّ وكان بخيلا به عليّ فلما أعداه سخاؤه أسعدني بضمي إليه وهدايتي له ولقد يكون به (بالممدوح) الزمان بخيلا.......

هيهات إلخ: هيهات اسم فعل ماض، معناه: "بعد" وفاعله محذوف أي بعد إتيان الزمان بمثله بدليل ما بعده، وهو قوله "لا يأتي الزمان بمثله" أو يقال بعد نسياني له. [التجريد: ٤٥٠] **إن الزمان**: [أي في الماضي ولاستقبال] وهذه جملة مستأنفة جوابا لسؤال مقدر كأنه قيل: لماذا لا يأتي الزمان بمثله؛ هل لأنه بخيل بمثله أو لاستحالة مثله؟ فقال: "إن الزمان بمثله لبخيل"، فلما كان هذا معنى الكلام، اعترض على أبي تمام بأن في هذا البيت تقصيرا؛ لأن الغرض من هذا الكلام نفي المثل، فإذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد أخل بالغرض وجوز وجود المثل، ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بالجود بمثله. [الدسوقي بتغيير: ٤٨٧/٤]

وقال ابن فورجة: حاصل الخلاف بين الشيخين أن قوله: "فسخا به" معناه على ما قال ابن جني: فجاد به على الدنيا بإيجاده من العدم، وعلى ما قال ابن فورجة: فجاد به على وأظهره لي وجمعني معه، وكذا قوله: "ولقد يكون به الزمان بخيلا" أي علي بإظهاره إلي وجمعي عليه أو بخيلا على الدنيا بإيجاده من العدم. [الدسوقي بتغيير: ٤٨٨/٤]

فاسدٌ: الأولى غير مقبول؛ لأن البيت على ما قال ابن جني من الغلو كما تقدم:

وأخفت أهل الشرك حتى أنه　　لتخافك النطف التي لم تخلق

والغلو غير مقبول؛ لأنه فاسد. (الدسوقي والتجريد)

لأن سخاء إلخ: بإضافة "سخاء" لما بعده أي لأن سخاء شخص غير موجود، فـــ"سخاء" اسم "أن"، وقوله: "لا يوصف" خبرها. (الدسوقي) **وإنما المراد**: أي وإنما المراد أن الممدوح كان موجودا سخيا وكان الزمان بخيلا بالممدوح علي، أي بإظهاره لي وهدايتي له فلما أعدى سخاؤه الزمان سخا الزمان بذلك الممدوح علي، فالموصوف بالعدوى ليس سخاء شخص غير موجود، بل سخاء شخص موجود. (الدسوقي)

فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لأبي تمام على كلٍ من تفسيري ابن جنّي وابن فورجة؛ **إذ لا يشترط** في هذا النوع من الأخذ عدم تغاير المعنيين **أصلا** كما **توهّمه** البعض **وإلا لم يكن** مأخوذا منه على تأويل ابن جني **أيضا؛ لأن أبا تمام** علق البخل بمثل المرثي وأبا الطيب لأبي الطيب بنفس الممدوح، هذا خذ هذا **ولكن** مصراع أبي تمام أجود سبكا؛ لأن قول أبي الطيب: "لقد يكون" بلفظ المضارع لم يقع موقعه إذ المعنى على المضيّ، **فإن قيل:** المراد لقد يكون بخيلا بهلاكه أي لا يسمح بهلاكه قط؛ لعلمه بأنه سبب إصلاح العالم والزمان، وإن سخا بوجوده بذله للغير **لكن إعدامه** وإفناؤه **باق بعد** بعد وجوده في تصرفه، .....

إذ لا يشترط: هو جواب عن سؤال مقدر، تقديره: أن الأخذ على تفسير ابن فورجة غير ظاهر لتغاير المعنيين كما لا يخفى. [التجريد: ٤٥٠] **أصلا:** أي لا يشترط الاتحاد من كل وجه، بل يكفي الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا؛ لأنهما مشتركان في أصل البخل على ما قاله ابن فورجة أيضًا. (التجريد)

توهّمه: أي توهم أنه يشترط الاتحاد من كل وجه. **وإلا لم يكن:** في الاستدلال بهذا إشعار بموافقة ذلك البعض على الأخذ على تأويل ابن جني. (التجريد) **أيضا:** أي كما لا يكون مأخوذا منه على تأويل ابن فورجة. [الدسوقي: ٤/٤٨٩]

لأن أبا تمام إلخ: يعني فهناك مغايرة بحسب الظاهر وإن كان في نفس الأمر لا مغايرة؛ لأن المراد من المثل الممدوح كما في قولك: مثلك لا يبخل أي أنت لا تبخل.

ولكن: استدراك على قوله: فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني من بيت أبي تمام، وحاصله: أن قول أبي الطيب: "ولقد يكون به الزمان بخيلا" مأخوذ من قول أبي تمام: إن "الزمان بمثله لبخيل"، وظاهر أن الأول أحسن من الثاني؛ لأن الثاني عبر بصيغة المضارع والمناسب صيغة الماضي بأن يقال: لقد كان به الزمان بخيلا كما دلت عليه الجملة الاسمية من البيت الأول؛ لأن أصلها الدلالة على الوقوع مع زيادة إفادتها الدوام والثبوت الشامل للمضي. (الدسوقي)

فإن قيل إلخ: أي في الجواب عن كون بيت أبي الطيب دون بيت أبي تمام، وحاصله: أنا لانسلم أن بيت أبي الطيب دون بيت أبي تمام؛ لأن كلام أبي الطيب على حذف مضاف أي "ولقد يكون بهلاكه الزمان بخيلا" وهلاكه استقبالي وحينئذٍ فالتعبير بالمضارع واقع في موقعه. (الدسوقي) **لكن إعدامه إلخ:** حاصله: أن بعد إيجاده صار الذي في تصرف الزمان إنما هو إعدامه، وأما إيجاده فلا يتعلق به؛ لأنه تحصيل للحاصل حينئذٍ. (التجريد)

باق بعد إلخ: أي فله أن يسمح بهلاكه وأن يبخل به، فنفى الشاعر ذلك، والحاصل: أن إيجاده وإعدامه كانا بيد الزمان، فسخا بإيجاده و لم يسخ بإعدامه قط لكونه سببا لصلاح العالم. [الدسوقي: ٤/٤٩٠]

قلت: هذا تقرير لا قرينة عليه، وبعد صحته فمصراع أبي تمام أجود لاستغنائه عن مثل
تقدير المضاف المذكور فلا يصح
هذا التكلّف، وإن كان الثاني مثله أي مثل الأول فَأَبْعَدُ أي فالثاني أبعد من الذم
والفضل للأول كقول أبي تمام: لو حار أي تحيّر في التوصل إلى إهلاك النفوس مرتاد المنية
اسم فاعل
أي الطالب الذي هي المنية على أنها إضافة بيانية لم يجد إلا الفراق على النفوس **دليلا**
مستثنى مقدم هلاكها مستثنى منه
وقول أبي الطيب:

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المــنَايَا إلى أَرْوَاحِنا سُــبُلا
موجودة جمع منية

الضمير في "لها" للمنية وهو **حال من "سُبُلا"**، و"المنايا" فاعل "وجدت"، وروي "يدُ المنايا"
أي لها بدل "لها المنايا"
فقد أخذ المعنى كله مع لفظ المنية والفراق والوجدان وبدّل بالنفوس الأَرْوَاح.
الباء داخلة على المتروك

[الإلمام وتقسيمه]

وإن كان أخذ المعنى **وحده** سمّي هذا الأخذ إلماما **من ألمّ إذا قصد**، وأصله من ألمّ
بالمنـــزل إذا نزل به وسلخا،...

دليلا: مفعول "يجد" الأول، ومفعوله الثاني محذوف أي "لها"، وقوله: "إلا الفراق" استثناء من قوله: "دليلا"، وقوله: "على النفوس" متعلق بـــ"دليلا" بمعنى طريقا، وفي الكلام حذف مضاف، والمعنى لو تحيرت المنية في وصولها لهلاك النفوس لم تجد لنا طريقا يوصلها لذلك إلا فراق الأحبة. [الدسوقي: ٤٩٠/٤]
حال من سبلا: أي لأنه في الأصل صفة "لها"، فلما قدم صار حالا، وههنا وجه غريب منقول عن أبي الطيب، وهو أن يقال: إن "لها" جمع لهاة كحصاة وحصى، واللهاة اللحمة في أقصى الفم فيكون "لهاة" فاعل "وجدت"، ويكون المنايا حينئذٍ مضافا إليه فكأنه يقول: لما وجد فم المنايا التي شأنها الاغتيال إلى أرواحنا سبلا، فأطلق اللهاة وأراد الفم لعلاقة المجاورة. [الدسوقي: ٤٩١/٤ والتجريد: ٤٥١] **فقد أخذ إلخ:** أي فقد أخذ أبو الطيب في بيته معنى بيت أبي تمام بتمامه؛ لأن محصل معنى البيتين أنه لا دليل للمنية على النفوس إلا الفراق. (الدسوقي)
وحده: أي دون شيء من اللفظ، وهذا عطف على قوله: "فإن أخذ اللفظ" فهو شروع في الضرب الثاني من الظاهر من الأخذ والسرقة. [الدسوقي: ٤٩٢/٤] **من ألمّ إذا قصد:** لأن الشاعر قصد إلى أخذ المعنى من لفظ الغير. (الدسوقي)

وهو كَشْط الجلد عن الشاة ونحوها فكأنه كشط من المعنى جلدا و ألبَسه جلدا آخر؛ فإن اللفظ للمعنى بمنــزلة اللباس وهو ثلاثة أقسام **كذلك أي مثل ما** يسمى إغارة ومسخا؛ لأن الثاني إما أبلغ من الأول أو دونه أو مثله أَوّلُها أي أوّل الأقسام وهو أن يكون الثاني أبلغ من الأول كقول أبي تمام: هو ضمير الشأن، الصُّنْعُ أي الإحسان، والصنع مبتدأ وخبره الجملة الشرطية، أعني قول إن يَّعْجل فَخَيْرٌ وإن يَّرث أي يبطؤ فَالرَّيثُ في بعض المواضع **أَنفَعُ**، **والأحسن** أن يكون "هو" عائدا إلى حاضر في الذهن و"هو" مبتدأ وخبره "الصنع"، والشرطية ابتداء الكلام، **وهذا كقول أبي العلاء**:

هو الهــجر **حتى ما يَلُمّ خيال** ... **وبعض صدود** الزائرين وصال

(حواشي بين السطور: بابه ضرب — هو اللفظ — ما يسمى إلماما — فيكون ممدوحا — فيكون مذموما — فيكون بعيدا عن الذم — الثلاثة — أحسن — مبتدأ أول — مبتدأ ثان — فهو خير — بابه باع — يتأخر — وهو موعود به — ما في الذهن — الإعراض)

وهو: أي السلخ في اللغة كشط الجلد إلخ أي: واللفظ للمعنى بمنــزلة الجلد فكأن الشاعر الثاني كشط من ذلك المعنى جلدا وألبس ذلك المعنى جلدا آخرا. [الدسوقي: ٤/٤٩٢] **كذلك**: يعني ممدوح ومذموم وأبعد من الذم.

أي مثل ما إلخ: أي مثله في الانقسام إلى ثلاثة أقسام، وأن تلك الأقسام الثلاثة عين الأقسام الثلاثة المتقدمة. (الدسوقي) **أنفع**: يعني لعل تأخير عطائك متضمن للنفع، فيكون أنفع من العجل. (الحاشية)

والأحسن إلخ: أي يفسره قوله: "الصنع" الذي جعل خبرا عنه، وإنما كان هذا الاحتمال أحسن من الأول؛ لأن كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع إفادة هذا الإعراب ما يفيده الأول من الإجمال والتفصيل، ومع كونه أفيد لتعدد الحكم فيه؛ إذ فيه الحكم بأن ذلك المتعقل هو الصنع والحكم بأن الصنع من صفته ما ذكر. (الدسوقي)

وهذا كقول أبي العلاء: أي: وهذا الإعراب على الاحتمال الثاني كالإعراب الكائن في قول: أبي العلاء؛ فإن الضمير فيه عائد إلى متعقل في الذهن يفسره ما بعد المخبر عنه، ولا يصح أن يكون ذلك الضمير ضمير الشأن؛ لأن الخبر الواقع بعده مفرد، وضمير الشأن إنما يخبر عنه بجملة، والحاصل: أن الضمير في بيت أبي تمام يحتمل أن يكون ضمير الشأن ويحتمل أن يكون عائدا على متعقل في الذهن، وأما في بيت أبي العلاء فيتعين أن يكون عائدا على متعقل في الذهن. [الدسوقي: ٤/٤٩٣]

حتى ما يلم خيال: "ما" زائدة و"يلم" بفتح أوله وضم ثانيه مِن لمّ يلم كـ"ردّ يردّ" بمعنى "نـزل" و"حصل"، وضمير "يلم" للهجر أي حتى إذا لمّ وحصل من هذا الذي يهجرنا فهو خيال؛ لأنه لعدم الاعتبار به بمنــزلة العدم الذي هو خيال. (الدسوقي) **وبعض صدود إلخ**: أي إنا لم ننل من الذي هجرنا حتى الصدود؛ لأنا لا نلقاه لا يقظة ولا مناما، والصدود قد يعد وصالا بالنسبة لهذا الهجر. (الدسوقي)

وهذا نوع من الإعراب لطيف لا يكاد يتنبّه له إلا الأذهان الرائضة من أئمة الإعراب
المرتاضة لصناعة الإعراب
وقول أبي الطيب: **ومن الخير** بطءُ سَيْبكَ أي تأخير **عطائك** عنّي أسرع السُّحْب في المسير الجَهام: أي السحاب الذي لا ماء فيه، وأما ما فيه ماء فيكون بطيئا ثقيل المشي،
بفتح الجيم
وكذا حال العطاء ففي بيت أبي الطيب زيادة بيان؛ لاشتماله على ضرب المثل في السحاب، وثانيها أي ثاني الأقسام وهو أن يكون الثاني دون الأول كقول البحتري:
فكأنه دعوى بالدليل — الكلام المأخوذ — الكلام المأخوذ منه
وإذا تألّق أي لمع في النَّدى أي المجلس كلامه المصقولُ المنقّح خِلْتَ **أي حسبتَ** لسانه
الممدوح — المجلو — المصفى
من عضبه أي سيفه **القاطع** وقول أبي الطيب:
الممدوح — وهو القول الثاني

كأنَّ أَلسنَهُمْ في النطق **قد جُعلَتْ** على رماحهم في الطعن خرصانا

جمع لسان — عند النطق — عند الطعن — مفعول "جعلت"
جمع خرص **بالضم والكسر** وهو السنان يعني أن ألسنتهم جعلت أسنّة رماحهم، **فبيت البحتري أبلغ** لما في لفظي "تألقّ" و"مصقول" من الاستعارة التخييلية؛ فإن التألق والصقالة للكلام بمنـــزلة **الأظفار للمنية، ولزم من ذلك** تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية،

وهذا: أي عود الضمير إلى حاضر في الذهن. **ومن الخير**: أي لأن بطأه وعدم سرعته يدل على كثرته كالسحاب، فإنه لا يسرع منها إلا ما كان خاليا عن الماء، وأما السحاب التي فيها ماء فإنها بطيئة المشي. [الدسوقي: ٤/٤٩٣]
أي حسبت: أي ظننت أن لسانه ناشيء من سيفه القاطع، أو أن "من" زائدة فشبه لسانه بسيفه بجامع التأثير. [الدسوقي: ٤/٤٩٤] **قد جعلت**: أي قد جعلت خرصانا على رماحهم عند الطعن أي الضرب بالقنا. (الدسوقي)
بالضم والكسر: أي في المفرد، وكذا في الجمع، وقيل: في المفرد، وأما الجمع فبكسر الخاء لا غير. [التجريد بتصرف: ٤٥٢] **فبيت البحتري أبلغ**: حاصله: أن كلا من البيتين تضمن تشبيه اللسان بآلة الحرب في النفاذ والمضاء، وإن كانت الآلة المعتبرة في الأول السيف، والآلة المعتبرة في الثاني الرمح، ولكن بيت البحتري أجود؛ لأنه نسب فيه التألق والصقالة للكلام، وهما من لوازم السيف على حد المنية والأظفار، فكان في الكلام استعارة بالكناية، فازداد بهذا حسنا بخلاف بيت أبي الطيب. [الدسوقي: ٤/٤٩٥]
الأظفار للمنية: فإنهما يخصان المشبه به وهو السيف. (الدسوقي) **ولزم من ذلك**: أي من إثبات التألق والصقالة للكلام؛ لأن التخييلية والمكنية متلازمان على ما سبق. (الدسوقي)

وثالثها أي ثالث الأقسام وهو أن يكون الثاني مثل الأول في الحسن والبلاغة كقول الأعرابي أبي زياد:

ولم يك أكثر الفتيان مالا   ولكـــن أرْحبهم ذراعـــا

المدوح جمع فتى أوسعهم

أي أسخاهم يقال: فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما أي سخيٌّ وقول أشجع: وليس أي الممدوح يعني جعفر بن يحيى بأوسعهم الضمير للملوك في البيت السابق في الغنى ولكن معروفه أي إحسانه أوسع، **فالبيتان متماثلان هذا، ولكن لا يعجبني معروفه أوسع، وأما غير الظاهر** من معروفهم **فمنه** أن يتشابه المعنيان أي معنى البيت الأول ومعنى البيت الثاني كقول جرير: فلا يمنعك **من أربٍ** أي حاجة تريدها منهم **لحاهم** بكسر اللام جمع لحية يعني كونهم صورة الرجال سواء ذو العامة والخمار: يعني أن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول أبي الطيب:

ومن في كـــفّه منهم قـــناة   كمن في كفه منهم خضاب

رمح صبغ الحناء

رحب الباع والزراع: الرحب الواسع والباع قدر مد اليدين والذراع من طرف المرفق إلى طرف الأصبع الوسطى. [الدسوقي: ٤/٤٩٦] **فالبيتان متماثلان:** أي لاتفاقهما على إفادة أن الممدوح لم يزد على الأقران في المال، ولكنه فاقهم في الكرم، ولم يختص أحدهما بفضيلة عن الآخر، فلذا كان الثاني بعيدا عن الذم. (الدسوقي)

ولكن لا يعجبني: أي فحينئذٍ البيتان ليسا متماثلين، بل الأول أبلغ، فالتمثيل لا يتم، ووجه عدم الإعجاب أن "أرحبهم ذراعا" يدل على كثرة الكرم بطريق المجاز، بخلاف "معروفه أوسع" فإنه يدل على ذلك بطريق الحقيقة، فالبيت الأول قد ازداد بالمجاز حسنا. (الدسوقي) **وأما غير الظاهر:** لم يقسم المصنف غير الظاهر إلى الأبلغ والأدنى المذموم والمساوي في البلاغة البعيد عن الذم؛ لأن أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث الأخذ، فإن اعتراها رد من جهة أخرى خارجة عن معنى الأخذ كانت غير مقبولة. [الدسوقي: ٤/٤٩٧]

فمنه إلخ: أي فأقسامه كثيرة، ذكر المصنف خمسة كلها مقبولة: القسم الأول منها أن يتشابه المعنيان، أي معنى البيت الأول المأخوذ منه ومعنى الثاني المأخوذ، أي من غير نقل للمعنى إلى محل آخر، فغاير ما بعده. (الدسوقي)

من أرب: الإرب بالكسر الحاجة وكذا الأربة والأرب بفتحتين، والمأربة بفتح الراء وضمها. **لحاهم:** بضم اللام وكسرها، فاعل "يمنع". (الدسوقي)

سواء ذو العمامة إلخ: أي لأن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف، والعمامة بالكسر تطلق على المغفر والبيضة وما يلف على الرأس، وحملها على الأولين أبلغ، وعلى الثالث أوفق بقوله: "والخمار". [التجريد: ٤٥٣]

واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين اختلاف البيتين نسيبا مديحا وهجاء وافتخارا
تشبيها وتغزلا
ونحو ذلك، فإن الشاعر الحاذق إذا قَصَد إلى المعنى **المختلس**؛ لينظمه احتال في إخفائه، فغيَّر عن لفظه وصرفه عن نوعه ووزنه وقافيته، **وإلى هذا** أشار بقوله: ومنه أي من غير
كالمدح أو الذم
الظاهر **أن ينقل** المعنى إلى محل آخر كقول البحتري: سُلِبُوا أي ثيابهم **وأشرقت الدماء**
بصيغة المجهول ظهرت
عليهم مُحمرةً **فكأنهم لم يُسلَبوا**؛ لأن الدماء المشرقة كانت بمنــزلة ثياب لهم، وقول
أبي الطيب: يبس **النجيع** عليه أي على السيف وهو مجرد من غمده **فكأنما هو مُغْمد**؛
فاعل "يبس" حال من السيف
لأن الدم اليابس بمنــزلة غمد له، **فنقل المعنى** من القتلى والجرحى إلى السيف، ومنه أي
للسيف
من غير الظاهر أن يكون معنى الثاني أشمل **من معنى الأول** كقول جرير:
اجمع

إذا غَضِبَتْ عليك بنو تمــيم وجدت الناس كلهم غضابا
مفعول أول لــ"وجدت" مفعول ثاني

نحو ذلك: أي كالمرثيه واختلاف الوزن والقافية. المختلس: الذي اختلسه وأخذه من كلام الغير. [الدسوقي: ٤٩٨/٤]
وإلى هذا إلخ: أي وإلى هذا القسم، وهو نقل المعنى من نوع إلى نوع آخر، أشار بقوله إلخ، ووجه الإشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى إلى محل آخر، وهذا صادق بأن ينقله من التشبيب إلى أحد المذكورات. (الدسوقي)
أن ينقل إلخ: أي بأن يكون المعنى وصفا وينقل من موصوف إلى موصوف آخر كنقله ستر الدم من القتلى إلى السيف في المثال الذي ذكره المصنف، أو يكون المعنى مدحا فينقل للهجاء أو الرثاء أو العكس. (الدسوقي)
وأشرقت الدماء: أي فظهرت الدماء عليهم ملابسة لإشراق شعاع الشمس، وأتى بقوله: "محمرّة" لنفي ما يتوهم من غلبة الإشراق عليها حتى صارت بلون البياض. [الدسوقي: ٤٩٩/٤] **فكأنهم لم يسلبوا**: أي فلما ستروا بالدماء بعد سلبهم صاروا كأنهم لم يسلبوا؛ لأن الدماء المشرقة عليهم صارت ساترة لهم كاللباس المعلوم. (الدسوقي)
النجيع: هو الدم المائل إلى السواد، وقيل: دم الجوف خاصة. (الدسوقي)
فكأنما هو مغمد: أي فصار السيف لما ستره النجيع الذي له شبه بلون الغمد كأنه مغمد أي مجعول في الغمد. (الدسوقي)
فنقل المعنى: أي وهو ستر الدم كاللباس من القتلى إلى السيف أي؛ لأنه في البيت الأول وصفهم بأن الدماء سترتهم كاللباس، ونقل هذا المعنى لموصوف آخر وهو السيف، فوصفه بأن ستره الدم كستر الغمد. (الدسوقي)

لأهم يقومون مقام كلّهم وقول أبي نواس:
بني تميم

وليس من الله بمستنكر **أن يجمع العالم** في واحد
خبر "ليس"

فإنه يشمل الناس وغيرهم، فهو أشمل من معنى بيت جرير. ومنه أي من غير الظاهر
من الملائكة والجن
القلب وهو **أن يكون المعنى** الثاني نقيض معنى الأول كقول أبي الشيص:

أجد الملامة في هواك لذيذة **حُبًّا لذكــرك** فَلْيَلُمْنِي اللُّوَّم
اللوم والإنكار عليّ — في شأنه أو بسببه — جمع لائم

وقول أبي الطيب: أَأُحِبُّه الاستفهام للإنكار، **والإنكار** باعتبار القيد الذي هو الحال أعني
المحبوب
قوله: "وأحِبُّ فيه ملامةً" **كما يقال: أتُصَلِي** وأنت محدث على تجويز واو الحال في
في هواه — مع أنهما لا يجتمعان — بناء
المضارع المثبت، ....

لأهم: أي بني تميم، وقوله: "يقومون مقام كلهم" أي مقام كل الناس، فقد أفاد جرير بهذا الكلام أن بني تميم ينـــزلون منـــزلة الناس جميعا في الغضب. [الدسوقي: ٥٠٠/٤] **أن يجمع العالم:** أي صفات العالم الكمالية، وهذا البيت أشمل من الأول؛ لأن في الأول جعل بني تميم بمنـــزلة كل الناس الذين هم بعض العالم، وفي البيت الثاني جعل الممدوح بمنـــزلة كل العالم الذي هو أشمل من الناس؛ لأن الناس بعض العالم. (الدسوقي)

أن يكون المعنى: وذلك مثل أن يقرر في البيت الأول حب اللوم في المحبوب لعلة، ويقرر في الثاني بغض اللوم في المحبوب لعلة أخرى، فيكون التناقض والتنافي بين البيتين بحسب الظاهر، وإن كانت العلة تنفي التناقض؛ لأنها مسلمة من الشخصين فيكون الكلامان معا غير كذب، ومعلوم أن من كانت عنده العلة الأولى صح الكلام باعتباره ومن كانت عنده العلة الثانية صح الكلام باعتباره، فالتناقض في ظاهر اللفظين والالتئام باعتبار العلل. (الدسوقي)

حُبًّا لذكرك: أي: وإنما وجدت اللوم فيك لذيذا لأجل حبي لذكرك، واللوم مشتمل على ذكرك. [الدسوقي: ٥٠١/٤]
ومثله شعر الهندي:

نہ مانوں گا نصیحت پر نہ میں سنتا تو کیا کرتا کہ ہر ہر بات میں ناصح تمہارا نام لیتا تھا

والإنكار: أي إنه لا يحب الملامة فيه بل يحبه فقط، فالنفي المستفاد من الاستفهام الإنكاري منصب على القيد على حد قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ (البقرة: ٤٤). **كما يقال:** فالمنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث، لا وقوع الصلاة من حيث هي. [التجريد: ٤٥٤]

كما هو رأي البعض أو على حذف المبتدأ أي وأنا أُحِبُّ، **ويجوز أن يكون الواو للعطف**، فالإنكار راجع إلى الجمع بين الأمرين أعني محبته ومحبة الملامة فيه إن الملامة فيه من أعدائه: وما يصدر من عدوّ المحبوب يكون مبغوضا، **وهذا نقيض** معنى بيت أبي الشيص **لكن كلّا منهما** باعتبار آخر، ولهذا قالوا: **الأحسن** في هذا النوع أن يبين السبب. ومنه **أي من غير الظاهر** أن يؤخذ بعض المعنى **ويضاف إليه** ما يُحَسِّنُه كقول **الأفوه: وترى الطير** على آثارنا رأي عين **أي عيانًا** ثقةً **حالٌ** أي واثقة أو مفعول له **مما يتضمنه** ....

يعني لا يكون إلا واحدا — علة لقوله "وأحب فيه" — صادر من أعدائه — المحبوب — لا محبوبا — لأن كلا باعتبار آخر — القلب — الشاعر — كما في البيتين المذكورين — الأودي — رؤية عين فيه المبالغة — من الفعل الذي

يكون الواو للعطف: والعطف بالواو وإن كان لا يقتضي المعية لكن يقتضي الاجتماع في الحكم، فحبه وحب اللوم فيه يقتضي عطف أحدهما على الآخر اجتماعهما في الوقوع من شخص واحد وهو الحكم، وهذا الاجتماع هو محط الإنكار أي كيف يجتمع حبه وحب اللوم في الوقوع مني. [التجريد: ٤٥٤] **وهذا نقيض:** أي بعض اللوم في المحبوب نقيض معنى بيت أبي الشيص؛ لأنه جعل اللوم في المحبوب محبوبا. [الدسوقي: ٥٠١/٤]

لكن كلا منهما إلخ: أي لكن كلا من كراهة اللوم وحبّها باعتبار غير اعتبار الثاني، فمحبة اللوم من حيث اشتمال اللوم على ذكر المحبوب وكراهته من حيث صدوره من الأعداء، والصادر منهم يكون مبغوضا. (الدسوقي)

الأحسن إلخ: وإنما كان الأحسن في هذا النوع بيان السبب؛ لأجل أن يعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقة، بل بحسب الصورة. [الدسوقي: ٥٠٢/٤] **ويضاف إليه إلخ:** مفهوم هذا الكلام أنه إذا لم يضف إليه شيء أصلا كان من الظاهر؛ لأن مجرد أخذ المعنى من الأول كلا كان أو بعضا لا لبس فيه يعد من الظاهر، وكذا إذا أضيف إليه ما لا يحسنه من الزيادة، فإنه يكون من الظاهر؛ لأن المأخوذ حينئذٍ ولو قل لا لبس فيه، بخلاف أخذ البعض مع تزيينه بما أضيف إليه، فإن ذلك يخرجه عن سنن الاتباع إلى الابتداع فكأنه مستأنف فيخفى. (الدسوقي)

الأفوه: هو في اللغة: الواسع الفم الطويل الأسنان بحيث خرجت من الشفتين. (التجريد) **ترى الطير:** أي وتبصر الطير وراءنا تابعة لنا معاينة، وقيل: الآثار جمع أثر بمعنى العلم أي مستعلية على أعلامنا متوفقة فوقها، فتكون الأعلام مظللة بالطير. [الدسوقي: ٥٠٣/٤] **حالٌ:** من الطير والمصدر بمعنى اسم الفاعل. (الدسوقي) **مما يتضمنه:** أي من العامل الذي يتضمنه المجرور الذي هو قوله: "على آثارنا"، وعلى هذا فقوله: "ثقة أن ستمار" جواب لسؤال مقدر كأنه قيل: لماذا كانت الطيور على آثارنا تابعة لنا؟ فقيل: كانت على آثارنا لوثوقها بأنها ستمار أي ستطعم الميرة أي الطعام وهو لحوم من نقتلهم. (الدسوقي)

قوله: "على آثارنا" أي كائنة على آثارنا لوثوقها **أن سَتُمارَ**، أي ستطعم من لحوم من نقتلهم، وقول أبي تمام: وقد ظُلِّلَتْ (بالبناء للمفعول) أي ألقي عليها الظل فصارت ذوات ظل **عقبان أعلامه** (نائب فاعل) (راياته) ضحًى **بعقبان طير** في الدماء (ماء القتلى) نواهل (جمع ناهل): من نَهل **إذا روي** نقيض عطش أَقَامَتْ أي عقبان الطير مع الرايات أي الأعلام وثوقا بأنها ستطعم (وتروى من دمائها) من لحوم القتلى **حتى كأنها من الجيش** إلا أنها لم تقاتل، **فإن أبا تمام** لم يلم (لم يقصد) بشيء من معنى قول (عقبان الطير) الأفوه: "رأي عين" الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عيانا لا تخيّلا، **وهذا مما** يؤكد شجاعتهم وقتلهم الأعادي ولا بشيء من معنى قوله "ثقةً أن ستمار" الدّال على وثوق الطير بالميرة (الميرة) لاعتيادها بذلك، وهذا (وثوق الطير بالميرة) أيضا مما يؤكّد المقصود (إثبات الشجاعة) قيل: إن قول أبي تمام: "ظَلِّلَتْ" **إلْمامٌ** ....

أن سَتُمارَ: من مار أهله أتاهم بالميرة وهي الطعام و"تمار" مضارع مجهول، وإن مخففة من المثقلة، واسمها ضمير مقدر راجع إلى الطير، والجملة مفعول "ثقة". (الحواشي) **عقبان أعلامه**: [جمع عقاب] من إضافة المشبه به إلى المشبه، أي أعلامه التي هي كالعقبان في تلونها وفخامتها، فالمراد بالعقبان الأعلام نفسها، وقد كان للنبي ﷺ راية تسمى العقاب؛ لأنها سوداء ولون العقاب أسود وكان من برد لعائشة ؓ، ذكره أهل السير. [التجريد: ٤٥٤]

بعقبان طير: متعلق بـــ"ظللت" أي ظللت عقبان الأعلام بعقبان طير؛ لأنها لزمت فوق الأعلام، فألقت ظلها عليها. [الدسوقي: ٥٠٣/٤] **إذا روي**: يقال في ضد العطش: روى يروي كـــ"هوي يهوي"، ويقال في رواية الحديث ونحوه: روى يروي كـــ"هوى يهوي". (التجريد)

حتى كأنها من الجيش: أي حتى صارت من شدة الاختلاط بروؤس الرماح والأعلام من أفراد الجيش، إلا أنها لم تقاتل أي لم تباشر القتال، وهذا استدراك على ما يتوهم من الكلام السابق من أنها حيث صارت من الجيش قاتلت معه. [الدسوقي: ٥٠٤/٤] **فإن أبا تمام إلخ**: أي: وإنما كان كلام أبي تمام بالنسبة لكلام الأفوه السابق مما ذكرناه، وهو أخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه؛ لأن أبا تمام إلخ. (الدسوقي)

وهذا: أي كون الطير قريبا من الجيش بحيث يرى معاينة مما يؤكد المعنى المقصود، وهو وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الأعادي، وذلك لأن قربها إنما يكون لأجل توقع الفريسة. (الدسوقي) **إلْمامٌ**: فلا يصح قوله: إن أبا تمام لم يلم بمعنى قول الأفوه رأي عين.

بمعنى قوله: رأي عين؛ لأن وقوع الظلّ على الرايات مشعر بقربها من الجيش، **وفيه نظر**؛ إذ قد يقع ظلّ الطير على الراية وهو في جوّ السماء بحيث لا يرى أصلا **نعم**، لو قيل: إن قوله: "حتى كأنها من الجيش" إلمامٌ بمعنى قوله: "رأي عين"؛ فإنها إنما تكون من الجيش إذا كان **قريبا** منهم ومختلطا بهم **لم يبعد من الصواب**، لكن زاد أبو تمام عليه أي على الأفوه زيادات محسِّنة للمعنى المأخوذ من الأفوه أعني تساير الطير على آثارهم **بقوله: "إلا أنها** لم تقاتل"، وبقوله "في الدماء نواهل"، وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش، وبها أي بإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش يتم حسن الأول **يعني قوله:** "إلا أنها لم تقاتل"؛ لأنه لا يحسن الاستدراك الذي هو قوله: "إلا أنها لم تقاتل" ذلك الحسن إلا بعد أن تجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة في عداد الجيش، حتى يتوهم أنها أيضا من المقاتلين **هذا هو المفهوم**.......................

بمعنى قوله: فلا يصح قوله: إن أبا تمام لم يلم بمعنى قول الأفوه: رأي عين. **وفيه نظر:** حاصله: أن وقوع ظل الطير على الرايات لا يستلزم قربه منها؛ لأن ظل الطير يمر بالأرض وغيرها، والحال أن الطير في الجو بحيث لا يرى، وفيه أن الظل يضمحل بالبعد الكثير الذي يوجب عدم الرؤية. [الدسوقي: ٥٠٤/٤، التجريد: ٤٥٥]

نعم إلخ: هذا اعتراض ثان على قول المصنف: إن أبا تمام لم يلم بمعنى قول الأفوه رأي عين، وحاصله: أن قوله: "حتى كأنها من الجيش" فيه إلمام بمعنى قوله: "رأي عين" وحينئذٍ فلا يتم ما قاله. (الدسوقي) **قريبا:** خبر "كان" ولم يؤنثه؛ لأنه يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلطا؛ لأنه تابع. [الدسوقي: ٥٠٥/٤]

لم يبعد من الصواب: ويزيد هذا تأكيدا قوله: "أقامت مع الرايات"؛ لأن صحبة الرايات تستلزم القرب. (الدسوقي) **بقوله إلا أنها إلخ:** أي زاد عليه بأمور ثلاثة: أحدها قوله: "إلا أنها لم تقاتل"، وثانيها قوله: "في الدماء نواهل"، وثالثها قوله: أقامت مع الرايات. (التجريد) **يعني قوله إلخ:** أشار بذلك إلى أن مراد المصنف بالأول الأول من تلك الزيادات، لا الأول في كلام الشاعر؛ لأنه آخر فيه. (الدسوقي)

هذا هو المفهوم إلخ: أي إن المفهوم من "الإيضاح" أن ضمير قوله: "وبها" راجع "لإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش"، والمراد بالأول الأول من الزيادات، وهو قوله "إلا أنها لم تقاتل" لا الأول في كلام أبي تمام؛ لأنه آخر فيه، وبيان ذلك أنه لو قيل "ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير إلا أنها لم تقاتل" لم يحسن هذا الاستدراك؛ =

من "الإيضاح"، وقيل: معنى قوله: "وبها **يتم حسن** الأول" أي بهذه الزيادات الثلاثة يتم حسن معنى البيت الأول، وأكثر هذه **الأنواع المذكورة** لغير الظاهر **ونحوها** مقبولة لما فيها من نوع تصرف بل منها **أي من** هذه الأنواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتّباع إلى حيز الابتداع، **وكلما كان أشدّ** خفاء **بحيث لا يعرف** كونه مأخوذا من الأول إلا بعد **مزيد تأمّل** كان أقرب إلى القبول لكونه أَبْعَدَ من الاتّباع وأدخل في الابتداع، هذا **الذي ذكر** في الظاهر وغيره من ادّعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه وكونه مقبولا أو مردودا وتسمية كل بالأسامي المذكوره كلّه إنما يكون إذا علم أن الثاني أَخَذَ من الأول **بأن يعلم** أنه كان يحفظ قول الأول حين نَظَمَ،..............

(وعليه التعويل) (نحو هذه الأنواع) (تابعا للغير) (الإحداث والابتكار) (الكلام المأخوذ) (مما ليس كذلك) (الشاعر الثاني) (الثاني)

= لأن مجرد وقوع ظلها على الرايات لا يوقع في الوهم أنها تقابل مع الجيش حتى يستدرك عليه بالنفي، بخلاف "إقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش" فإنه مظنة بأنها أيضا تقاتل مثل الجيش، فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق. [الدسوقي: ٥٠٥/٤]

يتم حسن: معنى البيت الأول أي المعنى الذي أخذه أبو تمام من بيت الأفوه وهو تساير الطير على آثارهم وإتباعها لهم في الزحف. (الدسوقي) **الأنواع المذكورة**: أي التي ذكرها المصنف لغير الظاهر وهي خمسة كما مرّ. (الدسوقي)

ونحوها: الظاهر أن "نحوها" معطوف على "هذه" أي وأكثر نحو هذه الأنواع مقبول، وهذ الكلام يقتضي أن من هذه الأنواع ما هو غير مقبول أيضا، وتعليلهم القبول بوجود نوع تصرف فيه يقتضي قبول جميع الأنواع غير الظاهر أعني: ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر، ويؤيد ذلك أن الظاهر يقبل بالتصرف فكيف بغير الظاهر، وبهذا يعلم أن الأولى إسقاط لفظ الأكثر ويقول: وهذه الأنواع ونحوها مقبولة. [التجريد: ٤٥٥]

أي من إلخ: أي التي تنسب لغير الظاهر مطلقا لا بقيد كونها مذكورة. [الدسوقي: ٥٠٧/٤]

وكلما كان أشد: أي: وكلما كان الكلام المأخوذ من غيره أشد خفاء من مأخوذ آخر كان أقرب إلى القبول. (الدسوقي بتغيير) **بحيث لا يعرف إلخ**: وذلك بأن يكسب من التصرف وإدخال اللطائف ما أوجب كونه لا يعرف مما أخذ منه، وأن أصله ذلك المأخوذ منه إلا بعد مزيد تأمل وإمعان نظر. (الدسوقي) **مزيد تأمل**: أي وأما أصل التأمل فلابد منه في غير الظاهر. (الدسوقي)

الذي ذكر: فإفراد هذا بتأويل المشار إليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله: "كلّه". (الدسوقي)

بأن يعلم: بيان لسبب علم أن الثاني أخذ من الأول. (الدسوقي)

أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه **وإلّا فلا يحكم** بشيء من ذلك لجواز أن يكون

الثاني

الاتفاق في اللفظ والمعنى جميعا أو في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر أي مجيئه على

بين القائل الأول والثاني — الخاطر

كلا أو بعضا

سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ كما يُحكى عن **ابن ميادة** أنه أنشد لنفسه:

من الثاني — من الأول — أنشد بيتا ونسبه إلى نفسه

مُفِيدٌ ومِتْلافٌ إذا مَا أتيته تهلّل واهْتَــزَّ اهْتِزازَ المهنّد

فقيل له: **أين يذهب** بك **هذا للحطيئة**؟ فقــال: الآن علمت أنّي شاعــر إذا وافقتُه

على قوله و لم أسمعه، فإذا لم يعلم أن الثاني أخذ من الأول قيل: قال فلان كذا، وقد

سبقه إليه فلان فقال كذا، **ليغتنم** بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى علم الغيب

إلى القول المذكور — القول — لو عين السرقة أو عدمها

ونسبة النقص إلى الغير، ومما يتصل بهذا أي بالقول في السرقات الشعرية القول في

الشاعر الثاني — خبر مقدم

الاقتباس والتضمين والعقد والحلّ والتلميح بتقديم اللّام على الميم من: "لمَحَه" إذا

مبتدأ مؤخر

أبصره، **وذلك**؛ لأن **في كلّ منها** أخذ شيء من الآخر.

وإلا فلا يحكم: أي وإن لم يعلم أخذ الثاني من الأول بأن علم العدم أو جهل الحال بشيء من ذلك أي من سبق أحدهما واتباع الآخر، ولا بما يترتب على ذلك من القبول أو الرد، وأشار الشارح بقوله: "وإلا فلا يحكم بشيء" إلى أن قول المصنف: "بجواز أن يكون إلخ" علة لمحذوف. [الدسوقي: ٥٠٧/٤] **ابن ميادة**: بفتح الميم وتشديد الياء اسم امرأة أمة سوداء وهي أم الشاعر، فهو ممنوع عن الصرف للعلمية والتأنيث. [الدسوقي: ٥٠٨/٤]

مفيدٌ ومتْلافٌ: أي هذا الممدوح يفيد الأموال للناس أي يعطيها لهم ويتلفها على نفسه. (الدسوقي)

إذا ما إلخ: التهلل طلاقة الوجه، والاهتزاز التحرك، والمهند السيف المصنوع من حديد الهند، أي إذا أتيت الممدوح تهلل أي تنور وجهه فرحا بسؤالك إياه، واهتز بإرادة العطاء كاهتزاز السيف المهند في البريق والإشراق. (الدسوقي)

أين يذهب: كلام يقال للضال، كقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ (التكوير:٢٦). (الدسوقي)

هذا للحطيئة: أي هذا البيت للحطيئة، وهو اسم شاعر. (الدسوقي) **ليغتنم إلخ**: علة لمحذوف، أي فإذا لم يعلم أن الثاني أخذ من الأول قيل: قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا، ولا يقال: إن الثاني أخذه من الأول سرقة ليغتنم إلخ؛ لأنه لو ادعى سرقة مثلا أو عدمها مثلا لم يأمن أن يخالف الواقع. [الدسوقي: ٥٠٩/٤]

وذلك: أي وجه اتصال هذه الأمور بالسرقات أن في كل من هذا أخذ شيء من شيء سابق كما في السرقات. (الدسوقي) **في كل منها**: أي كل واحد من الخمسة المذكورة.

[الاقتباس]

أما الاقتباس فهو **أن يضمّن** الكلام نظما كان أو نثرا شيئا من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه أي لا على طريقة أن ذلك الشيء من القرآن أو الحديث، **يعني** على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه منه، **كما يقال** في أثناء الكلام: قال الله تعالى كذا، وقال النبي ﷺ كذا **ونحو ذلك**، **فإنه** لا يكون اقتباسا، ومثّل الاقتباس بأربعة أمثلة؛ لأنه إما من القرآن والحديث وكل منهما إما في النثر أو في النظم، **فالأول** كقول الحريري: **فلم يكن** ﴿**إِلَّا كَلَمْحِ** الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ (النحل: ٧٧) حتى أنشد فأغرب، **والثاني** مثل قول الآخر:

يعني من المركبات — راجع للمنفي — المصنف — أتى بشيء غريب

إن كنتِ أزمعتِ **أي عزمتِ** على هجرنا من غير **ما جرم فصبر جميل**..............

أن يضمن إلخ: أي أن يؤتى بشيء من لفظ القرآن أو من لفظ الحديث في ضمن الكلام، ومما ينبغي أن يلحق بالاقتباس أن يضمن الكلام شيئا من كلام الذين يبرك بهم وبكلامهم خصوصا الصحابة والتابعين، رضوان الله عليهم أجمعين. [الدسوقي: ٥٠٩/٤] **يعني إلخ:** أتى بالعناية إشارة إلى أن النفي ليس منصبا على المقيد وهو الوجه والطريقة، بل منصبه القيد وهو كونه من القرآن أو الحديث، ففسر المتن أولا على ظاهره، ثم أشار إلى بيان المراد منه. [التجريد: ٤٥٧] **كما يقال إلخ:** مثال للمنفي أي الإتيان بشيء من القرآن أو الحديث على وجه فيه إشعار بأنه منه. [الدسوقي: ٥١٠/٤]

ونحو ذلك: مثل: وفي التنــزيل أو في الحديث كذا. (الدسوقي) **فإنه إلخ:** أي لأن هذا ليس من التضمين في شيء بسهولة التناول، فلا يفتقر إلى نسخ الكلام نسخا، يظهر منه أنه شيء آخر، فيعد مما يستحسن فيلحق بالبديع. (الدسوقي) **فالأول:** أي الاقتباس من القرآن في النثر. (الدسوقي)

فلم يكن إلخ: أي لم يكن من الزمان إلا كلمح البصر في القلة واليسارة، فأنشد فيه أبو زيد السروجي وأغرب أي أتى بشيء غريب بديع، وهذا كناية عن سرعة الإنشاد الغريب. (الدسوقي) **إلا كلمح:** هذا مقتبس من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ (النحل: ٧٧).

والثاني: أي الاقتباس من القرآن في النظم. [الدسوقي: ٥١١/٤] **ما جرم:** "ما" زائدة أي من غير ذنب صدر منا. (الدسوقي) **فصبر جميل:** أي فأمرنا معك صبر جميل، وهو الذي لا شكوى فيه، اقتبس هذا من قوله تعالى: حكاية عن قول يعقوب عليه السلام: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (يوسف: ١٨). (الدسوقي)

وإن تبدّلتِ بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل، **والثالث:** قول الحريري: قلنا: "شاهت الوجوه" أي قبحت وهو لفظ الحديث على ما روي أنه لمَّا اشتد الحرب يوم حنين

شاهت الوجوه

أخذ النبي ﷺ كفّا من الحصى، فرمى بها وجوه المشركين، وقال النبي ﷺ: **"شاهت**

وآله وصحبه

الوجوه"، وقبحَ على المبني للمفعول أي لُعِنَ من: "قبحه الله" بالفتح أي أبعده من

بفتح العين بوزن ضرب

الخير، اللُّكَع أي اللئيم ومن يَّرْجوه، والرابع: مثل قول ابن عباد: قال أي الحبيب لي

اقتباس الحديث في النظم

إن رقيبي سيِّئ الخلق فَدَاره من المداراة هو الملاطفة والمخاتلة، وضمير المفعول للقريب

الرقيب الحافظ قبيح الطبع لئلا يمنعني عنكِ المخادعة هو الهاء في داره

قلت: **دعني وجهك** الجنة حفت بالمكاره، اقتباسا من قوله عليه السلام: **"حُفَّتِ الجنّة بالمكاره وحُفّتِ النَّار بالشَّهوَات" أي أحيطَتْ** يعني لابد لطالب جنة وجهك من تحمل مكاره

تفسير لـ"حفت" من إضافة المشبه به للمشبه

الرقيب، كما لابد لطالب الجنة من مشاقّ التكاليف، وهو أي الاقتباس ضربان:

ولا ينفع فيه المداراة كالصلاة والزكاة وغيرها

أحدهما: **ما لم ينقل** فيه المقتبس عن **معناه الأصلي** ....

وإن تبدّلت إلخ: أي وإن اتخذتَ غيرنا بدلا منا في الصحبة، فحسبنا الله أي فيكفينا الله في الإعانة على هذه الشدة، ونعم الوكيل أي المفوض إليه في الشدائد، اقتبس هذا من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللّٰهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللّٰهِ وَفَضْلٍ﴾ [آل عمران: ١٧٣-١٧٤]. [الدسوقي: ٥١١/٤]

والثالث: أي الاقتباس من الحديث في النثر. (الدسوقي) **شاهت الوجوه:** أي قبحت وتغيرت بانكسارها وانهزامها وعودها بالخيبة، فلما فعل ذلك انهزم المشركون. (الدسوقي) **إن رقيبي إلخ:** الرقيب: الحافظ والحارس، والخلق بسكون اللام، أي رقيـبي قبيح الطبع غليظه فلاطفه لتنال معه المطلوب. [التجريد: ٤٥٧]

دعني: أي اتركني من الأمر بمداراة الرقيب وملاطفته. [الدسوقي: ٥١٢/٤] **وجهك:** مبتدأ خبره "الجنة"، وما بعدها حال منها بإضمار "قد"، والمعنى على التشبيه. (الدسوقي) **أي أحيطت:** يعني كل من الجنة والنار بما ذكر يعني بالمكاره والشهوات، فلا يتوصل إلى كل منهما إلا بارتكاب ذلك. (الدسوقي) **ما لم ينقل إلخ:** أي بل أريد به في كلام المقتبس بكسر الباء معناه الأصلي المفهوم منه بعينه. (الدسوقي)

معناه الأصلي: المراد به المفهوم منه وإن كان المصداق مختلفا، فما صدق في القرآن والحديث غيره في هذا الكلام الواقع من هذا الشاعر مثلا والمفهوم واحد، فحينئذ يكون الاستعمال حقيقة؛ لأنه مستعمل في مفهومه وإن اختلف المصداق، بخلاف ما إذا نقل فإنه يكون مجازا. (الدسوقي)

كما تقدّم **من الأمثلة**، والثاني: خلافه أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كقوله أي قول ابن الرومي:

لئن أخطأتُ في مدحك ما أخطأت في منعي

لقد أنزلت حاجاتي بوادٍ غير ذي زرْعٍ

هذا مقتبس من **قوله تعالى**: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ (إبراهيم: ٣٧) لكن معناه في القرآن وادٍ (هو أرض مكة المشرفة) لا ماء فيه ولا نبات، وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى إلى جَنَابٍ (فناء) لا خير فيه ولا نفع، **ولا بأس** بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن أو غيره **كقوله**: قد كان أي وقع ما خفت أن يكونا إنّا إلى الله راجعونا، (نقص وزاد لاستقامة الوزن) (كالتقفية) وفي القرآن: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ (البقرة: ١٥٦).

[التضمين]

وأما التضمين فهو **أن يضمّن** الشعر شيئا من شعر الغير.........

من الأمثلة: يعني فإن قوله: ﴿كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧] أريد به ذلك المقدار من الزمان، كما أريد به في الأصل، وقوله: "فصبر جميل" على معناه، وكذا "حسبنا الله ونعم الوكيل"، و"شاهت الوجوه" أريد به قبح الوجوه وتغيرها كما أريد به في الأصل، وكذا "حفت الجنة بالمكاره" فإن المفهوم في الأصل والفرع واحد، وإن كان المراد بمصدوق الفرع خلاف الأصل؛ لأن الاختلاف في المصدوق لا عبرة به. [الدسوقي: ٥١٢/٤]

لئن أخطأت إلخ: أي والله إن كنت أخطأت في مدحك لكونك لا تستحق المدح ما أخطأت في منعي لكوني أستحق المنع؛ لأني مدحت من لا يستحق المدح. [الدسوقي: ٥١٣/٤] **قوله تعالى**: حكاية عن سيدنا إبراهيم عليه السلام.

ولا بأس إلخ: أي ويسمى اللفظ المتغير بتغير يسير مقتبسا، وأما إذا غيّر كثيرا حتى ظهر أنه شيء آخر لم يسم اقتباسا، كما لو قيل في "شاهت الوجوه": قبحت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك. (الدسوقي)

كقوله: أي بعض المغاربة عند وفات صاحب له. (الدسوقي) **أن يضمن إلخ**: أي يدخل في الشعر شيئا من شعر الغير، وخرج النثر بقوله: "أن يضمن الشعر" فلا يجري فيه التضمين، وإنما اختص التضمين بالشعر؛ لأن ضم كلام الغير في الشعر على وجه يوافق المضموم إليه مما يستبدع؛ إذ ليس سهل التناول، ولذا عد من المحسنات، =

بيتا كان أو فوقه أو مصراعا أو ما دونه، مع التنبيه عليه أي على أنه من شعر الغير، إن لم يكن ذلك **مشهورا** عند البلغاء، **وبهذا يتميز** عن الأخذ والسرقة **كقوله**: أي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيدٍ للبيع:

على أنّي سأنشد عند بيعي أضاعوني وأيّ فتىً أضاعُوا

مفعول "أنشد"

المصراع الثاني **للعَرْجي وتمامه:**

لِيَوْم كريْهَةٍ وسِدادِ ثَغر

اللام في "ليوم" لام التوقيت، و"الكريهة" من أسماء الحرب، و"سداد الثغر" بكسر السين

لأنها تستكره

سدُّه بالخيل، والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان، أي **أضاعوني** في وقت الحرب وزمان سد الثغر، ولم يراعوا لحقي **أحوج** ما كانوا إليّ وأيّ فتى أي كاملا من

مصدرية مفعول "أضاعوا"

= بخلاف ضم كلام الغير في النثر فإنه لا استبداع فيه، وخرج بقوله: "شيئا من شعر الغير" ما إذا ضمن الشعر شيئا من نثر الغير فلا يسمى تضمينا بل عقدا كما يأتي. [الدسوقي: ٤/٥١٤]

بيتا كان إلخ: وهذه الأربعة إما مع التنبيه أو عدمه إن كان مشهورا، فالأقسام ثمانية، مثل المصنف لقسم منها وهو تضمين المصراع مع التنبيه بقوله: "سأنشد إلخ"، ومثل الشارح لقسم ثان منها وهو تضمين بدون تنبيه، وترك أمثلة الباقي. (الدسوقي) **مشهورا**: فإن كان مشهورا فلا حاجة إلى التنبيه. **وبهذا يتميز**: أي بقيد التنبيه وما يقوم مقامه من الشهرة. **كقوله** إلخ: هذا مثال لتضمين المصراع مع التنبيه على أنه لغير فإن قوله: "سأنشد" نبه به على أن المصراع الثاني لغيره وهو قوله: أضاعوني إلخ. [الدسوقي: ٤/٥١٥] **للعرجي**: بسكون الراء وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان ﷺ نسبة للعرج، موضع بطريق مكة. (الدسوقي)

وتمامه: أي تمام المصراع الثاني، فالأصل هكذا:

أضاعوني وأي فتى أضاعوا ليوم كريهةٍ وسداد ثغـــر

هذه الأبيات من قصيدة قالها العرجي حين حبس في شأن قتيل قتله، ثم إن الغلام الذي عرضه أبو زيد السروجي للبيع وهو ولده، أخبر عند عرضه للبيع بأنه يوم البيع ينشد ما ذكر وضمن شعره الذي أنشده عند بيعه المصراع الأول من البيت الأول من كلام العرجي، ونبه بقوله: "سأنشد" على أن المصراع الثاني لغيره، والحريري حكى ما قاله ذلك الغلام. (الدسوقي) **أضاعوني** إلخ: أشار الشارح إلى أن اللام في قوله: "ليوم كريهة" بمعنى "في" وإنها متعلقة بـــ"أضاعوني". [الدسوقي: ٤/٥١٦] **أحوج**: حال من الواو في "يراعوا". (الدسوقي)

الفتيان أضاعوا، **وفيه تنديم** وتخطئة لهم وتضمين المصراع بدون التنبيه لشهرته كقول
في الكلام لمضيعين مبتدأ
الشاعر:

قد قلت لمـــا أطلـــعتْ وَجْناته حول الشقيق الغضّ **روضة آس**
أبدت وأظهرت ورد أحمر الطري مفعول "أطلعت"
أعذاره الساري العجوْلَ **توقفا** ما في وقوفك ســـاعة من بأس
ورد أخضر

المصراع الأخير لأبي تمام، وأحسنه أي أحسن التضمين ما زاد على الأصل أي شعر الشاعر الأول بنكتة **لا توجد فيه كالتـــورية** أي الإيهام والتشبيه **في قـــوله**: إذا الوهم أبدى لي أي أظهر لي لَمَاها أي سمرة شفتيها وثَغْرها، تَذَكّرتُ ما بين العُذَيب
إذا تخيلت لماها وثغرها حمرة أسنانها جواب "إذا"
وبارق، ويُذْكِرُني من الأذكار من قدّهَا ومَدامعي **مجرَّ عوالَيْنَا** وَمجرى السوابق ....
بقطع الهمزة أي جريان مدامعي

وفيه تنديم: أي في الكلام تنديم للمضيعين وتخطئة لهم من حيث إنهم أضاعوا وباعوا من لا غنى عنه لكونه كاملا في الفتوة. [الدسوقي: ٥١٦/٤] **وجناته**: جمع وجنة هو ما ارتفع من الخدين. (الدسوقي) **روضة آس**: مفعول "أطلعت"، و"الروضة" منبت الأشجار، و"الآس" الريحان، أي لما أظهرت وجناته شيئا أخضر كالآس، والمراد به شعر العذار؛ لأن الشعر في حال نباته يميل للخضرة. (الدسوقي)

أعذاره إلخ: الهمزة للنداء، والعذار هو ما يوجد من الشعر على الخد، و"الساري" في الأصل: الماشي بالليل وهو بالنصب صفة لـــ"عذار" إلا أنه أسكنه للضرورة، وإنما نادى عذاره؛ لأنه مشغوف به، ووصفه بأنه الساري؛ لأنه مشتمل على سواد كسواد الليل، فكأنه سار بالليل ووصفه بأنه العجول؛ لأن فيه تظهر عجلة المسرع. [الدسوقي: ٥١٧/٤]

توقفا: في أكثر النسخ: "ترفقا" بالراء، قيل: هو أمر مؤكد بالنون الخفيفة قلبت الفاء لوقوعها في الوقف بعد فتح، فهو حينئذٍ بفتح القاف أو الفاء، وقيل: إن "توقفا أو ترفقا" مصدر منصوب بفعل مقدر أي "توقف أو ترفق"، فعلى هذا يقرأ بضم القاف أو الفاء منونا. (الدسوقي) **لا توجد فيه**: بهذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزيد لنكتة، وإلا فالزيادة على المضمن لابد منها، فلم يحترز بمطلق الزيادة عن شيء، وإنما احترز بكونها لنكتة زائدة على ما كان، فالمحترز عنه هو الزيادة لغير ذلك. [التجريد: ٤٥٩]

كالتورية: هو أن يكون للكلام معنيان: بعيد وقريب، ويراد البعيد لقرينة. [الدسوقي بتغيير: ٥١٨/٤]

في قوله: أي التورية والتشبيه الموجودين في قوله: "إذا الوهم إلخ"، فإن البيت الأول فيه تضمين على التورية، والثاني فيه تضمين مشتمل على التشبيه. (الدسوقي) **مجرَّ عوالينا**: أي جرّ رماحنا العالية، راجع لتبختر قدها أي تمايله، وقوله: "مجرى السوابق" أي وجرى الخيل السوابق راجع لجريان مدامعه، والمعنى أن الوهم يذكره من تبختر قدها جرّ الرماح وتمايلها للمشابهة بينهما، ويذكره من جريان مدامعه جريان الخيل السوابق للمشابهة بينهما. (الدسوقي)

انتصب "مجرّ" على **أنه مفعول ثان** لـ"يذكرني"، وفاعله ضمير يعود إلى "الوهم"، وقوله: "تذكّرتُ ما بين العذيب وبارق: مجرّ عوالينا ومجرى السوابق" **مطلع قصيدة** أولها لأبي الطيّب، و"**العُذَيب** والبارق" موضعان، و"ما بين" **ظرفٌ لـ"تذكّر"**، أو لـ"مجرّ" أو "المجرى" اتساعا في تقديم الظرف **على عامل المصدر**، أو يكون "ما بين" مفعول "تذكرت" و"مجرّ" بدلا منه، **والمعنى** أنهم القائل وقومه كانوا نزولا بين هذين الموضعين العذيب والبارق، **وكانوا** والمجرى أيضًا يجرُّون الرماح عند مطاردة الفرسان طرد بعضهم بعضا ويسابقون على الخيل إشارة إلى مجرى السوابق، **فالشاعر الثاني** أراد بالعذَيب تصغير العذب يعني شفة الحبيب، وببارق **ثغرها** أسنانها الشبيه بالبرق في اللمعان، وبما بينهما ريقها، وهذا هو أيضًا معنى بعيد تورية فالتورية في ثلاثة مواضع **وشبّه تبختر** قدّها بتمايل الرمح، وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق، ....

أنه مفعول ثان: ومفعوله الأول ياء المتكلم في "يذكرني". [الدسوقي: ٥١٨/٤] **مطلع قصيدة**: فالشاعر الثاني أخذ الشطر الأول وجعله شطرا ثانيا، وأخذ الشطر الثاني وجعله شطرا ثانيا أيضا. [الدسوقي: ٥١٩/٤ والتجريد: ٤٥٩] **والعذيب إلخ**: هذا شروع في بيان مراد أبي الطيب، ثم بين مراد المضمن بعد ذلك، وقوله: "موضعان" هذا معناهما القريب المشهور وسيأتي معناهما البعيد. (الدسوقي)

ظرف لتذكّر: وعلى هذا فـ"ما" زائدة، و"مجرّ" وما عطف عليه مفعول التذكر، وقوله: "أو لـ مجرّ" أي والمجر وما عطف عليه مفعول للتذكر، ويكون التقدير: تذكرت جرّ العوالي وإجراء السوابق حين وقع ذلك الجر والإجراء بين العذيب وبارق، وقوله: "أو ما بين مفعول" أي على أن "ما" موصولة و"بين" صلتها.

والحاصل: أن "ما" في قوله: "ما بين العذيب" يصح أن تكون موصولة مفعولا لـ"تذكرت" وصلتها الظرف بعدها، أي تذكرت الذي استقر بين العذيب وبارق، وعلى هذا فـ"مجر ومجرى" بدلان من "ما" الواقعة مفعولاً، وحينئذ يكون المراد بالمجر والمجرى المكان أو المصدر الذي هو جر الرماح وإجراء الخيل، ويصح أن يكون مفعول تذكرت مجرّ ومجرى، و"بين" ظرف للتذكر أو لمجر ومجرى، قدم عليهما لكونه ظرفا و"ما" زائدة على الوجهين. (الدسوقي والتجريد)

على عامل المصدر: أي لأن مجر معناه الجر، ومعناه الإجراء. (الدسوقي) **والمعنى**: أي معنى البيت الأصلي الذي هو بيت أبي الطيب. (الدسوقي) **وكانوا**: إشارة إلى معنى قوله: "مجر عوالينا". **فالشاعر الثاني**: فقد زاد على أبي الطيب بهذه التورية والتشبيه. (الدسوقي) **ثغرها**: هذا هو المعنى البعيد، وكذا ما قبلها.

وشبه تبختر إلخ: أي تشبيها ضمنيا لا صريحا، والحاصل: أن الشاعر الثاني زاد على أبي الطيب بالتورية في ثلاثة مواضع وبالتشبيه الضمني. (الدسوقي)

ولا يضر في التضمين **التغيير اليسير** **لما قصد تضمينه**؛ ليدخل في معنى الكلام كقول
متعلق بـ"التغيير" علة لـ"تغيير" الكلام المولف الثاني

الشاعر في يهوديّ به **داء الثعلب**:
ذما له

أقول لمعشر غلطوا وغضّوا من الشيخ الرشيد وأنكروه
لجماعة اليهود لم يحترموه

هو ابن جلا وطلّاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه
هذا مقول القول

البيت لسحيم بن وثيل، وهو "**أنا ابن جلا**" على طريقة التكلم، فغيَّره إلى طريقة الغيبة؛
الثاني أصل البيت الشاعر الثاني

ليدخل في المقصود، وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت **استعانةً**، وتضمين
للتقليل كتضمين البيتين أو الثلاثة

المصراع فما دونه إيداعا كأنه أودع شعره شيئا قليلا من شعر الغير، و**رَفْوا** كأنه رَفَا
كنصفه لأنه إصلاحا

خرقَ شعره بشيء من شعر غيره.

التغيير اليسير: احترز به من التغيير الكثير، فإنه يخرج به المضمن عن التضمين، ويدخل في حد السرقة إن عرف أنه للغير، والفرق بين الكثير واليسير موكول إلى عرف البلغاء. [الدسوقي: ٥١٩/٤ والتجريد: ٤٦٠]

لما قصد تضمينه إلخ: أي لو وقع في التضمين "تغيير يسير" يقصد انتظامه ودخوله بالمناسبة في معنى الكلام؛ لتوقف المراد على ذلك التغيير، فهذا التغيير لا يخرجه عن التضمين، فما يقال فيه هو ذاك، ولا فرق بينهما إلا هذا الأمر الخفيف الظاهر، فـ"يسير" ولو خالفه في أمور تبعده وتجعله كأنه ليس هو فكثير. (الدسوقي)

داء الثعلب: هو مرض يسقط الشعر من الرأس وهو المسمى بالقراع. (الدسوقي) **أقول لمعشر إلخ**: المعشر الجماعة، وقوله: "غلطوا" أي في حقه، وقوله: "غضوا" أي أبصارهم عند رؤيته احتقارا به، وقوله: "من الشيخ" يعني ذلك اليهودي، وقوله: "الرشيد" أراد به الغوي أي الضال تهكما، وقوله: "هو ابن جلا إلخ" مقول القول. (التجريد)

أنا ابن جلا إلخ: فمراد هذا الشاعر الأول الافتخار وأنه ابن رجل جلا أمره واتضح، وأنه متى يضع العمامة للحرب وتوجه له يعرف قدره في الحرب، بناء على أن المراد بالعمامة ملبوس الحرب، ومراد الشاعر الثاني بقوله: هو "ابن جلا إلخ" التهكم باليهودي، وأنه ابن شعر أي صاحب شعر جلا الرأس منه، وانكشف عن الرأس من هذا الداء أي داء الثعلب، وأنه طلاع الثنايا أي ركاب صعاب الأمور وهي مشاق داء الثعلب ومشاق الذل والهوان، ومراده بكونه متى يضع العمامة يعرفوه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف داؤه وعيبه. (التجريد)

استعانة: لأنه لكثرته كأن الشاعر استعان به وتقوى على تمام مراده، بخلاف ما هو دون ذلك. [الدسوقي: ٥٢٠/٤]

ورفوا: أي إصلاحا؛ لأن رفو الثوب إصلاح خرقه فكأن الشاعر لقلة المصراع وما دونه أصلح به خرق شعره أي خلله كما يرفأ الثوب بالخيط الذي هو من جنسه. (الدسوقي)

[العقد]

وأما العقد فهو أن ينظم نثر قرآنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك، لا على طريق الاقتباس **يعني إن كان** النثر قرآنا أو حديثا فنظمه إنما يكون عقدا **إذا غير** تغييرا كثيرا، **أو أشير** إلى أنه من القرآن أو الحديث، وإن كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد **كيف ما كان**؛ إذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله:

في غير القرآن والحديث — كما مر — هو أبو العتاهية

ما بال مَنْ أوّله نطفةٌ   وجيفةٌ آخـــره يفخر

الجملة حال أي ما باله مفتخرا **عقد قول علي** ﷺ: "ما لابن آدم **والفخر** وإنما أوله نطفة وآخره جيفة".

جملة "يفخر" — الشاعر — فمن أين يأتيه الافتخار

[الحلّ]

وأمّا الحَلّ فهو أن ينثر نظم **وإنما يكون مقبولا** إذا كان سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وأن يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قَلق ....

يجعل النظم نثرا — في الحسن — الوقوع — غير مضطرب

يعني إن كان إلخ: حاصله: أن النثر في قوله: "أن ينظم نثر" شامل للقرآن والحديث وغيرهما، وقوله: "لا على طريق الاقتباس" قيد في القرآن والحديث فقط؛ لأن الاقتباس لا يكون إلا فيهما كما تقدم. [التجريد: ٤٦٠]

إذا غير: لأنه لا يغتفر في الاقتباس من التغيير إلا اليسير. [الدسوقي: ٥٢١/٤] **أو أشير**: أي أو غير تغييرا يسيرا لكن أشير. **كيف ما كان**: أي سواء غير تغييرا يسيرا أو كثيرا أو لم يغير بأن قال: قال فلان كذا وغير بإشارة أو لا. (الحاشية) **ما بال إلخ**: وقبل هذا البيت:

عجب للإنسان في فخره   وهو غـــدا في قـــبره يقبر

ما بال من أوله نطفة إلخ والبيت لأبي العتاهية. (التجريد) **عقد قول علي** ﷺ: فهو عقد لما ليس بقرآن ولا حديث. [الدسوقي: ٥٢٢/٤] **والفخر**: مفعول معه أي إلى شيء ثبت لابن آدم مع الفخر. (الدسوقي)

وإنما يكون مقبولا إلخ: أشار الشارح إلى أن شرط كون الحل مقبولا أمران: أحدهما راجع إلى اللفظ، والآخر إلى المعنى، الأول: أن يكون سبك ذلك النثر مختارا لا يقصر عن سبك النظم؛ لكونه مسجعا ذا قرائن مستحسنة، والآخر أن يكون ذلك النثر حسن الوقوع غير قلق مطابقا لما تجب مراعاته في البلاغة مستقرا في مكانه الذي يجب أن يستعمل فيه، فإن فات في النثر أحد الأمرين المذكورين لا يكون الحل مقبولا. [الدسوقي بتصرف: ٥٢٣/٤]

كقول بعض المغاربة: فإنه لما قبحتْ فعلاتُه وحنظلت نخلاته **أي صارت ثمار نخلاته** كالحنظل في المرارة **لم يزل** سوء الظن يقتاده **أي يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدّق هو توهّمه** الذي يعتاده من الاعتياد **حَلَّ قول أبي الطيب**:

جمع مغربي — أفعاله — أفكاره — نتائج أفكاره — جواب لما

إذا سَاءَ فعل المرء ساءت ظنونُه ... وصـــدق ما يعتاده من توهّـــم

يشكو سيفَ الدولة واستماعَه لقول أعدائه.

[التلميح]

وأما التلميح **صح بتقديم اللام** على الميم من لَمّحه إذا أبصره ونظر إليه **وكثيرا مّا تسمعهم يقولون: لمح فلان هذا البيت فقال كذا، وفي هذا البيت تلميح إلى قول فلان، وأما التمليح بتقديم** الميم على اللّام بمعنى الإتيان بالشيء المليح كما في التشبيه والاستعارة فهو ههنا **غلط محض**، ....

بتشديد الميم — نظر مراعاة — لاحظه — نظر

كقول بعض: أي في وصف شخص يسيء الظن بالناس؛ لقياسه غيره على نفسه. [الدسوقي: ٥٢٣/٤]
المغاربة إلخ: جمع مغربي والياء للنسبة، والتاء في الجمع عوض عن ياء النسبة. [التجريد: ٤٦١] **لم يزل إلخ**: أي لما كان قبيحا في نفسه قاس الناس عليه فساء ظنه بهم في كل شيء، فصار سوء الظن يقوده إلى ما لا حاصل له في الخارج من التخيلات الفاسدة. (التجريد) **ويصدّق هو توهّمه إلخ**: يعني أنه لما كان يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم أن الناس كذلك، فصار يصدق ذلك التوهم الذي أصله ما اعتاد، فلم يحصل بسبب ذلك إلا الإثم والعداوة؛ لأن أكثر الظن إثم. (التجريد) **حل**: أي في هذا السجع قول أبي الطيب وزاد عليه قوله: "وحنظلت نخلاته". [الدسوقي: ٥٢٤/٤]
قول أبي الطيب: أي شكاية من سيف الدولة حيث استمع لقول الأعادي فيه وأن سبب ذلك هو سوء فعله فظن الناس كذلك. (الدسوقي) **إذا ساء إلخ**: أي إذا قبح فعل الإنسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه بالناس ويصدق في أوليائه وأتباعه ما يخطر بباله من الأمور التي توهمها منهم لاعتياد مثله من نفسه. (الدسوقي)
صح بتقديم اللام: أي الذي صح وتحرر عند المحققين أنه هنا بتقديم اللام، وأما ما قاله بعضهم من أنه يجوز تقدم الميم وأنه لا فرق بين التلميح والتمليح فليس بشيء. (الدسوقي) **وكثيرا**: هذا تأييد لكونه بتقديم اللام. (الدسوقي)
غلط محض: أي نشأ من توهم اتحاد الأعم بالأخص؛ لأن الإتيان بالشيء المليح أعم من التلميح الذي هو النظر إلى شعر أو قصة أو مثل. (الدسوقي)

وإن أخذ مذهبا فهو أن يشار في فحوى الكلام إلى قصّة أو شعر أو مثل سائر من غير ذكره **أي ذكر** كلّ واحد من القصة أو المثل، فالتلميح إما في النظم أو في النثر، والمشار إليه في كل منهما إما أن يكون قصة أو شعرا أو مثلا يصير ستة أقسام، **والمذكور في الكتاب مثال التلميح** في النظم إلى القصة والشعر كقوله:

فوالله مـــا أدري أأَحْـــلام نائـــم ألمّتْ بنا أم كان في الركب يوشَعُ

وصف لحوقه بالأحبّة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في ظلمة الليل، **ثم استعظم ذلك** واستغرب **وتجاهل** تحيرا أو تدلّها وقال: هذا حُلْم أراه في النوم أم كان فيما بين الركب يوشع النبي صلى الله على نبيّنا وعليه السَّلام، **فردّ الشمس** بدعائه، أشار إلى قصّة **يوشع** عليه السلام واستيقافه الشمس على ما روي أنه قاتل الجبّارين يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس **خاف** أن تغيب قبل أن يفرغ منهم **ويدخل السبت** فلا يحلّ له قتالهم فيه،

(تعليقات بين السطور: شائع بين الناس — في أثنائه — في المتن — أبي تمام — ذكر — لحوق الشاعر — وجه الحبيب الشبيه بالشمس — الستر — الشاعر — مرادف لما قبله — بضم الحاء وسكون اللام — الشاعر — طلبه من الله تعالى وقوفها — كادت أن تغرب — من قتلهم — ليلة)

وإن أخذ مذهبا: أي وإن جعل ذلك مذهبا للشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بما قاله المصنف. [الدسوقي: ٥٢٥/٤] **أي ذكر**: أشار الشارح إلى أن الضمير لواحد؛ لأن العطف بـــ"أو"، وحينئذٍ فلا يعترض على المصنف بعدم مطابقة الضمير لمرجعه. (الدسوقي) **والمذكور في الكتاب**: أي وترك أمثلة التلميح في النثر بأقسامه الثلاثة، وكذا ترك مثال التلميح في النظم للمثل. (الدسوقي) **مثال التلميح**: أتى بمثالين وترك أربعا وتمثل لك المتروك، فالأول التلميح في النظم إلى المثل كقول عمر بن كلثوم. **أحلام**: جمع حلم بالضم: ما يراه النائم.

ثم استعظم ذلك: أي طلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في الليل حتى كأنه لا يمكن عادةً كرد الشمس. [الدسوقي: ٥٢٦/٤] **وتجاهل إلخ**: أي فكأنه يقول: خلط عليّ الأمر لما شاهدت، فلم أدر هل أنا نائم وما رأيته حلم أم حضر يوشع عليه السلام فردّ الشمس. (الدسوقي) **فردّ الشمس**: أي ردّها عن الغروب وأمسكها، وليس المراد أنها غابت بالفعل ثم ردّها كذا قيل. (الدسوقي)

يوشع: هو ابن نون فتى موسى عليه السلام أي صاحبه. (الدسوقي) **خاف إلخ**: أي فهو لم تغرب بالفعل لكنها قاربت الغروب، فلما دعا الله حبست له حتى فرغ من قتالهم، فقد حصل نوع من الظلام وظهرت الشمس في الظلام مثل ظهور الشمس في الليل المظلم، وقيل: إن الشمس غربت بالفعل وردت له بعد غروبها. (الدسوقي)

ويدخل السبت: لأن بالغروب تدخل ليلة السبت وهي مثله في الحرمة؛ لأن يوشع عليه السلام كان متعبدا بشريعة موسى عليه السلام، ومن شريعته حرمة العمل في يوم السبت وليلته. [التجريد: ٤٦١]

فدعا الله تعالى فردّ له الشمس حتى فرغ من قتالهم **وكقوله**: لعمرٌو اللام للابتداء وهو
أمسكه عن الغروب جبارين
مبتدأ مع الرمضاء أي الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم أي تحترق **حال** من الضمير في
قوله: الرمضاء حال
"أرقّ" والنار مرفوع **معطوف** على عمرو أو مجرور معطوف على الرمضاء تلتظي، حال
الواقع خبرا عن عمرو تتوقد
منها، وما قيل إنها صفة على حذف الموصول أي النار التي تلتظي **تعسّف** لا حاجة إليه
أَرَقُّ خبر المبتدأ من رقّ له إذا رحمه وأَحْفَى من حفي عليه تلطّف وتشفّق منك في ساعة
كرضي
الكَرْب، أشار إلى البيت المشهور وهو **قوله**: المستجير أي المستغيث بعمرو عند كربته،
الضمير للموصول أي الذي يستغيث عند كربة بعمرو **كالمستجير** من الرمضاء بالنار،
وعمرو: **هو جساس** بن مُرَّةَ، **وذلك** أنه لما رَمى كليبا ووقف فوق رأسه قال له
اسم رجل
كليب: يا عمرو أغثني بشربة ماء، فأجهز عليه، فقيل: المستجير بعمرو.
قتله سريعا إلى آخر البيت

كقوله إلخ: هذا مثال التلميح في النظم إلى الشعر هذا، ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي أن تميما قال لشريك: ما في الجوارح أحب إلي من البازي، وقال شريك: وخاصة إذا كان يصيد القطا، أشار التميمي إلى قول جرير:

أنا البازي المطل على نمـــير أتيح من السماء لها انصبابا

وأشار الشريك إلى قول الطرماح: تيم بطريق اللوم أهدى من القطا ولو سلكت طريق المكارم ضلت. [المطول: ٧٢٩]
حال إلخ: والأوجه أن يجعل قوله: "مع الرمضاء" صفة لعمرو، والنار بالجر عطف على "الرمضاء" أي لعمرو المصاحب للرمضاء وللنار في الذكر، أي لعمرو الذي ذكر معه الرمضاء، والنار في البيت الآخر، وعمرو الذي ذكر معه الرمضاء والنار في البيت الآخر هو عمرو قاتل كليب، فكأنه قيل لقاتل كليب: أرق منك يا أيها المخاطب. [الدسوقي: ٥٢٧/٤] **معطوف**: فيكون مبتدأ ثانيا و"أرقّ" خبر عنهما. (الدسوقي)
تعسّف: لإمكان ارتكاب ما هو أقرب منه. **الكرب**: أي هو الغم الذي يأخذ النفس. (الدسوقي)
كالمستجير: أي كالفارّ من الأرض الرمضاء إلى النار. (الدسوقي) **هو جساس**: هذا سهو من الشارح؛ لأن عمرا هو عمرو بن الحارث، و"جساس" هو جساس بن مرة فليس أحدهما هو الآخر. [الدسوقي: ٥٢٨/٤]
وذلك إلخ: حاصلها: أن امرأة تسمى البسوس ذهبت لزيارة أختها الهيلة، وهي أم جساس بن مرة ومعها ناقة لجارها، وكان كليب من كبار تغلب، وجساس المذكور من بكر بن وائل، وحمى كليب أرضا من العالية وهي أرض الحجاز لا يرعى فيها غير إبله إلا إبل جساس لمصاهرة بينهما، ثم خرجت ناقة الجار التي مع خالته في إبل جساس =

[فصل من الخاتمة]

[حسن الابتداء والتخلص والانتهاء]

فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء **ينبغي للمتكلم** شاعرا كان أو كاتبا أن يتأنّق أي يتتبّع **الآنق** أي الأحسن يقال: تأنق في الروضة إذا وقع فيها متتبعا لما يؤنقه أي يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلاثة أعذب لفظا بأن يكون في غاية **البعد عن التنافر** والثقل وأحسن سبكا بأن يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم **والتأخير الملبّس**، وأن يكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة، ويكون المعاني متناسبة لألفاظها من غير أن يكتسي ....

ناثرا، طالبا، البستان، تفسير، من غيرها، تعليلية، فهذا متعلق بالمفردات، عطف تفسير، هذا يتعلق بالمركبات، القوة، ضد الغلظ، ضد الركاكة، متشابهة، المعنى على السامع، السهولة، تفسير للمناسبة

= فأبصرها كليب، وعرف أنها ليست من إبل جساس، فرماها بالسهم فأبطل ضرعها فرجعت حتى بركت بفناء جساس وضرعُها يشخب دما ولبنا، فصاحت البسوس: واذلاه واغربتاه، فقال جساس: اسكتي ياحرة! والله لأعقرن فحلا هو أعز على أهله منهما، فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وبعد عن الحي، فركب جساس فرسه وأخذ رمحه ولحقه فرماه في ظهره، فسقط كليب فوقف جساس عنده فقال له كليب: ياجساس! أغثني بشربة ماء، فقال له جساس: تركت الماء وراءك، ثم ولى عنه فأتاه بعده عمرو بن الحارث حتى وصل إليه، فقال له: يا عمرو! أغثني بشربة ماء، فنــزل عمرو إليه من فرسه وأجهز عليه أي قتله فقيل: المستجير بعمرو... ومن هذا يعلم أن عمروا غير جساس. [الدسوقي: ٥٢٨/٤]

من الخاتمة: إنما كان ذلك الفصل من الخاتمة؛ لأن كلّا اشتمل على محسن غير ذاتي. [التجريد: ٤٦٢]

ينبغي للمتكلم: اعلم أن المصنف لم يتعرض لذكر حسن المطلب وهو أيضًا مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ، وهو أن يخرج التكلم إلى غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة موصلة إليه كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: ٥)، فإنه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة؛ لأنه أسرع إلى الظفر به كما يفعل ذلك عند الحضور إلى الملوك والكبراء. (التجريد)

الآنق: بالمد بكسر النون، وقيل: بفتح النون والقصر. [الدسوقي: ٥٢٩/٤] **البعد عن التنافر**: قيل عليه: إن البعد عن التنافر من المحسنات الذاتية، والخاتمة تقتضي ذكرها سواها، وأجيب بأن البعد عن التنافر من المعاني، وغاية البعد أمر زائد ومحسن غير ذاتي، فناسب ذكرها في الخاتمة. (ملخص) والتأخير: كناية عن ضعف التأليف.

المَلبّس: صفة التقديم والتأخير؛ لأنهما شيء واحد. [الدسوقي: ٥٣٠/٤]

اللفظ الشريف المعنى السخيف **أو على العكس**، بل يصاغان **صياغةَ تناسبٍ** وتلاؤمٍ،
اللفظ والمعنى
وأصحّ **معنى بأن يسلم** من التناقض **والامتناع والابتذال ومخالفة العرف ونحو ذلك**،
إيهامه المعنى
أحدها: الابتداء؛ لأنه أول ما يقرع السمع فإن كان **عذبا** حسن السبك صحيح المعنى
يصيب الابتداء بمعنى المبتدأ به المواضع
أقبل السامع على الكلام فوعَى جميعه وإلا أعرض عنه وإنْ كان الباقي في غاية الحسن،
السامع حفظ
فالابتداء الحسن **في تذكار الأحبة** والمنازل كقوله:
خبره امرئ القيس حال مبتدأ

قفَا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
مضارع متكلم تذكر

اللفظ الشريف: أي لاشتماله على المحسنات البديعية، وقوله: "المعنى السخيف" أي الذي لا فائدة فيه للسامع؛ لعدم مطابقته للحال. [الدسوقي: ٥٣٠/٤] **أو على العكس**: بأن يكتسى اللفظ السخيف المعنى الشريف. (الدسوقي)
صياغة تناسب: بأن يكون كل من اللفظ والمعنى شريفا، وشرف اللفظ باشتماله على المحسنات وشرف المعنى بمطابقته للحال. (الدسوقي) **وأصح معنى**: أي أزيد في صحة المعنى، فبرعاية الزيادة المذكورة كان من هذا الباب وإلا فصحة المعنى لابد منها في كل شيء. (الدسوقي) **بأن يسلم**: أي المعنى من التناقض أي من إيهام التناقض وإلا فالسلامة من التناقض واجب لا مستحسن، وكذا يقال في ما بعدها. (الدسوقي) **والامتناع**: أي والسلامة من الامتناع أي البطلان بأن يكون المعنى باطلا وهذا لازم لما قبله. (الدسوقي)
والابتذال: أي وسلامة المعنى من الابتذال أي الظهور بأن يكون ذلك المعنى له غاية الظهور يعرفه كل واحد. (الدسوقي) **ومخالفة العرف**: أي سلامة المعنى من مخالفة العرف؛ لأن مخالفة العرف البليغي كالغرابة المخلة بالفصاحة أو هي نفسها. (الدسوقي) **ونحو ذلك**: كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب، قيل: وفيه شيء؛ لأن هذا من علم المعاني. [التجريد: ٤٦٣] **عذبا**: الأولى التعبير بأفعل التفضيل؛ ليلائم ما مرّ أي فإن كان أعذب من غيره. [الدسوقي: ٥٣١/٤]
في تذكار الأحبة: حال، وليس بخبر؛ لأن ابتداء الحسن ليس خاصا بما ذكر، بل يكون في الغزل وفي وصف الأيام وفي استجلاب المودة وفي المدح وغير ذلك]. (الدسوقي) **قفانبك إلخ**: هذا أول شعر قاله امرؤ القيس؛ لأنه راهق ولم يقل شعرا فقال أبوه: هذا ليس ابني؛ إذ لو كان كذلك لقال شعرا، ثم قال لاثنين من خاصته: خذاه واذهبا به إلى مكان كذا فاذبحاه وأتياني بدمه، فمضيا به حتى وصلا المحل المعين فشرعا ليذبحاه، فبكى وقال البيت إلى آخر القصيدة، فرجعا به إلى أبيه، وقالا: هذا أشعر من على وجه الأرض، قد وقف واستوقف وبكى واستبكى، ونعى الحبيب والمنـــزل في نصف بيت، فقام إليه واعتنقه وقبّله وقال: أنت ابني حقا. (التجريد)

السقط منقطع الرمل حيث يدقّ، واللّوى رمل معوج يلتوي، والدخول وحومل موضعان، **والمعنى** بين أجزاء الدخول وحومل **وفي** وصف الدار كقوله:

طرفه الدقيق — منعطف بعضه على بعض — أشجع السلمي

قصـــرٌ عليه تحيّةٌ وسلام **خلعت عليه** جمالَها الأيام

خلع عليه أي نـــزع ثوبه وطرحه عليه وينبغي أن يجتنب في المدح مما يتطيّر به أي يتشاءم كقوله:

في ابتدائه

موعد أحبابك **بالفرقة** غَدْ

مصدر ميمي

مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير أنشدها للداعي **العلوي**، فقال له الداعي: هو موعد أحبابك يا أعمى ولك المَثَل السوء وأحسنه أي أحسن الابتداء ما ناسب المقصود بأن يشتمل على إشارة إلى ما سيق الكلام لأجله.

الحال القبيح

[براعة الاستهلال]

ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود **براعة الاستهلال** من برع الرجل إذا فاق أصحابه **في العلم**..............................

بضم الراء وفتحها

السقط إلخ: المعنى: قفا نبك عند طرف الرمل المعوج أي الملتوي الكائن بين الدخول فحومل. [الدسوقي: ٥٣١/٤] **والمعنى** إلخ: أي ليصح العطف بالفاء، وهذا جواب عما يقال: إن "بين" لا تضاف إلا إلى متعدد، و"بين" هنا إنما أضيفت لواحد، وحينئذ فلا يحسن العطف بالفاء، فالواجب العطف بالواو، وحاصل الجواب: أن في الكلام حذف مضاف أي بين أجزاء الدخول، والأجزاء متعددة، فيصير الدخول مثل: اسم الجمع كالقوم، فصح التعبير بـــ"بين والفاء". [الدسوقي: ٥٣٢/٤] **وفي**: أي وحسن الابتداء في وصف الدار. **خلعت عليه**: ضمن "خلع" معنى طرح، فعداه للمفعول الثاني بـــ"على"، والمعنى: أن الأيام نـــزعت جمالها وطرحته على ذلك القصر. (الدسوقي)
بالفرقة: بضم الفاء وسكون الراء، اسم موضع إلا أنها توهم معنى آخر فبسببه كان يتطير منه. [التجريد: ٤٦٣]
العلوي: نسبة لـــ"علي "، لأنه من أولاده. **براعة الاستهلال**: هو في الأصل أول ظهور الهلال، ثم استعمل في مطلق الافتتاح ، وإضافة البراعة إلى الاستهلال على معنى الملابسة أي البراعة الحاصلة من الشاعر أو الكاتب الملابسة للاستهلال أي لابتداء الكلام. (التجريد) **في العلم**: فكان هذا الكلام فاق على غيره.

وغيره كقوله **في التهنئة**:

بُشــــرى فقد أنجز الإقبال ما وعدا ‏ ‏ ‏ ‏ **وكوكب المجد** في أُفُق العلى صَعِدا
الألف للإشباع

مطلع قصيدة لأبي محمد الخازن **يهنّئ الصاحب** بولدٍ لابنته، وقوله **في المرثية**: **هي الدنيا**
ابن عباد ‏ ‏ أبي الفرج الساوي

تقول بملء فيها حذار حذار أي احذر من بطشي أي أخذي الشديد وفتكي أي قتلي
مقول تقول

بغتةً، فإنه مطلع قصيدة لأبي فرج **الساوي** يرثي فخر الدولة.

[التخلص]

وثانيها: أي ثاني الموضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها التخلّص **أي الخروج** مما شُبّب الكلام به أي أبتدئ وأفتتح، قال الإمام الواحدي: معنى التشبيب ذكر أيام الشبَاب واللهو والغــزل، وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر، فسمّي ابتداء كل أمر تشبيبا
ذكر النساء ‏ ‏ ذكر أيام الشباب

وإن لم يكن في ذكر الشباب من تشبيب من وصف للجمال أو غيره كالأدب والافتخار
بيان لما ‏ ‏ الأوصاف الأدبية

في التهنئة: بالهمزة وهي إيجاد كلام يزيد سرورا بشيء مفروح به. [الدسوقي: ٥٣٣/٤] **بشرى إلخ**: إنما كان هذا من البراعة؛ لأنه يشعر بأن ثم أمرا مسرورا به وأنه أمر حدث وهو رفيع في نفسه يهنأ به ويبشر من سر به، ففيه الإيماء إلى التهنئة والبشرى التي هي المقصود من القصيدة. [التجريد: ٤٦٤] **وكوكب المجد**: يحتمل أن المراد بالكوكب المولود، فإنه كوكب سماء المجد، جعل المجد كالسماء، فأثبت له كوكبا هو المولود، ويحتمل أنه أراد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد أي أن هذا المولود ظهر به وعلم به طالع المجد وكون كوكبه في غاية الصعود. [الدسوقي: ٥٣٤/٤]

يهنئ الصاحب: وكذا قول أبي الطيب في التهنئة بزوال المرض:

المجد عوفي إذ عوفيت والكرم
وزال عنك إلى أعدائك السقم ‏ ‏ [المواهب: ٥٣٤]

في المرثية: أي في مرثية فخر الدولة ملك من آل بويه، والمرثية بالتخفيف مصدر رثى يرثي فله مصدران الرثاء والمرثية. (التجريد) **هي الدنيا إلخ**: الضمير للقصة والجملة الواقعة بعد الضمير تفسير له، والملء بكسر الميم ما يملأ الشيء، وبفتحها المصدر، والمراد ههنا الأول، يعني أنه يقول ذلك جهرة بلا خفاء؛ لأن ملء الكلام الفم يشعر بظهوره والجهر به، بخلاف الكلام الخفي فإنه يكون بطرف الفم. (الدسوقي) **الساوي**: نسبة لساوة مدينة بين الري وهمدان. (الدسوقي) **أي الخروج**: وليس المراد المعنى الاصطلاحي كما سيأتي. [الدسوقي: ٥٣٥/٤]

والشكاية وغير ذلك إلى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما أي بين ما شبّب به الكلام
كالمدح والهجو متعلق بـ"التخلص" هو محط الفائدة ابتدأ به
وبين المقصود، واحترز بهذا عن الاقتضاب وأراد بقوله "التخلّص" معناه اللغوي وإلّا
بقوله: مع رعاية إلخ مطلق الخروج
فالتخلّص في العرف هو الانتقال من ما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة،
فيلزم التكرار في كلامه
وإنما ينبغي أن يتأنق في التخلّص؛ لأن السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح إلى
في الانتقال إلى المقصود العارف بمحاسن الكلام منتظرا
المقصود، كيف يكون فإن جاء حسنا متلائم الطرفين حرّك من نشاطه وأعان على
الانتقال ذلك الانتقال زائدة
إصغاء ما بعده وإلا فبالعكس، فالتخلص الحسن كقوله أي أبي تمام: تقول في قُومَس اسم
استماع في مدح عبد الله بن طاهر
موضع يقال له دامغان: قومي وقد أَخذَتْ منّا السُّرى أي أثر فينا السيرُ بالليل ونَقَصَ
فاعل "يقول" جملة حالية من الفاعل مخففا
من قوانا وخُطَى المَهْرية عطف على السُّرى لا على المجرور في "منّا" كما سبق إلى
بعض الأَوْهام وهي جمع خُطوة، وَأرَادَ بالمهرية الإبل المنسوبة إلى مَهْرة بن حِيْدان أبي قبيلة
خطى بالضم

عن الاقتضاب: وهو الخروج والانتقال من شيء إلى شيء آخر من غير مراعاة ملائمة بينهما، فهو ارتحال المطلوب من غير توطئة إليه من المتكلم وتوقع من المخاطب؛ لأن الاقتضاب في اللغة الاقتطاع. [الدسوقي: ٥٣٥/٤]
وإلّا فالتخلّص: أي فلو كان المراد بالتخلص التخلص الاصطلاحي لزم التكرار في كلامه؛ لأن قوله: مما شبب الكلام به إلى المقصود مع رعاية الملائمة من جملة مدلوله. (الدسوقي)
الطرفين: هما المقصود وما افتتح به الكلام. أي أثر إلخ: أشار بذلك إلى أن "أخذ" بمعنى "أثر" و"من" بمعنى "في"، والسرى بمعنى السير ليلا، وأن المراد بتأثير السير فيهم نقص قوتهم. [الدسوقي: ٥٣٦/٤] عطف على السُّري: فيكون المعني وقد أثرت فينا السرى ونقصت من قوانا، وأخذت منا أيضا خطى المهرية أي مشيها وتحريكها إيانا، ففاعل التأخير فيهم والنقص في قواهم شيئان: السرى وخطا المهرية. (الدسوقي)
لا على المجرور: أي لأن فيه مانعا من جهة اللفظ وهو العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، ومن جهة المعنى؛ لأن التقدير حينئذٍ، وقد نقصت منا السرى ونقصت السرى أيضًا من خطا المهرية ولا معنى لنقص السرى من خطى المهرية من حيث إنها خطى، وحمله على أن السرى طال فنقص قوى المهرية، كما نقص قوانا وكنى عن ضعفها ونقص قوتها بنقص خطاها تكلف لا حاجة إليه على أن هذا لا يناسب قوله: "أمطلع الشمس" إلخ لأنه يفيد أنها قوية لا ضعيفة، فتأمل. (الدسوقي) جمع خطوة إلخ: بالضم ما بين القدمين، وبالفتح اسم لنقل القدم، ومهرة ابن حيدان أبو قبيلة من اليمن من قضاعة، إبلهم أنجب الإبل. [التجريد: ٤٦٥] حِيْدان: بكسر الحاء وسكون الياء. [الدسوقي: ٥٣٧/٤]

القود، **الطويلة الظهور والأعناق جمعُ أَقْوَد أي أثَّر فينا مزاولةُ** السرى ومسايرة المطايا
مداومة
بالخُطى، ومفعول "يقول" هو قوله: **أمطلع الشمس** تبغي **أي تطلب** أن تُؤمَّ **أي تقصد**
بنا، فقلت كَلَّا **ردع للقوم** وتنبيه **ولكن مطلع الجودِ** وقد ينتقل منه **أي مما يُشبَّب به**
ابتدئ به
الكلام إلى ما لا يلائمه ويسمى **ذلك** الانتقال الاقتضاب: **وهو في اللغة الاقـــتطاع**
لأن فيه قطع المناسبة
والارتجال وهو أي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين **بالخاء**
الانتقال من غيرتمهيد
والضاد المعجمتين أي الذين أدركوا الجاهلية والإسلام مثل لَبِيد، قال في "الأساس": ناقة
مخضرمة: جُدع نصف أُذُنها، ومنه المخضرم الذي أدرك الجاهلية والإسلام كأنما قطع
قطع
نصفه حيث كان في الجاهلية **كقوله:**
نصف عمره أبي تمام

لو رأى اللهُ أن في الشيب خيرا جاوَرَتْه الأبرار في الخلد شيبا
خيار الناس الجنة

أمطلع الشمس: يصح نصبه على أنه مفعول "تؤم" أي أ تطلب أن تؤم أي تقصد بنا مطلع الشمس، ويصح رفعه على أنه مبتدأ خبره "تبغي" أي تطلب أن تؤمه بنا أي معنا، وعلى كل حال فالجملة في محل نصب مقول القول. [الدسوقي: ٥٣٧/٤] ردع للقوم: أي ارتدعوا وانزجروا عما تقولون من طلب التوجه بكم لمطلع الشمس، وتنبهوا على أنه لا وجه لقصده. (الدسوقي) ولكن مطلع الجود: أي ولكن أطلب التوجه بكم إلى مطلع الجود وهو عبد الله بن طاهر الجواد الكريم، فقد انتقل من مطلع الشمس إلى الممدوح الذي سماه مطلع الجود مع رعاية المناسبة بينهما من جهة أن كلا محل لطلوع أمر محمود به النفع، فكان فيه حسن التخلص. (الدسوقي)

إلى ما لا يلائمه: بأن لا يكون بين الأخير وما تقدم ارتباط. كأنما قطع نصفه: أي سمي بذلك؛ لأنه لما فات جزء من عمره في الجاهلية صار كأنه قطع نصفه أي ما هو كالنصف من عمره؛ لأن ما صادف به الجاهلية وكان حاصلا منه فيها يلغى لا عبرة به كالمقطوع. [الدسوقي: ٥٣٨/٤] كقوله: أي قول الشاعر وهو أبو تمام وهو من الشعراء الإسلامية كان موجودا في زمن الدولة العباسية. (الدسوقي)

لو رأى الله: أي لو علم الله أن في الشيب خيرا، وقوله: "جاورته" الضمير لله تعالى والمراد بالخلد الجنة، والمراد بالأبرار خيار الناس أي لأنـــزل الله تعالى الأبرار في المنـــزل الذي خصهم به من الجنة في حال كونهم شيبا؛ لأن الأليق أن الأبرار يجاورونه على أحسن الحال؛ ولأن الجنة دار الخير والكرامة. (الدسوقي)

جمع أشيب، وهو حال من الأبرار، ثم انتقل من هذا الكلام **إلى ما** لا يلائمه، فقال: **كل يوم تُبْدِي** أي تُظْهِرُ صروف الليالي خُلُقا من أبي سعيد غريبا، ثم كون الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين أي دأبهم وطريقهم **لا ينافي** أن يسلكه الإسلاميُّون ويتّبعوهم في ذلك؛ فإن البيتين المذكورين لأبي تمام، وهو من **الشعراء الإسلامية** في الدّولة العباسية، وهذا المعنى مع وضوحه قد خفي على بعضهم حتى اعترض على المصنف بأن أبا تمام لم يكن في الجاهلية، فكيف يكون **من المخضرمين**؟

بمعنى الشائب — المفيد لذم الشيب — حوادثها — طبيعة حسنة — صفة لـ"خلقا" — قوله: ثم كون الاقتضاب

[فصل الخطاب]

ومنه أي من **الاقتضاب ما يقرب** من التخلّص في أنه يشُوبُه شيء من المناسبة كقولك **بعد حمد** الله تعالى: "أَمَّا بعدُ: **فإنه كان** كذا وكذا" **فهو** اقتضابٌ من جهة الانتقال . . .

يخالطه — هذا مقول القول

إلى ما: أي إلى مقصود لا يلائمه، وهو مدح أبي سعيد بأنه تبدي - أي تظهر - الليالي منه خلقا وطبائع غريبة لا يوجد لها نظير من أمثاله، ومعلوم أنه لا مناسبة بين ذم الشيب ومدح أبي سعيد. [الدسوقي: ٥٣٩/٤]

كل يوم تُبْدي: فإنه تخلص من غير مناسبة، وقد أورد عليه بأن أبا تمام ليس من المخضرمين بل في زمن المعتصم من الدولة العباسية، ولعل المصنف لم يرد أنه مخضرم، بل قصد تمثيل التخلص بلا مناسبة. [العروس: ٥٣٩/٤]

لا ينافي: فالانتقال من التشبيب إلى المقصود من غير مناسبة اقتضاب، سواء فعله العرب أو المخضرمون أو غيرهم، فلا اعتراض بأن أبا تمام ليس من المخضرمين، فإن الاقتضاب ليس مختصا بهم. (الملخص)

الشعراء الإسلامية: المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجودا زمن الإسلام ولو كافرا. (الدسوقي)

من المخضرمين: وظاهر كلام المصنف أنه منهم. (الدسوقي) **الاقتضاب**: وهو الإتيان بالمقصود بلا ربط. (الدسوقي)

ما يقرب: أي اقتضاب أو انتقال يشبه التخلص الاصطلاحي في كونه يخالطه شيء من المناسبة، و لم يجعل هذا القسم تخلصا قريبا من الاقتضاب؛ لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود، والتخلّص مبناه على ذلك. (الدسوقي)

بعد حمد: أي بعد أن حمدت الله تعالى، وصليت على رسوله ﷺ. (الدسوقي)

فإنه كان: أشار به الشارح إلى أن المراد: أما بعد مع جملتها التي هي فيها، وبه يندفع ما يقال: إن السياق في أقسام الكلام التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيهما، و"أما بعد" ليست كلاما. [الدسوقي: ٥٤٠/٤]

فهو: أي الانتقال المحتوي على "أما بعد". (الدسوقي)

من الحمد والثناء إلى **كلام آخر** من غير ملائمة، لكنه يشبه التخلّص حيث لم يؤت بالكلام
على الله ورسوله
الآخر فجاءة من غير قصد إلى ارتباط وتعلّق بما قبله، بل قُصِد نوعٌ من **الربط على معنى** "مهما
بغتة . تفسير فجأة
يكن من شيء بعد الحمد والثناء فإنه كان كذا وكذا"، **وقيل**: وهو أي قولهم بعد حمد الله:
"أما بعد" فصل الخطاب، قال **ابن الأثير**: والذي أَجْمَعَ عليه المحققون من علماء البيان أن فصل
الخطاب هو: "أمَّا بعد"؛ لأن المصنف يفتتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده،
فإذا أَرَاد أن يخرج منه إلى الغرض **المسوق له** الكلام فصل **بينه** وبين ذكر الله بقوله: "أما بعد"،
من ذكر الله وتحميده
وقيل: "فصل الخطاب" معناه الفاصل من الخطاب، أي الذي يفصل بين الحق والباطل على أن
الكلام يميز
المصدر بمعنى فاعل، وقيل: **المفصول** من الخطاب الذي يتبينه من يخاطب به أي يعلمه بيّنا
فالإضافة بمعنى "من"
لا يلتبس عليه، فهو بمعنى المفعول، وكقوله تعالى عطف على قوله: "كقولك بعد حمد الله"،
المصدر والإضافة بمعنى "من" أيضا
يعني من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ "هذا" كما في قوله تعالى: بعد ذكر
أهل الجنة ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾ (ص:٥٥) **فهو اقتضاب**...............
المرجع

كلام آخر: كالسبب الحامل على تأليف الكتاب مثلا. [الدسوقي: ٥٤٠/٤] **الربط**: أي والربط يقتضي المناسبة بين المعلق والمعلق عليه، فالتعليق يتضمن نوع مناسبة. (الدسوقي) **على معنى**: مرتبط بمحذوف أي من حيث الإتيان بمعنى مهما يكن إلخ. (الدسوقي) **وقيل**: فصل الخطاب، أي هو المسمى بهذا اللفظ، والمراد بالخطاب الكلام المخاطب به، وكذا يقال فيما يأتي. (الدسوقي) **ابن الأثير**: القصد من نقل كلامه تأييد ذلك القيل والتعريض على المصنف حيث حكاه بـــ"قيل" مع أن المحققين أجمعوا عليه. (الدسوقي)

المسوق له: أي الذي سيق الذكر والتحميد لأجله. (الدسوقي) **بينه إلخ**: [استعظاما له من التخالط بغيره] أي بين ذلك الغرض وبين ذكر الله تعالى بقوله: "أما بعد" على وجه مقبول كما مر. (الدسوقي)

المفصول: أي المبين المعلوم من الخطاب أي من الكلام، فكل كلام يعلمه المخاطب به علما بينا يقال فيه: "فصل الخطاب" على هذا القول. [الدسوقي: ٥٤١/٤] **هذا وإن للطاغين**: أي هذا المذكور للمؤمنين والحال أن للطاغين إلخ. (الدسوقي) **فهو اقتضاب**: أي لأن ما بعد "هذا" لم يربط بما قبلها بالمناسبة، ولكن فيه نوع ارتباط، ووجه الربط هنا أن الواو في قوله: "وإن للطاغين" واو الحال، و واو الحال تقتضي مصاحبة ما بعده لما قبلها برعاية اسم الإشارة المتضمن لمعنى عامل الحال وهو أشير، فالمحصل للربط واو الحال مع لفظ "هذا". (الدسوقي)

فيه نوع ارتباط؛ لأن الواو للحال، **ولفظ "هذا"** إما خبر مبتدأ محذوف أي الأمر هذا والحال كذا، أو **مبتدأ** محذوف الخبر أي هذا كما ذكر، وقوله تعالى بعد **ما ذَكَر جمعا من الأنبياء** عليهم الصلاة والسلام وأراد ان يذكر بعد ذكرهم **الجنة** وأهلها: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾ (ص: ٤٩) بإثبات الخبر، أعني قوله: "ذكر"، **وهذا مشعر** بأنه في مثل قوله تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ﴾ (ص: ٥٥) مبتدأ محذوف الخبر، قال ابن الأثير: لفظ "هذا" في مثل **هذا المقام من الفصل الذي** هو أحسن من الوصل، وهي علاقة **وكيدة** بين الخروج من كلام إلى كلام آخر. ومنه أي ومن الاقتضاب القريب من التخلّص قول الكاتب هو مقابل الشاعر عند الانتقال من حديث إلى حديث آخر: ....

(حواشي بين السطور: الله تعالى؛ هو قوله: "للمتقين"؛ القطع بين الكلامين؛ التخلص؛ كلمة "هذا"؛ قوية؛ متعلق بـ"قول")

ولفظ هذا: جعله بعضهم جملة مركبة من "ها" بمعنى "خذ"، فيكون اسم فعل و"ذا" مفعوله فلا حاجة حينئذٍ إلى الحذف بأن يجعل خبر محذوف المبتدأ أو مبتدأ محذوف الخبر، لكن رسم الخط لا يساعده، والمشهور ما ذكره الشارح. (الملخص) أي الأمر هذا: أي الأمر الذي يتلى عليكم هو هذا، والحال أن كذا وكذا واقع. [الدسوقي: ٥٤١/٤]

أو مبتدأ: أي أو مفعول فعل محذوف أي: اعلم هذا، أو فاعل فعل محذوف أي: مضى هذا والحال أن كذا وكذا. (الدسوقي) جمعا من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام: وهم أيوب وإبراهيم وإسحاق ويعقوب وغيرهم.

الجنة: هي قوله: لحسن مآب. هذا ذكر: أي لهم بالثناء الجميل قوله: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ﴾ أي الشاملين لهم ولغيرهم ﴿لَحُسْنَ مَآبٍ﴾ أي مرجع في الآخـــرة، وقوله: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾ (التوبة: ٧٢) بدل من ﴿لَحُسْنَ مَآبٍ﴾. (الدسوقي)

وهذا مشعر: أي ذكر الخبر في هذا التركيب مشعر بأنه المحذوف في نظيره كقوله تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾ (ص:٤٩)؛ لأن الذكر يفسر الحذف في النظير، فلفظ "هذا" في ما تقدم على هذا مبتدأ محذوف الخبر، أي فهو يرجّح احتمال كونه مبتدأ محذوف الخبر على بقية الاحتمالات. [الدسوقي: ٥٤٢/٤]

هذا المقام: أي مقام الانتقال من غرض إلى غرض آخر. من الفصل الذي: أي مما يفصل بين كلامين فصلا أحسن عند البلغاء من التخلص الذي هو الوصل بالمناسبة، وذلك؛ لأن لفظ "هذا" ينبه السامع على أن ما سيلقى عليه بعدها كلام آخر غير الأول، ولم يؤت بالكلام الثاني فجاءة حتى يشوش على السامع سمعه لعدم المناسبة، وأما التخلّص المحض فليس فيه تنبيه السامع على أن ما يلقى هل هو كلام آخر أو لا. (الدسوقي)

وكيدة: أي قوية شديدة، أي يتأكد الإتيان بها بين الخروج من كلام والدخول في كلام آخر، وقوله: "وهي علاقة وكيدة" كالعلة لما قبله، وهو أحسنية "هذا" في مقام الانتقال من الوصل بالمناسبة. (الدسوقي)

هذا باب؛ **فإن فيه** نوع ارتباط حيث لم يبتدئ بالحديث الآخر بغتة.

[الانتهاء]

وثالثها أي ثالث المواضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنّق فيها **الانتهاء**؛ لأنه آخر ما يعيْه (يحفظه) السَمـــعُ (سمع السامع) ويرتسم (يبقى) في النفس (نفس السامع)، فإن كان (الانتهاء) حسنا مختارا تلقّاه السمع (بالقبول) واستَلذّه حتى جبر (الانتهاء) ما وقع فيما سَبَقه من التقصير، **وإلا** كان على العكس، حتى ربما أَنْسَاه المحاسن الموردة (فيصير مجموع الكلام مقبولا) فيما سبق، فالانتهاء الحسن كقوله (أبي نواس): **وإني جديرٌ** أي خليقٌ (حقيق) إذ بلغتُك بالمنى (ما به الانتهاء) أي جدير بالفوز بالأمـــاني (ما يتمناه الإنسان)، **وأنت** بما أَمَّلْتُ منك جدير، فإن تولني أي تعطني منك الجميل (الإحسان) فأهله أي فأنت أهل لإعطاء ذلك الجميل، وإلا (إن لم تولني الجميل) فإني **عاذر** (فالمبتدأ محذوف) إياك **وشكور**،..........

هذا باب: ومن هذا القبيل لفظة "أيضا" بعد الفراغ من غرض وأريد الإتيان بغرض آخر؛ لأنه يشعر بأن الثاني يرجع به إلى المتقدم، وهذا المعنى فيه ربط في الجملة بين السابق واللاحق و لم يؤت بالثاني فجاءة. [المواهب: ٥٤٢/٤]

فإن فيه: أي لأنه ترجمة على ما بعده، ويفيد أنه انتقل من غرض إلى آخر وإلا لم يحتج للتبويب، فلما كان فيه تنبيه على إرادة الانتقال لم يكن الإتيان بما بعده بغتة، فكان فيه ارتباط ما، ولفظ "أيضًا" في كلام المتأخرين من الكتاب يشعر بأن الثاني يرجع به على المتقدم، وهذا المعنى فيه ربط في الجملة بين السابق واللاحق و لم يؤت بالثاني فجأة. [الدسوقي: ٥٤٢/٤]

الانتهاء: أي انتهاء قصيدة أو خطبة أو رسالة، ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء. [التجريد: ٤٦٧]

وإلا: أي وإن لم يكن الانتهاء حسنا مجه السمع وأعرض عنه وذمه، وذلك قد يعود على مجموع الكلام بالذم؛ لأنه ربما أنسى محاسنه السابقة قبل الانتهاء، فهو - أي ما ختم به الكلام - كالطعام الذي يتناول في الآخر، فإن كان حلوا لذيذا أنسى مرارة أو ملوحة ما قبله، وإن كان مرا أو مالحا أنسى حلاوة ما قبله. [الدسوقي: ٥٤٣/٤]

وإني جدير: أي حقيق لكوني شاعرا مشهورا عند الناس بمعرفة الشعر والأدب، وقوله: "إذ بلغتك" أي وصلت إليك بمدحي، وقوله: "بالمنى" أي بما أتمنى وهو متعلق بـــ"جدير" أي إني جدير بالفوز بالمنى منك حين بلغتك. (الدسوقي) وأنت: أي أنت جدير وحقيق بما أملته ورجوته منك، وهو الظفر بالمنى؛ لأنك من الكرام. (الدسوقي)

عاذر: عما صدر عني من الإبرام. وشكور: قيل: إن في إتيان المصنف بهذين البيتين تورية؛ لأن معناهما القريب ما قصده الشاعر، والبعيد ما قصده المصنف، وهو أن كتابه قد ختمه وبلغ مناه فيه، وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يقبله منه ويثيبه عليه. (الدسوقي)

لما صدر عنك من الإصغاء إلى المديح، أو من العطايا السابقة، وأحسنه أي أحسن
متعلق بـ"شكور" فإن ذلك من المنة
الانتهاء **ما آذن** بانتهاء الكلام، حتى لا يبقى للنفس تشوّف إلى ما وراءه **كقوله**:
أعلم انتظار

بقيتَ بقاءَ الدهر **يا كهف أهله** **وهذا دعاءٌ** للبريّة شاملٌ
قوله: بقيت إلخ

لأن بقاءك سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم، وهذه **المواضع الثلاثة** يبالغ المتأخرون في التأنّق فيها، وأما المتقدمون فقد قلّتْ عنايتُهم بذلك، وجميع فواتح السُّوَر وخواتمها
للسهولة وعدم التكلف القرآنية جمع سورة
واردةٌ على أحسن **الوجوه** و**أكملها** من البلاغة لما فيها ....
آتية حال من الوجوه في فواتح السور

ما آذن: أي ما أعلم بأن الكلام قد انتهى، والذي يعلم بالانتهاء إما لفظ يدل بالوضع على الختم كلفظ "انتهى" أو"تم" أو "كمل"، أو بالعادة كأن يكون مدلوله يفيد عرفا أنه لا يؤتى بشيء بعده ولا يبقى للنفس تشوف لغيره بعد ذلك، مثل قولهم في آخر الرسائل والمكاتبات: والسلام، ومثل: الدعاء، فإن العادة جارية بالختم به كما في البيت الآتي، واعلم أن الانتهاء المؤذن بانتهاء الكلام يسمى "براعة مقطع". [الدسوقي: ٥٤٤/٤]
كقوله: أي الشاعر وهو أبو العلاء المعري، وقيل لأبي الطيب المتنبي، وما وجد في ديوان واحد منهما. (الدسوقي) [ومثل ذلك قول المتنبي:

قد شرف الله أرضا أنت ساكنها وشرف الناس إذ سواك إنسانا

فإن هذا يقتضي تقرر كل ما مدح به ممدوحه، فعلم أنه قد انتهى كلامه و لم يبق للنفس تشوق لشيء وراءه]
يا كهف أهله: أي يا كهفا يأوي إليه غيره من أهله، والكهف في الأصل: الغار في الجبل يؤوى إليه ويلجأ إليه، استعير هنا للملجأ. (الدسوقي) **وهذا دعاء**: إشارة إلى قوله: "بقيت" إلخ وقد وجه الشارح الشمول بقوله؛ "لأن بقاءك سبب" إلخ، حاصله: أنه لما كان بقاؤه سببا لنظام البرية ودفع ظلم بعضهم عن بعض وتمكن كل واحد من بلوغ مصالحه كان الدعاء ببقائه دعاء بنفع العالم، وإنما آذن هذا الدعاء بانتهاء الكلام؛ لأنه قد تعورف الإتيان بالدعاء في الآخر، فإذا سمع السامع ذلك لم يتشوف لشيء وراءه. (الدسوقي) **المواضع الثلاثة**: يعني الابتداء، والتخلص، والانتهاء. [الدسوقي: ٥٤٥/٤]
الوجوه: أي الضروب والأنواع التي هي مقتضيات الأحوال. (الدسوقي) **وأكملها**: جملة وتفصيلا من الفصاحة والبلاغة، وجميع الأنواع تقصر عنه العبارات ولا يقدر أحد من الإنس والجن أن يأتي بما يماثله أو يدانيه قال: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ (الإسراء: ٨٨) ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (هود:١٣) =

من التفنن وأنواع الإشارة، وكونها بين أدْعية ووصايا، مواعظ وتحميدات وغير ذلك
خواتم السور دائرة بين أدعية
مما وقع موقعه وأصاب **مَحزّه**، بحيث تقصر عن كنه وصفه العبارة، **وكيف لا**؟ وكلام
الله تعالى وسبحانه في الرتبة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة، وقد أعجز
مصاقعَ البلغاء وأخْرَس شقاشق الفصحاء، ولما كان **هذا المعنى** مما قد خفي على بعض
الأذهان لما في بعض الخواتم والفواتح **من ذكر الأهوال** والأفزاع وأحوال الكفّار وأمثال
ذلك أشار إلى إزالة هذا الخفاء بقوله: يظهر **ذلك بالتأمل** مع التذكر لما تقدم من
كذكر الغضب والذم
الأصول **والقواعد** المذكورة في الفنون الثلاثة التي لا يمكن الاطلاع على تفاريعها
وتفاصيلها إلا لعَلّام الغيوب، فإنه يظهر بتذكرها أن كلا **من ذلك**..............
بتذكر ما مر من أصول

= ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ (هود: ١٤) ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٣) وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَلْ لا يُؤْمِنُونَ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ [الطور: ٣٣-٣٤]؛ وقد عجزوا عن آخرهم، فالقرآن كلام الله ومعجزة باقية ومحفوظ ومجموع ومقروء إلى آخر الزمان لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر:٩) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (القيامة:١٧). (الملخص)

من التفنن: أي ارتكاب الفنون، أي العبارات المختلفة، وهذا علة لقوله: واردة إلخ. [الدسوقي: ٥٤٥/٤] **وأنواع الإشارة**: أي اللطائف المناسب كل منها لما نـزل لأجله ومن خوطب به. (الدسوقي) **محزّه**: بالحاء المهملة والزاي المعجمة، أي موضعه الذي يليق به، و"المحز" في الأصل موضع القطع، أريد به هنا موضع اللفظ، والكلام على طريق المجاز المرسل. [الدسوقي: ٥٤٦/٤] **وكيف لا**: يصح رجوعه لكلام المتن، أي وكيف لا تكون فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه، والحال أن كلام الله إلخ، ويصح رجوعه لكلام الشارح قبله. (الدسوقي)

هذا المعنى: أي ورود فواتح السور وخواتمها على أحسن الوجوه وأكملها. (الدسوقي) **من ذكر الأهوال**: أي التي يتوهم عدم مناسبتها للابتداء والختم. (الدسوقي) **ذلك**: أي كون الفواتح والخواتم واردة على أحسن الوجوه وأكملها. (الدسوقي) **بالتأمل**: أي في المعاني الفواتح والخواتم. (الدسوقي) **والقواعد**: عطف تفسير، وقوله: "التي لا يمكن" إلخ نعت للأصول والقواعد المذكورة كما هو ظاهر. (الدسوقي)

من ذلك: أي من الأهوال والأفـزاع وأحوال الكفار وأمثال ذلك.

وقع موقعه بالنظر إلى مقتضيات الأحوال وأن كلا من السُّور بالنسبة إلى المعنى الذي تتضمنه مشتملة على لطف الفاتحة، ومنطوية على حسن الخاتمة، خَتَمَ اللهُ لنا **بالحُسنى** ويَسَّرَ لنا الفوز بالدرجة القُصوى بحق النبي وآله الطيبين الطاهرين صلى الله عليه وعليهم أجمعين والحمد لله رب العالمين.

(ما افتتحت به) (ما اختتمت به)

تم مختصر المعاني بفضل الرحمن وحوله وقوته

بالحسنى: أي بالحالة الحسنى وهو الموت على الإيمان؛ لأنه يترتب عليها كل أمر حسن. [الدسوقي: ٥٤٧/٤]

وقد تمّ ما أردناه بمنه ونواله. والصلاة والسلام على سيد البشر وآله.

العبد محمود حسن - عفي عنه - الديوبندي. وسعى في تصحيح متنه والحواشي فاضل الحواضر والبوادي مولانا المولوي عبد الهادي السنبهلي ثم الدهلوي.

الفهرس

من منشورات مكتبة البشرى

الكتب العربية

الكتب المطبوعة

(ملونة، مجلدة)

الهداية (٨ مجلدات) — منتخب الحسامي
الصحيح لمسلم (٧ مجلدات) — نور الإيضاح
مشكاة المصابيح (٤ مجلدات) — أصول الشاشي
نور الأنوار (مجلدين) — نفحة العرب
تيسير مصطلح الحديث — شرح العقائد
كنز الدقائق (٣ مجلدات) — تعريب علم الصيغة
التبيان في علوم القرآن — مختصر القدوري
مختصر المعاني (مجلدين) — شرح تهذيب
تفسير الجلالين (٣ مجلدات)

(ملونة كرتون مقوي)

متن العقيدة الطحاوية — زاد الطالبين
هداية النحو (مع الخلاصة) — المرقات
هداية النحو (المتداول) — الكافية
شرح مائة عامل — شرح تهذيب
دروس البلاغة — السراجي
شرح عقود رسم المفتي — إيساغوجي
البلاغة الواضحة — الفوز الكبير

كتب تحت الطباعة

(ستطبع قريبا بعون الله تعالى)

(ملونة، مجلدة)

المقامات للحريري — عوامل النحو
التفسير للبيضاوي — الموطأ للإمام مالك
الموطأ للإمام محمد — قطبي
المسند للإمام الأعظم — ديوان الحماسة
تلخيص المفتاح — الجامع للترمذي
المعلقات السبع — الهدية السعيدية
ديوان المتنبي — شرح الجامي
التوضيح والتلويح

Books In Other Languages

English Books

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Al-Hizbul Azam (Large) (H. Binding)
Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)
Secret of Salah

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
Fazail-e-Aamal (Germon) (H. Binding)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizbul Azam (French) (Coloured)

مكتبة البشریٰ کی مطبوعات

اردو کتب

مطبوعہ کتب

(رنگین مجلد)

لسان القرآن (اول، دوم، سوم) — تعلیم الاسلام (مکمل)

خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی — بہشتی زیور (۳ حصے)

الحزب الاعظم (ماہانہ ترتیب پر) — تفسیر عثمانی (۲ جلد)

خطبات الاحکام لجمعات العام

رنگین کارڈ کور

الحزب الاعظم (جیبی) ماہانہ ترتیب پر — تیسیر المنطق

الحجامۃ (پچھنا لگانا) جدید ایڈیشن — علم النحو

علم الصرف (اولین وآخرین) — جمال القرآن

عربی صفوۃ المصادر — سیر الصحابیات

عربی کا آسان قاعدہ — تسہیل المبتدی

فارسی کا آسان قاعدہ — فوائد مکیہ

عربی کا معلم (اول، دوم) — بہشتی گوہر

خیر الاصول فی حدیث الرسول — تاریخ اسلام

روضۃ الادب — زاد السعید

آداب المعاشرت — تعلیم الدین

حیاۃ المسلمین — جزاء الاعمال

تعلیم الاسلام (مکمل) — جوامع الکلم

مجلد/کارڈ کور

فضائل اعمال — منتخب احادیث

مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم) — اکرام مسلم

☆......☆......☆

زیر طبع کتب

حصن حصین — تعلیم العقائد

آسان اصول فقہ — فضائل حج

عربی کا معلم (سوم، چہارم) — معلم الحجاج